



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

المجلد الثاني

أبجـل - أذن

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٩٨٣-١٩٨٤م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣- وزارة الأوقاف والمشؤون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

المجلد الثاني

أجل - إذ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

الأجل في اصطلاح الفقهاء :

٣ - الأجل هو المدة المستقبلية التي يضاف إليها أمر من الأمور، سواء كانت هذه الإضافة أجلاً للوفاء بالتزام، أو أجلاً لإنهاء التزم، وسواء كانت هذه المدة مقررة بالشرع، أو بالقضاء، أو بإرادة الملتزم فرداً أو أكثر.

وهذا التعريف يشمل :

أولاً : الأجل الشرعي ، وهو المدة المستقبلية التي حددها المشرع الحكيم سبباً لحكم شرعي، كالعدة. ثانياً : الأجل القضائي : وهو المدة المستقبلية التي يحددها القضاء أجلاً لأمر من الأمور كإحضار الخصم، أو البينة.

ثالثاً : الأجل الاتفاقي، وهو المدة المستقبلية التي يحددها الملتزم موعداً للوفاء بالتزامه (أجل الإضافة)، أو لإنهاء تنفيذ هذا الالتزام (أجل التوقيف) سواء كان ذلك فيما يتم من التصرفات بإرادة منفردة أو بإرادتين^(١).

خصائص الأجل :

- ٤ - أ - الأجل هو زمن مستقبل .
- ب - الأجل هو أمر محقق الوقوع^(٢).
- وتلك خاصية الزمن . وفي تحقيق ذلك يقول الكمال بن الهمام : « إنه يترتب على الإضافة تأخير الحكم المسبب إلى وجود الوقت المعين الذي هو كائن

أجل

التعريف :

١ - أجل الشيء لغة : مدته ووقته الذي يحل فيه . وهو مصدر أجل الشيء أجلاً من باب تعب . وأجلته تأجيلاً جعلت له أجلاً . والآجل - على وزن فاعل - خلاف العاجل^(١).

اطلاقات الأجل في كتاب الله تعالى :

- ٢ - ورد إطلاق الأجل على أمور :
- أ - على نهاية الحياة : قال الله تعالى : « ولكل أمة أجل فإذا جاء أجلهم لا يستأجرون ساعة ولا يستقدمون »^(٢).

ب - وعلى نهاية المدة المضروبة أجلاً لانتهاء التزم أو لأدائه . قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ »^(٣).

ج - وعلى المدة أو الزمن . قال جل شانه : « وَتُغَيَّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى »^(٤).

(١) القاموس والمصباح مادة (أجل) .

(٢) سورة الأعراف / ٣٤

(٣) سورة البقرة / ٢٨٢

(٤) سورة الحج / ٥

(١) هذا التعريف مستخلص باستقراء استعمالات الفقهاء في

المراجع .

(٢) ومن هنا يفرق عن الشرط لأنه أمر محتمل الوقوع .

أجل ٥-٩

زمن مستقبل يحدده المتصرف بغير أداة شرط .
والفرق بين الإضافة والأجل أن الإضافة فيها
تصرف وأجل ، في حين أن الأجل قد يتلومن إيقاع
تصرف . ففي كل إضافة أجل^(١).

التوقيت :

٧ — هولة : تقدير زمن للشيء . واصطلاحاً ثبوت
الشيء في الحال وانهاؤه في وقت معين . فالفرق بينه
وبين الأجل أن الأجل وقت مضروب محدود في
المستقبل^(٢).

المدة : (٣)

٨ — باستقصاء ما يوجد في الفقه الإسلامي نجد أن
للمدة المستقبلية استعمالاً أربعة : هي مدة
الإضافة ، ومدة التوقيت ، ومدة التنجيم ، ومدة
الاستعجال . وبيانها فيما يلي :

مدة الإضافة :

٩ — وهي المدة المستقبلية التي يضاف إليها ابتداء
تنفيذ آثار العقد ، أو تسليم العين ، أو تسليم الثمن
(للدين) .

فمثال الأول ما إذا قال : «إذا جاء عيد
الأضحى فقد وكلت في شراء أضحية لي» فقد

لا محالة ، إذ الزمان من لوازم الوجود الخارجي ،
فالإضافة إليه إضافة إلى ما قطع بوجوده»^(١).

ج — الأجل أمر زائد على أصل التصرف .
وذلك يحققه أن التصرفات قد تتم منجزة ،
وتتربأ أحكامها عليها فور صدور التصرف ، ولا
يلحقها تأجيل ، وقد يلحقها الأجل ، كتأجيل
الدين ، أو العين . أو تأجيل تنفيذ آثار العقد (فما يصح
فيه ذلك) قال السرخسي والكاساني ما حاصله : إن
الأجل يعتبر أمراً لا يقتضيه العقد ، وإنما شرع رعاية
للمدين على خلاف القياس^(٢).

الألفاظ ذات الصلة :

التعليق :

٥ — هولة : ربط أمر بآخر . واصطلاحاً : أن
يربط أثر تصرف بوجود أمر معدوم .
والفرق بين التعليق والأجل أن التعليق يمنع
المعلق عن أن يكون سبباً للحكم في الحال ، أما
الأجل فلا صلة له بالسبب وإنما هو لبيان زمن فعل
التصرف .

الإضافة :

٦ — هي لغة : نسبة الشيء إلى الشيء مطلقاً .
واصطلاحاً : تأخير أثر التصرف عن وقت التكلم إلى

(١) الأشياء والنظائر للسيوطي ص ٣٢٧ ، والأشياء والنظائر
لابن نجيم ص ٣٥٦ ، والبدائع ١٨١/١ ، وتيسير التحرير
محمد أمين على كتاب التحرير للكاتب بن المصام
١٢٩/١ ط الحلبي سنة ١٣٥٠ هـ .
(٢) البسيط ١٣/٢٤ ، والبدائع ١٧٤/٥

(١) فتح القدير ٦١/٣

(٢) كشف اصطلاحات الفنون للتهامي ٨٣/١ ، والكلبيات

١٠٣/٢ والمصباح .

(٣) راجع مصطلح مدة .

ذلك قوله تعالى «قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكِنَكَ إِذْ تَمُدُّ يَدَيْكَ إِلَيَّ فَأَنْتُمْ أَجَلٌ مُّتَمَدِّدٌ عَلَى أَنْ تَأْمُرَنِي فَنَقُصَّ عَنْكَ الْفَرَسَ فَرَأَى نُوحٌ الْهُتُومَ الْكَافِرِينَ وَأَنذَرْنَا قُرُونًا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ الْكُفْرَانَ» (١) «قَالَ ذَلِكَ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَئِنْ أَنتُمْ لَآتِلِينَ» (٢) «وَبَشِّرِ الْأَجَلِينَ قَتْلَهُمْ فَلَا غَلْوَاعَ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُمْسِكَ» (٣) «وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ» (٤) «كَمَا أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَحْمِلُ «التأجيل تحديد الوقت» و«التوقيف تحديد الأوقات»، يقال: وقَّفتُ لِيَوْمٍ كَذَا توقُّفاً مثل أجل» (٥).

مدة التنجيم: (٦)

١١ - جاء في مختار الصحاح: النجم لغة الوقت الضروب، ومنه سُمي النجم. و يقال: نجم المال تنجيماً إذا أذاه نجوماً (أقسماً).
والتنجيم اصطلاحاً هو «التأخير لأجل معلوم، نجماً أو نجمين» (٦) أو هو «المال المؤجل بأجلين فصاعداً، يعلم قسط كل نجم ومدته من شهر أو سنة أو نحوهما» (٧) فالتنجيم نوع من الأجل يرد على الدين المؤجل فيوجب استحقاق بعضه عند زمن مستقبل معين، ثم يليه البعض الآخر لزمن آخر معلوم يلي الزمن الأول وهكذا.

ومن بين ما يبرز فيه التنجيم:

أ - دين الكتابة: فقد اتفق الفقهاء على جواز تنجيم مال الكتابة. (والمراد بالكتابة اتفاق السيد

أضاف عقد الوكالة إلى زمن مستقبل، وقد صرح جمهور الفقهاء بصحة ذلك. (٨)

ومثال الثاني: ما جاء في السلم، من إضافة العين المسلم فيها إلى زمن معلوم لقوله صلى الله عليه وسلم: «من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم» (٩).
ومثال الثالث: ما إذا باع بثمن مؤجل فإنه يصح، لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه» (١٠).

مدة التوقيف:

١٠ - وهي المدة المستقبلية التي يستمر فيها تنفيذ الالتزام حتى انقضاءها. وذلك كما في العقود المؤقتة، كما في الإجارة، فإنها لا تصح إلا على مدة معلومة، أو على عمل معين يتم في زمن، وبانتهائها ينتهي عقد الإجارة. (١١) ومدة عقد الإجارة تعتبر أجلاً. مصداق

(١) سيأتي ذلك في العقود المسافة، وأن القول بصحة ذلك هو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، لقوله صلى الله عليه وسلم في الإمارة «أميركم زيد، فإن قتل فجعفر». فإن قتل فعبد الله بن رواحة» رواه البخاري عن ابن عمر بلفظ «أمر النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة زيد بن حارثة فقال: إن قتل زيد فجعفر...» (جمع القوائد ١٣٦/٢)
(٢) سيأتي بيان ذلك في القسم الخاص بإضافة العين إلى زمن مستقبل. وحديث: «من أسلف في شيء...» رواه الشيخان والأربعة وأحد (الفتح الكبير ١٦٠/٣)

(٣) سورة البقرة ٢٨٢/٢

(٤) سيأتي في القسم الأول من العقود التي لا تصح إلا مؤقتة.

(١) سورة القصص ٢٧/٢٨

(٢) مختار الصحاح «أجل» و«وقت» والقاموس المحيط.

(٣) راجع مصطلح تنجيم.

(٤) حاشية السبكي على الشرح الكبير ٣٤٦/٤

(٥) كشف القناع ٥٣٩/٤

وعبده على مال ينال العبد نظيره حرية التصرف في الحال، والرقبة في المال، بعد أداء المال). واختلفوا في لزوم ذلك، فيرى المالكية على الراجح، والشافعية والحنبلة أن الكتابة لا تكون إلا بمال مؤجل منجم. وسيأتي التعمير لذلك في الديون المؤجلة. والفقهاء الإسلامي يجعل التنجيم نوعاً من الأجل.

ب - الدية في القتل شبه العمد والخطأ: تحبب الدية في القتل شبه العمد والخطأ على العاقلة مؤجلة منجمة على ثلاث سنوات في كل سنة ثلث الدية. وهذا ما صرح به فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلة.

ج - الأجرة: جاء في المغني أنه «إذا شرط تأجيل الأجر فهو إلى أجله، وإن شرطه منجماً يوماً يوماً، أو شهراً شهراً، أو أقل من ذلك أو أكثر، فهو على ما اتفقا عليه، لأن إجارة العين كبيعها، وبيعها يصح بضمن حال أو مؤجل، فكذلك إيجارتها» (١).

مدة الاستعجال :

١٢ - المراد بها : الوقت الذي يقصد بذكره في العقد استعجال آثار العقد.

وذكر الوقت للاستعجال تعرض له الفقهاء في الإجارة، فقالوا إن الإجارة على ضربين، أحدهما : أن يعقدها على مدة، والثاني : أن يعقدها على عمل معلوم.

ومضى تقدرت المدة لم يميز تقدير العمل عند أبي حنيفة والشافعية والحنبلة، لأن الجمع بينهما يز يد

ويرى أبو يوسف ومحمد، وهو مروي عن الإمام أحمد أنه تجوز الإجارة هنا، لأن الإجارة معقودة على العمل، والمدة مذكورة للتسهيل فلا يمنع ذلك. فعل هذا إذا فرغ من العمل قبل انقضاء المدة لم يلزمه شيء آخر، كما لو قضى الدين قبل أجله، وإن مضت المدة قبل العمل فللمستأجر فسخ الإجارة، لأن الأجير لم يف له بشرطه، وإن رضي بالبقاء عليه لم يملك الأجير الفسخ، لأن الإخلال بالشرط منه، فلا يكون ذلك وسيلة إلى الفسخ، كما لو تعذر أداء المسلم فيه في وقته فيملك المسلم إليه الفسخ، وملكه المسلم، فإن اختار إمضاء العقد طالبه بالعمل لا غير، كالمسلم إذا صبر عند تعذر المسلم فيه إلى حين وجوده لم يكن له أكثر من المسلم فيه. وإن فسخ العقد قبل عمل شيء من العمل سقط الأجر والعمل، وإن كان بعد عمل شيء منه فله أجر مثله، لأن العقد قد انفسخ فسقط المسمى، ورجع إلى أجر المثل (١).

(١) المغني الطبع مع الشرح الكبير ١/٦

(١) المغني الطبع مع الشرح الكبير ١/٦

تقسيمات الأجل

باعتبار مصدره

ينقسم الأجل باعتبار مصدره إلى ثلاثة أقسام :
أجل شرعي، وأجل قضائي، وأجل اتفاقي .
ونتناول فيما يلي التعريف بكل قسم، وذكر ما
يندرج تحته من أنواع . جاعلين لكل قسم فصلا
مستقلا .

الفصل الأول

الأجل الشرعي

الأجل الشرعي : هو المدة التي حددها الشرع
الحكيم سببا لحكم شرعي .
و يندرج تحت هذا النوع الأجل الآتية :

مدة الحمل :

١٣ - مدة الحمل هي الزمن الذي يمكثه الجنين في
بطن أمه، وقد بين الفقهاء الاسلامي أقل مدة الحمل،
وأكثره . وقد استنبطت هذه المدة مما ورد في القرآن
الكريم، وذلك لما روى الأثرم بإسناده عن أبي
الأسود أنه : «رفع إلى عمر أن امرأة ولدت لسنة
أشهر، فهم عمر برجها، فقال له علي : ليس لك
ذلك، قال الله تعالى : «وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ
حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ»^(١) . وقال تعالى : «وَحَلَّةٌ وَفَضَالَةٌ
ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^(٢) فحولان وستة أشهر ثلاثون شهرا،
لا رجم عليها . فخلى عمر سبيلها، وولدت مرة

أخرى لذلك الحد»^(١)

كما بين الفقهاء الإسلامي أكثر مدة الحمل،
فيرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة في
أصح الروايتين) أنها أربع سنوات . وفي رأي
للمالكية أنها خمس سنوات . ويرى الحنفية، وهو
رواية في مذهب الحنابلة، أنها ستان .

وقد جاء في مغني المحتاج أن أكثر مدة الحمل
دليله الاستقراء . وحكي عن مالك أنه قال :
«جارتنا امرأة محمد بن عجلان، امرأة صدق،
وزوجها رجل صدق، حملت ثلاثة أبطن في اثنتي
عشرة سنة، تحمل كل بطن أربع سنين» . وقد روي
هذا عن غير المرأة المذكورة . وقيل إن أبا حنيفة حملت
أمه به ثلاث سنين . وفي صحته كما قال ابن شهبة
نظر، لأن مذهبه أن أكثر مدة الحمل ستان، فكيف
يخالف ما وقع في نفسه ؟ «قال ابن عبد السلام :
وهذا مشكل مع كثرة الفساد في هذا الزمان» .^(٢)

مدة الهذنة : (٣)

١٤ - يرى الحنفية والمالكية وهو ظاهر الرواية عن
الإمام أحمد أنه يجوز موادة أهل الحرب عشر سنين،
كما وادع رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل مكة .

(١) المغني والشرح الكبير ١١٥/٤ . وضع القدير ١٨١/٤، غير أنه
ذكر أن هذه الحادثة حدثت مع عثمان بن عفان وإن ابن
عباس هو الذي رأى ذلك .

(٢) الاختيار ٢٤٣/٣، وضع القدير ٣٢٢/٧، ورد المختار
٤٧٤/٤، والدمسوقي ٤٠٧/٣، وبداية المجتهد ١١٧/٢، ومغني
المحتاج ٣٩٠/٣، وكشاف القناع ٤٢٣/٤، والمغني مع الشرح
١٩٧/٧

(٣) الهدنة لغة السكن . وشرعا العقد على ترك القتال مدة مطلوبة
وتسمى موادة . (كشاف القناع ١١١/٣ ط الرياض) .

(١) سورة الاحقاف ٢٣٣

(٢) سورة الاحقاف ١٥

وسأله عن ضالة الإبل، فقال: مالك ولها؟ دعها، فإن معها حذاءها وسقاءها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يجدها ربا. وسأله عن الشاة، فقال: خذها فإنما هي لك، أو لأخيك أو للذئب». رواه مسلم.

وللفقههاء في الزيادة عن هذه المدة أو النقص منها حسب أهمية المال أقوال يرجع إليها في مصطلح (لقطة)

مدة وجوب الزكاة:

١٦ - روى أبو عبد الله بن ماجه في السنن بإسناده عن عمر بن عائشة قالت: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(١). وقد اعتبر الحول في زكاة السوائم، والأثمان (الذهب والفضة) وقم عروض التجارة. وأما الزروع والثمار والمعدن فإنه لا يعتبر فيها الحول^(٢).

مدة تأجيل العنين: (٣)

١٧ - إذا ثبتت عنة الزوج ضرب القاضي له سنة، كما فعل عمر رضي الله عنه، رواه الشافعي والبيهقي

ويجوز أن تكون المدة أقل من ذلك أو أكثر أو دون تحديد، مادامت مصلحة المسلمين في ذلك. أما إذا لم تكن مصلحة المسلمين في ذلك فلا يجوز، لقوله تعالى: «فَلَا تَهْشَوْا وَاذْكُرُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ»^(١).

و يرى الإمام الشافعي وهو رواية أخرى عند الحنابلة أنه لا تجوز مهادة المشركين أكثر من عشر سنين، استناداً إلى ما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية. فإن هودج المشركون أكثر من ذلك فالمهنة منتقضة، لأن الأصل فرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية^(٢) والتفصيلات في مصطلح (هنة).

مدة تعريف اللقطة: (٣)

١٥ - مدة تعريفها ثبتت بالشرح. والأصل فيها ما روي عن زيد بن خالد بن زيد الجهني صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة الذهب أو الورق فقال: اعرف وكأها وعفاصها»^(١) ثم عرقها سنة. فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدّها إليه.

(١) سورة محمد (ص) ٣٥ /

(٢) المغني مع الشرح ٥١٨/١٠، وشرح الروض ٢٢٥/٤، والمختار لأخشيدي ١٩٧/٢. والندوي على الشرح الكبير ٢٠٨/٢

(٣) اللقطة لغة: اسم المال المفلوط. واصطلاحاً ما يوجد مطروحاً على الأرض ماسوق الحيوان من الأموال لا يحافظ له. والقضالة الدابة تصل الطريق إلى مرابطها. (الاختيار للموصلي ٩٥/٢، طبعة مطبعة الحلبي بالقاهرة ١٣٥٥هـ ١٩٣٦م، والشرح الكبير للندوي ١٩٧/٤، وراجع الروض المربع بشرح زاد المستق لمصنوع البهوتي. والمغني والشرح الكبير ٣١٨/٦).

(٤) وكأها: رباطها. عفاصها: الإناء الذي يحفظ فيه الشيء.

(١) حديث: «لا زكاة في مال...» في الزوائد: إسناده ضعيف لضيف حارثة بن محمد. وهو ابن أبي الرجال. وأحدث رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً. (سنن ابن ماجه ٥٧١/١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي).

(٢) الاختيار شرح المختار للموصلي ٩٨/١، والمغني والشرح الكبير ٤٩٦/٢، ومغني المحتاج ٣٧٨/١، ٣٩٤، ٣٩٧.

(٣) راجع مصطلح «عين». والعين هو العاجز عن الوفاء في القيل خاصة، قيل سمي عيناً لأن ذكره وانقطاعه مأخوذ من عنان الدابة للينة. أما الرواية عن عمر فلها طرق، فمنها طريق عبد الرزاق حدثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب... =

ولزمته الكفارة، وسقط الإيلاء بالإجماع. وإن لم يقرأها حتى مضت الأربعة الأشهر بانت منه بتطبيقه عند الحنفية. وهو قول ابن مسعود.

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة وأبو ثور أنه إذا انقضت هذه المدة يغير المولي بين الفيسة والتكفير، وبين الطلاق للمحلوف عليها. وهو قول علي وابن عمر.^(١)

مدة الرضاع: (٢)

١٩ - يرى جمهور الفقهاء: المالكية والشافعية والحنابلة وأبي يوسف وعبد من الحنفية، أن مدة الرضاع التي إذا وقع الرضاع فيها تعلق به التحريم سنتان، لقوله تعالى: «وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا»^(٣) ومدة الحمل أدناها ستة أشهر، فبقي للفصل حولان. وروى سفيان عن عمرو بن دينار

وغيرهما، وروى أيضا عن علي وابن مسعود وعثمان والخيرة بن شعبة. وقال في النهاية: أجمع المسلمون على اتباع قضاء عمر رضي الله عنه في قاعدة الباب. والمعنى فيه مضي الفصول الأربعة، لأن تعذر الجماع قد يكون لعارض حرارة فتزول في الشتاء، أو برودة فتزول في الصيف، أو ببوسة فتزول في الربيع، أو رطوبة فتزول في الخريف. فإذا مضت السنة، ولا إصابة، علمنا أنه عجز خلقي.^(١)

مدة الإمهال في الإيلاء: (٢)

١٨ - إذا آلى الرجل من زوجته أمهل وجوباً أربعة أشهر، لقوله تعالى «الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ»^(٢) فإن وطئها في الأربعة الأشهر حثت في يمينه

«وأخرجه ابن أبي شيبة حدثنا هشيم عن محمد بن مسلمة عن الشعبي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى شريح أن يؤجل النعيس سنة... ورواه محمد بن أحمد بن أبي حنيفة. قال حدثنا اسماعيل بن مسلم النخعي عن الحسن بن عمر بن الخطاب... وأما حديث علي رضي الله عنه فراءه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسنديهما، وحديث ابن مسعود رواه ابن أبي شيبة بسنده عنه يؤجل النعيس سنة. وروى ابن أبي شيبة عن الخيرة بن شعبة أنه أجل العنين سنة. وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن والشعبي والحسين وعطاء وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم أنهم قالوا: يؤجل العنين سنة. (فتح القدير ١/٢٨٨)

(١) مني المحتاج ٢/٢٠٢ - ٢٠٦، والروض المربع ٢/٢٧٦

(٢) الإيلاء لغة الحلف، واصطلاحاً هو حلف زوج يصح طلاقه يمتنع من وطئها مطلقاً أو فوق أربعة أشهر. (منني المحتاج ٢/٣٤٣، وفتح القدير ٤/٤٠٠، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٣٧٦، الطبعة الأولى، والروض المربع ٢/٣٠٩)

(٣) سورة البقرة/٢٢٦

(١) بداية المجتهد ٢/٩٩ ط. م. الاستقامة.

(٢) راجع مصطلح «رضاع». وهو في اللغة مص اللبن من الثدي. وفي الشرع: مص الرضيع اللبن من ثدي أدمية في وقت مخصوص، وهذا الوقت هو مدة الرضاع المختلف في تقديرها، (فتح القدير ٣/٣٠٧ وأحكام القرآن للقرطبي ٣/١٦٢ وجاء في مواهب الجليل للحطاب ٤/١٧٨: «ولا يحرم رضاع إلا ما قارب الحولين كالشهر ولم يفصل كالشهر والشهرين». وجاء في النجاشي والاكلیل: «إن حصل في الحولين أو بز ياده شهرين. إلا أن يستغني ولو فيها. المتطبي: الرضاع الذي يحرم ما كان منه في الحولين فقط. وراجع الأقوال قول المدونة: إن الشهر والشهرين تدخل في حكم الحولين إن لم يقع قطام، فإن وقع القطام ولو قبل الحولين، ثم وقع الرضاع فيها بعد الاستغناء عنه وانتقال عيشه إلى الطعام، فقال ابن القاسم: لا يحرم، وراجع مني المحتاج ٤/٤١٦، والروض المربع ٢/٣٢١

(٣) سورة الأحقاف/١٥

أجل ٢٠

يقال إلا سماعاً، لأن المقترحات لا يعتدي إليها العقل. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم «الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين» تبقى مدة الفصل على ظاهرها. (١)

ويرى زفر أن مدة الرضاع ثلاثة أحوال، وذلك لأنه لا يبد للصبي من مدة يتعود فيها غذاء آخر غير اللبن، لينقطع الإنابت باللبن، وذلك بزيادة مدة يتعود فيها الصبي تغذ الغذاء، والحول حسن للتخول من حال إلى حال، لاشتماله على الفصول الأربعة، فقد بثلاثة أحوال.

أجل العدة :

٢٠ — العدة أجل ضربه الشرع للمطلقة أو المتوفى عنها زوجها أو من فسخ نكاحها. فالحامل في كل ما ذكر عدتها وضع الحمل. والمتوفى عنها زوجها — ما لم تكن حاملاً — عدتها أربعة أشهر وعشر، سواء كانت مدخولاً بها أم لا. والمطلقة المدخول بها غير الحامل والآيسة والصغيرة ثلاثة أقراء، على الخلاف بين الفقهاء في تفسير القرء أهو الطهر أم الحيض.

وعدة الصغيرة التي لم تحض والآيسة ثلاثة أشهر.

وتفصيل ذلك في مصطلح (عدة).

(١) فتح القدير ٣/٣٠٨، وقد أفاض الكمال بن الهمام في الرد على رأي أبي حنيفة وعلى رأي زفر، ورجح رأي الصحابيين والجمهور، وقال: إنه غثار الطحاوي.

عن ابن عباس: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» (١) رواه الدارقطني. وظاهر «أن المراد نفي الأحكام. وقال: لم يسنده عن ابن عيينة إلا الهيثم بن جيل، وهو ثقة حافظ».

ويرى أبو حنيفة أن مدة الرضاع ثلاثون شهراً، لقوله تعالى «وحله وفضاله ثلاثون شهراً» ووجهه أن الله سبحانه وتعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة، فكانت تلك المدة لكل واحد منها بكاملها، كالأجل المضروب للدينين على شخصين، بأن قال أجل الدين الذي لي على فلان، والدين الذي لي على فلان، سنة، فإنه يفهم منه أن السنة بكاملها لكل، وكالأجل المضروب للدينين على شخص، مثل أن يقول: لفلان علي ألف درهم وعشرة أقرعة إلى سنة، فصدمه المُقَرَّر له في الأجل، فإذا مضت السنة يتم أجلها جميعاً، إلا أنه قام المُقَصَّر في أحدهما، يعني في مدة الحمل، وهو قول عائشة رضي الله عنها (٢) «الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مفزل» وفي رواية «ولو بقدر ظل مفزل» ومثله مما لا

(١) حديث ابن عباس: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين...».

رواه الدارقطني وابن عدي وصوبوا أنه موقوف. وكذلك أخرجه ابن أبي شعبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وأخرج ابن أبي شيبة موقوفاً عن علي، وابن مسعود، وروى الدارقطني عن عمر «لا رضاع إلا في الحولين في الصفر». (الدراية ٦٨/٢)

(٢) الأثر عن عائشة: «الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين...» أخرجه الدارقطني ٣/٣٢٢، والبيهقي ٤٤٣/٧ بلفظ: «ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عبد المفزل...» وانظر نصب الراية ٣/٢٦٥. ولم نجد الرواية الأخرى، ولم نرمز تكلم على إسناده.

مدة خيار الشرط: (١)

٢١ - يرى جمهور الفقهاء جواز خيار الشرط (٢) واختلّفوا في تحديد هذه المدة، فيرى أبو حنيفة وزفر والشافعية أنه يجوز خيار الشرط في البيع للبائع أو المشتري، أو لها، ثلاثة أيام فما دونها.

والأصل فيه ما روي أن حبان بن متقذين عمرو الأنصاري رضي الله عنه كان يُقَيَّن في البياعات، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا بايعت قتل: لا خلافة، ولي الخيار ثلاثة أيام» (٣).

ويرى أبو يوسف ومحمد وابن المنذر والحنابلة أنه يجوز إذا سُمِّي مدة معلومة وإن طال. وحكي ذلك عن الحسن بن صالح وابن أبي ليلى وإسحاق وأبي ثور. واستدلوا بما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز البيع إلى شهرين، وأن الخيار حتى يعتمد على الشرط، فرفع في تقديره إلى مشروطه، كالأجل، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «المسلمون عند شروطهم» (٤). ولأن الخيار إنما شرع للحاجة إلى التروي ليندفع الغبن، وقد تمسّ الحاجة إلى أكثر من ثلاثة أيام، كالتأجيل في الثمن، فإن الأجل شرع للحاجة إلى التأخير، مخالفاً لمقتضى العقد، ثم جاز

(١) راجع مصطلح «خيار».

(٢) فتح القدير ٤٩٨/٥، ورد المحرر ٤٧/٤، ومغني المحتاج

٤٣/٢، والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٦٥/٤، ٦٦

(٣) رواه الشافعي والحاكم عن حبان (يفتح الحاء). ورواه أيضا البيهقي وابن ماجه والبخاري في تاريخه الأوسط وابن أبي شيبة عن متقذين عمرو. وكوّن الواقعة لحبان أربع لأن سندها إليه موصول وإلى متقذين منقطع. (فتح القدير ٤٩٨/٥)

(٤) حديث: «المسلمون عند شروطهم...» تقدم ترجمته (إجارة

ف ٤٦)

أي مقدار تراضيا عليه. (١)

ويرى المالكية أن مدة الخيار تختلف باختلاف السلع، فإن القصد ما تختبر فيه تلك السلعة، وذلك يختلف باختلاف السلع بقدر الحاجة، ويضرب من الأجل أقل ما يمكن، قليلا للفر، كشهري دار، وكثلاث في دابة. (٢)

وإذا كانت المدة المشترطة مجهولة، كما إذا شرط الخيار أبداً، أو متى شاء، أو قال أحدهما: ولي الخيار، ولم يذكر مدته، أو شرطاه إلى مدة مجهولة كقدوم زيد، أو نزول المطر، أو مشاورة إنسان، ونحو ذلك، لم يصح في الصحيح من مذهب الحنابلة ومذهب الشافعية.

وروي عن أحد أنه يصح، وهما على خيارهما أبداً أو يقطعاه، أو تنتهي مدته إن كان مشروطاً إلى مدة. وهو قول ابن شرملة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «المسلمون عند شروطهم».

وقال مالك: يصح، ويضرب لها مدة يختبر المبيع في مثلها في العادة، لأن ذلك مقرر في العادة..

وقال أبو حنيفة: إن أسقطا الشرط قبل مضي الثلاث، أو حذف الزائد عليها وبيننا مدته، صح، لأنها حذفها المفسد قبل اتصاله بالعقد، فوجب أن يصح كما لو لم يشترطاه. (٣)

(١) الشرح الكبير لابن قدامة المقدسي ٦٥/٤ ط النار.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٩١/٣، ومواهب الجليل للحطاب ٣١٠/٤

(٣) الشرح الكبير المطبوع مع المغني ٦٦/٤ ط النار.

مدة الحيض :

٢٢ - أقل مدة الحيض يوم وليلة عند الشافعية والحنبلة، وأكثرها خمسة عشر يوماً بليالها، وذلك لأنه ورد في الشرع مطلقاً دون تحديد، ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة، فيجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة، كما في القبض والإحراز والتفرق وأشباهاها. وقد وجد حيضاً معتاداً يوماً. قال عطاء: رأيت من النساء من تحيض يوماً وتحيض خمسة عشر^(١).

ويرى الحنفية أن أقل الحيض ثلاثة أيام وليالها، وما نقص عن ذلك فهو استحاضة، وذلك لقوله عليه الصلاة والسلام: «أقل حيض الجارية البكر والثيب ثلاثة أيام، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد فهي مستحاضة»^(٢)، وعن أبي يوسف أنه يحوان والأكثر من الثالث، إقامة للأكثر مقام الكل، وأكثر الحيض عشرة أيام وليالها، والزائد استحاضة^(٣).

ويرى المالكية أنه لا حد لأقل الحيض بالزمان، وأكثره لمبتدأة غير حامل تمادى بها نصف شهر. وأكثره لمعتادة غير حامل سبق لها حيض ولو مرة ثلاثة أيام زيادة على أكثر عاداتها أياماً لا وقوعاً^(٤). وفي ذلك تفصيل موطنه مصطلح (حيض).

(١) مفني المحتاج ١٠٨/١، والمغني والشرح الكبير ٣٢٤/١، والروض المربع ٣٤/١.

(٢) رواه الدارقطني عن أبي أمامة. وهناك عدة روايات لابن عدي في الكامل والدارقطني والقبيل وابن الجوزي في الملل المتناهية يرتقي بها الحديث من الضعف إلى درجة الحسن. (فتح القدير ١٤٢/١).

(٣) الحارثي ٢٠٥/١، وحاشية المسقي. على الشرح الكبير ١٣٢/١.

مدة الطهر :

٢٣ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية والثوري أن أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً. واستدل الحنفية على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أقل الحيض ثلاثة، وأكثره عشرة أيام، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً»^(١) المنقول عن إبراهيم النخعي، وقد قيل: أجمت الصحابة عليه، ولأنه مدة الزوم، فكان كمدة الإقامة^(٢).

واستدل الشافعية على ذلك بأن الشهر غالباً لا يغلو عن حيض وطهر، وإذا كان أكثر الحيض - على رأيهم - خمسة عشر يوماً لزم أن يكون أقل الطهر كذلك.

ولا حد لأكثر الطهر بالإجماع، فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة، وقد لا تحيض أصلاً.

ويرى الحنبلة أن أقل الطهر بين الحيضتين ثلاثة عشر، لما روي عن علي: «أن امرأة جاءت، وقد طلقها زوجها، فزعمت أنها حاضت في شهر ثلاث حيض، طهرت عند كل قره وصلت. فقال علي لشريح: قل فيها. فقال شريح: إن جاءت ببينة من بطانة أهلها، ممن يرضى دينه وأمانته، فشهدت بذلك، وإلا فهي كاذبة. فقال علي: قالون» أي جيد، بالرومية. رواه الإمام أحمد

(١) حديث: «أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً». أخرجه ابن الجوزي في الملل المتناهية وفيه أبو داود التميمي وهو واه.

وروى أوله ببعض اختلاف الطبراني والدارقطني وإسناده ضعيف، وروى نحوه ابن عدي بإسناده. (الدرية ٨٤١/١،

ومجمع الزوائد ٢٨٠/١).

(٢) فتح القدير ١٥٥/١.

بعد الخمسين^(١) .

ويرى بعض الشافعية ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، أنها لا تياس من الحيض يقينا إلى ستين سنة .
ويرى الشافعية — على أشهر الأقوال — أن سن الإياس اثنتان وستون سنة .

ويرى المالكية أنه يتحقق في سن السبعين ، ومثله عن بعض الشافعية ، وأنها بعد الخامسة والخمسين مشكوك في ياسها ، فيرجع فيها تراه إلى النساء لمعرفة هل هو حيض ، أو ليس بحيض ، أما من بلغت سن السبعين فلا يسأل عنها^(٢) .

مدة النفاس : (٣)

٢٥ — اتفق الفقهاء على أنه لا حد لأقل النفاس ، فأى وقت رأت المرأة الطهر اغتسلت ، وهي طاهر . واختلفوا في أكثره :

فيرى جمع من العلماء أن أكثر النفاس أربعون يوما . قال أبو عيسى الترمذي : « جمع^(٤) أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم

بإسناده^(١) . وهذا لا يقوله إلا توقيفا ، ولأنه قول صحابي انتشر ، ولم يعلم خلافه .

سن الإياس : (٢)

٢٤ — اختلف الفقهاء في تقدير سن الإياس اختلافا كبيرا :

فيرى بعضهم أنه لا تقدير لسن الإياس . وإياس المرأة على هذا أن تبلغ من السن ما لا يحيض فيه مثله . فإذا بلغت هذا البلغ ، وانقطع الدم ، حكم بإياسها . ويمكن أن يراد بثلثها في ذكر الماثلة في تركيب البدن ، والسمن ، والهزال . وهو رأي في مذهب الحنفية .

ويرى بعض الفقهاء تقديره بخمسين سنة . وهو قول للشافعية ، ورواية عن الإمام أحمد . وقال إسحاق بن راهويه : لا يكون حيض بعد الخمسين ، ويكون حكمها فيما تراه من الدم حكم المستحاضة ، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض^(٣) » . وروي عنها أنها قالت : « لن ترى المرأة في بطنها ولدا

(١) قول عائشة : « لن ترى المرأة في بطنها ولدا بعد الخمسين » .

الأثر عن عائشة لم نجده في مظانه من كتب الحديث .

(٢) فتح القدير ١٤٥/٤ ، ومواهب الجليل للحطاب ١٤٤/٤ — ١٤٦ ، وحاشية المدوني على الشرح الكبير ٤٢٠/٢ ، ومغني المحتاج للشريني ٣٨٧/٣ ، ٣٨٨ ، والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٩٢/١

(٣) راجع مصطلح « نفاس » ، وهو بكر الترن لغة : الولادة . وفي الاصطلاح هو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل . (مغني المحتاج ١٠٨/١)

(٤) تعقب ابن حزم هذا الإجماع فذكر أن الشعبي وعطاء وقاتدة ومالك وسفيان والثوري والشافعي كلهم خالفوا ذلك .

(١) ذكره ابن قدامة في المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٣٢٦/١ ، ٣٢٧ ، وأخرجه في المحل ٢٢٢/١٠ ، والسيبسي ٤١٨/٧ ، والدارمي ٢١٣/١

(٢) راجع مصطلح (إياس) والياس لغة القنوط ، وفي الإصلاح الشرعي هو السن الذي إذا وصلت إليه المرأة انقطع طمثها ، ولا أمل في عودته إليها .

(٣) قول عائشة : « إذا بلغت خمسين سنة خرجت من حد الحيض » لم يوجد في : المعجم الفهرس — تلخيص الجبير — الدرية — نصب الرابة .

الشافعية: إن غالبه أربعون يوماً^(١).

سن البلوغ:

٢٦ - لقد جعل الشارع البلوغ أمانة على تكامل العقل، لأن الاطلاع على تكامل العقل متعذر، فأقيم البلوغ مقامه.

وقد اختلف في سن البلوغ:

فيرى الشافعية والحنابلة^(٢) وأبو يوسف وعبد الله الحنفي، وبرأيها يفتى في المذهب، والأوزاعي، أن البلوغ بالسن يكون بتمام خمس عشرة سنة قرية للذكر والأنثى (تعددية كما صرح الشافعية)، لخبر ابن عمر: «عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزني ولم يرني بلغت، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة، فأجازني، ورأى بلغت». رواه ابن حبان، وأصله في الصحيحين^(٣). قال الشافعي: رد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر من الصحابة وهم أبناء أربع عشرة سنة، لأنه لم يهرم بلغوا، ثم عرضوا عليه وهم أبناء خمس عشرة، فأجازهم، منهم

على أن النساء تدع الصلاة أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فتغتسل وتصلي. وقال أبو عبيد: وعلى هذا جماعة الناس. وروي هذا عن عمرو ابن عباس وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر وأنس وأم سلمة رضي الله عنهم، وبه قال الثوري وإسحاق والحنفية والحنابلة.

واستدلوا بما روى أبو سهل كثير بن زياد عن مُسَّة الأزدية عن أم سلمة قالت: «كانت النساء تجلس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوماً، وأربعين ليلة»^(١).

وروى الحكم بن عتيبة عن مُسَّة الأزدية عن أم سلمة: «أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم: كم تجلس المرأة إذا ولدت؟ قال: أربعين يوماً، إلا أن ترى الطهر قبل ذلك» رواه الدارقطني، قال ابن قدامة: ولأنه قول من سمينا من الصحابة، ولم نعرف لهم مخالفاً في عصرهم فكان إجماعاً، وقد حكاه الترمذي إجماعاً، ونحوه حكى أبو عبيد.

ويرى المالكية والشافعية أن أكثره ستون يوماً، وحكى ابن عقيل عن أحمد بن حنبل رواية مثل قولها، لأنه روي عن الأوزاعي أنه قال: عندنا امرأة ترى النفاس شهرين. وروي مثل ذلك عن عطاء أنه وجده. والمرجع في ذلك إلى الوجود. وقال

(١) فتح القدير ١/١٦٥، والخريزي ١/٢١٠، وحاشية السقري على الشرح الكبير ١/١٣٦، ومغني المحتاج ١/١١٩، والمغني والشرح الكبير ١/٣٦٣.

(٢) حاشية البرماوي ٢٤٩، والمغني والشرح الكبير ٤/٥١٤.
(٣) غزوة أحد كانت في شوال سنة ثلاث من الهجرة، والحنديق كانت في جادى سنة خمس من الهجرة، وقد فسر قوله رضي الله عنه وأنا ابن أربع عشرة سنة - أي طعت فيها - وبقره وأنا ابن خمس عشرة سنة أي استكلتها. ويراجع سبل السلام ٣/٣٨ مطبعة الاستقامة سنة ١٣٥٧ هـ.

(١) حديث مسَّة رواه أبوداود ١/١٢٣، والترمذي ١/٣٠١، وابن ماجه ١/١١٥، والبيهقي ١/٣٤٢، ورواه الحاكم في المستدرک ١/١٧٥، وصححه هو والذهبي. وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث أبي سهل وهرة. وقال الخطابي: اتفق محمد بن اسماعيل على هذا الحديث.

وزاد بعض شرح الرسالة ستة عشر، وتسعة عشر، وروى ابن وهب خمسة عشر لحديث ابن عمر.^(١) ويرى أبو حنيفة أن بلوغ الغلام بالنس هو بلوغ ثماني عشرة سنة، والجارية سبع عشرة سنة. وذلك لقوله تعالى «وَلَا تَقْرُبُوا مَا لَكُمْ بِهِ حُرْمٌ إِلَّا بِأَتْيَ هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ» قال ابن عباس رضي الله عنه: «ثمانية عشرة سنة» وهي أقل ما قيل فيه، فاتخذ به احتياطاً. هذا أشد الصبي، والأنثى أسرع بلوغاً من الغلام فتقصناها سنة،^(٢) ويرجع في تفصيل الأحكام إلى مصطلحي (احتلام) و(بلوغ).

مدة المسح على الخف (٣)

٢٧ — يرى الجمهور جواز المسح على الخف مدة يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليه للمسافر. وهو رأي الحنفية والشافعية والحنابلة والثوري والأوزاعي والحسن بن صالح بن حمي وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير الطبري.^(١) قال ابن سيد الناس في شرح الترمذي: وثبت التوقيت عن عمرين الخطاب، وعلى بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس، وحذيفة، والمغيرة، وأبي زيد الأنصاري. هؤلاء من

زيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وابن عمر.^(٢) وروي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إذا استكمل المولد خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه، وأخذت منه الحدود».^(٣)

ويرى المالكية أن البلوغ يكون بتمام ثماني عشرة سنة، وقيل بالدخول فيها، أو الحلم أي الإنزال، لقوله صلى الله عليه وسلم: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم...»^(٤)، أو الحيض لقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٥)، أو الجبل للأنثى، أو الإنبات الخشن للعانة.^(٦) وقد أورد الخطاب خمسة أقوال في المذهب، ففي رواية ثمانية عشر وقيل سبعة عشر،

(١) معنى المحتاج ١٦٦/٢

(٢) حديث أنس: «إذا استكمل المولد...» كذا في المعنى ورواه البيهقي في الخلافيات من طريق عبد العزيز بن صهيب عنه بسند ضعيف وبلغظ: (وأقيمت عليه الحدود). ورواه الدارقطني بإسناده فلم يلقه في الأفراد أو غيرها فانه ليس في السن مذكورا، وذكره البيهقي في السنن الكبرى من فتادة عن أنس بلا إسناد. وقال: إنه ضعيف. (تلخيص الحبير لابن حجر ٤٢/٣). وكذا المسال أيضا ٣٠٤/٥ مع اختلاف في اللفظ).

(٣) حديث «رفع القلم عن ثلاث...» تقدم تخريجه (إحداد ١٣٠)

(٤) حديث: «لا يقبل الله صلاة حائض...» رواه أحمد وإسحاق السنن غير النسائي، وابن خزيمة والحاكم من حديث عائشة، وأعله الدارقطني بالوقف وقال إن وقته أشبه. وأعله الحاكم بالإرسال. ورواه الطبراني في الصغير والأوسط من حديث أبي قتادة بلغظ: «لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توافي زينتها، ولا من جارية بلغت الحيض حتى تحضر».

(تلخيص الحبير لابن حجر ٢٧٩/١)

(٥) حاشية الداسقي على الشرح الكبير ٢٩٢/٣

(١) مواهب الجليل ٥٩/٥

(٢) رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين ١٣٢/٥. والاختيار

شرح المختار للمصلي ٢٦٦/١ والآية من حجة الإسماء / ٣٤

(٣) راجع مصطلح «المسح» — «المسح على الخف»

(٤) فتح القدير ١٣٠/١، والاختيار للمصلي ٢٢٢/١، ومعنى المحتاج ٦٣/١، وحاشية الباجوري ٤٨/١، والمعنى والشرح الكبير ٢٩٣/١، والروض المربع ٢٢٢/١. وبداية المجتهد ٢٠/١، وقيل الاوطار ١٨١/١ ط المطبعة العثمانية سنة

١٣٥٧هـ

نعم قال: يوماً، قال: ويومين؟ قال: وثلاثة أيام؟ قال: نعم وما شئت. وفي رواية حتى بلغ سبعاً. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم، ومابدا لك^(١) رواه أبو داود. وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، وعقبة بن عامر، وعبد الله بن عمر، والحسن البصري، والليث بن سعد. كما أنهم قاصوه على مسح الرأس والجبهة، فكان أن المسح عليها لا يتوقف، فكذلك المسح على الخفين^(٢).

مدة السفر:

٢٨ - السفر لغة قطع المسافة. وليس كل سفر تنفیر به الأحكام، من جواز الإفطار، وقصر الصلاة الرباعية، ومسح الخف، وإنما سفر خاص، حدده الفقهاء، وإن اختلفوا في هذا التحديد:

فيرى المالكية والشافعية والحنابلة أن طول السفر هو المميز لقصر الصلاة، وقالوا: إن السفر الطويل هو أربعة برد فأكثر برأ أو بحراً.

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما روى أن ابن عمر وابن عباس كانا يقصران ويفطران في أربعة برد فما فوقها. ولا يعرف لهما مخالف. وأسنده البيهقي بسند صحيح، قال الخطابي: ومثل هذا لا يكون إلا عن توقيف^(٣).

(١) قال أبو داود: وقد اختلف في إسناده وليس بالقوي، وقال البخاري نحوه، وقال الإمام أحمد: رجاله لا يعرفون. وأخرجه الدارقطني قال: هذا إسناد لا يثبت.. (راجع نيل الأوطار ٢١٦/١ ط مطبع الحلبي).

(٢) إلا أنه قياس في مقابلة النصوص الصحيحة.

(٣) مفتي المحتاج ٢١٦/١ ط الحلبي، والمفتي مع الشرح الكبير ١/٢، وفتح القدير ٢/٢.

الصحابة. وروي عن جماعة من التابعين منهم شريح القاضي، وعطاء بن أبي رباح، والشمسي، وعمر بن عبد العزيز. قال أبو عمر بن عبد البر: وأكثر التابعين والفقهاء على ذلك.

واستدلوا بأحاديث وآثار كثيرة، منها ما روى صفوان بن عسال، قال: «أمرنا - يعني النبي صلى الله عليه وسلم - أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناها على طهر ثلاثة إذا سافرنا، ويوماً وليلاً إذا أقفنا، ولا نغسلهما من غائط ولا بول ولا نوم، ولا نغسلهما إلا من جنباً». رواه أحمد وابن خزيمة. وقال الخطابي: هو صحيح الإسناد. وعن عوف بن مالك الأشجعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالمسح على الخفين في غزوة تبوك ثلاثة أيام وليالين للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم. رواه أحمد، وقال: هو أجود حديث في المسح على الخفين، لأنه في غزوة تبوك، وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو آخر فضله.

ويرى المالكية^(١) أن المسح على الخفين غير مؤقت، وأن لا يس المسح على الخفين وهو طاهر يمسح عليها ما بدا له، والمسافر والمقيم في ذلك سواء، ما لم ينزعها، أو تصب جنباً. إلا أنه يندب نزعها كل يوم جمعة، ويستحب كل أسبوع أيضاً. وقد استدل لهذا الرأي بما روي عن أبي بن عمار «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أمسح على الخفين؟ قال:

(١) مواهب الجليل للخطاب ٣١٨/١ - ٣٢٤، والحرشي ١٨٣ - ١٧٦/١ الطبعة الأولى، وحاشية الشرح الكبير للشاطبي.

إحضار الكفيل، أو تأجيل المعسر إلى مسرة.

الحضور للقاضي :

٣٠ - إن الأجل الذي يضر به القاضي لحضور المتخاصمين موكول إلى تقديره وطبيعة موضوع النزاع. وللفقهاء تفصيلات كثيرة في هذا، هي من قبيل الأوضاع الزمنية التي تتغير. وتفصيلها في أبواب الدعوى والقضاء من كتب الفقه. (١)

إحضار البينة :

٣١ - يرى الحنفية والشافعية أن للقاضي أن يهل المدعي ثلاثة أيام لإحضار البينة، بينما يرى المالكية والحنابلة أن ذلك موكول لاجتهاد القاضي. (٢)

الفصل الثالث

الأجل التقاضي

٣٢ - يقصد به المدة المستقلة التي يحددها الملتزم للوفاء بالتزامه، سواء أكان هذا الالتزام يقابله التزام من آخر أو لا يقابله، أو يحددها لإنهاء هذا الالتزام. ويتقسم هذا النوع من الأجل إلى قسمين : أجل إضافية، وحمل بيان أحكامه مصطلح (إضافة) وأجل توقيت. وفيما يلي آراء الفقهاء في حكمه :

- (١) تكملة فتح القدير ١٨١/٧، والفتاوى اصبهية ٣٣٦/٣. والاختصار ١/٢، ومغني المحتاج ٤١٦/٤، ٤١٧. والمغني مع الشرح الكبير ٤١١/١١، والموافق ١٤٤/٦. واختصره ١٤٥/٥، والدمقي ١٤٥/٤.
(٢) تكملة فتح القدير ١٨٠/٧، ومغني المحتاج ٤٦٧/٤، والعدوي حل القرشي ١٥٩/٥، وحاشية الدمقي ١٣٣/٤. والمغني مع الشرح الكبير ٤٥٥/١١

وروي عن جماعة من السلف ما يدل على جواز القصر في اقل من يوم. فقال الاوزاعي: كان أنس يقصر فيا بينه وبين خمسة فراسخ. وروي عن علي رضي الله عنه انه خرج من قصره بالكوفة حتى أتى النخيلة فصلب بها كلا من الظهر والمصر ركعتين، ثم رجع من يومه، فقال: «أردت أن أعلمكم ستكم».

ويرى الحنفية أن السفر الذي تتغير به الأحكام أن يقصد الانسان مسيرة ثلاثة أيام ولياليها، سير الإبل، ومشى الأقدام، لقوله عليه السلام: «يسمح المقيم كمال يوم وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها» (١) لهم الجنس، ومن ضرورته عموم التقدير، ولأن الثلاثة الأيام متفق عليها، وليس فيها دونها توقيف ولا اتفاق. وقدره أبو يوسف رحمه الله بيسومين وأكثر الشالط. والسير المذكور هو الوسط. ويعتبر في الجبل ما يليق به، وفي البحر اعتدال الرياح. فينظر كم يسير في مثله ثلاثة أيام فيجمل أصلا» (٢).

الفصل الثاني

الأجل القضائي

٢٩ - المراد بالأجل القضائي: الأجل الذي يضر به القاضي لحضور الخصوم، أو إحضار البينة، أو

- (١) حديث: «يسمح المقيم كمال يوم وليلة...» لم نجده هذا اللفظ، وهو بلفظ: «للسافر ثلاثة أيام وليالين». وللمقيم يوما وليلة في المسح على الخفين عند أحمد ومسلم والنسائي وغيرهم عن علي مرفوعا. (كنز العمال ٤٠٤/٩)
(٢) الاختصار شرح المختار للموصلي ٧٨/١ ط الحلبي.

اشتراط تأجيل تسليم العين

في التصرفات الناقلة للملكية :

٣٣ - اختلف الفقهاء في صحة اشتراط تأجيل تسليم (العين) إلى المنقول إليه ملكيتها مدة معلومة للانقطاع بها على رأيين :

الأول : يرى المالكية والحنابلة^(١) وهو رأي مرجوح في مذهب الشافعية : أنه يجوز أن يشترط تأجيل تسليم العين إلى المدة التي يحددها المتعاقدان ، وأن يكون المنتفع بها هو الناقل للملكية . وهذا الرأي منقول عن الأوزاعي ، وابن شبرمة ، وإسحاق ، وإبي ثور .

ومن أمثله : إذا باع داراً على أن يسكنها البائع شهراً ، ثم يسلمها إليه ، أو أرضاً على أن يزرعها سنة ، أو دابة على أن يركبها شهراً ، أو ثوباً على أن يلبسه أسبوعاً .

واستدل هذا الرأي بأن عموم الآيات والأحاديث تأمر بالوفاء بالعقد . قال الله تعالى : «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ...»^(٢) وقال تعالى : «وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً»^(٣) وقال عليه الصلاة والسلام : «المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً ، أو أحل حراماً»^(٤)

فآليات والأحاديث تأمر بالوفاء بكل عقد وشرط لا يخالف كتاب الله ، ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم .

وبخصوص ما روي عن جابر رضي الله عنه «أنه كان يسير على جبل قد أعيا ، فصره النبي صلى الله عليه وسلم ، فسار سيراً لم يسر مثله . فقال : بعنيه . فبعته واستثيت حلاله إلى أهلي . » متفق عليه . فهذا الحديث يدل على جواز اشتراط تأجيل تسليم المبيع فترة ينتفع فيها البائع به ، ثم يسلمه إلى المشتري . ويؤيده أنه صلى الله عليه وسلم «نهى عن الثُّبْيَا (أي الاستثناء) إلا أن تعلم» وهذه معلومة ، وأكثر ما فيه تأخير تسليم المبيع مدة معلومة ، نصح^(١) الثاني : يرى الحنفية ، وهو الراجح عند الشافعية ، عدم صحة اشتراط تأجيل تسليم العين . واستدلوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن بيع وشرط»^(٢) ، يوروي أن عبد الله بن مسعود اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية . وشرطت عليه أنك إن بعته فهي لي بالنفس . فاستفتى عمر رضي الله عنه ، فقال «لا تقرها وفيها شرط لأحد» وروي أن عبد الله بن مسعود اشترى جارية

(١) كشف القناع ٣/ ١٩٠ ط الرضا .

(٢) حديث «نهى عن بيع وشرط» قال ابن حجر : يفيض له اراعي في التذنب ، واستغفره النووي . وقد رواه ابن حزم في المحل ، والخطابي في المعام . والطبراني في الأوسط ، والمحاكم في علوم الحديث في قصة طويلة مشهورة ، ونقل عن ابن أبي الفوارس أنه قال : غريب ، ورواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه وابن حبان والمحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : «لا يبل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع» (تلخيص الحبير ١٢/٣)

(١) حاشية المدوني عن الترمذي الكبير ٣/ ٦٥٠ ، والمواق على الخطاب ٣٧٢/٣ ، وكشاف القناع ٣/ ١٩٠ ط الرضا .

(٢) أول سورة المائدة .

(٣) سورة الإسراء / ٣٤

(٤) رواه الترمذي وصححه ، وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير ابن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف . وهذا الحديث له طرق كثيرة ، وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة . يراجع سبل السلام ٤/ ٤٠ في باب الصلح .

عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل ، ورهته درهماً من حديد . »
رواه مسلم واللفظ له . فهو يدل على مشروعية تأجيل الأثمان .
وقد أجمعت الأمة على ذلك (١)

حكمة قبول الدين التأجيل دون العین :

٣٥ - نص الفقهاء على أن الفرق بين الأعيان والديون من حيث جواز التأجيل في الثانية دون الأولى : أن الأعيان معينة ومشاهدة ، والمعين حاصل وموجود ، والحاصل والموجود ليس هناك مدعاة لجواز ورود الأجل عليه .

أما الديون : فهي مال حكمي يثبت في الذمة ، فهي غير حاصلة ولا موجودة ، ومن ثم شرع جواز تأجيلها ، وفقاً بالدين ، وتمكيناً له من اكتسابها وتحصيلها في المدة المفروضة ، حتى إن المشتري لو عین النقود التي اشترى بها لم يصح تأجيلها .

الديون من حيث جواز التأجيل وعدمه :

٣٦ - أوضح الفقهاء أن الديون تكون حائلة ، وأنه يجوز تأجيلها إذا قبل الدائن . واستثنى جمهور الفقهاء من هذا الأصل عدة ديون :

أ - رأس مال السلم :

٣٧ - وذلك لأن حقيقة شراء أجل ، وهو المسلم فيه (وهو السلعة) ، بماجل ، وهو رأس المال (وهو الثمن) فرأس مال السلم لابد من كونه حالاً ، عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، لأن من شرط صحة هذا

واشترى خدمتها ، فقال له عمر « لا تقرها وفيها مشنوية » (١)

وأما إذا جعل تأجيل تسليم العين لصلحة أجنبي عن العقد ، كما إذا باعه بشرط أن يتنفع بها فلان « الأجنبي عن العقد » شهراً ، فلم ير صحة هذا أحد من الفقهاء غير الحنابلة (٢)

تأجيل الدين

الدين : هو مال حكمي يحدث في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرها (٣)

مشروعية تأجيل الديون :

٣٨ - لقد شرع جواز تأجيل الديون بالكتاب والسنة والإجماع .

أما الكتاب فقوله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ... » (٤)
فهذه الآية ، وإن كانت لا تدل على جواز تأجيل سائر الديون ، إلا أنها تدل على أن من الديون ما يكون مؤجلاً ، وهو ما نقصده هنا من الاستدلال بها على مشروعية الأجل .

وأما السنة فأروي عن السيدة عائشة رضي الله

(١) فتح القدير ٢١٥/٥ - ٢١٨ ، ورد المختار على الدر المختار

١٢٦/٤ ط ٣ الأميرية ، والمجموع شرح المذهب ٣٦٧/٩ ،

والفرع البهجة ٤٢٦/٢ ، ونهاية المحتاج ٥٩٣/٣ ، ومغني المحتاج

٣١/٢

(٢) كشف القناع ١٩١/٣ ط الرابض .

(٣) بدائع الصنائع ١٧٤/٥

(٤) سورة البقرة ٢٨٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٧٧/٣

طدار الكتب ١٩٣٦ ، وأحكام القرآن للجصاص ٥٧٣/١

(١) انظر مصطلح « سلم » .

ب- بدل الصرف :

٣٨- من شروط صحة الصرف^(١) تقاضى الثمن في مجلس العقد، أي قبل افتراق المتعاقدين بأبدانها. فلو اشترط الأجل فيه فقد، لأن الأجل يمنع القبض، وإذا لم يتحقق القبض لم يتحقق شرط صحته. وهذا ما صرح به الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية والحنابلة، لقوله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعر بالشعر، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يبدأ بيد». فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيها كيف شتم إذا كان يبدأ بيد^(٤) أي مقابضة. قال الرافعي: ومن لوازمه الحلول^(٥).

وقال ابن المنذر: أجمع كل من حفظ عنه من أهل العلم على أن المتصارفين إذا افترقا قبل أن يتقابضا أن الصرف فاسد، لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الذهب بالورق رباً إلا هاه وهاه»^(٦)، وقوله عليه الصلاة والسلام «بيها الذهب بالفضة كيف شتم يبدأ بيد»^(٧).

(١) انظر مصطلح صرف، وهو بيع الثمن بالثمن.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٤٤/٤.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٩/٣ ط المكتبة التجارية.

(٤) حديث «الذهب بالذهب ...» رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه.

(٥) الفتح الكبير ١٢٣/٢.

(٦) معني المحتاج ٢٤/٢.

(٧) «الذهب بالورق رباً إلا هاه وهاه». رواه مالك والشيخان والترمذي وأبو داود والنسائي. (جامع الأصول ١/٥٤٤).

(٨) المغني والشرح الكبير ١٦٥/٤، وكشاف القناع ٣/٢٦٦، وجاء فيه أنه إن طال المجلس قبل القبض وتقابض قبل التفرقة جاز.

وحديث: «بيها الذهب بالفضة كيف شتم يبدأ بيد». رواه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي من حديث عباد بن الصامت مرفوعاً (جامع الأصول ١/٥٥٣).

العقد قبض رأس المال قبل انتهاء مجلس العقد^(١) ولأنه لو تأخر لكان في معنى بيع الدين بالدين، (إن كان رأس المال في الذمة) وهو مني عنه، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «نهى عن بيع الكالئ بالكالئ»^(٢) أي النسبة بالنسبة، ولأن في السلم غرراً، فلا يضم إليه غرر تأخير تسليم رأس المال، فلا بد من حلول رأس المال، كالصرف، فلو تفرقا قبل قبض رأس المال بطل العقد^(٣).

ويرى المالكية أن من شروط صحة عقد السلم قبض رأس المال كله في مجلس العقد، ويجوز تأخير قبضه بعد العقد لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام، ولو بشرط ذلك في العقد، لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه، وهذا إذا لم يكن أجل السلم قريباً كيومين، وذلك فيما شرط قبضه في بلد آخر. وإلا فلا يجوز تأخير هذه المدة، لأنه عين الكالئ بالكالئ، فيجب أن يقبض رأس المال بالمجلس أو ما يقرب منه.

وفي فساد السلم بالزيادة على الثلاث (بلا شرط إن لم تكثر جداً - بالآجل أجل المسلم فيه - وعدم فساده قولان لمالك^(٤)).

(١) رد المحتار ٢١٧/٤، وبدائع الصنائع ٢٠٢/٥ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م، ومعني المحتاج ١٠٢/٢.

(٢) حديث «نهى عن بيع الكالئ بالكالئ». رواه الحاكم والدارقطني. وقال الإمام أحمد ليس في هذا حديث صحيح.

وقال الإمام الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث. وجزم الدارقطني في الطل بذلك. (تلخيص الحبير ٣/٢٦٦).

(٣) انظر الروض المربع ١٨٦/٢، وكشاف القناع ٣/٣٠٤ ط الرياض.

(٤) الخريزي ١١٢/٤، وحاشية الدسوقي ١٩٥/٣.

والحنابلة والحنابلة والمكالي والأوزاعي وابن المنذر. (١)
وذلك لأنه سبب يوجب رد المثل في المثليات،
فأوجبها حالاً، كالإتلاف، ولو أقرضه بتفاريق، ثم
طالبه بها جلة فله ذلك، لأن الجميع حال، فأشبهه
ما لو باعه يبيعاً حالاً، ثم طالبه بشئها جلة.
ولأن الحق يشبه حالاً، والتأجيل تبرع منه
ووعده، فلا يلزم الوفاء به، كما لو أعاره شيئاً، وهذا
لا يقع عليه اسم الشرط، ولو سمي شرطاً، فلا يدخل
في حديث: «المؤمنون عند شروطهم». (٢)

هـ- ثمن المشفوع فيه :

٤٩ - اختلف الفقهاء في كون ثمن المشفوع فيه
هل يجب حالاً، أو يجوز فيه التأجيل، فيرى الحنفية
والشافعية أنه يجب حالاً ولو كان الثمن مؤجلاً على
المشتري. و يرى المالكية والحنابلة أنه إذا بيع العقار
مؤجلاً أخذ الشفع إلى أجله. (٣)

الديون المؤجلة بحكم الشرع

أ- الدية: (٤)

٤٢ - لما كانت الدية قد تجب في القتل العمد (إذا
عفي عن القاتل، وطلبها أولياء المقتول، كما هو رأي

ج- الثمن بعد الإقالة: (١)

٣٩ - الإقالة جائزة في البيع بمثل الثمن الأول،
عليه إجماع المسلمين، لقوله صلى الله عليه وسلم
«من أقال نادماً بيعته أقال الله عشرته يوم القيامة».
أخرجه أبو داود وابن ماجه عن الأعمش عن أبي
صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أقال مسلماً بيعته
أقال الله عشرته» (٢) أراد ابن ماجه: «يوم القيامة».
ورواه ابن حبان في صحيحه وألحاهم، وقال على
شرط الشيخين، وأما لفظ «نادماً» فعند البيهقي.
والإقالة عند الجمهور عند المتعاقدين إلى الحال
الأول، بحيث يأخذ البائع المبيع والمشتري الثمن. فإن
شرط غير جنس الثمن، أو أكثر منه، أو أجله، بأن
كان الثمن حالاً فأجله المشتري عند الإقالة، فإن
التأجيل يطل، وتصح الإقالة.
وذهب المالكية إلى أن الإقالة بيع فتجري عليها
أحكامه من التأجيل وغيره. (١)

د- بدل القرض:

٤٠ - اختلف العلماء في جواز اشتراط تأجيل
القرض:

فيرى جمهور الفقهاء أنه يجوز للمقرض المطالبة
ببدله في الحال، وأنه لو اشترط فيه التأجيل لم
يتأجل، وكان حالاً. وهذا قال الحنفية والشافعية

(١) المعنى والشرح الكبير ٣٥٤/٤. والروض المربع ١٩٠/٢.
والأشياء والنقائر لا من حب ص ٣٥٧ والوسطى ص ٣٢٩. ورد

الفتاوى ١٧٧/٤

(٢) «المؤمنون عند شروطهم» تقدم نعتيه (ر: إجاره ف ٤٦).
(٣) الاختصار ٢٢٠/١. ومغني المحتاج ٣٠٠/٢. والندوي

٤٧٨/٣، وكشاف الفتاوى ١٩٠/٤ ط الرياض.
(٤) انظر مصطلح «دية» وهي اسم للضمان المالي الذي يجب
بالجناية على الأدمى، أو على طرف منه.

(١) راجع مصطلح (إقالة).

(٢) فتح القدير ١١٣/١، والمغني والشرح الكبير ٢٢٥/٢٢٦.

(٣) صحيحه الشيخ أحمد محمد شاکر (المسند بتحقيقه
١٦٧/١٣).

(٤) جواهر الإكليل ٥٤/٢، الروضة ٤٩٤/٣.

العاقلة في ثلاث سنين^(١)، ولا يخالف لها في عصرها فكان إجماعاً، ولأن المروي عنها كالمروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه مما لا يعرف بالرأي^(٢).

الدية في القتل الخطأ :

٤٥ - يرى جمهور الفقهاء أن الدية في القتل الخطأ تكون مؤجلة لمدة ثلاث سنوات، يؤخذ في كل سنة ثلث الدية. ويجب في آخر كل سنة. وهو رأي الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. واستدلوا بما روي عن عمر بن الخطاب أنه قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين. وقد قال هذا أيضاً علي وعبد الله بن عباس. وقد عزا الإمام الشافعي في المختصر إلى قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقد نقل الرازي والترمذي في جامعهم وابن المنذر الإجماع على ذلك^(٣).

ب - المسلم فيه :

٤٦ - لما كان المسلم هو شراء أجل يعاجل، والأجل هو المسلم فيه، فقد اشترط الحنفية والمالكية

(١) روي أن عمرو بن عبد الله رضي الله عنه « قضى بالدية على العاقلة في ثلاث سنين » قضاء عمر: رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق. (نصب الرتبة ٣٩٨/٤). ورواه البيهقي (١٠٩/٨) وقضاء علي: رواه البيهقي (١١٠/٨).

(٢) فتح القدير ١٤٤/٩، والمغني والشرح الكبير ٤٩٢/٩ ط ١. مع ملاحظة أن المالكية يرون أن الجناية إما عمد أو خطأ ولا ثالث فيها.

(٣) نيل الأوطار ٧٦/٧، والمغني والشرح الكبير ٤٩٧/٩، والدسوقي ٢٨٥/٤، ونهاية المحتاج ٣٠١/٧، وابن عابدين

٤١١/٥

(٤) راجع مصطلح « سلم ».

الشافعية والحنابلة - أو رضي أولياء الدم ورضي القاتل بدفعها كما هو رأي الحنفية والمالكية)، وفي شبه العمد، وفي الخطأ، ولما كان الفقهاء قد اختلفوا في كيفية أدائها في كل نوع من أنواع القتل الذي وجبت فيه، كان لا بد من بيان آرائهم فيما يكون منها حالاً أو مؤجلاً:

الدية في القتل العمد :

٤٣ - يرى جمهور الفقهاء (المالكية، والشافعية، والحنابلة) أنها تجب في مال القاتل حالة غير مؤجلة ولا منجّمة، وذلك لأن ما وجب بالقتل العمد كان حالاً، كالتقصاص، فإنه يجب حالاً.

و يرى الحنفية التفرقة بين الدية التي تجب بالصلح، فيجعلونها حالة في مال القاتل، وبين التي تجب بسقوط التقصاص بشبهة، كما إذا قتل الأب ابنه عمداً، فإنها تجب في مال القاتل في ثلاث سنين، وذلك قياساً على القتل الخطأ^(١)

الدية في القتل شبه العمد :

٤٤ - تجب الدية في هذا النوع من القتل على العاقلة في ثلاث سنين، وهو رأي الحنفية والشافعية والحنابلة، (وهو المروي عن عمرو بن عبد الله بن عباس رضي الله عنهم، وبه قال الشعبي والنخعي وقادة وعبد الله بن عمر وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر). واستدلوا بما روي أن عمرو بن عبد الله قضى بالدية على

(١) فتح القدير ٢٠٤/٩، ٣٣١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٥٠/٤، ٢٥٣، ومغني المحتاج ٩٥/٤، ٩٧، والروضة المربع

٣٣٧/٢، ٣٤٤

ذلك، بل تصح بحال مؤجل وعمل حال .
و يرى المالكية - على الراجح عندهم -
والشافعية والحنابلة : أنها لا تكون إلا بحال مؤجل
متنجح تيسيراً على المكاتب في الجملة .^(١)

د - توقيت القرض :

٤٨ - سبق بيان آراء الفقهاء في جواز تأجيل بدل
القرض وعلمه .

أما عقد القرض فهو عقد لا يصدر إلا مؤقتاً ،
وذلك لأنه عقد تبرع ابتداءً ، ومعاوضة انتهاءً ، أو دفع
مال أرفاقاً لمن يستتفع به و يرد بدله . والانتفاع به
يكون بمضي فترة ينتفع فيها المقرض بحال القرض ،
وذلك باستهلاك عينه ، لأنه لو كان الانتفاع به مع
بقاء عينه كان إعارة لا قرضاً ، ثم يرد مثله إذا كان
مثلياً وقيمته إذا كان قيمياً .

وقد اختلف الفقهاء في المدة التي يلزم فيها هذا
العقد :

فيرى المالكية أنه عقد لازم في حق الطرفين
طوال المدة المشترطة في العقد ، فإن لم يكن اشتراط
فللمدة التي اعتيد اقتراض مثله لها .

و يرى الحنابلة أن عقد القرض عقد لازم
بالقبض في حق المقرض ، جائز في حق المقرض ،
ويشبت العوض عن القرض في ذمة المقرض حالاً ،
وإن أجله ، لأنه عقد منع فيه من التفاضل ، فنع
الأجل فيه ، كالصرف ، إذ الحال لا يتأجل

والحنابلة والأوزاعي لصحة السلم أن يكون السلم
فيه مؤجلاً إلى أجل معلوم ، ولا يصح السلم الحال
لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « من أسلف في
شيء فليسلف في كيل معلوم ، أو وزن معلوم ، إلى
أجل معلوم »^(١) . فأمر بالأجل ، وأمره يقتضي الوجوب ،
ولأنه أمر بهذه الأمور تبيناً لشروط السلم ، ومنعاً منه
بدونها ، وكذلك لا يصح إذا انتفى الكيل والوزن ،
فكذلك الأجل ، ولأن السلم إنما جاز رخصة للرفق ،
ولا يحصل الرفق إلا بالأجل ، فإذا انتفى الأجل
انتفى الرفق ، فلا يصح ، كالكتابة ، ولأن الحلول
يخرجه عن اسمه ومعناه .^(٢)

و يرى الشافعية وأبو ثور وابن المنذر أنه يجوز أن
يكون السلم في الحال ، لأنه عقد يصح مؤجلاً فصح
حالاً . كبيع الأعيان ، ولأنه إذا جاز مؤجلاً ، فحالاً
أجوز ، ومن الغرر أبعد .^(٣)

ج - مال الكتابة :

٤٧ - اختلف الفقهاء في وجوب تأجيل عوض
المكاتب به إلى أجل معين :

فيرى الحنفية ، وابن رشد من المالكية ، وابن
عبد السلام والرويان من الشافعية ، أنه لا يشترط

(١) ونصه في صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلطون في الثمار
السنة والنتين ، قال : « من أسلف في نمر فليسلف في كيل
معلوم ، ووزن معلوم إلى أجل معلوم » .

(٢) رد المحتار ٢١٥/٤ ، وكشاف القناع ٢٩٩/٣ ، والنفوس

٢٠٦/٣ ، والمغني والشرح الكبير ٣٢٨/٤

(٣) منتهي المحتاج ١٠٥/٢

(١) تكملة فتح النذير ٩٧/٨ ، والنفوس ٣٤٦/٤ ، وكشاف القناع
٥٣٩/٤ ، ومغني المحتاج ٥١٨/٤

المبحث الأول

عقود لا تصح إلا بمدة لأجل (مؤقتة)

وهذا القسم يشمل عقود: الإجارة، والكتابة والقراض.

أ - عقد الإجارة :

٥٠ - إن الإجارة مؤقتة إما بجهة، وإما بعمل معين، والعمل يتم في زمن عادة، وبانتهاء العمل ينتهي عقد الإجارة، فهو عقد مؤقت. ومثل عقد الإجارة: المساقاة والمزارعة. (١)

عقد المساقاة :

٥١ - يرى الحنفية والمالكية والشافعية أن المساقاة تكون مؤقتة، فإن لم يبيّن مدة وقع على أول ثمر يخرج. ويرى الحنابلة أنها يصح توقيتها، لأنه لا ضرر في تقدير مدتها، ولا يشترط توقيتها. (٢)

تأقيت المزارعة :

٥٢ - المزارعة لا يميزها الإمام أبو حنيفة، ويميزها الصحابيان أبو يوسف ومحمد. ويقولها يفتى في المذهب. كما لا يميزها الشافعية إلا إذا كان بين النخل أو العنب بياض (أي أرض لا زرع فيها)

بالتأجيل، وهو عدة تبرع لا يلزم الوفاء به. قال أحد: القرض حال، وينبغي أن يفني بوعده، ويحرم الإلزام بتأجيل القرض، لأنه إلزام بما لا يلزم. (١) ويرى الحنفية والشافعية أن القرض عقد إرفاق جائز في حق الطرفين، وذلك لأن الملك في القرض غير تام، لأنه يجوز لكل واحد منها أن ينفرد بالفسخ. (٢)

أجل التوقيت

٤٩ - يقصد بأجل التوقيت : الزمن الذي يترتب على انقضاءه زوال التصرف، أو انتهاء الحق الذي اكتسب خلال هذه المدة المتفق عليها. والعقود والتصرفات من حيث قبولها للتوقيت تنقسم إلى:

أ - عقود لا تصح إلا بمدة لأجل (مؤقتة).
ب - عقود تصح حالة ومؤقتة.

كما أن هذه العقود منها ما لا يصح إلا بأجل معلوم، ومنها ما لا يصح إلا بأجل مجهول، ومنها ما يصح بأجل معلوم أو مجهول. وفيما يلي بيان ذلك.

(١) المغني والشرح الكبير ٤/٦، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٧٥ ولابن نجيم ص ٣٣٦. وضع التقدير ١/٨
(٢) رد المحتار ٥/٢٤٩، والشرح الصغير ٢/٢٢٥، ٢٢٧. ومعني المحتاج ٢/٣٢٧، وكشاف القناع ٣/٥٣٨

(١) كشف القناع ٣/٣١٢، ٣١٦. وبلغت السالك لأقرب المسائل للصاوي على الشرح الصغير ٢/٩٢، ٩٤. وأخرى
١٤٢/٤
(٢) رد المحتار على الدر المختار ٤/١٨١. ومعني المحتاج ٢/١٢٠

يجل الانتفاع بها مع بقاء العين، ليردها على مالكها، لذلك لم يختلف الفقهاء في أن هذه الإباحة موقوفة. غير أن هذا الوقت قد يكون محدداً، وتسمى عارية مقيمة. وقد لا يكون، وتسمى العارية المطلقة. ويرى جمهور الفقهاء أن العارية عقد غير لازم لكل واحد من المتعاقدين الرجوع متى شاء، خلافاً للملكية في المقيمة، وفي المطلقة إلى مدة ينتفع فيها بطلبها عادة^(١).

تأقيت الوكالة لأجل :

٥٥ - يجوز تأقيت الوكالة بأجل عند جميع الفقهاء، كقولهم «وكلفتك شهراً، فإذا مضى الشهر امتنع الوكيل عن التصرف»^(٢) «ولو قال وكلفتك في شراء كذا في وقت كذا صح بلا خلاف»^(٣) لأن الوكيل لا يملك من التصرف إلا ما يقتضيه إذن الموكل، وعلى الوجه الذي أراده، وفي الزمن والمكان الذي حدده^(٤).

والأصل في الوكالة أنها عقد جائز من الطرفين، لكل واحد منها فسخها متى شاء، إلا إذا تعلق بها حق للغير، لأنه إذن في التصرف، فكان لكل واحد

صحت المزاورة عليه مع المساقاة على النخل أو العنب تبعاً للمساقاة.

ويرى المالكية وعبد بن الحسن والحنابلة أن عقد المزاورة يجوز بلا بيان مدة. وتقع على أول زرع يخرج. ويرى جمهور الحنفية^(١) أن من شروط صحة عقد المزاورة ذكر مدة معارفة، فتفسد بما لا يتمكن فيها من المزاورة، وبما لا يعيش إليها أحدهما غالباً. ب - عقد الكتابة :

٥٣ - هو عقد بين السيد ومملوكه على مال يوجب تحرير يريد المملوك (أي تصرفه) في الحال ورقته في المال وهو من محاسن الإسلام، إذ فيه فتح باب الحرية للأرقاء.

وعقد الكتابة يوجب تأجيل الموضع المكتوب به إلى أجل معين عند جمهور الفقهاء، فإذا أداه المكاتب عتق، فيكون هذا العقد مرقباً بتأقيت العوض فيه^(٢)، فإذا وفى بما التزمه انتهى عقد الكتابة، وعتق، وإن لم يوف أو عجز نفسه، انتهى عقد الكتابة وعاد رقيقاً، على تفصيل في ذلك.

المبحث الثاني

عقود تصح مطلقة ومقيمة

تأقيت عقد العارية لأجل :

٥٤ - لما كانت حقيقة العارية أنها إباحة نفع عين

(١) الديسوقي ٣/٣٧٢، ورد المختار ٥/٢٣٩، وكشاف القناع ٣/٥٣٧، والروض المربع ٢/٢١٣، ومغني المحتاج ٢/٣٣٣، ٢/١٢٠ والخروشي ٤/٣٤٢، ومغني المحتاج ٢/٢٧٠، ٣/٣٧٣، والمذهب ١/٣٦٣، (٢) مغني المحتاج ٤/٥٢٨، والأشياء والنظائر للسيوطي ص ٢٧٦، والأشياء والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٦، وكشاف القناع ٤/٥٥٧، ورد المختار على الدر المختار ٥/٩٩، والديسوقي ٤/٣٥٣

(١) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٥/٣٦٤، ويراجع الاستيعار ٢/١٢٠ والخروشي ٤/٣٤٢، ومغني المحتاج ٢/٢٧٠، ٣/٣٧٣، والمذهب ١/٣٦٣.

(٢) مغني المحتاج ٢/٢٢٣

(٣) للمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٥/٢١٠، والخروشي ٤/٢٨٩

(٤) المذهب ١/٣٥٢ ص ٣٥٢

المضاربة. (١)

تأقيت الكفالة بأجل :

٥٧ - اختلف الفقهاء في جواز تأقيت الكفالة، كما لو قال: «أنا كفيل بزيد إلى شهر وبعده أنا بريء».

فيرى الحنفية والشافعية (على الصحيح عندهم) والحنابلة أنه يجوز توقيته، وكذلك المالكية بشروط تفصيلها في باب الضمان من كتبهم، لأنه قد يكون له غرض في التقيد بهذه المدة. وقد أورد الحنفية بعض صور التوقيت. واختلف المذهب في صحة التوقيت فيما يرجع إليها في الكفالة. (٢) ويرى الشافعية (على الأصح عندهم) أنه لا يجوز توقيت الكفالة. (٣)

تأقيت الوقف بأجل :

٥٨ - إذا صدر الوقف مؤقّتا، وذلك بأن علق فسخه على مجيء زمن معين، كما لو قال: «داري وقف إلى سنة، أو إلى أن يقدم الحاج». فقد اختلف الفقهاء في حكمه، فيرى الحنفية والشافعية والحنابلة أنه لا يصح، لأن الوقف مقتضاه التأييد. (٤)

منها إبطاله، كالإذن في أكل طعامه. (١) وهذا ما صرح به جمهور الفقهاء في الجملة. وللمالكية تفصيل في هذا تبعا للموضع وعده، يرجع فيه وفي التفصيلات الأخرى إلى الوكالة. (٢)

توقيت المضاربة (القراض) :

٥٩ - اختلف الفقهاء في جواز تأقيت المضاربة : فيرى الحنفية والحنابلة أنه يجوز توقيت المضاربة، مثل أن يقول: ضاربتك على هذه الدراهم سنة، فإذا انقضت فلا تبع ولا تشتري. فإذا وقت لها وقتاً انتهت بمضيها، لأن التوقيت مقيد، (٣) وهو وكيل، فيتقيد بما وقته، كالالتقييد بالتنوع والمكان. (٤) ولأنه تصرف يتحقق بنوع من المتاع، فجاز توقيت في الزمان، كالوكالة، ولأن لرب المال منعه من البيع والشراء في كل وقت إذا رضى أن يأخذ بماله عرضاً، فإذا شرط ذلك فقد شرط ما هو من مقتضى العقد، فصح، كما لو قال: إذا انقضت السنة فلا تشتري شيئاً. (٥) ويرى المالكية، والشافعية، أنه لا يجوز توقيت

(١) الشرح الكبير مع المغني ٢١٣/٥، والمهذب ٣٥٦/١، وتكملة فتح القدير ١٣٢/٧

(٢) النجاشي والاكمل للمواقف - هامش مواهب الجليل للخطاب ١٨٨، الطبعة الأولى.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٥٠٨/٤ وقد نص فيه على أن المضاربة تقبل التقيد المقيد، ولو بعد العقد، ما لم يصير المال عرضاً، لأنه حينئذ لا يملك غزله، فلا يملك تخصيصه. وقدنا بالمفهوم، لأن غير المقيد لا يعتبر أصلاً، كنيه من بيع الحال، يعني - ثم باعه بالحال - بغير ما يباح بالخجل كما في المغني.

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٦٩٩/٥، والاختيار ٨٤/٢

(٥) المغني ٧٠/٥

(١) الخرشبي ٤٢٢/٤، ومغني المحتاج ٣١٢/٢

(٢) رد المحتار ٤٦٦/٤، ومغني المحتاج ٢٠٧/٢، والمغني الطبع مع الشرح الكبير ٩٨/٥، والدمقوي ٣٣٢، ٣٣١/٣

(٣) مغني المحتاج ٢٠٧/٢، والمهذب للشيرازي ٣٤١/١ ط الحلي.

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٥٠٦/٣، والفتاوى الهندية ٣٠٤/٣، وحاشية البسقي على الشرح الكبير ٧٩/٤، ومغني المحتاج

٢٨٣/٢، وكشاف النعناع ٢٥٠/٤

يسوع الآجال عند المالكية :

٦٠ - وهي بيع دخل فيها الأجل، واتعمدت فيها السلعة، واتعمد فيها المتعاقدان. وقد أبرزها فقهاء المالكية، ويتنوا أن هذه البيع ظاهرها الجواز، لكنها قد تؤدي إلى ممنوع، وذلك لأنها قد تؤدي إلى بيع سلف، أو سلف جر منفعة، وكلاهما ممنوع.

كما وضعوا ضابطاً لما يمنع من هذه البيع، فقالوا: يمنع من هذه البيع ما اشتمل على بيع سلف، وما اشتمل على سلف جر منفعة، أو يمنع منها ما كثر قصد الناس إليه للتوصل إلى الربا المنع، كبيع سلف، وسلف بمنفعة. ولا يمنع ما قل قصده، كضمان بجعل، أي كبيع جائر أدى إلى ضمان بجعل.

صور بيع الآجال :

٦١ - وصورها كما ذكرها المالكية متعددة، وتشمل الصور التالية:

إذا باع شيئاً لأجل، ثم اشتراه بجنس ثمنه فهذا إما أن يكون:

- (١) نقداً .
- (٢) أو لأجل أقل .
- (٣) أو لأجل أكثر .
- (٤) أو لأجل مساوٍ للأجل الأول .

وكل ذلك إما أن يكون :

- (١) بثل الثمن الأول .
- (٢) أو أقل من الثمن الأول .
- (٣) أو أكثر من الثمن الأول .

ويرى المالكية، وهو قول للحنابلة، أنه لا يشترط في صحة الوقف التأييد، فيصح مدة معينة، ثم يرجع ملكاً كما كان.^(١)

تأقيت البيع: (٢)

٥٩ - لما كان البيع هومبادلة المال بالمال بالتراضي، وكان حكمه هو ثبوت الملك للمشتري في المبيع، وللبائع في الثمن للحال^(٣) ولما كان هذا الملك يثبت له على التأييد، فإنه لا يحتمل التأقيت^(٤) جاء في الأشباه والنظائر للسيوطي: «أن مِمَّا لا يقبل التأقيت بمال، ومتى أقت بطل، البيع بأنواعه...»^(٥) وذلك كما قال الكاساني: «لأن عقود تملك الأعيان لا تصح مؤقتة».^(٦)

وقد أبطل الفقهاء كل شرط يؤدي إلى تأقيت البيع، أي إلى عودة المبيع إلى بائعه الأول، سواء كان هذا التأقيت ناتجاً عن الصيغة، كبعثك هذا سنة، أو من شرط يؤدي إلى توقيت البيع، كبعثك هذا بشرط أن تردّه لي بعد مدة كذا.

(١) حاشية السبكي على الشرح الكبير ٧٩/٤، والمغني المطبوع مع

الشرح الكبير ٢٢١/٦

(٢) انظر مصطلح (بيع) .

(٣) البدائع ٢٣٣/٥

(٤) مغني المحتاج ٣/٢ وقد جاء فيه «عرف بعضهم البيع بأنه عقد معاوضة مالية يفيد ملك عين أو منفعة على التأييد، فدخل بيع حق المهر ونحوه، وخرجت الإجارة بقيد التأقيت فإنها ليست بيعاً، وهذا لا تتعقد بلفظه.

(٥) ص ٢٨٢

(٦) البدائع ١١٨/٦، والمغني مع الشرح الكبير ٢٥٦/٦، ٣١٣

ونخبة لله تعالى. (١)

وتفصيله في نكاح المتعة (١).

ب - النكاح المؤقت أو النكاح لأجل :

٦٥ - وهو أن يتزوج امرأة بشهادة شاهدين إلى عشرة أيام مثلاً. وهذا النكاح أيضاً باطل عند الحنفية (عدا زفر فإنه قال بصحة العقد و بطلان الشرط) والمالكية والشافعية والحنابلة لأنه في معنى المتعة. وتفصيل أحكامه في موضع آخر (ر): نكاح (٢).

ج - النكاح المؤقت بمدة عمره أو عمرها، أو إلى مدة لا يعيشان إليها :

٦٦ - اختلف الفقهاء (٣) في حكم النكاح المؤقت إلى مدة عمر الزوج أو الزوجة أو إلى مدة لا يعيشان أو أحدهما إليها :

فيرى الحنفية غير الحسن بن زياد والمالكية غير أبي الحسن والشافعية غير البلخي والحنابلة أنه باطل، لأنه في معنى نكاح المتعة.

ويرى الحسن بن زياد أنها إذا ذكرا من الوقت ما يعلم أنها لا يعيشان إليه، كمائة سنة أو أكثر، كان النكاح صحيحاً، لأنه في معنى التأيد. وهو رواية عن أبي حنيفة. (٤)

ويرى البلخي أنه يستثنى من بطلان النكاح

وأجاز الشافعية هذا البيع مستدلين على الجواز بما وقع من ألفاظ البيع، ولأنه ثمن يميز بينهما به من غير بائعها، فجاز من بائعها، كما لو باعها بثمن المثل. ولم يأخذوا بالأحاديث المتقدمة. (٥)

تأقيت الهبة :

٦٣ - اتفق الفقهاء على أن الهبة لا يميز توقيتها لأنها عقد تملك لعين في الحال، وتمليك الأعيان لا يصح مؤقتاً، كالبيع. فلو قال: وهبتك هذا سنة ثم يعود إليّ، لم يصح (٦).

وقد استثنى بعض الفقهاء من ذلك العمري والرقبي على خلاف وتفصيل موطنه في مصطلحهما.

تأقيت النكاح :

تأقيت النكاح له صورتيه ونبين آراء الفقهاء في كل صورة منها :

أ - نكاح المتعة :

٦٤ - وهو أن يقول لامرأة خالية من الموانع: أتمتع بك مدة كذا (٧) وقد ذهب إلى حرمة المتعة والمالكية والشافعية والحنابلة وكثير من السلف.

(١) فتح القدير ١٤٩/٣ - ١٥١ ونيل الأوطار ١٣٧/٦ ومغني

الاحتاج ١٤٢/٣، والمغني مع الشرح ٥٧١/٧، ٥٧٢ ط الأولى.

(٢) فتح القدير ١٤٩/٣، ونيل الأوطار ١٣٧/٦، والدرر

٢١٢/٢، ٢١٣، ٢٧٢، ومغني المحتاج ١٤٢/٣، والروض

الربع ١٤١/٣، ٢٧٦.

(٣) نفس المراجع المتقدم.

(٤) والبطل هو التوقيت. (العناية هامش فتح القدير ١٥٢/٣)

(١) نيل الأوطار ٢٠٧/٥، وكشاف القناع ١٨٥/٣ ط الرياض، والشرح الكبير المطبع مع المغني ٤٥/٤ الطبعة الثانية كلنار.

(٢) الروضة ٤١٦/٣، ٤١٧

(٣) البدائع ١١٨/٦، ومغني المحتاج ٣٩٨/٢، والدرر ٩٧/٤ ط

دار الفكر، والمغني مع الشرح ٢٥٦/٦

(٤) فتح القدير ١٤٩/٣.

نكاح متعة، وهو باطل.^(١) ولكن جاء في المغني: «وإن تزوجها بغير شرط إلا أن في نيته طلاقها بعد شهر، أو إذا انقضت حاجته في هذا البلد، فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم إلا الأوزاعي، قال: هو نكاح متعة. والصحيح أنه لا بأس به، ولا تضرنيته، وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته، وحسبه إن وافقته وإلا طلقها.^(٢)»

هـ - احتواء النكاح على وقت يقع فيه الطلاق:

٦٨ - إذا تزوج امرأة بشرط أن يطلقها في وقت معين، لم يصح النكاح. وسواء كان معلوما أو مجهولا، مثل أن يشترط عليه طلاقها إن قدم أبوها أو أخوها. وقال أبو حنيفة: يصح النكاح، ويظل الشرط، وهو أظهر قولي الشافعي، قاله في عامة كتبه، لأن النكاح وقع مطلقا، وإنما شرط على نفسه شرطا، وذلك لا يؤثر فيه، كما لو شرط ألا يتزوج عليها أو لا يسافر بها.

واستدل القائلون بالطلاق بأن هذا الشرط مانع من بقاء النكاح فأشبهه نكاح المتعة، ويفارق ما قاسوا عليها فإنه لم يشترط قطع النكاح.^(٣)

تأقيت الرهن بأجل:

٦٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز تأقيت الرهن بأجل، كأن يقول: رهنتك هذا الشيء شهرًا، في

ما إذا نكحها مدة عمره، أو مدة عمرها، قال: فإن النكاح المطلق لا يزد على ذلك، والتصریح بمقتضى الإطلاق لا يضر، فينبغي أن يصح النكاح في هاتين الصورتين، قال: وفي نص الأم ما يشهد له، وتبعه على ذلك بعض المتأخرين.^(١) وجاء في حاشية النسقي^(٢) أن «ظاهر كلام أبي الحسن أن الأجل البعيد الذي لا يبلغه عمرها لا يضر بخلاف ما يبلغه عمر أحدهما فيضر».

د - إضمار الزوج تأقيت النكاح:

٦٧ - صرح الحنفية والشافعية بأنه لو تزوج وفي نيته أن يطلقها بعد مدة نواها صح زواجه، لكن الشافعية قالوا بكرهه النكاح، إذ كل ما صرح به أبطل يكون إضماره مكروها عندهم.^(٣) كما قال المالكية: إن الأجل إذا لم يقع في العقد، ولم يعلمها الزوج بذلك، وإنما قصد في نفسه، وفهمت المرأة أوليها المفارقة بعد مدة، فإنه لا يضر.^(٤) وهذا هو الراجح، وإن كان بهرام صدر في «شرحه» وفي «شامله» بالفساد إذا فهمت منه ذلك الأمر الذي قصده في نفسه فإن لم يصرح للمرأة ولا أوليها بذلك ولم تفهم المرأة ما قصده في نفسه فليس نكاح متعة.

أما الحنابلة فقد صرحوا بأنه لو تزوج الغريب بنية طلاقها إذا خرج، فإن النكاح يبطل، لأنه

(١) مغني المحتاج ١٤٢/٣

(٢) حاشية النسقي على الشرح الكبير ٢١٣/٢، ٢١٣

(٣) فتح القدير ١٥٢/٣، وإعانة الطالبين ٢٥٤ ط مصطفى الحلبي.

(٤) حاشية النسقي على الشرح الكبير ٢١٣/٢

(١) الروض المربع ٢٧٦/٢

(٢) المغني ٥٧٣/٧

(٣) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٥٧٤/٧

وقد اتعقد الإجماع على صحة التأجيل إلى أجل معلوم.

ولأن جهالة الأجل تقضي إلى المنازعة في التسلم والتسليم، فهذا يطالبه في قريب المدة، وذلك في بعيدها. وكل ما يفضي إلى المنازعة يجب إغلاق بابها. ولأنه سيؤدي إلى عدم الوفاء بالعقود، وقد أمرنا بالوفاء بها.

٧٢ - وقد اختلف الفقهاء في حقيقة العلم بالأجل، أو معلومية الأجل:

فصرح بعضهم بأن الأجل المعلوم هو ما يعرفه الناس، كشهرو العرب^(١)، وبعضهم جعله «ما يكون معلوما للمتعاقدين ولو حكاً، وإن الأيام المعلومه للمتعاقدين كالتقصص، وإن التأجيل بالفعل الذي يفعل في الأيام المعتادة كالتأجيل بالأيام»^(٢).

وإزاء هذين الاتجاهين لابد من بيان آراء الفقهاء في التأجيل إلى أئمة معلومة حقيقة أو حكاً، أو إلى فصول أو مناسبات، أو إلى فعل يقع في أئمة معتادة.

التأجيل إلى أئمة منصورة

٧٣ - اتفق الفقهاء على صحة التأجيل إلى أئمة منصورة، كما لو قال «خذ هذا الدينار سلماً في إردب قح إلى أول شهر رجب من هذا العام، أو آخذه منك بعد عشرين يوماً»^(٣).

(١) المهذب للشيرازي ٢٩٩/١

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/٣٠٥

(٣) نفس المرجع السابق، وبدائع الصنائع ١/١٨٩، ومغني =

الدين الذي لك علي. (١)

تقسيم الأجل باعتبار ضبطه وتعديده:

٧٠ - ينقسم الأجل من حيث ضبطه وتعديده إلى أجل معلوم وأجل مجهول. ومعلومية الأجل وجهاته هنا أثر على صحة العقد، وعدم صحته، لما توارثه الجاهالة من الغرر، إلا أن من الجاهالة ما كان متقارباً، ومنها ما كان متفوتاً. وفيما يلي آراء المذاهب في ذلك.

المبحث الأول

الأجل المعلوم

٧١ - اتفق الفقهاء على صحة الأجل (فيما يقبل التأجيل) إذا كان الأجل معلوماً^(٢)، فأما كيفية العلم به فإنه يحتاج فيها إلى أن يعلم بزمان بعينه لا يختلف من شخص إلى شخص ومن جماعة إلى جماعة. وذلك إما يكون إذا كان معدداً باليوم والشهر والسنة. والدليل على اشتراط معلومية الأجل قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَسْتُمْ بِدِئْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتَبُوهُ» سورة البقرة/ ٢٨٢.

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في موضع شرط الأجل: «من أسلف في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم»

(١) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٤/٤٢٩، والاختيار ٢/٢٣٦، والخروشي ٤/١٥٣، ومغني المحتاج ١٣٢/٢، وكشاف القناع ٣/٣٥٠ ط الرابض.

(٢) فتح القدير ٥/٨٣، والأشياء والنظار لابن نجيم ص ٣٥٧ ومغني المحتاج ٢/١٠٥، والمغني مع الشرح الكبير ٤/٣٢٨

كالتأجيل إلى النيروز^(١) والمهرجان^(٢) ونحوهما فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز التأجيل إليه^(٣).

التأجيل بالأشهر بإطلاق :

٧٥ - إذا جعل التأجيل بالأشهر، دون النص على أنها هلالية أو رومية أو فارسية، فإن الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) قد اتفقوا على أنه عند التأجيل بالأشهر بإطلاق تنصرف إلى الهلالية، وذلك لأن الشهور في عرف الشرع شهور الأهلة، بدليل قوله تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ»^(٤)، ولأنه أراد الهلالية،^(٥) فعند الإطلاق يعمل العقد عليها.

واحتساب هذه المدة إذا وقع العقد في أول الشهر من أوله. أما إذا لم يقع في أوله، فلما أن يكون لشهر أو أكثر، أو سنة. فإن كان لشهر، فإن وقع العقد في غرة الشهر، يقع على الأهلة بلا خلاف، حتى لو نقص الشهر يوماً كان عليه كمال الأجرة، لأن الشهر اسم للהל.

وإن وقع بعد ما مضى بعض الشهر، ففي إجابة

والأصل في التأجيل إلى الشهور والسنين عند الإطلاق أن تكون هلالية، فإذا ضرب أجلاً مدته شهر أو شهران، أو سنة أو ستان، مثلاً، انصرف عند الإطلاق إلى الأشهر والسنين الهلالية، وذلك لأنه عرف الشرع، قال تعالى: «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَيَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ»^(١). وقال تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ»^(٢) وقد صرح بهذا الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(٣).

التأجيل بغير الشهور العربية :

٧٤ - إذا جعل الأجل مقدراً بغير الشهور الهلالية فذلك قسماً :

القسم الأول : ما يعرفه المسلمون، وهويتهم مشهور، ككانون وشباط. فقد جاز ذلك عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة) لأنه أجل معلوم لا يختلف، فصار كالتأجيل بالشهور الهلالية^(٤).

القسم الثاني : ما قد لا يعرفه المسلمون

(١) هو أول يوم أيام الربيع تحل فيه الشمس برج الحمل. ونيروز الميوس يوم تحل في الحوت (وهذا أول فصل الشتاء).

(٢) المهرجان هو أول يوم من الخريف تحل فيه الشمس برج الميزان.

(٣) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤، ورد المختار ١٢٤/٤، والدمقي ٢٠٥/٣، ومغني المحتاج ١٠٥/٢.

(٤) سورة التوبة ٣٦.

(٥) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤، وبدائع الصنائع

١٨١/٤، وحاشية الدمشقي ٢٠٦/٣، والمذهب ٢٩٩/١.

١٠٥/٢، ١٠٦، ٣٤٩، والمغني والشرح الكبير

٣٢٨/٤، وكنشاف الفناء ١٨٩/٣

(١) سورة البقرة ١٨٩

(٢) سورة التوبة ٣٦

(٣) بدائع الصنائع ٩١/٤، وحاشية الدمشقي ٢٠٦/٣، والمذهب

للتبرائزي ٢٩٩/١، والمغني مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤

(٤) المغني والشرح الكبير ٣٢٨/٤، ومغني المحتاج ١٠٥/٢، ١٠٦،

ورد المختار ١٢٥/٤، وحاشية الدمشقي ٢٠٥/٣

أولها، كما صرح الشافعية (على الأصح عندهم) والحنابلة، كتابيجه بالعبد، أو جمادى، أو ربيع، أو نحر الحج، لأن العيد عيد الفطر وعيد الاضحى، وجمادى الأولى والثانية، وربيع الأول والثاني، ونحر الحج ثاني أيام التشريق وثالثها، فيحمل على الأول من ذلك، لتحقق الاسم به. والثاني: لا، بل يفسده، لتردده بين الأول والثاني.^(١)

التأجيل إلى مواسم معتادة :

٧٩ - اختلف الفقهاء في جوازه، كالخصاص، والدياس، والجذاذ، وقدم الحاج، إلى رأيين: يرى الحنفية والشافعية والحنابلة وابن المنذر أنه لا يجوز التأجيل إلى هذه الأشياء. واستدلوا بما روي عن ابن عباس أنه قال: «لا تتبايعوا إلى الحصاد والدياس، ولا تتبايعوا إلا إلى شهر معلوم».^(٢) ولأن التأجيل بذلك يختلف، و يقرب و يبعد،

الشهر يقع على ثلاثين يوماً بالإجماع، لتعذر اعتبار الأهلة، فتعتبر الأيام.^(١) وأما في إجارة ثلاثة أشهر مثلاً فإنهم قد اختلفوا، فقد قيل: تكمل شهرين بالهلال، وشهراً بالعدد ثلاثين يوماً، وهو رأي للحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. وقيل تكون الثلاثة كلها عددية،^(٢) وهو رأي لأبي حنيفة، ورأي عند الحنابلة. ومثل ذلك في إجارة السنة مثلاً.

بدء احتساب مدة الأجل :

٧٦ - يبدأ احتساب مدة الأجل من الوقت الذي حده المتعاقدان فإن لم يحددا كان من وقت العقد.^(٣)

التأجيل بأعياد المسلمين :

٧٧ - إذا وقع التأجيل إلى الأعياد جاز إذا كان العيد محدداً معلوماً، كعيد الفطر، وعيد الاضحى، فهذا يصح التأجيل إليه.^(١)

التأجيل إلى ما يحتمل أحد أمرين :

٧٨ - إذا وقع الأجل بما يحتمل أمرين صرف إلى

(١) المعنى انطبوع مع الشرح الكبير ٣٢٩/٤، ومعنى احتياج ١٠٦/٢

(٢) المغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤. والأثر عن ابن عباس «لا تتبايعوا إلى الحصاد والدياس ولا تتبايعوا إلا إلى شهر معلوم». ذكره في المغني هكذا ٢١٩/٤ ولم نجده بهذا اللفظ. وهو في مصنف عبد الرزاق (٦/٨) بلفظ: «أنه كره أن يتأجل». والمصنف والعطاء. أن يسلف إليه. ولكن يستى شهراً». وهو عند البيهقي (٢٥/٦). والأثر عند البيهقي. ولم نجده من تكلم على إسناد. وسند عبد الرزاق (أخبرنا الثوري، عن عبد الكريم الجزري، عن عكرمة. عن ابن عباس) وهم جميعاً نقات على ما في تقريب التهذيب.

(١) بدائع الصنائع ١٨١/٤، وحاشية السويفي على الشرح الكبير ٢٠٣/٣. والمهذب للشريري ٣٠٠/١. والمغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤

(٢) نفس المراجع السابقة. وقد أشار أن هذا الخلاف المغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤. وبدائع الصنائع ١٨١/٤ (٣) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤. وبدائع الصنائع ١٨١/٤. والمهذب ٢٩٩/١. والاسموي ٢٠٦/٣. (٤) المغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤. والاسموي ٢٠٥/٣. والمهذب ٢٩٩/١

ومشتر - سواء علم بفساد الشرط أولاً - أحد أمرين : فسح البيع ، لأنه لم يسلم له ما دخل عليه من الشرط ، أو أرش (أي تعويض) ما نقص من الثمن بإلغاء الشرط إن كان المشتري بائناً ، أو ما زاد إن كان مشترياً - يعني إذا اشترى بزيادة على الثمن^(١) - أما في السلم فإنه لا يصح العقد إذا وقع التأجيل بذلك ، وذلك لفوات شرط صحته ، وهو الأجل المعلوم ، لاختلاف هذه الأشياء^(٢) .

ويرى المالكية أنه يجوز التأجيل إليه ، ويعتبر في الحصاد والدياس ونحوهما ميقات معظمه ، أي الوقت الذي يحصل فيه غالب ما ذكر ، وهو وسط الوقت المعد لذلك ، وسواء وجدت الأفعال في بلد العقد ، أو عدمت - أي لم توجد - فالمراد وجود الوقت الذي يقبل فيه الوقوع^(٣) .

ونحوه ما ذكره ابن قدامة في رواية أخرى عن الامام أحمد أنه قال : أرجو ألا يكون به بأس . وبه قال أبو ثور . وعن ابن عمر أنه كان يبتاع إلى العطاء . وبه قال ابن أبي ليلى . وقال أحمد : إن كان شيء يعرف فأرجو . وكذلك إن قال إلى قدم الغزاة . وهذا محمول على أنه أراد وقت العطاء ، لأن ذلك معلوم . فأما نفس العطاء فهو في نفسه مجهول ، يختلف ، ويتقدم ويتأخر . ويحتمل أنه أراد نفس العطاء ، لكونه يتفاوت أيضاً ، فأشبه الحصاد واحتج من أجاز ذلك بأنه أجل يتعلق بوقت من

الحصاد والجذاذ يتأخران أياماً إن كان المطر متواتراً ، ويتقدمان بجرّ الهواء وعدم المطر . وأما العطاء فقد ينقطع جملة .

٨٠ - وقد اختلف هؤلاء الفقهاء في أثر اشتراط التأجيل إلى أجل مجهول جهالة مقاربة .

فيرى الحنفية أنه لا يجوز البيع إلى أجل مجهول سواء كانت الجهالة مقاربة كالحصاد والدياس مثلاً ، أو متفاوتة ، كهبوب الریح وقدم واحد من سفر ، فإن أبطل المشتري الأجل المجهول المتقارب قبل محله ، وقبل فسح العقد بالفساد ، انقلب البيع جائزاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد . وعند زفر لا ينقلب . ولو مضت المدة قبل إبطال الأجل تأكد الفساد ، ولا ينقلب جائزاً بإجماع علماء الحنفية .

ويرى الشافعية فساد العقد ، وذلك لأنه يشترط عندهم في المّجل العلم بالأجل ، بأن يكون معلوماً مضبوطاً ، فلا يجوز بما يختلف ، كالحصاد وقدم الحاج ، للحديث « من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم » . (متفق عليه) ولأن ذلك غير معلوم ، لأنه يتقدم ويتأخر^(١) .

ويرى الحنابلة أنه يلغو التأجيل ويصح العقد ، وذلك لأنهم يشترطون أن يكون الأجل مقدراً بزمن معلوم ، فإن شرط خياراً أو أجلاً مجهولين - بأن باعه بشرط الخيار وأطلق ، أو إلى الحصاد ونحوه ، أو بشن مّجل إلى الحصاد ونحوه - لم يصح الشرط وصح البيع ، وللذي فات غرضه بفساد الشرط من بائع

(١) كشف القناع ١٨٩/٣ ط الرياض .

(٢) نفس المرجع ٣٠٠/٣

(٣) حاشية السدقي على الشرح الكبير ٢٠٥/٣

(١) رد اختصار على الدر المختار ١٢٦/٤ . ومضي اختار ١٠٥/٢ . والمذهب للتبرازي ٢٩٩/١

يطالبه في قريب المدة، وذلك في عيدها. ولأن
الأجل المجهول لا يفيد، لأنه يؤدي إلى الفرر.^(١)

الزمن يعرف في العادة، لا يتفاوت فيه تفاوتاً كبيراً،
فأشبه ما إذا قال رأس السنة.^(٢)

أثر التأجيل إلى أجل مجهول جهالة مطلقة:

٨٢ - سبق بيان اتفاق الفقهاء على عدم جواز
التأجيل إلى أجل مجهول جهالة مطلقة. واختلفوا في
أثر هذا التأجيل على التصرف فيرى الحنفية والمالكية
والشافعية، وهوراي للحنابلة، أنه لا يصح العقد
أيضاً، وذلك لأنه أجل فاسد فأفسد العقد، لأن
المتعاقدين رضيا به مؤجلاً إلى هذا الأجل، وإذا لم
يصح الأجل، فالقول بصحته حالاً يخالف إرادتهما
وما تراضيا عليه، والبيع - ونحوه - يقوم على
التراضي، فأفسد العقد.^(٣)

غير أن الحنفية يرون أنه إن أبطل المشتري الأجل
المجهول المتفاوت قبل التفرق، ونقد الثمن، انقلب
جائزاً، وعند زفر لا ينقلب جائزاً. ولو تفرقا قبل
الإبطال تأكد الفساد، ولا ينقلب جائزاً بإجماع
الحنفية.^(٣)

ويرى الحنابلة أن الأجل المجهول في البيع
يفسد، ويصح البيع. وفي السلم يفسد الأجل
والسلم.

وقد استدلوا على صحة البيع وبطلان الأجل

الأجل المجهول

التأجيل إلى فعل غير منضبط الوقوع:

٨١ - اتفق الفقهاء^(١) على عدم جواز التأجيل إلى
ما لا يعلم وقت وقوعه - حقيقة أو حكماً - ولا
ينضبط، وهو الأجل المجهول.

وذلك كما لو باعه بضمن مؤجل إلى قدوم زيد من
سفره، أو نزول مطر، أو هبوب ريح. وكذا إذا باعه
إلى ميسرة.

وقد استدلوا على عدم جواز هذا النوع من الأجل
بالأثار التي استدل بها على عدم جواز التأجيل
بالفعل الذي يقع في زمان معتاد، كالحصاد
والدياس، بل هذا النوع أولى، لأن الجهالة هناك
مقاربة، وهنا الجهالة فيها متفاوتة.

ولأن التأجيل بمثل ذلك غير معلوم، لأن ذلك
يختلف: يقرب ويبعد، يتقدم ويتأخر،^(٢) ولأن
جهالته تفضي إلى المنازعة في التسليم والتسلم، فهذا

(١) المغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤

(٢) رد المحتار على الدر المختار ١٢٦/٤، وفتح القدير ٨٧/٥،
وبدائع الصنائع ١٨١/٤، وحاشية المدسوقي على الشرح الكبير
٦٧/٣، والمخرشي ٤٣٨/٣، ومغني المحتاج ١٠٥/٢، والمهذب
للشيرازي ٢٦٦/١، ٢٩٩، وكشاف القناع ١٨٩/٣، ١٩٤،
٣٠٠، والمغني الطبع مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤

(٣) المهذب ٢٩٩/١، وكشاف القناع ٣٠٠/٣، والمغني الطبع
مع الشرح الكبير ٣٢٨/٤

(١) الشرح الصغير ٨٧/٢

(٢) فتح القدير ٨٣/٥، ورد المختار ١٢٦/٤، وحاشية المدسوقي
٦٧/٣، والمخرشي ٤٣٨/٣، والمهذب للشيرازي ٢٦٦/١،
٢٩٩، ومغني المحتاج ١٠٥/٢، وكشاف القناع ١٨٩/٣، ١٩٤،
٣٠٠، والمغني والشرح الكبير ٣٢٨، ٥٣/٤

(٣) رد المختار ١٢٦/٤

إحداها بالنقد، والأخرى بالنسيئة، مثل أن يقول بعتك هذا نقدا بشرة، وبالنسيئة بخمسة عشر. يرى جمهور العلماء^(١) أن هذا البيع إذا صدر بهذه الصيغة لا يصح، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نبى عن بيعتين في بيعة^(٢)، فجاء في الشرح الكبير: «كذلك فسره مالك والثوري، وإسحاق. وهذا قول أكثر أهل العلم، لأنه لم يميز له بيع واحد، أشبه ما لو قال بعتك أحد هذين، ولأن الثمن مجهول فلم يصح، كالبيع بالرقم المجهول».

وقد روي عن طاوس والحكم وهما أنهم قالوا: لا بأس أن يقول: أبسعت بالنقد بكذا، وبالنسيئة بكذا، فيذهب إلى أحدهما، فيحتمل أنه جرى بينها بعد ما يجري في العقد، فكان المشتري قال: أنا أخذه بالنسيئة بكذا، فقال: خذه، أو قال: قد رضى، ونحو ذلك، فيكون عقدا كافيا، فيكون قولهم كقول الجمهور.

فعل هذا: إن لم يوجد ما يدل على الإيجاب أو ما يقوم مقامه لم يصح، لأن ما مضى من القول لا يصلح أن يكون إيجاباً.

فهذا الخلاف الوارد في صحة هذا البيع مصدره

المجهول بما روي عن عائشة أنها قالت: جاءتني بريرة، فقالت: كتبت أهلي على تسع أواق، في كل عام أوقية، فأعينيني. فقلت: إن أحب أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة، ويكون ولاؤك لي، فعلت. فذهبت بريرة إلى أهلها، فقالت لهم، فأبوا عليها. فجاءت من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس، فقالت: إني عرضت عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم. فسمع النبي صلى الله عليه وسلم. فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وسلم فقال: خذوها واشترطي لهم الولاء، فإنما الولاء لمن أعنت. ففعلت عائشة، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «أما بعد فإنا بالرجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وإن كان مائة شرط. قضاء الله أحق. وشرط الله أوثق. وإنما الولاء لمن أعنت». متفق عليه. فأبطل الشرط ولم يبطل العقد. قال ابن المنذر: خبر بريرة ثابت، ولا نعلم خيراً يعارضه. فالقول به يجب^(١).

الاعتياض عن الأجل بالمال :

يرد الاعتياض عن الأجل بالمال في صورته ما يلي :

الصورة الأولى :

٨٣ - صدور إيجاب مشتمل على صفتين،

(١) الشرح الكبير المطبع مع المغني ٥/٤

(١) الشرح الكبير المطبع مع المغني ٣٥/٤ ونيل الأوطار ١٥٢/٥، وضع التقدير ٨٤/٥ وجاء فيه: «وأما البطلان فإذا قال بعتك بألف حالا، وبألفين إلى سنة فلهما التثنية». ومغني المحتاج ٣١/٢

(٢) حديث «نبى عن بيعتين في بيعة» رواه الترمذي والنسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وقال الترمذي حسن صحيح. ورواه البيهقي أيضاً، وزاد «صقعة واحدة». (فيض القدير ٣٠٨/٦)

الأمة». قال الجصاص: معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرصاً مؤجلاً بزيادة مشروطة، فكانت الزيادة بدلا من الأجل، فأبطله الله تعالى وحرمه، وقال: «وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلَئِنْ قُلْتُمْ رَبُّنَا أَمْثَلُ الْكُفْرِ» وقال تعالى: «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا»^(١) حظر أن يؤخذ للأجل عوض. ولا خلاف أنه لو كان عليه ألف درهم حالة، فقال له: أجلني وأز يدك فيها مائة درهم، لا يميز، لأن المائة عوض من الأجل»^(٢).

الصورة الرابعة:

وهي تمجيل الدين المؤجل في مقابل التنازل عن بضه «ضع وتمجل».

٨٦ - يرى جمهور الفقهاء أنه إذا كان لرجل على آخر دين مؤجل، فقال الدين لفرعه: ضع عني بضه وأعجل لك بقيته، فإن ذلك لا يميز عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. وكرهه زيد بن ثابت، وابن عمر، والمقداد، وسعيد بن المسيب، وسالم، والحسن، وحاد، والحكم، والثوري، وهشيم، وابن علية، وإسحاق»^(٣).

فقد روي أن رجلا سأل ابن عمر فنهاه عن ذلك. ثم سأله، فقال: إن هذا يريد أن أطعمه الربا»^(٤).

الصيغة الصادرة مشتملة على صيغتين في آن واحد، فلم يميز البائع ببيع واحد، ولأن الثمن مجهول هل هو عشرة أو خمسة عشر. وإذا كان الإيجاب غير جازم لا يصلح، ويكون عرضاً، فإذا قبل الموجه إليه العرض إحدى الصفتين كان إيجاباً موجهاً إلى الطرف الأول، فإن قبل تم العقد، وإلا لم يتم.

الصورة الثانية:

٨٤ - وهي بيع^(١) الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء. يرى جمهور الفقهاء^(٢) جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء، وذلك لعموم الأدلة القاضية بجواز البيع. قال الله تعالى: «وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ»^(٣) وهو عام في إباحة سائر البياعات إلا ما خص بدليل، ولا يوجد دليل يخص هذا العموم»^(٤).

الصورة الثالثة:

وهي تأجيل الدين الحال في مقابل زيادة: ٨٥ - وهذه الصورة تدخل في باب الربا^(٥) إذ الربا المحرم شرعاً شيئان: ربا النساء، وriba التفاضل. وغالب ما كانت العرب تقطعه، من قولها للفرم: أتقضي أم تربي؟ فكان الفرغ يز يد في المال، ويصبر الطالب عليه، وهذا كله محرم باتفاق

(١) سورة البقرة/ ٢٧٨، ٢٧٩

(٢) أحكام القرآن للقرطبي ٣/ ٣٤٨ ط أول، وأحكام القرآن للجصاص ١/ ٥٥٢، ٥٥٤ ط المطبعة الحية سنة ١٣٤٧ هـ

(٣) الفني المطبع مع الترح الكبير ٤/ ١٧٤ ط النازر.

(٤) العناية بإباحة نكحة فتح القدير ٧/ ٣٩٦ ط البنية.

(١) يراجع مصطلح «بيع»

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٥/ ١٥٢ ط أول سنة ١٣٥٧ هـ

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٥

(٤) نيل الأوطار ٥/ ١٥٣

(٥) يراجع مصطلح «ربا»

فحقيقته أولى بذلك.^(١) وأيضاً فإنه لا يمكن حمل هذا على إسقاط الدائن لبعض حقه، لأن المعجل لم يكن مستحقاً بالعقد، حتى يكون استيفاءه استيفاء لبعض حقه.

والمعجل خير من المؤجل لا عمالة، فيكون (فيما لو كانت له عليه ألف مؤجلة فصالحه على خمسمائة حالة) خمسمائة في مقابل مثله من الدين، وصفة التعجيل في مقابلة الباقي—وهو الخمسمائة—وذلك اعتياض عن الأجل، وهو حرام.

وأيضاً لأن الأجل صفة، كالجودة، والاعتياض عن الجودة لا يجوز، فكذا عن الأجل.^(٢)

ويقول ابن قدامة: «إنه بيع الحلول، فلم يجز، كما لو زاده الذي له الدين، فقال له: أعطيك عشرة دراهم وتعجل لي المائة التي عليك.

ويقول صاحب الكفاية: والأصل فيه أن الإحسان متى وجد من الطرفين يكون محمولاً على المعاوضة—كهذه المسألة—فإن الدائن أسقط من حقه خمسمائة، والمديون أسقط حقه في الأجل في الخمسمائة الباقية، فيكون معاوضة بخلاف ما إذا صالح من ألف على خمسمائة، فإنه يكون محمولاً على إسقاط بعض الحق، دون المعاوضة، لأن الإحسان لم يوجد إلا من طرف رب الدين.^(٣)

وروي عن ابن عباس أنه لم ير بأساً بهذا «ضع

وروي عن زيد بن ثابت أيضاً النبي عن ذلك.^(٤)

وروي أن المقداد قال لرجلين فعلا ذلك: كلا كما قد أذن بحرب من الله ورسوله.

واستدل جمهور الفقهاء على بطلان ذلك بشيئين: أحدهما: تسمية ابن عمر إياه ربا، ومثل ذلك لا يقال بالرأي. وأساء الشرع توقيف.

والثاني: أنه معلوم أن ربا الجاهلية إنما كان قرضاً مؤجلاً بزيادة مشروطة، فكانت الزيادة بدلاً من الأجل، فأبطله الله تعالى، وحرمه، وقال: «وإن تبتم فلنكنم رؤوس أموالكم»^(٥) وقال تعالى: «وذروا ما بقي من الربا»^(٦) فحظر أن يؤخذ للأجل عوض. فإذا كانت عليه ألف درهم مؤجلة، فوضع عنه على أن يعجله، فإنما جعل الحط مقابل الأجل، فكان هذا هو معنى الربا الذي نص الله تعالى على تحريمه. ولا خلاف أنه لو كان عليه ألف درهم حالة، فقال له: أجلني وأز يدك فيها مائة درهم، لا يجوز، لأن المائة عوض من الأجل، كذلك الحط في معنى الزيادة، إذ جعله عوضاً من الأجل، وهذا هو الأصل في امتناع جواز أخذ الأبدال عن الآجال.^(٧)

فحرمة ربا النساء ليست إلا لشبهة مبادلة المال بالأجل. وإذا كانت شبهة الربا موجبة للحرمة

(١) أحكام القرآن للجصاص ٥٥٤/١، وراجع المدونة ١٧٣/٩، ومغني المحتاج ١٢٩/٣ ط الحلبي، وكشاف القناع ٣٤٢/٣ ط الرياض.

(٢) سورة البقرة ٢٧٩/

(٣) سورة البقرة ٢٧٨/

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٥٥٤/١

(١) العناية هامش تكملة فتح القدير ٣٦٧/٧

(٢) هامش تكملة فتح القدير ٣٦٧/٧

(٣) المغني ١٧٤/٤

(٤) ومغني المحتاج ١٧٩/٢

فيرى الحنفية والحنابلة أن القول لمن ينفي الأجل، وهو البائع، مع يمينه، وذلك لأن الأصل الحلول^(١) والبينة على المشتري، لأنه يثبت خلاف الظاهر. والبيانات للإثبات.

ويرى المالكية أنه يعمل بالعرف باليمين، سواء أكانت السلعة قائمة أو فانت. فإن لم يكن عرفاً تحالفاً وتفاخراً إن كانت قائمة، فترد السلعة لبائعها، وإن لم تكن قائمة صدق المشتري بيمين إن ادعى أجلاً قريباً لا يهتم فيه، وإلا فالقول للبائع إن حلف^(٢). ويرى الشافعية، وهو رواية في مذهب الحنابلة، أنها يحتاجان، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لو يعطى الناس بدعواهم لآذى ناس دماء رجال وأموالهم، ولكن اليمين على المدعى عليه». رواه مسلم. وكل منها مدعى عليه، كما أنه مدع^(٣) ولأنها اختلفا في صفة العقد، فوجب أن يتحالفا، قياساً على الاختلاف في التهن^(٤).

الاختلاف في مقدار الأجل :

٨٩ - إذا اختلف المتعاقدان في مقدار الأجل، كما إذا قال البائع بتسعة أشهر، ويدي المشتري أكثر من ذلك، فإن الفقهاء اختلفوا فيه :

فيرى الحنفية والحنابلة أن القسول قول مدعي الأجل، لإتكاره الزيادة، والبينة للمشتري،

عني وتعجل». وروي ذلك عن النخعي، وأبي ثور، لأنه أخذ لبعض حقه، تارك لبعضه، فجاز كما لو كان الدين حالاً.

واستثنى من ذلك الحنفية والحنابلة (وهو قول الخري من علمائهم)^(١) أنه يجوز أن يصالح المولى مكاتبه على تصجيل بدل الكتابة في مقابل الخط منه، وذلك لأن معنى الإرفاق فيما بينها أظهر من معنى المساواة، فلا يكون هذا في مقابلة الأجل ببعض المال، ولكن إرفاق من المولى بخط بعض المال، ومساهلة من المكاتب فيما بقي قبل حلول الأجل ليتوصل إلى شرف الحرية.

ولأن المعاملة هنا هي معاملة المكاتب مع سيده، وهو يبيع بعض ماله ببعض، فدخلت المساعة فيه، بخلاف غيره.

اختلاف المتعاقدين

في الأجل

٨٧ - اختلف المتعاقدين في الأجل إما أن يكون في أصل الأجل، أو في مقداره، أو في حلوله، أو في مضيه. وفيما يلي آراء الفقهاء في ذلك :

الاختلاف في أصل الأجل في البيع :

٨٨ - إذا اختلف المتعاقدان في أصل الأجل، بأن قال المشتري : اشتريته بدينار مؤجل، وأنكره البائع - فإن الفقهاء قد اختلفوا :

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢٤/٤، وكشاف القناع ٣٣٨/٣ ط الرياض. والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٢٦٩/٤ ط المنار.
(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١١١/٣
(٣) مغني المحتاج ٩٥/٢ ط الحلبي.
(٤) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٢٦٩/٤ ط المنار.

(١) رد المحتار ٥٠٠/٤، والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ١٧٤/٤، وكشاف القناع ٣٩٢/٣ ط الرياض.

الاختلاف في انتهاء الأجل :

٩٠ - إذا اختلف المتعاقدان في مضي الأجل، مع اتفاقهما على التأجيل - كما إذا قال البائع بعثه بشمن مؤجل إلى شهر أوله هلال رمضان، وقد انقضى، ويقول المشتري: بل أوله نصف رمضان فانتفاء الأجل نصف شوال، فقد اختلف الفقهاء في حكمه:

فيرى الحنفية أن القول والبيئة للمشتري، لأنها لما اتفقا على الأجل، فالأصل بقاءه، فكان القول للمشتري في عدم مضيهِ، ولأنه منكرٌ تَوْجُّه المطالبة. وأما تقديم بيته على بيته البائع فلكونه أكثر إثباتاً^(١). ويرى المالكية^(٢) أن القول لمنكر التفتي يمينه، لأن الأصل بقاء الأجل، «أي أن القول لمن أدعى بقاء الأجل، وأنكر انقضاءه، سواء كان بائعاً أو مشترياً، كان مكرراً أو مكرراً، إذا لم توجد بيعة، فإن كان لأحدهما بيعة عمل بها... وهذا إن أشبه قوله عادة الناس في الأجل - أشبه الآخرام لا - فإن لم يشبهها معا عادة الناس حلقاً، وفسخ إن كانت السلعة قائمة، وإلا فالقيمة، ويقضى للحالف على التاكل...».

مستقطات الأجل

٩١ - الأجل إما أن يكون أجل إضافة، وهو ما يترتب على تحققه ترتب أحكام التصرف. أو يترتب على

لأنه يشبت خلاف الظاهر، والبيئات لإثبات خلاف الظاهر^(٣).

ويرى المالكية والشافعية والحنابلة (في رواية أخرى) أنها يتحالفان، للحديث المتقدم، ولأن كلا منها مدعى عليه، كما أنه مدع، فإذا تحالفا فبند المالكية^(٤) فسخ العقد إن كانت السلعة قائمة - حل الشهر - إن حكم بالفسخ حاكم، أو تراضيا عليه، وتعود السلعة على ملك البائع حقيقة، ظالماً أو مظلوماً. وقيل يحصل الفسخ بمجرد التحالف، كاللعان، ولا يتوقف على حكم. وحلف المشتري إن فات المبيع كله، فإن فات البعض فلكل حكمه.

ويرى الشافعية أنها إذا تحالفا فالصحيح أن العقد لا يفسخ بنفس التحالف، لأن البيئة أقوى من اليمين، ولو أقام كل منها بيعة لم يفسخ فبالتحالف أولى.

بل إن تراضيا على ما قال أحدهما أقر العقد وإن لم يتراضيا بأن استمر نزاعها فيفسخانه، أو أحدهما، أو الحاكم لقطع النزاع. وحق الفسخ بعد التحالف ليس على الفور، فلو لم يفسخ في الحال كان لها بعد ذلك لبقاء الضرر الموجه للفسخ.

وقيل: إنما يفسخه الحاكم، لأنه فسخ مجتهد فيه فلا يفسخ أحدهما.

ومقابل الصحيح أنه يفسخ بالتحالف وتعود الحال إلى ما كانت عليه قبل العقد^(٥).

(١) رد المحتار على الدر المختار ٢٤/٤، ٤٤٩، والاختيار ١٥/٢ ط/م حجازي بالقاهرة.

(٢) حاشية المسوقي على الشرح الكبير ١٩١/٣، والحرشي ١٠٨/٤، وبلغة السالك لأقرب السالك للساوي ٨١/٤.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢٤/٤، وكشاف القناع ٣٣٨/٣.

(٤) حاشية المسوقي على الشرح الكبير ١٩٩/٣ ط/م مصطفى محمد.

(٥) معني المحتاج ٩٦/٢.

يؤدي هذا الإسقاط إلى ضرر بالدائن. أما الدائن فإن إسقاطه للأجل يجب أن يفرق فيه بين أجل ليجز العقد وقت صدوره - كما لو باع بضمن مؤجل - فني هذه الحالة يكون للأجل لازماً للدائن لأنه التحق بصلب العقد باتفاق الفقهاء، وبين أجل أرادته الدائن والمدين بعد صدور العقد بضمن حال. وهذا النوع قد اختلف الفقهاء في لزومه للدائن، أي أنه لا يمكنه أن يستبد بإسقاطه دون الرجوع إلى المدين.

فذهب الحنفية (غير زفر) والمالكية إلى أن من باع بضمن حال، ثم أجله إلى أجل معلوم أن التثني يصير مؤجلاً، كما لو باعه بضمن مؤجل ابتداءً، ويصبح للأجل لازماً للدائن لا يصح رجوعه عنه دون رضا المدين. أما التأجيل فلأن التثني حقه، فله أن يؤخره تيسيراً على من عليه، ولأن التأجيل إثبات برائة مؤقتة إلى حلول الأجل، وهو يملك البرائة المطلقة بالإبراء عن التثني فلأن يملك البرائة المؤقتة أولى. وأما كونه لازماً له فذلك لأن الشرع أثبت عن إسقاطه بالبرائة المطلقة السقوط، والتأجيل التزام الإسقاط إلى وقت معين، فثبتت شرعاً السقوط إلى ذلك الوقت، كما ثبت شرعاً سقوطه بإسقاطه مطلقاً. (١)

وقال زفر (من علماء الحنفية) والشافعية والحنابلة: إن كل دين حال لا يصير مؤجلاً بالتأجيل، لأنه بعد أن كان حالاً ليس إلا وهذا بالتأخير، وحينئذ يكون له الحق في الرجوع عنه. وكذلك اختلفوا في لزوم شرط تأجيل القرض، وقد سبق أن جمهور الفقهاء لا يرون تأجيله، حتى لو

تحققه حلول الدين أو حلول العين فيما يصح إضافته من الأعيان إلى أجل، أو يكون أجل توقيت وهو الذي يترتب على تحققه انتهاء الحق الذي كان له. والمسقطات - بوجه عام - إما بطريق الإسقاط، وإما بطريق السقوط. وفيما يلي بيان ذلك :

أولاً : إسقاط الأجل

أ - إسقاط الأجل من قبل المدين :

٩٢ - لما كان الأجل قد شرع رهنًا بالمدين وتمكيناً له من وفاء الدين في الوقت المناسب له، ورعاية لحالة العدم التي يتعرض لها، كان من حقه أن يسقط أجل الدين، ويصبح الدين حالاً، وعلى الدائن قبض الدين. وهذا هو رأي جمهور الفقهاء : (الحنفية مطلقاً وكذا المالكية والشافعية والحنابلة إذا لم يؤد ذلك إلى الأضرار بالدائن كأن كان الأداء في مكان مخوف، أو كان له حل ومؤونة أو كان في وقت كساد) على تفصيل في هذه المذاهب الثلاثة يرجع إليه في مواضعه. (١)

ب - إسقاط الأجل من قبل الدائن :

٩٣ - تبين مما تقدم أن الأجل حق لمن عليه الدين، وإذا كان حقاً له فإنه يستبد بإسقاطه، طالما أنه لا

(١) فتح القدير ٢٢٥/٥، ورد المختار ١٧٧/٤، وحاشية النسقي على الشرح الكبير ٢٢٦/٣، والمهذب ٣٠١/١، وكشاف القناع ٣٠١/٣ ط الرضا، والمخني والشرح الكبير ٣٤٦/٤ ط المنار.

(١) فتح القدير ١٤٥/٦، والميمنية، ورد المختار ٢٤/٤

وبطلاته. ^(١)

ومثل الموت الحقيقي الموت المحكي ، وذلك كما
لوحق مرتدا بدار الحرب ^(٢) — كما صرح الحنفية — أو
كالردة المتصلة بالموت أو استرقاق الحربي — كما
صرح الشافعية. ^(٣)

ويرى المالكية ذلك ، إلا أنهم يستثنون
ثلاث حالات . جاء في شرح الخرزني : ^(٤) «إن الدين
المؤجل على الشخص يحل بفلسه أو موته على المشهور»
لأن الذمة في الحالتين قد خربت ، والشرع قد حكم
بمحلوله ، ولأنه لو لم يحل للزم إما تمكين الوارث من
القسم ، أو عدمه ، وكلاهما باطل ، لقوله تعالى :
«مِنْ بَعْدِ وَصْيَةِ يُحْيِي بِهَا أُودِيتِ» ^(٥) ، وللضرورة
الحاصلة بوقته .

وعلى المشهور : لو طلب بعض الغرماء بقاءه
مؤجلا منع من ذلك . «وأما لو طلب الكل لكان لهم
ذلك» . ويستثنى من الموت من قتل مدینه (عمدا)
فإن دينه المؤجل لا يحل ، لحمله على استعجال
ما أجل . وأما الدين الذي له فلا يحل بفلسه ولا
بموته ، ولغرمائه تأخيره إلى أجله ، أو بيعه الآن . وحل
حلول الدين المؤجل بالموت أو الفس ما لم يشترط من
عليه أنه لا يحل عليه الدين بذلك ، وإلا عمل بشرطه .

(١) بدائع الصنائع للكاظمي ٢١٣/٥

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٧ ط الحلبي .

(٣) المهذب ٣٢٧/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٣٢٩ ط

الحلبي ، ومغني المحتاج ١٤٧/٢ ، ٢٠٨

(٤) الخرزني ١٧٦/٤ ، وحاشية المسوقي على الشرح الكبير
٢٦٥/٣

(٥) ففي غير المشهور أن المؤجل لا يحل بالفلس ولا بالموت .

(٦) سورة النساء / ١٢

اشترط فيه التأجيل ، خلافا للمالكية والليث الذين
يرون لزومه حسب التفصيل الذي سبق بيانه . ^(١)

ج - إسقاط الأجل بتراضي الدائن والمدين :

٩٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا تراضى
الدائن والمدين على إسقاط شرط التأجيل أن ذلك
جائز وصحيح .

ثانياً : سقوط الأجل

تناول الفقهاء عدة أسباب إذا وقعت أدت إلى
سقوط شرط التأجيل ، ومنها الموت والتفليس
والإعسار ، والجنون والأسر .

أ - سقوط الأجل بالموت ^(٢) :

٩٥ - اختلف الفقهاء في سقوط الأجل بموت
المدين أو الدائن :

فيرى الحنفية والشافعية أن الأجل يبطل بموت
المدين خراب ذمته . ولا يبطل بموت الدائن ، سواء
أكان موتاً حقيقياً ، أم حكياً ، وذلك لأن فائدة
التأجيل أن يتجر فيؤدي الثمن من ثمن المال ، فإذا
مات من له الأجل تعين المتروك لقضاء الدين ، فلا
يفيد التأجيل ، ^(٣) ولأن الأجل حق المدين ، لا حق
صاحب الدين ، فتمت بحياته وموته في الأجل

(١) المغني ٣١٥/٤ ط الأول بالتارة ، والجمل ٢٦٢/٣ ، والقبلي

٢٦٠/٢ ، والدسوقي ٢٢٦/٣ ، ٢٢٧

(٢) راجع مصطلح « موت »

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٢٤٤/٤ ، ٢٨٧ ، وبدائع الصنائع

٢١٣/٥

التركة أو يحاصص به الغرماء، ولا يسقط منه شيء في مقابلة الأجل. وإن ضمنه ضامن وحل على أحدهما لم يحل على الآخر.

وقد استدلل الحنابلة على قولهم بأن الدين المؤجل لا يحل بالموت إذا وثق الورثة، فقالوا: إن الأجل حق للمدين فلا يسقط بموته، كسائر حقوقه، ولأن الموت ما جعل مبطلاً للحقوق، وإنما هوميقات للخلافة وعلامة على الورثة، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «من ترك حقاً أو مالا فلورثته»^(١) وما قيل بسقوطه بالموت هو حكم مبني على المصلحة، ولا يشهد لها شاهد الشرع باعتبار، ولا خلاف في فساد هذا، فعل هذا يبقى الدين في ذمة الميت كما كان ويتعلق بعين ماله كتملك حقوق الغرماء بالالفلس عند الحجر عليه، فإن أنجب الورثة أداء الدين، والتزامه للغير، على أن يتصرفوا في المال، لم يكن لهم ذلك إلا أن يرضى الغريم، أو يوثقوا الحق بضمين ملىء، أو رهن يشق به لوفاء حقه، فإنهم قد لا يكونون أملياء، ولم يرضى بهم الغريم، فيؤدي إلى فوات الحق.^(٢)

و يرى طاوس وأبو بكر بن محمد، والزهرري وسعد ابن إبراهيم أن الدين المؤجل لا يحل بموت المدين، ويبقى إلى أجله، وحكي ذلك عن الحسن.^(٣)

(١) حديث: «من ترك حقاً أو مالا فلورثته». ذكره صاحب المغني بهذا اللفظ ولم يخرجه ٤٦٨/٤ ولم نجده بلفظه. ورواه بلفظ: «من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً قالينا». البخاري وسلم وأبو داود والترمذي. (جامع الاصول ٦٣٠/٩).

(٢) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٤٨٦/٤

(٣) المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٤٨٦/٤، وسبق بيان أن رأياً للمالكية يتفق مع هذا الإنهاء.

وقد ذكر ذلك ابن الهندي في الموت. وأما إن شرط من له أنه يحل بموته على المدين فهل يعمل بشرطه، أو لا؟ والظاهر الأول (أي أنه يعمل بشرطه) حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد البيع، فإن وقع في صلب عقد البيع فالظاهر فساد البيع، لأنه آل أمره إلى البيع بأجل مجهول.

و يرى الحنابلة أنه لا يحل الدين المؤجل بموت الدائن. وأما موت المدين فلمهم رأيان:

أحدهما: أنه يحل بموت المدين كما هو رأي من ذكر من الفقهاء.

والثاني: أنه لا يحل بموته إذا وثق الورثة، فقد جاء في كشف القناع:^(١) «أنه إذا مات شخص وعليه دين مؤجل لم يحل الدين بموته إذا وثق الورثة، أو وثق غيرهم برهن أو كتيل ملىء، على أقل الأمرين: من قيمة التركة أو الدين». وهو قول ابن سيرين، وعبيد الله بن الحسن، وإسحاق، وأبي عبيد لأن الأجل حق للميت، فوثر عنه كسائر حقوقه، وكما لا تحمل الديون التي له بموته، فتختص أرباب الديون بالحالة بالمال، ويتقاسمون بالمخاصة، ولا يترك منه للمؤجل شيء، ولا يرجع ربه عليه بعد حلوله بل على من وثقه.

فإن تعذر التوثق لعدم وارث، بأن مات عن غير وارث، حل، ولو ضمنه الإمام، أو «تعذر التوثق» لغير عدم وارث، بأن خلف وارثاً لكنه لم يوثق، حل الدين لغلبة الضرر، فيأخذه ربه كله إن اتسعت

(١) كشف القناع ٣/٢٣٨ ط الرضا، والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٤٨٥/٤ ط مطبعة النادر.

ب - سقوط الأجل بالتفليس^(١)

٩٦ - إذا حكم الحاكم بالحجر على المدين للأفلاس، فهل تحل ديون المفلس المؤجلة؟ يرى الحنفية والحنابلة والشافعية (في الأظهر) وهو قول للمالكية^(٢) أنه لا تحل ديون المفلس المؤجلة، لأن الأجل حق للمفلس، فلا يسقط بفلسه كسائر حقوقه، ولأنه لا يوجب حلول ماله، فلا يوجب حلول ما عليه - كالجنون والاغواء - ولأنه دين مؤجل على حي، فلم يحل قبل أجله، كغير المفلس. والفرق بين المفلس والموت أن ذمة الميت خربت وبطلت بخلاف المفلس.

والمشهور عند المالكية^(٣) ورأي للشافعية^(٤) أن الدين المؤجل يحل بالأفلاس الأنخص (أي الشخص الذي حكم الحاكم بخلع ماله للفرماء) خراب ذمة المفلس، ما لم يشترط المدين عدم حلوله بالتفليس، وما لم يتفق الفرماء جميعاً على بقاء ديونهم مؤجلة.

أما حقوق المفلس المؤجلة قبل الغير فباتفاق الفقهاء تبقى على حالها، لأن الأجل حق للغير، فليس لغير صاحبه الحق في إسقاطه.

ج - سقوط الأجل بالجنون :

٩٧ - إذا جن من عليه الدين المؤجل أو من له الدين، فهل يسقط الأجل بجنونه؟ يرى الحنفية والشافعية والحنابلة أن جنون المدين لا يوجب حلول الدين عليه لإمكان التحصيل عند حلول الأجل بواسطة وليه، فالأجل باق، ولصاحب الحق عند حلول الأجل مطالبة وليه بماله. ولأن الأجل حق للمجنون فلا يسقط بجنونه كسائر حقوقه، ولأنه لا يوجب حلول ما له قبل الغير، فلا يوجب حلول ما عليه.

وأما المالكية فقد نصوا على أن الدين المؤجل يحل بالمفلس والموت ما لم يشترط المدين عدم حلوله بها وما لم يقتل الدائن المدين عمداً، ولم ينصوا على الجنون معها مما يدل على أن الجنون عندهم لا يحل الدين المؤجل^(٥).

د - سقوط الأجل بالأسر أو الفقد :

٩٨ - يرى فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة أن الأسير في أرض العدو إذا علم خبره ومكانه، كان حكمه كالغائب والغائب تبقى ديونه على ما هي عليه من

(١) انظر مصطلح « تفليس » أو « حجر ».

(٢) رد المحتار ١٣١/٥، وهو قول أبي يوسف وعمد الفتى به في المذهب، ومغني المحتاج ١٤٧/٢، والمغني والترح الكبير ٤٨٥/٤، وكشاف القناع ٤٣٨/٣.

(٣) حاشية الدسوقي على الترح الكبير ٢٦٥/٣، والمحرشي ١٧٦/٤.

(٤) ببينا أننا أن الأظهر عند الشافعية أن الدين المؤجل لا تحل بالتفليس، ومقابل الأظهر « والثاني يحل، لأن الحجر يوجب تعلل الدين بالمال مسقط الأجل كالموت ». مغني المحتاج ١٤٧/٢.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٥٧

(٢) مغني المحتاج ١٤٧/٢، وقد نقل لنا أنه قد وقع في أصل الروضة أن الدين المؤجل يحل بالجنون ثم علق على ذلك بأن ما وقع فيها سهو.

(٣) كشف القناع ٤٣٨/٣، والمغني الطوع مع الترح الكبير ٤٨٥/٤.

(٤) الدسوقي ٢٦٥/٣ ط عيسى الحلبي.

(٥) راجع مصطلح « أسر » وراجع مصطلح « غائب »

والعقد المؤقت - إذا لم يكن مضافاً ولا معلقاً - هو عقد ناجز يتم ترتيب آثاره عليه من وقت صدوره المدة المحددة له شرعاً أو اتفاقاً فإن أضيف إلى زمن - وكان من التصرفات التي تقبل الإضافة فدة التوقيت تبدأ من وقت حلول أجل الإضافة. وكذلك إذا علق على شرط - وكان من التصرفات التي تقبل التعليق - فدة التوقيت تبدأ من وقت وجود الشرط الملحق عليه العقد.^(١)

وبالإضافة إلى ذلك فإن الأجل ينقضي بانقضاء العقد نفسه الذي اقترن به الأجل، لأن الأجل وصف للعقد وشرط لاعتباره شرعاً، فإذا انتهى الموصوف انتهى الوصف.

استمرار العمل بموجب العقد المنقضي أجله دفعا للضرر:

١٠٠ - قد ينقضي العقد المؤقت. وحينئذ على المستفيع رد العين إلى صاحبه. ولكن قد يؤدي ذلك إلى ضرر. ومن ثم أجاز الفقهاء تأخير الرد إلى الوقت الملائم، والذي لا يؤدي إلى ضرر، مع ضمان حقوق الطرف الآخر. ولذلك تطبيقات في الإجارة والإعارة تنظر فيها.^(٢)

تأجيل أو حلول، سواء أكان دائماً أم مديناً. أما إذا لم يعلم خبره ولا مكانه، فيرى الحنفية والشافعية والمحنابلة أن حكمه حكم المفقود^(٣) لأنه حتى في حق نفسه، ميت في حق غيره.^(٤)

ويرى المالكية أن ديونه تبقى على حالها من تأجيل أو حلول، كالمغائب - ولا يأخذ حكم المفقود لأنه قد عرف أنه سر، لأنه إذا كانت أموال المفقود تبقى كما هي، فهو أولى بهذا الحكم.^(٥)

أما إذا علم موت الأسير، فانه يأخذ حكم الميت، وكذا إذا علم رده يأخذ حكم المرتد. وهو موت حكماً كما سبق الإشارة إلى ذلك من أن الآجال تسقط بموت المدين موتاً حقيقياً أو حكماً.

هـ - سقوط الأجل بانتهاء مدته: (١)

٩٩ - لما كان هذا النوع من الأجل يحدد لنا المدى الزمني لاستيفاء الحق، فالعقد أو التصرف المقترن بأجل التوقيت، أو المؤقت، إذا انقضى أجله انتهى بذلك العقد وعاد الحق إلى صاحبه، كما كان أولاً، فيكون على المتعاقد رد العين إلى مالكةا إذا كان المعقود عليه عبناً، ويكون عليه عدم التصرف إذا كان العقد يميز للشخص تصرفاً ما من التصرفات.^(٢)

(١) راجع مصطلح « مفقود ».

(٢) الاختيار ١٠٠/٢، ومغني المحتاج ٢/٣٦٧، وكشاف القناع ٤٦٤/٤

(٣) المدونة الكبرى للإمام مالك ١٥/١٣٨ ط مطبعة السعادة سنة ١٣٢٢هـ، ومواهب الجليل للطباط ٤/١٥٦ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩هـ.

(٤) راجع ما تقدم إيشاحه من قبول العقد للتوقيت وعدم قبولها.

(٥) الاختيار للمصلي ١/٢٢٤، ورد المختار ٤/٥٢٨، والبدائع

٢١٨/٦٥، ومغني المحتاج ٢/٢٦٧، وكشاف القناع ٤٦٤/٤ ط الرياض، والمهذب ١/٣٥٦، والمغني المطبوع مع

الشرح الكبير ٥/٢١٠، والخرشي ٤/٢٨٩

(١) البدائع ٤/٢٢٣، ومغني المحتاج ٢/٢٠٧، والمهذب للشرعاني

٤/٣٤١، والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ٥/٩٨، والدرقي

٤/٧٩

(٢) الاختيار ١/٢٢٤

الاعتداد فيه خلاف وتفصيل بين الفقهاء والأصوليين موضعه الملحق الأصولي.

وذهب قوم إلى أن العبرة باتفاق الخلفاء الراشدين فقط، لما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»^(١). وهذا خبر آحاد لا يفيد اليقين، وعلى فرض التسليم فإنه يغيد رجحان الاقتداء بهم لا بإيجابه.

وقال قوم: إن الإجماع هو إجماع أهل المدينة دون غيرهم. وهذا ظاهر مذهب مالك فيما كان سبيله النقل والتواتر، كبعض أفعاله صلى الله عليه وسلم، كالأذان والإقامة وتحديد الأوقات وتقدير الصاع والمدة وغير ذلك مما يعتمد على النقل وحده لا على الاجتهاد، وما سبيله الاجتهاد فلا يعتد عنده بإجماعهم.

إمكان الإجماع :

٣ - اتفق الأصوليون على أن الإجماع ممكن عقلا. وذهب جمهورهم إلى أنه ممكن عادة. وخالف في ذلك النظام وغيره^(٢).

(١) حديث: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء...» جزء من حديث مروى بالمعنى بدلة روايات، وفيه قصة، فقد رواه بعثه أحمد ١٣٦/٤، ١٣٧، والدارمي ٤٤/١، ٤٥، وأبو داود ٢٨٠/٤، ٢٨١ ط الثانية التجارية، وابن ماجه ١٥/١، ١٦ ط عيسى الحلبي ١٩٥٢، والترمذي عن الرباض بن سارية، وقال: حديث حسن صحيح (تحفة الأحمدي ٤٣٨/٧ - ٤٤٢ نشر السلفية بالمدينة المنورة).

(٢) أرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٣ ط مصطفى الحلبي.

إجماع

التعريف :

١ - الإجماع في اللغة يراد به تارة العزم، يقال: أجمع فلان كذا، أو أجمع على كذا، إذا عزم عليه. وتارة يراد به الاتفاق، فيقال: أجمع القوم على كذا، أي اتفقوا عليه. وعن الغزالي أنه مشترك لفظي^(١). وقيل: إن المعنى الأصلي له العزم، والاتفاق لازم ضروري إذا وقع من جماعة.

والإجماع في اصطلاح الأصوليين: اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر ما بعد عصره صلى الله عليه وسلم على أمر شرعي. والمراد بالأمر الشرعي: ما لا يدرك لولا خطاب الشارع، سواء أكان قولاً أم فعلاً أم اعتقاداً أم تقريراً.

بيان من ينقد بهم الإجماع :

٢ - جمهور أهل السنة على أن الإجماع ينقد باتفاق المجتهدين من الأمة، ولا عبرة باتفاق غيرهم مهما كان مقدار ثقافتهم. ولا بد من اتفاق المجتهدين ولو كانوا أصحاب بدعة إن لم يكفروا ببدعتهم، فإن كفروا بها كالرافضة الغالين فلا يعتد بهم. وأما البدعة غير المكفرة أو الفسقة فإن الاعتداد بخلافهم أو عدم

(١) السبكي ١٧٣/١ ط بلاق.

وخالف البعض في إمكان نقله.

إنكار الإجماع :

٧ - قيل : يكفر منكر حكم الإجماع القطعي .
وفصل بعض الأصوليين بين ما كان من ضرورات دين الإسلام ، وهو ما يعرفه الخواص والعوام ، من غير قبول للتشكيك ، كوجوب الصلاة والصوم ، وحزرة الزنا والحمر ، فيكفر منكره ، وبين ما سوى ذلك ، فلا يكفر منكره ، كالإجماع على بعض دقائق علم الموارث التي قد تخفى على العوام .^(١)

وفرق فخر الإسلام بين الإجماع القطعي من إجماع الصحابة نصاً ، كإجماعهم على قتال ما نهي الزكاة ، أو مع سكوت بعضهم ، فيكفر منكره ، وبين إجماع غيرهم فيضال .

الإجماع السكوتي :

٨ - يتحقق الإجماع السكوتي إذا أفتى بعض المجتهدين في مسألة اجتهادية ، أو قضى ، واشتهر ذلك بين أهل عصره ، وعرفه جميع من سواء من المجتهدين ، ولم يخالفوه ، واستمرت الحال على هذا إلى مضي مدة التأمل .

وقد ذهب أكثر الحنفية وبعض الشافعية إلى أنه إذا تحقق ذلك فهو إجماع قطعي . وإنما يكون إجماعاً عندهم حيث لا يحمل سكوتهم على التيقن خوفاً .
وموضع اعتبار سكوتهم إجماعاً إنما هو قبل استقرار المذاهب ، وأما بعد استقرارها فلا يعتبر السكوت إجماعاً ، لأنه لا وجه للإنكار على صاحب مذهب في

حجية الإجماع :

٤ - الإجماع حجة قطعية على الصحيح . وإنما يكون قطعياً حيث اتفق المتبرون على أنه إجماع ، لا حيث اختلفوا ، كما في الإجماع السكوتي وما تدرّج عالفه .^(١)

ما يحتج عليه بالإجماع :

٥ - يحتج بالإجماع على الأمور الدينية التي لا تتوقف حجية الإجماع عليها ، سواء أكانت اعتقادية كنفي الشرك عن الله تعالى ، أو عملية كالعبادات والمعاملات . وقيل : لا أثر للإجماع في العقلية ، فإن المستبر فيها الأدلة القاطعة ، فإذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعضدها وفاق .

أما ما تتوقف عليه حجية الإجماع ، كوجود الباري تعالى ، ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم ، فلا يحتج عليه بالإجماع ، لئلا يلزم الدور .

مستند الإجماع :

٦ - لا بد للإجماع من مستند ، نص أو قياس ، وقد يكون النص أو القياس خفياً . فإذا أجمع على مقتضاه سقط البحث عنه ، وجرمت مخالفته مع عدم العلم به . ويقطع بحكمه وإن كان ظنياً .^(٢)

(١) شرح جمع الجوامع ، وحاشية البناي ٢٢٤/٣ ط مصطفى الحلبي

١٣٥٦ هـ

(٢) شرح جمع الجوامع وقرير الشرييني ١١٥/٢

(١) تيسير التحرير ٢٥٩/٣ ط مصطفى الحلبي ، وشرح جمع الجوامع

٢٠١/٢

في الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ، إذ لا تجتمع الأمة على الخطأ» (١).

وقد حرر ذلك ابن تيمية فقال: «كل من عارض نقباً بإجماع، وادعى نسخه، من غير نص يعارض ذلك النص، فإنه خطيء في ذلك، فإن النصوص لم ينسخ منها شيء إلا بنص باق محفوظ لدى الأمة» (٢). وفي موضع آخر قال: «لا ريب أنه إذا ثبت الإجماع كان دليلاً على أنه منسوخ، فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولكن لا يعرف إجماع على ترك نص إلا وقد عُرف النص الناسخ له. ولهذا كان أكثر من يدعي نسخ النصوص بما يدعيه من الإجماع إذا حقق الأمر عليه، لم يكن الإجماع الذي ادعاه صحيحاً، بل غايته أنه لم يعرف فيه نزاعاً» (٣). وفي الإجماع تفصيل وخلاف أوسع مما ذكر، موطنه الملحق الأصولي.

العمل على موجب مذهبه. وذهب أبو هاشم الجبائي إلى أنه حجة وليس إجماعاً.

وذهب الشافعي إلى أنه ليس بحجة فضلاً أن يكون إجماعاً. وبه قال ابن أبان والباقلاني وبعض المعتزلة وأكثر المالكية وأبو زيد الدبوسي من الحنفية، والرافضي والنووي من الشافعية (١).

التعارض بين الإجماع وغيره:

٩ - الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به عند الجمهور، لأن الإجماع لا يكون إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، والنسخ لا يكون بعد موته. ولا ينسخ الإجماع الإجماع. وإذا جاء الإجماع مخالفاً لشيء من النصوص استدلنا على أن ذلك النص منسوخ. فيكون الإجماع دليل النسخ وليس هو الناسخ (٢).

إجمال

التعريف:

١ - الإجماع مصدر أجمل. ومن معانيه في اللغة: جمع الشيء من غير تفصيل. وللأصوليين في الإجماع اصطلاحان، تبعاً لاختلافهم في تعريف الجمل:

وثبة الإجماع بين الأدلة:

١٠ - بنى بعض الأصوليين على المسألة السابقة تقديم الإجماع على غيره. قال الفزالي: «يجب على المجتهد في كل مسألة أن يرد نظره إلى النفي الأصلي قبل ورود الشرح. ثم يبحث عن الأدلة البسمية، فيستظر أول شيء في الإجماع، فإن وجد في المسألة إجماعاً، ترك النظر في الكتاب والسنة، فإنها يقبلان النسخ، والإجماع لا يقبله. فالإجماع على خلاف ما

(١) المصنف مع مسلم الثبوت ٣٩٢/٢

(٢) مجموع الفتاوى ١١٥/٣٢

(٣) مجموع الفتاوى ١١٢/٢٨

(١) شرح مسلم الثبوت ٢٣٢/٢

(٢) إرشاد الفحول ص ١٩٣

يقول الله تعالى: «فَأَتُوا حَرْجُكُمْ أَتَى شَيْئٌ»، (١)
فإن «أَتَى» دائرة بين معنى «أَين» ومعنى
«كيف». وبالتأمل يظهر أن المراد الثاني، بقرينة
الحديث، وتحريم الأذى. (٢)

ب - المتشابه :

٣ - وأما إن كان لا يرجى معرفة معناه في الدنيا
فهو عندهم «متشابه»، وهو ما استأثر الله تعالى
بعلمه، كالحروف المقطعة في أوائل السور.

ج - الخفي :

٤ - وهو ما كان خفاؤه في انطباقه على بعض
أفرادهم لعارض هو تسمية ذلك الفرد باسم آخر،
كلفظ «السارق»، فهو ظاهر في مفهومه الشرعي،
ولكنه خفي في الطراز والنباش. (٣)

حكم المجمل :

٥ - ذهب أصوليو الحنفية إلى أن حكم المجمل
التوقف فيه إلى أن يتبين المراد به، بالاستفسار عن
صدر منه المجمل.

وذهب غيرهم إلى أن حكم المجمل التوقف فيه
إلى أن يتبين من جهة المجمل، أو بالقرائن، أو
بالعرف، أو بالاجتهاد. (٤)

وفي ذلك تفصيل موطنه الملحق الأصولي.

الأول : اصطلاح الأصوليين غير الحنفية
(المتكلمين)، وهو أن المجمل ما لم تنضح دلالة. (١)
فيكون عاماً في كل ما لم تنضح دلالة. (٢)
وما لحقه البيان خرج من الإجمال بالاتفاق (ر):
بيان).

وكما يكون الإجمال عندهم في الأقوال، يكون في
الأفعال. وقد مثل له بعض الأصوليين بما ورد أن
النبي صلى الله عليه وسلم «سَلَّمَ في صلاة رباعية
من اثنتين»، فدار فعله بين أن يكون سَلَّمَ سهواً،
وبين أن تكون الصلاة قد قصرت. فاستفرد منه ذوو
اليدنين، فبيّن لهم أنه سهواً. (٣)

الثاني : اصطلاح الأصوليين من الحنفية، وهو
أن المجمل ما لا يعرف المراد منه إلا ببيان يرجى من
جهة المجمل.

ومعنى ذلك أن خفاءه لا يعرف بمجرد التأمل.
ومثلوا له بالأمر بالصلاة والزكاة ونحوهما، قبل
بيان مراد الشارع منها.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المشكل :

٢ - إن كان المعنى مما يدرك بالتأمل فليس عند
الحنفية بمجملًا، بل يسمى «مشكلاً»، ومثلوا له

(١) جمع الجوامع بشرح المحل ٥٨/٢

(٢) تيسير التحرير ٢٢٤/١

(٣) اللمع للشيرازي ص ٢٧، ٢٨. والحديث متفق عليه من
حديث أبي هريرة. ورواه مالك وأبو داود والترمذي
والنسائي. وقد جمع طرق الحفاظ صلاح الدين العلائي. وتكلم
عليه كلاماً شافياً في جزء مفرد. (تلخيص الحبير ٣/٢، وجامع
الأصول ٥٣٧/٥ وما بعدها).

(١) سورة البقرة/٢٢٣

(٢) تيسير التحرير ٢٢٨/١ - ٢٣٠.

(٣) الطراز هو من يأخذ المال من اليقظان في غلة منه. والنباش

هو من ينش القبر ويأخذ الكفن خفية.

(٤) إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٨ ط مطبعتي الحلبي.

أجنبي

فقد العقد» أي شخص غريب عن العقد، ليس هو البائع ولا المشتري. وكقولهم: «هل يصح شرط الخيار لأجنبي» و يسمى الأجنبي إذا تصرف فيها ليس له: «فضولاً»

جـ - والأجنبي: الغريب عن الوطن. ودار الإسلام كلها وطن للمسلم. فالأجنبي عنها من ليس بمسلم ولا ذمي.

د - والأجنبي عن المرأة من لم يكن محرماً لها. والمحرّم من يحرم عليه نكاحها على التأييد بنسب أو بسبب مباح وقيل بطلاق سبب، ولو كان قريباً كابن عمها وابن خالها.

انقلاب الأجنبي إلى ذي علاقة، وعكسه:

٣ - ينقلب الأجنبي إلى ذي علاقة في أحوال، منها:

أ - بالعقد، كعقد النكاح، فإنه تنقلب به المرأة الأجنبية إلى زوجة، وعقد الشركة، وعقد الوكالة ونحوهما. وتفصيل ذلك في أبوابه من الفقه.

ب - بالأذن والتفويض ونحوهما،^(١) كتفويض الطلاق إلى المرأة أو إلى غيرها، وكالتوكيل والإيصاء.

جـ - بالاضطرار، كأخذ من اشتد جوعه ما في يد غيره من الطعام فائضاً عن ضرورته بغير رضاه.^(٢)

د - بحكم القضاء، كتهيب الأجنبي وصياً أو

التعريف:

١ - الأجنبي في اللغة الغريب. ويقال للغريب أيضاً جُنبٌ، وأجنب. ومن معاني الجنابة: الغربة. واجتنب فلان فلانا إذا تجنبه وابتعد عنه. ونقل في التاج عن الأساس: «ومن المجاز: هو أجنبي عن كذا، أي لا تعلق له به ولا معرفة» يعني كما تقول: فلان أجنبي عن هذا العلم، أو عن هذه القضية. فيطلق الأجنبي على من هو غريب حقاً أو معنى.

٢ - ولم نجد أحداً من الفقهاء عرّف هذا المصطلح. ولكن باستقراء مواضع وروده في كلامهم تبين أنه لفظ ليس له معنى واحد، بل يفسر في كل مقام بحسبه.^(١) فن معانيه مايلي:

أ - الأجنبي البعيد عنك في القرابة، وهو الذي لا تصله بك رابطة النسب، كقول المحلي في شرح منهاج الطالبين:^(٢) «للأجنبي أن يخرج عن الميت حجة الإسلام بغير إذن». قال عميرة في حاشيته: «المراد بالأجنبي غير الوارث. قاله شيخنا. وقياس الصوم أن يراد به غير القريب».

ب - والأجنبي الغريب عن الأمر من عقد أو غيره، كقولهم: «لو أنفك المبيع أجنبي قبل قبضه

(١) انظر ابن عابدين ٤٧٥/٢ و ١٠٠/٥ وغيرهما، والقبلي ٢٢١/٣، والمغني ٤٧١/٦

(٢) جواهر الإكليل ٢٠٤/٢، والقبلي ٢٦٣/٤، والمغني ٦٠٢/٨ وما بعدها.

(١) انظر مثلاً: حاشية عميرة ١٧٤/٣، والمبسوط ٧٠/٢، والمحلي ٢٢/١٠

(٢) بحاشية عميرة ١٧٤/٣ ط الحطبي.

أجنبي ٤ - ٧

الأجنبي. ومن ذلك أنه أولى من الأجنبي برعاية الشخص المحتاج إلى الرعاية والنظر كما في الأمثلة التالية:

أ - أن القريب له حق الولاية على نفس الصغير والمجنون وتزويج المرأة دون الأجنبي.
ب - وأن له حق الحضانة للصغير والمجنون دون الأجنبي. و يقدم أولى الأقارب في استحقاق الحضانة حسب ترتيب معين.
وإذا تزوجت الحاضنة من أجنبي من المحضون سقط حقها في الحضانة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم للأم: «أنت أحق به ما لم تنكحي»^(١).
وتفصيل ذلك في أبواب الحضانة من كتب الفقه.

ج - وأن القريب أولى من الأجنبي بتفصيل الميت، وبالإمامة في الصلاة عليه، على تفصيل يعرف في أبواب الجنائز.^(٢)

ثانيا : الأجنبي في التصرفات والعقود :

٧ - المراد بالأجنبي هنا من ليست له صلاحية التصرف. والذي له صلاحية التصرف هو صاحب الحق والوصي والوكيل ونحوهم، فن سواهم أجنبي. فإن تصرف الإنسان في حق هوفيه أجنبي، على أن تصرفه لنفسه، فتصرفه باطل.

(١) رواه أحمد وأبو داود وألحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (تلفيظ الحبير ١٠/٤)
(٢) ابن عابدين ١/٥٧٥، ٥٩١، والخطاب ٢/٢١٢، والمجموع ١٣٢/٥، ١٤١، ١٤٢، والفتاوى ١/٣٢٢، والفتاوى ٤٨٣/٢ ط ٣

ناظراً على الوقف.

٤ - وينقلب ذو العلاقة إلى أجنبي في أحوال، منها:

أ - ارتفاع السبب الذي به صار الأجنبي ذا علاقة، كطلاق المرأة، وفسخ عقد البيع، ونحو ذلك.
ب - قيام المانع الذي يحول دون كون السبب مؤثراً، وذلك كردة أحد الزوجين، يصبح به كل منها أجنبياً عن الآخر، فلا عثرة ولا ميراث.
ج - حكم القضاء، كالحجر على السفه، والتفريق بين المؤلّي وزوجته عند تمام المدة عند الجمهور، والتفريق للضرورة، والحكم باستحقاق العين لفريدي اليد.

اجتماع ذي العلاقة والأجنبي :

٥ - إذا اجتمع ذو علاقة وأجنبي، فذو العلاقة هو الأول،^(١) كما يلي.

الحكم الإجمالي :

يختلف الحكم الإجمالي للأجنبي بحسب معانيه المختلفة:

أولاً : الأجنبي الذي هو خلاف القريب :

٦ - للقريب حقوق وميزات يشغرد بها عن

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٢٣ ط المطبعة العامرة العثمانية ١٣٠٤، وحاشية البيهقي ٢/٢٣٦ ط دار المعرفة ١٣٩٨، والفتاوى ٢/٢٨٠ و ٤٥٦/٦ وما بعدها ط ٣ المنار، وشرح الخرشي ٢/٢٠٠، وحاشية السقّي ١/٢٠١، ومعني المحتاج ١٠١/٣

تبرع الأجنبي بأداء الحقوق :

٩ - تبرع الأجنبي بأداء ما ترتب على الغير من الحقوق جائز، وذلك كوفاء دينه، ودفع مهر زوجته ونفقتها ونفقة أولاده. وله حق الرجوع إن كان فعل ذلك بإذن حاكم، أو نوى الرجوع به. وفي ذلك تفصيل وخلاف يرجع لمعرفة إلى الأبواب الخاصة بتلك الحقوق من كتب الفقه. (١)

ثالثاً : الأجنبي بمعنى من لم يكن من أهل الوطن :

١٠ - الأجنبي عن دار الإسلام هو الحربي، وهو من لم يكن مسلماً ولا ذمياً. ولا يحق لمن لم يكن كذلك دخول دار الإسلام إلا بأمان، فإذا دخل دار الإسلام بالأمان سمي مستأمنًا. ولمعرفة أحكام الأجنبي بهذا المعنى (ر: أمان. مستأمنون. أهل الحرب).

رابعاً : الأجنبي عن المرأة :

١١ - خصصت الشريعة الأجانب بأحكام خاصة، دون الزوج وذوي المحرم. وذلك رعاية لسلامة المرأة، وحفاظة عليها من أن يصل إليها ما يجرح كرامتها. وقد يستر الشريعة في العلاقة بين المرأة وزوجها، إذ أن عقد الزواج يبيح لكل من الزوجين من التمتع بالآخر ما يكون سبباً للسكن بينهما، لستم حكمة الله بدوام انسل ونشونه في كف الأبوين على أحسن وجه. ولم تضيّق الشريعة أيضاً

أما إن تصرف عن غيره من غير أن تكون له ولاية أو نيابة فهو الذي يسمى عند الفقهاء الفضولي. واختلفوا في تصرفه ذلك، فمنهم من أبطله، ومنهم من جعله موقوفاً على الإجازة. (١) (ر: إجازة. فضولي).

الأجنبي والعبادة :

٨ - لا يختلف حكم الأجنبي عن حكم الولي في شأن أداء العبادات البدنية عن الغير، فلا تصح الصلاة والصيام عن الحي، إذ لا بد من ذلك من النية. ولا يجب على الولي أو غيره القضاء عن الميت لما في ذمته من العبادات. وإن تبرّع به الولي أو الأجنبي ففي إجزائه عن الميت خلاف.

أما العبادات المالية المحضة كالزكاة وبعض الكفارات وفدية الصوم، أو المالية البدنية كالحج، فلا يصح كذلك فعلها عن الغير بغير إذنه، إن كان حياً قادراً. وأما فعلها عن الميت فيجب على الولي أو الوصي إذا أوصى من هو عليه قبل وفاته بذلك، في حدود ثلث التركة، على مذهب الحنفية. وعند غيرهم تنفذ من كل المال، سواء أوصى بها أم لم يوص، كسائر الديون. وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع لمعرفة إلى أبواب الزكاة والحج والصوم والكفارات. (٢)

(١) ابن عابدين ١٣٤/٤، وجواهر الإكليل ٣٣٩/١ و ٥/٢، والفتاوى ١٦٠/٢، والمغني ٢٠٥/٤، ٤٧٩ ط ٣، والقواعد لابن رجب ٤١٧، ٤١٨
(٢) انظر مثلاً : الروح لابن القيم، المسألة ١٦، ومعني المحتاج ٤٦٩، ٤٧٩، وابن عابدين ٢٣٧/١، ٢٩٢، ٢٣٩/٢، وجواهر الإكليل ٢٥/٢، والمغني ٦٨٣/٢

(١) انظر مثلاً : معني المحتاج ٣٦٩/٢، والمغني ٦٧٠/٥

د - صوت المرأة :

١٥ - فيحرم استماع الأجنبي لصوت المرأة على القول المرجوح عند الحنفية لأنه عورة .
وفي كثير مما ذكرناه خلاف بين الفقهاء وتفصيل واستثناءات يرجع لمعرفتها إلى باب الحظر والإباحة من كتب الحنفية، وإلى أوائل أبواب النكاح وباب ستر العورة من شروط الصلاة في كتب سائر المذاهب . (١)

أجنبيّة

انظر : أجنبي

إجهاز

التعريف :

١ - من معاني الإجهاز في اللغة : الإسراع، فالإجهاز على الجريح : إتمام قتله . (٢) ويستعمل الفقهاء « الإجهاز » بهذا المعنى . (٣)

(١) انظر مثلاً : ابن عابدين ٢٧٢/١ و ٢٣٣/٥ - ٢٣٣، والغني ٥٥٦/١ - ٥٦٠ ط ٣
(٢) انظر لسان العرب ، والصباح المنير، ومعجم متن اللغة (جهاز)
(٣) انظر طلبية الطلبة ص ٨٨ ط دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ
وحاشية ابن عابدين ٣/٣١١ ط ١

في العلاقة بين المرأة وعمرها لأن ما يقوم بأنفسها من المودة والاحترام يحجب نوازع الرغبة، ولكي تتمكن المرأة وأقاربها الأقربون من العيش معا بيسر وسهولة . والنزوح والمحرم في ذلك مخالفان للأجنبي، فوضعت الشريعة حدوداً للعلاقة بين المرأة وبينه، تتلخص فيما يلي :

أ - النظر :

١٢ - فيحرم على الأجنبي النظر إلى زينة المرأة وبدنها، كله على رأي بعض الفقهاء، أو ما عدا الوجه والكفين والقدمين عند البعض الآخر .
وكذلك يجب على المرأة أن تستتر عن الأجنبي بتغطية ما لا يحل له رؤيته . وعليها أن تمتنع عن النظر من بدن الأجنبي - والمحرم مثله - إلا إلى ما سوى العورة، أو إلى ما عدا ما تنظره المرأة من المرأة .

ب - اللمس :

١٣ - فلا يلمس الأجنبي بدن المرأة .

ج - الخلوة :

١٤ - فلا يحل للرجل والمرأة إذا كانا أجنبيين أن يخلوا أحدهما بالآخر، لما ورد في حديث البخاري مرفوعاً « إياكم والدخول على النساء » وحديثه الآخر « لا يخلون رجل بأمرأة إلا مع ذي محرم » (١)

(١) فتح الباري ٩/٣٣٠ ط السلفية .

إجهاض

التعريف :

١ - يطلق الإجهاض في اللغة على صورتين: إلقاء الحمل ناقص الخلق، أو ناقص المدة، سواء من المرأة أو غيرها. والإطلاق اللغوي يصدق سواء كان الإلقاء بفعل فاعل أم تلقائيا. (١)

٢ - ولا يخرج استعمال الفقهاء لكلمة إجهاض عن هذا المعنى. (٢)

وكثيرا ما يعبرون عن الإجهاض بمردفاته كالإسقاط والإلقاء والطرح والإملاص.

صفة الإجهاض (حكمه التكليفي) :

٣ - من الفقهاء من فرق بين حكم الإجهاض بعد نفخ الروح، وبين حكمه قبل ذلك وبعد التكون في الرحم والاستقرار. ولما كان حكم الإجهاض بعد نفخ الروح موضع اتفاق كان الأنسب البدء به ثم التعقيب بحكمه قبل نفخ الروح، مع بيان آراء الفقهاء وأبجهاثهم فيه.

(١) المصباح والقاموس واللسان (جهض) . وفي المجمع الوسيط : أن جميع اللغة العربية أقر إطلاق كلمة إجهاض على خروج الجنين قبل الشهر الرابع، وكلمة إسقاط على إلقائه ما بين الشهر الرابع والسابع. وهذا اصطلاح متأخر بعد القرن الثالث عشر الهجري.

(٢) البحر الرائق ٣٨٩/٨، وحاشية الجيزي ٢٥٠/٢

كما يستعملون هذا المعنى أيضا كلمة «تذيف»^(١).

الحكم العام :

٢ - الإجهاز على الانسان الجريح : الإجهاز على جرحى الكفار المقاتلين جائز. وكذلك جرحى البيعة المقاتلين إذا كانت لهم فئة، فإن لم تكن لهم فئة فلا يجوز قتل جريحهم. (٢)

أما الإجهاز على من وجب عليه الموت في حد أو قصاص فهو واجب بالاتفاق.

٣ - الإجهاز على الحيوان : الحيوان على نوعين : نوع يجوز ذبحه، بأن يمان مأكول اللحم، أو قتله، بأن كان مؤذيا. وهذا النوع يجوز الإجهاز عليه إن أصابه مرض أو جرح، لأنه يجوز ذبحه أو قتله ابتداء.

ونوع لا يجوز قتله كالحمار ونحوه. وفي جواز الإجهاز عليه إن أصابه مرض أو جرح - إراحة له - خلاف، أجاز ذلك الحنفية والمالكية، ومنعه الشافعية والحنابلة. (٣) وقد ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الذبائح، وذكره الحنفية في كتاب الحظر والإباحة.

(١) طلبة الطلبة ص ٨٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/٣١١ ط الأول، وحاشية الجمل على النج ١١٧/٥ طبع دار إحياء التراث العربي، والمخني ١٠٩/٨، ١١٥، ٤٧٨، ٤٧٩ ط مكتبة الجمهورية العربية بصر، وحاشية الصاوي على الشرح الصغير ٤/٤٢٩ ط دار المعارف بصر.

(٣) الفتاوى الهندية ٥/٣٦١ ط بولاق، وجواهر الإكليل ١/٢١٣ والبيجيري على الخطيب ٤/٢٤٨ ط دار المعرفة، والمخني ٦/٦٣٥، وحاشية ابن عابدين ٥/١٨٨ ط بولاق، والمهذب ١/٢٥٤ ط مصطفى البابي الحلبي.

إجهاض ٤ - ٥

عابدين بذلك فقال: لو كان الجنين حياً، ويحشى على حياة الأم من بقاءه، فإنه لا يجوز تقطيعه، لأن موت الأم به موهوم، فلا يجوز قتل آدمي لأمر موهوم.^(١)

ب - حكم الإجهاض قبل نفخ الروح :

٥ - في حكم الإجهاض قبل نفخ الروح اتجاهات مختلفة وأقوال متعددة، حتى في المذهب الواحد، فهم من قال بالإباحة مطلقاً، وهوما ذكره بعض الحنفية، فقد ذكروا أنه يباح الإسقاط بعد الحمل، ما لم يتخلق شيء منه. والمراد بالتخلق في عبارتهم تلك نفخ الروح.^(٢) وهوما اتفرد به من المالكية اللخمي فيا قبل الأربعين يوماً،^(٣) وقال به أبو إسحاق الروزي من الشافعية قبل الأربعين أيضاً. وقال

أ - حكم الإجهاض بعد نفخ الروح :

٤ - نفخ الروح يكون بعد مائة وعشرين يوماً، كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه ابن مسعود مرفوعاً: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح».^(١) ولا يعلم خلاف بين الفقهاء في تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح. فقد نصوا على أنه إذا نفخت في الجنين الروح حرم الإجهاض إجماعاً. وقالوا إنه قتل له، بلا خلاف.^(٢)

والذي يؤخذ من إطلاق الفقهاء تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح أنه يشمل ما لو كان في بقاءه خطر على حياة الأم وما لو لم يكن كذلك. وصرح ابن

(١) الدر وحاشية ابن عابدين ٦٠٢/١، وانظر البحر الرائق ٢٣٣/٨، والمجموع ٣٠١/٥ ط المنيرية. واللجنة ترى أنه إذا كان الفقهاء ممنوا هناك حرمة جسد الأم وهي ميتة وضحاها بالجنين الحي، فإن الحفاظ على حياة الأم إذا كان في بقاء الجنين في بطنها خطر عليها أول بالاعتبار لأنها الأصل وحياتها ثابتة بيقين، علماً بأن بقاء الجنين مستترتب عليه موت الأم وموت الجنين أيضاً. وفي الطب الحديث أنه إذا تعذر إجراؤه عملية قيصرية لإخراج الجنين وإنقاذ الأم فإنه يمكن إجهاضها بواسطة تقطيع الجنين أو ثقب رأسه وإنزاله ميتاً. انظر المسؤولية الطبية، قانون العقوبات للدكتور فائق الجوهري. رسالة لنيل الدكتوراة من حقوق القاهرة سنة ١٩٥١ فيجب مراعاة مقاصد الشريعة التي لا تأتي ذلك.

(٢) فتح القدير ٤٩٥/٢، وحاشية ابن عابدين ٣٨٠/٢.

(٣) حاشية الرهني على شرح الزرقاني ٣٦٤/٣ ط الأول.

(١) حديث «إن أحدكم ...» رواه البخاري ومسلم (اللوؤؤ والمرجان ١٩٠٦) وهو الحديث الرابع في الأربعين النووية.

(٢) الشرح الكبير المطبوع مع حاشية الدسوقي ٢٦٧/٢

ط عيسى الحلبي، وحاشية الرهني على شرح الزرقاني

٢٦٤/٣ ط سنة ١٣٠٦. وانظر البحر الرائق ٢٣٣/٨

ط العلمية الأولى، وحاشية ابن عابدين ٦٠٢/١،

٣٧٨/٥ ط ١٢٧٢، وفتح القدير ٤٩٥/٢ ط بولاق،

ونهاية المحتاج ٤١٦/٨ ط مصطفى الحلبي، وحاشية

الحمل ٤٩٠/٥ ط الميمنية، وحاشية البجيرمي

٣٠٣/٣ ط مصطفى الحلبي، والزرقاني على المتحفة

٢٤٨/٦، والإنصاف ١٨٦/١، والفرع ١٩١/١،

والمغني ٨١٥/٧ ط الرياض، والحلي ٢٩/١١ - ٣١

ط المنيرية سنة ١٣٥٢

إجهاض ٦-٨

٧ - ومنهم من قال بالكراهة مطلقاً. وهو ما قال به على بن موسى من فقهاء الحنفية. فقد نقل ابن عابدين عنه: أنه يكره الإلقاء قبل مضي زمن تنفخ فيه الروح، لأن الماء بعد ما وقع في الرحم مأكله الحياة، فيكون له حكم الحياة، كما في بيضة صيد الحرم.^(١) وهو رأي عند المالكية فيما قبل الأربعين يوماً،^(٢) وقول معتدل عند الشافعية. يقول الرمي: لا يقال في الإجهاض قبل نفخ الروح إنه خلاف الأولى، بل عتمل للتزني والتحرّم. ويقوى التحريم فيما قرب من زمن النفخ لأنه جرعة.^(٣)

٨ - ومنهم من قال بالتحريم. وهو المعتمد عند المالكية. يقول الدردير: لا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً، وعلقى الدسوقي على ذلك بقوله: هذا هو المعتمد. وقيل بكرهه. مما يفيد أن المقصود بعدم الجواز في عبارة الدردير التحريم.^(٤) كما نقل ابن رشد أن مالكاً قال: كل ما طرحته المرأة بجنانية، من مضغة أو علقة، مما يعلم أنه ولد، ففيه الغرة.^(٥) وقال: واستحسن مالك الكفارة مع الغرة.

الرمي: لو كانت النطفة من زنى فقد يتخيل الجواز قبل نفخ الروح.^(٦) والإباحة قول عند الحنابلة في أول مراحل الحمل، إذ أجازوا للمرأة شرب الدواء المباح لإلقاء نطفة لا علقة. وعن ابن عقيل أن ما لم تحلّه الروح لا يبعث، فيؤخذ منه أنه لا يحرم إسقاطه. وقال صاحب الفروع: ولكلام ابن عقيل وجه.^(٧)

٩ - ومنهم من قال بالإباحة لعذر فقط، وهو حقيقة مذهب الحنفية. فقد نقل ابن عابدين عن كراهة الخنازية عدم الحل لعذر، إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمن لأنه أصل الصيد. فلما كان يؤخذ بالجزء فلا أقل من أن يلحقها من أجهضت نفسها. ثم هنا إذا أسقطت بغير عذر. ونقل عن ابن وهبان أن من الأعذار أن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الظئر (المرضع) ويخاف هلاكه. وقال ابن وهبان: إن إباحة الإسقاط محمولة على حالة الضرورة.^(٨) ومن قال من المالكية والشافعية والحنابلة بالإباحة دون تقييد بالعذر فإنه يبيحه هنا بالأولى. وقد نقل الخطيب الشربيني عن الزركشي: أن المرأة لو دعتها ضرورة لشرب دواء مباح يترتب عليه الإجهاض فينبغي أنها لا تضمن بسببه.^(٩)

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨٠/٢

(٢) حاشية الدسوقي ٢٦٦/٢ - ٢٦٧ ط عيسى الحلبي.

(٣) نهاية المحتاج ٤١٦/٨

(٤) الشرح الكبير بحاشية الدسوقي ٢٦٦/٢ - ٢٦٧

(٥) بسندية المجتهد ٤٥٣/٢ ط ١٣٨٦ هـ والغرة كما

في كتب اللغة عبد أو أمة. وأصل الغرة البيضاء في وجه الفرس ولم تستعملت بمعنى العبد والأمة مجازاً. ورجع القاضي عياض أن لفظ الغرة جاء في الحديث القائل: «غرة: عبد أو أمة».

جاء منوطاً فيكون ما بعده جاء على سبيل

(١) تحفة الحبيب ٣٠٣/٣، وحاشية الشرواني ٢٤٨/٦،

ونهاية المحتاج ٤١٦/٨

(٢) الفروع ١٩١/٦، والإتصاف ٣٨٦/١، وغاية المنتهى

٨١/١، والروض المربع ٣١٦/٢ السادسة، وكشاف

القناع ٤/٦

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٨٠/٢ ط ١٢٧٢

(٤) الإقناع بحاشية الجبري ١٢٩/٤ فا بعدها

دواء موصوف لها لبقاء الحمل. ومنه ما ذكره الدسوقي من أن المرأة إذا شمعت رائحة طعام من الجيران مثلاً، وغلب على ظنها أنها إن لم تأكل منه أجهضت فعلها الطلب. فإن لم تطلب، ولم يعلموا بحملها، حتى ألقته، فعليها الغرة لتقصيرها ولتسببها.^(١)

عقوبة الإجهاض :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن الواجب في الجنابة على جنين الحرة هو غرة. لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره: أن امرأتين من هذيل رمت إحداهما الأخرى، فطرحتن جنينها، فقصى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرة عبد أو وليدة.^(٢)

١١ - واتفق فقهاء المذاهب على أن مقدار الغرة في ذلك هو نصف عشر الدية الكاملة، وأن الموجب للغرة كل جنابة ترتب عليها انفصال الجنين عن أمه ميتاً، سواء أكانت الجنابة نتيجة فعل أم قول أم ترك، ولو من الحامل نفسها أو زوجها، عمداً كان أو خطأ.^(٣)

والقول بالتحريم هو الأوجه عند الشافعية، لأن النطفة بعد الاستقرار آيلة إلى التخلق مهتأة لنفخ الروح.^(١) وهو مذهب الحنابلة مطلقاً كما ذكره ابن الجوزي، وهو ظاهر كلام ابن عقيل، وما يشعر به كلام ابن قدامة وغيره بعد مرحلة النطفة، إذ رتبوا الكفارة والغرة على من ضرب بطن امرأة فألقت جنينها، وعلى الحامل إذا شربت دواء فألقت جنينها.^(٢)

بواعث الإجهاض ووسائله :

٩ - بواعث الإجهاض كثيرة، منها قصد التخلص من الحمل سواء أكان الحمل نتيجة نكاح أم سفاح، أو قصد سلامة الأم لدفع خطر عنها من بقاء الحمل أو خوفاً على رضيعها، على ما سبق بيانه.

كما أن وسائل الإجهاض كثيرة قديماً وحديثاً. وهي إما إيجابية وإما سلبية. فمن الإيجابية: التخويف أو الإفزاز كأن يطلب السلطان من ذكرت عنده بسوء فتجهض فزعا. ومنها شم رائحة، أو تجويع، أو غضب، أو حزن شديد، نتيجة خبر مؤلم أو إساءة بالغة. ولا أثر لاختلاف كل هذا.

ومن السلبية امتناع المرأة عن الطعام، أو عن

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٥، وحاشية الدسوقي ٢٦٨/٤، وشرح الحرشي ٧٧٤/٥، ومواهب الجليل ٢٥٧/٦، والافتاح ١٢٩/٤، ١٣٠.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٧٠/٧، والمراجع السابقة.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٥، وبداية المجتهد ٤٠٧/٢، وألسنى المطالب وحاشية الرملي ٨٩/٤، فإبعدها، والمغني، والشرح الكبير ٥٥٧/٩، ومنتهى الإرادات ٤٣١/٢، ٤٣٢ ط مكتبة دار المروية.

= التفسير. وقال ابن أبي عاصم: إن من ليس عنده عبد ولا أمة يميز به حشر من الإبل. (نيل الأوطار ٧٠/٧)، وتفصيل الكلام عن الغرة موضعه مصطلح غرة.

(١) تحفة الحبيب ٣٠٣/٣، وحاشية الشرواني ٢٤٨/٦، ونهاية المحتاج ٤١٦/٨.

(٢) الإصاف ٣٨٩/١، والمغني ٨١٦/٧ ط الرياض.

كذلك نص الشافعية والحنابلة على أنه إذا اشترك أكثر من واحد في جنابة الإجهاض لزم كل شريك كفارة. وهذا لأن الغاية من الكفارة الزجر. أما الفرة فواحدة لأنها للبدلية^(١).

الإجهاض المعاقب عليه :

١٣ - يفتق الفقهاء على وجوب الفرة بموت الجنين بسبب الاعتداء، كما يتفقون على اشتراط انفصاله ميتاً، أو انفصال البض الدال على موته. إذ لا يثبت حكم المولود إلا بخروجه، ولأن الحركة يجوز أن تكون لريح في البطن سكنت، وبالإلقاء ظهر تلفه بسبب الضرب أو الفزع ونحوها، غير أن الشافعية قالوا: لو علم موت الجنين وإن لم يتفصل منه شيء فكأن انفصل^(٢). والحنفية يعتبرون انفصال الأكثر كانهصال الكل، فإن نزل من قبل الرأس فالأكثر خروج صدره، وإن كان من قبل الرجلين فالأكثر بانفصال رسته^(٣). والحنفية والمالكية على أنه لا بد أن يكون ذلك قبل موت أمه يقول ابن عابدين: وإن خرج جنين ميت بعد موت الأم فلا شيء فيه، لأن موت الأم سبب لموته ظاهراً، إذ حياته بحياتها،

١٢ - ويختلف الفقهاء في وجوب الكفارة - وهي العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى - مع الفرة. (والكفارة هنا هي عتق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين).

فالحنفية والمالكية يرون أنها مندوبة وليست واجبة، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض إلا بالفرة. كما أن الكفارة فيها معنى العقوبة، لأنها شرعت زاجرة، وفيها معنى العبادة، لأنها تتأدى بالصوم. وقد عرف وجوبها في النفوس المطلقة فلا يتعداها لأن العقوبة لا يجري فيها القياس، والجنين يعتبر نفساً من وجه دون وجه لا مطلقاً. ولهذا لم يجب فيه كل البذل، فكذلك لا تجب فيه الكفارة لأن الأعضاء لا كفارة فيها، وإذا تقرب بها إلى الله كان أفضل، وعلى هذا فإنها غير واجبة^(٤).

ويرى الشافعية والحنابلة وجوب الكفارة مع الفرة. لأنها إنما تجب حقاً لله تعالى لا لحق الآدمي، ولأنه نفس مضمونة بالدية، فوجب فيه الكفارة. وترك ذكر الكفارة لا يمنع وجوبها. فقد ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم في موضع آخر الدية، ولم يذكر الكفارة^(٥).

وهذا الخلاف إنما هو في الجنين المحكوم بإيمانه لإيمان أبيه أو أحدهما، أو المحكوم له بالذمة.

(١) أسنى المطالب وحاشية الرملي ٩٥/٤، والمخني ٨١٦/٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٥، وتبيين الحقائق ١٣٧/٦، وحاشية الدسوقي ٢٦٨/٤، وشرح الخريشي ٢٧٤/٥، والشايج والإكليل ٢٥٧/٦، والانتفاع وحاشية البجيرمي ١٢٩/٤، فما بعدها وأسنى المطالب، وحاشية الرملي ٨٩/٤ ط المصنعة، والمخني ٨٠١/٧ ط الرياض.

(٣) ابن عابدين ٥٩٥/١، والبحر ٢٠٢/٢

(٤) تبيين الحقائق وحاشية الشلبي ١٤١/٦، والمهداية وتكملة الفتح ٣٢٤/٨ - ٣٢٩ ط ١٣١٨، وحاشية الدسوقي ٢٦٨/٤ - ٢٦٩ ط عيسى الحلبي، وشرح الخريشي ٢٧٤/٥، ٢٧٥ ط الأولى، والشايج والإكليل، ومواهب الجليل ٢٥٧/٦

(٥) المخني ٨١٦/٧ ط الرياض.

إجهاض ١٤

مضفة أو علقه مما يعلم أنه ولد فيه غرة والأجود أن يعتبر نفخ الروح فيه .
والشافعية يوجبون الغرة أيضا لو ألقته لحا في صورة آدمي .

وعند الحنابلة إذا ألفت مضفة، فشهد ثقات من القوابل أنه مبتدأ خلق آدمي، وجهان: أحدهما لا شيء فيه . وهو مذهب الشافعي فيما ليس فيه صورة آدمي . أما عند الحنفية ففيه حكومة عدل، إذ ينقل ابن عابدين عن الثُمثي: أن المضفة غير المتنبية التي يشهد الشقات من القوابل أنها بدء خلق آدمي فيها حكومة عدل. (١)

تعدد الأجنة في الإجهاض :

١٤ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن الواجب المالي من غرة أو دية يتعدد بتعدد الأجنة . فإن ألفت المرأة بسبب الجنينة جنينين أو أكثر تعدد الواجب بتعدددهم ، لأنه ضمان آدمي ، فتعدد بتعدددهم ، كالدليات. (٢) والقائلون بوجوب الكفارة مع الغرة - وهم الشافعية والحنابلة كما تقدم - يرون أنها

فيستحقق موته بجوئها ، فلا يكون في معنى ما ورد به النص ، إذ الاحتمال فيه أقل ، فلا يضمن بالشك ، ولأنه يجري مجرى أعضائها ، وموتها سقط حكم أعضائها. (١)

وقال الحطاب والمواق : الغرة واجبة في الجنين بموته قبل موت أمه. (٢) وقال ابن رشد : و يشترط أن يخرج الجنين ميتا ولا تموت أمه من الضرب. (٣)
أما الشافعية والحنابلة فيوجبون الغرة سواء أكان انفصال الجنين ميتا حدث في حياة الأم أو بعد موتها لأنه كما يقول ابن قدامة : جنين تلف بجناية ، وعلم ذلك بخروجه ، فوجب ضمانه كما لو سقط في حياتها . ولأنه لو سقط حيا ضمنه ، فكذلك إذا سقط ميتا كما لو أسقطته في حياتها. (٤) ويقول القاضي زكريا الأنصاري : ضرب الأم ، فأتت ، ثم ألفت ميتا ، وجبت الغرة ، كما لو انفصل في حياتها. (٥)
يتفق الفقهاء في أصل ترتب العقوبة إذا استبان بعض خلق الجنين ، كظفر وشعر ، فإنه يكون في حكم تام الخلق اتفاقا ولا يكون ذلك كما يقول ابن عابدين إلا بعد مائة وعشرين يوما .

وتوسع المالكية فأوجبوا الغرة حتى لو لم يستين شيء من خلقه ، ولو ألقته علقه أي دما مجتمعا . ونقل ابن رشد عن الإمام مالك قوله : كل ما طرح من

(١) ابن عابدين ٣٧٦/٥ ، وحاشية النسي ٣٦٨/٤ ، ٢٦٩ ، وأسنى المطالب ٨٩/٤ ، والمغني ٨٠٢/٧

(٢) حاشية ابن عابدين والدر ٣٧٧/٥ ، وتبيين الحقائق ، وحاشية الشلبي ١٤٠/٦ ، والشرح الكبير وحاشية النسي ٣٦٨/٤ ، ٢٦٩ ، ومواهب الجليل ، والتاج والإكليل ٢٥٧/٦ ، ٢٥٨ ، وشرح الروض وحاشية الرملي ٨٩/٤ فأبعدها ، وشرح المنهج بمحاشية الجمل ١٠٠/٥ ، ونهاية المحتاج ٣٦٢/٧ ، وحاشية القليوبي ١٦٢/٤ ، ١٦٣ ، والمغني ٨٠٦/٧ ط الرياض .

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/٥
(٢) مواهب الجليل والتاج والإكليل جامة ٢٥٧/٦
(٣) بداية المجتهد ٤٠٧/٢ ط المعاهد ١٣٥٤
(٤) المغني ٨٠١/٧ ، ٨٠٢ ط الرياض .
(٥) أسنى المطالب بمحاشية الرملي ٨٩/٤ فأبعدها ، والإقناع وحاشية الجبري ٤٢٩/٤ فأبعدها .

تعدد بتعدد الجنين أيضا (١).

من تلزمه الفرة :

١٥ - الفرة تلزم العاقلة في سنة بالنسبة للجنين الحر عند فقهاء الحنفية، للخبر الذي روي عن عماد بن الحسن أن الرسول صلى الله عليه وسلم قضى بالفرقة على العاقلة في سنة. ولا يرث الجاني. وهذا هو الأصح عند الشافعية، فقد قالوا: الفرة على عاقلة الجاني ولو الحامل نفسها، لأن الجناية على الجنين لا عمد فيها حتى يقصد بالجنينة، بل يجري فيها الخطأ وشبه العمد. سواء أكانت الجنينة على أمه خطأ أم عمدًا أم شبه عمد (٢).

وللحنفية تفصيل : فلو ضرب الرجل بطن امرأته، فألقت جنينًا ميتًا، فعلى عاقلة الأب الفرة. ولا يرث فيها. والمرأة إن أجهضت نفسها متعمدة دون إذن الزوج، فإن عاقلتها تضمن الفرة ولا ترث فيها. وأما إن أذن الزوج، أو لم تتعمد، فقبل: لا فرة، لعدم التعدي، لأنه هو الوارث والفرقة حقه، وقد أذن بإتلاف حقه. والصحيح أن الفرة واجبة على عاقلتها أيضًا، لأنه بالنظر إلى أن الفرة حقه لم يجب بضربه شيء، ولكن لأن الآدمي لا يملك أحد إهدار آدميته وجبت على العاقلة، فإن لم يكن لها عاقلة فقبل في مالها. وفي ظاهر الرواية: في بيت المال، وقالوا: إن الزوجة لو أمرت غيرها أن تجهضها، ففعلت، لا

تضمن المأمورة، إذا كان ذلك بإذن الزوج (١).

و يرى المالكية وجوب الفرة في مال الجاني في العمد مطلقا، وكذا في الخطأ، إلا أن يبلغ ثلث دية فأكثر فعلى عاقلته، كما لو ضرب مجوسي حرة حبلى، فألقت جنينا، فإن الفرة الواجبة هنا أكثر من ثلث دية الجاني (٢).

و يوافقهم الشافعية في قول غير صحيح عندهم فيما إذا كانت الجنينة عمدا، إذ قالوا: وقيل إن تعدد الجنينة فعليه الفرة لا على عاقلته، بناء على تصور العمد فيه. والأصح عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته (٣).

أما المختالبة فقد جعلوا الفرة على العاقلة إذا مات الجنين مع أمه وكانت الجنينة عليها خطأ أو شبه عمد. أما إذا كان القتل عمداً، أو مات الجنين وحده، فتكون في مال الجاني.

وما تحمله العاقلة يجب مؤجلا في ثلاث سنين. وقيل بمن لزمته الكفارة في ماله مطلقا على الصحيح من المذهب، وقيل ما حمله بيت المال من خطأ الإمام

(١) حاشية ابن عابدين والدر المختار ٣٧٧/٥ ما بعدها. وتبين الحقائق وحاشية التلوي ١٤٠/٦ ما بعدها.

(٢) لأن دية المجاني المجوسي ستة وستون دينارا وثلث، ثلثها اثنان وعشرون دينارا وثلث السدس. بسبب دية الأم هنا خمسمائة دينار. عشرها خسون دينارا وهي أكثر من ثلث دية المجاني.

حاشية الدسوقي ٣٦٨/٤

(٣) حاشية الدسوقي ٢٩٨/٤، ومواهب الجليل والتاج والإكلیل بياضه ٢٥٧/٦، ٢٥٨، ونهاية المحتاج

٣٦٣/٧

(١) شرح المنهج بمحاشية الجمل ١٠٠/٥، والمغتني ٨١٦/٧ ط الرياض.

(٢) أسنى المطالب ٩٤/٤

تترتب عليه الأحكام التي تترتب على الولادة. من حيث الطهارة، وانقضاء العدة، ووقوع الطلاق الملق على الولادة، لتيقن براءة الرحم بذلك.

ولا خلاف في أن الإجهاض لا أثر له فيما يتوقف فيه استحقاق الجنين على تحقق الحياة وانفصاله عن أمه حيا كالإرث والوصية والوقف.

أما الإجهاض في مراحل الحمل الأولى قبل نفخ الروح ففيه الاتجاهات الفقهية الآتية: فبالنسبة لاعتبار أمه نساء، وما يتطلبه ذلك من طهر، يرى المالكية في المعتمد عندهم، والشافعية، اعتبارها نساء، ولو بالقاء مضغة هي أصل آدمي، أو بالقاء علقه.^(١)

ويرى الحنفية والحنابلة أنه إذا لم يظهر شيء من خلقه فإن المرأة لا تصير به نساء.^(٢) ويرى أبو يوسف ومحمد في رواية عنه أنه لا غسل عليها، لكن يجب عليها الرضوء، وهو الصحيح.^(٣)

وبالنسبة لانقضاء العدة ووقوع الطلاق الملق على الولادة فإن الحنفية والشافعية والحنابلة يرون أن العلقه والمضغة التي ليس فيها أي صورة آدمي لا تنقضي بها العدة، ولا يقع الطلاق الملق على الولادة، لأنه لم يثبت أنه ولد بالمشاهدة ولا بالبينة. أما المضغة المتخلقة والتي بها صورة آدمي ولو خفية، وشهدت الشقات القوايل بأنها لو بقيت لتصور، فإنها تنقضي بها العدة ويقع الطلاق، لأنه علم به

(١) حاشية الدرر ١١٧/١ ط المكتبة التجارية.

(٢) ابن عابدين ٢٠١/١ مقول بصرف.

(٣) تبين الحفائق وحاشية الشلبي ٦٣/١، وكشاف الفتاوى ١٣١/١

والحاكم في بيت المال.^(١) والتفصيل في مصطلحات (عاقلة. غرة. جنين. دية. كفارة).

الآثار التبعية للإجهاض :

١٦ - بالإجهاض ينفصل الجنين عن أمه ميتاً، ويسمى سقطاً.^(٢) والسقط هو الولد تضعه المرأة ميتاً أو لغير تمام أشهره ولم يستل.^(٣) وقد تكلم الفقهاء عن حكم تسميته وتفسيه وتكفينه والصلاة عليه ودفنه.^(٤) وموضع بيان ذلك وتفصيله مصطلح (سقط).

أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق :

١٧ - لا خلاف في أن الإجهاض بعد تمام الخلق

(١) المغني ٨٠٦/٧، والإصناف ٦٩/١٠، ١١٩، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٨، وانظر الفروع ٤٣١/٣، ٤٤٩، ٤٥١.

(٢) جاء في المصباح : السقط الولد ذكراً كان أم أنثى يسقط قبل تمامه وهو مستين الخلق. يقال سقط الولد من بطن أمه سقطاً فهو سقط بالكسر والتثنية لفة. مادة (سقط).

(٣) المغني ٥٢٢/٢، ونهاية المحتاج ٤٨٧/٢

(٤) بدائع الصنائع ٣٠٧/١، وحاشية ابن عابدين ٥٤٤/١ ط ١٢٧٢، وتبيين الحفائق ٤٣١/١ ط ١٣١٢ هـ، وفتح القدير ٤٦٥/١ ط ١٣١٨، وبداية المجتهد ٢٣٢/٢ ط ١٣٥٤، والشرح الصغير ٢١٩/١، وشرح الخرشى ٤٢/٢ ط ١٣١٦، والإقناع ١٨٨/١ ط الحلبي، ونهاية المحتاج ٤٨٧/٢، ٤٨٨ ط الحلبي، وروض الطالب ٣١٣/١ ط المكتبة الإسلامية، والمهذب ١٣٤/١ ط الحلبي، والمغني ٥٢٣/٢، ٥٢٤ ط الرياض، والإصناف ٥٠٤/٢، ٥٠٥ ط الأولى ١٣٧٤ هـ.

أَجِيرُ

التعريف :

١ - الأَجِيرُ هو المستأجر. والجمع أَجْرَاءُ (١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذا المعنى،
وهو على قسمين :
أَجِيرٌ خاصي : وهو الذي يقع العقد عليه في مدة
معلومة يستحق المستأجر منفعة العقود عليها في تلك
المدة. ويسمى بالأَجِيرِ الوحد، لأنه لا يعمل لأجر
مستأجره، كمن استأجر شهراً للخدمة.
وأَجِيرٌ مشترك : وهو من يعمل لعامة الناس
كالنجار والطبيب (٢).

الحكم الإجمالي :

٢ - استئجار آدمي جائر شرعاً لقول الله تعالى
(قَالَ إِنِّي أَظُنُّ أَنَّ أَكْبَحَكَ إِخْدَى أَبْتِئْتِي هَاتَيْنِ عَلَى
أَنْ تَأْجُرْنِي تَمَانِي جِجِج) (٣) وقول النبي صلى الله عليه

براهمة الرحم عند الحنفية والحنابلة. لكن الشافعية لا
يقومون الطلاق المعلق على الولادة، لأنه لا يسمى
ولادة، أما المالكية فإنهم ينصون على أن العدة
تنقضي بانفصال الحمل كله ولوعلقة (١).

إجهاض جنين البهيمة :

١٨ - ذهب الحنفية والمالكية، وهو الصحيح عند
الحنابلة، إلى أنه يجب في جنين البهيمة إذا ألقته
بجناية ميتا ما نقصت الأم، أي حكومة عدل، وهو
أرض ما نقص من قيمتها. وإذا نزل حيا ثم مات من
أثر الجناية فقيمته مع الحكومة. وفي المسائل الملقطة
التي انفرد بها مالك إن عليه عشر قيمة أمه، وهو
ما قال به أبو بكر من الحنابلة (٢). ولم نقف للشافعية
على كلام في هذا أكثر من قولهم : لو صالت البهيمة
وهي حامل على إنسان، فدفعها، فسقط جنينها، فلا
ضمان. وهذا يفيد أن الدفع لو كان عدواناً لزمه
الضمان (٣).

(١) بدائع الصنائع ١٩٦/٣، وحاشية ابن عابدين
٢٠١/١، ونهاية المحتاج ١٢٨/١، والفليحي على
النہاج ٤٤/٤، والشرواني على السحفة ٦/٨
ط بولاق، وكشاف القناع ٣٣٧/٥، والشرح الصغير
٦٧٢/٢، والشرح الكبير وحاشية النسفي ٤٧٤/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٧٩/٥، وتبيين الحقائق
١٣٩/٦ - ١٤١، وتكملة الفتح ٣٢٤/٨ - ٣٢٩،
والشرح الكبير، وحاشية النسفي ٢٧٠/٤، وحاشية
الرميني ٣٩/٨، ومواهب الجليل ٢٥٧/٦، ٢٥٨،
والنہاج والإكليل ٢٥٩/٦، والمغني ٨١٦/٧ ط
الرياض، والإيضاح ٧٤/١٠

(٣) حاشية الشرواني ٢١٠/٩

(١) تاج العروس (أجر)

(٢) المغني مع الشرح الكبير ١٠٥/٦ ط النار الأول، والمنداة
٢٤٥، ٢٤٤/٣ ط مصطفى الحلبي، ونهاية المحتاج ٣٠٧/٥ ط
مصطفى الحلبي، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٤٢٦/٥
نشر ليبيا، وفتح الملق للملك ٢٢٨/٢ ط مصطفى الحلبي.

(٣) سورة القصص ٢٧

أجير ٣، إحالة، أحباس، إحبال

مواطن البحث :

٣ - هذا ، وللاجير أحكام كثيرة باعتباره أحد طرفي عقد الإجارة ، وباعتبار المنفعة المطلوبة منه ، وبيان مدتها ، أو نوعها وعملها ، والأجرة وتعجيلها ، أو تأجيلها ، ومن ناحية خياره وعده ، ومتى تنفسخ معه الإجارة ومتى لا تنفسخ ، وغير ذلك . وينظر في مصطلح (إجارة) .

إحالة

انظر : حوالة

أحباس

انظر : وقف

إحبال

انظر : حقل

وسلم : « أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه . »^(١) ومتى كان الأجير جائز التصرف ، مستوفياً لشروط العقد من سلامة الأسباب والآلات ، قادراً على تسليم المنفعة المطلوبة منه حساً وشرعاً ، ولم يكن فيها يستأجر عليه معصية ، فإنه يجب عليه الوفاء بما تم العقد عليه .

فإن كان أجيراً خاصاً وجب عليه تسليم نفسه لمستأجره ، وتمكينه من استيفاء منفعة العقود عليها في هذه المدة ، وامتناعه من العمل لغير مستأجره فيها ، إلا أداء الصلاة المفروضة باتفاق ، والسنن على خلاف .

وإذا سلم نفسه في المدة فإنه يستحق الأجرة المسماة ، وإن لم يعمل شيئاً .

وإن كان أجيراً مشتركاً وجب عليه الوفاء بالعمل المطلوب منه والتسليم للمستأجر ، ويستحق الأجرة بالوفاء بذلك .

وامرء عمل اتفاق بين الفقهاء .^(٢)

(١) حديث : « أعطوا الأجير أجره » رواه ابن ماجه عن ابن عمر ، وأبو يعلى عن أبي هريرة ، والطبراني في الأوسط عن جابر ، والحكيم الترمذي عن أنس . وطرقه لا تخلو من ضعيف أو متروك ، لكن مجموعها يصير حسناً . (فيض القدير ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ ط التجارية)

(٢) بدائع الصنائع ١٧٥/٤ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٩ ، ١٩١ ط الجمالية ، والهداية ١٧٨/٣ ، ١٤٢ ، ٢٣٣ ط مصطفى الحلبي . ابن عابدين ٢٤/٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ط الأولى ، والشرح الكبير على حاشية النسفي ٣/٤ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٥٠ ط عيسى الحلبي ، ونهاية المحتاج ٢٥٩/٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٣٠٧ ، ٣٢٢ ، والمغني مع الشرح الكبير ٤/١ ، ٤١ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٣٤ وكشاف القناع ٢/٤ ، ٢٦ ، ٢٨٦ ط أنصار السنة ، والمهذب ٤٠٩/١ ط عيسى الحلبي .

احتباء، احتباس ١ - ٢

للنوم والوقوع وانتقاض الوضوء^(١) وهو مكروه في الصلاة لما ورد من النبي عنه . وما فيه من مخالفة الوضع المسنون في الصلاة^(٢) .
٤ - وقد فصل الفقهاء حكم الاحتباء في كتاب الصلاة، عند كلامهم على مكروهات الصلاة.

احتباء

التعريف :

١ - الاحتباء في اللغة القعود على مقعدته وضم فخذه إلى بطنه واشتمالها مع ظهره بثوب أو نحوه، أو باليدين^(١).

وهو عند الفقهاء كذلك^(٢).

احتباس

التعريف :

١ - الحبس والاحتباس، ضد التخلية، أو هو المنع من حرية السعي، ولكن الاحتباس - كما يقول أهل اللغة - يختص بما يجسه الانسان لنفسه، قال في لسان العرب: احتبست الشيء إذا اختصصته لنفسك خاصة .
وكما أنه يأتي متعدياً فإنه يأتي لازماً، مثل ما في الحديث: «احتبس جبريل عن النبي صلى الله عليه وسلم» وقوله: «احتبس المطر أو اللسان»^(٣).

الفرق بين الاحتباء والإقعاء :

٢ - الإقعاء وضع الأليتين واليدين على الأرض مع نصب الركبتين^(٣) وعلى هذا يكون الفرق بينها أنه يرافق الاحتباء ضم الفخذين إلى البطن، والركبتين إلى الصدر، والتزامهما باليدين أو بثوب بيتا لا يكون في الإقعاء ذلك الالتزام.

الحكم العام ومواطن البحث :

٣ - الاحتباء خارج الصلاة مباح إن لم يرافقه محظور شرعي آخر ككشف العورة مثلاً . والأولى تركه وقت الخطبة وعند انتظار الصلاة، لأنه يكون متبيهاً

(١) لسان العرب، وتاج العروس، والنهاية لابن الأثير (حبو)
(٢) جواهر الإكليل ٤٢/١ نشر عباس، ومواهب الجليل

١٧٦/١ ط مكتبة النجاح - ليبيا .

(٣) الهداية ٦٤/١ ط مصطفى الحلبي، وحاشية ابن عابدين
٤٣٢/١ ط بلاق، وجواهر الإكليل ٥٤/١، والقليوبي ١٤٥/١
ط مصطفى الحلبي .

(١) نهاية المحتاج ٣١٥/٢ .

(٢) نهاية المحتاج ٣١٥/٢، وكشاف القناع ٣٢/٢، والبسوط

٣٦/٢ والمغني ٧٢/٢، ٣٢٦ وضع الباري ٧٥/١١ ط البية .

(٣) الحديث رواه أبوداود والترمذي وحسنه (فيض القدير) وانظر لسان العرب (حبس)

ب - المحجر:

٣ - والفرق بين الاحتباس والمحجر، أن المحجر منع شخص من التصرف في ماله رعاية لمصلحته^(١) وبذلك يكون الفرق بينهما أن الاحتباس هو منع لمصالح المحتبس (بكر الباء)، والمحجر منع لمصالح المحجور عليه.

ج - الحضر:

٤ - والفرق بين الاحتباس والحضر، أن الحضر هو الحبس مع الضيق، والتضييق لا يرد إلا على ذي روح، والاحتباس يرد على ذي الروح وغيره، كما لا يلزم أن يكون في الاحتباس تضييق.

د - الاعتقال:

٥ - والفرق بين الاحتباس والاعتقال: إن الاعتقال هو الحبس عن حاجته، أو هو الحبس عن أداء ما هو من وظيفة، ومن هنا يقولون: اعتقل لسانه إذا حبس ومنع عن الكلام^(٢).

وليس كذلك الاحتباس، إذ لا يقصد منه المنع من أداء الوظيفة.

الحكم الإجابي ومواطن البحث:

٦ - يميز الاحتباس في حالين:

الحال الأولى: عندما يكون حق المحتبس في المحبوس هو الغالب^(٣) كحبس المرهون بالدين - كما

(١) لسان العرب، وانظر تعريف المحجر عند الفقهاء أيضا.

(٢) لسان العرب (عقل).

(٣) المغني ٤/٣٢٦، ٣٨٠، وحواشي التحفة ٥٠/٥ المطبعة الجيمنية ١٣١٥، وحاشية الجبيري على الخطيب ٢٣/٣ ط دار المعرفة.

ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الرهن، وحبس الأجير المشترك العين التي له فيها أثر حتى يسلم الأجرة، واحتباس البائع ما في يده من المبيع حتى يسلم المشتري ما في يده من الثمن إلا بشرط مخالف.

الحال الثانية: عندما تتطلب المصلحة هذا الاحتباس^(١)، كاحتباس المال عن مالكة الشيء، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب المحجر، واحتباس ما غنمه أهل العدل من أموال البغاة حتى يتوبوا، كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب البغاة، واحتباس الأرض المفتوحة عنوة للمسلمين، وعدم توزيعها بين الحاربيين، وغو ذلك.

٧ - ويمتنع الاحتباس في أحوال:

الحال الأولى: عندما يكون حق الغير هو الغالب، كحق المرتن في العين المرهونة ففي هذه الحال يمتنع على المالك (الراهن) حقه الأصلي في الاحتباس.

الحال الثانية: حالة الضرورة، كاحتباس الضروريات لإغلاء السعر على الناس، وتفصيل الكلام على ذلك موطنه مصطلح «احتكار».

الحال الثالثة: حالة الحاجة^(٢)، ولذلك كره

(١) انظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤٠ ط الحلبي ١٣٥٧، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٢٦، ٢٢٨، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٣٧ ط الحلبي، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٧، ٢٦٠/١٠ نشر عباس شقرون.

(٢) انظر تفسير قوله تعالى «ويعمون الماعون» في تفسير النسخي، وأحكام القرآن للجصاص ٤/٥٨٤ ط المطبعة الهيئة المصرية، وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٧٤ ط عيسى الحلبي ١٣٧٨ هـ.

احتباس ٨، احتجام ٩ - ٣

حبس الأشياء المعتاد إعارتها عن الغير إن احتاج إليه ذلك الغير.

من آثار الاحتباس :

٨ - من احتبس انساناً أو حيواناً وجبت عليه مؤنته، ولذلك وجبت النفقة للزوجة، والقاضي، والمفصوب، والحيوان المحتبس، ووجبت الأجرة للأجير الخاص بمجرد الاحتباس، ونحو ذلك.^(١)

وتكره الصلاة مع احتباس الريح أو الفائط مدافعة الاخشين - وقد ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الصلاة عند كلامهم على مكروهات الصلاة. وتسن صلاة الاستسقاء عند احتباس المطر، وتفصيل ذلك في كتاب الصلاة، فصل صلاة الاستسقاء من كتب الفقه.

و يعامل محتبس الكلام - أي من اعتقل لسانه - معاملة الأخرس إذا طال احتباس الكلام عنه كما سنفصل ذلك في كلمة «أخرس».

احتجام

التعريف :

١ - الاحتجام طلب الحجامة.^(٢) والحجم في لغة :

- (١) انظر حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٢ ، ٦٨٨ ، ٣٦٩/٤ ، وجواهر الإكليل ٥٣/١ ، ٣٦١ ، ٤٠٧ ، وحاشية القليوبي ٧٨/٤ ، ٩٤ ، والمغني لابن قدامة ٣٧/٩ ، ٣٨ ، ٦٣٤/٧ ، ٤٨٦/٥ ، (٢) لسان العرب ، والقاموس المحيط (حجم)

المص ، يقال : حجم الصبي ثدي أمه ، أي ، مصه ، ومن هنا سمي الحجام بذلك ، لأنه يصح الجرح . وفعل المص واحترافه يسمى الحجامة .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذه الكلمة عن هذا المعنى .^(١)

والفرق بين الحجامة والفصد : ان الفصد هو شق العرق لإخراج الدم منه فهو غير الاحتجام .

الحكم الإجمالي :

٢ - الاحتجام مباح للطبيب ، ويكره في الوقت الذي يحتاج فيه المسلم للقوة والنشاط لأداء عباده ونحوها ، لما يؤثره من ضعف في البدن ، وكذلك للصائم .^(٢) كما نص الفقهاء على ذلك في كتاب الصوم ، عند كلامهم على مكروهات الصيام .

وذهب الحنابلة إلى فساد الصيام بالحجامة ، وقد ذكروا ذلك في كتاب الصوم عند كلامهم على ما يفسد الصوم ولا يوجب الكفارة .^(٣)

٣ - والحجامة حرفة دينية تخالطة محترفها النجاسة . و يترتب عليها من الآثار ما يترتب على الحرف الدينية .^(٤) وتفصيل ذلك في مصطلح

(١) لسان العرب (فصد) والقليوبي ٢٦١/٤

(٢) القليوبي ٥٩/٢ ، وجواهر الإكليل ١٤٧/١ ، ١٨٨ ط مطبعة عباس .

(٣) المغني ١٠٣/٣ ط الثالثة .

(٤) سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، باب الصائغ ، وسنن البيهقي ١٣٤/٧ ط الأولى ، وابن عابدين ٣٢٧/٣ ، والبحر الرائق ١٤٣/٣ ط المطبعة الطينية ، والمبسوط ٢٥٨/٣٠ ط الحلبي ، ونهاية المحتاج ٢٥٤/٦ ط الأولى ، ومغني المحتاج ١٦١/٣ ، ١٦٧ ط مصطفى الحلبي ، وروض الطالبين ٢٥٤/٦ ط المكتب

«احتراف» و يذكره الفقهاء في الكفاءة من باب النكاح ، وفي باب الإجارة .

احتراف

التعريف :

١ - الاحتراف في اللغة : الاكتساب ، أو طلب حرفة للكسب .^(١) والحرفة كل ما اشتغل به الإنسان واشتهر به ، فيقولون حرفة فلان كذا ، يريدون دأبه ودينه .^(٢) وهي بهذا ترادف كلمتي صنعة ، وعمل .^(٣) أما الامتحان فإنه لا فرق بينه وبين احتراف ، لأن معنى المهنة يرادف معنى الحرفة ، وكل منها يراد به حذق العمل .^(٤)

و يوافق الفقهاء اللغويين في هذا ، فيطلقون الاحتراف على مزاوله الحرفة وعمل الاكتساب نفسه .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصناعة :

٢ - الاحتراف يفترق عن « الصناعة » لأنها عند أهل اللغة ترتب العمل على ماتقدم علم به ، وبما

(١) مفردات الراسب الأصبهاني .

(٢) تاج العروس مادة (حرف)

(٣) تاج العروس ، ومفردات الراسب الأصبهاني ، مادة (حرف . عمل) ، والفرق في اللغة لأبي هلال العسكري ط دار الآفاق الجديدة بيروت ص ١٢٧

(٤) لسان العرب .

(٥) حاشية القليوبي ٢١٥/٤ ط عيسى الحلبي ، والبحر الرائق ١٤٣/٣

٤ - الحجامة تطبيب ، فيرتب عليها ما يترتب على التطبيب من آثار: كجواز نظر الحاجم إلى عورة المحجوم عند الضرورة .^(١) وذكر الحنفية ذلك في كتاب الحظر والإباحة في باب النظر ، ويذكره غيرهم غالباً في كتاب النكاح استطراداً أو في كتاب الصلاة عند كلامهم على ستر العورة ، وكضمان ما تلف بفعل الحجام ، ذكر ذلك جمهور الفقهاء في كتاب الجنائيات . وذكره المالكية في الإجارة ، وذكره ابن قدامة في الحنابلة في التعزير .

٥ - ودم الحجامة نجس كغيره . ولكن يجزىء المسح في تطهير مكان الجرح منه للضرورة .^(٢)

ويجب أن ينزه المسجد عن الحجامة فيه .^(٣)



١ - حاشية القليوبي ٢٣٥/٣ ، وبهجة شرح النخبة ٢٦١/١ ط مصطفى الحلبي ، والمغني ٣٧٧/٧ ، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٠٢/٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥

(١) قليوبي ٢١٢/٣ ، والفتاوي الهندية ٣٣٠/٥ ط المكتبة الإسلامية بتركيا ديار بكر ، والمغني ٥٥٨/٦ ، وحاشية ابن عابدين ٣٦٤/٥ ، وجواهر الاكلیل ١٩١/٢ والمغني ٣٢٨/٨

(٢) ابن عابدين ١٨٥/١ ، ٢٠٦ ، وجواهر الاكلیل ١٢/١

(٣) جواهر الاكلیل ١٥٦/١ وابن عابدين ١١٦/١ ، وجواهر الاكلیل ٢٠٣/٢

احتراف ٣-٦

و يطلق الفقهاء الاكتساب أو الكسب على تحصيل المال بما حل أو حرم من الأسباب^(١) سواء أكان باحتراف أم بغير احتراف، كما يطلقون الكسب على الحاصل بالاكتساب.

الحكم التكليفي إجمالاً :

٥ - الاحتراف فرض كفاية على العموم لاحتياج الناس إليه وعدم استغنائهم عنه . وسيأتي تفصيل ذلك فيما بعد إن شاء الله .

تصنيف الحرف :

٦ - تصنف الحرف إلى صنفين :

الصنف الأول : حرف شريفة ، والصنف الثاني: حرف دنيئة . والأصل في هذا التصنيف ما رواه عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إني وهبت لخائتي غلاماً ، وأنا أرجو أن يبارك لها فيه . فقلت لها : لا تسلميه حجاً ، ولا صائغاً ، ولا قصاباً .^(٢)

قال ابن الأثير : الصائغ ربما كان من صنعه شيء للرجال وهو حرام ، أو كان من آنية وهي حرام ، أما القصاب فلاجل النجاسة الغالبة على ثوبه وبدنه مع تعذر الاحتراز.^(٣)

وروي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «العرب أكفاء بعضهم لبعض إلا حائكاً أو

يوصل إلى المراد منه^(١) ولذا قيل للتجار صانع ولا يقال للتاجر صانع . فلا يشترطون في الصناعة أن يجعلها الشخص دأبه ودينه .

ويخص الفقهاء كلمة «صناعة» بالحرف التي تستعمل فيها الآلة ، فقالوا : الصناعة ما كان بآلة .^(٢)

ب - العمل :

٣ - يفترق الاحتراف عن العمل ، بأن العمل يطلق على الفعل سواء حذقه الإنسان أو لم يحذقه ، اتخذته ديدناً له أو لم يتخذّه ، ولذلك قالوا : العمل المهنة والفعل .^(٣)

وغالب استعمال الفقهاء إطلاق العمل على ما هو أعم من الاحتراف والصناعة ، كما أن الاحتراف أعم من الصناعة .

ج - الاكتساب أو الكسب :

٤ - يفترق معنى الاحتراف عن معنى الاكتساب أو الكسب ، بأن كلاهما أعم من الاحتراف ، لأنها عند أهل اللغة ما يتحراه الإنسان ممّا فيه اجتلاب نفع وتحصيل حظ ،^(٤) فلا يشترط فيه أن يجعله الشخص دأبه ودينه كما هو الحال في الاحتراف .

(١) المبسوط للسرخسي ٢٤٤/٣ ، وحاشية القليوبي

١٩٥/٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧

(٢) رواه أبو داود بسند ضعيف . (جامع الأصول ١٠/٥٩٧)

(٣) جامع الأصول رقم ٨١٨١

(١) الفرق في اللغة ص ١٢٨ بصرف

(٢) حاشية القليوبي ٢١٥/٤

(٣) لسان العرب مادة (عمل)

(٤) مفردات الرغب الأصبالي

حجاء» (١).

قيل للإمام أحمد : وكيف تأخذ بهذا الحديث وأنت تضعفه ؟ قال : العمل عليه . (٢)

تفاوت الحرف الشريفة فيما بينها :

٧ - فاضل الفقهاء بين الحرف الشريفة لاعتبارات ذكروها ، فاتفقوا على أن أشرف الحرف العلم وما آل إليه ، كالتقضاء والحكم ونحو ذلك . (٣) ولذلك نص الحنفية على أن المدرس كفاء لينت الأمر . (٤) وذكر ابن مفلح إجماع العلماء على أن أشرف الكسب الغنائم إذا سلم من الفلول . (٥) ثم اختلفوا فيما يتلوه في الفضل .

هذا وإن للفقهاء في كتبهم (٦) كلاما في المفاضلة

(١) رواء الحاكم بسند منقطع . تلخيص الجبر ١٦٤/٣

(٢) المفتي لابن قدامة ٣٧٧/٧

(٣) نهاية المحتاج ٢٥٤/٦ ، وروضة الطائيب ٨٢/٧ ومباح السيفين للرازخاني شرح أدب الدنيا والدين للماوردي ط استانبول ص ٣٦٨ ، وحاشية ابن عابدين ٣٢٢/٢ و٢٩٧/٥ وحاشية الطليحي ٢٣٦/٣

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٢٢/٢

(٥) الآداب الشرعية لابن مفلح ٣٠٣/٣ ، ومباح السيفين ص ٣٦٨ ، وحاشية ابن عابدين ٢٩٧/٥ ، والفتاوى اصفية ٣٤٩/٥ ط بولاق .

(٦) الميسوط ٢٥٩/٣٠ ، وحاشية ابن عابدين ٣٢٢/٢ و٢٩٧/٥ ، والفتاوى اصفية ٣٤٩/٥ ط بولاق . وحاشية محمد بن المذني على كنوز بهامش البرهوني ٦/٥ والاتحاف شرح إحياء علوم الدين ٤١٨/٥ ، وحاشية القليوبي ١٥٢/٢ ، وجميع الأنهر ٣٣٠/١ مطبعة الحاج محمد اصفندي سنة ١٢٩٢ هـ . ونهاية المحتاج ٢٥٤/٦ ، وروضة الطالبيين ٨٢/٧ ، ومنهاج السيفين ص ٣٦٦ و٣٦٨ ، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣٠٣/٣ ،

بين الحرف الشريفة ، من علم أو تجارة أو صناعة أو زراعة .. الخ ولهم في اتجاهاتهم المختلفة فيما هو أشرف استدلال بأحاديث ووجوه من المعقول ظنية الورد أو الدلالة ، ولعل في آرائهم تلك مراعاة لبعض الأعراف والملابسات التي كانت سائدة في زمانهم .

ونختزىء بهذه الإشارة عن إيراد الاتجاهات المختلفة في هذه المسألة .

الحرف الدينية :

٨ - لقد حرص الفقهاء على تحديد الحرف الدينية ليقبى ماوراءها من الحرف شريفا .

فقالوا : الحرف الدينية هي كل حرفة دلت ملاسبها على انحطاط المروءة وسقوط النفس . (١)

وقد اتفق الفقهاء على اعتبارهم الحرف المحرمة ، كاحتراف الزني وبيع الخمر ونحو ذلك ، حرفاً دينية كما سيأتي . وقد سلك الفقهاء في تحديد الحرف الدينية - فيما عدا المحرمة منها - مسلكين :

الأول : تحديدها بالضابط . ومنه ما نص عليه الشافعية من أن كل حرفة فيها مباشرة نجاسة هي حرفة دينية . (٢)

الثاني : تحديدها بالعرف . وهو مسلك جمهور الفقهاء ، ومنهم الشافعية (٣) أيضا .

واجتهدوا استنادا إلى الأعراف السائدة في

(١) نهاية المحتاج ٢٥٣/٦ ، وحاشية القليوبي ٢٣٥/٣

(٢) نهاية المحتاج ٢٥٤/٦ ، ومنهاج المحتاج ١٦٧ ، ١٦٦/٣

(٣) نهاية المحتاج ٢٥٣/٦ ، ٢٥٤ ، والبهجة شرح التحفة ٢٦٢/١ ، والمغني ٣٧٧/٦

احتراف ٩ - ١٠

ولكن هل لهذا التحول أثر في الكفاءة بين الزوجين في الحرفة؟ (ر: كفاءة. نكاح)

الحكم التكليفي للاحتراف تفصيلا:

٩٠ - أ - يندب للمرء أن يختار حرفة لكسب رزقه، قال عمر بن الخطاب: «إني لأرى الرجل فيعجبني، فأقول: له حرفة؟ فإن قالوا: لا، سقط من عيني.»^(١)

ب - ويجب - على الكفاية - أن يتوفر في بلاد المسلمين أصول الحرف جميعها، احتيج إليها أولا. قال ابن تيمية: قال غير واحد من أصحاب الشافعي وأحد وغيرهم كالغزالي، وابن الجوزي، وغيرهم: إن هذه الصناعات فرض على الكفاية، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بها.^(٢)

وقد اختار ابن تيمية أن احتراف بعض الحرف يصبح فرض كفاية إذا احتاج المسلمون إليها، فإن استغنوا عنها بما يجلبونه أو يجلب إليهم فقد سقط وجوب احترافها.^(٣) فإذا امتنع المحترفون عن القيام بهذا الفرض أجبرهم الإمام عليه بعوض المثل. قال ابن تيمية: إن هذه الاعمال التي هي فرض على الكفاية متى لم يقم بها إلا إنسان بعينه صارت فرض عين عليه، إن كان غيره عاجزا عنها، فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحه قوم أو ناسجتهم أو بنائهم

عصومهم في تحديد الحرف الدينية.^(١)

هذا، وإن ما جاء في بعض الكتب الفقهية من وصف بعض أنواع من الحرف بالدناءة - تبعاً لأوضاع زمنية - فإن القائلين بذلك صرحوا بأنه تزول كراهة الاحتراف بحرفة دينية إذا كان احترافها للقيام بفرض الكفاية، إذ ينبغي أن يكون في كل بلد جميع الصناعات المحتاج إليها.^(٢)

التحول من حرفة إلى حرفة:

٩ - قال ابن مفلح في الآداب الشرعية: قال القاضي (أبو يعلى): يستحب إذا وجد الخير في نوع من التجارة أن يلزمه، وإن قصد إلى جهة من التجارة فلم يقسم له فيها رزق، عدل إلى غيره، لما روى ابن أبي الدنيا عن موسى بن عقبة مرفوعاً: «إذا رزق أحدكم في الوجه من التجارة فليلزمه.»^(٣)

وروى ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب قال: «من اتجر في شيء ثلاث مرات، فلم يصب فيه فليتحول إلى غيره.»^(٤)

وقال عبد الله بن عمر: من اتجر في شيء ثلاث مرات فلم يصب فيه، فليتحول إلى غيره.^(٥)

(١) انظر: حاشية الدسوقي ٢/٢٥٢، والبهجة شرح التحفة ١/٢٦١، والمغني ٧/٣٧٧، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٣٠٣، والفقيه ٣/٢٣٥، ونهاية المحتاج ٦/٢٥٤، وروضة الطالبين ٧/٨٢، ومغني المحتاج ٣/١٦٧، والبحر الرائق ٣/١٤٣، وابن عابدين ٢/٣٢١، والجوهرة شرح القدوري ٢/١٢.

(٢) الآداب الشرعية ٣/٣٠٥.

(٣) الآداب الشرعية ٣/٣٠٥.

(٤) كذا العمال ١٨٦٥ ط دمشق.

(٥) الآداب الشرعية ٢/٣٠٥.

(١) كذا العمال برقم ٩٨٥٩

(٢) فتاوى ابن تيمية ٢٨/٧٩، ٢٩/١٩٤ ط مطابع الرياض ١٣٨٣ هـ

(٣) فتاوى ابن تيمية ٢٨/٨٢، ٢٩/١٩٤ والآداب الشرعية ٣/٣٠٥

الكرهه إذا كانت الحرقة الدنية هي حرقة أبيه. (١)
ونص ابن مفلح الحنبلي على زوال هذه الكراهة إذا
احترق المرء حرقة دنية للقيام بفرض الكفاية. (٢)
وقال بعض المتشددین من الحنفية : ما يرجع إلى
الدناءة من المكاسب في عرف الناس لا يسع الإقدام
عليه إلا عند الضرورة لقوله صلى الله عليه وسلم :
« ليس لمؤمن أن يذل نفسه ». (٣)
وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحب معالي
الأمر ويبغض سفافها » (٤) ولكن الصحيح عند
الحنفية الأول. (٥)

الحرف المحظورة :

١٣ - أ - الأصل أنه لا يجوز احتراف عمل محرم
بذاته . ومن هنا منع الاتجار بالخمر واحتراف
الكهانة .
ب - كما لا يجوز احتراف ما يؤدي إلى الحرام أو
ما يكون فيه إغانة عليه ، كالوشم : لما فيه من تغير
خلق الله وكتابة الربا : لما فيه من الإغانة على أكل
أموال الناس بالباطل ونحو ذلك .
وتعرض الفقهاء إلى اتخاذ حرقة يتكسب منها
المحترف من غير أن يذل فيها جهدا ، أو يزيد زيادة ،

صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولي الأمر عليه إذا
امتنعوا عنه بعمض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة
الناس بزياة عن عوض المثل. (١)
١١ - ج - ولما كان إقامة الصناعات فرض كفاية
كان توفير المحترفين الذين يعملون في هذه الصناعات
فرضا ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وهو
ما ذهب إليه الشافعية ، قال القليوبي في حاشيته
ما مفاده : يجب أن يسلم الولي الصغير لذي حرقة
يتعلم منه الحرقة. (٢) ورغم أن الحنفية والمالكية
والحنابلة لم ينصوا على وجوب دفع الولي الصغير إلى
من يعلمه الحرقة إلا أن كلامهم يقتضي ذلك. (٣)

حكم الحرف الدنية :

١٢ - د - وجهور الفقهاء على أن المكاسب غير
المحرمة كلها في الإباحة سواء. (٤) ولكن هذه الإباحة
تكتنفها الكراهة إذا اختار المرء لنفسه أو ولده حرقة
دنيئة إن وسعه احتراف ما هو أصلح منها. (٥) ومع
هذا فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : مكسبة
فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس. (٦) وقال
ابن عقيل : يكره تعلم الصنائع الرديئة مع إمكان
ما هو أصلح منها. (٧) ونص الشافعية على زوال هذه

(١) فتاوى ابن تيمية ٨٢/٢٨ ، ٨٦

(٢) حاشية القليوبي ٩١/٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٦٤٢/٢ ، ٦٦١ ، والمغني ٣٠٤/٩

والحرفي ٣٤٨/٣

(٤) المبسوط ٣٥٨/٣ ، وحاشية ابن عابدين ٢٩٧/٥

(٥) انظر : الآداب الشرعية ٣٠٥/٣ ، والقليوبي ٩١/٤

والمبسوط ٢٥٨/٣

(٦) كنز العمال برقم ٩٨٥٤

(٧) الآداب الشرعية ٣٠٥/٣

(١) (القليوبي ٩١/٤)

(٢) الآداب الشرعية ٣٠٥/٣

(٣) « ليس لمؤمن ... » رواه الترمذي بلفظ « لا يسبغ »

لمؤمن ... » وقال : حسن غريب . وضعه غير الترمذي . ورواه

أحمد وابن مساجة . انظر تحفة الأحاديث ٣١١/٦

(٤) رواه البيهقي بسند رجاله ثقات . (فيض القدير ٢٩٦/٢)

(٥) انظر المبسوط ٣٠٥/٣

احتراف ١٤، احتساب ١ - ٢

حوائجها نهاراً سواء أكانت مطلقة أو متوقفة عنها وليس لها البيت في غربتها ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة.^(١) وتفصيله في (عدة) و(إحداد).
هـ - للاحتراف أثر في الكفاءة بين الزوجين وتفصيله في (نكاح).
و - للاحتراف أثر في تخفيف بعض الأحكام الشرعية، كالترخيص للقباب بالصلاة في ثياب مهنته مع ما عليها من الدم، ما لم يفحش. وتفصيله في (نجاسة - ما يعض عنه من النجاسات)

احتساب

التعريف :

١ - تأتي كلمة « احتساب » في اللغة بمعان عديدة منها :

أ - الاعتداد بالشيء ، من الحسب ، وهو العد .
ب - طلب الثواب .

وقد استعمل الفقهاء هذا اللفظ بهذين المعنيين كليهما ، على أنه عند الإطلاق ينصرف إلى معنى طلب الثواب.^(٢)

الاحتساب بمعنى الاعتداد أو الاعتبار :

٢ - يطلق الفقهاء كلمة « احتساب » عندما يأتي المكلف بالفعل على غير وجه الكمال ، ومع ذلك فإن

كالخياط يتسلم الثوب ليخطه بدينار ين يعطيه لمن يخطه بدينار و يأخذ الفرق .

فذهب الفقهاء إلى جواز ذلك ، لأن مثل هذه الإجارة كالبيع ، وبيع المبيع يجوز برأس المال وبأقل منه وبأكثر ، فكذلك الإجارة إلا أن الحنفية نصوا على أنه إذا كانت الأجرة الثانية من جنس الأجرة الأولى فإن الزيادة لا تطيب له إلا إذا بذل جهداً أو زاد زياً ، فإنها تطيب ولو اتعد الجنس.^(١)

آثار الاحتراف :

١٤ - أ - يعطى الفقير المحترف الذي لا يملك آلات حرفته من الزكاة ما يشتري به آلة حرفته.^(٢) وتفصيل ذلك في (زكاة).

ب - إذا فعل المحترف فعلاً في حدود حرفته ، فأخطأ فيه خطأً يحتمل أن يخطئ فيه المحترفون ، فلا ضمان عليه ، كالطبيب . أما من عداه فيضمن .^(٣) وتفصيل ذلك في باب الضمان .

ج - يرى بعض الفقهاء جواز إفطار رمضان لمن يحترف حرفه شاقة يتعذر عليه الصيام معها ، وليس بإمكانه تركها في رمضان.^(٤)

د - للمعتدة - ولاسيما المحترفة - الخروج في

(١) المذهب ٤١٠/١ ط دار المعرفة ، والحطاب ٤١٧/٦ ، والموافق ٤٠٧/٦ ، والمواعيد لاس رجب ١٩٧ ، والمغني ٤٧٩/٥ ، والفتاوى الصديقية ٤٢٥/٤

(٢) الدرر النيرة شرح "البهجة" ٧٢/٤ ، ومغني المحتاج ١١٥/٣ ، وإقامة الطالبين ١٨٩/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٢/٢

(٣) ممن الأحكام ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وحاشية الفيلوي ٢٠٩/٤ ، وأسس المطالب ١٦٦/٤ ، والمغني ٣٢٨/٨

(٤) حاشية ابن عابدين ١١٤/٢

(١) المغني مع الشرح الكبير ١٧٦/٩
(٢) المصباح التبرمادة (حسب)

احتساب ٣، احتشاش ١ - ٢

غالب مؤكد،^(١) وهو ما لا يتأثر برضا الآدمي—
كطلاق، وعشق، وعفو عن قصاص، وبقاء عدة،
وانقضائها، وحد، ونسب.
وقد فصل الفقهاء القول في ذلك في كتاب
الشهادات عند كلامهم على ما يؤدي حصة من
الشهادات. وما يتصل بأحكام المحتسب ينظر في
مصطلح «حسية».

الشارع يعتبره صحيحاً مقبولا.^(١)
فالمسبوق في الصلاة إذا أدرك الركوع مع
الإمام احتسبت له ركعة، وإن لم يأت بالفرائض
التي قبله.
ومن دخل المسجد، فرأى الجماعة قائمة لصلاة
الظهر فنوى تحية المسجد وصلاة الظهر ودخل معهم
في صلاتهم، احتسبت له تلك الصلاة تحية مسجد
وصلاة ظهر.

وتفصيل ذلك في « الصلاة » .

احتشاش

التعريف :

١ - الاحتشاش معناه في اللغة طلب الحشيش
وجمع. والحشيش يابس الكلأ. قال الأزهري: لا
يقال للرطب حشيش.^(٢)
واصطلاحاً : قطع الحشيش ، سواء أكان يابساً
أم رطباً . وإطلاقه في الرطب من قبيل المجاز، باعتبار
ما يؤول إليه.^(٣)

الحكم الإجمالي :

٢ - اتفقت المذاهب في الحملة على إباحة
الاحتشاش، رطباً كان الكلأ أو جافاً، في غير

الاحتساب بمعنى طلب الثواب من الله تعالى :

٣ - طلب الثواب من الله تعالى بالاحتساب
يتحقق في أمور كثيرة منها :
أ - تنازل المسلم عن حقه المترتب على الغير طلباً
لثواب الله تعالى، لا عجزاً،^(٢) كعتق الرقيق،
احتساباً، ووضع السيد بعض مال الكتابة احتساباً^(٣)
والعفو عن القصاص دون مقابل، احتساباً، وإرضاع
الصغير دون مقابل، احتساباً.

ب - أداء حق من حقوق الله تعالى المحضة
كالصلاة، والصوم، وأداء الشهادة دون طلب في
حق من حقوق الله المحضة، وفيما لله تعالى فيه حق

(١) القليوبي ٣٦٦/٤، والبدائع ٤٠٤٩/٩ ط مطبعة الإمام،
ومواهب الجليل ١٦٥/٦ نشر مكتبة التجاح - ليبيا -
واللغني ٢١٦/٩ ط ٣ النار.
(٢) لسان العرب (حشش)
(٣) ابن عابدين ٢١٦/٢

(١) المغني ٥٠٤/١ وما بعدها، وجواهر الإكليل ٣٩٩/١، ٨٤،
٤٦، وحاشية ابن عابدين ٤٥٦/١، وحاشية القليوبي
٢١٥/١
(٢) المغني ٦٢٩/٧
(٣) انظر القليوبي ٣٦٦/٤

حتى لرعي خيل المجاهدين، ولما يشبه ذلك من المصالح العامة. أما المالكية والشافعية فهم لا يميزون المنع من الاحتشاش.

الشركة في الاحتشاش :

٥ - الحنفية والشافعية لا يميزون عقد الشركة في تحصيل المباحات العامة ولا التوكيل فيها. والاحتشاش والاحتطاب من هذا القبيل. أما المالكية والحنابلة فقد أجازوا ذلك. وتفصيل ذلك يرجع إلى أبواب الشركة والوكالة.^(١)

احتضار

التعريف :

١ - الاحتضار لغة : الإشراف على الموت بظهور علاماته. وقد يطلق على الإصابة باللمم أو الجنون. ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن المعنى اللغوي الأول.^(٢)

علامات الاحتضار :

٢ - للاحتضار علامات كثيرة يعرفها المختصون،

- (١) المغني ٤٢٨/٥ ط المنار، ورد المحتار ٣٦١، ٣٦٠/٣ ط الأول، وفتح القدير ٣١/٥، ٣٢، والحرشي ٢٦٧/٤، ٣٦٩، ومطالع أولي التهي ٤٥/٣، والقليوبي وعصرة ٣٣٩/٢ ط مصنف الحلبي.
(٢) تاج العروس، والمصباح، والمفردات لأصفهاني (حرف)، وكفاية الطالب ٣١٢/١، وجمع الأنهر ١٧٣/١

الحرم، مادام غير مملوك لأحد. أما إذا كان مملوكاً فلا يجوز احتشاشه إلا بإذن مالكه.^(١)

أما في الحرم فقد اتفقت المذاهب على أنه لا يحل قطع حشيش الحرم غير المملوك لأحد، إلا أنهم أباحوا الإذخير وملحقاته والسوك والعروج. وقد أباح الشافعية والحنابلة في رأي وأبي يوسف في رأي أيضاً الاحتشاش في الحرم لعلف الدواب. وتفصيل ذلك ينظر الجنايات في الإحرام.^(٢)

السرقه في الاحتشاش :

٣ - قال المالكية والشافعية، وهورأي للحنابلة: تقطع اليد في العشب المحتش إذا أخذ من حرز وبلغت قيمته نصاباً.

وقال الحنفية وهورأي للحنابلة: لا قطع فيه.^(٣)

حاية الكلأ من الاحتشاش :

٤ - قال الحنفية والحنابلة وهورأي للشافعية إنه يجوز للإمام أن يمنع الاحتشاش في مكان معين يجعله

(١) ابن عابدين ٢٨٣/٥ ط الأول، والقليوبي وعصرة ٩٥/٣، والمغني ١٨٤/٦ ط المنار.

(٢) الهداية ١٧٥/١ ط مصنف الحلبي، ونهاية المحتاج ٣٩٣/٣ ط مصنف الحلبي، والمفتي ١٤٩/٢، ١٨٣ ط السلفية، وبلغة السالك لأقرب المسالك ٢٩٧/١ ط مصطفى الحلبي، وبدائع الصنائع ١٩٣/٦ ط الجعالية.

(٣) ابن عابدين ١٩٨/٣ ط الأول، والدميقي ٣٣٤/٤ ط دار الفكر، وأسنن الطالب شرح روض الطالب ١٤٦/٤ نثر المكتبة الإسلامية، والمغني ٢٤٦/٨ ط الرياض، وضع القدير ٢٢٦/٤

احتضار ٣ - ٥

حداً، أو تنصاعاً، أو ظملاً، أو من أصيب إصابة قاتلة^(١) كما يجري على من كان عند التحام صفوف المعركة.

ذكر منها الفقهاء: استرخاء القدمين، واعوجاج الأنف، وانخساف الصدغين، واستداد جلد الوجه.^(١)

ملازمة أهل المحتضر له :

٣ - يجب على أقارب المحتضر أن يلازموه، فإن لم يكن فعل أصحابه، فإن لم يكن فعل جيرانه، فإن لم يكن فعل عموم المسلمين على وجه الكفاية. ويستحب أن يليه من أقاربه أحسنهم خلقاً وخلقاً ودينياً وأرقهم به، وأعلمهم بيساسته، وأتقاهم لله. وندب أن يحضروا عنده طيباً، وأن يبعدوا النساء لقلة صبرهن، وندب إظهار التجلد لمن حضر من الرجال.^(٢)

ولا بأس بحضور الحائض والنفساء والجنب عند المحتضر وقت الموت، إذ أنه قد لا يمكن منعهن، للشفقة، أو للاحتياج إليهن. وعن الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن تحضر الحائض الميت.^(٣) والكراهة قول الحنابلة.^(٤)

وقالت المالكية : يندب تجنب حائض وجنب وتمثال وآلة غلو.^(٥)

ما يفعله المحتضر :

٥ - أ - ينبغي للمحتضر تحسين الظن بالله تعالى، فيستندب لمن حضرته الوفاة أن يرجو رحمة ربه ومغفرته وسعة عفوه، زيادة على حالة الصحة، ترجيحاً للرجاء على الخوف^(١)، كما روي عن جابر رضي الله عنه قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول قبل موته بثلاث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى».^(٢) ولخير الشيعين في الحديث القدسي قال الله تعالى : «أنا عند حسن ظن عبدي بي، فلا يظن بي إلا خيراً». ولحديث أنس رضي الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على شاب وهو بالموت، فقال : كيف تجدك ؟ قال : والله يارسول الله إني أرجو الله، وإني أخاف ذنوبي، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجتمعان في قلب عبد في مثل هذا الموطن إلا أعطاه الله ما يرجو وأثمه بما يخاف».^(٣)

ب - وجوب الإيساء بأداء الحقوق

من يجري عليهم حكم الاحتضار :

٤ - يجري حكم الاحتضار على من قدم للقتل

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ٣٠٥، والمغني

٥٠٥/٦ والقبلي ١٦٤/٣

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/٤١٤، وحاشية

الجل على شرح النج ١/١٣٨

(٣) أخرجه مسلم .

(٤) أخرجه ابن ماجه والترمذي عن أنس بسند حسن.

(١) الفتاوى الهندية ١/١٥٧، وضع التقدير ٤٤٦/١

(٢) كفاية الطالب ١/٣١٣، وبلغت السالك ١/٢٢٧، وضع

التقدير ٤٤٦/١

(٣) المصنف لابن أبي شبة ٤/٧٥

(٤) كشاف القناع ٢/٨٣

(٥) مصنف ابن أبي شبة ٤/٨٧، وكفاية الطالب ١/٣١٣

احتضار ٦-٨

لأصحابها. (١)

ما لي؟ قال: لا. قلت: فثلث مالي؟ قال: الثلث،
والثلث كثير، إنك يأسد أن تدع ورثتك أغنياء خير
لك من أن تدعهم عالة يتكفون الناس». (١)

التوبة إلى الله:

٦- يجب على المحتضر ومن في حقه أن يتوب إلى
الله من ذنوبه قبل وصول الروح إلى الحلقوم، لأن
قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة، لقوله عليه
الصلاة والسلام: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم
يغرغر». (٢)
وتفصيل ما يتصل بالتوبة من أحكام في مصطلح
«توبة».

تصرفات المحتضر ومن في حقه:

٧- يجري على تصرفات المحتضر ومن في حقه
ما يجري على تصرفات المريض مرض الموت من
أحكام، إذا كان في وعيه.

وتفصيله في مصطلح «مرض الموت».

ما يسن للحاضرين أن يفعلوه عند الاحتضار:

أولاً: التلقين:

٨- ينبغي تلقين المحتضر: «لا إله إلا الله» لقول
الرسول صلى الله عليه وسلم: «للقنوا موتاكم

ج- توصية أهله باتباع ما جرت به السنة في
التجهيز والدفن واحتساب البدع في ذلك اتباعاً
لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد
وردت الآثار الكثيرة عنهم في هذا المجال، منها ما ورد
عن أبي بردة قال: «أوصى أبو موسى رضي الله عنه
حين حضره الموت، قال: إذا انطلقتم بمنازعتي
فأسرعوا بي المشي، ولا تتبعوني بمجمر، ولا تجعلن على
لحدي شيئاً يحول بيني وبين التراب. ولا تجعلن على
قبري بناء. وأشهدكم أنني بريء من كل حالقة أو
سالقة أو خارقة». قالوا: سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم
من رسول الله صلى الله عليه وسلم». (٤)

د- التوصية لأقربائه الذين لا يرثون منه، إن لم
يكن وصي لهم في حال صحته، لقوله تعالى:
«كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ
خَيْراً الوَصِيَّةَ لِلْأُولَئِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً
عَلَى الْمُتَّقِينَ». (٥) ولحديث سعد بن أبي وقاص
رضي الله عنه قال: «كنت مع رسول الله في حجة
الوداع، فمرضت مرضاً أشغيت منه على الموت،
فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت:
يا رسول الله إن لي مالا كثيراً، وليس يرثني إلا ابنة
لي، أفأوصي بشلثي مالي؟ قال: لا. قلت: بشطر

(١) الاختيار ٧٢/٥، وكشاف القناع ٣٣٥/٤، ٣٥١.

ومعني: محتاج، وشرح الروض ٦٧/٣.

(٢) التي تخلق شرها عند المصيبة.

(٣) السالقة: هي التي ترفع صوتها عند المصيبة.

والخارقة: التي تغرق ثوبها.

(٤) أخرجه أحمد والبيهقي وابن ماجه بسند حسن.

(٥) سورة البقرة/١٨٠.

(١) أخرجه أحمد والشيخان.

(٢) أخرجه أبوداود. وانظر حاشية ابن عابدين ٥٧٠/١، وكشاف

القناع ١٢/٢.

احتضار ٩

لا إله إلا الله»^(١)

جهرًا وهو يسمع: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله» ولا يقال له: قل، ولا يبلع عليه في قلوبها، مخافة أن يضجر فيأتي بكلام غير لائق. فإذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملقن، إلا أن يتكلم بكلام غيرها.

ويستحب أن يكون الملقن غير متهم بالمسرة بموته، كمدو أو حاسد أو وارث غير ولده، وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير.

وإذا ظهرت من المحتضر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره، ويعامل معاملة موتى المسلمين.^(١)

ثانياً: قراءة القرآن:

٩ — يندب قراءة سورة (يس) عند المحتضر، لما روى أحمد في مسنده عن صفوان، قال: «كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت (يس) عند الموت خفف عنه بها. وأسنده صاحب مسند الفردوس إلى أبي الدرداء وأبي ذر، قالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مامن ميت يموت فقرأ عند (يس) إلا هون الله عليه».

قال ابن حبان: أراد به من حضرته المنية، لا أن الميت يقرأ عليه. وبه قال الشافعية والحنابلة.^(٢) وزادت الحنابلة قراءة الفاتحة.

وقال الشعبي: «كان الأنصار يقرءون عند

قال السنوي: المراد بالموتى في الحديث المحتضرون الذين هم في سياق الموت، سُمُوا موتى لقربهم من الموت، تسمية للشيء باسم ما يصير إليه مجازاً.^(٢)

وظاهر الحديث يقتضي وجوب التلقين. وإليه مال القرطبي. والذي عليه الجمهور أنه مندوب، وأنه لا يسر زيادة «محمد رسول الله» وهوما صححه في الروضة والمجموع.^(٣)

و يكون التلقين قبل الفراغة، جهرًا وهو يسمع، لأن الفراغة تكون قرب كون الروح في الحلقوم، وحينئذ لا يمكن النطق بها.^(٤)

والتلقين إنما يكون لمن حضر عقله وقدر على الكلام، فإن شأه اللب لا يمكن تلقينه، والعاجز عن الكلام يردد الشهادة في نفسه.

والمراد بقوله عليه الصلاة والسلام: «لتنوا موتاكم لا إله إلا الله» ذكرُوا المحتضر «لا إله إلا الله» لكي تكون آخر كلامه، كما في الحديث: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة».^(٥)

ويرى جماعة أنه يلحق الشهادتين، وقالوا: صورة التلقين أن يقال عنده في حالة النزاع قبل الفراغة،

(١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي سعيد الخدري.

(٢) الفتاوى الهندية ١٥٧/١، وفتح القدير ٤٦٦/١، ونهاية المحتاج ٤٢٨/٢

(٣) نهاية المحتاج شرح المنهاج ٤٢٨/٢

(٤) جاشية ابن عابدين ١/٥٧ وما بعدها.

(٥) رواه أبو داود وصححه الحاكم عن معاذ بن جبل.

(١) المغني لابن قدامة ٣٠٣/١، والفتاوى الهندية

١٥٧/١، ونهاية المحتاج ٤٢٨/٢

(٢) الفتاوى الهندية ١٥٧/١، والمغني ٣٠٣/٢، ونهاية

المحتاج ٤٢٨/٢

احتضار ١٠

«إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن، وقل: اللهم إني أسلمت نفسي إليك... إلى أن قال: فإن مت مت على الفطرة»^(١) وليس فيه ذكر القبلة.

ولم يذكر ابن شاهين في باب المحتضر من كتاب الجنائز له غير أثر عن إبراهيم النخعي قال: «يستقبل بالميت القبلة» وزاد عطاء ابن أبي رباح: «على شقه الأيمن. ما علمت أحدا تركه من ميت»، ولأنه قريب من الوضع في القبر، ومن اضطجعه في مرضه، والسنة فيها ذلك، فكذلك فيما قرب منها. ويستدل عليه أيضا بما روى أحمد «أن فاطمة رضي الله عنها عند موتها استقبلت القبلة، ثم تصدت بيها».

ويصح أن يوجه المحتضر إلى القبلة مستلقيا على ظهره، فذلك أسهل خروج الروح، وأيسر لتفميضه وشد لحبيه، وأمنع من تقوس أعضائه. ثم إذا ألقى على القفا يرفع رأسه قليلا ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء^(٢).

ويقول بعض الفقهاء: إنه لم يصح حديث في توجيه المحتضر إلى القبلة، بل كره سعيد بن المسيب توجيهه إليها. فقد ورد عن زرعة بن عبد الرحمن: «أنه شهد سعيد بن المسيب في مرضه، وعنده أبو سلمة بن عبد الرحمن، فخشي على سعيد، فأمر أبوسلمة أن يحول فراشه إلى الكعبة، فأفاق، فقال: حوّلتم فراشي؟ قالوا: نعم، فنظر إلى أبي سلمة

الميت بسورة البقرة».

وعن جابر بن زيد أنه كان يقرأ عند الميت سورة الرعد^(٣).

وقالت المالكية: يكره قراءة شيء من القرآن عند الموت وبعده وعلى القبور، لأنه ليس من عمل السلف^(٤).

ثالثا: التوجيه:

١٠ - يوجه المحتضر للقبلة عند شخوص بصره إلى السماء، لا قبل ذلك، لئلا يفرغه، ويوجه إليها مضطجعا على شقه الأيمن اعتبارا بحال الوضع في القبر، لأنه أشرف عليه^(٥).

وفي توجيهه المحتضر إلى القبلة ورد: «أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور. فقالوا: توفي وأوصى بثلاث ماله لك، وأن يوجه للقبلة لما احتضر. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أصاب الفطرة. وقد رددت ثلاث ماله على ولده. ثم ذهب ففصل عليه، وقال: اللهم اغفر له وارحمه وأدخله جنتك، وقد فعلت»^(٦).

قال الحاكيم: ولا أعلم في توجيهه المحتضر إلى القبلة غيره.

وفي اضطجاعه على شقه الأيمن قيل: يمكن الاستدلال عليه بحديث النوم، فمن البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

(١) المصنف لابن أبي شيبة.

(٢) الشرح الصغير ٢٢٨/١.

(٣) فتح القدير ٤٤٦/١، وبدائع الصنائع ٢٩٩/١.

(٤) روله البهقي والحاكم وصححه عن أبي قتادة.

(١) أخرجه البخاري ومسلم.

(٢) فتح القدير ٤٤٦/١، والمهنية ١٥٤/١.

فتعين عليهم ذلك، أخذنا من قاعدة النصيحة الواجبة. وهذا الحال من أمها،^(١)

فقال: أراه يعلمك، فقال: أنا أمرتهم. فأمر سعيد أن يعاد فراشه.^(٢)

رابعاً: بَلِّ حلق المحتضر بالماء :

١١ - يسن للحاضرين أن يتعاهدوا بَلِّ حلق المحتضر بماء أو شراب، وأن يتعاهدوا تنديته شفتيه بقطنة لأنه ربما ينشف حلقه من شدة ما نزل به فيجوز عن الكلام. وتعاهد بذلك يطفىء ما نزل به من الشدة، ويسهل عليه النطق بالشهادة^(٣)

خامساً: ذكر الله تعالى :

١٢ - يستحب للصالحين من يحضرون عند المحتضر أن يذكروا الله تعالى، وأن يكشروا من الدعاء له بتسهيل الأمر الذي هوفيه، وأن يدعووا للحاضرين، إذ هو من مواطن الإجابة لأن الملائكة يؤمنون على قلوبهم^(٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرتم المريض، أو الميت، فقولوا خيراً، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون»^(٥)

سادساً: تحسين ظن المحتضر بالله تعالى :

١٣ - إذا رأى الحاضرون من المحتضر أمارات اليأس والقنوط وجب عليهم أن يحسنوا ظنه بربه، وأن يطمئنه في رحمة، إذ قد يفارق على ذلك فهل،

ما يسن للحاضرين أن يفعلوه عند موت المحتضر: ١٤ - إذا تبين الحاضرون موت المحتضر، وعلامة ذلك انقطاع نفسه وانفراج شفتيه تولى أرغف أهله به إضماض عينيه، والدعاء له، وشد لحيه بحصاة عريضة تشد في لحيه للأسفل وتربط فوق رأسه، لأنه لو ترك مفتوح العينين والقلم حتى يبرد بقي مفتوحهما فيقبح منظره، ولا يؤمن دخول المومنين في الماء في وقت غسله، ويلين مفاصله ويرد ذراعيه إلى عضديه ثم يدهما، ويرد أصابع يديه إلى كفيه ثم يدهما، ويرد فخذه إلى بطنه، وساقيه إلى فخذه ثم يدهما^(٦)

و يقول مضمعه: «باسم الله، وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم. اللهم يسر عليه أمره، وسهل عليه ما بعده، وأسهله لبقائك، واجعل ما يخرج إليه خيراً مما خرج منه»^(٧) فقد روي عن أم سلمة أنها قالت: «دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه ثم قال: إن الروح إذا قبض تبعه البصر. فضج ناس من أهله فقال: لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون. ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة، وارفع درجته في المهديين المقربين واخلفه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٧١/٤ بسند صحيح.

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ٨٣٦/١، والمغني لابن قدامة ٤٥٠/٢ ط النوار الثالثة.

(٣) حاشية البسقي على الشرح الكبير ٤١٤/١

(٤) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن عن أم سلمة.

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢٢٨/٢

(٢) الفتاوى الهندية ١٥٤/١ وغاية المنتهى ٢٢٨/١،

ومختصر الرزي ١٩٩/١

(٣) الفتاوى الهندية ١٥٤/١، ومختصر خليل ٣٧/١

الدمع تسيل على وجنتيه»^(١). وعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه «أن النبي أمهل آل جعفر ثلاثاً أن يأتهم، ثم أتاهم، فقال: لا تبكوا على أخي بعد اليوم»^(٢).

في عقبه في الغابر ين، واغفر لنا وله يا رب العالمين، وافصح له في قبره، ونور له فيه»^(١).

وعن شداد بن أوس: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر. وإن البصر يتبع الروح. وقولوا خيراً، فإنه يؤمن على ما قال أهل الميت»^(٢).

احتطاب

كشف وجه الميت والبقاء عليه :

١٥ - يجوز للحاضر ين وغيرهم كشف وجه الميت وتقبيله، والبقاء عليه ثلاثة أيام بكاء خالياً من الصراخ والنواح، لما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «لما قتل أبي جعلت أكشف الثوب عن وجهه أبكي، ونهني، والنبي صلى الله عليه وسلم لا ينهاني، فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم فرفع فجعلت عمي فاطمة تبكي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: تبكين أو لا تبكين، ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه»^(٣). ولما ورد عن عائشة رضي الله عنها: «أن أبا بكر كشف وجه النبي صلى الله عليه وسلم وقبله بين عينيه، ثم بكى، وقال: بأبي أنت وأمي يا رسول الله، طيب حياً وميتاً»^(٤). «وأن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه، فقبله وبكى حتى رأيت

الترفيف :

١ - الاحتطاب مصدر احتطب، يقال احتطب بمعنى جمع الحطب، والحطب: ما أعد من شجر وقوداً للنار.

والمعنى الاصطلاحي لا يخرج عن المعنى اللغوي.

صفته (حكمه التكليفي) :

٢ - اتفقت المذاهب في الجملة على إباحة الاحتطاب رطباً كان الشجر أوجافاً في غير الحرم ما دام لا يملكه أحد. أما إذا كان محزواً أو مملوكاً، فلا يجوز أخذه أو الاحتطاب منه إلا بأذن صاحبه^(٣).

(١) أخرجه الترمذي وصححه عن عائشة .

(٢) رواه أبو داود والنسائي .

(٣) ابن عابدين ٢١٦/٢ ، ١٩٧/٣ ، ١٩٨ ط بلاق ، والقبوري وعميرة ٩٥/٣ ط الحلبي ، والمغني ١٨٤/٦ ط المنسار و ٢٤٦/٨ ط الرياض ، والمقنع ١٤٩/٢ ، ١٨٣ ، والنسقي ٣٣٤/٤ ط دار الفكر ، وفتح القدير ٢٢٦/٤ ط بلاق ، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ١٤١/٤ ط المكتبة الإسلامية .

(١) أخرجه مسلم .

(٢) رواه أحمد وابن ماجه عن شداد بن أوس .

(٣) أخرجه الشيخان .

(٤) أخرجه البخاري .

الحصر : هو الإحاطة والمنع والحبس . يقال حصره العدو في منزله حبسه ، وأحصره المرض : منعه من السفر .

و يطلق على احتباس النجوم ضيق المخرج ، فهو كذلك أعم^(١) .

الحقبة : حقب بالكسر حقبا فهو حقيب : تمرر عليه البول ، أو أعجله^(٢) . الحاقب الذي احتبس غائطه . فهو على المعنى الثاني مبين للاحتقان .

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ — يختلف حكم الاحتقان تبعاً لإطلاقاته ، فيطلق الاحتقان على امتناع خروج البول لمرض أو غيره ، وهذا هو الاحتقان الطبيعي . ويعتبر أحد الأعداء التي يسقط معها الحكم التكليفي مادامت موجودة .

أما منع الإنسان نفسه من خروج البول عند الشعور بالحاجة للبول فهو الحقن . و يسمى الإنسان حينئذ حاقناً . وحكمه التكليفي الكراهة أو الحرمة — على خلاف سيأتي ذكره — في حالتي الصلاة ، والقضاء بين الناس .

و يطلق الاحتقان أيضاً على تعاطي الدواء أو الماء عن طريق الشرج ، وحكمه التكليفي تارة الإباحة ، وتارة الحظر ، على خلاف وتفصيل سيأتي

الحكم الإجمالي :

٣ — يأخذ الاحتطاب حكم الاحتشاش التكليفي (ر: احتشاش) ، غير أنه يخالفه في أمرين :

الأول : يباح في الاحتشاش في الحرم قطع الإذخر والموسج وملحقاتها ولا يباح ذلك في الاحتطاب .

الثاني : أباح بعض العلماء في الاحتشاش من الحرم علف الدواب منه بخلاف الاحتطاب الذي لم ييح فيه ذلك .

احتقان

التعريف :

١ — الاحتقان لغة : مصدر احتقن ، بمعنى احتبس . يقال : حقن الرجل بوله : حبسه وجمعه ، فهو حاقن ومطاوعه : الاحتقان : وحقت المريض إذا أوصلت الدواء إلى باطنه بالمحقن^(١) .

و يطلق في الشريعة على احتباس البول ، كما يطلقونه على تعاطي الدواء بالحقنة في الدبر^(٢) .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ — **الاحتباس :** مصدر احتبس . يقال : حبسته فاحتبس بمعنى منعت فامتنع^(٣) . فالاحتباس أعم .

(١) لسان العرب ، والمصباح مادة (حقن) .

(٢) المددوي على الحارثي ١/١٥٢ ، ومراقي الفلاح بهامش الطحاوي ص ٣٦٨ ط الثمانية .

(٣) لسان العرب ، والمصباح ، مادة (حبس) .

(١) لسان العرب والمصباح ، مادة (حصر) .

(٢) لسان العرب ، مادة (حقب) ، والحارثي ١/١٥٢ ط دار صادر . والفروق في اللغة ص ١٠٧ بصرف . ط دار الآفاق .

(١) بيانه.

الحكي. والحاقد لم يخرج منه شيء من السيلين.
لما المالكية فإنهم اعتبروا الخروج الفعلي أو
الحكي ناقضاً للوضوء، واعتبروا الحقن الشديد
خروجاً حكياً ينقض الوضوء. ولكنهم انقسموا إلى
رأين في تحديد درجة الاحتقان التي تنقض الوضوء،
فقال بعضهم: إذا كان الاحتقان شديداً بحيث يمنع
من الإتيان بشيء من أركان الصلاة حقيقة أو
حكماً، كما لو كان يقدر على الإتيان بها بعسر، فقد
أبطل الحقن الوضوء، فليس له أن يفعل به ما يتوقف
على الطهارة، كتمسّ المصحف. واعتبروا هذا
خروجاً حكياً ينقض الوضوء.
وقال البعض الآخر: الحقن الشديد ينقض
الوضوء، وإن لم يمنع من الإتيان بشيء من أركان
الصلاة. (١)

أولاً - احتقان البول

وضوء الحاقن:

٤ - في المسألة رأيان:

ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا
ينتقض وضوء الحاقن، لأنهم اعتبروا لانتقاض
الوضوء الخروج الفعلي من السيلين، لا الخروج

صلاة الحاقن:
٥ - للفقهاء في حكم صلاة الحاقن اتجاهان:
فذهب الحنفية والحنابلة، وهو رأي للشافعية،
إلى أن صلاة الحاقن مكروهة، لما ورد من الأحاديث
السابقة.

وقال الخراسانيون وأبو زيد المروزي من
الشافعية: إذا كانت عداوة الأخبثين شديدة لم تصح
الصلاة. (٢) واستدل الجميع بحديث عائشة رضي الله
عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا

(١) الدسوقي ١٠٦/١، والطحطاوي على مراقي الفلاح ١٩٧/١
ط المشمانية، والمخني ٤٥٠/١، ٤٥١ ط مكتبة القاهرة،
والجمع ١٠٥/٤ ط التضامن.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود (فيض القدير ٤٤٧/٦).

(٣) رواه الترمذي وحسنه، وقال الشيخ أحمد شاكر
في تحقيقه: وصححه ابن خزيمة ورواه أحمد في
المسند ٤٣٦/٣، ٤٣٧ و٩٣/٥، وأبو داود ٢٣٢/١،
والنسائي ١٢٧/١ (سنن الترمذي ١٨٨/٣ ط مصطفى
الحلي).

(٤) رواه مسلم والترمذي والنسائي (فتح الكبير ٣٣٥/٣)

(١) حاشية الدسوقي ١٠٦/١ ط عيسى الحلبي.
(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١٩٧، والمخني ٤٥٠/١،
والجمع للنوري ١٠٥/٤

عند ابن أبي موسى للحديث (١).

وذهب الشافعية في رأي آخر حكاها المتولي إلى أنه يزِيل العارض أولاً ويتوضأ وإن خرج الوقت، ثم يقضيه، لظاهر الحديث، ولأن المراد من الصلاة الخشوع، فينبغي أن يحافظ عليه وإن فات الوقت. (٢)

الحاقن وخوف فوت الجماعة أو الجمعة:

٨ - ذهب الحنفية إلى أنه إن خاف فوت الجماعة أو الجمعة صلى وهو حاقن.

وذهب الشافعية إلى أن الأولى ترك الجماعة وإزالة العارض.

وذهب الحنابلة إلى أنه يعتبر عذراً مبيحاً لترك الجماعة والجمعة، لمعوم لفظ الحديث، وهو عام في كل صلاة. (٣)

أما رأي المالكية في حقن البول فقد سبق.

قضاء القاضي الحاقن:

٩ - لا يعلم خلاف بين أهل العلم في أن القاضي لا ينبغي له أن يحكم وهو حاقن، ولكنهم اختلفوا في حكم قضائه ونفاذ حكمه على رأيين:

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية، وهورأي للحنابلة، وقول شريح وعمر بن عبد العزيز، إلى أنه يكرهه أن يقضي القاضي وهو حاقن، لأن ذلك يمنع

(١) المغني ١/٤٥١، والمجموع ٤/١٠٥، والطحاوي على مراقي الفلاح ١٩٧

(٢) المجموع ٤/١٠٥

(٣) المغني ١/٤٥١، والقلبي ١/١٩٣، ١٩٤ ط عيسى الحلبي، ومراقي الفلاح ١٩٧ بامش الطحاوي.

صلاة بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخشيان. (١)

وما روى ثوبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا يحمل لامرئ أن ينظر في جوف بيت امرئ حتى يستأذن، ولا يقوم إلى الصلاة وهو حاقن»، (٢) فالتائلون بالكراهة حملوا النهي في الأحاديث على الكراهة. وأخذ بظاهر الحديث أصحاب الرأي الثاني فحملوه على الفساد.

أما المالكية فقد ذهبوا إلى أن الحقن الشديد ناقض للوضوء، فتكون صلاته باطلة.

إعادة الحاقن للصلاة:

٦ - لم يقل بإعادة صلاة الحاقن أحد ممن قال بصحة الصلاة مع الكراهة، إلا الحنابلة على رأي، فقد صرحوا بإعادة الصلاة للحاقن لظاهر الحديثين السابقين. (٣) وقد تقدم أن المالكية يرون بطلان صلاة الحاقن حقناً شديداً فلا بد من إعادتها.

الحاقن وخوف فوت الوقت:

٧ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه إذا كان في الوقت متسع فينبغي أن يزِيل العارض أولاً، ثم يشرع في الصلاة. فإن خاف فوت الوقت فني المسألة رأيان: ذهب الحنفية والحنابلة، وهورأي للشافعية، إلى أنه يصلي وهو حاقن، ولا يترك الوقت يضيع منه، إلا أن الحنابلة قالوا بالإعادة في الظاهر

(١) تقدم ترجمته. وانظر أيضاً المغني ١/٤٥١، ٤٥١

(٢) قال الترمذي: حديث حسن (المغني ١/٤٥٠، ٤٥١).

(٣) المغني ١/٤٥١

شيئاً من حقنة أو نحوها، ثم خرج، انتقض الوضوء، سواء اختلط به أذى أم لا، ولكنهم اختلفوا في تعليل ذلك تبعاً لقواعدهم:

فقال الحنفية: إن هذه الأشياء وإن كانت طاهرة في نفسها لكنها لا تغلظ عن قليل النجاسة يخرج معها، والقليل من السيلين ناقض^(١) وعمل الشافعية ذلك بقولهم: إن الداخل إذا خرج يعتبر خروجاً من السيلين، فينتقض الوضوء، سواء اختلط به أم لا، وسواء أخرج كله أو قطعة منه، لانه خارج من السيل^(٢)

وذهب المالكية: إلى أنه لا ينقض الوضوء وذكروا أن إدخال الحقنة في الدبر لا ينقض الوضوء مع احتمال أن يصحبها نجاسة عند خروجها، وعللوا ذلك بقولهم: إنه خارج غير معتاد فلا ينقض الوضوء، مثل الدود والحصى ولوصاحبه بلل^(٣)

وذهب الحنابلة إلى التفصيل: فاتفقوا على أنه إذا كان الداخل حقنة أو قطناً أو غيره، فإن خرج وعليه بلل نقض الوضوء. لأن البلل لو خرج منفرداً لنقض، لأنه خارج من السيلين، فأشبهه سائر ما يخرج منها، وإن خرج الداخل وليس عليه بلل ظاهر فيه وجهان:

الأول: ينقض الوضوء، لأنه خارج من السيلين، فأشبهه سائر ما يخرج منها. والثاني: لا ينقض، لأنه ليس بين المثانة

حضور القلب واستيفاء الفكر الذي يتوصل به إلى إصابة الحق في الغالب، فهو في معنى الغضب المنصوص عليه في الحديث المتفق عليه عن أبي بكر أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان...».

فإذا قضى وهو حاقن ينفذ قضاؤه قياساً على قضاء الغضبان عند الجمهور^(١)

وذهب الحنابلة في رأي ثان لهم، حكاه القاضي أبريل، إلى أنه لا يجوز قضاء القاضي وهو حاقن. فإذا حكم وهو على تلك الحالة لا ينفذ قضاؤه لأنه منهي عنه في الحديث المتقدم، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه.

وقيل عند الحنابلة: إنما يمنع الغضب الحاكم إذا كان قبل أن يتضح له الحكم في المسألة. فأما إن اتضح له الحكم ثم عرض الغضب لا يمنعه، لأن الحق قد استبان قبل الغضب فلا يؤثر الغضب فيه^(٢)

ثانياً — الاحتقان للتداوي

١٠ — في نقض وضوء المحتقن في القبل أو الدبر ثلاثة اتجاهات:

ذهب الحنفية والشافعية إلى نقض الوضوء. وذكروا أنه إذا أدخل رجل أو امرأة في القبل أو الدبر

(١) البحر الرائق ٣٠٣/٦ ط الطبعة العلمية بالقاهرة، ومجلة الأحكام بشرح الأناسي ٨٦/٦ طبعة مطبعة السلامة، والتحفة بمحاشية الشرواني ٣٤١/٨، وحاشية الدسوقي ١٤١/٤ ط عيسى الحلبي، والمغني ٤٤/١٠، ٤٥، ونيل الأوطار ٢٧٣/٨

(٢) المغني ٤٥/١٠

(١) بدائع الصنائع ١٣٧/١ طبعة المعاصرة.

(٢) المجموع ١١/٢ نشر المكتبة العالية.

(٣) المدوي على الحرشي ١٠١/١

والجوف منفذ فلا يكون خارجاً من الجوف. (١)

وصول ما فيه صلاح البدن. (١)

غير أن المالكية اشترطوا أن يكون الداخل مانعاً، ولم يشترط ذلك غيرهم.

احتقان الصائم :

١١ - احتقان الصائم إما أن يكون في دبر أو في قبل أو في جراحة جانبية (أي التي تصل إلى الجوف)

وهو اختصار ابن تيمية، إلى أنه إذا احتقن الصائم في الدبر لا يفطر، وليس عليه قضاء. وعللوا ذلك بأن الصيام من دين المسلمين الذي يحتاج إلى معرفته الخاص والعام، فلو كانت هذه الأمور مما حرّمها الله سبحانه لكان واجباً على الرسول صلى الله عليه وسلم بيانه، ولو ذكر ذلك لطمه الصحابة، وبلغوه الأمة، كما بلغوا سائر شرعه، فلما لم ينقل أحد من أهل العلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا مسنداً ولا مرسلأ علم أنه لم يذكر شيئاً من ذلك. (٢)

الاحتقان في الدبر :

في المسألة رأيان :

١٢ - ذهب الحنفية والمالكية في المشهور، وهو المذهب عند كل من الشافعية والحنابلة، إلى أن الاحتقان في الدبر يفطر الصائم، وعليه القضاء، لقول عائشة رضي الله عنها: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عائشة هل من كسرة؟ فأتيته بقرص، فوضعه في فيه، فقال: «يا عائشة هل دخل بطني منه شيء؟ كذلك قبله الصائم، إنما الإفطار مما دخل وليس مما خرج». (٣) وعن ابن عباس وعكرمة: «الفطر مما دخل وليس مما خرج». (٤) ولأن هذا شيء وصل إلى جوفه باختصاره، فأشبه الأكل، ولوجود معنى الفطر وهو

الاحتقان في القبل :

١٣ - الاحتقان في القبل إذا لم يصل إلى المثانة فلا شيء فيه، ولا يؤدي إلى فطر عند الجمهور. وذهب الشافعية في أصح الوجوه عندهم إلى أنه يفطر، وفي

(١) فتح القدير على الهداية ٧٢/٢، ٧٣ ط بولاق، والفتاوى الهندية ٢٠٤/١ ط المكتبة الإسلامية، والمجموع للنهوي ٣١٣/٦، والشرح الكبير على الدرر ٤٨٠/١ ط ليبيا، وكشاف القناع ٢٨٦/٢ ط حامد الفقهي، والفروع ٣٦/٢ ط المنار، والإتصاف ٢٩٩/٣ ط حامد الفتحي، والفتي ١٢١/٣ (٢) الفتاوى لابن تيمية ٢٣٣/٢٥، ٢٣٤ ط الرياض، والمجموع للنهوي ٣١٣/٦، وحاشية الفسقي على الشرح الكبير ٤٨٠/١، والإتصاف ٢٩٩/٣ (٣) قول عكرمة وابن عباس أخرجه البخاري عنها تطبيقاً (فتح الباري ١٧٣/٤) ورواه البيهقي وعبد الرزاق في مصنفه بسنده، موقفاً على ابن مسعود، وابن أبي شيبة موقفاً على ابن عباس. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يثبت (نصب الرأية ٤٥٤/٢)

(١) الفتى ١٦٦/١ ط المنار.

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها رواه أبو يعلى (نصب الرأية ٤٥٤/٢) قال المعلق عليها: قال الهيثمي في الزوائد: وفيه من لم أعرف.

(٣) قول عكرمة وابن عباس أخرجه البخاري عنها تطبيقاً (فتح الباري ١٧٣/٤) ورواه البيهقي وعبد الرزاق في مصنفه بسنده، موقفاً على ابن مسعود، وابن أبي شيبة موقفاً على ابن عباس. وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يثبت (نصب الرأية ٤٥٤/٢)

وسلم «أمر بالإشمد عند النوم، وقال ليئتبه الصائم»^(١) ولأنه وصل إلى جوفه باختباره، فأشبه الأكل، ولقوله صلى الله عليه وسلم «الفطر مما دخل». ^(٢)

وذهب المالكية، وهو رأي لكل من الشافعية والحنابلة، إلى أنه لا يفسد الصوم، وعلى ابن تيمية ذلك بما سبق في الاحتقان مطلقاً. ^(٣)

الاحتقان بالمحرم:

١٥ - أجاز العلماء استعمال الحقنة في الدواء من مرض أو هزال بطاهر، ولم يميز الحقنة استعمال الحقنة للتقوي على الجماع أو السن. ^(٤)
أما بالنسبة للاحتقان بالمحرم فقد منعه العلماء من غير ضرورة لمعوم النبي عن المحرم.

أما إذا كان الاحتقان لضرورة، ومتيناً، فقد أجاز الحقنة والشافعية الاحتقان بالمحرم إذا كانت الضرورة يخشى معها على نفسه، وأخبره طبيب مسلم حاذق أن شفاؤه يتعين بالتداوي بالمحرم، على أن يستعمل قدر حاجته. وقالوا: إن حديث رسول الله

وجه لم: إن جاوز الحشفة أضر وإلا فلا. أما إذا وصل المثانة فإن حكم الاحتقان بالنسبة لقبول المرأة يأخذ حكم الاحتقان في الدبر. ^(١)
وأما الاحتقان في قبل الرجل (الإحليل) فإن وصل إلى المثانة ففيه رأيان:

ذهب أبو حنيفة ومحمد والمالكية، وهو المذهب عند الحنابلة ورأي للشافعية، إلى أنه لا يفطر وليس عليه شيء. وعللوا ذلك بأنه لم يرد فيه نص، ومن قاسه على غيره جانب الحق، لأن هذا لا ينفذ إلى الجوف ولا يؤدي إلى التغذية المتنوعة. وذهب أبو يوسف والشافعية في الأصح عندهم، وهو قول للحنابلة، إلى أنه إذا فطر في إحليله فسد صومه، لأن هذا شيء وصل إلى جوفه باختباره فأشبه الأكل. ^(٢)

الاحتقان في الجائفة: ^(٣)

١٤ - ذهب الحنفية والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة ^(٤) إلى أنه إذا تداوى بما يصل إلى جوفه فسد صومه، لأنه يصل إلى الجوف، ولأن غير المعتاد كالمعتاد، ولأنه أبلغ وأولى، والنبي صلى الله عليه

(١) رواه أبو داود والبيهقي في تاريخه من حديث عبد الرحمن بن النعمان بن سعيد. قال ابن معين: حديث منكر، وعبد الرحمن ضعيف. وقال أبو حاتم: صدوق، ووثقه ابن حبان.

(٢) سبق تخريجه في حواشي فقرة ١٢
(٣) الحنفية ١٦٢/٢ المطبعة المامرية، وتحفة المحتاج بشرح المنهاج على الشرحي وابن قاسم ٤٠٢/٣ ط دار صادر، والمجموع ٣١٣/٦، والفتاوى لابن تيمية ٢٣٣/٢٥ وما بعدها، والإيضاح ٢٩٩/٣
(٤) ابن عابدين ٢٤٩/٥

(١) الفتاوى لابن تيمية ٢٣٣/٢٥ - ٢٤٧، والفتاوى الهندية ٢٠٤/١، والمجموع ٣١٣/٦، وكشاف القناع ٢٨٦/٢، والسنن ٤٨٠/١
(٢) الشرح الصغير ٦٩٩/١، والإيضاح ٣٠٧/٣
(٣) جراحة في البطن تصل إلى الجوف (المعدة).
(٤) فتح القدير ٧٣/٢ ط بولاق، والفتاوى الهندية ٢٠٤/١ وحواشي الشرواني وابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج ٤٠٣/٣، ط دار صادر، وكشاف القناع ٢٨٦/٢، والإيضاح ٣٠٠/٣، والنووي ٣١٢/٦، والمجلد ٣١٨/٢ ط إحياء التراث العربي.

حقن الصغير باللبن وأثره في تحريم النكاح :

١٦ - ذهب الحنفية والمالكية في المرجح عندهم ، وهو رأي لكل من الشافعية والحنابلة والليث بن سعد ، إلى أنه إذا حقن الصغير في الشرج باللبن فلا يترتب عليه حرمة النكاح . وعلموا ذلك بأن الرسول صلى الله عليه وسلم حرّم الرضاعة التي تقابل المجاعة^(١) ، ولم يحرم بغيرها شيئاً ، فلا يقع تحريم ما لم تقابل به المجاعة ، ولأنه لا يثبت اللحم ، ولا ينشئ العظم ، ولا يكتفي به الصبي^(٢) . وفي رأي لكل من الشافعية والحنابلة يثبت التحريم . وعلموا ذلك بأن ما في الحفنة يصل إلى الجوف فيكون غذاء .

وذهب المالكية إلى أنه إذا كان حقن الصغير باللبن في مدة الرضاع للغذاء وقبل أن يستغني ، فالراجع ترتب التحريم^(٣) .

نظر الحافق إلى العورة :

١٧ - منع العلماء النظر إلى العورة إلا في حالات الضرورة التي تختلف باختلاف الأحوال . وعدوا من

صل الله عليه وسلم « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم »^(١) كغنى الحرمة عند العلم بالشفاء ، فصار معنى الحديث : إن الله تعالى أذن لكم بالتداوي ، وجعل لكل داء دواء ، فإذا كان في ذلك الدواء شيء عرم وعلمتم أن فيه الشفاء فقد زالت حرمة استعماله^(٢) ، لأن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم . وأثبت هذا ابن حزم .

أما إذا كان التداوي بالمحرم لتجلبل الشفاء ففي المسألة رأيان للحنفية والشافعية . فيضهم منه لعدم الضرورة في ذلك ما دام هناك ما يصلح له . وبضهم أجازوه إذا أشار بذلك طبيب مسلم حاذق^(٣) .

و يرى المالكية وهو رأي للحنابلة : أنه لا يميز الطلاب ولا الاحتقان والتداوي بالخمر والنجس ، ولو أدى ذلك إلى الهلاك لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليا » ، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر له النبيذ يصنع للدواء فقال : « إنه ليس بدواء ولكنه داء »^(٤) .

(١) حديث : « إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » رواه الطبراني في الكبير ، وابن أبي شيبة والحاكم وأخرون موقفاً على ابن مسعود . ورواه ابن حبان وأبو يعلى والبيهقي من حديث أم سلمة مرفوعاً (المقاصد الحسنة ص ١١٩) قال الهيثمي : إسناده منقطع ورجاله رجال الصحيح (فيض التقدير ٢٥٢/٢)

(٢) ابن عابدين ٢٤٩/٥ ، وشرح البهجة ١٠٤/٥ ط الميمنية ، والقليوبي ٢٠٣/٤ ، والبجيراني حل الخطيب ٢٧٦/١ ط دار المعرفه ، والمغني ٤٠٧/١ ف ٥٥٢ ، والمحل ١٦٨/١ ط المنيرة .

(٣) ابن عابدين ٢٤٩/٥ ، والقليوبي ٢٠٣/٤

(٤) المغني ٨٣/١ ط المنار ، والحريشي ٣٥١/٥ . وحديث

« إنه ليس بدواء ولكنه داء » رواه مسلم وابن ماجه وأحد (الفتح الكبير ٤٤٥/١)

(١) حديث « إن الرضاعة من المجاعة » متفق عليه (الفتح الكبير ٢٨٢/١)

(٢) ابن عابدين ٤١٠/٢ ، والقليوبي ٦٣/٤ ، والمغني ١٧٤/٨ نشر مكتبة القاهرة ، والمحل ٩/١٠ ، وحاشية السقي ٥٠٣/٢ ، والحريشي ١٧٧/٤

(٣) السقي ٥٠٣/٢ ، والمغني ١٧٤/٨ ، والحريشي ١٧٧/٤ ، والقليوبي ٦٣/٤

احتكار ١ - ٣

يضر وما لا يضر، وفي الأموال النقدية وغيرها. كما أن الادخار قد يكون مطلوباً في بعض صوره، كادخار الدولة حاجيات الشعب. وتفصيل ذلك في مصطلح «ادخار».

هذه الضرورة الاحتقان^(١) فإذا انتفت الضرورة حرم النظر إلى العورة. وللتفصيل: (ر: تطبيب. ضرورة. عورة)

صفة الاحتكار (حكمه التكليفي):

٣ - يتفق الفقهاء على أن الاحتكار بالقيود التي اعتبرها كل منهم محظور، لما فيه من الإضرار بالناس، والتضييق عليهم. وقد اختلفت عبارات الفقهاء في التعبير عن هذا الحظر.

فجمهور الفقهاء صرحوا بالحرمة، مستلدين بقوله تعالى «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْخَادِ يَظْلَمْ»^(١) فقد فهم منها صاحب الاختيار أنها أصل في إفادة التحريم^(٢) وقد ذكر القرطبي عند تفسير هذه الآية أن أبا داود روى عن يعلى بن أمية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «احتكار الطعام في الحرم إحداه فيه». «وهو قول عمر بن الخطاب^(٣) واستدل الكاساني على ذلك بحديث: «المحتكر ملعون»^(٤) وحديث: «من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برىء من الله، وبرىء

احتكار

التعريف:

١ - الاحتكار لغة: حبس الطعام إرادة الغلاء، والاسم منه: الحكوة.^(٢)

أما في الشرع فقد عرفه الحنفية بأنه: اشتراء طعام ونحوه وحسبه إلى الغلاء. وعرفه المالكية بأنه رصد الأسواق انتظاراً لارتفاع الأسعار. وعرفه الشافعية بأنه اشتراء القوت وقت الغلاء، وإسماكه وبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق. وعرفه الحنابلة: بأنه اشتراء القوت وحسبه انتظاراً للغلاء.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

٢ - الادخار: ادخار الشيء تحبسته لوقت الحاجة. وعلى هذا فيفتقر الادخار عن الاحتكاري أن الاحتكار لا يكون إلا فيما يضر بالناس حسبه، على التفصيل السابق، أما الادخار فإنه يتحقق فيما

(١) سورة الحج / ٢٢

(٢) الاختصار ١٦٠/٤ ط الثانية، وسواهب الجليل ٢٢٧/٤،

٢٢٨، والمبدوءة ١٢٣/١٠، والرهوي ١٢/٥ - ١٣،

والمنبي ٢٤٣/٤، ونهاية المحتاج ٤٥٦/٣

(٣) حديث «احتكار الطعام» أخرجه أبو داود، قال ابن القسطن: حديث لا يصح، وفي الميزان واهي

الإستاد. (فيض القدير ١٨٢/١)

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٤/١٢

(٥) حديث «المحتكر ملعون» رواه ابن ماجه في سننه والحاكم من حديث عمره مرفوعاً. وسنده ضعيف.

(المقاصد الحسنة ص ١٧٠)

(١) ابن عابدين ١٦١/٣
(٢) المصباح، واللسان مادة (حكر)
(٣) حاشية ابن عابدين ٢٠/٥ ط بلاق ١٢٧٢ هـ، والشرح الصغير ١٣٩/١ ونهاية المحتاج ٤٥٦/٣ والمنبي ٢٤٤/٤.

احتكار ٤ - ٦

وما روي: « أن عمر بن الخطاب خرج مع أصحابه، فرأى طعاماً كثيراً قد أُلقي على باب مكة، فقال: ما هذا الطعام؟ فقالوا: جلب الينا. فقال: بارك الله فيه وفيمن جلبه. فقيل له: فإنه قد احتكر. قال: من احتكره؟ قالوا: فلان مولى عثمان، وفلان مولاك، فاستدعاهما، وقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من احتكر على المسلمين طعامهم لم يمت حتى يضربه الله بالجذام أو الإفلاس»^(١).

• — لكن أكثر فقهاء الحنفية وبعض الشافعية اعتبروا عنه بالكراهة إذا كان يضرب بالناس^(٢) وتصريح الحنفية بالكراهة على سبيل الإطلاق ينصرف إلى الكراهة التحريمية، وفاعل المكروه تحريماً عندهم يستحق العقاب، كفاعل الحرام، كما أن كتب الشافعية التي روت عن بعض الأصحاب القول بالكراهة قد قالوا عنه: ليس بشيء^(٣).

الحكمة في تحريم الاحتكار:

٦ — ينطق الفقهاء على أن الحكمة في تحريم الاحتكار رفع الضرر عن عامة الناس. ولذا فقد أجمع العلماء على أنه لو احتكر إنسان شيئاً، واضطر الناس إليه،

الله منه. «^(١) ثم قال الكاساني: ومثل هذا الوعيد لا يلحق إلا بارتكاب الحرام، ولأنه ظلم، لأن ما يباع في المصر قد تعلق به حق العامة، فإذا امتنع المشتري عن بيعه عند شدة حاجتهم إليه فقد منعهم حقهم، ومنع الحق عن المستحق ظلم وحرام، يستوي في ذلك قليل المدة وكثيرها، لتحقق الظلم»^(٢).

٤ — كما اعتبره ابن حجر الهيتمي من الكبائر، ويقول: إن كونه كبيرة هو ظاهر الأحاديث، من الوعيد الشديد، كاللعنة وبراءة ذمة الله ورسوله منه والضرب بالجذام والإفلاس. وبعض هذه دليل على الكبيرة^(٣).

وما استدلل به الحنابلة على التحريم ما روى الأثرم عن أبي أمامة، قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحتكر الطعام»^(٤)، وما روى بإسناده عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من احتكر فهو خاطيء»^(٥).

(١) حديث « من احتكر طعاماً » رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني في الأوسط، وفيه أبو بشر الأملوسي، ضعفه ابن معين. (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٠٠/٤ ط القدسي.

(٢) البدائع ١٢٩/٥

(٣) نهاية المحتاج ٤٥٦/٣، وشرح روض الطالب ٣٧/٢، وحاشية القليوبي على شرح مناهج الطالبين ١٨٦/٢، والزواجر ٢١٦/١ - ٢١٧، والمجمع ٦٤/١٢

(٤) حديث: « نهى أن يحتكر الطعام » هكذا ذكره صاحب الخفي (٢٨٢/٤) ورواه عبد الزاق (المصنف ٢٠٣/٨) بلفظ « نهى عن بيع الحكمة ».

(٥) حديث « من احتكر فهو خاطيء » رواه مسلم والترمذي. وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه الحاكم بلفظ « من احتكر يريد أن يقالي بها للممن فهو خاطيء » (تلخيص الحبير ١٣/٢)

(١) الخفي ٢٤٤/٤، وكشاف القناع ١٥١/٣ والحديث أخرجه الإسماعيل أحمد وابن ماجه والحاكم. ورجال ابن ماجه قات. (فيض القدير ٣٥/٦)

(٢) فتح القدير والعناية بهامشه، وحاشية ابن عابدين ٢٥٥/٥ و١٢٧٢ هـ، والمجمع شرح المهذب ٦٠/١٢

(٣) المجمع ٦٠/١٢ ط الأولى.

احتكار ٧

واستدل الجمهور — أصحاب الاتجاه الأول — بأن الأحاديث الواردة في هذا الباب بعضها عام، كالحديث الذي رواه مسلم وأبو داود عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله، أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من احتكر فهو خاطيء»^(١)، وفي رواية أخرى رواها مسلم وأحمد «لا يحتكر إلا خاطيء»، وحديث أحمد عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من احتكر حكرة يريد أن يفل بها على المسلمين فهو خاطيء». وزاد الحاكم: «وقد برئت منه ذمة الله»^(٢) فهذه نصوص عامة في كل محتكر. وقد وردت نصوص أخرى خاصة، منها حديث ابن ماجة بسنده: «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس»^(٣) وأما رواه أحمد والحاكم وابن أبي شبة والبخاري وأبو يعلى بلفظ: «من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله

ولم يجدوا غيره، أجز على جميعه — على ماسياتي بيانه — دفعا للضرر عن الناس، وتعاوناً على حصول العيش^(٤). وهذا ما يستفاد مما نقل عن مالك من أن رفع الضرر عن الناس هو القصد من التحريم، إذ قال: إن كان ذلك لا يضر بالسوق فلا بأس^(٥)، وهو ما يفيد كلام الجميع^(٦).

ما يجري فيه الاحتكار:

٧ — هناك ثلاثة اتجاهات:

الأول: ما ذهب إليه أبو حنيفة وعمد والشافعية والحنابلة أنه لا احتكار إلا في القوت خاصة.

الاتجاه الثاني: أن الاحتكار يجري في كل ما يحتاجه الناس، ويتضررون من حبه، من قوت وإدام ولباس وغير ذلك. وهذا ما ذهب إليه المالكية وأبو يوسف من الحنفية.

الاتجاه الثالث: أنه لا احتكار إلا في القوت والثياب خاصة. وهذا قول لمحمد بن الحسن^(٧).

١ — والمقدمة، المجلد الرابع ٢٩١/١٠ ط بسمروت، ومواهب الجليل ٢٧٧/٤ ط الأول، ونهاية المحتاج ٤٥٦/٣، والنووي على صحيح مسلم ٤٢/١٢ ط المطبعة المصرية، والمجموع شرح المذهب ٦٢/١٢، ٦٤ ط الأول، وكشاف القناع ١٥١/٣ ط أنصار السنة، واللفني ٢٤٣/٤ ط الرياض، وأسنن الطالب شرح روض الطالب ٣٨/٢

(١) سبق تحريجه في حواشي قرة ٤

(٢) حديث: «من احتكر حكرة ...» رواه أحمد والحاكم وقال الذهبي: فيه إسحاق السبلي كان يسرق الحديث. وقال في المذهب: حديث متكر (فيض القدير ٣٥/٦)

(٣) أخرجه أحمد وابن ماجة والحاكم ورجال ابن ماجة ثقات (فيض القدير ٣٥/٦)

(١) مواهب الجليل ٢٢٨/٤ ط الأولى

(٢) المقدمة ٢٩١/١٠ ط الأولى.

(٣) اللفني ٢٤١/٤ ط الرياض، والطرق الحكيمة ص ٢٤٣ مطبعة المحمدية ١٣٧٢ هـ، والمجموع شرح المذهب ٦٢/١٢ ط الأولى، وحاشية الرملي بهامش أسنى المطالب شرح روض الطالب ٣٨/٢ نشر المكتبة الإسلامية، والاختيار ١٦٠/٤، والبدائع ١٢٩/٤

(٤) البدائع ١٢٩/٥، وحاشية الشرنبلاني على درر الحكام شرح غرر الأحكام ٤٠٠/١، والدر المنقش على متن المتلقى بهامش مجمع الأنهر ٤٧/٢ ط الآستانة، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٢٥٥/٥ ط ١٩٧٢ هـ، والتاج والاكلیل ٣٨٠/٤، وحاشية محمد بن المنفي كنون مطبوع بهامش حاشية الزهني ١١/٥ هـ

احتكار ٨-٩

وذهب بعض المالكية ، وهو منقول عن أبي يوسف من الحنفية ، إلى أن العبرة إنما هي باحتباس السلع بحيث يضر بالعمامة ، سواء أكان تملكها بطريق الشراء ، أو الجلب ، أو كان ادخاراً لأكثر من حاجته ومن يقول .

وعلى ما ذهب إليه الجمهور لا احتكار فيما جلب مطلقاً ، وهو ما كان من سوق غير سوق المدينة ، أو من السوق الذي اعتادت المدينة أن تجلب طعامها منه . ويرى كل من صاحب الاختيار وصاحب البدائع (١) أنه إذا كان من سوق اعتادت المدينة أن تجلب طعامها منه ، فاشتره قاصداً حبيسه ، يكون محتكراً (٢) ويتبرع على اشتراط الشراء لتحقق الاحتكار أن حبس غلة الأرض المزروعة لا يكون احتكاراً . وهذا هو رأي الجمهور .

وهناك من علماء المالكية من اعتبر حبس هذه الغلة من قبيل الاحتكار . ومن علماء الحنفية من يرى — أيضاً — أن هذا رأي لأبي يوسف . وقد نقل الرهوني عن الباجي أن ابن رشد قال : « إذا وقعت الشدة أمر أهل الطعام بإخراجه مطلقاً ، ولو كان جالباً له ، أو كان من زراعتة » . والمعتمد ما أفاده ابن رشد (٣)

وبرىء الله منه » (١) وزاد الحاكم : « وأما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع قد برئت منهم ذمة الله » .

وإذا اجتمعت نصوص عامة وأخرى خاصة في مسألة واحدة حمل العام على الخاص والمطلق على القيد .

واستدل المالكية وأبيوسف بالأحاديث العامة ، وقالوا : إن ما ورد من النصوص الخاصة فهي من قبيل اللقب ، واللقب لا مفهوم له . وأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن في قوله الثاني فإنه حمل الثياب على القوت باعتبار أن كلا منها من الحاجات الضرورية . (٢)

ما يتحقق به الاحتكار :

٨ — يتحقق الاحتكار في صور بعضها متفق على تحريمه وهي ما إذا اجتمع فيه كون الشيء المحتكر طعاماً وأن يجوز به طريق الشراء وأن يقصد الإغلاء على الناس وأن يترتب على ذلك الإضرار والتضييق عليهم ، وهناك صور تختلف في تحريمها بحسب الشروط .

شروط الاحتكار :

٩ — يشترط في الاحتكار ما يأتي :

١ — أن يكون تملكه للسلمة بطريق الشراء . وهذا ما ذهب إليه الجمهور .

(١) فيه أبو بشر الأسلوكي ضمنه ابن معين (مجمع الزوائد ١٠٠/٤)

(٢) صحيح مسلم ٤٣/١١ المطبعة المصرية ، ولباق الصغير

٢٦/٣ — ٢٢/٣ ، وتيل الأوطار ٢٢٠/٥

(١) الاختيار لتطيل القطار ١١٥/٣ ، والبدائع ١٢٩/٥

(٢) والسنن في فقره العلماء على اختلاف مذاهبهم يرى أن مناهج الحكم في تحقق الاحتكار وضمه إنما هو تحقق الضرر للعمامة .

(٣) التاج والإكلیل ٣٨٠/٤ ، والرهوني ١١/٥ ، وما ذهب إليه ابن رشد تؤيده قواعد الشريعة العامة ، ولا تأباه قواعد المذاهب المختلفة . لكن أعتبر ذلك احتكاراً

٤ - أن يكون المحتكر قاصداً الإغلاء على الناس وإخراجه لهم وقت الغلاء .

احتكار العمل :

١٠ - تعرض بعض الفقهاء لمثل هذا لا على أنه من قبيل الاحتكار الاصطلاحي ، ولكن فيه معنى الاحتكار ، لما فيه من ضرر العامة ، فقد نقل ابن القيم أن غير واحد من العلماء ، كأبي حنيفة وأصحابه ، منعوا القسامين - الذين يقسمون المقار وغيره بالأجرة - أن يشتروا ، فإنهم إذا اشتروا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجرة . وكذلك ينبغي لوالي الحسبة أن يمنع مفتلي الموتى والمحتاجين لهم من الاشتراك ، لما في ذلك من إغلاء الأجرة عليهم ، وكذلك اشتراك كل طائفة يحتاج الناس إلى منافعهم .^(١)

احتكار الصنف :

١١ - وقد صور ابن القيم بقوله : أن يلزم الناس ألا يبيع الطعام أو غيره من الأصناف إلا ناس معروفون ، فلا تباع تلك السلع إلا لهم ، ثم يبيعونها هم بما يريدون . فهذا من البغي في الأرض والفساد بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء . ويجب التسعير عليهم ، وأن يبيعوا ويشتروا بقيمة المثل منعاً للظلم . وكذلك إيجار الحانوت على الطريق أو في القرية بأجرة معينة ، على ألا يبيع أحد غيره ، نوع من أخذ

٢ - أن يكون الشراء وقت الغلاء للتجارة انتظاراً لزيادة الغلاء . وهذا ما ذهب إليه الشافعية . فلو اشترى في وقت الرخص ، وحسبه لوقت الغلاء ، فلا يكون احتكاراً عندهم .^(١)

٣ - واشترط الحنفية أن يكون الحبس لمدة ، ولم نقف لفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة على كلام في هذا ، وإنما الذي تعرض لذكر المدة فقهاء الحنفية ، فيقول المصنفين نقلاً عن الشرنبلالي عن الكافي :^(٢) إن الاحتكار شرعاً اشتراء الطعام ونحوه وحسبه إلى مدة اختلفوا في تقديرها ، فمن قائل إنها أربعون يوماً ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أحمد والحاكم بسنده : « من احتكر الطعام أربعين ليلة فقد برىء من الله وبرىء الله منه » .^(٣) لكن حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر . ومن قائل إنها شهر لأن ما دونه قليل عاجل والشهر وما فوقه كثير أجل .

و يقع التفاوت في المأثم بين أن يتربص قلة الصنف ، وبين أن يتربص القحط . وقيل : إن هذه المدد للمعاقبة في الدنيا . أما الإثم الأخروي فيحقق وإن قلت المدة . وقد أورد المصنف هذا الخلاف ، وأضاف إليه أن من الفقهاء من قال بأكثر من المدين . وقد نقل ذلك ابن عابدين في حاشيته .^(٤)

= أم لا ؟ فمن اشترط الشراء لا يمتدحه احتكاراً ، وإن كان يعطي لولي الأمر حق الاستيلاء عليه دفعا للضرر على الوجه الذي سببناه .

(١) المجموع شرح المذهب ٦٤/١٢ ط الأولى .

(٢) الدر المنقى على متن المنقى ٥٤٧/٢

(٣) سبق ترجمته في حواشي فقرة ٧

(٤) الهداية ٧٤/٣ ، ونسائج الأكار (تكملة الفتح)

١٢٦/٨ ، ١٢٧ ط الأولى الأميرية بصرى ، والدر المنقى =

= على شرح الملتنقى ٥٤٨/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٥٥/٥

ط بلاق ١٢٧٢ هـ

(١) الطرق الحكيمة ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ط السنة المحمدية .

أموال الناس قهراً وأكلها بالباطل . وهو حرام على المؤجر والمستأجر. (١)

احتلام

العقوبة الدنيوية للمحتكر :

١٢ - اتفق فقهاء المذاهب على أن الحاكم يأمر المحتكر بإخراج ما احتكر إلى السوق وبيعه للناس .

فإن لم يمثل فهل يجبر على البيع ؟ في هذه المسألة تفصيل وخلاف بين الفقهاء :

أولاً : إذا خيف الضرر على العامة أجبر ، بل أخذ منه ما احتكره ، وباعه ، وأعطاه المثل عند وجوده ، أو قيمته . وهذا قدر متفق عليه بين الأئمة ، ولا يعلم خلاف في ذلك .

ثانياً : إذا لم يكن هناك خوف على العامة فالألمية والشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن من الحنفية يرون أن للحاكم جبره إذا لم يمثل الأمر بالبيع .

وأما أبو حنيفة وأبي يوسف فيريان أنه لا يجبر على البيع ، وإنما إذا امتنع عن البيع عزره الحاكم .

وعند من يرى الجبر فهم من يرى الجبر بآدى ذى بدى . ومنهم من يرى الإنذار مرة ، قب وقيل اثنتين ، وقيل ثلاثاً .

وتدل النقول عن الفقهاء أن هذه المسألة مرجعها مراعاة المصلحة . وهو من قبيل السياسة الشرعية . (٢)

التعريف :

١ - من معاني الاحتلام في اللغة رؤيا المباشرة في المنام . ويطلق في اللغة أيضاً على الإدراك والبلوغ. (١)
ومثله الحلم . وهو عند الفقهاء اسم لما يراه النائم من المباشرة ، فيحدث معه إنزال المنى غالباً . (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الإماء : يذكر الاحتلام ويراد به الإماء ، إلا أن الإماء أسم منه ، إذ لا يقال لمن أمنى في القطة محتمل . (٣)

ب - الجنابة : أهم من وجه من الاحتلام فقد تكون من الاحتلام ، وقد تكون من غيره كالتقاء الحتاتين ، (٤) كما أن الاحتلام قد يكون بلا إنزال فلا تحصل الجنابة .

ج - البلوغ : البلوغ يحصل بعلامات كثيرة منها الاحتلام ، فهو علامة البلوغ .

== ونهاية المحتاج ، ٤٥٦/٣ ، وشاشية القليوبي ١٨٦/٢ ، وكشاف القناع ١٥١/٣

(١) لسان العرب . الصباح مادة (حلم)

(٢) المجموع ١٣٩/٢ ط المنيرية ، وفتح المعين شرح مثلاً مسكين ٥٨/١ ط الأولى .

(٣) ابن عابدين ٤٠٦/١ ط بلاق الأولى .

(٤) فتح القدير ٤١/١ ط بلاق ، وتحفة الفقهاء ٤٥/١ ط دار الفكر .

(١) المرجع السابق ص ٢٤٥

(٢) الطرقي الحكيمة ص ٢٤٣ وانظر ص ٢٦٢ ، والبدائع ١٢٩/٥ ، وتكلمة الفتح ١٢٦/٨ ، ١٦١/٤ ط الثانية سنة ١٣٧٠هـ . ورد المستشار على الدر المختار ٢٥٦/٥ ط بلاق سنة ١٢٧٢هـ ، والرهني ١٢/٥ ، والقوانين الفقهية ٢٤٧/٣ ، ومواهب الجليل ٢٢٧/٤ ، ٢٢٨ ، =

من يكون الاحتلام؟

٣ - الاحتلام كما يكون من الرجل يكون من المرأة، فقد روى مسلم والبخاري أن أم سلم حدثت أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: «هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟» قال: «نعم إذا رأت الماء.»

م يتحقق احتلام المرأة؟

٤ - للفقهاء في حصول الاحتلام من المرأة ثلاثة آراء:

أ - حصول الاحتلام بحصول المني إلى ظاهر الفرج. وهو قول الحنابلة، وظاهر الرواية عند الحنفية، وهو قول الشافعية بالنسبة للثيب. والمراد بظواهر الفرج: ما يظهر عند قضاء الحاجة، أو عند الجلوس على القدمين.

ب - حصول الاحتلام بحصول المني خارج الفرج، وهو قول المالكية مطلقاً، وقول الشافعية بالنسبة للبكر، لأن داخل فرجها كباطن الجسم.

ج - حصول الاحتلام بمجرد إنزال المرأة في رحمها وإن لم يخرج المني إلى ظاهر الفرج، لأن مني المرأة عادة ينمكس داخل الرحم ليتخلق منه الولد.

وهو قول محمد بن الحسن من الحنفية. (١)

أثر الاحتلام في الفسل؟

٥ - إن كان المحتلم كافراً ثم أسلم فللمعلماء في ذلك رأيان:

الأول: وجوب الفسل من الجنابة، وهو مذهب الشافعية والحنابلة والأصح عند الحنفية، وهو قول للمالكية، لبقاء صفة الجنابة بعد الاحتلام. ولا يجوز أداء الصلاة ونحوها إلا بزوال الجنابة. (١)

الثاني: ندب الفسل، وهو قول ابن القاسم والقاضي اسماعيل من المالكية، ومقابل الأصح عند الحنفية، لأن الكافر وقت الاحتلام لم يكن مكلفاً بفروع الشريعة. (٢)

الاحتلام بلا إنزال:

٦ - من احتلم ولم يجد منياً فلا غسل عليه. قال ابن المنذر: أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم. (٣)

ولو استيقظ ووجد المني ولم يذكر احتلاماً فعليه الغسل، لما روت عائشة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام، قال: يغتسل، وعن الرجل يرى أنه

= والجمل على النهج ١/١٥٣، ١٦١، وكشاف القناع ١/١٣٨

(١) فتح القدير ١/٤٤، والبيهقي على الخطيب ١/٢٢٣ ط الحلي، والمغني ١/٢٠٨

(٢) الخطيب ١/٣١١، والزرقي على خليل ١/٩٨، الطحاوي على مراق الفلاح ص ٥٤

(٣) الفتاوى الحنفية ١/٤٤، والخطيب وبهامشه التاج والإكليل ١/٣٠٦ - ٣٠٧، والمجموع ٢/١٤٢، والمغني لابن قدامة ١/٢٠٢

(١) الفتاوى الهندية ١/١٤ ط بولاق، والتاج والإكليل ١/٣٠٥ نشر مكتبة التنجاش، والمجموع ٢/١٣٨ - ١٤٠ ط المشيرية، والمغني لابن قدامة ١/١٩٩ ط الرياض، وفتح القدير ١/٤٢، ٤٣ ط بولاق، والخطيب ١/٣٠٧، والمصنف ١/١٢٦، والزرقي على خليل ١/٩٥ ط دار الفكر، والمندوي على خليل ١/١٩٨ ط دار صادر، =

ولا فرق بين الزوجين وغيرها عند بقية المذاهب.

٨ - والثوب الذي ينام فيه هو وغيره كالفرش عند الشافعية والحنابلة، ويميد كل صلاة لا يحتمل خلوتها عن الإماء قبلها عند الشافعية ومن آخر نومة عند الحنابلة ما لم تظهر أماراة على أنه حدث قبلها. (١) وقال المالكية يستحب الفسل (٢).

٩ - ولو استيقظ فوجد شيئاً وشك في كونه منياً أو غيره (والشك: استواء الطرفين دون ترجيح أحدهما على الآخر) فلفقهما في ذلك عدة آراء:

أ - وجوب الفسل. وهو قول الحنفية والمالكية والحنابلة، إلا أن الحنفية أوجبوا الفسل إن تذكر الاحتلام وشك في كونه منياً أو منياً أو ودياً، وكذا إن شك في كونه منياً أو ودياً، لأن المنى قد يرق لعارض كالهواء، لوجود القرينة، وهي تذكر الاحتلام. فإن لم يتذكر الاحتلام فالحكم كذلك عند أبي حنيفة ومحمد، أخذاً بالحديث في جوابه صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجد البلل ولم يذكر احتلاماً قال: يغتسل (٣). للإطلاق في كلمة «البلل». وقال أبو يوسف: لا يجب، وهو القياس، لأن اليقين لا يزول بالشك.

وهذا كله مقيد عند الحنفية والحنابلة بالأ يسبقه انتشار قبل النوم، فإن سبقه انتشار ترجع أنه

احتلم ولا يجد البلل قال: لا غسل عليه. (١) ولا يوجد من يقول غير ذلك، إلا وجهاً شاذاً للشافعية، وقولاً للمالكية. (٢)

٧ - وإذا رأى المنى في فراش ينام فيه مع غيره ممن يمكن أن يمني، ونسبه كل منها لصاحبه، فالفسل مستحب لكل واحد منها عند الشافعية والحنابلة، ولا يلزم، ولا يجوز أن يصلي أحدهما خلف الآخر قبل الاختصال، للشك، وهو لا يرتفع به اليقين. (٣)

وقال الحنفية بوجوب الفسل على كل منها.

وفصل المالكية فقالوا: إنه إن كانا زوجين وجب على الزوج وحده. لأن الغالب خروج المنى من الزوج وحده، ويعيد الصلاة من آخر نومة، ويجب عليها مع الفسل إن كانا غير زوجين. (٤)

(١) المراجع السابقة والحديث أخرجه أبو داود (عون المسند ١/٩٥، ٩٦ ط الهند) والترمذي. وقال الباركسوري: قال في المنتقى بعد ذكره هذا الحديث: رواه الحمزة إلا النسائي. وقال في النبل: رجاله رجال الصحيح إلا عبد الله بن عمر الممرى، وقد اختلف فيه. ثم ذكر ما فيه من المبرج والتعديل، ثم قال: وقد تفرد به المذكور عند من ذكره المصنف من القريين له، ولم نجده عن غيره، وهكذا رواه أحمد وابن أبي شيبه من طريقه. فالحديث محمول على الأول: الممرى، والثانية: التفرد وعدم المتابعة، فقص من درجة الحسن والصحة انتهى (تحفة الأحوذى ١/٣٦٩) ورواه أحمد في المسند (٢٥٦/٦ ط البنية)

(٢) المجموع ١٤٣/٢، والخطاب ٣٠٦/١

(٣) المجموع ١٤٣/٢، والمفتي ٢٠٣/١

(٤) ابن عابدين ١/١١١، والزرقاني على خليل ١/٩٩،

والسبقي ٣١٢/١

(١) شرح الروض وحاشية الرملي عليه ١/٦٥، ٦٦، ط البنية، والمفتي ٢٠٣/١

(٢) المسبق ١/١٣٢

(٣) تقدم تحرير الحديث فيقرة ٦

ولأن فيه حرجاً، لعدم إمكان التحرز عنه إلا بترك النوم، والنوم مباح، وتركه غير مستطاع. ولأنه لم توجد صورة الجماع، ولا معناه وهو الإنزال عن شهوة مباشرة^(١)، ولا أثر له كذلك في الحج باتفاق^(٢).

أثر الاحتلام في الاعتكاف :

١١ - يتفق الفقهاء على أن الاعتكاف لا يطل بالاحتلام، ولا يفسد إن خرج المعتكف للاغتسال خارج المسجد، إلا في حالة واحدة ذكرها الحنفية وهي إن أمكنه الاغتسال في المسجد، ولم يتحس تلويثه فإن خيف تلويثه منع، لأن تنظيف المسجد واجب.

وبقية الفقهاء منهم من يميز الخروج للاغتسال ولو مع أمن المسجد من التلوث، ومنهم من يوجب الخروج ويحرم الاعتكاف في المسجد مطلقاً، فإن تعذر الخروج فعليه تيمم^(٣).

مذي^(١) وزاد الحنابلة : أو كانت به إثيرة لاحتلال أن يكون مذياً، وقد وجد سببه^(٢)، ويجب منه حينئذ الوضوء.

وقصر المالكية وجوب الغسل على ما إذا كان الشك بين أمرين أحدهما مني. فإن شك في كونه واحداً من ثلاثة فلا يجب الغسل^(٣)، نصف الشك بالنسبة للمني، لتعدد مقابله.

ب - عدم وجوب الغسل. وهو وجه للشافعية، وقول مجاهد وقتادة، لأن اليقين لا يزول بالشك. والأولى الاغتسال لإزالة الشك. وأوجبوا من ذلك الوضوء مرتباً.

ج - التخيير في اعتباره واحداً مما اشتبه فيه. وهو مشهور مذهب الشافعية، وذلك لاشتغال ذمته بطهارة غير معينة.

د - وللشافعية وجه آخر وهو لزوم مقتضى الجميع. أي الغسل والوضوء، للاحتياط^(٤).

أثر الاحتلام في الصوم والحج :

١٠ - لا أثر للاحتلام في الصوم، ولا يطل به باتفاق، لقوله عليه الصلاة والسلام : «ثلاث لا يفطرن الصائم : الحجامة، والقيء، والاحتلام»^(٥).

(١) البحر الرائق ٥٨/١ - ٥٩، والطحاوي على مراقي الفلاح ص ٥٤، والفتي ٢٠٣/١

(٢) الإبردة (بكسر الهمزة والراء) علة تنشأ عن البرد والرطوبة (لسان العرب - مادة : برد)

(٣) الفتى ٢٠٣/١

(٤) الجميع ١٤٥/٢، ١٤٦

(٥) رواه الترمذي والبيهقي عن أبي سعيد الخدري، وقال الترمذي : هذا غير محفوظ، وعبد الرحمن //

== ابن زبيد أسلم مضجع. والمشهور عن طه مرسل. ونقل عن ابن عباس عند البزار بسند معلول، وعن ثوبان عند الطبراني وهو ضعيف (فيض القدير ٣/٣١٢)

(١) الدسوقي على الدرر ٥٢٣/١ ط الحلبي، ومغني المحتاج ٤٣٠/١ ط مصطفى الحلبي، والمغني مع الشرح الكبير ٥٠/٣ ط النار.

(٢) الفتاوى الحنفية ٢٤٤/١، المغني مع الشرح الكبير ط بولاق ٢٣٠/٣، والحطاب ٤٢٣/٢، والجمل على المنهج ٥١٧/٢

(٣) ابن عابدين ١٣٢/٢، والحطاب ٤٦٢/٢، ويواهر الإكليل ١٥٩/١ ط عباس شقرون، والشرح الصغير ٧٢٨/١، ٧٣٥ ط دار المعارف، ونهاية المحتاج ١٩/٣ ط الحلبي، والجمل ٣٦٣/٢ الميمنية، والإصناف ١٦٨/١، ٣٧٢/٢ ط الأول، والمحرر ٢٣٣/١ مطبعة السنة المحمدية.

احتواش

التعريف :

١ - الاحتواش لغة الإحاطة . يقال : احتواش القوم على فلان إذا جعلوه وسطهم ^(١) ، واحتواش القوم الصيد أحاطوا به . ^(٢)

ومن استعمله من الفقهاء — وهم الشافعية — أطلقوه على إحاطة خاصة ، وهي إحاطة الدَّمِينِ بطهره ، وإن كان غيرهم تعرض للمسألة من غير استعمال هذه التسمية .

الحكم الإجماعي :

٢ - ذهب المالكية والشافعية في الأصح عندهم إلى أن الطهر الذي يعتبر في العدة هو المحتواش بين دَمِينٍ ، فلو طلق صغيرة ومضى قدر زمن الطهر ثم حاضت فلا يعتبر قرءاً . ومقابل الأصح اعتباره قرءاً ، لأن القرء هو انتقال من طهر إلى حيض ^(٣) . ولا يخفى أن هذا لا يسمى احتواشاً . و يذكر الفقهاء ذلك في عدة ذوات

== بلدة على الساحل تقرب من مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد روي هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله وأنس بن مالك ، وليس فيها شيء ثبت (عن العبد ٧٤/٣ ط الهند) .

(١) النهاية لابن الأثير (حوش) .

(٢) الصباغ المنير (حوش) .

(٣) نهاية المحتاج ١٢٢/٧ ، ١٢٣ ط الحلبي ، والقيروني ٤٠/٤ ط الحلبي ، والتاج والإكليل ١٤١/٤ ، ١٤٢ ط ليبيا .

والخروج لا يقطع التابع باتفاق ما لم يظل .
١٢ - وفي اعتبار زمن الجنابة من الاعتكاف خلاف بين الفقهاء . فالشافعية لا يعدون زمن الجنابة من الاعتكاف إن اتفق المكث معها لغيره أو غيره ، لمنافاة ذلك للاحتلام ، وهو قول الحنفية والمالكية ، ومحسب عند الحنابلة ، فقد صرحوا بعدم قضائه لكونه معتاداً ، ولا كفارة فيه . ^(١)

البلوغ بالاحتلام :

١٣ - يتفق الفقهاء على أن البلوغ يحصل بالاحتلام مع الإنزال ، وينقطع به اليتيم لما روي عن علي رضي الله عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « لا يُثَمَّ بعد احتلام ولا صُمَات يوم إلى الليل » . ^(٢)

(١) الجمل على النج ٣٦٣/٢ ، والحطاب ٤٦٢/٢ ، والسيوطي ٥٥١/١ ط دار الفكر ، والزرقاتي على خليلي ٢٢٨/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ٤٩٩/١ ط دار الفكر ، والبدائع ١١٦/١ مكتبة المطبوعات العلمية ، وفتح المعين على شرح منلا مسكين ٤٥٤/١

(٢) فتوح القدير ٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، وابن عابدين ٩٧/٥ ، والديلمي ٢٩٢/٣ ، وصغني المحتاج ١٦٦/٢ ط مصطفى الحلبي ، ونهاية المحتاج ١٣٦/١ ط الحلبي ، وصغني ابن قدامة ٣٤٥/٤ ط مكتبة القاهرة ، ومطالب أولي النهى ٥٥٣/٢ ، ٥٥٤ ، ٤٠٢/٣ وللمحديث رواه أبو داود في كتاب الوصايا من سننه ، باب ما جاء متى ينقطع اليتيم ، قال المنذري : في إسناده يحسب ابن محمد المدني للجاري ، قال البخاري : يتكلمون فيه . وقال ابن حبان : يجب التنكب عما انفرد به من الروايات . وذكر المقيلي هذا الحديث وذكر أن هذا الحديث لا يتابع عليه يحسب . هذا آخر كلامه . وهو منسوب إلى الجار بن الجهم والراء المهمل

قاعدة التحري والتخفي عند الحرج ، يأتي التردد والخلاف في الأحكام المبنية على الاحتياط . و يذكر الأصوليون ما عثر عنه الأنصاري شارح مسلم الثبوت أنه « ليس كل ما كان أحوط يجب ، بل إنما هو فيها ثبت وجوبه من قبل ، فيجب فيه ما يخرج به عن العهدة يقينا ، كالصلاة المنسية ، كما إذا فاتت صلاة من يوم فتنسها ، فيجب عليه قضاء الصلوات الخمس من ذلك اليوم ليخرج عن عهدة النسيه يقينا » . قال : « ومنه نسيان المتحاضة أيامها يجب عليها التطهر لكل صلاة أو لوقت كل صلاة » على خلاف تفصيله في « حيف » .

ثم ذكر الحالة الثانية التي يجب فيها الفعل احتياطاً فقال : « أو كان الوجوب هو الأصل ثم يعرض ما يوجب الشك ، كصوم الثلاثين من رمضان ، فإن الوجوب فيه الأصل ، وعروض عارض الضمان لا يمنعه ، فيجب احتياطاً ، لا كصوم يوم الشك ، فلا يشبث الوجوب للاحتياط في صوم يوم الشك ، لأن الوجوب فيه ليس هو الأصل ، ولا هو ثابت يقينا » (١) .

موطن البحث :

٣ - يذكر الأصوليون في باب تعارض الأدلة ترجيح الدليل المقتضي للتحريم على ما يقتضي غيره من الأحكام لاستناد ذلك الترجيح للاحتياط ، وفي تعارض العلل ترجيح العلة المقتضية للتحريم على

الأقراء . ولا ترد هذه المسألة في مذهب الحنفية ، ولا على الأصح عند الحنابلة ، لأن العدة عندهم بالحيف لا بالأطهار .

احتياط

التعريف :

١ - من معاني الاحتياط لغة : الأخذ في الأمور بالأحزم والأوثق ، ومعنى المحاذرة ، ومنه القول السائر : أوسط الرأي الاحتياط ، ومعنى الاحتراز من الخطأ واتقائه (١) .

و يستعمل الفقهاء الاحتياط بهذه المعاني كذلك .

أما الورد فهو اجتناب الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات (٢) .

الحكم الإجمالي :

٢ - كثير من الأحكام الفقهية تثبت لأجل الاحتياط ، فمن نسي الظهر والعصر من يومين لا يدري أي اليومين أسبق ، فإنه يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر في أحد الاحتمالات ، والباعث على ذلك الاحتياط .

ولتعارض الاحتياط مع أصل براءة الذمة ، ومع

(١) فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت بهامش المتن (١٨٢/٢ ، وانظر المعتمد لأبي الحسين البصري ١/٢٧٨ ط دمشق .

(١) المصباح مادة (حوط) .

(٢) التعريفات ص ٢٢٤ ، وكشاف اصطلاحات الفنون

احتياال ١ - ٢

بمنوع من الذكاء والفطنة. فهذا أخص من موضوعها في أصل اللغة وسواء أكان المقصود أمراً جازماً أم محرماً، وأخص من هذا استعمالها في التوصل إلى الغرض المتنوع منه شرعاً أو عقلاً أو عادة. وهذا هو الغالب عليها في عرف الناس^(١).

إطلاقاته :

الأول : بمعنى استعمال الطرق التي يتوصل بها الإنسان إلى غرضه^(٢).

الثاني : بمعنى نقل الثمن من ذمة إلى ذمة، وهو الحوالة^(٣).

الحكم الإجمالي :

أولاً : بالمعنى الأول :

يختلف حكم الاحتياال باختلاف المقصد والنية، وباختلاف مآل العمل، وذلك على الوجه الآتي :

٢ - يكون الاحتياال حراماً إذا تسبب به المكلف في إسقاط ما واجب شرعاً، حتى يصير غير واجب في الظاهر، أو في جعل المحرم حلالاً في الظاهر. ذلك أن العمل إذا قصد به إبطال حكم شرعي وتحويله في الظاهر إلى حكم آخر، حتى يصير مآل ذلك العمل

المقتضية لغيره^(١).

وذكروا أيضاً مسألة جريان الاحتياال في الوجوب والتدب والتحریم، في الباب نفسه أيضاً^(٢). ومحل ذلك الملحق الأصولي.

و يذكر الفقهاء القواعد البنية على الاحتياال، ومنها قاعدة تغليب المحرام عند اجتماع المحرام والحلال، وما يدخل في هذه القاعدة وما يخرج عنها، في كتب القواعد الفقهية^(٣).

احتياال

التعريف :

١ - يأتي الاحتياال بمعنى طلب الحيلة، وهي الحذق في تدبير الأمور، أي قلب الفكر حتى يتعدى إلى المقصود. و يأتي بمعنى الاحتياال بالدين^(١).

ولا يخرج استعمال الأصوليين والفقهاء له عن هذا، إلا أن ابن القيم ذكر أنه غلب على الحيلة في العرف استعمالها في سلوك الطرق الخفية التي يتوصل بها الرجل إلى حصول غرضه بحيث لا يتفطن له إلا

(١) شرح جمع الجوامع بمجاشية البستاني ٣٧٤/٢ ط مصطفى الحلي، وشرح مسلم البوت ٢٠٣/٢

(٢) شرح جمع الجوامع ٣٧٤/٢

(٣) انظر مثلاً : كتاب الأشباه والنظائر لابن نجيم بمجاشية الحموي ص ١٣٤ ط الهند، والأشباه والنظائر

للريطي ص ١٠٥ - ١١٧ ط مصطفى الحلي ١٣٧٨

(٤) المصباح المنير ولسان العرب .

(١) الموافقات ٢٠١/٤ نشر المكتبة التجارية، والفتاوى

الهندية ٣٩٠/٦ ط بلاق، وأعلام الموقعين ٢٥٢/٣ ط السادة بمصر.

(٢) أعلام الموقعين ٢٥٢/٣، والموافقات ٢٠١/٤

(٣) نهاية المحتاج ٤٠٨/٤ ط مصطفى الحلي، ومنع الجليل ٢٢٨/٣ نشر ليبيا.

احتياال ٣ - ٤

احتالوا للاصطياد في السبت بصورة الاصطياد في غيره. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة»^(١)

٣ - ويكون الاحتياال جائزاً إذا قصد به أخذ حق، أو دفع باطل، أو التخلص من الحرام، أو التوصل إلى الحلال، وسواء أكانت الوسيلة محرمة أم مشروعة، إلا أنها إن كانت محرمة فهو آثم على الوسيلة دون المقصود. وقد يطلب الاحتياال ولاسيما في الحرب، لأنها خدعة. والأصل في الجواز قول الله تعالى: «وَتُحْذِرُكَ ضِعْفاً فَاصْرَبْ بِهِ وَلَا تَخُنْ»^(٢)

٤ - ومنه ما يختلف فيه وهو ما يتبين فيه مقصد للشارع يتفق على أنه مقصود له، ولا ظهر أنه على خلاف المصلحة التي وضعت لها الشريعة بحسب المسألة المفروضة.

فمن رأى من الفقهاء أن الاحتياال في أمر ما غير مخالف للمصلحة فالتحليل جائز عنده فيه، ومن رأى أنه مخالف فالتحليل ممنوع عنده فيه. على أنه من المقرر أن من يميز التحليل في بعض المسائل فإما يميزه بناء على تحريي قصد المكلف المحتال، وأنه غير مخالف

حرم قواعد الشريعة في الواقع، فهو حرام منهي عنه. وذلك كما لو دخل عليه وقت الصلاة فشرّب خراً أو دواء منوما حتى يخرج وقتها وهو فاقد لعقله كالمنمى عليه، أو كان له مال يقدر به على الحج فوهبه كيلا يجب عليه الحج.^(١)

وكذلك يحرم التصرف في المال بهية أو غيرها قبل الحول للفرار من الزكاة عند المالكية والحنابلة. وقد اختلف الحنفية في ذلك، فقال أبو يوسف: لا يكره ذلك، لأنه امتناع عن الوجوب لإبطال حق الغير. وفي المحيط أنه الأصح. وقال عمد: يكره. واختاره الشيخ حميد الدين الضرير، لأن فيه إضراراً بالفقراء، وإبطال حقهم مآلاً. وقيل: الفتوى على قول محمد.

كذلك الأمر بالنسبة للشافعية، ففي نهاية المحتاج والشرواني: يكره تنزيهاً إن قصد به الفرار من الزكاة. وقال الشرواني: وفي الوجيز يحرم. زاد في الإحياء: ولا تبرأ به الذمة باطناً، وأن هذا من الفقه الضار.

وقال ابن الصلاح يأثم بقصده لا بفعله.^(٢)

كذلك يحرم الاحتياال لأخذ أموال الناس وظلمهم في نفوسهم وسفك دمائهم وإبطال حقوقهم. والدليل على حرمة الاحتياال قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا بِكُمْ فِي السَّبْتِ...) لأنهم

(١) إعلام الموقعين ٣/٣٤٠، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٢/٢٩١، والفتاوى الهندية ٦/٣٩٠، والمغني ٤/٣٠٤ ط الرياض وحديث «لا يجمع...» - أخرجه البخاري وأبو داود وأحمد والترمذي والحاكم وغيرهم (فتح الباري ٣/٣١٤ ط السلفية).

(٢) الفتاوى الهندية ٦/٣٩٠، وإعلام الموقعين ٣/٣٤٧، والوافقات ٢/٣٨٧، والمغني ١٠/٣٩٦، والفتاوى في الحيل من ٨٧ وما بعدها نشر مكتبة المشي ببغداد. والآية من سورة (ص) ٤٤/

(١) الموافقات ٢/٣٧٩، ٤/٢٠١ والشرح الصغير ١/٦٠٠ ط دار المعارف، والمغني ٢/٥٣٤ ط النار.

(٢) الأشباه لابن نجيم ٢/٢٩٢ ط استنبول، والشرواني ٣/٢٣٥ ط دار صادر.

(٣) سورة البقرة/٦٥

٧ - وهي جائزة للحاجة إليها . والأصل فيها قول النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا أحيل أحدكم على مليء فليحتل »^(١) والحكم فيها براءة ذمة المحيل من دين المحال له . وقد اشترط الفقهاء لصحتها شروطاً ، كرضا المحيل المحال له ، والعلم بما يحال به وعليه^(٢) وغير ذلك من التفاصيل تنظر في مصطلح (حوالة) .

مواطن البحث :

٨ - للاحتياط بمعنى الطرق التي يتوصل بها الانسان إلى غرضه أحكام مفصلة في مصطلح (حيلة) وفي كتب الأصول ولها علاقتها بمقاصد الشريعة وبالذرائع . وينظر في الملحق الأصولي .

إحداد

التعريف :

١ - من معاني الإحداد في اللغة : المنع ، ومنه

- (١) حديث « إذا أحيل ... » متفق عليه من حديث أبي هريرة يلفظ « مطل الفني ظلم ، وإذا تبع أحدكم على مليء فليستبح » وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة يلفظ « ومن أحيل على مليء فليحتل » . (الدرية ١٦٤/٢) ورواه أصحاب السنن إلا الترمذي من حديث أبي الزناد ، ورواه الترمذي من حديث ابن عمر نحوه (تلخيص الجبير ٤٦/٣) .
(٢) نهاية المحتاج ٤٠٨/٤ ط مصطفى الحلبي ، ومنع الجليل ٢٢٨/٣ نشر ليبيا ، والمفني ٥/٥

لقصد الشارع ، لأن مصادمة الشارع صراحاً ، علماً أو ظناً ، ممنوع ، كما أن المانع إنما منع بناء على أن ذلك مخالف لقصد الشارع ، ولما وضع في الأحكام من المصالح .

ومن ذلك نكاح المحلل ، فإنه تحيل إلى رجوع الزوجة إلى مطلقها الأول بحيلة توافق في الظاهر قول الله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَتَكَبَّرَ زَوْجاً غَيْرَهُ)^(١) فقد نكحت المرأة هذا المحلل ، فكان رجوعها إلى الأول بعد طلاق الثاني موافقاً . ونصوص الشارع مفهمة لقاصده . ومن ذلك بيع الأجال .^(٢)

٥ - وأكثر الذين أخذوا بالاحتياط هم الحنفية فالشافعية . أما المالكية والحنابلة فإن الأصل عندهم هو منع الاحتياط غالباً ، وهو لا يفيد في العبادات ولا في المعاملات ، لأن تجوز الحيل يناقض سد الذرائع ، فإن الشارع يسد الطريق إلى الفساد بكل ممكن ، والاحتياط يفتح الطريق إليها بحيلة .^(٣)

ثانياً : بالمعنى الثاني :

٦ - الاحتياط بالحق من جهة المحيل يكون نتيجة عقد الحوالة ، فالحوالة عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى أخرى ، وهي مستثناة - كما يقول بعض الفقهاء - من بيع الدين بالدين .

(١) سورة البقرة / ٢٣٠

(٢) الموافقات ٣٨٨/٢

(٣) إعلام الموقعين ١٧١/٣ ، والشرح الصغير ٦٠١/١ ط دار المعارف ، والفتاوى الهندية ٣٩٠/٦ ، والأشباه والنظائر ٢٩١/٢ ، والموافقات ١٩٨/٤

كما أجمعوا على أنه لا إحدا د على الرجل . وقد أجمعوا أيضاً على أنه لا إحدا د على المطلقة رجعيّاً ، بل يطلب منها أن تتعرض لمطلقها وتترنّن له ، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً . على أن للشافعي رأياً بأنه يستحب للمطلقة رجعيّاً الإحدا د إذا لم ترج الرجعة (١) .

٤ - وأما المعتدة من طلاق بائن بينونة صغرى أو كبرى فقد اختلف العلماء فيه على اتجاهين :

الأول : ذهب الحنفية والشافعي في قديمه ، وهو إحدى الروايتين في مذهب أحد ، أن عليها الإحدا د ، لفوات نعمة النكاح . فهي تشبه من وجه من توفي عنها زوجها . (٢)

الثاني : ذهب المالكية والشافعي في جديده وهو إحدى الروايتين عن الإمام أحمد (وقيل في بعض الكتب إنها المذهب) إلى أنه لا إحدا د عليها ، لأن الزوج هو الذي فارقتها نابذاً لها ، فلا يستحق أن تحد عليه . وإلى هذا ذهب جماعة من التابعين ، منهم سعيد بن المسيب ، وأبو ثور ، وعطاء ، وربيعة ، ومالك ، وابن المنذر (٣) على أن الشافعي يرى في جديده أنه يستحب لها أن تحد وإن كان لا يجب .

٥ - وأما المنكوحة نكاحاً فاسداً إذا مات عنها

امتناع المرأة عن الزينة وما في معناها اظهراً للمحرز (١)

وهو في الاصطلاح : امتناع المرأة من الزينة وما في معناها مدة مخصوصة في أحوال مخصوصة ، وكذلك من الإحدا د امتناعها من البتونة في غير منزلها (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

الاعتدا د :

٧ - وهو تربص المرأة مدة محددة شرعاً لفراق زوجها ب وفاة أو طلاق أو فسخ .

والعلاقة بين الاعتدا د والإحدا د أن الاعتدا د ظرف للإحدا د ، ففي العدة . تترك المرأة زينتها لموت زوجها .

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ - أجمع العلماء على وجوب الإحدا د في عدة الوفاة من نكاح صحيح ولو من غير دخول بالزوجة . والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليلال إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشرا . » (٣)

== ١٣٩٧ هـ) وأبو داود (٢ / ٣٨٩ ط مطبعة السادة بمصر) وأخرجه النسائي (١٨٨ / ٦ ط المطبعة المصرية بالأثره) .

(١) الحمل ٤ / ٥٨

(٢) فتح القدير ٣ / ٢٩١ ط الأميرية الكبرى سنة ١٣١٦ هـ الأولى ، والمهذب للشيرازي ٢ / ١٥٠ ط الحلبي الثانية ، والمغني لابن قدامة ٩ / ١٧٨ ط المنار .

(٣) الحترشي ٣ / ٢٨٧ ، والمهذب للشيرازي ٢ / ١٥٠ ط الحلبي ، والمقنع لابن قدامة مع حاشيته ٣ / ٢٨٩ ط المطبعة السلفية ، والمغني لابن قدامة ٩ / ١٧٨ ط الروضة ٨ / ٤٠٥ .

(١) انظر لسان العرب ، والمصباح المنير ، وغتار الصحاح (حدد) .

(٢) فتح القدير ٣ / ٢٩٣ ، وابن عابدين ٢ / ٦١٦ وما بعدها ط المطبعة الأولى ، والمخطاب ٤ / ١٥٤ مكتبة النجاح طرابلس - ليبيا ، ونهاية المحتاج ٧ / ١٤٠ ط الحلبي ، والمغني لابن قدامة ٩ / ١٦٦ ط المنار .

(٣) حديث « لا يحل لامرأة ... » رواه البخاري وصلى (القول) والمرجبان ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ نشر وزارة الأوقاف بالكويت

إحدا د زوجة المفقو د :

٧ - المفقو د : هو من انقطع خبره، ولم تعلم حياته من محامته . فإذا حكم باعتباره ميتاً فقد أجمع العلماء على أن زوجته تمتد عدة وفاة من حين الحكم، ولكن أيجب عليها الإحدا د ؟ ذهب جمهور العلماء إلى وجوبه باعتبار أنها معتدة عدة وفاة، فتأخذ حكمها . وذهب ابن الما جشون من المالكية إلى أنه وإن وجبت عليها المدة فإنه لا إحدا د عليها .^(١)

بلد عدة الإحدا د :

٨ - يبدأ الإحدا د عقيب الوفاة سواء علمت الزوجة بوقتها، أو تأخر علمها، وعقيب الطلاق البائن عند من يرى ذلك . هذا إذا كانت الوفاة والطلاق معلومين . أما إذا مات الزوج، أو طلقها، وهو بعيد عنها فبدأ الإحدا د من حين علمها . وليس عليها قضاء ما فات، و ينقضي بانقضاء المدة . وإذا انتهت مدة الإحدا د وبقيت عدة بلا قصد فلا إثم عليها .

حكمة تشريع الإحدا د :

٩ - شرع إحدا د المرأة المتوفى عنها زوجها وفاء للزوج، ومراعاة لحقه العظيم عليها، فإن الرابطة

زوجها فالجمهور على أنه لا إحدا د عليها، لأنها ليست زوجة على الحقيقة، وأن بقاء الزواج الفاسد نعمة، وزواله نعمة، فلا محل للإحدا د .

وذهب القاضي أبو يعلى من الحنابلة إلى وجوب الإحدا د عليها تبهما لوجوب المدة . وذهب القاضي الباجي المالكي إلى أنه إذا ثبت بينها وبين زوجها المتوفي شيء من أحكام النكاح، كالنارث وغيره، فإنها تمتد عدة الوفاة، ويلزمها الإحدا د .^(١)

٩ - أما إحدا د المرأة على قريب غير زوج فإنه جائز لمدة ثلاثة أيام فقط، ويعزم الزيادة عليها . والدليل على ذلك ما روته زينب بنت أبي سلمة، قالت : « لما أتى أم حبيبة نعي أبي سفيان دعت في اليوم الثالث بصفيرة، فمسحت به ذراعها وعارضها، وقالت : كنت عن هذا غنية، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا . » أخرجه البخاري ومسلم، واللفظ له .^(٢)

وللزوج منها من الإحدا د على القريب .

(١) فتح القدير ١٦٤/٤ ط المصنعة، وابن عابدين ٦١٧/٢ ط أول، وبدائع الصنائع ٢٠٩/٣ ط الأول . الجصالية بصر، والحرقشي ٢٨٧/٣ ط أوله . الشرفية، والباجي على الوفا ١٤٥/٤ مكتبة الصادقة بصر، والأم ٣٣٢/٥ ط مطبعة الكليات الأزهرية، والمجمع شرح المذهب للشيرازي ٣٢/٢٧ نشر مكتبة الإرشاد بمكة، ونهاية المحتاج ١٤٠/٧ ط الحلبي، والمغني لابن قدامة ١٦٧، ١٦٦/٩ ط المنار، والكافي لابن قدامة ٩٥٠/٢ نشر المكتب الاسلامي بمسقط، وسنن المحتاج لشرح المنهاج ٣٩٩/٣ ط الحلبي ١٣٧٧هـ .

(٢) صحيح مسلم بتحقيق عبد الباقي ١١٢٦/٢

(١) الفتاوى المنية ٣٠٠/٢ ط الأميرية سنة ١٣١٠هـ، والشرح الكبير وحاشية المنسوق عليه ٤٧٨/٢ ط مطبعة إحياء الكتب العربية، وشرح الحرقشي على مختصر خليل ٢٨٧/٣، ٢٨٨ ط الشرفية سنة ١٣١٦هـ، وشرح روض الطالب ٤٠٠/٣ نشر المكتبة الاسلامية ببيروت، والمفتن في فقه الحنابلة لابن قدامة ٢٨١/٣، والكافي في فقه الحنابلة لابن قدامة ٩٣٧/٢، والشرح الكبير وحاشية المنسوق عليه ٤٧٩/٢ ط الحلبي .

الزوجية عقد وثيق ، فلا يصح شرعاً ولا أدباً أن تنسى ذلك الجميل ، وتتجاهل حق الزوجية التي كانت بينها . وليس من الوفاء أن يموت زوجها من هنا ، ثم تنفخ في الأذينة وترتدي الثياب الزاهية المعطرة ، وتحول عن منزل الزوجية ، كأن عشرة لم تكن بينها . وقد كانت المرأة أول الاسلام تحم على زوجها حولاً كاملاً تفجعاً وحزناً على وفاته ، فسخ الله ذلك وجعله أربعة أشهر وعشراً .

هكذا قرر علماء أئمة المذاهب الأربعة فيما يستخلص من كلامهم على أحكام الإحداذ . فقد ذكروا « أن الإحداذ واجب على من توفي عنها زوجها ، إظهاراً للتأسف على ممات زوج ولئى بعهددها ، وعلى انقطاع نعمة التكاح ، وهي ليست نعمة دنيوية فحسب ، ولكنها أيضاً أخروية ، لأن التكاح من أسباب النجاة في المعاد والدنيا » وشرع الإحداذ أيضاً ، لأنه يمنع تشوف الرجال إليها ، لأنها إذا تزينت يؤدي إلى التشوف ، وهو يؤدي إلى العقد عليها ، وهو يؤدي إلى الوطء ، وهو يؤدي إلى اختلاط الأنساب ، وهو حرام . وما أدى إلى الحرام حرام » (١)

من تعد ومن لا تعد ؟

١٠ - تبين فيما سبق من يطلب منها الإحداذ في الجملة . وهناك حالات وقع فيها خلاف بين الفقهاء ، منها : الكتابية زوجة المسلم ، والصغيرة .

١١ - أما الكتابية فقد ذهب مالك - في رواية

ابن القاسم - والشافعية والحنابلة إلى أنها يجب عليها الإحداذ مدة العدة إذا مات زوجها المسلم ، وذلك لأن الإحداذ تبع للعدة فتى وجبت عليها عدة الوفاة وجب عليها الإحداذ . وذهب الحنفية ومالك في رواية لشهب إلى أنه لا إحداذ عليها ، لأن الإحداذ مطلوب من المسلمة ، لظاهر قوله صل الله عليه وسلم : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر... الحديث » (١)

١٢ - وأما الصغيرة فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها تعد ، وعلى وليها أن يمنعها من فعل ما ينافي الإحداذ ، لأن الإحداذ تبع للعدة . ولما روي عن أم سلمة رضي الله عنها أن امرأة أتت النبي صل الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عنها أفككها (٢) فقال : لا مرتين ، أو ثلاثاً ، الحديث » (٣) ولم يسأل عن سنّها ، وترك الاستقصاء في مقام السؤال دليل على العموم . وذهب الحنفية إلى عدم وجوب الإحداذ عليها لحديث « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن البتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر » (٤) فإن بلغت في العدة حدثت فيها بقى . ومثلها

(١) تقدم تحريمه في الفقرة (٣)

(٢) لعل المنع من الاكتحال باعباره زينة ، مع وجود غيره لإزالة المرض والتداوي ، فإذا تعين علاجاً ففوائد الشرع لا تمنع من استعماله .

(٣) حديث أم سلمة أخرجه البخاري (فتح الباري ١٨٩/٩ ط السلفية) ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (تحقيق سنن أبي داود ٣٨٩/٢ ط دار السعادة بمصر) .

(٤) حديث « رفع القلم عن ثلاث » . رواه أحمد وأبو داود =

(١) حاشية سعدى جلي على شرح فتح القدير ٢٩١/٣ ط المطبعة الأميرية ببلق القاهرة ١٣١٦ هـ .

من ذلك ما تتعاطاه المرأة للتخاوي.

وذهب الحنفية إلى كراهية الامتناع بشط الأسنان وهو بلا طيب، لأنه يعتبر من الزينة عندهم. على أن من لا كسب لها إلا من الاتجار بالطيب أو صناعته فإن الشافعية يتصون على جواز مئها له.

وهذا كله في بدء التطيب بعد لزوم الإحدا د، أما لتعطيت قبل ذلك فهل عليها إزالته بعد لزوم الإحدا د؟ ذهب الشافعية - إلى وجوب ذلك - وهو قول للمالكية اختاره ابن رشد. والرأي الآخر للمالكية واختاره القراني أنه ليس عليها إزالته.

١٥ - واختلفوا في الأدهان غير الطيبة، كالزيت والشيرج، فالحنفية والشافعية يرون أن استعمالها من الزينة المنوعة على المدة، خلافاً للمالكية والحنابلة^(١).

ففي حديث أم سلمة رضي الله عنها «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها حين توفي زوجها أبو سلمة، فنهاها أن تمتشط بالطيب ولا بالحناء، فإنه خضاب. قالت: قلت بأي شئ امتشط؟ قال: «بالسدر تغلفين به رأسك»^(٢) أي تجملين عليه من السدر ما يشبه الغلاف.

المجنونة الكبيرة إذا أفادت. وأما الأمة فالفقهاء على أنه يلزمها الإحدا د مدة عتيا، لعدم الحديث في وجوب الإحدا د، وحكى الشافعية الاجماع على ذلك^(٣).

ما تتجنبه المدة :

١٣ - تجتنب المدة كل ما يميز زينة شرعاً أو عرفاً، سواء أكان يحصل بالبدن أو الثياب أو يلفت الأنظار إليها، كالتخروج من مكنتها، أو التعرض للخطاب. وهذا القدر يجمع عليه في الجملة.

وقد اختلف الفقهاء في بعض الحالات فاعتبرها البعض من المظهورات على المدة، ولم يعتبرها الآخرون. وذلك كلبعض الملابس المصبوغة، واختلافهم في الملابس السوداء والبيضاء والمصبوغة بغير الزعفران والمصفر. وعند التحقيق نجد أن اختلافهم - في عدا المصوص عليه - ناشئ عن اختلاف العرف: فما اعتبر في العرف زينة اعتبروه محرماً، وما لم يعتبر اعتبر مباحاً. والمنوع يرجع كله إما إلى البدن، أو الثياب، أو الخلي، أو التعرض للخطاب، أو البيتوة.

١٤ - فأما ما يتصل بالبدن فالذي يحرم عليها كل ما يعتبر مرغباً فيها من طيب وخضاب وكحل للزينة. ومن ذلك الأشياء المستحدثة للزينة، وليس

(١) نهاية المحتاج ١٤٢/٧، ١٤٣، وضع التقدير ١٤٢/١٤، ١٦٣، والقرشي ٢٨٨/٣ ط الشرفية، والجصح للزوي ٣٠/١٧ ط مطبعة الارشاد بجدة، والخطاب ١٥٤/٤، والمفني لابن قدامة ١٦٧/٩ - ١٧٠ ط المنار، وابن عابدين ١١٧/٢ - ٦١٩، والشرح الكبير وحاشية المسقي ٤٧٩/٢ ط الحلبي.
(٢) حديث أم سلمة أخرجه أبو داود والنسائي. وفيه أم أم حكيم =

= والنسائي وابن ماجه والدارقطني والحاكم، وقال: على شرطها، ورواه ابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي وفيه قصة جرت له مع عمر علقها البخاري (فيض التقدير ٣٥/٤)
(٣) فتح التقدير ١٦٤/١٦٠ ط المصنية. وانظر الباجي على المولى ١٤٤/٤ ط المسادة ١٣٣٢ هـ، والمفني لابن قدامة ١٦٦/٩ ط المنار، والألم ٣٣٢/٥ ط مكتبة الكليات الأزهرية.

١٧ - أما الحلبي : فقد أجمع الفقهاء على حرمة الذهب بكل صوره عليها ، فيلزمها أن تنزعه حينما تعلم بموت زوجها ، لا فرق في ذلك بين الأساور والدمايج والخواتم ، ومثله الحلبي من الجواهر . و يلحق به ما يتخذ للحلية من غير الذهب والفضة كالعاج وغيره . ويجوز بعض الفقهاء لبس الحلبي من الفضة ، ولكنه قول مردود لمعمم النبي عن لبس الحلبي على المحدة وقصر الغزالي من الشافعية الإباحة على لبس الخاتم من الفضة ، لأنه ليس مما تختص بمجله النساء .

ويحرم على المحدة التعرض للخطاب بأي وسيلة من الوسائل تليحاً أو تصريحاً ، لقوله صلى الله عليه وسلم في رواه النسائي وأبو داود : « ولا تلبس المعصفر من الثياب ، ولا الحلبي » . (١)

ما يباح للمحدة :

١٨ - للمحدة الخروج في حواشجها نهاراً سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها ، لما روى جابر قال : « طلقت خالتي ثلاثاً ، فخرجت تجذ نخلها ، فلقيا رجل فتهاها . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه

١٦ - وأما ما يتصل بالملابس فهو كما قلنا كل ما جرى العرف باعتباره زينة ، بصرف النظر عن اللون ، فقد يكون الثوب الأسود عظوماً إذا كان يزيدها جمالاً ، أو جرى العرف عند قومها باعتباره من ملابس الزينة . ولكن ورد النص بالنهي عن المعصفر والمزعفر من الثياب لأنها يفوح منها الطيب ، لحديث أم عطية في الصحيحين « كنا نهي أن نحد على ميت فوق ثلاث ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، وأن نكتحل ، وأن نتطيب ، وأن نلبس ثوباً مصبوغاً » . (١)

وأما من لم يكن عندها إلا ثوب واحد من المنهي عن لبسه فلا يحرم عليها لبسه حتى تجد غيره ، لأن ستر العورة أوجب من الإحدا .

ونقل عن الخريفي من الحنابلة أنه يحرم عليها استعمال النقاب ، فإن اضطرت إلى ستر وجهها ، فلتسدل النقاب وتبعده عن وجهها وذلك لأنه اعتبر المحدة كالمحرمة ولكن المذهب على غير ذلك قلها استعمال النقاب مطلقاً . (٢)

== مجهولة (الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيق سنن أبي داود ٣٩١/٢ ، ٣٩٢)

(١) القليوبي وصيرة ٥٢/٤ ، ٥٣ ط دار إحياء الكتب العربية ، وبدائع الصنائع للكاناني ٢٠٨/٣ ط أول ، والجمع شرح المذهب ٣٧/١٧ - ٣٥ مكتبة الأرشاد بمكة والفتاوي الهندية ٥٣٣/١ ، ٥٣٤ ، ٥٥٧ المكتبة الإسلامية ، والشرح الكبير بمباشرة النسقي ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩ .

وحديث أم عطية أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٩١/٩) ورواه عبد الرزاق (المصنف ٥٢/٧ ط بيروت) وقال الشوكاني : أخرجاه (نيل الأوطار ١٧/٧)

(٢) الشرح الكبير للدردير ٤٧٨/٢ ، ومضي المحتاج ٣٩٩/٣ ط ==

= الحلبي ، والحروري فقه الحنابلة ١٠٨/٢ ط سنة ١٣٦٩ هـ ، والكاناني ٩٥٣/٢ ط أول ، والفروع ٣٣٣/٣ ط المنار ، والإتصاف ٣٠٦/٩ ط أول ، والشرح الصغير ٣٤٣/٢ ط دار المعارف .

(١) حاشية ابن عابدين ٦١٧/٢ ، والشرح الكبير بمباشرة النسقي ٤٧٨/٢ ، ونهاية المحتاج ١٤١/٧ ، ١٤٢ ، والمفني لابن قدامة ١٦٩/٩ .

وحديث « ولا تلبس المعصفر ... » أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة ٣٩١/٢ دار السعادة بصرى ، والنسائي ٢٠٣/٩ الطبعة المصرية بصرى .

يباح لها أن تلبس ثوباً غير مصبوغ صبغاً فيه طيب وإن كان نفيساً .

و يباح لها من الثياب كل ما جرى العرف على أنه ليس بزينة مهما كان لونه .

ولما كان الإحدا د خاصاً بالزينة في البدن أو الحلي والثياب على التفصيل السابق ، فلا تمنع من تجميل فراش بيتها ، وأثاثه ، وستوره والجلوس على أثاث وثير .

ولا بأس بإزالة الوسخ والتفت من ثوبها وبدنها ، كغسل الإبط ، وتقليم الأظفار الخ ، والغتسل بالصابون غير المطيب ، وغسل رأسها و يديها ، ولا يخفى أن للمرأة المحدة أن تقابل من الرجال البالغين من لها حاجة إلى مقابله ما دامت غير مبدية زينتها ولا محتيلة به .

سكن المحدة :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء من السلف والخلف ، ولا سيما أصحاب المذاهب الأربعة ، إلى أنه يجب على المعتدة من وفاة أن تلزم بيت الزوجية الذي كانت تسكنه عندما بلغها نعي زوجها ، سواء كان هذا البيت ملكاً لزوجها ، أو معاراً له ، أو مستأجراً . ولا فرق في ذلك بين المحصورة والبدوية ، والحائل والحامل . والأصل في ذلك قوله تعالى : « لا تخرجوهن من بيوتهن » ^(١) وكحديث فريضة بنت مالك وأنها جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته

وسلم ، فقال : اخرجني فجدتي تخلك ، لعلك أن تتصدقني منه أو تقولي خيراً .» رواه النسائي وأبو داود . ^(١) وروى مجاهد قال : « استشهد رجال يوم أحد ، فجاء نسائهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقلن : يا رسول الله نستوحش بالليل ، أفتبيت عند إحدا نا ، فإذا أصبحنا بادرنا إلى بيوتنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تحدثن عند إحدا كن ، حتى إذا أردتن النعم فلتؤب كل واحدة إلى بيتها » . ^(٢) وليس لها البيت في غريبها ، ولا الخروج ليلاً إلا لضرورة ، لأن الليل مظنة الفساد ، بخلاف النهار فإنه مظنة قضاء الخواج والمعايش وشراء ما يحتاج إليه . وإن وجب عليها حق لا يمكن استيفاؤه إلا بها ، كإيمين والحدة ، وإن كانت ذات خدر ، بعث إليها الحاكم من يستوفي الحق منها في منزلها . وإن كانت بئزرة جاز إحضارها لاستيفائه . فإذا فرغت رجعت إلى منزلها . ^(٣)

على أن المالكية صرحوا بأنه لا بأس للمحدة أن تحضر العرس ، ولكن لا تنهيا فيه بما لا تلبسه المحدة . ^(٤) واتفق أئمة المذاهب الأربعة على أنه يباح للمحدة في عدة وفاتها الأشياء التالية : ^(٥)

(١) حديث جابر قال « طلقت خالتي ثلاثاً ... » رواه أحد وسلم وأبو داود وابن ماجه والنسائي (نيل الأوطار ٩٧/٧)
(٢) رواية مجاهد « قال : استشهد رجال ... » هكذا أوردها صاحب الفتي . رواها عبد الرزاق (المصنف ٣٦/٧ ط الأولى بيروت) وقال « تكذبا » بدل « بادرنا » .

(٣) الفتي ٥٧٦/٧ ط الرياض .

(٤) الحاشي على مختصر خليل ١٤٨/٤ ط الشريعة ١٣١٦ هـ .

(٥) حاشية ابن عابدين ٦١٨/٢ ط أولى ، والشرح الكبير وحاشية المسقي ٤٧٩/٢ ، والمجموع ٣٤/١٧ ، والمحروقي فقه الحنابلة .

٢ = ١٠٨/٢ ، والوجيز ٩٩/٢ ط الآداب والمؤيد سنة ١٣١٧ هـ ،
والفتح ٢٨٩/٣ ط السفينة .
(١) سورة الطلاق ١/

إخراج»^(١) والنسخ إنما وقع على ما زاد عن أربعة أشهر وعشر، فبقى ما سوى ذلك من الأحكام، ثم جاء الميراث فأسقط تعلق حق إسكانها بالتركة.

مِوْغَات تَرْك مَسْكَن الإِحْدَاد :

٢٠ - إن طرأ على المحدة ما يقتضي تحوطاً عن المسكن الذي وجب عليها الإحْدَاد فيه، جاز لها الانتقال إلى مسكن آخر تأمن فيه على نفسها ومالها، كأن خافت هدماً أو عدواً، أو أخرجت من السكن من مستحق أخذه، كما لو كان عارية أو إجارة انقضت مدتها، أو منعت السكنى تعدياً، أو طلب به أكثر من أجرة المثل. وإذا انتقلت تنتقل حيث شاءت إلا عند الشافعية، وهو اختيار أبي الخطاب من الحنابلة، فعلياً أن تنتقل إلى أقرب ما يمكنها الانتقال إليه قياساً على ما إذا وجبت الزكاة ولم يوجد من يستحقها في مكان وجوبها، فإنها تنقل إلى أقرب موضع يجدهم فيه. وللجمهور إن الواجب سقط لعذر ولم يرد الشرع له ببدل فلا يجب، ولعدم النص على اختيار الأقرب.

أما البدوية إذا انتقل جميع أهل الحلة الذين هي معهم أو بقي منهم من لا تأمن معه على نفسها ومالها فإنها تنتقل عن السكن الذي بدأت فيه الإحْدَاد كذلك.

وإذا مات ربان السفينة، أو أحد العاملين فيها، وكانت معه زوجته، ولها مسكن خاص بها في

أن زوجها خرج في طلب أعيد له فقتلوه بطرف القدوم، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي، فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة. قالت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: نعم. قالت: فخرجت حتى إذا كنت في الحجرة، أو في المسجد دعاني، أو أمرني فذهبت له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كيف قلت؟ فرددت عليه القصة، فقال: امكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله، فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً، فلما كان عثمان بن عفان رضي الله عنه أرسل إليّ فسألني عن ذلك، فأخبرته، فاتبه وقضى به. رواه مالك في الموطأ^(١)

وذهب جابر بن زيد والحسن البصري وعطاء من التابعين إلى أنها تعد حيث شاءت. وروي ذلك عن علي وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم. وحاصل ما استدلوا به: أن الآية التي جعلت عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً وهي قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً»^(٢) نسخت الآية التي جعلت عدة المتوفى عنها زوجها حولا، وهي قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهن متاعاً إلى الحول غير

(١) حديث فرعية بنت مالك: في الموطأ بتحقيق محمد عبد الباقي ص ٤٠٥ ط دار النفائس. بيروت. ورواه أبو داود ٣٩٠/٢، والنسائي ١٩٩/٦ المطبعة المصرية بالأثر. قال الشوكاني: رواه الخمسة وصححه الترمذي ولم يذكر النسائي وابن ماجه إرسال عثمان (نيل الأوطار ١٠٠/٧ ط بيروت).

(٢) سورة البقرة / ٢٣٤

(١) سورة البقرة / ٢٤٠

السفينة، فإنها تحد فيه، وتجري عليها الأحكام السابقة.

أجرة سكن المحدة، ونفقتها:

٢١ - اختلفت مذاهب الفقهاء فيمن يلزمه أجر سكن المحدة هل هو عليها أم من مال المتوفى عنها. فذهب الحنفية إلى أن أجرة سكن المحدة من وفاة، من مالها، لأن الشرع ورد بتزويجها، ولم يثبت لها أكثر من ذلك. أما المحدة من طلاق بائن - عندهم - فأجرة سكنها على الزوج، لأن نفقتها عليه في مدة العدة، فإن دفعت من مالها رجعت عليه. (١)

وذهب المالكية إلى التفرقة بين المدخول بها وغيرها، فغير المدخول بها سكنها مع أهلها أو من مالها، للدليل السابق عند الحنفية. وأما المدخول بها فإن كانت تسكن في ملكه أو في مسكن استأجره لها وعجل أجرته فليس للورثة إخراجها حتى لو بيعت الدار، فيستثنى منها مدة إحدادها. فإن لم يكن كذلك فأجرة سكنها من مالها، وليس لها الرجوع على مال التركة بشيء، سواء في ذلك الحامل والمائل. (٢)

وذهب الشافعية إلى أن المحدة تستحق أجرة السكن من التركة، بل تتعلق بأعيان التركة. وتقدم على مؤنة التجهيز والديون المرسلة في الذمة في الأظهر، سواء أكانت حائلا أم حاملا، مدخولا بها أو غير

مدخول. (١)

وفي غير الأظهر أن أجرة السكنى عليها، لأنها وارثة، فتزويجها، كالنفقة. وهناك قول آخر: أن الذي يقدم على مؤنة التجهيز أجرة سكنى يوم الوفاة. وهذا إذا لم تكن تسكن في ملكه أو يملك منفعة أو لم يكن قد عجل الأجرة قبل الوفاة.

وذهب الحنابلة إلى التفرقة بين الحامل والمائل، فالمائل أجرة سكنها في الإحدا د من مالها بلا خلاف عندهم، للدليل المذكور سابقا. وأما الحامل فعندهم روايتان، إحداهما: لها أجرة السكنى من مال المتوفى عنها، لأنها حامل من زوجها، فكانت لها السكنى والنفقة، كالمفارقة في الحياة.

والثانية: ليس لها ذلك. وصح القاضي أبو يعلى هذه الرواية.

هذا عن أجرة سكنى المحدة، أما نفقتها فوطن بمحس مصطلح (عدة) لأن حكم النفقة تابع للاعتدا د لا للإحدا د.

تحج المحدة:

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تخرج المعتدة إلى الحج في عدة الوفاة، لأن الحج لا يفوت، والعدة تقوت. روي ذلك عن عمر وعثمان، وبه قال سعيد بن المسيب والثوري وأصحاب الرأي. وروي عن سعيد بن المسيب قال: «توفي أزواج نساء هن حاجات أو معتمرات، فذهبن عمر رضي

(١) المجلد على شرح التهج ٤/٤٦١، ونهاية المحتاج ٧/١٤٥، وشرح الروض ٣/٣٩٩، والفني ٩/٢٩١

(١) رد المحتار ٢/٦٢٠، ٦٢١
(٢) التاج والإكليل ٤/١٦٢

من قصر النجف. فدل على أن المعتدة تمنع من ذلك. (١)

أما المالكية فيقولون : إذا أحرمت بجم أو عمرة، ثم طرأت عليها عدة بأن توفي زوجها، بقيت على ما هي فيه، ولا ترجع لمسكنها لتتد به، لأن الحج سابق على العدة. وإن أحرمت بجم أو عمرة بعد موجب العدة من طلاق أو وفاة، فإنها تمضي على إحرامها الطارئ، وأثمت بإدخال الإحرام على نفسها بعد العدة بخروجها من مسكنها. (٢)

ولم يعتبر الشافعية المسافة التي تقطعها المدة المحرمة بالأيام التي تقصر فيها الصلاة. ولكن قالوا: إن فارقت البنين، فلها الخيار بين الرجوع والتمام، لأنها صارت في موضع أذن لها زوجها فيه وهو السفر، فأشبه ما لو بعدت. (٣)

٢٣ — ومثل الحج كل سفر، فليس لها أن تنشأ ذلك السفر وهي عدة.

وذهب أبو يوسف ويحمد إلى أنه إذا كان معها عزم فلا بأس بأن تخرج من المصر قبل أن تعتد. (٤)

وحاصل ما تفيده عبارات فقهاء المذاهب المختلفة أنه إذا أذن الزوج بالسفر لزوجه، ثم طلقها، أو مات عنها وبلغها الخبر، فإن كان الطلاق رجعياً فلا يتغير الحكم، لقيام الزوجية، حتى لو كان معها في السفر تمضي معه. وإن لم يكن معها والطلاق بائن وكانت

الله عنه من ذي الحليفة حتى يعتد في بيوتين». (١)
فإذا خرجت المرأة إلى الحج فتوفي عنها زوجها وهي بالقرب، أي دون مسافة قصر الصلاة، رجعت لتتضي العدة، لأنها في حكم الإقامة. ومتى رجعت وقد بقي من عدتها شيء أثبت به في منزلها. (٢)

وإن كانت قد تباعدت بأن قطعت مسافة القصر فأكثر، مضت في سفرها، لأن عليها في الرجوع مشقة، فلا يلزمها. فإن خافت أن تتعرض لمخاطر في الرجوع، مضت في سفرها ولو كانت قرية، لأن عليها ضرراً في رجوعها. (٣)

وإن أحرمت بعد موته لزمها الإقامة، لأن العدة أسبق. (٤)

وفي رأي للحنفية : أن المرأة إذا خرجت إلى الحج، فتوفي عنها زوجها، فالرجوع أولى لتعتد في منزلها، فلا ينبغي لمعتدة أن تحج، ولا تسافر مع محرم أو غير محرم، فقد توفي أزواج نساء هن حاجات أو معتمرات، فردهن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(١) رواه سعيد، وهكذا في المغني لابن قدامة ١٨٤/٩ والشرح الكبير ط المنار، ولعلها (نساء هن) بدون الواو. وهو عند مالك في الوطأ بلفظ آخر (ص ٤٠٦ ط دار الفنايس)

(٢) المغني لابن قدامة ١٧٤/٩ — ٢٩١ ط المنار، وابن عابدين ١/٢ — ٦٧٠ ط الأولى، والجمهرة النيرة ٨٥/٢ ط الحشاش، والحرشي على مختصر خليل ٢٩٠/٣، ٢٩٢، والجميع ١٦٤/١٧، والمشتقى شرح الوطأ للباي ١٣٦/٤ ط السادة والكافي ٩٨٢/٢ ط الأولى.

(٣) فتح القدير ٢٩٨/٣ ط الأميرية، ونهاية المحتاج ١٤٣/٧، والقليل ٩٦/٤ ط الحلبي، والشرح الكبير مع المغني لابن قدامة ١٨٣/٩، ١٦٦، ١٦٧ ط المنار، والكافي لابن قدامة ٩٤٨/٢

(٤) ومطه تنذر العودة بسبب ظروف وسائل السفر الحديثة.

(١) البسيط للرخسي ٣٦/٩ ط السادة.
(٢) الشرح الكبير للردبر، وحاشية السقي ط ١٨٦/٤
(٣) نهاية المحتاج ١٤٣/٧
(٤) فتح القدير ٢٩١/٣

أخرج ابن سريج . وذكر البخاري أنها إذا لزمها الخروج للعدة ، فكثرت في الاعتكاف ، عصت وأجزأها الاعتكاف . قاله الدارمي (١) .
أما المالكية فيقولون : « تمضي المعتكفة على اعتكافها إن طرأت عليها عدة من وفاة أو طلاق . وهذا قال ربيعة وابن المنذر . أما إذا طرأ اعتكاف على عدة فلا تخرج له ، بل تبقى في بيتها حتى تتم عدتها ، فلا تخرج للطارئ ، بل تستمر على السابق » (٢) (ر : اعتكاف)

عقوبة غير الملتزمة بالإحدا ٢٤ :

٢٥ - يستفاد من كلام أئمة المذاهب الأربعة في الإحدا أن المدة المكلفة لو تركت الإحدا الواجب كل المدة أو بعضها ، فإن كان ذلك عن جهل فلا حرج ، وإن كان عمداً ، فقد أثمت متى علمت حرمة ذلك ، كما قاله ابن المقري من الشافعية ، ولكنها لا تعيد الإحدا ، لأن وقته قد مضى ، ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه ، في غير وقته ، وانقضت المدة مع العصيان ، كما لو فارقت المعتدة المسكن الذي يجب عليها ملازمته بلا عذر ، فإنها تعصي وتنقض عدتها . (ف ٢٤)
وعلى ولي غير المكلفة إلزامها بالإحدا في مدته وإلا كان أثماً .

أقرب إلى بيت الزوجية وجب عليها أن تعود لتتعد وتعد في بيت الزوجية . وإن كانت أقرب إلى مقصدها فهي غير بين المضي إلى مقصدها وبين العودة ، والعودة أولى .
إلا أن المالكية يوجبون العودة ، ولو بلغت مقصدها ، ما لم تقم ستة أشهر ، إلا إذا كانت في حجة الإسلام وأحرمت فأنها تمضي عندهم في حجبها . (١)

اعتكاف المدة :

٢٤ - المعتكفة إذا توفي عنها زوجها ، لزمها الخروج لقضاء العدة عند الحنفية والشافعية والحنابلة ، لأن خروجها لقضاء العدة أمر ضروري ، كما إذا خرج المعتكف للجمعة وسائر الواجبات ، كانقاذ غريق ، أو إطفاء حريق ، أو أداء شهادة تعين عليه ، أو لفتنة ينشأها على نفسه أو أهله أو ماله .

وإذا خرجت المعتكفة لهذه الضرورات ، فهل يبطل اعتكافها ؟ وهل تلزمها كفارة يمين ، أو لا كفارة عليها ؟ ذهب الحنفية والحنابلة ، وهو أصح القولين للشافعية ، أنه لا يبطل اعتكافها ، فتعفي عدتها ، ثم تعود إلى المسجد ، وتبني على ما مضى من اعتكافها .

والقول الثاني للشافعية : يبطل اعتكافها ، وقد

(١) تبين الحقائق شرح الكنز ٣٥١/١ ط الأمانة . و بلاق سنة ١٣١٣ هـ ، والبحر الرائق ٣٢٦/٢ الطبعة العلمية ، والفتاوى المختلة ٢١٢/١ ، والمجموع ٤٤٥/٦ ، ٤٤٦ ، والمغني لابن قدامة ٢٠٧/٣
(٢) الشرح الكبير وحاشية النسفي عليه ٤٨٦/٢

(١) فتح القدير ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ ، والنسفي ٤٨٥/٢ ، والواق ١٦٣/٤ ، والحرشي ١٥٧/٤ ، ١٥٨ ، والمغني ١٨٦/٩ ط الأولى ، وشرح الرض ٤٠٤/٣ ، والمجلد ٤٦٥/٤

هذا والإحراز إما أن يكون بمصانة موضعه، وهو كل بقعة معدة للإحراز، يمنع من الدخول فيها إلا بإذن، كالمدور والحواسيت والخيم والخرائن والصناديق، وإما أن يكون بمحافظ يحرسه.

والمحكم في الحرز العرف، إذ لم يجد في الشرع ولا في اللغة. وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات. وضبطه القزالي بما لا يعد صاحبه مضيعاً له. (١)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الحيازة : هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه. (٢) وقد يكون الشيء المحوز في حرز أو لا يكون، لهذا فالحيازة أعم من الإحراز.

٣ - الاستيلاء : هو القهر والغلبة ولو حكماً (٣) أخذ الشيء من حرزه ووضع اليد عليه. فهو مختلف أيضاً عن مطلق الإحراز، وأخص منه.

الحكم الإجمالي :

٤ - الإحراز عند جمهور الفقهاء شرط من شروط القطع في السرقة للمال المملوك. (٤)

ولم ترد في الشرع عقوبة محددة لمن تركت الإحداد، ولكنها توصف بأنها عصت. (١)

هذا ومن المعلوم أن الإمام من حقه أن يعزر المرأة المكلفة على ترك الإحداد إذا تعمدت ذلك بما يراه من وسائل التعزير.

٢٦ - وإذا أمر المطلق أو الميت قبل الموت، الزوجة بشرك الإحداد، فلا تشركه، لأنه حق الشرع، فلا يملك العبد إسقاطه، لأن هذه الأشياء دواعي الرغبة، وهي ممنوعة عن النكاح فتجتنبها لئلا تصير ذريعة إلى الوقوع في المحرم.

إِحْزَار

التعريف :

١ - الإحراز لغة : حفظ الشيء وصيانته من الأخذ. (٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي المذكور، فقد عرفه النسي بأنه : جعل الشيء في الحرز، وهو الموضع الحصين. (٣)

(١) ابن عابدين ١٩٤/٣ وما بعدها، ومفتي المحتاج ١٦٤/٤ ط مصطفى الحلبي.

(٢) الشرح الصغير ٣١٩/٤ ط دار المعارف.

(٣) القليوبي ٢٦/٣ ط حسي الحلبي.

(٤) البدائع ٤٢٢/٩ وما بعدها مطبعة الإمام، والشرح الصغير ٤٦٦/٤ وما بعدها ط دار المعارف، وشرح مناج الطالبين مع القليوبي وصغيرة ١٩٠/٤ ط مصطفى الحلبي، والمفتي ٤٢٩/١٠ ط الأولى.

(١) الزواجر لابن حجر ٦٣/٢ ط دار المصرفة، ونهاية المحتاج

١٤٣/٧، والمفتي لابن قدامة ١٦٦/٩ وما بعدها، وسأشبه ابن

عابدين ٦١٧/٢، والمحل لابن حزم ٢٨١/١٠ ط المنيرية.

(٢) القاموس المحيط، وتاج العروس، ونهاية لابن الأثير ٣٦٦/١

(٣) ابن عابدين ١٩٤/٣ وما بعدها ط بولاق، وطبعة الطلبة

من المطبعة العاصرية، والصاوي على الشرح الصغير

٤٧٧/٤ ط دار المعارف.

مواطن البحث :

٥ - يبحث الإحراق في السرقعة عند الحديث عن شروطها، وفي العقود التي بها ضمان كالوديعة وغيرها^(١)

باختلاف المادة المراد عليها، فهو غير الإحراق.

صفته (حكمه التكليفي) :

٣ - يختلف حكم الإحراق باختلاف ما يراد إحراقه، فمقتضى الأحكام التكليفية الخاصة.

أثر الإحراق من حيث التطهير :

٤ - ذهب المالكية في المعتمد ومحمد بن الحسن من الحنفية وهو المختار للفتوى وهو غير ظاهر المذهب عند الحنابلة إلى أن الإحراق إذا تبدلت به العين النجسة بتبدل أوصافها أو انقلاب حقيقتها حتى صارت شيئاً آخر، وذلك كالمسكة إذا احترقت فصارت رماداً أو دخاناً، فإن ما يتخلف من الإحراق يكون طاهراً. ومن باب أولى إذا كانت العين طاهرة في الأصل وتنجست، كالثوب المتنجس.

ودليلهم قياس ذلك على الحصر إذا تخللت والإهاب إذا دبح.

وذهب الشافعية والمالكية في غير المعتمد، وأبو يوسف، وهو ظاهر المذهب الحنبلي، إلى أن الإحراق لا يجعل ما يتخلف منه شيئاً آخر، فيبقى على نجاسته. وسواء في ذلك العين النجسة، أو المتنجسة، لقيام النجاسة، لأن المتخلف من الإحراق جزء من العين النجسة.

وفصل بعض المالكية فقالوا : إن أكلت النار النجاسة أكلاً قوياً فمادها طاهر، وإلا فنجس.^(١)

(١) فتح القدير ١/١٣٩، وشاحية النسي ١/٥٧، ٥٨، والمغني ٦٠/١، والبدائع ١/٨٥، ونهاية المحتاج ١/٢٣٠، وروضة الطالبين ٢/٢٩١، ٣٠، وابن عابدين ١/٣٣٢

إحراق

التعريف :

١ - الإحراق لغة مصدر أحرق.

أما استعماله الفقهي فيؤخذ من عبارات بعض الفقهاء أن الإحراق هو إذهاب النار الشيء بالكلية، أو تأثيرها فيه مع بقائه، ومن أمثلة النوع الأخير: الكتي والشيء^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - للإحراق صلة بالألفاظ اصطلاحية كثيرة أهمها :

أ - الإتلاف : وهو الإفساء . وهو أهم من الإحراق.

ب - التسخين : وهو ترميض الشيء للحرارة، فهو غير الإحراق.

ج - الخلي : وهو آخر درجات التسخين، ويختلف

(١) البدائع ١/٣٨٨ وما بعدها، ولقرشي ١/١٠٨ ط دار صادر، ونهاية المحتاج ١/١٠٩ ط مطبعي الحلبي، والمغني ٧/٢٨٠
(٢) لسان العرب (حرق) والمصنف ٣/٣٥٤

الصلاة على مكانها ولا التيمم بها ، لأن النجاسة حصلت في المكان ، والمزيل لم يوجد (١)

تمويه المعادن بالنجس :

٦ - الإجماع على أنه لو سقي الحديد بنجس ، فغسل ثلاثاً ، يظهر ظاهره ، فإذا استعمل بعدئذ في شيء لا ينجس .

وعند الحنفية عدا محمداً وهو وجه عند الشافعية أنه يظهر مطلقاً لو سقي بالطاهر ثلاثاً ، وذلك بالنسبة لحمله في الصلاة .

وعند محمد بن الحسن أنه لا يظهر أبداً . وهذا بالنسبة للحمل في الصلاة . أما لو غسل ثلاثاً ثم قطع به نحو بطيخ ، أو وقع في ماء قليل ، لا يتنجسه . فالغسل يظهر ظاهره أجمعاً .

وهناك قول آخر للشافعية ، اختاره الشاشي ، أنه يكتفى لتطهير الحديد المسقي بنجس بتطهيره ظاهراً لأن الطهارة كلها جعلت على ما يظهر لا على الجوف .

وعند المالكية إن سقي الحديد الحمى والنحاس وغيرهما بنجس لا ينجسهما ويبقيان على طهارتهما لعدم سر بيان النجاسة فيها لاندفاع النجاسة بالحرقاة (٢)

هذا وإن من قال من الفقهاء بنجاسة المتخلف من إحراق النجس ذهبوا إلى أنه يفي عن قليله للضرورة ، ولأن المشقة تجلب التيسير .

طهارة الأرض بالشمس والنار :

٥ - إذا أصابت الأرض نجاسة ، فحفت بالشمس أو النار ، وذهب أثرها ، وهو هنا اللون والرائحة ، جازت الصلاة مكانها عند الحنفية ، واستدلوا بقول النبي عليه الصلاة والسلام : « ذكاة الأرض يسها » (١) .

وعن ابن عمر قال : « كنت أبييت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شاباً عزباً ، وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئاً من ذلك » (٢)

كما ذهبوا إلى أنه لا يجوز التيمم به لأن طهارة الصعيد شرط بنص الكتاب وقال الله تعالى : « فَتَيَمَّمُوا صعيداً طَيِّباً » (٣) وطهارة الأرض بالجفاف ثبتت بدليل ظني ، فلا يتحقق بها الطهارة القطعية المطلوبة للتيمم بنص الآية .

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية إلى أن الأرض لا تطهر بالجفاف ، ولا يجوز

(١) حديث « ذكاة الأرض يسها » قال السخاوي لا يصح مرفوعاً وقد ذكره ابن أبي شيبة من قول محمد بن علي بن الحسين وابن الحنفية وأبي قلابة ، وذكره عبد الرزاق من قول أبي قلابة بلفظ « جفوت الأرض ظهرها » (المقاصد الحسنة ص ٢٢٠) .

(٢) حديث ابن عمر رواه البخاري وأبو داود (عن المبرور ١٤٦/١ الطبعة الهندية) .

(٣) سورة النساء/ ٤٣ ، وسورة المائدة/ ٦

(١) قسم التقدير ١/١٣٨ ، ١٣٩ ، وروضة الطالبين ٢٩/١ ، وابن عابدين ١/٣١١ ، والفتاوى ١/٧٣٩ مع الشرح الكبير والمطاب ١٥٨ ، ١٥٩

(٢) روضة الطالبين ٣٠/١ ، وابن عابدين ٢٢٢/١ ، وحاشية الدسوقي ١/٦٠

الاستصحاب بالنجس والمنتجس

الاستصحاب بالدهن النجس :

٧ - عند الخنابلة، وهو ظاهر الرواية عند الحنفية، شحوم الميتة لا يجوز الاستصحاب بها. وعلموا ذلك بأنه عين النجاسة وجزؤها. ويؤيده ما في صحيح البخاري عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة: «إن الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام. فقيل: يارسول الله أرأيت شحوم الميتة، فإنه يطلى بها السفن، ويدهن بها الجلود، ويستصبغ بها الناس؟ قال: لا، هو حرام». (١) الحديث.

ونحوهم المالكية حيث قالوا: لا ينتفع بالنجس إلا شحوم ميتة لذهن القنابل ونحوها. وذلك في غير مسجد، لا فيه.

وعند الشافعية: يحل مع الكراهة في غير المسجد الاستصحاب بالدهن النجس. (٢)

الاستصحاب بالدهن المنتجس :

٨ - اختلفت الآراء في الاستصحاب بالأدهان المنتجة:

(١) حديث «أرأيت شحوم الميتة...» رواه أيضا مسلم وتامه «ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك: قاتل الله اليهود إن الله لما حرم شحومها تجملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه» وفي بعض رواياته «إن الله ورسوله حرموا... الحديث» (فتح الباري ٤/٢٤٤ ط السلفية).

(٢) للفتي ١٥/٤، وحاشية ابن عابدين ١/٣٣٠، ١٧٣/٥٠٣٣١، وحاشية الدسوقي ١/٦١، ونهاية المحتاج، وحاشية الشبراوي ٢/٣٧٣.

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في المشهور عندهم وهو رواية عند الخنابلة اختارها الحرق، أنه يجوز الاستصحاب به في غير المسجد، إلا إذا كان المصباح خارج المسجد والضوء فيه فيجوز، لأنه أمكن الانتفاع به من غير ضرر، فجاز كالمظاهر. وهو مروي عن ابن عمر.

وذهب الخنابلة في الرواية الأخرى، وهو اختيار ابن المنذر، إلى أنه لا يجوز مطلقاً، لأن النبي صلى الله عليه وسلم «سئل عن شحوم الميتة تطلى بها السفن، وتدهن بها الجلود، ويستصبغ بها الناس؟ فقال: لا، هو حرام». متفق عليه. (١) فقد سؤوا بين النجس والمنتجس.

دخان وبخار النجاسة المحرقة :

٩ - ذهب الحنفية في الصحيح عندهم وهو المتمد عند المالكية وهو اختيار ابن رشد وبعض من متأخري الشافعية وهو غير ظاهر المذهب عند الخنابلة إلى القول بالطهارة مطلقاً.

وذهب الحنفية في مقابل الصحيح، وهو ظاهر المذهب الحنبلي، واختاره من المالكية اللخمي والتونسي والمازري وأبو الحسن وابن عرفة ووصفه بعضهم بأنه المشهور، إلى عدم طهارة الدخان المتصاعد من وقود النجاسة، والبخار المتصاعد من الماء النجس إذا اجتمعت منه ندوة على جسم صقيل ثم قطر فهو نجس، وما يصيب الثوب من بخار النجاسة ينجسه.

(١) للفتي مع الشرح الكبير ١٥/٤

وتفصيل ما يصح التيمم منه وما لا يصح في مصطلح (تيمم).^(١)

الماء المتجمع تحت الجلد بالاحتراق (النفطة):

١١ - النفطة تحت الجلد لا يحكم عليها بنجاسة ولا نقض للوضوء. أما إذا خرج ماؤها فقد أجمعوا على نجاسته، ويعفى عما يعتبر منه قليلاً تبعا لكل مذهب في ضابط القلة والكثرة في المفوات.

أما نقض الوضوء بخروجه فهو مذهب الحنفية إن سال عن مكانه، والحنابلة إن كان فاحشا، خلافا للمالكية والشافعية فهو غير ناقض عندهم، كما يستفاد من عدم ذكرهم له بين نواقض الوضوء.^(٢)

تفصيل الميت المحترق:

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أن من احترق بالنار يغسل كغيره من الموتى إن أمكن تفسيه، لأن الذي لا يغسل إنما هو شهيد المعركة ولو كان محترقا بفعل من أفعالها. أما المحترق خارج المعركة فهو من شهداء الآخرة. ولا تجري عليه أحكام شهداء المعركة.^(٣) فإن خيف تقطعه بالفصل يصب عليه الماء صباً

وذهب بعض الشافعية إلى أن دخان النجاسة نجس يعفى عن قليله. وبخار النجاسة إذا تصاعد بواسطة نار نجس، لأن أجزاء النجاسة تفصلها النار بقوتها فيعفى عن قليله.

وإذا طبخ طعام بروث آدمي، أو بهيمة، أو أوقد به تحت هباب فصار نشادرا، فالطعام طاهر إن لم يكن ما أصابه من دخان النجاسة كثيرا، وإلا تنجس. وكذا النشادر إن كان هبابه طاهرا، وإلا فهو نجس. فالهباب المعروف المتخذ من دخان السرجين أو الزيت المتنجس إذا أوقد به نجس، كالرماد، ويعفى عن قليله، لأن المشقة تجلب التيسير.^(١)

التيمم بالرماد:

١٠ - كل شيء أحرق حتى صار رمادا لم يميز التيمم به بالإجماع. أما ما أحرق ولم يصر رمادا فذهب الحنفية وهو أصح الأقوال عند الشافعية، إلى جواز التيمم منه، لأنه بالإحراق لم يخرج عن أصله. وذهب المالكية، وهو المعتمد عند الحنابلة، وقول للشافعية، إلى أنه لا يجوز التيمم بكل ما احترق، لخروجه بذلك عن كونه صعيدا.

(١) ابن عابدين ٢٤١/١، وحاشية المسقى ١٥٦/١، ونهاية المحتاج ٣٦١/١، ٣٧٤، ٣٧٥، والمغني لابن قدامة ٢٤٩/١، ٢٥٠، ومغني المحتاج ٩٦/١، وروضة الطالبين ١٠٩/١ (٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤٨، والمسقى ٥٦/١، ٥٧، ونهاية المحتاج. ونواقض الوضوء، والمغني مع الشرح الكبير ١٧٧/١

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٢، والفتاوى الهندية ١٦٧/١، ١٦٨، وفتح القدير ١٧٤/١، وبدائع الصنائع ٣٣٣/١، والمغني ٤٠١/٢، وحاشية المسقى ٤٠٧/١

(١) الفتاوى الهندية ٤٧/١، وحاشية ابن عابدين ٣٢٥/١، وحاشية المسقى ٣٨/١، ٥٨، ومغني المحتاج ٨١/١، ونهاية المحتاج إل شرح المنهاج مع حاشية الشيرازي القاهري ٢٢٩/١، ٢٣٠، ١٧٣/٢، وروضة الطالبين ٦١/٢، والمغني لابن قدامة ٦٠/١

الدفن في التابوت :

١٤ - يكره دفن الميت في تابوت بالاجماع لأنه بدعة، ولا تنفذ وصيته بذلك .
ولا يكره للمصلحة، ومنها الميت المحترق إذا دعت الحاجة إلى ذلك. (١)

الإحراق

في الحدود والقصاص والتعزير

الإحراق العمد :

١٥ - يعتبر الإحراق بالنار عمداً جنائية عمد .
وتجري عليه أحكام العمد، لأنها تعمل عمل المحدث .
وتفصيله في (الجنائيات) . (٢)

القصاص بالإحراق :

١٦ - ذهب الشافعية، وهو المشهور عند المالكية، ورواية عند الحنابلة، إلى قتل القاتل بما قتل به ولو ناراً . و يكون القصاص بالنار مستثنى من النهي عن التعذيب بها . واستدلوا بقوله تعالى : «وَأَن عَاقِبْتُمْ فَمَقَاتُوا بِمِثْلِ مَا عَاقِبْتُمْ بِهِ» (٣) وقوله تعالى : «فَمَن أَهْتَدَىٰ عَلَىٰ بَاطِلٍ فَأُتُوا بِهِ بِمِثْلِ مَا أَهْتَدَىٰ عَلَيْهِ يَجْزِي بِمَا كَفَرَ» (٤) وما أخرجه البيهقي واليزار عن النبي صلى

ولا يمسن . فإن خيف تقطعه صبب الماء لم يضل وييسم إن أمكن، كالحي الذي يؤذي الماء . وإن تعذر غسل بعضه دون بعض غسل ما أمكن غسله وييسم الباقي كالحي سواء. (١)

الصلاة على المحترق المتروك :

١٣ - ذهب ابن حبيب من المالكية والحنابلة وبعض المتأخرين من الشافعية إلى أنه يصلى عليه مع تعذر الغسل والتيمم، لأنه لا وجه لترك الصلاة عليه، لأن الميسر لا يسقط بالمعسر، لما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام : «وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٢) ولأن المقصود من هذه الصلاة الدعاء والشفاعة للميت .

أما عند الحنفية وجمهور الشافعية والمالكية فلا يصلى عليه، لأن بعضهم يشترط لصحة الصلاة على الجنائز تقدم غسل الميت، وبعضهم يشترط حضوره أو أكثره، فلما تعذر غسله وتيممه لم يصلى عليه لفوات الشرط. (٣)

(١) ابن عابدين ٢/٢٣٤، وحاشية الدسوقي ١/٤١٩، وصفني المحتاج ١/٣٦٠، ونهاية المحتاج ٣/٣٠، والمغني ٢/٤٠٩، ٤١٥

(٢) المغني لابن قدامة ٩/٣٢٥، ٣٢٦، ونتائج الأفكار ٨/٢٤٥، وحاشية ابن عابدين ٦/٥٢٨، ٥٢٩، وصفني المحتاج ٨/٣١٢، والدسوقي ٤/٣١٢

(٣) سورة النحل / ١٢٦

(٤) سورة البقرة / ١٦٤

(١) المبسوط للرمعي ٢/٥٢، وبلاتح الصنائع ١/٣٢٠، ونهاية المحتاج ٣/١٩، وصفني المحتاج ١/٣٥٨، وروضة الطالبين ٢/١٠٨، وحاشية الدسوقي ١/٤١٠، والمغني لابن قدامة ٢/٤٠٧

(٢) حديث «إذا أمرتكم ...» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه (الفتح الكبير ٢/١٢٠) .

(٣) مراقي الفلاح مع حاشية الطحاوي ص ٣١٩

العقوبة في اللواط بالإحراق :

١٨ - يرى الإمام أبو حنيفة أن عقوبة اللواط سواء اللاتط والمواط به التعزير. ويميز للحاكم أن يكون التعزير بالإحراق. وإلى هذا الرأي ذهب ابن القيم. وأوجب إحراقها ابن حبيب من المالكية، خلافاً للجمهور الذين يرون أن عقوبتها لا تكون بالإحراق. وتفصيل ذلك في (الحدود).

واستدل من رأى الإحراق بفعل الصحابة وعلى رأسهم أبوبكر. وتشدد في ذلك علي رضي الله عنهم. (١)

إحراق الدابة الموطوءة :

١٩ - لا يحد شخص بوطء بهيمة، بل يعزر وتذيع البهيمة، ثم تحرق إذا كانت مما لا يؤكل، وذلك لقطع امتداد التحدث به كلها رؤيت. وليس بواجب كما في الهداية. وإن كانت الدابة تؤكل جاز أكلها عند أبي حنيفة والمالكية، وقال أبو يوسف ومحمد من الحنفية : تحرق أيضا. وفي القنية : تذيع وتحرق على الاستحباب ولا يحرم أكلها. ولأحمد والشافعي قول بقتلها بغير ذبح، لأن بقاءها يذكر بالفاحشة فيميز بها. (٢) والقول الآخر لا بأس بتركها.

(١) حاشية ابن عابدين ١٥٤/٣، ١٥٥، ومطالب أولي النهي ١٧٥/٦، وفتاوى ابن تيمية ٣٣٥/٢٨، والنبصرة بياض فتاوى عليش ٢٦١/٢، ومنح الجليل ٤٩٧/٤، والمهذب ٢٦٩/٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٦٦/١، ٢٦٦/٤، وحاشية الدسوقي ٣١٦/٤، والمغني ١٩٠/٨

الله عليه وسلم من حديث البراء، وفيه : «من حرق حرقناه». (١)

وذهب الحنفية، وهو غير المشهور عند المالكية، والمعتمد عند الحنابلة، إلى أن القود لا يكون إلا بالسيف وإن قتل بغيره، فلو اقتصر منه باللقاء في النار غُزِر. واستدلوا بحديث النعمان بن بشير مرفوعا : «لا قود إلا بالسيف». ورواه ابن ماجه والبيهقي والطحاوي والطبراني والبيهقي بألفاظ مختلفة. (٢)

موجب تعذيب السيد عبده بالنار :

١٧ - اختلف العلماء في موجب تعذيب السيد عبده بالنار، فقال أكثرهم : لا يمتنع عليه. وذهب مالك والأوزاعي والليث إلى عتق العبد بذلك. ويكون ولاؤه له. ويعاقبه السلطان على فعله. واستدلوا بأثر عمر رضي الله عنه، أخرجه مالك في الموطأ بلفظ : «إن وليدة أتت عمر، وقد ضربها سيدها بنار، فأصابها بها. فأعتقها عليه». وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک. (٣)

(١) حديث «من حرق حرقناه» قال ابن حجر : رواه البيهقي في المعرفة وقال : في الإسناد بضع من جهل، وإنما من قول زياد في خطبته (تفخيص الجبر ١٩٠/٤).

(٢) نيل الأوطار ١٦٠/٧، ١٦٥، وحاشية ابن عابدين ٥٣٧/٦، والبدائع ٢٤٥/٧، وتبيين الحقائق ١٠٦/٦، والسرسي ١٢٥/٢٦، ١٢٦، وحاشية الدسوقي ٢٦٥/٤، والحرشي ٢٩٨/٨، والتاج والإكليل ٢٥٦/٦، ومغني المحتاج ٤٤/٤، ونهاية المحتاج ٢٩٠/٧، والمغني ٣٩٠/٩، وكشاف القناع ٥٣٨/٥، والحديث منكر ومطول (فيض القدير ٤٣٦/٤).

(٣) نيل الأوطار ٢٥٠/٦، ٢٥٧، وهذا من تكرم الاسلام للآسان ولوريقاً، ومن لم يرضه فقد أوجب تعزيره.

التجبير بالإحراق :

٢٠ - من حجر أرضاً ميتة بأن منع غيره منها بوضع علامة فهو أحق بها . وما يتحقق به التجبير إحراق ما في الأرض من الشوك والأشجار لاصلاح الأرض .^(١)

إيقاد النار في المساجد والمقابر :

٢٠ - يكره إيقاد النار في المسجد لغير مصلحة ، كالتبخير ، والاستصباح والتدفئة ، لأنه إذا لم يكن لمصلحة كان تشبهاً بعبادة النار ، فهو حبيئاً حرام .

وأما إيقاد النار ، كالسرج وغيرها ، عند القبور فلا يجوز ، لحديث : « لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها السرج » .^(٢)

فإذا كانت هناك مصلحة ظاهرة تقتضي الإضاءة كدفن الميت ليلاً فهو جائز .^(٣)

التبخير عند الميت :

٢٢ - يستحب عند الجمهور تبخير أكفان الميت بالعود ، وهو أن يترك العود على النار في جمر ، ثم يبخر به الكفن حتى تعمق رائحته ويطيب . ويكون ذلك بعد أن يرش عليه ماء الورد لتعلق الرائحة به .

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٦٦ ، ٢٦٤ ، وحاشية السبكي

٣١٦/٤ (٢) رواه ألبوايدي والترمذي والنسائي والحاكم (الفتح الكبير) وحسنه الترمذي وابن القطان وضعه عبدالحق (غرض التقدير ٢٧٤/٥) .

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٣٦٧ ، ٢٥٤/٦ ، ٤٣٩/٢ ، ٤٤٠ ، وبدائع الصنائع ٩/٢٢٠ ، وحاشية السبكي ١٧١/٢ ، ٧١/٤ ونهاية المحتاج ٥/٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٢٣٣ ، ٣٥ ومغني المحتاج ١/٣٦٠ والمغني والشرح الكبير ١/١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٣٥ ، ٤١٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٧ ، ٣٦٤/٢ ، ٢٣٦

وتجمر الأكفان قبل أن يدرج الميت فيها وتراً . والأصل فيه ما روي عن جابر ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أجمرت الميت فأجروه ثلاثاً » رواه أحمد ، وأخرجه أيضاً البيهقي والبخاري . وقيل : رجاله رجال الصحيح . وأخرج نحوه أحمد بن حنبل .^(١)

واختلفوا في الميت المحرم على رأيين :

فذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى جواز تجميده ، قياساً على الحي ، ولأنه انقطع إخراجهم بموته ، وسقط عنه التكليف .

وقال الحنابلة : لا يبطل إحرامه ، فلا يجزئ هو ولا أكفانه .

والأصل في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم في الذي وقصته الناقة « اغسلوه بآء وسدر ، وكفنوه في ثوبين ، ولا تمسوه طيباً ، ولا تحرقوا رأسه ، فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً » .^(٢)

اتباع الجنائز بنار :

٢٣ - اتفق الفقهاء على كراهة اتباع الجنائز بنار في مجمرة أو غيرها ، وإن كانت بخوراً . وكذلك مصاحبها للميت ، للأخبار الآتية .

ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على الكراهة ، لأن ذلك من فعل الجاهلية ، وقد حرّم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ، وزجر عنه . فقد روي أنه خرج في

(١) نيل الأوطار ٤/٤٥ ، ٤٦ ، باب تطيب بدن الميت .

(٢) ابن عابدين ١/١٦٢ ، والنسفي ٤١٨/١ ، والمجموع ٩/٢٠٩ ، والمغني ٢/٣٢٢ ، وحديث : اغسلوه بآء .. أخرجه الشيخان عن ابن عباس (الفتح الكبير ١/٢٠٥)

أما إن كان الإيقاد بطريقة من شأنها انتقال النار إلى ملك الغير، فإنه يضمن ما أثلفته النار، وذلك كأن كان الإيقاد والريح عاصفة، أو وضع مادة من شأنها انتشار النار، إلى غير ذلك مما هو معروف.

وعدم الضمان في الحالة الأولى مرجعه إلى قياسها على سرية الجرح في قصاص الأطراف، وفي الثانية بسبب التقصير. فإن أوقد ناراً في غير ملكه أو ما لا يملك الانتفاع ضمن ما أثلفته النار لأنه متعمد.^(١)

ملكية المصنوب المتغير بالإحراق :

٢٥ - ذهب الحنفية والمالكية، وهو قول عند أحد، إلى أنه إذا تغيرت العين المصنوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافها زال ملك المصنوب منه عنها، وملكها الغاصب وضمها. ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها، كمن غصب شاة وذبحها وشواها أو طبخها، أو حديدًا فأنغذه سيقاً، أو نحاساً فعمله آنية. وسبب انتقال الملكية أن الغاصب أحدث صنعة متقمة، لأن قيمة الشاة تزداد بطبخها أو شئها، وهذا يعتبر حق المالك هالكاً من وجه، ألا ترى أنه تبدل الاسم وفات معظم المقاصد. وحق الغاصب في الصنعة قائم من كل وجه، وما هو قائم

جنازة، فرأى امرأة في يدها مجمر، فصاح عليها وطردها حتى توارت بالأكام،^(١) وروى أبو داود بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تتبع الجنائز بصوت ولا نار»،^(٢) وقد أوصى كثير من الصحابة بالألّا يتبعوا بنار بعد موتهم.^(٣) وروى ابن ماجه أن أبا موسى حين حضره الموت قال: لا تتبعوني بمجمر. قالوا له: أو سمعت فيه شيئاً؟ قال: نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم.^(٤)

فإن دفن ليلاً، فاحتاجوا إلى ضوء، فلا بأس به. وإنما كره المجامر التي فيها البخور.^(٥)

الإحراق المضمون وغير المضمون :

٢٤ - إذا أوقد الشخص ناراً في أرضه. أو في ملكه، أو في موات حجره، أو فيا يستحق الانتفاع به، فطارت شرارة إلى دار جاره فأحرقتها، فإن كان الإيقاد بطريقة من شأنها ألا تنتقل النار إلى ملك الغير، فإنه لا يضمن.

(١) حديث: «رأى امرأة...» رواه أبيهزم (كفر العمال ٧٢٣/١٥) ولم نجد من تكلم على إسناده.

(٢) حديث: «لا تتبع الجنائز» رواه أبو داود. قال عبدالحق: سنده منقطع. قال ابن القفطان: والحدِيث لا يصح وإن كان مصلاً (فيض القدير ٦/٢٨٧).

(٣) منهم أبو هريرة وعائشة وعمر بن العاص (المدة ١٨٠/١).

(٤) حديث أبي موسى في مسند أحمد ٣٧٧/٤ ط اليمينية.

(٥) حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٢، وبدائع الصنائع ٣١٠/١، وحاشية المحسني ١٢٤/١، وبلغة السالك لأقرب المسالك ٢٠٢/١، ونهاية المحتاج ٢٣/٢، وروضة الطالبين ١١٦/٢، والمخني لابن قدامة والشرح الكبير ٣٦٤/٢، ومغني المحتاج ٣١٠/١.

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٧/٥، ٤٤٨، ٢١٤/٦، ٤٤٦، والفتاوى الهندية ٤٥٩/٣، وشرح الحرشي ١١١/٨، ١١٢، ومواهب الجليل للطلاب ٣٢١/٦، وكشاف القناع ٣٦٧/٢، والمهلب ١٥٢/٢، ونهاية المحتاج ١٥٢/٥، ٣٣٣، ٣٣٤، وروضة الطالبين ٢٨٥/٥، والمخني لابن قدامة ٤٥٣/٤، ١٨٣/٦، وبلغة السالك لأقرب المسالك ١٧٦/٢.

ما يباح إحراقه وما لا يباح :

٢٦ - الأصل أن المصحف الصالح للقراءة لا يحرق، لحرمته، وإذا أحرق امتناناً يكون كفراً عند جميع الفقهاء .

وهناك بعض المسائل الفرعية ، منها :

قال الحنفية : المصحف إذا صار خلقاً ، وتعدّر القراءة منه ، لا يحرق بالنار، بل يدفن ، كالمسلم . وذلك بأن يلف في خرقة طاهرة ثم يدفن . وتكره إذابة درهم عليه آية ، إلا إذا كسر ، فحينئذ لا يكره إذابته ، لتفرق الحروف ، أو لأن الباقي دون آية .

وقال المالكية : حرق المصحف الخلق إن كان على وجه صيانه فلا ضرر، بل ربما وجب .^(١)

وقال الشافعية : الخشبة المنقوش عليها قرآن في حرقها أربعة أحوال : يكره حرقها لحاجة الطبخ مثلاً ، وإن قصد بحرقها إحرازها لم يكره ، وإن لم يكن الحرق لحاجة ، وإنما فعله عبثاً فيجزم ، وإن قصد الامتثال فظاهر أنه يكفر .

وذهب الحنابلة إلى جواز تحريق المصحف غير الصالح للقراءة .^(٢)

أما كتب الحديث والفقه وغيرها فقال المالكية : إن كان على وجه الاستخفاف فأحراقها كفر مثل القرآن ، وأيضاً أساء الله وأساء الأنبياء المقرونة بما يدل على ذلك مثل : « عليه الصلاة والسلام » لا مطلق الأساء .

وقال الحنفية : هذه الكتب إذا كان يتعدّر

من كل وجه مرجح على الأصل الذي هوفئت وهالك من وجه .

وعلى هذا يخرج ما إذا كان المخصوص لحماً ، فشواه أو طبخه ، أو حديداً فصر به سكيناً ، أو تراباً له قيمة فاتخذة خرفاً ، ونحو ذلك ، لأنه ليس للمالك أن يسترد شيئاً من ذلك ، ويزول ملكه بضمان المثل أو القيمة ، وتبطل ولاية الاسترداد ، كما إذا استهلكه حقيقة .

وقال الشافعية وهو المذهب عند الحنابلة ورواية عن أبي يوسف : لا ينقطع حق المالك ، ولا يزول ملك صاحبه عنه ، لأن بقاء العين المخصوصة يوجب بقاء ملك المالك ، لأن الواجب الأصلي في النصب رد العين عند قيامها ، والعين باقية ، فتبقى على ملكه ، وتتبعه الصنعة الحادثة ، لأنها تابعة للأصل ، ولا معتبر بفعله لأنه محظور فلا يصلح سبباً للملك .

وعن محمد بن الحسن أنه يميز بين القيمة أو العين مع الأرض . وذكر أبو الخطاب : أن الفاسد يشارك المالك بكل الزيادة لأنها حصلت بمنافعه ، ومنافعه أجريت مجرى الأعيان ، فأشبه ما لو غصب ثوباً فصبغه ، وذلك بأن تقوم العين المخصوصة غير مصنعة ، ثم تقوم مصنعة ، فالزيادة تكون للفاسد على هذا الرأي .^(١)

(١) نتائج الأفكار (تكملة فتح القدير) والنهاية ٣٧٥/٧ ، ٣٧٨ ، وبدائع الصنائع ١٤٨/٧ ، ١٥٤ ، والمغني لابن قدامة والشرح الكبير ٣٩٤/٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، وبلغت السالك لأحرق المسالك ٢١٢/٢ وما بعدها ، وروضة الطالبين ٢٤/٥ وما بعدها ، ونيل الأوطار ٦٩/٦ ، ٧٠ ، وحاشية السقي ٤٤٦/٣

(١) السقي ٣٠١/٤

(٢) الفروع ١١٥/١ ، وكشاف التناع ١٣٧/١

الانتفاع بها يحسب عنها اسم الله وملأنكه ورسله
ويحرق الباقي. (١)

وأما إذا تعين الكي علاجاً فإنه مباح سواء أكان
ذلك بالحديد أم بغيره. وتفصيل ذلك في مصطلح
(تداوي).

إحراق السمك والعظم وغيرهما :

٢٧ - ذهب المالكية إلى جواز إلقاء السمك في
النار حياً لشيء. كما أباحوا إحراق العظم وغيره
للانتفاع به. ووافقهم الشافعية على الرجوع في
إحراق العظم. وكره الإمام أحمد شيء السمك الحتي
ولكن لا يكره أكله.

ونص الحنابلة على أنه لا يكره شيء الجراد حياً،
لما أثر من فعل الصحابة ذلك أمام عمر رضي الله عنه
من غير تكبر.

ولا يجوز عند الجميع إضاعة المال بالإحراق أو
غيره. (٢)

الإحراق بالكى للتداوي : (٣)

٢٨ - إذا لم يكن حاجة إلى التداوي بالكى فإنه
حرام، لأنه تعذيب بالنار، ولا يعذب بالنار إلا
خالقها. (٤)

(١) حاشية ابن عابدين ١/١٧٧، ١٧٨، ٤٢٢/٦، وحاشية
السنقي ١/١٢٥، ٣٠١/٤، والمغني لابن قدامة ٥٣٣/١،
وروضة الطالبين ١/٨٠، ٨١، ونهاية المحتاج ١/١١٢، وشرح
الروض ١/٦٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٦/٣٥٤، وحاشية السنقي ١/٥٧، ٦٠،
٦١، ونهاية المحتاج ١/١٣٢

(٣) الكى هو أن يمسى حديد أو غيره و يوضع على عضو مملوك
ليحرق ويحس، أو لينقطع العرق الذي يخرج منه الدم.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/١٣٧ - ١٤٠، ٣٨٨/٦، والمغني لابن
قدامة ١/١٧٦، ١٧٨، ونهاية المحتاج وحاشية الشيرازي
٣٠/٨، ونيل الأوطار ٨/٢١٢، ٢١٥ واللجنة ترى - نظراً =

الوسم بالنار: (١)

٢٩ - الوسم في الوجه بالنار منهي عنه بالإجماع في
غير الآدمي. ومن باب أولى وسم الآدمي، فهو حرام
لكرامته، ولأنه لا حاجة إليه، ولا يجوز تعذيبه.
وذهب جماعة في غير الآدمي إلى أن النهي للكرامة،
وذهب جماعة آخرون إلى تحرمة، وهو الأظهر، لأن
النبي صلى الله عليه وسلم لمن فاعله، واللحن يقتضي
التحريم، حيث قال: «أما بلغكم أني لعنت من
وسم البهية في وجهها؟» (٢)

أما وسم غير الآدمي في بقية الجسم فالجمهور
على أنه جائز، بل مستحب، لما روي من فعل
الصحابة في ماشية الزكاة والجزية. وذهب أبو
حنيفة إلى كراهته لما فيه من تعذيب ومثله. (٣)

الانتقال من سبب موت - لآخر أهون :

٣٠ - لو شبت النار في سفينة أو غيرها فاغلب
على ظنهم السلامة فيه من بقائهم في أماكنهم أو
تركها فملوه.

== لصوم البوي أن في مذهب الشافعي سعة. وفي حكم المصحف
المعرف.

(١) الرسم - أثر الكية.

(٢) رواه مسلم والترمذي ومجاهد وأبو داود (عون الميود ٧/٢٣٢)

(٣) حاشية ابن عابدين ٦/٣٨٨، والمغني لابن قدامة ٣/٥٧٤،
ونيل الأوطار ٨/٩٠، ٩٢ ط الحلبي.

كالكفار في حال القتال. (١)

إحراق أشجار الكفار في الحرب :

٣٢ - إذا كان في ذلك نكاية بالعدو، ولم يرج حصولها للمسلمين، فالإحراق جائز اتفاقاً. بل ذهب المالكية إلى تحيُّن الإحراق. أما إذا رجي حصولها للمسلمين، ولم يكن في إحراقها نكاية، فإنه محظور. وصرح المالكية بحرمته.

وأما إذا كان في إحراقها نكاية، ويرجى حصولها للمسلمين، فذهب الحنفية والشافعية إلى كراهة ذلك. بل صرح الشافعية بنقد الإبقاء حفظاً لحق الفاتحين. وذهب المالكية إلى وجوب الإبقاء. وإذا كان لا نكاية في إحراقها، ولا يرجى حصولها للمسلمين، فذهب الحنفية والمالكية إلى جوازها. ومقتضى مذهب الشافعية الكراهة لأنه الأصل عندهم. (٢)

أما الحنابلة فالأصل عندهم في هذه المسألة المعاملة بالمثل، ومراعاة مصلحة المسلمين في القتال.

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٩/٤، ١٣١، ٢٦٥، وفتح القدير ٢٨٦/٤، ٢٨٨، ٣٠٨. وحاشية الدسوقي ٢٩٩/٤، ١٧٧/٢، ١٧٨، ونهاية المحتاج ٩١/٨، ٦٢، وبداية المجتهد ونهاية المقتصد ٤٠١/١، والحاشية لابن قدامة ٨٢/١٠، ٥٠٤، وبلغه السالك لأقرب السالك ٣٥٧/١، وسفني المحتاج ١٢٧/٤، ١٢٨، ١٤٠، وبتائع الصنائع ١٠٠/٧.

(٢) فتح القدير ٢٨٦/٤، ٢٨٧، ٣٠٨، وبتائع الصنائع ١٠٠/٧، حاشية الدسوقي ١٠٨/٢، ونهاية المحتاج ٦٤/٨، وبداية المجتهد ٤٠٢/١، والمفني والشرح الكبير ٥٠٩/١٠، ٥١٠، ونيل الأوطار ٢٦٢/٧، ٢٦٦، وحاشية ابن عابدين ١٢٩/٤.

وإن استوى عندهم الأمران فقال الشافعي وأحمد : كيف شاعوا صنعوا، وقال الأوزاعي : هما موتان فاختَر أيسرهما.

وصرح المالكية بوجوب الانتقال من سبب الموت الذي حلّ، إلى سبب آخر إن رجا به حياة، أو طوطاً، ولو حصل له معها ما هو أشد من الموت، لأن حفظ النفس واجب ما أمكن. (١)

الإحراق في الحرب :

٣١ - إذا قُدر على العدو بالتغلب عليه فلا يجوز تحريقه بالنار من غير خلاف يعلم، لما روى حزة الأسلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية، فقال : فخرجت فيها، فقال : «إن أخذتم فلانا فأحرقوه بالنار» فويلت، فناداني، فرجعت، فقال : «إن أخذتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه، فإنه لا يعذب بالنار إلا رب النار». (٢)

فأما رميهم بالنار قبل القدرة عليهم مع إمكان أخذهم بغير التحريق فلا يجوز، لأنهم حينئذ في حكم المقدور عليهم. وأما عند العجز عنهم بغير التحريق فجائز في قول أكثر أهل العلم، لفعل الصحابة والتابعين في غزواتهم.

هذا وإن تسرّس العدو في الحرب ببعض المسلمين، فإن اضطررنا إلى رميهم بالنار فهو جائز عند الجمهور. ومرجع ذلك إلى تقدير المصلحة العامة. والحكم في البيعة والمرتدين في هذه المسألة

(١) حاشية الدسوقي ١٨٣/٢، ١٨٤، ونهاية المحتاج ٣٠/٨، والمفني لابن قدامة والشرح الكبير ٥٥٤/١، ٥٥٥.

(٢) رواه أبو داود واختلف في توثيق رواه به محمد بن حزة.

حرق ما عجز المسلمون عن نقله من أسلحة وهائم وغيرها:

٣٣ - اختلف الفقهاء في الحرق والإتلاف، فقال الحنفية والمالكية: إذا أراد الإمام العود، وعجز عن نقل أسلحة وأمتعة وهائم لمسلم أو عدو، وعن الإتلاف بها تحرق، وما لا يحرق كحديد يتلف أو يدفن في مكان خفي لا يقف عليه الكفار، وذلك لئلا ينتفعوا بهذه الأشياء.

أما المواشي والبهائم والحيوانات فتذبح وتحرق، ولا يتركها لهم، لأن الذبح يجوز لفرض صحيح، ولا غرض أصح من كسر شوكة الأعداء وتفرغهم للهلكة والموت، ثم يحرق بالنار لتقطع منفعة عن الكفار، وصار كتحريب البنيان والتحريق لهذا الغرض المشروع، بخلاف التحريق قبل الذبح، فلا يجوز، لأنه منهي عنه. وفيه أحاديث كثيرة منها ما أخرج البزار في مسنده عن عثمان بن حيان قال: كنت عند أم الدرداء رضي الله عنها، فأخذت برغوثاً فألقته في النار، فقالت: سمعت أبا الدرداء يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يعذب بالنار إلا رب النار.

وللمالكية تفصيل، قالوا: يجوز على الحيوان وجوباً، للإراحة من التحذير بإزهاق روحه أو قطع عرقه، أو الذبح الشرعي و يحرق الحيوان ندباً بعد إتلافه إن كان الأعداء يستحلون أكل الميتة، ولو ظناً، لئلا ينتفعوا به. فإن كانوا لا يستحلون أكل الميتة لم يطلب التحريق في هذه الحالة وإن كان جائزاً. والأظهر في المذهب طلب تحريقه مطلقاً، سواء استحلوا أكل الميتة أم لا، لاحتمال أكلهم له

حال الضرورة. وقيل: التحريق واجب، ورجح. وقال اللخمي: إن كانوا يرجعون إليه قبل فساد وجب التحريق، وإلا لم يجب، لأن المقصود عدم انتفاعهم به، وقد حصل بالإحراق.

٣٤ - وقال الشافعية والحنابلة وعامة أهل العلم، منهم الأوزاعي والليث: لا يجوز في غير حال الحرب عقر الدواب وإحراق النحل وبيوته لمغاظة الكفار والإفساد عليهم، سواء خفوا أم أخذهم لها أو لم تخف. وذلك بخلاف حال الحرب حيث يجوز قتل المشركين ورميهم بالنار، فيجوز إتلاف البهائم، لأنه يتوصل بإتلاف البهائم إلى قتل الأعداء.

واستدلوا بقوله تعالى: «وَلِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْصِلَ بَيْنَهُمَا الْفُتُورَ وَالْثَّلَ وَاللَّيْلَ لَا يُجِبُّ الْقَسَادَ»^(١). ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال في وصيته ليزيد بن أبي سفيان، حين بعثه أميراً: «يا يزيد لا تقتل صبياً ولا امرأة ولا هرماً، ولا تخربن عامراً، ولا تعقرن شجراً مثمراً، ولا دابة عجماء، ولا شاة إلا لما كلة، ولا تحرقن نحلاً ولا تفرقن، ولا تغلل ولا تحبسن»^(٢). ولأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل شيء من الدواب صبراً^(٣).

ولأنه حيوان ذو حرمة فلم يجر قتله لغيظ المشركين^(٤)

(١) وهذا ما ذكره الفقهاء وهو مناسب لصرهم، واللجنة ترى أن لقائهم الجيش أن يتصرف بما يراه مصلحة للمسلمين بجلب النفع ودفع الضرر في حدود القواعد العامة للشرعية. والآية من سورة البقرة/٢٥٥

(٢) وصية أبي بكر في الموطأ (٤٤٨/٢) والبيهقي رواه مرسله (نيل الأوطار ٧٥/٨)

(٣) متفق عليه (نيل الأوطار ٩٠/٨)

(٤) فتح البقيع ٣٠٨/٤، ابن عابدين ١٤٠/٤، وحاشية السوقي ١٨١/٢، ونهاية المحتاج ٦٤/٨، والمغني ٥٠٦/١٠

ما يحرق للغال وما لا يحرق :

٣٥ - الغال هو الذي يكتّم ما يأخذه من الغنيمة، فلا يطلع الإمام عليه، ولا يرضه إلى الغنيمة.

وقد اختلف الفقهاء في تحريق مال الغال للغنيمة، فقال الحنفية والمالكية والشافعية والليث: لا يحرق ماله. واستدلوا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وعدم تحريقه فمن ابن عمر قال: جاء رجل بزمزم من شعر، فقال: يا رسول الله هذا فما كنا أصبنا من الغنيمة، فقال: سمعت ملائكة نادى ثلاثاً؟ قال: نعم. قال: فما منعك أن تحييه به؟ فاعتذرو فقال: كن أنت تحييه به يوم القيامة فلن أقبله منك» أخرجه أبوداود. (١) ولأن إحراق المتاع إضاعة له، وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال. (٢) وقال بإحراق مال الغال الحنابلة وفقهاء الشام، منهم مكحول والأوزاعي والوليد بن هشام.

وقد أتى سعيد بن عبد الملك بفأف فجمع ماله وأحرقه، وعمر بن عبد العزيز حاضر ذلك فلم يعبه (٣) وقال يزيد بن يزيد بن جابر: السنة في الذي يغل أن يحرق رحله. رواها سعيد في سننه. وقد استدلوا بما روى صالح بن محمد بن زائدة، قال: «دخلت مع مسلمة أرض الروم، فأثني برجل قد غلّ، فسأل سالماً عنه، فقال: سمعت أبي يحدث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا وجدتم الرجل قد غلّ فأحرقوا متاعه واضربوه. قال: فوجدنا في متاعه

(١) سكت عنه المنذري وصححه الحاكم (نيل الأوطار ٣١٨/٧)

(٢) حديث النبي عن إضاعة المال: متفق عليه.

(٣) صوابه «مسلمة بن عبد الملك». وفي سننه إسحاق بن عبد الله، وهو متروك (تقریب التهذيب).

مصحفاً. فسأل سالماً عنه، فقال: بعه وتصدق بشمنه. (١) وروى عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباً بكر وعمر أحرقوا متاع الغال (٢) قال أحمد: إن لم يحرق رحله حتى استحدث متاعاً آخرو وكذلك إن رجع إلى بلده، أحرق ما كان معه حال الغلول.

٣٦ - ويشترط في الغال أن يكون بالغاً عاقلاً حراً، فتوقع عقوبة الإحراق في متاع الرجل والخنثى والمرأة والذمي، لأنهم من أهل العقوبة. وإن كان الغال صبياً لم يحرق متاعه عند الحنابلة والأوزاعي، لأن الإحراق عقوبة، والصبي ليس من أهل العقوبة.

٣٨ - ويسقط إحراق متاع الغال إذا مات قبل إحراق رحله، نص عليه أحمد، لأنها عقوبة فتسقط بالموت، كالحديد، ولأنه بالموت انتقل المتاع إلى ورثته، فأحرقه يكون عقوبة لغير الجاني.

وإن انتقل ملكه إلى غير الغال بالبيع أو الهبة احتتمل عدم تحريقه، لصيرورته لغيره فأشبه انتقاله للوارث بالموت، واحتتمل أن ينقض البيع والهبة ويحرق، لأنه تعلق به حق سابق على البيع والهبة، فوجب تقديمه كالتقصاص في حق الجاني.

٣٩ - وما لا يحرق للغال بالاتفاق المصحف، والحيوان. أما المصحف فلا يحرق، لحرمته، ولما تقدم

(١) رواه أحمد وأبوداود وصححه وقفه، والترمذي وفيه صالح بن أبي زائدة، ضعيف. وقال الدارقطني المخطوط إن سالماً أمر بذلك. (تليخيص الجبير ١١٤/٤).

(٢) أخرجه أبوداود والحاكم والبيهقي والراجح وقته (نيل الأوطار ٣٠٠/٧)

الغال بإحراق متاعه، فالـ لم يحرق يبقى على ما كان عليه. (١)

إِحْرَام

الفصل الأول

التعريف :

١ - من معاني الإحرام في اللغة : الإهلال بفتح أو عمرة ومباشرة أسبابها ، والدخول في الحرم . يقال : أحرم الرجل إذا دخل في الشهر الحرام ، وأحرم : دخل في الحرم ، ومنه حرم مكة ، وحرم المدينة ، وأحرم : دخل في حرمة عهد أو ميثاق .
والحُرْم - بضم الحاء وسكون الراء - : الإحرام بالحج أيضاً ، وبالكسر : الرجل المحرم ، يقال : أنت جل ، وأنت جرم .
والإحرام في اصطلاح الفقهاء يراد به عند الإطلاق الإحرام بالحج ، أو العمرة . وقد يطلق على الدخول في الصلاة . ويستعملون مادته مقرونة بالكسبية الأولى ، فيقولون : « تكبير الإحرام » ويسمونها « التحريم » (٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة) .

من قول سالم فيه . وإن كان مع الغال شيء من كتب الحديث أو العلم فينبغي ألا تحرق أيضاً ، لأن نفع ذلك يعود إلى الدين ، وليس المقصد الإضرار به في دينه ، وإنما قصد الإضرار به في شيء من دنياه . ويحتمل أن يباع المصحف ويتصدق به لقول سالم فيه .

٤٠ - أما الحيوان فلا يحرق ونهي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعذب بالنار إلا ربه ، ولحمة الحيوان في نفسه ، ولأنه لا يدخل في اسم المتاع المأمور بإحراقه .

٤١ - ولا تحرق ثياب الغال التي عليه ، لأنه لا يجوز تركه عرياناً ، ولا سلاحه ، لأنه يحتاج للقتال ، ولا نفقته ، لأن ذلك مما لا يحرق عادة ولا احتياج إلى الاتفاق .

٤٢ - ولا يحرق المال المغلول ، لأن ما غل من غنيمة المسلمين ، والقصد الإضرار بالغال في ماله . وقيل لأحمد : أي شيء يصنع بالمال الذي أصابه في الغلول ؟ قال : يرفع إلى المنعم .

٤٣ - واختلف في آلة الدابة ، فنص أحد على أنها لا تحرق ، لأنه يحتاج إليها للاقتفاع بها ، ولأنها تابعة لما لا يحرق فأشبه جلد المصحف وكيسه ، ولأنها ملبوس حيوان ، فلا يحرق ، كثياب الغال . وقال الأوزاعي : يحرق سرجه وأكافه .

ملكية ما لم يحرق :

٤٤ - جميع ما ذكر مما لم يحرق ، وكذلك ما بقي بعد الإحراق . من حديد أو غيره وهو لصاحبه ، لأن ملكه كان ثابتاً عليه ، ولم يوجد ما يزيله ، وإنما عوقب

(١) ابن نجيم ٨٣/٥ ، والزرعيلي ٢٤٤/٣ ، والحطاب ٣٥٤/٣ ، والأم ٢٥١/٤ ، والفتي لابن قدامة ، والشرح الكبير ٥٣٢/١٠ ، ٥٣٥ ، وضيل الأوطار ٣١٨/٧ ، ٣١٩ ط الحلبي باب التشديد في القول وتحريق رجل الغال .
(٢) الحنفية لا يستعملون لفظ « إحرام » في افتتاح الصلاة ولا «

إحرام ٢ - ٤

والشافعية^(١) والحنابلة^(٢) قهرو: نية الدخول في حرمت الحج والعمرة.

حكم الإحرام:

٤ - أجمع العلماء على أن الإحرام من فرائض النسك، حياً كان أو عمرة، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات»^(٣)؛ متفق عليه.

لكن اختلفوا فيه أمن الأركان هو أم من الشروط.

فذهب المالكية^(٤) والشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) أن الإحرام ركن للنسك.

وذهب الحنفية إلى أن الإحرام شرط من شروط صحة الحج، غير أنه عند الحنفية شرط من وجه، ركن من وجه^(٧)، أو «هو شرط ابتداء، وله حكم

و يطلق قهواء الشافعية الإحرام على الدخول في النسك، وبه قهرو قول النووي في المنهاج: «باب الإحرام»^(١).

تعريف الحنفية للإحرام:

٢ - الإحرام عند الحنفية هو الدخول في حرمت مخصوصة.

غير أنه لا يتحقق شرعاً إلا بالنية مع الذكر أو الخصوصية^(٢).

والمراد بالدخول في حرمت: التزام الحرمات. والمراد بالذكر التلبية ونحوها بما فيه تعظيم الله تعالى.

والمراد بالخصوصية: ما يقوم مقامها من سوق الهدي، أو تقليد البذل^(٣).

تعريف المذاهب الثلاثة للإحرام:

٣ - أما تعريف الإحرام عند المذاهب الثلاثة: المالكية - على الأرجح عندهم -^(٤)

= مضافاً إلى تكبيرة الافتتاح إلا نادراً، كما وقع في حاشية الشلبي على تبين الحقائق للزيلي ١٠٣/١ بلفظ «تكبيرة الإحرام»

(١) شرح المنهاج ج١ ص ٩٦/٢ ط محمد علي صبيح ١٣٦٨ هـ، ونهاية المحتاج للزملي ٣٩٤/٢ ط الأسيرية ببغداد ١٢٩٢ هـ.

(٢) رد المحتار ٢١٣/٢ ط استنبول.

(٣) المرجع السابق.

(٤) الشرح الكبير على مختصر خليل وحاشيته للسبكي ٢١/٢ - ٢٦، وحاشية الصفدي على شرح المشاورة ص ١٩٢ ط المطبعة العامرة الشرقية ١٣٠٤ هـ، وانظر نقاشاً مطولاً حول التعريف في مواهب الجليل شرح مختصر خليل للطحطا ١٣/٣ - ١٥ ط مطبعة السادة ١٣٢٨ هـ.

(١) شرح المنهاج للحلي ١٢٦/٢، ونهاية المحتاج للزملي ٣٩٤/٢ - ٤٤١

(٢) الكافي ٥٣٠/١ ط المكتب الإسلامي، وفيه قوله: «النية هي الإحرام» وانظر المغني ٢٨١/٣، ٢٨٢ ط ثالث، والفتع ٣٩٣/١ ط السلفية ١٣٧٤ هـ، وفيها أن الإحرام لا ينقذ إلا بالنية ولا يجب شيء سواها.

(٣) البخاري في مطلع صحيحه، وسلم في الإمارة ٤٨/٦ ط المطبعة العامرة باستانبول ١٣٣٠ هـ.

(٤) مختصر خليل بشروحه: الشرح الكبير وحاشيته ٢١/٢، ومواهب الجليل ١٤/٣، ١٥ وفيه مناقشة حول كون الإحرام ركناً أو شرطاً، وشرح الزرقاني وحاشيته الباني ٢٤٩/٢ ط مصطفى عمدة.

(٥) شرح المنهاج ١٢٦/٢، والنهاية ٣٩٤/٢

(٦) مطالب أولي النهى ٤٤٦/٢ ط المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٠ هـ

(٧) كما هي عبارة شرح الباب وهو المسلك المقطع لبي القاري -

الركن انتهاء» (١).

و يتفرع على كون الإحرام شرطاً عند الحنفية
وكونه يشبه الركن فروع، منها:

١ - أجاز الحنفية الإحرام بالحج قبل أشهر
الحج، مع الكراهة، لكون الإحرام شرطاً عندهم،
فجاز تقديمه على الوقت. (٢)

٢ - لو أحرم المتمتع بالعمرة قبل أشهر الحج،
وأتى بأفعاله، أو بركتها، أو أكثر الركن - يعني
أربعة أشواط من الطواف - في أشهر الحج يكون
متمتعاً عند الحنفية. (٣)

٣ - تفرع على شبه الإحرام بالركن عند الحنفية
أنه لو أحرم الصبي، ثم بلغ بعدما أحرم، فإنه إذا
مضى في إحرامه لم يجره عن حجة الاسلام. لكن لو
جدد الإحرام قبل الوقوف ونوى حجة الاسلام، جاز
عن حجة الاسلام عند الحنفية اعتباراً لشبه الركن في
هذه الصورة احتياطاً في العبادة. (٤)

حكمة تشريع الإحرام :

٥ - فرضية الإحرام للنسك لها حكم جلية،
وأسرار ومقاصد تشريعية كثيرة، أهمها: استثمار

= في شرح النسك المتوسط المسمى الباب لرحمة الله السدي
ص ٤٥

(١) وهذه عبارة الدر المختار ٢/٢٠٢، وانظر فتح القدير لابن الهمام
١٣٠/٢ ط الأميرية ١٣١٥ هـ .

(٢) شرح الباب ص ٤٥، ورد المختار ٢/٢٠٢ - ٢٠٦، ويأتي
مزيد بحث في المسألة في المواقف (ف ٣٤)

(٣) بدائع الصنائع ٢/١٦٨، ط شركة المطبوعات العلمية
١٣٢٧ هـ ويأتي مزيد بحث لهذا في (الفتح)

(٤) فتح القدير ٢/١٣٠، وانظر شرح الباب ٤٥، ورد المختار
٢٠٢/٢

تحظيم الله تعالى وتلبية أمره بأداء النسك الذي يريد
المحرم، وأن صاحبه يريد أن يحقق به التعبد
والامتثال لله تعالى.

شروط الإحرام :

٦ - يشترط الفقهاء لصحة الإحرام :

الإسلام والنية. وزاد الحنفية، وهو المرجوح عند
المالكية، اشتراط التلبية أو ما يقوم مقامها.

٧ - وقد اتفقوا على أنه لا يشترط في النية للنسك
الغرض تعيين أنه فرض في النية، ولو أطلق النية ولم
يكن قد حج حجة الفرض يقع عنها اتفاقاً. بخلاف
ما لو نوى حجة نفل فالذهب المعتمد عند الحنفية وهو
مذهب المالكية أنه يقع عما نوى.

وهذا قال سفيان الثوري وابن المنذر، وهو رواية
عن الإمام أحمد. (١)

وأما الشافعية (٢) والحنابلة (٣) فقالوا: إن أحرم
بتطوع أو نذر من لم يبح حجة الإسلام وقع عن حجة
الإسلام. وهذا قال ابن عمر وأنس.

وقالوا: من حج عن غيره ولم يكن حج عن
نفسه، ردّ ما أخذ، وكانت الحجة عن نفسه، وهذا
قال الأوزاعي (٤).

استدل الحنفية ومن معهم : « بأن المطلق

(١) فتح القدير ٢/١٤٠، وشرح المحطاب ٢/٤٩٠، وانظر شرح
الكبير ٥/٢، والزيتراني ٢/٢٣٣، والمغني ٣/٢٤٦، والمسلك
المتقسط ص ٧٤، والبدائع ٢/١٦٣، وشرح خليل المواضع
السابقة.

(٢) المجموع للنووي ٧/٩٨، مطبعة العاصمة، والإيضاح بمباشرة
ابن حجر الهيتمي ص ١١٨، ١١٩

(٣) للمغني ٣/٢٤٥، ٢٤٦، والكاظمي ١/٥٢٢، ٥٢٣

(٤) مراجع الحاشيتين السابقتين، والعبارة للمضى.

إحرام ٧

نفسك... « فاستدلوا بها .
وقد صحح النووي أسانيده، وتكلم فيه غيره،
فرجح إرساله، ووقفه^(١).
واستدلوا بحديث ابن عباس أيضا : قال رسول
الله صلى عليه وسلم : « لا ضرورة في الإسلام »
أخرجه أحمد وأبو داود^(٢) واختلف في صحته
كذلك^(٣).
قال الخطابي في معالم السنن^(٤) : « وقد يستدل
به من يزعم أن الضرورة لا يجوز له أن يخرج عن غيره .
وتقدير الكلام عنده : أن الضرورة إذا شرع في الحج
عن غيره صار الحج عنه، وانقلب عن فرضه،
ليحصل معنى التخي، فلا يكون ضرورة، وهذا
مذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق... » .
واستدلوا من المقول : « أن النقل والنذر أضعف
من حجة الإسلام، فلا يجوز تقديمها عليها، كحج
غيره على حجه » .
وبقياس النقل والنذر على من أحرم عن غيره
وعليه فرضه^(٥).

ينصرف إلى الفرد الكامل، فإن كان عليه حجة
الإسلام يقع عنها استحسانا، في ظاهر المذهب^(١) أي
إذا أطلق ولم يعين .

وجه الاستحسان : « أن الظاهر من حال مَنْ
عليه حجة الإسلام أنه لا يريد بإحرام الحج حجة
التطوع، ويقتضي نفسه في عهدة الفرض، فيحمل على
حجة الإسلام، بدلالة حاله، فكان الإطلاق فيه
تعيينا، كما في صوم رمضان^(٢). »

وقالوا في اعتباره عما نواه من غير الفرض : « إنما
أوقفناه عن الفرض عند إطلاق التية بدلالة حاله،
والدلالة لا تعمل مع النص بخلافه^(٣) » .

ويشهد لهم نص الحديث المشهور الصحيح :
« وإنما لكل امرئ ما نوى^(٤) » .

واستدل الشافعية والحنابلة بحديث ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع
رجلا يقول : لبيك عن شجرة . قال : « سَنَ
شجرة ؟ » قال : لُح لي، أو قريب لي . قال :
« حَتَّجْتَ عن نفسك ؟ » قال : لا . « قال : حُجَّ عن
نفسك، ثم حج عن شجرة » . أخرجه أبو داود وابن
ماجة وغيرهما^(٥) . وفي رواية : « اجعل هذه عن

(١) المجموع ٩٩/٧ وتوسع الزيلعي في بيان إبطال الحديث من عدة
أوجه في نصب الراية ٣/١٥٥ ط دار المأمون ١٣٥٧هـ، وانظر
الدراية ٤٩/٢ مطبعة النجالة .
(٢) المسند ٣٠٣/٤ رقم ١٨٤٥، تحقيق أحمد شاكر وأبو داود (باب
لا ضرورة) ١٤٠/٢، وانظر معالم السنن ٢٧٨/٢
(٣) ضفه المنذري في مختصر السنن ٢٧٨/٢
(٤) ٢٧٩/٢ من نسخة مختصر السنن للمنذري مطبعة أنصار
السنن .
(٥) الهذب ٩٨/٧ من نسخة المجموع .

(١) المسلك المتقسط شرح لباب التماسك ص ٧٤
(٢) و٣) بدائع الصنائع ١٦٣/٢
(٤) سبق تحريجه (فقرة ٤)
(٥) أبو داود بلفظ (الرجل يخرج عن غيره) ١٦٢/٢ وابن ماجة
(الحج عن البيت) ص ٩٦٧ رقم ٢٩٠٣ ط عيسى الحلبي
١٣٧٢هـ، والدارقطني قد توسع في سرد أسانيده ٢٦٧/٢—
٢٧١ بتحقيق البياضي، شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر،
والبيهقي (باب من ليس له أن يخرج عن غيره) ٣٣٦/٤ ط
المند .

التلبية :

٨ - التلبية لغة إجابة المنادي . والمراد بالتلبية هنا : قول المحرم : « لبيك اللهم لبيك ... » أي إجابتي لك يا رب .

ولم يستعمل « لبيك » إلا على لفظ التثنية . والمراد بها التكثير .

والمعنى : أجبْتُكَ إجابة بعد إجابة ، إلى مالا نهاية .^(١)

حكم التلبية :

٩ - التلبية شرط في الإحرام عند أبي حنيفة وعمره وابن حبيب من المالكية ، لا يصح الإحرام بمجرد التنية ، حتى يقرنها بالتلبية أو مايقوم مقامها مما يدل على التعظيم من ذكر ودعاء أو سوق الهدى . فإذا نوى النسك الذي يریده من حج أو عمرة أوهما معا ولبى فقد أحرم ، ولزمه كل أحكام الإحرام الآتية ، وأن يمضي في أداء ماأحرم به .

والمعتمد عندهم « أنه يصير محرما بالتنية لكن عند التلبية ، كما يصير شارعا في الصلاة بالتنية ، لكن بشرط التكبير ، لا بالتكبير »^(٢) .

وقد نقل هذا المذهب عن عبدالله بن مسعود ، وابن عمر ، وعائشة ، وإبراهيم النخعي ، وطاوس ،

(١) النهاية لابن الأثير مادة « لبي » ٤/٤٧ ، وانظر المادة في لسان العرب ٢/٢٢٥ ، ٢٣٠ ، والقاموس وشرحه تاج العروس ٤/٤٦٤ ، ٤٦٨ .

(٢) متن الكنز نسخة شرح العيني ١/٩٠ ، وشرح اللباب ص ٦٢ ، ورد المختار ٢/٢١٣ ، ٢١٤ ، وانظر المبسوط ٤/٦٤ ، ١٨٧ مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ ، وشرح الزيلعي ٢/١١ ، ومواهب الجليل ٩/٣ . وانظر المراجع السابقة في تعريف الإحرام .

ومجاهد ، وعطاء . بل ادعي فيه اتفاق السلف .^(١)

وذهب غيرهم إلى أن التلبية لا تشترط في الإحرام ، فإذا نوى فقد أحرم بمجرد التنية ، ولزمته أحكام الإحرام الآتية ، والمضي في أداء ماأحرم به . ثم اختلفوا :

فقال المالكية : هي واجبة في الأصل ، والسنة قرنها بالإحرام ،^(٢) ويلزم الدم بطول فصلها عن التنية . ولو رجع ولبى لا يسقط عنه الدم . وسواء أكان الترك أو طول الفصل عمداً أم نسياناً .^(٣)

وذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) - وهو منقول عن أبي يوسف -^(٦) إلى أن التلبية سنة في الإحرام مطلقاً .

المقدار الواجب من لفظ التلبية :

١٠ - الصيغة التي أوردتها الفقهاء للتلبية : هي : « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك . لا شريك لك » .

هذه الصيغة التي لزمها رسول الله على الله عليه وسلم في حجة الوداع ، ولم يزد عليها^(٧) والذي يحصل

(١) كذا أفاد أبو بكر الرازي الجصاص في أحكام القرآن ١/٣٦١ الطبعة البية المصرية .

(٢) شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني بحاشية الطلوي ١/٤٦٠

(٣) الشرح الكبير ٤/٤٠ المراجع السابقة .

(٤) المذهب والجمع ٧/٢٢٦ ، ٢٢٧

(٥) المغني ٣/٢٨٨ ، والكاشي ١/٥٤١ ، والفتح ٣٨١/١

(٦) شرح الكنز للعيني ١/٩٠ ، والمسلك المتقسط ص ٦٢

(٧) كما صرح بذلك في حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم (باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ٤/٣٨ ، ٣٩ وأبو داود ٢/١٨٢ - ١٨٦ وابن ماجه =

ولا يجب. وقيل: يجب تحريك لسانه، فإنه نص الإمام محمد على أنه شرط. (١)
وعلى هذا «فينبغي» (٢) ألا يلزمه في الحج بالأولى، فإن باب الحج أوسع، مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه، والتلبية أمر ظني يختلف فيه. (٣)

وقت التلبية :

١٤ - الأفضل عند الحنفية (٤) والحنابلة (٥) أن يلي بنية الحج أو العمرة أو نيتها معا عقب صلاته ركعتين سنة الإحرام، وبعد نية النسك. وإن لم يلغ بعدما استوت به راحلته أو ركوبته جاز، إلى أن يبلغ نهاية الميقات، فإذا جاوز الميقات ولم يلب بنية النسك صار مجاوزاً للميقات بغير إحرام عند الحنفية، ولزمه ما يلزم ذلك عندهم.
وعند الجمهور (٦) يستحب البدء بالتلبية إذا ركب راحلته، واستوت به، لكن يلزمه الدم عند المالكية إن تركها أو أخرها حتى طال الفصل بين الإحرام والتلبية كما تقدم (ف ٩).
ولا يلزمه شيء عند الشافعية والحنابلة لقولهم إن التلبية سنة.

به أداء التلبية في الإحرام عند الحنفية هو ما يحصل به التعظيم. فإن المشروط على الحقيقة عند الحنفية أن تقتصر النية «بذكر يقصد به التعظيم، كسبيح، وتلليل» (١) ولو مشوباً بالدعاء» (٢).

التعلق بالتلبية :

١١ - يشترط لأداء التلبية أن تلفظ باللسان، فلو ذكرها بقلبه لم يعتد بها عند من يقول إنها شرط، ومن يقول إنها واجب، ومن يقول إنها سنة.

وتفرع على ذلك عند الحنفية فرعان :

١٢ - الفرع الأول : لو كان لا يحسن العربية، فنطق بالتلبية بغير العربية، أجزاء اتفاقاً.

أما لو كان يحسن العربية، فنطق بها بغير العربية، فلا يجزئه عند الجمهور، خلافاً للحنفية في ظاهر المذهب.

ودليلهم أنه ذكر مشروع، فلا يشرع بغير العربية، كالأذان والأذكار المشروعة في الصلاة. (٣)
ودليل الحنفية أنه ذكر مقصود به التعظيم، فإذا حصل هذا المقصود أجزأه، ولو بغير العربية.

١٣ - الفرع الثاني في الآخرس : الأصح أنه عند الحنفية يستحب له تحريك لسانه بالتلبية مع النية،

(١) فتح القدير ١٣٩/٢، وشرح الباب ص ٧٠، وانظر رد المحتار ٢١٧/٢

(٢) كما قال القاري في منسكه وهو شرح الباب ص ٧٠

(٣) البسوط ١٨٨/٤

(٤) الهداية ١٣٦/٢ - ١٣٧

(٥) غاية النتي ٣٢١/٢ نسخة مطالب أولي النهي.

(٦) مختصر خليل والشرح الكبير ٣٩/٢، والنهاج ٩٩/٢، والكناني

٥٤٢/١

٣٠٧٤ ص ١٠٢٢ - ١٠٢٧، والدارمي (باب في سنة الحاج) ٤٤/٢، ٤٩ ط دمشق ١٣٤٩ هـ

(١) الدر المختار ٢١٧/٢، وانظر حاشيته ص ٢١٨، وشرح الكنز

لزييلي ١١/٢، والبدائع ١٦١/٢

(٢) عل الصحيح كما في شرح الباب ص ٧٠، ورد المختار ٢١٧/٢

(٣) المغني ٢٩٢/٣

ما يقوم مقام التلبية :

١٥ - يقوم مقام التلبية عند الحنفية لصحة الإحرام
أمران :

الأول : كل ذكر فيه تعظيم لله تعالى ،
كالتسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، ولو بغير اللغة
العربية ، كما سبق بيانه (ف ١٠)

الثاني : تقليد الهدى وسوقه والتوجه معه .

والهدى يشمل الإبل والبقر والغنم . لكن يستثنى
من التقليد الغنم ، لعدم سنية تقليد الغنم عند الحنفية^(١)
(ر : هدي)

والتقليد هو أن يربط في عنق البنية أو البقرة
علامة على أنه هدي .

شروط إقامة تقليد الهدى وسوقه مقام التلبية :

١٦ - يشترط :

١ - النية .

٢ - سوق البنية والتوجه معها .

٣ - يشترط - إن بحث بها ولم يتوجه معها -
أن يدركها قبل الميقات ويسوقها ، إلا إذا كان بمشها
لنسك متعة أو قران ، وكان التقليد في أشهر الحج ،
فإنه يصير عمرماً إذا توجه به بنية الإحرام وإن لم
يلحقها استحساناً^(٢)

الفصل الثاني

حالات الإحرام من حيث إهام النية وإطلاقها
إهام الإحرام

تعريفه :

١٧ - هو أن ينوي مطلقاً نُسكاً من غير تعيين ، كأن
يقول : أحرمت لله ، ثم يلجئ ، ولا يعين حجاً أو
عمرة ، أو يقول : نويت الإحرام لله تعالى ، لييك
اللهم .. ، أو ينوي الدخول في حرمت نسك ، ولم يعين
شيئاً .

فهذا الإحرام صحيح باتفاق المذاهب . ويترتب
عليه كل أحكام الإحرام ، وعليه اجتناب جميع
عظوماته ، كالأحرام المعين .

و يسمى هذا إحراماً مبهماً ، ويسمونه أيضاً
إحراماً مطلقاً .

تعيين النسك :

١٨ - ثم على هذا المحرم التعيين قبل أن يشرع في
أفعال أحدهما ، وله أن يجعله للعمرة ، أو للحج ، أو لهما
معاً حسب إيشاء .

وترجع الأفضلية فيما يختاره ويعينه إلى خلاف
المذاهب في أي أوجه الإحرام أفضل : القرآن ، أو
التمتع ، أو الإفراد ، وإلى حكم الإحرام بالحج قبل
أشهر الحج ، إن وقع هذا الإحرام قبل أشهر الحج ،
وأراد التعيين قبلها .^(١)

(١) الهداية ٣٢٦/٢ نسخة فتح القدير ، وشرح الكنز للزبي

١٦٢/٢ ، بدائع الصنائع ١٦٢/٢

(٢) شرح الباب ص ٧٢ ، ٧٣ وتبيين الحقائق ٣٩/٢ ط الأميرية

١٣١٣ هـ ، والدر المختار وحاشيته ٢١٩/٢ - ٢٢٠

(١) انظر للمذاهب في حكم الإحرام قبل أشهر الحج في (ف ٣٥)

أما الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) فيشترطون التعيين قبل الشروع بأي عمل من المناسك . فلو عمل شيئاً من أركان الحج أو العمرة قبل التعيين ، لم يجزئه ، ولم يصح فعله .

الإحرام بإحرام الغير

١٩ — هو أن ينوي المحرم في إحرامه مثل ما أحرم به فلان ، بأن يكون قاصداً مرافقته ، أو الاقتداء به لعلمه وفضله ، فيقول : اللهم إني أهل أو أحرم أو أنوي مثل ما أهل أو نوى فلان ، ويليي .

فهذا الإحرام صحيح ، و يعتقد على مثل ما أحرم به ذلك الشخص عند الجمهور وظاهر مذهب المالكية^(٣) .

ودليلهم حديث علي رضي الله عنه أنه قدم من اليمن ووافى النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « بم أهلت ؟ » قال : بما أهل به النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : « لولا أن ممي الهدي لأحلت » .

(١) المنهاج بشرحه ٩٦/٢ ، والإيضاح ص ١٥٧ ، والمجموع ٢٣٠/٧ ، ونهاية المحتاج ٣٩٥/٢
(٢) الكافي ٥٣١/١ ، والمغني ٢٨٥/٣ ، ومطالب أولي النهى ٣١٦/٢
(٣) شرح الباب ص ٧٤ ، ورد المختار ٢١٧/٢ ، والإيضاح ص ١٦٣ ، ونهاية المحتاج ٣٩٥/٢ ، وشروح المنهاج ٩٦/٢ ، والمجموع ٢٣١/٧ ، والمغني ٢٨٥/٣ ، والكافي ٥٣١/١ ، والشرح الكبير وحاشيته ٢٧/٢ ، ومواهب الجليل ٤٩/٣ ، وشرح الزرقاني ٢٥٧/٢

واختلفوا في كيفية التعيين .

فقال الحنفية : إن عيّن ما يريده قبل الطواف فالعبرة لهذا التعيين ، وإن لم يعين ثم طاف بالبيت للعمرة ، أو مطلقاً بغير تعيين ولو شوطاً ، جعل إحرامه للعمرة ، فيتم مناسك العمرة ، ثم يحرم بالحج ويصير متمتعاً . وعلة جعله للعمرة « أن الطواف ركن في العمرة ، وطواف القدوم في الحج ليس بركن ، بل هو سنة ، فأيقاعه عن الركن أولى ، وتعيين العمرة بفعله كما تعين بقصده » .

أما إن لم يعين ، ولم يطف بالبيت ، بل وقف بعرفة قبل أن يطوف ، فينصرف إحرامه للحج . وإن لم يقصد الحج في وقوفه ، فإنه ينصرف إلى الحج شرعاً ، وعليه أن يتم مناسك الحج ، هذا معتمد مذهب الحنفية^(١) .

ومذهب المالكية ، وهو رواية عن أبي يوسف ومحمد ، أنه لا يفعل شيئاً إلا بعد التعيين ، فإن طاف قبل أن يصرف إحرامه لشيء — سواء أكان أحرم في أشهر الحج أم لا — وجب صرفه للحج مفرداً ، ويكون هذا الطواف الواقع قبل الصرف والتعيين طواف القدوم ، وهو ليس ركناً من أركان الحج فلا يضر وقوعه قبل الصرف . ولا يصح صرف ذلك الإحرام لعمرة بعد الطواف ، لأن الطواف ركن منها ، وقد وقع قبل تعيينها^(٢) .

(١) بدائع الصنائع ١٦٣/٢ ، وضع التقدير ١٤٠/٢ ، وشرح الباب ص ٧٣ ، ٧٤ ، ورد المختار ٢١٧/٢
(٢) الشرح الكبير بحاشيته ٢٦/٢ ، وانظر الخطاب ٤٦/٣ هو الزرقاني ص ٢٥٦

زاد في رواية : قال : « فأهد وامكث حرما كما أنت »^(١).

الاشتراط في الإحرام

٢٠ - الاشتراط في الإحرام أن يقول عند إحرامه : « إن حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي ».

٢١ - ذهب الشافعية إلى صحة الاشتراط، وأنه يفيد إباحة التحلل من الإحرام عند وجود الحابس كالمريض، فإذا لم يشترط لم يميز له التحلل ثم إن اشترط في التحلل أن يكون مع الهدي وجب الهدي، وإن لم يشترط فلا هدي عليه. على تفاصيل تجدها في بحث الإحصار.

وتوسع الحنابلة فقالوا : يستحب لمن أحرم بنفسك حج أو عمرة أن يشترط عند إحرامه. ويفيد هذا الشرط عندهم شيئين :

أحدهما : إذا عاقه عدو أو مرض أو غيرها يميز له التحلل.

الثاني : أنه متى أحل بذلك فلا دم عليه ولا صوم، سواء أكان المانع عدوًا، أم مرضًا، أو غيرها. وذهب الحنفية والمالكية إلى عدم صحة الاشتراط، وعدم إفادته للتحلل عند حصول المانع له، بل يأخذ حاله حكم ذلك المانع، على ما هو مقرر

في بحث الإحصار.

استدل الشافعية والحنابلة بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « دخل النبي صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير، فقالت : يا رسول الله إني أريد الحج وأنا شاكية، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : حجي واشترطي أن مجلّي حيث حبستني » . متفق عليه^(١).

واستدل الحنفية والمالكية بالآية الكريمة، وهي قوله تعالى : « فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَمَا اسْتِثْرِمَنْ »^(٢) الهدي في المسألة تفصيل مواضعه مصطلح (إحصار).

إضافة الإحرام إلى الإحرام

أولاً

إضافة إحرام الحج إلى العمرة

٢٢ - وهو أن يحرم بالعمرة أولاً، ثم بالحج قبل أن يطوف لها، أو بعد ما طاف قبل أن يتحلل منها.

وتتبع صور إضافة إحرام الحج إلى العمرة بحسب حال إضافته، وبحسب حال الحرم، وتأخذ كل صورة حكمها.

(١) البخاري في التكاثر (الأكفاء في الدين) ٧/٧، ومسلم في الحج (جواز اشتراط الحرم) ٢٦/٤، وأبو داود ١٥١٢/٢، ١٥٢، والترمذي ٧٧٨/٣، ٢٧٩ بتحقيق أحمد شاكر وآخرين ط مصطفى الحلبي، والفناني ١٦٧/٥ بمباشيتي السدي والسيوطي، وابن ماجه ٩٧٩
(٢) سورة البقرة / ١٩٦

(١) البخاري (باب أهل في زمن النبي كاهلال النبي صلى الله عليه وسلم) ١٤٠/٢ ط الأُميرية ١٣١٤ هـ، ومسلم ٥٩/٤. واللفظ للبخاري. وجاء نحوه عن علي في حديث جابر الطويل الذي رواه مسلم.

٢٣ - وللحنفية تفصيل خاص في هذا، لقولهم بكراهة القرآن للمكي، وأنه إن فعله جاز وأساء، وعليه دم جبر لإساءته هذه. كما أن للمذاهب الأخرى تفصيلاً بحسب آرائهم في مسائل من الإحرام وأوجه الإحرام.

والتفصيل عند الحنفية: أن الحرم إما أن يكون مكياً أو آفاقياً. (١)

وأما بالنسبة لحال إضافة الإحرام بالحج إلى العمرة فعل وجهه.

٢٤ - الوجه الأول: أن يدخل الحج على العمرة قبل أن يطوف للعمرة:

أ - إن كان آفاقياً صح ذلك، بلا كراهة، وكان قارناً، باتفاق المذاهب. (٢) بل هو مستحب، على ما صرح به الحنفية، لحمل فعله صلى الله عليه وسلم على ذلك، على ما حققه ابن حزم وغيره، وتبعه النووي وغيره. (٣)

ومما يدل على جواز ذلك حديث عائشة في حجة النبي صلى الله عليه وسلم، وفيه قولها: «وكننت من أهل بعمره فضحت قبل أن أدخل مكة، فأدركني

يوم عرفة وأنا حائض، فشكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «دعي عمرتك، وانقضي رأسك، وامتشطي، وأهلي بالحج...». متفق عليه. (١) وعلل المالكية صحة إرداف الحج على العمرة بقولهم: «لقوته وضعفها».

ب - وإن كان مكياً (أو ميقاتياً) فترتفع عمرته اتفاقاً عند الحنفية، وعليه دم الرض، لأن الجمع بين التمسكين غير مشروع للمكي عندهم، (٢) «والتزوع عن المعصية لازم ورفض العمرة هنا لأنها أقل عملاً، والحج أكثر عملاً. فكانت العمرة أخف مؤونة من الحجة، فكان رفضها أسير، ولأن المعصية حصلت بسببها، لأنها هي التي دخلت في وقت الحج، فكانت أولى بالرفض، وبمضي حجتها، وعليه دم لرفض عمرته. وعليه قضاء العمرة». (٣)

أما غير الحنفية فتحكم الآفاق والمكي عندهم سواء في صحة الإحرامين وصيرورته قارناً، تبعاً لمذهبهم في تجويز القرآن للمكي على تفصيل يأتي في (ف ٣٠)

لكن شرط المالكية والشافعية أن تكون العمرة صحيحة. وهذا شرط لصحة الإرداف في جميع صورته عند المالكية، وعند الحنفية شرط لصحة القرآن فقط وزاد الشافعية اشتراط أن يكون إدخال الحج عليها في أشهر الحج.

٢٥ - الوجه الثاني: أن يدخل الحج على العمرة

(١) المراد بالمكي من كان مكة أو في منطقة المواقيت ولو كان من غير أهلها غير أنه دخلها ومكث فيها، لذا كان التعبير الأكثر منه دقة هو «المقياتي»، والآفاق من ليس كذلك. (ور: آفاقتي)

(٢) فتح القدير ٢/٢٨٨، والبدائع ٢/١٦٩، واللباب وشرحه المسلك المنقذ ص ١٩٧، واليسوط ٤/١٨٢، والشرح الكبير ٢/٢٧٢، ومواهب الجليل ٣/٥٠٣، وشرح الزرقاني ٢/٢٥٨، وشرح المنهاج ٢/١٢٧، والنهاية ٢/٤٤٢، والكافي ١/٥٣٣، والإيضاح، والمهذب ٧/١٦٣، والجمع ٧/٤٧٢، والمغني ٣/٤٧٢

(٣) شرح اللباب ص ١٩٧

(١) البخاري في (باب الاعتناء بعد الحج بشهر ذي) ٤/٤٠٤،

ومسلم ٤/٢٧-٢٩

(٢) فتح القدير ٢/٢٨٨-٢٨٩

(٣) بدائع الصنائع ٢/١٦٩، والمراد بالرفض في كلامهم: الترك.

ولأن في رفض العمره والحالة هذه - يبطال العمل، وفي رفض الحج امتناع عنه^(١) والامتناع أولى من الإبطال.

واستدل الصاحبان على أن رفض العمره أولى: «بأنها أدنى حالا وأقل أفعالا، وأيسر قضاء، لكونها غير مؤقتة»^(٢).

وقال المالكية^(٣) والحنابلة^(٤): يصح هذا الإرداف. ويصير قارنا، ويتابع على ذلك. وتندرج العمره في الحج.

أما الشافعية^(٥) - وهو قول أشهب من المالكية - فقالوا: يصح إدخال الحجة على العمره قبل الشروع في الطواف، فلو شرع في الطواف ولو بخطوة فإنه لا يصح إحرامه بالحج.

واستدلوا على ذلك: بأنه «لا اتصال إحرامها بمقصوده، وهو أعظم أفعالها، فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها».

لكن الشافعية قرروا أنه «لو استلم الحجر بنية الطواف فالأوجه جواز الإدخال، إذ الاستلام مقدمة الطواف لا بضمه».

بعد أن طاف شيئا قليلا، على ألا يتجاوز أقل أشواط طواف العمره، أي ثلاثة أشواط فما دون ذلك.

فذهب الحنفية في ذلك:

أ - إذا كان آفاقياً كان قارنا.

ب - وإن كان مكياً (أي ميقاتياً): وجب عليه رفض أحد النسكين، على التحقيق في عبارات فقهاء الحنفية^(١) وإنما اختلفوا في أي الرضين أولى:

قال أبو حنيفة: يرفض الحج. وعليه لرفضه دم. وعليه حجة وعمره^(٢)، لأنه مثل فائت الحج، وحكم فائت الحج أنه يتحلل بعمره، ثم يأتي بالحج من قابل^(٣).

حتى لو حج في سنته سقطت العمره، لأنه حينئذ ليس في معنى فائت الحج، بل كالمحصر، إذا تحلل ثم حج من تلك السنة، فإنه حينئذ لا تجب عليه

عمره بخلاف ما إذا تحولت السنة^(٤) فإنه تجب عليه العمره مع حجه.

وقال أبو يوسف ومحمد: رفض العمره أحب إلينا، ويقضيها دون عمره أخرى، وعليه دم للرفض. وكذلك هو الحكم عند أبي حنيفة لو اختار

هذا المحرم رفض العمره^(٥).

استدل أبو حنيفة على استحباب رفض الحج بأن

«إحرام الحمره قد تأكد بأداء شيء من أعمالها، وإحرام الحج لم يتأكد، ورفض غير المتأكد أيسر.

(١) رد المحتار ٣١٥/٢، وتبيين الحقائق ٧٥/٢

(٢) كما أوضحه في رد المحتار ٣١٥/٢، وظاهر عبارة البيهقي ١٨٢/٤ اختلافاً في رفض أحدهما بعينه.

(٣) الهداية ٢٨٩/٢

(٤) رد المحتار ٣١٥/٢، وتبيين الحقائق ٧٥/٢، وانظر مصطلح

(ج ج)

(٥) تنوير الأبصار مع الحاشية ٣١٥/٢

(١) الهداية ٢٩٠/٢، وانظر البيهقي ١٨٢/٤

(٢) الهداية الموضوع السابق، وتبيين الحقائق ٧٤/٢، ٧٥ وفيه مزيد بسط للأدلة، وكذا في البدائع ١٦٩/٢، ١٧٠

(٣) الشرح الكبير وحاشيته ٢٨٨/٢، ومواهب الجليل ٥٠/٣، ٥١، ٥٢، وشرح الزرقاني ٢٥٨/٢، وقارن بالمؤنة ١٣١/٢ رواية

سحنون، مطبعة السعادة ١٣٢٣ هـ.

(٤) المغني ٤٧٢/٣، والكاظمي ٥٣٣

(٥) الإيضاح وحاشيته للمبتهني ص ١٥٦، ١٥٧، والمذهب

وشرحه ١٦٣/٧، ١٦٤، ١٦٥، وشرح المنهاج ١٢٧/٢،

والنهاية ٤٤٢/٢، ومغني المحتاج ٥١٤/١ ط الحلي، والسياتي

هنا من النهاية ومغني المحتاج.

جـ - إرداف الحج على العمرة بعد السعي للعمرة قبل الحلق لا يجوز الإقدام عليه ابتداءً، لأنه يستلزم تأخير الحلق^(١). فإن أقدم على إرداف الإحرام في هذا الحال فإن إحرامه صحيح، وهذا حج مستأنف. ويحرم عليه الحلق للعمرة، لإخلاله بإحرام الحج، ويلزمه هدي لتأخير حلق العمرة الذي يجب عليه بسبب إحرامه بالحج، ولا يكون قارناً ولا متمتعا^(٢)، إن أتم عمرته قبل أشهر الحج، بل يكون مفرداً. وإن فعل بعض ركنها في وقت الحج يكون متمتعا.

ولو قدم الحلق بعد إحرامه بالحج وقبل فراغه من أعمال الحج فلا يفيد في سقوط الهدي، ولا بد من الهدي، وعليه حينئذ فدية أيضاً. وهي فدية إزالة الأذى عند المالكية^(٣).

ومذهب الشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) أنه لا يصح إدخال الحج على العمرة بعد الطواف، لما ذكرنا من العلة في الصورة السابقة.

وبعد السعي لا يصح، من باب أولى. إلا أن الحنابلة استثنوا من كان معه هدي فقالوا: «يصح إدخال الحج على العمرة ممن معه

٢٦ - الوجه الثالث: أن يدخل الحج على العمرة بعد أن يطوف أكثر أشواط طواف العمرة.

فهذا حكمه عند الحنفية حكم ما لو أكمل الطواف الآتي في الوجه الرابع التالي، لأن للأكثر حكم الكل عندهم^(١).

وعند الجمهور حكمه حكم الوجه الثاني السابق^(٢).

٢٧ - الوجه الرابع: أن يدخل الحج على العمرة بعد إكمال طواف العمرة قبل التحلل. مذهب الحنفية التفصيل المتقدم في الوجه الثاني.

وفصل المالكية^(٣) تفصيلاً آخر فقالوا:

أ - إرداف الحج على العمرة بعد طوافها قبل ركعتي الطواف مكروه. فإن فعله صح، ولزمه، وصار قارناً، وعليه دم القران.

ب - إرداف الحج على العمرة بعد أن طاف وصل ركعتي الطواف قبل السعي مكروه، ولا يصح، ولا يكون قارناً.

وكذلك الإرداف في السعي، إن سعى بعض السعي وأردف الحج على العمرة كره له ذلك. فإن فعل فليحسب على سعيه، فيحل، ثم يستأنف الحج، سواء أكان من أهل مكة أم غيرها.

وحديث أن الإرداف لم يصح بعد الركوع وقبل السعي أو في أثناؤه فلا يلزم قضاء الإحرام الذي أردفه على الشهر^(١).

(١) شرح الكنز للعيني ١٠٨/١

(٢) انظر مراجع المذاهب في الوجه السابق.

(٣) الشرح الكبير وحاشيته ٢٨/٢، ٢٩، ومواهب الجليل ٥٣/٣،

٥٥ وشرح الزرقاني وحاشيته الباني ٢٥٩/٢، ٢٦٠

(٤) مواهب الجليل ٥٣/٣

(١) أوسقوله على قول عند المالكية. انظر المرجع السابق ٥٤، ٥٥.

(٢) لأن الإرداف لم يصح، بل صح الإحرام بالحج.

(٣) وهناك قول بسقوط الهدي وانظر المناقشة حوله في مواهب الجليل ٥٥/٣

(٤) المهذب ١٦٣/٧، ونهاية المحتاج ٢٤٢/٢، ومغني المحتاج ٥١٤/١

(٥) الكافي ٥٣٣/١، ٥٣٤، والمغني ٤٨٤/٣، وغاية المنتهى وشرحه مطالب أولي النهى ٣٠٧/٢، ٣٠٨

(٦) وسياق الكلام من مطالب أولي النهى يصرف يسير.

وصرح الحنفية والمالكية بكراهة هذا العمل، لكن قال الحنفية بصحة الإحرام على تفصيل نذكره.

ثالثاً

الإحرام بمجتنب معاً أو عمرتين معاً

٢٩ - إن أحرم بمجتنب أو عمرتين انعقد بإحداهما ولغت الأخرى. وهذا مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، لأنها عبادتان لا يلزمه المضي فيها، فلم يصح الإحرام بهما. وعلى هذا لو أفسد حجه أو عمرته لم يلزمه إلا قضاؤها.

ومذهب أبي حنيفة أن الإحرام ينعقد بهما، وعليه قضاء إحداهما، لأنه أحرم بهما ولم يتمها.

وفي الموضع تفصيلات وفروع لا حاجة إلى إيرادها هنا لتدرة وقوعها. (١)

الفصل الرابع حالات الإحرام

٣٠ - ينقسم الإحرام بحسب ما يقصد المحرم أدائه به من النسك إلى ثلاثة أقسام:
الإفراد للحج أو العمرة أو الجمع بين النسكين، وهو إما تمتع أو قرآن.

الإفراد :

هو اصطلاحاً : أن يحل - أي ينوي - في إحرامه الحج فقط، أو العمرة فقط.

(١) المغني ٣/٢٥٤، ومواهب الجليل ٣/٤٨، والجمع ٧/٢٣٥،
وفتح القدير ٢/٢٩١

هدي، ولو بعد سعيها، بل يلزمه كما يأتي، لأنه مضطر إليه لقوله تعالى: «وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْتِغِ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ» (١) ويصير قارئاً على المذهب. (٢)

وقال في الفروع، وشرح المنتهى في موضع آخر: لا يصير قارئاً، ولو كان إدخال الحج على العمرة في غير أشهر الحج يصح على المذهب، لصحة الإحرام به قبلها عند الحنابلة.

ثانياً

إضافة إحرام العمرة إلى الحج

٢٨ - ذهب المالكية (٣) والشافعية (٤) - في الجديد وهو الأصح في المذهب - والحنابلة (٥) إلى أنه لا يصح إحرامه بالعمرة بعدما أحرم بالحج. وعلى ذلك لا يصير قارئاً، ولا يلزمه دم القران، ولا قضاء العمرة التي أهل بها. وبه قال إسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر.

(١) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة، وانظر فيها تفصيلاً في مصطلح (إحصار) فقد تكررت فيه.

(٢) وعليه اقتصر ابن قدامة في الكافي والمغني، مما يؤكد اعتماده في المذهب.

(٣) مختصر خليل بشرحه : مواهب الجليل ٣/٤٨، وشرح الزرقاني ٢/٢٥٧، والشرح الكبير وحاشية السبكي ٢/٢٧، وانظر المدونة ١٣٠/٢

(٤) شرح المحلى للمصنف ٢/١٢٧، ونهاية المحتاج ٢/٤٤٢، والإيضاح ص ١٥٧، والمهذب ٧/١٦٣، والجمع ٤/١٦٦، ومغني المحتاج ١/٥١٤

(٥) المغني ٣/٤٨٤، والكافي ١/٥٣٢، ومطالب أولي النهى ٢/٣٠٨

القرآن :

القرآن عند الحنفية : هو أن يجمع الآفاقي بين الحج والعمرة متصلاً أو متفصلاً قبل أكثر طواف العمرة، ولو من مكة، ويؤدي العمرة في أشهر الحج. (١)

وعند المالكية : أن يحرم بالحج والعمرة معاً، بنية واحدة، أو نيتين مرتبتين يبدأ فيها بالعمرة، أو يحرم بالعمرة ويردف الحج عليها قبل طوافها أو بطوافها. (٢)
وعند الشافعية : القرآن أن يحرم بالعمرة والحج جميعاً، أو يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يدخل الحج عليها قبل الطواف. (٣)
ومثل ذلك عند الحنابلة إلا أنهم لم يشترطوا الإحرام في أشهر الحج. (٤)

التمتع :

التمتع عند الحنفية : هو الترفق بأداء التوسكين في أشهر الحج في سنة واحدة، من غير إلام بينهما بأهله إلاماً صحيحاً. (٥)

والإلام الصحيح : هو الذي يكون في حالة تخلله

من عمرته، وقبل شروعه في حجته. (١)

وعند المالكية : التمتع هو أن يحرم بعمرة، ثم يحل منها في أشهر الحج، ثم يحج بعدها. (٢)
وعند الشافعية : أن يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفرغ منها ثم ينشئ حجا. (٣)

وعند الحنابلة : أن يحرم بعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج من أين شاء بعد فراغه منها. (٤)

واجبات الإحرام :

٣١ - تنحصر واجبات الإحرام^(٥) في أمرين أساسيين :

الأول : كون الإحرام من الميقات.

الثاني : صون الإحرام عن المحظورات.

وتفصيل ذلك فيما يلي :

الفصل الرابع
مواقيت الإحرام

٣٢ - الميقات : من التوقيات ، وهو : أن يحل للشيء وقت يختص به، ثم اتسع فيه فأطلق على

(١) شرح الباب الوضع السابق وانظر ١٧٢، ١٧٣

(٢) متن خليل مع الشرح الكبير ٢/٢٩١، ونحوه في الرسالة وشرحها ٤٩٣/١

(٣) منهاج الطالبين للنووي ٢/١٢٧ نسخة شرح المحلى، باختصار قوله « من مكة » لأنه ليس شرطاً في التمتع.

(٤) غاية المنتهى ٢/٣٠٧

(٥) والمراد بالواجب ما يترتب الإثم على تركه عمداً. والمراد في باب الحج ما يجبر تركه بالدم ولا تفوت صحة الحج بفقته (ابن عابدين ٢/٢٠٠، والقرشي ٢/٢٨١، والجمل ١/٤٢٧، والفتني ٣/٤٤٤، والقواعد لابن اللحام ٦٣)

(١) لباب التماسك ص ١٧١، وقارن بالبدائع ٢/١٦٧ وفيه : « أما

القارن فهو في عرف الشرع اسم الآفاقي يجمع... » لكن صرح في شرح اللباب ص ١٧٢ بقوله « إن اشتراط الآفاقي إنما هو للقرآن المستون، لا لصحة عقد الحج والعمرة ».

(٢) يتصرف يسرح من متن خليل، والشرح الكبير ٢/٢٨٨، وقارن بالرسالة ١/٤٩٣

(٣) المنهاج ٢/١٢٧، والمهذب ٧/١٦٣، والسياق للمنهاج وفيه التصريح بشرط « في أشهر الحج ».

(٤) المغني ٣/٢٨٤، ومطالب أولي النهي ٢/٣٠٧ وفيه قوله : « وسواء كان في أشهر الحج أو لا »

(٥) لباب التماسك ص ١٧٩

المكان. و يطلق على الحد المحدد للشيء^(١).

وفي الاصطلاح : عرفوا المواقيت بأنها : « مواضع وأزمنة معينة لعبادة مخصوصة »^(٢).

ومنه يعلم أن للإحرام نوعين من الميقات :

النوع الأول : الميقات الزماني .

النوع الثاني : الميقات المكاني .

لآخر ذي الحجة^(١).

وعلى هذا فالميقات الزماني بالنسبة للإحرام متفق عليه ، إنما ترتب على مذهب المالكية جواز تأخير الإحلال إلى آخر ذي الحجة ، كما سيأتي .

وهذا الذي ذهب إليه المالكية « قد حكى أيضا عن طائوس ، ومجاهد ، وعروة بن الزبير ، والربيع بن أنس ، وقتادة »^(٢).

والأصل للفریقین قوله تعالى : « الْحَجَّ أَشْهُرٌ مُعْتَمَرَاتٍ ، فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ »^(٣).

فالمجهور فسروا الآية بأن المراد شهران وبعض الثالث . واستدلوا بالآثار عن الصحابة . كما يدل لهم أن أركان الحج تؤدي خلال تلك الفترة .

وأما المالكية فذليلهم واضح ، وهو ظاهر الآية ، لأنها عبرت بالجمع « أشهر » وأقل الجمع ثلاث ، فلا بد من دخول ذي الحجة بأكمله .

ثم اختلف المجهور في تار يوم النحر هل هو من أشهر الحج أولا ؟

فقال الحنفية والحنابلة : هو من أشهر الحج . وقال الشافعية : آخر أشهر الحج ليلة يوم النحر . وهو مروى عن أبي يوسف . وفي وجهه عند الشافعية في ليلة النحر أنها ليست من أشهر الحج . والأول هو الصحيح المشهور^(٤).

أولا : الميقات الزماني للإحرام بالحج :

٣٣ — ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة^(١) والشافعي^(٢) وأحمد وأصحابهم إلى أن وقت الإحرام بالحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة . وهو مذهب جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(٣).

وذهب مالك إلى أن وقت الحج شوال والقعدة وشهر ذي الحجة إلى آخره . وليس المراد أن جميع هذا الزمن الذي ذكره وقت لجواز الإحرام ، بل المراد أن بعض هذا الزمن وقت لجواز ابتداء الإحرام ، وهو من شوال لطلوع فجر يوم النحر ، وبعضه وقت لجواز التحلل ، وهو من فجر يوم النحر

(١) النهاية في غريب الحديث مادة (وقت) ٢٣٨/٤ ، وتاج المروس شرح القاموس ٥٩٤/١ ، وختار الصحاح للرازي ص ٣٣١

(٢) غاية المنتهى ٢٩٥/٢ ، ٢٩٦

(٣) الهداية ٢٢٠/٢ ، ورد المختار ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧

(٤) شرح المحلى على التاج ٩١/٢ ، ونهاية المحتاج ٣٨٧/٢

(٥) المغني ٢٩٥/٣ ، ومطالب أولى النهى ٣٠١/٢

(١) الشرح الكبير بمشايته ٢١/٢ ، والسياق منه ، وشرح الزرقاني ٢٤٩/٢ ، وشرح الرسالة بكتابي ٤٥٧/١

(٢) تفسير ابن كثير ٢٣٦/١

(٣) سورة البقرة ١٩٧/

(٤) المجموع ١٣٢/٧ ، وانظر فتح القدير ٢٢١/٢ ، ونهاية المحتاج

٣٨٨/٢

أحكام الميقات الزماني للحج:

٣٤ - أ - ذهب الخنفيه^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أنه يصح الإحرام بالحج قبل أشهر الحج، ويتعد حجباً، لكن مع الكراهة. وهو قول إبراهيم النخعي، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، والليث بن سعد^(٤).

وذهب الشافعية إلى أنه لا يتعد الإحرام بالحج قبل أشهره، فلو أحرم به قبل هلال شوال لم يتعد حجباً، واتعد عمرة على الصحيح عندهم. وبه قال عطاء وطاوس وعياض وأبو ثور^(٥).

٣٥ - والأصل في المسألة قوله تعالى: «الحج أشهر معلومات» وقد تنازع الفريقان الاستدلال بها، وأبد كل فريق وجهه بدلائل أخرى. وهو خلاف وقع بين أهل العربية أيضاً^(٦).

استدل الثلاثة بأن معنى الآية: الحج (حج) أشهر معلومات، فعل هذا التقدير يكون الإحرام بالحج فيها أكمل من الإحرام به فيما عداها، وإن كان ذلك صحيحاً^(٧)؛ ولأنه أحد نسكي القرآن،

دينار عنه. ورواية نافع أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٧٦. وقال: صحيح على شرطه. ووافقه الذهبي.

(١) الهداية ٢/٢٢١، ورد المختار ٢/٢٠٦، ٢٠٧. والمسلک المقطع ص ٥٤.

(٢) شرح الزرقاني ٢/٢٤٩، والشرح الكبير بمجاشيته ٢/٢٢٢. وحاشية الصدي ١/٤٥٧.

(٣) المغني ٣/٢٧١، ومطالب أول النہي ٢/٣٠١.

(٤) المغني الموضع السابق وتفسير ابن كثير ١/٢٣٥ ط عيسى الحلبي، وفيه ذكر الليث بن سعد.

(٥) المجموع ٧/١٣٠.

(٦) كما ذكر ابن كثير في تفسيره ١/٢٣٥ ط عيسى الحلبي ومنه تنويع توجيه الآية لكل فريق.

(٧) الشرح الكبير بمجاشيته الموضع السابق.

استدل الخنفيه والحنابلة بمحدث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف يوم التحريين الجمرات في الحجة التي حج فقال: «أي يوم هذا؟» قالوا: يوم النحر. قال: «هذا يوم الحج الأكبر» أخرجه أبو داود وابن ماجه^(١).

قالوا: ولا يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره^(٢). ويشهد له حديث بعث أبي بكر أبا هريرة يؤذن في الناس يوم النحر أن لا يحج بعد العام مشرك، فإنه امتثال لقوله تعالى: «وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ بِقِيَمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ...» والحديث متفق عليه. واحتجوا بالدليل المقول، لأن يوم النحر فيه ركن الحج، وهو طواف الزيادة، وفيه كثير من أفعال الحج، منها: رمي جرة العقبة، والنحر، والحلق، والطواف، والسعي، والرجوع إلى منى^(٣). ومستبعد «أن يوضع لأداء ركن عبادة وقت ليس وقتها، ولا هوته»^(٤).

واستدل الشافعية برواية نافع عن ابن عمر أنه قال: «أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة» أي عشر ليال. وعن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير مثله. رواها كلها البيهقي، وصحح الرواية عن ابن عباس. ورواية ابن عمر صحيحة^(٥).

(١) أبو داود في الحج (باب يوم الحج الأكبر) ١١٥/٢ وابن ماجه رقم ٣٠٥٨.

(٢) المغني ٣/٢٩٥، وانظر مطالب أول النہي ٢/٣٠١.

(٣) المغني الموضع السابق.

(٤) فتح القدير ٢/٣٢١.

(٥) المجموع ٧/١٣٣، وانظر السنن الكبرى للبيهقي (باب بيان أشهر الحج) ٣٢٤/٤. وهذه الآثار أخرجهما الدارقطني أيضاً ٢/٢٢٦، ٢٢٧ وفيها الرواية عن ابن عمر من طريق عبد الله بن

وكذلك قرروا أنها أفضل في شهر رمضان منها في غيره. وعبر الحنفية بقولهم: «تندب في رمضان»، لقوله صل الله عليه وسلم: «عمرة في رمضان تقضى حجة». متفق عليه. (١)

٣٨ - ثم اختلفوا في أوقات يكره فيها الإحرام بالعمرة أولاً يكره. وهي:

أ - يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق: ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى عدم الكراهة فيها، لكن قال الرمي الشافعي: «وهي في يوم عرفة والعيد وأيام التشريق ليست كفضلها في غيرها، لأن الأفضل فعل الحج فيها». واستدلوا لعدم الكراهة بأن الأصل عدم الكراهة، ولا دليل عليها.

وذهب الحنفية إلى أن العمرة تكره تحريماً يوم عرفة وأربعة أيام بعده، حتى يجب الدم على من فعلها في ذلك عندهم. واستدلوا بقول عائشة رضي الله عنها: «حلت الحمر في السنة كلها إلا أربعة أيام: يوم عرفة، ويوم النحر ويومان بعد ذلك» أخرجه البيهقي. (٢) «ولأن هذه الأيام أيام شغل بأداء الحج، والعمرة فيها تشغلهم عن ذلك، وربما يقع الخلط فيه فتكره».

ب - استثنى المالكية المحرم بالحج من سعة الوقت للإحرام بالعمرة، فقالوا: الحاج وقت إحرامه بالعمرة من وقت تحلله من الحج، وذلك «بالفراغ من

فجاز الإحرام به في جميع السنة كالعمرة، أو: أحد الميقاتين، فصح الإحرام قبله، كميات المكان. (١) ووجه الحنفية المسألة بناء على مذهبهم بأنه شرط عندهم، فأشبه الطهارة في جواز التقديم على الوقت، وثبتت الكراهة لشبه بالركن. (٢)

واستدل الشافعية بقوله تعالى: «الحج أشهر معلومات». (٣) ووجه الاستدلال أن ظاهره التقدير الأخير الذي ذهب إليه النحاة، وهو (وقت الحج أشهر معلومات) فخصه بها من بين سائر شهور السنة، فدل على أنه لا يصح قبلها، كميات الصلاة.

واستدلوا من المحقول: بأن الإحرام نسك من مناسك الحج، فكان مؤثماً، كالوقوف والطواف. (٤)

٣٦ - اتفقوا بعد هذا على أنه لو فعل أي شيء من أفعال الحج قبل أشهر الحج لم يجره، حتى لو صام المتمتع أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يميز، وكذا السعي بين الصفا والمروة عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها.

ثانياً: الميقات الزماني للإحرام بالعمرة:

٣٧ - اتفقوا على أن ميقات العمرة الزماني هو جميع العام، فيصح أن تفعل في جميع السنة، وينتقد إحرامها، وذلك لعدم المخصص لها بوقت دون وقت.

(١) البخاري (باب عمرة في رمضان) ٣/٣، وسلم ٤/٦١، ٦٢ ط صحيح، وفي لفظ مسلم «حجة مي».

(٢) حديث عائشة أخرجه البيهقي مؤثراً (السنن الكبرى للبيهقي ٤/٢٤٦ ط المسند ١٣٥٠ هـ، ونصب الرية

(١٤٦/٣، ١٤٧)

(١) المغني ٣/٢٧١

(٢) فتح القدير ٢/٢٢١

(٣) سورة البقرة ١٩٧

(٤) المهذب ٧/١٢٤، ١٢٥

الصنف الثاني : المقاتي .

الصنف الثالث : الحرمي .

الصنف الرابع : المكّي ، ويشترك مع الحرمي في أكثر من وجه ، فيكونان مسألة واحدة .

ثم صنف خامس : هو من تغير مكانه ، ما ميقاته ؟

ميقات الآفاقي :

وهو من منزله خارج منطقة المواقيت .

٤٠ - اتفق العلماء على تقريّر الأماكن الآتية مواقيت لأهل الآفاق المقابلة لها ، وهذه الأماكن هي :

أ - ذو الحليفة : ميقات أهل المدينة ، ومن مرّ بها من غير أهلها . وتسمى الآن « أبار علي » في أشهر لدى العامة .^(١)

ب - الجحفة : ميقات أهل الشام ، ومن جاء من قبلها من مصر ، والمغرب .

ويحرم الحجاج من « رابغ » ، وتقع قبل الجحفة ، إلى جهة البحر ، فالحرم من « رابغ » محرم قبل الميقات . وقد قيل : إن الإحرام منها أحوط لعدم التيقن بإمكان الجحفة .

ج - قرن المنازل : و يقال له « قرن » أيضا ، ميقات أهل نجد ، و « قَرْن » جبل مطل على عرفات . وهو أقرب المواقيت إلى مكة ، وتسمى الآن « السيل » .

(١) في قصة خرافية باطلة نسبت لسيدنا علي رضي الله عنه أنه قاتل في بئرنا الجن . وهو كذب . كما يحذر من أي تقليد يفعل سوى شأنا الإحرام . انظر مواهب الجليل ٣٠/٣

جميع أفعاله من طواف وسعي ورمي اليوم الرابع^(١) أو قدر رميه لمن تعجل ففتر في ثالث أيام النحر ، فإن هذا ينتظر إلى أن يمضي - بعد الزوال من اليوم الرابع - ما يسع الرمي حتى يبدأ وقت الإحرام له للعمرة .

و بناء على ذلك قرر المالكية : إن أحرم بالعمرة قبل ذلك الذي ذكرناه لم يتعد إحرامه ، وأنه يكره الإحرام بالعمرة بعد التحلل بالفراغ من جميع أفعال الحج وقبل غروب شمس اليوم الرابع .^(٢)

الميقات المكاني

الميقات المكاني ينقسم قسمين : ميقات مكاني للإحرام بالحج ، وميقات مكاني للإحرام بالعمرة .

أولا : الميقات المكاني للإحرام بالحج :

٣٩ - يختلف الميقات المكاني للإحرام بالحج باختلاف مواقع الناس ، فإنهم في حق المواقيت المكانية على أربعة أصناف ، وهي :

الصنف الأول : الآفاقي .

(١) أما الحلق فيستثنى من عدم صحة الإحرام بالعمرة قبل إتمام أفعال الحج . انظر مواهب الجليل ٢٥/٣ ، وشرح الزرقاني ٢٥٠/٢ ، ٢٥١/٢

(٢) انظر في الميقات الزماني للعمرة : الهداية وفتح القدير ٣٠٤/٢ ، والبدائع ٢٢٧/٢ ، والمسلك المنقسط ص ٣٠٨ ، ورد المختار ٢٠٧/٢ ، ٢٠٨ ، ومواهب الجليل ٢٢/٣ - ٢٦ ، وشرح الزرقاني ٢٥٠/٢ ، والشرح الكبير بمباشته ٢٢/٢ ، وشرح الرسالة بمباشته السنوي ٤٩٧/١ ، ٤٩٨ ، والمهذب مع المجموع ١٣٣/٧ - ١٣٦ ، وشرح المنهاج ٩٢/٢ ، ونهاية المحتاج ٣٨٩/٢ ، والكافي ٥٢٨/١ ، ومطالب أولى النهى ٣٠١/٢ ، ٣٠٢ ، ٤٤٥

د - يعلم : ميقات باقي أهل اليمن وتامة ،
والهند . هـ - هـ جبل من جبال تامة ، جنوب مكة .
هـ - ذات عرق : ميقات أهل العراق ، وسائر
أهل المشرق .

أدلة تحديد مواقيت الآفاق :

٤٩ - والدليل على تحديد مواقيت للإحرام السنة
والإجماع :

أ - أما السنة فأحاديث كثيرة نذكر منها هذين
الحديثين :

حديث ابن عباس رضي الله عنها قال : « إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت لأهل المدينة ذا
الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن
المنازل ، ولأهل اليمن يلملم . من هن ، ولكن أتى
عليهن من غير أهلن ، من أراد الحج والعمرة . ومن
كان دون ذلك فن حيث أنشأ ، حتى أهل مكة من
مكة » . متفق عليه .^(١)

وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنها أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يُهَلُّ أهل
المدينة من ذي الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة ،
وأهل نجد من قرن . قال عبد الله - يعني ابن عمر -
وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
ويهل أهل اليمن من يلملم » . متفق عليه .^(٢)

(١) البخاري في الحج (باب مهل أهل مكة للحج والعمرة)
١٣٤/٢ ومواضع أخرى ، وسلم ٥/٤ ، ٦
(٢) البخاري (باب ميقات أهل المدينة) ١٣٤/٢ ، وسلم ٦/٤
من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهي سلسلة الذهب ،
وهو عندهما كذلك في الصفحتين المذكورتين من طريق الزهري

فهذه نصوص في المواقيت عدا ذات عرق .
وقد اختلفت في دليل توقيت ذات عرق هل وقت
بالنص أم بالاجتهاد والإجماع .
فقال جماعة من العلماء ومنهم الشافعي ومالك
ثبت باجتهاد عمر رضي الله عنه وأقره الصحابة ،
فكان إجماعاً .

وصحح الحنفية^(١) والحنابلة^(٢) وجهاً للشافعية^(٣)
أن توقيت ذات عرق متصوص عليه من النبي صلى
الله عليه وسلم ، وأن عمر رضي الله عنه لم يبلغه
تحديد النبي صلى الله عليه وسلم ، فحدده باجتهاده
فوافق النص .

ب - وأما دلالة الإجماع على هذه المواقيت
فقال النووي في المجموع :^(٤) « قال ابن المنذر وغيره :
أجمع العلماء على هذه المواقيت » .

وقال أبو عمر بن عبد البر : « أجمع أهل العلم على
أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من
الميقات » .^(٥)

عن سالم بن أبيه ، وهي سلسلة من الأستاذ التي حكم لها أنها
اصح الأسانيد .

(١) فإنهم أثبتوا ذات عرق استناداً للحديث . انظر البسيط
١٦٦/٤ ، والهداية ١٣١/٢ ، وريد المختار ٢٠٧/٢ وفيه تحمين
الحديث نقلاً عن النهر .

(٢) حتى صرح في غاية النتيه وشرحه ٢٩٦/٢ : « وهذه المواقيت
ثبتت كلها بالنص لا باجتهاد عمر » .

(٣) كما ذكر النووي في المجموع ١٩٤/٧ وأنه قول للشافعي
ص ١٩٥

(٤) ١٩٣/٧

(٥) المغني ٢٥٧/٣

أحكام تتعلق بالمواقيت :

٤٢ - منها : أ - وجوب الإحرام منها لمن مَرَّ بالميقات قاصداً أحد التكنين، الحج أو العمرة، وتحرم تأخير الإحرام عنها بالإجماع^(١).

والإحرام من أول الميقات، أي الطرف الأبعد من مكة أفضل، حتى لا يرشيه مما يسمى ميقاتاً غير محرم. ولو أحرم من آخره أي الطرف الأقرب إلى مكة جاز اتفاقاً، لحصول الاسم.

٤٣ - ب - من مَرَّ بالمواقيت يريد دخول الحرم لحاجة غير النسك اختلف فيه :

ذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه يجب عليه الإحرام لدخول مكة أو الحرم المعظم المحيط بها، وعليه العمرة إن لم يكن محرماً بالحج.

وذهب الشافعية إلى أنه إذا قصد مكة أو منطقة الحرم لحاجة لا للنسك جاز له ألا يحرم. (انظر الأدلة وفروع المسألة في مصطلح «حرم»)

٤٤ - ج - الاعتبار في هذه المواقيت بتلك المواضع، لا باسم القرية والبناء. فلو خرب البناء في الميقات ونقلت عمارة إلى موضع آخر قريب منه وسمي باسم الأول لم يتغير الحكم، بل الاعتبار بموضع الأول.^(٢)

٤٥ - د - لا يشترط أن يحرم من هذه المواقيت بأصبيائها، بل يكفي أن يحرم منها بذاتها، أو من

(١) نهر حل الإجماع في المجموع ٢٠٦/٧، والمسلكت المتقطص ص ٥٥. واتفاق العلماء على هذا الحكم ظاهر في عبارات المراجع.

(٢) المجموع ١٩٥/٧

حذوها، أي عاداتها ومقاييسها، وذلك لما سبق في توقيت ذات عرق، أن عمر رضي الله عنه أخذ في توقيتها بالمحاذة، وأقر على ذلك. فدل على اتفاق الصحابة على الأخذ بقاعدة المحاذة.

فروع :

تفرع على ذلك :

٤٦ - من سلك طريقاً ليس فيه ميقات معين، برأ أو بجراً أو جواً، اجتهد وأحرم إذا حاذى ميقاتاً من هذه المواقيت المذكورة. وينبغي أن يأخذ بالاحتياط لشلا يجاوز الميقات غير محرم، وخصوصاً راكب الطائرة.

٤٧ - إن لم يعلم المحاذة^(١) فإنه يحرم على مرحلتين من مكة. اعتباراً بمسافة أقرب المواقيت، فإنه على بعد مرحلتين من مكة. وعلى ذلك قرروا أن جدة تدخل في المواقيت لأنها أقرب إلى مكة من قرن المنازل^{(٢) (٣)}

٤٨ - وتفرع على ذلك مسألة من يمر بميقتين، كالشامي إذا قدم من المدينة، والمدني، فإنه إذا مر بالجسفة يمر بميقتين فمن أي الميقتين يحرم؟ ذهب الشافعية والحنابلة إلى أنه يجب عليه أن

(١) دار نقاش حول إمكان وجود مكان لا يجازي ميقاتاً، فبرنا بهذا، ولم نشأ الخوض في هذا لأننا لم نجد له قائمة عملية فيا ذكره.

(٢) ويكون الميقات واصل إلى البحر، وكذا إذا نظرنا إلى جدة من حيث المحاذة فإن محاذة الجسفة تحيطها داخلية في ضمن المواقيت، وتكون المواقيت بمنة إلى عرض البحر.

(٣) فتح الباري ٢٥١/٣ ط المطبعة الخيرية للكتاب ١٣٩٩ هـ

فعل النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، فإنهم أحرموا من ذي الحليفة. وهو محمول عند الحنفية على فعل الأفضل.

و يدل للحنفية والمالكية من جهة النظر: أن المقصود من الميقات تعظيم الحرم المحترم، وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم، يستوي القريب والبعيد في هذا المعنى.

٤٩ — التقدم بالإحرام على المواقيت المكانية جائز بالإجماع، وإنما حددت لمنع مجاوزتها بغير إحرام. لكن اختلف هل الأفضل التقدم عليها، أو الإحرام منها:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه يكره له الإحرام قبل الميقات.

وذهب الحنفية إلى أن تقديم الإحرام على الميقات المكاني أفضل، إذا أمن على نفسه مخالفة أحكام الإحرام.

استدل الأولون بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أحرموا من الميقات، ولا يفعلون إلا الأفضل. وبأنه يشبه الإحرام بالحج قبل أشهره، فيكون مثله في الكراهة.

واستدل الحنفية بما أخرج أبو داود وابن ماجه عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أهل من المسجد الأقصى بممرة أو حجة غفر له» (١).

وسئل علي رضي الله عنه عن قوله تعالى:

يحرم من الميقات الأبعد، كأهل الشام ومصر والمغرب، ميقاتهم الجحفة، فإذا مروا بالمدينة وجب عليهم الإحرام من ذي الحليفة ميقات أهل المدينة، وإذا جاوزوه غير محرمين حتى الجحفة كان حكمهم حكم من جاوز الميقات من غير إحرام.

وذهب المالكية إلى أن من يرميقتان الثاني منها ميقاته ندب له الإحرام من الأول، ولا يجب عليه الإحرام منه، لأن ميقاته أمامه.

وذهب الحنفية إلى أن من يرميقتان فالأفضل له الإحرام من الأول، ويكره له تأخيرها إلى الثاني الأقرب إلى مكة. ولم يقيده — في الأصح — عندهم — بأن يكون الميقات الثاني ميقاتاً له.

استدل الشافعية والحنابلة بحديث المواقيت، لقوله صلى الله عليه وسلم: «هن هن، ولكن أتى عليهن من غير أهلهن»، فإن هذا بعمومه يدل على أن الشامي مثلاً إذا أتى ذا الحليفة فهو ميقاته، يجب عليه أن يحرم منه. ولا يجوز له أن يجاوز غير محرم.

واستدل المالكية والحنفية بمصم التوقيت لأهل المناطق المذكورة، إلى جانب المصم الذي استدل به الشافعية، فيحصل من ذلك له جواز الأمرين.

فأخذ الحنفية بالمصم على ظاهره في العبارتين، وجوزوا الإحرام من أي الميقتين، مع كراهة التأخير، ويدل لهم ما ثبت أن ابن عمر «أهل من الفرع»^(١) وهو موضع بين ذي الحليفة ومكة.

وخص المالكية ذلك بغير المدني. ويشهد لهم

(١) أبو داود في (المواقيت) ٤٣/٢، وابن ماجه برقم ٣٠٠١ ص ٩٩٩، قال المنذري في تهذيب السنن ٢٨٥/٢: «وقد اختلف الرواة في منتهى وإسناده اختلافًا كبيرًا»

(١) أخرجه مالك في الموطأ (مواقيت الإحلال) ٢٤٧/١ نسخة تنوير الموطأ ط مصطفى الحلي ١٣٤٩ هـ. ينسب عنه نافع عن ابن عمر. وانظر الجواب عن هذا في المجموع ٢٠٤/٧

ميقات إحرامه المكاني للحج هو موضعه، إلا أن المالكية قالوا: «يحرم من داره، أو من مسجده، ولا يتخير ذلك». والأحسن أن يحرم من أبدهما من مكة.

وقال الشافعية والحنابلة ميقاته القرية التي يسكنها، إن كان قروياً، أو الحلة التي يتزها إن كان بدوياً، فإن جاوز القرية وفارق العمران إلى مكة ثم أحرم كان أثماً، وعليه الدم للإساءة، فإن عاد إليها سقط الدم، على التفصيل الذي سبق، وبيان المذاهب فيه. وكذا إذا جاوز الحياض إلى جهة مكة غير محرم، وإن كان في بركة منفرداً أحرم من منزله.

ويستحب أن يحرم من طرف القرية أو الحلة الأبعد عن مكة، وإن أحرم من الطرف الأقرب جاز.

ومذهب الحنفية أن ميقاته منطقة الجبل^(١) أي جميع المسافة من الميقات إلى انتهاء الحل، ولا يلزمه كفارة، ما لم يدخل أرض الحرم بلا إحرام. وإحرامه من ديرة أهله أفضل.

استدل الجميع بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المواقيت: «ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ»، فحمله المالكية على منزله، وقالوا: إن المسجد واسع للإحرام «لأنه موضع الصلاة، ولأن

«وأتسموا الحج والعمرة لله» فقال: «أن تحرم من ديرة أهلك» أخرجه الحاكم وصححه^(١) واستدلوا من حيث النظر بأن «المشقة فيه أكثر، والتعظيم أوفر» فيكون أفضل.

٥٠ - من جاوز الميقات قاصداً الحج أو العمرة أو القران، وهو غير محرم، أثم، ويجب عليه العود إليه والإحرام منه.

فإن لم يرجع وجب عليه الدم سواء ترك العود بعذر أو غير عذر، وسواء كان عالماً عامداً أو جاهلاً أو ناسياً.

لكن من ترك العود لعذر لا يأثم بترك الرجوع. ومن العذر خوف فوات الوقوف بعرفة لضيق الوقت، أو المرض الشاق، أو خوف فوات الرقعة. وذلك موضع وفاق بين المذاهب.

ميقات الميقاتي (البيستاني) :

٥١ - الميقاتي هو الذي يسكن في مناطق المواقيت، أو ما يحاذيها، أو في مكان دونها إلى الحرم المحيط بمكة، كقديد، وعسفان، وممر الظهران. مذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) أن

(١) في المستدرک ٣٧٦/٢ ط الهند وقال: «صحیح علی شرط الشیخین» ووافقه الذهبي.

(٢) مواهب الجليل ٣٤٣/٣، وشرح الزرقاني ٢٥٢/٢، والشرح الكبير بمحاشيته ٢٣٢/٢، وشرح الرسالة مع حاشية البدوي ٤٥٩/١

(٣) شرح المنهاج ٩٤/٢، ونهاية المحتاج ٣٩٢/٢، والجمع ٢٠٢، ٢٠١، ١٩٤/٧

(٤) المغني ٣/٢٦٢، ومطالب أولي النهى ٢٩٧/٢، وصيربض الحنابلة يقيم «ميقاته منزله» كذا في الكافي ٥٢٤/١، وغاية المنتهى الموضع السابق، لكن في المغني كما بيناه،

وكذا أتيجه صاحب غاية المنتهى، ووافقه في شرحه مطالب أولي النهى.

(١٩) الهداية ١٣٤/٢، والبدائع ١٦٦/٢، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ٨/٢، والمسلك النقص ص ٥٧، ورد المختار ٢١٢/٢

ودليله حديث جابر في حجة الوداع : « فأهلنا من الأبطح » وحديثه : « وجعلنا مكة بظهر أهلنا بألحج » . أخرجهما مسلم ، وعلقها البخاري بصيغة الجزم .^(١)

ومذهب المالكية التفرقة بين من أهل بألحج ومن أهل بالقران ، فجعلوا ميقات القران ميقات العمرة الآتي تفصيله ، وهو قول عند الشافعية .
ولما من أهل بألحج وهو من سكان مكة أو الحرم فإما أن يكون مستوطناً ، أو آفاقياً نازلاً :

أما المستوطن فإنه يندب له أن يحرم من مكة ، ومن المسجد الحرام أفضل ، وإن تركها وأحرم من الحرم أو الحل فحلال الأولى ، ولا إثم ، فلا يجب الإحرام من مكة .

وأما الآفاقي فإن كان له سعة من الوقت — وعبروا عنه بـ « ذي التمس » — فيندب له الخروج إلى ميقاته والإحرام منه . وإن لم يكن له سعة من الوقت فهو كالمستوطن .^(٢)

ومذهب الشافعية والمخالفة أن الحرمي (الذي ليس بمكة) حكه حكم الميقاتي .^(٣)

وأما المكي : أي المقيم بمكة ولو كان غير مكي ، فعند الشافعية وجهان في ميقات الحج له ، مفرداً كان أو قارناً : الأصح : أن ميقاته نفس مكة ، لما

أهل مكة يأتون المسجد فيحرمون منه ، وكذلك أهل ذي الحليفة يأتون مسجدهم .^(١)
وفسره الشافعية والمخالفة بالقرية والحلة التي يسكنها ، لأنه أنشأ منها .

وقال الحنفية : « إن خارج الحرم كله كمكان واحد في حق الميقاتي ، والحرم في حقه كالميقات في حق الآفاقي ، فلا يدخل الحرم إذا أراد الحج أو العمرة إلا محرماً » .^(٢)

ميقات الحرمي والمكي :

٥٢ — أ — اتفقت المذاهب على أن من كان من هذين الصنفين ، بأن كان منزله في الحرم ، أو في مكة ، سواء أكان مستوطناً ، أم نازلاً ، فإنه يحرم بألحج من حيث أنشأ ، لما سبق في الحديث : « فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة » .^(٣)

ب — ثم اختلفوا في تفاصيل ذلك :

فذهب الحنفية أن من كان مكياً ، أو منزله في الحرم ، كسكان منى ، فوفته الحرم للحج وللقران . ومن المسجد أفضل ، أو من ديرة أهله ، وهو قول عند الشافعية بالنسبة للمكي فقط .

وهذا على سبيل الوجوب عندهم ، فلو أنه أهل من خارج منطقة الحرم ، لزمه العود إلى الحرم ، وإلا وجب عليه الدم .^(٤)

(١) مواهب الجليل الموضع السابق .

(٢) تبين الحقائق ٨/٢ ، وقارن بالهادية ١٣٤/٢

(٣) تقدم تخريجه (ف ٤١)

(٤) الهادية ١٣٤/٢ ، والبدائع ١٦٧/٢ ، وتبيين الحقائق ٢١٣/٢ ، والملاك المنقح ص ٥٨ ، ٥٩ ، والدر المختار ٢١٣/٢

(١) مسلم ٣٦/٤ ، ٣٧ ، والبخاري ١٦٠/٢

(٢) مواهب الجليل ٢٦/٣ — ٢٨ ، وشرح الزرقاني ٢٥١/٢ ،

والشرح الكبير ٢٢/٢ ، وشرح الرسالة مع حاشية السدي

٤٥٧/١

(٣) المجموع ١٩٢/٧ ، ونهاية المحتاج ٣٨٩/٢ ، ٣٩٠ ، وشرح

الحلي بمحاشيتي قلهوني وصورة ٩٢/٢

الفصل الخامس محظورات الإحرام

حكمة حظر بعض المباحات حال الإحرام :

٥٤ - من حكم الشرع في ذلك تذكير المحرم بما أقدم عليه من نكح، وتربية النفوس على التقشف. وقد كان من سنة النبي صلى الله عليه وسلم المغايرة في حال العيش بين التقشف والترقة، وتقرير المساواة بين الناس، وإذكاء مراقبة الإنسان نفسه في خصائص أموره المعادية، والتذلل والافتقار لله عز وجل، واستكمال جوانب من عبادة البدن. وقد ورد: «إن الله عز وجل يباهي ملائكته عشية عرفة بأهل عرفة، فيقول: انظروا إلى عبادي أتوني شعثا غبرا» (١).

المحظورات من اللباس

٥٥ - يختلف تحريم اللبس في حق الرجال عن تحريم اللبس في حق النساء.

أ - محظورات الإحرام في اللبس في حق الرجال:

٥٦ - ضابط هذه المحظورات أنه لا يعمل للرجل المحرم أن يستر جسمه كله أو بعضه أو عضوا منه بشيء من اللباس المتخيط أو المحيط، كالثياب التي تنسج على هيئة الجسم قطعة واحدة دون خياطة، إذا

سبق في الحديث «حتى أهل مكة من مكة» (١).
والثاني: ميقاته كل الحرم، لاستواء مكة، وماوراءها من الحرم في الحرم (٢).
وعند الحنابلة يحرم بالحج من مكة من المسجد من تحت الميزاب، وهو أفضل عندهم.
وجاز وصح أن يحرم من مكة من سائر الحرم عند الحنابلة كما هو عند الحنفية (٣).

الميقات المكاني للعمرة :

٥٣ - هو الميقات المكاني للحج بالنسبة للأقائي والميقاتي. وميقات من كان بمكة من أهلها أو غير أهلها الحل من أي مكان، ولو كان بعد الحرم، ولو بخطوة.

واختلفوا في الأفضل منها، فذهب الجمهور إلى أنه من الجعرة أفضل، وذهب الحنفية إلى أنه من التنعيم أفضل. وقال أكثر المالكية هما متساويان. والأصل في ذلك حديث عائشة: «قالت: يا رسول الله أتنتظرون بمكة وحجة، وأنطلق بالحج؟ فأمر أباها عبد الرحمن بن أبي بكر أن يخرج معها إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج في ذي الحجة». (متفق عليه).

ومن جهة النظر أن من شأن الإحرام أن تكون هناك رحلة بين الحل والحرم، ولما كانت أركان العمرة كلها في الحرم، كان لابد أن يكون الإحرام في الحل. ولا يعلم في ذلك خلاف بين العلماء.

(١) تقدم تخريجه (٤٦) ص ١٤٦

(٢) شرح المحلى بمأشيتي القليوبي ومصرية ٩٢/٢

(٣) المغني ٢/٢٥٩، ٣٦٦، وغاية المتنى مع شرحه مطالب

أول النبي ٢/٢٩٨، ٢٩٨

(١) المسند ٢/٢٢٤، وضع الجاري ٨٤/٩

ليس القباء والسراويل ونحوهما :

٥٧ - أولاً - لو وضع القباء ونحوه عليه من غير لبس أكماله فهو محظور كاللبس، عند المالكية والشافعية، وهو المعتمد عند الحنابلة، لنيه عليه الصلاة والسلام عن لبسه للمحرم. رواه ابن المنذر، ورواه النجاشي عن علي، ولأنه عادة لبسه، كالقميص^(١).

وفصل الحنفية فقالوا : لو ألقى القباء أو العباء ونحوهما على منكبيه من غير إدخال يديه أو إحداها في كفيه ولم يزره جاز مع الكراهة، ولا فداء عليه، وهو قول الحنفي من الحنابلة^(٢)، فإن زره أو أدخل يديه أو إحداها في كفيه فهو محظور، حكمه حكم اللبس في الجزاء.

ووجهه : أن القباء لا يحيط بالبدن، فلم تلزمه الفدية بوضعه على كتفيه، إذا لم يدخل يديه في كفيه، كالقميص يتشح به.

٥٨ - ثانياً - من لم يجد الإزار يجوز له أن يلبس السراويل إلى أن يجد ما يتربته، ولا فدية عليه عند الشافعية والحنابلة.

وفصل الحنفية : فأجازوا لبس السراويل إذا كان غير قابل لأن يشق ويؤتزر به، وإلا يفتق ما حول السراويل ما خلا موضع التكة ويتزر به. ولو لبسه كما هو فعله دم، إلا إذا كان ضيقاً غير قابل

لبس ذلك الثوب، أو استعمله في اللبس المعتاد له. ويسترجسه بما سوى ذلك، فيلبس رداء يلفه على نصفه العلوي، وإزاراً يلفه على باقي جسمه، أو ما أشبه ذلك.

والدليل على حظر ما ذكرنا ما ثبت في الحديث المشهور عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما يلبس المحرم من الثياب؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تلبسوا الثموص، ولا الصمام، ولا السراويلات، ولا البرانس، ولا الخفاف، إلا أحد لا يجد الثعلين، فليلبس الخفين، وليقطعها أسفل من الكعبين. ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران والورس» أخرجه الستة^(١).

وفي رواية عن ابن عمر زيادة «ولا تنتقب المرأة الحمرمة، ولا تلبس القفازين» أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي^(٢).

تفصيل أحكام هذه المحظورات :

يشمل تحريم هذه الأصول المحقق عنها أموراً كثيرة نذكر منها ما يلي :

(١) البخاري (باب ما لا يلبس المحرم) ١٣٧/٢، ومسلم أول الحج واللفظ له ٢/٤، وأبو داود (باب ما يلبس المحرم) ١٦٥/٢، والترمذي ١٦٤/٣، ١٩٥، والنسائي ١٣١/٥، ١٣٥، وابن ماجه رقم ٢٩٢٩ ص ٩٧٧ أخرجه من طرق عن ابن عمر أنها مالك عن نافع عن ابن عمر، وكذا هوني الموطأ ٢٣٩/١ ومنها أيوب عن نافع عن ابن عمر وهو ما حكم له أنه أصبح الأسانيد.

(٢) من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر البخاري ١٥/٣ والباقرن في المواضع السابقة.

(١) انظر الاستدلال من الأثر والنظر في مطالب أول النبي ٣٣١/٢، وتفصيله في المجموع ٢٥٩/٧ - ٢٦٨، وانظر شرح الدردير ٥٥/٢

(٢) انظر في المغني ٣٠٧/٣ وفيه ذكر التوجيه الآتي، وانظر المسلك المختص ص ٨٢ ورد المختار ٢٢٣/٢

استدل الجمهور بحديث ابن عمر السابق في عظورات الإحرام.

واستدل الحنابلة بحديث ابن عباس، وقالوا: «إن زيادة القطع - أي في حديث ابن عمر - اختلف فيها، فإن صحت فهي بالمدينة، لرواية أحد عته: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على هذا المنبر» فذكره، وتخبر ابن عباس بعرفات، فلو كان القطع واجبا لبينه للجمع العظيم الذي لم يحضر أكثرهم ذلك بالمدينة.

وقد قرر الجمهور الكعب الذي يقطع الحنف أسفل منه بأنها العظمان التائتان عند مفصل الساق والقدم. وفسره الحنفية بالمفصل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك. وجهه أنه: «لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الناتئ حل عليه احتياطاً»^(١).

٦٠ - رابحاً - ألحق المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) بالحنفين كل ما ستر شيئاً من القدمين ستر إحاطة، فلم يميزوا لبس الحنفين المقطوعين أسفل من الكعبين إلا عند فقد التعلين. ولو وجد التعلين لم يميز له لبسها، ووجب عليه خلعهما إن كان قد لبسها. وإن لبسها لعذر كالمرض لم يأثم وعليه الفداء.

وأما الحنفية^(٥) فإنهم قالوا: كل ما كان غير ساتر

لذلك فيكون عليه فدية يتغير فيها.

وعند المالكية قولان: قول يجوز لبس السراويل إذا عدم الإزار، ويفتدي، وقول: لا يميز ولو عدم الإزار، وهو المتمد^(١).

لبس الحنفين ونحوها:

٥٩ - ثالثاً - من لم يجد النعلين يقطع الحنفين أسفل من الكعبين ويلبسهما، كما نص الحديث. وهو قول المذاهب الثلاثة الحنفية^(٢) والمالكية^(٣) والشافعية^(٤)، وهو رواية عن أحد، وقول عروة بن الزبير والثوري وإسحاق بن راهويه وابن المنذر^(٥)، وهو مروى عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمر، والنخعي^(٦).

وقال الإمام أحمد، وهو المتمد في المذهب: لا يقطع الحنفين، ويلبسهما كما هما. وهو قول عطاء وعكرمة وسعيد بن سالم القداح، بل قال الحنابلة: «حرم قطعها» على الحرم^(٧).

(١) ذكر القولين في التاج والإكليل ١٤٣/٣، ونص على

المتمد النسبي في حاشيته ٥٦/٢، ٥٧

(٢) الهداية ١٤١/٢، والمسلك المنقطع ص ٨١، والدر المختار

مع متن التنوير ٢٢٤/٢

(٣) الشرح الكبير ٥٦/٢، والرسالة بشرح أبي الحسن ٤٨٩/١،

٤٩٠

(٤) شرح المحلى ١٣١/٢، والنهاية ٤٤٩/٢، والمذهب والجميع

٢٥٤/٧ - ٣٦٢ - ٢٦٧

(٥) المغني ٣٠١/٣

(٦) الجميع ٢٦٧/٧

(٧) المغني ٣٠١/٣، ٣٠٢، ومطالب أولي النهى ٢٢٨/٢ ومنه

أوردنا عبارة دليل الحنابلة.

(١) المسلك المنقطع ص ٨١، وضع التقدير ١٤٢/٢، وانظر

فتح الباري ٢٥٩/٣، ٢٦٠

(٢) الرسالة وحاشية الصوي ٤٨٩/١، ٤٩٠، والشرح الكبير

٥٥/٢

(٣) شرح المحلى ١٣١/٢، والنهاية ٤٤٩/٢، ومغني المحتاج

٥١٩/١

(٤) المغني ٣٠٢/٣، ٣٠٣، ومطالب أولي النهى ٣٢٩/٢

(٥) المسلك المنقطع ص ٨١، والدر المختار، وحاشيته رد المحتار

٢٢٤/٢

للكمين اللذين في ظاهر القمدين فهو جائز للمحرم.

تقلد السلاح :

٦١ - خامساً - حظر المالكية^(١) والحنابلة^(٢) على المحرم تقلد السيف بدون حاجة، ومثله الأسلحة المعاصرة. وأوجب عليه المالكية الفداء إذا تقلده لغير حاجة، وقالوا : هذا إذا كانت علاقته غير عرضة، ولا متعددة، وإلا فالفدية لازمة على كل حال، لكن لا يأثم في حال الضرر.

وأجاز الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) تقلد السيف مطلقاً، لم يقيدهوا بالحاجة، وكأنهم لاحظوا أنه ليس من اللبس المعتاد المحظور على المحرم.

ستر الرأس والاستئلال :

٦٢ - سادساً - اتفق العلماء على تحريم ستر المحرم رأسه أو بعضه، أخذوا من تحريم لبس العمام والبرانس ثم اختلفوا في ضابط هذا الستر.

ف عند الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) يحرم ستره بما يقصد به التغطية عادة. وعند المالكية^(٧) يحرم ستر المحرم رأسه

(١) الشرح الكبير وحاشيته ٥٥/٢

(٢) الكافي ٥٦٠/١، ومطالب أولي النهى ٣٣٠/٢

(٣) المسلك المتقسط ص ٨٣ وفيه إطلاق الجواز عن التقييد بالحاجة.

(٤) نهاية المحتاج ٤٤٩/٢ وفيه النص على جوازه بلا حاجة.

(٥) كما في المسلك المتقسط ص ٨٠ وانظر ص ٢٠٦، ٢٠٧ ومتر التنوير، ورد المختار ٢٢٢/٢

(٦) لما دلت تموليلاتهم. انظر المغني ٣٢٤/٣، والكافي ٥٤٩/١، وقد وقع في نسخة الطالب قلق في هذا الوضع ٣٢٢/٢ لعله من سوء تحقيق الناشر.

(٧) كما صرح به في الشرح الكبير ٥٥/٢، وانظر شرح الرسالة بمحاشية العدوي ٤٨٨/١، ٤٨٩

بكل ما يبعد ساتراً مطلقاً. وقريب منهم مذهب الشافعية^(١) أنفروا أنهم قالوا : يحرم ما يبعد ساتراً عرفاً، فإن لم يكن ساتراً عرفاً فيحرم إن قصد به الستر.

ويحرم ستر بعض الرأس كذلك بما يبعد ساتراً، أو يقصد به الستر، على الخلاف الذي ذكرناه. فلا يجوز له أن يعصب رأسه بمصاصة، ولا سير، ولا يجعل عليه شيشاً يلصق به. وقد ضبطه المالكية بما يبلغ مساحة درهم فأكثر. وجعل الحنفية فيما كان أقل من ربع الرأس الكراهة وصدة بشرط الدوام الذي سيأتي. واتفقوا على جواز نحر خيط.

ويحرم عند المالكية وضع اليد على الرأس، لأنها ساتر مطلقاً^(٢)، وكذا عند الشافعية إن قصد بها ستر الرأس، وإلا فلا.

ولا يحرم عند الحنفية والحنابلة.

٦٣ - وأما وضع حل على الرأس : فيحرم عند الحنفية والحنابلة إن كان مما يقصد به التغطية بمسب العادة، كما لو حل على رأسه ثياباً، فإنه يكون تغطية^(٣)، وإن كان مما لا يقصد به تغطية الرأس عادة لا يحرم^(٤) كحسل طبق أو قفّة، أو طاسة قصد بها الستر، لأنها ليست مما يقصد به الستر غالباً، فصار كوضع اليد.

وهذا متفق مع الشافعية، لكن عند الشافعية إذا

(١) كما يفصّله شرح المنهاج للرملي ٤٤٨/٢، وصرح به الشيرازي في حاشيته. ووقع في المجموع ٢٥٧/٧، ٢٥٨، والمهذب ٢٥٣/١ الحمل على الرأس.

(٢) على ما جزم به في الشرح الكبير وحاشية الرسالة، واعترضه الدسوقي في حاشيته أن الحمد أنه لا يحرم، فتأمل.

(٣) كما في الدر المختار ٢٢٢/٢

(٤) كما في لباب الناصك وشرحه ٢٠٦

حمل ما لا يعتبر ساترا كالقفعة وقصد به الترحم
ولزمه القضاء .

وأما المالكية فقالوا: يميز للمحرم أن يعمل على
رأسه ما لا بد منه من خروجه وجراجه، وغيره، والحال
أنه لا يجد من يحمل خروجه مثلاً لا بأجرة ولا بغيرها .
فإن حمل لغيره أو للتجارة، فالفدية، وقال أشهب:
إلا أن يكون عيشه ذلك . أي إلا أن يكون ما ذكر
من الحمل للغير أو التجارة لعيشه . وهو معتمد في
المذهب المالكي. (١)

٦٤ - والتظلل بما لا يلامس الرأس، وهو ثابت في
أصل تابع له، جائز اتفاقاً، كسقف الخيمة،
والبيت، من داخلها، أو التظلل بظلها من الخارج،
ومثل مظلة الحمل إذا كانت ثابتة عليه من الأصل .
وعلى ذلك يميز ركوب السيارات المسقفة اتفاقاً،
لأن سقفها من أصل صناعتها، فصارت كالبيت
والخيمة .

وإن لم يكن السُّظِّل ثابتاً في أصل يتبعه فجائر
كذلك مطلقاً عند الحنفية والشافعية وقول عند
الحنابلة .

وقال المالكية: (٢) لا يميز التظلل بما لا يثبت في
الحمل .

ونحو هذا قول عند الحنابلة، واختاره الحرقلي،
وضبطه عندهم في هذا القول «أنه ستر رأسه بما
يستدام ولا يترمه غالباً، فأشبه ما لوستره بشيء
يلاقه». (٣)

وفي التظلل بنحو ثوب يجعل على عصا أو على
أعواد (مظلة) أو شيء يرفعه على رأسه من الشمس
أو الريح، أقوال ثلاثة أقربها للجواز للحديث الآتي
في دليل الجمهور. ويميز الاتفاق بذلك من المطر. وأما
البناء والخباء ونحوهما فيجوز الاتفاق به من الحر
والبرد والمطر. (١)

وأجاز التظلل بذلك الحنابلة، وكذا الحنفية
والشافعية، لما عرفت من أصل مذهبهم . واستدلوا
بحديث أم الحصين قالت: «حججت مع رسول الله
صل الله عليه وسلم حجة الوداع، فرأيت أسامة
وبلالا، وأحدهما أخذ بخطام ناقه النبي صل الله
عليه وسلم، والآخر ارفع ثوبه يستره من الحر، حتى
رمى جرة العقبة». أخرجه مسلم. (٢)

ولأن ما حل للحلال - كما في المعنى (٣) - حل
للمحرم إلا ما قام حل تحريمه دليل .

ستر الوجه :

٦٥ - صاحباً - يحظر على المحرم ستر وجهه عند
الحنفية (٤) والمالكية، (٥) وليس يحظر عند الشافعية (٦)

(١) الشرح الكبير، وحاشية النووي ٥٦/٢، ٥٧، ومواهب

الجليل ١٤٣/٣

(٢) في الحج (باب استحباب رمي جرة العقبة يوم النحر)

٨٠، ٧٩/٤

(٣) ٣٠٧/٣

(٤) الفدية ١٤٢/٢، ولباب المناشك وشرحه ص ٨٦، وتنوير

الأبصار مع شرحه ونحاشيته ٢٢١/٢

(٥) متن خليل والشرح الكبير ٥٥/١، والرسالة لابن أبي زيد

وشرحها ٨٩/١

(٦) المجموع ٢٦٩/٧

(١) كما صرح في حاشية الهدوي ٤٨٩/١

(٢) والسباق للهدوي في حاشيته ٤٨٩/١، ٤٩٠

(٣) المعنى لابن قدامة ٣٠٧/٣، ٣٠٨

وروي عن القاسم وطاوس والثوري عن غير الصحابة.

ليس القفازين :

٦٦ - ثامناً - يحرم على الرجل لبس القفازين ، باتفاق العلماء ، كما نص على ذلك النووي ، وهو كذلك في مصادر المذاهب .^(١)

ب - محظورات الإحرام من اللبس في حق النساء :

ينحصر محظور الإحرام من اللبس في حق النساء في أمرين فقط ، هما الوجه واليدان ، تفصل بينهما يلي :

ستر الوجه :

٦٧ - اتفق العلماء على أنه يحرم على المرأة في الإحرام ستر وجهها ، لا خلاف بينهم في ذلك .

والدليل عليه من النقل ما سبق في الحديث : « ولا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » .^(٢)

وضابط الساتر هنا عند المذاهب هو كما مر في ستر الرأس للرجل .^(٣)

وإذا أرادت أن تحتجب بستر وجهها عن الرجال

والبيهقي موقفاً على ابن عمر . لكنه في الدارقطني ٢٩٤/٢ مرفوع ، والبيهقي ٤٧/٥

(١) رد المحتار ١٢٢/٢ ، والمسلك النقيض ٨٩ ، ٨٤ ، وتحليل ص ٥٥ وفيه قوله : « محيط بمضمون » والجميع ٢٢٧/٧ ، ومطالب أولي النهى ٣٢٧/١

(٢) سبق تخريجه (ف ٥٦ ص ١٥٢)

(٣) ف ٦٧ ، ٦٣

والحنابلة^(١) وعزاه النووي في المجموع إلى الجمهور .

استدل الحنفية والمالكية بحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أوقعت راحته وهو محرم فأت ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اغسلوه بماء وسدر ، وكفوه في ثوبيه ، ولا تغتروا رأسه ولا وجهه ، فإنه يبعث يوم القيامة ملتبساً » أخرجه مسلم .^(٢)

وجه الاستدلال أنه : « أفاد أن للإحرام أثراً في عدم تغطية الوجه » .

واستدلوا أيضاً من المقول بأن المرأة لا تغطي وجهها ، مع أن في الكشف فتنة ، فالرجل بطريق الأولى .^(٣)

واستدل الشافعية والحنابلة بما ورد من الآثار عن بعض الصحابة بإباحة تغطية المحرم وجهه ، من فعلهم أو قولهم . روي ذلك عن عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، وابن الزبير ، وسعد بن أبي وقاص ، وجابر .^(٤)

(١) الكافي ٥٥٠/١ ، وغاية المنتهى وشرحه ٣٢٧/٢ ، والمغني ٣٢٥/٣

(٢) يُستظهر في جامع الأصول ١١١/١١ ، ١١٢ ، وانظر الحديث في البخاري في الحج (باب الحرم يموت برفة) ٢٧/٣ ، و(باب سنة الحرم إذا مات) الموضع السابق ، وفي مسلم ٢٣-٢٤ ، وأبي داود في الجنائز (باب الحرم يموت كيف يصنع به) ٢٩٩/٣ بدون ذكر الوجه ، كذا الترمذي في الحج ٢٨٦/٣ ، والنسائي على الوجهين ١٩٥/٥ - ١٩٧ (٣) الهداية ١٤٣/٢

(٤) المغني ٣٢٥/٣ وقد أخرج هذه الآثار مالك في الموطأ ٣٢٧/١ والبيهقي ٥٤/٥ كما في الجميع ٢٧٠/٧ ، وأورد في فتح القدير ١٤٢/١ فلم حديث ابن عمر : « إحرام المرأة في وجهها وإحرام الرجل في رأسه » أخرجه الدارقطني

دون ربط، ولا غرز بإبرة أو نحوها بما يفرزه. ومثل ذلك عند الحنابلة، لكن عسبروا بقولهم: «إن احتاجت إلى ستره»، لأن العلة في الستر المحرم أنه مما يربط، وهذا لا يربط، كما تشير عبارة المالكية.

ليس القفازين:

٦٨ — يحظر على المرأة المحرمة لبس القفازين عند المالكية والحنابلة، وهو المعتد عند الشافعية. وذهب الحنفية، وهو رواية عند الشافعية، إلى أنه يجوز لها اللبس بكفتها، كالقفاز وغيره، و يقتصر إحرامها على وجهها فقط.

استدل الجمهور بمحدث ابن عمر بن يادة: «ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين»^(١). واستدل الحنفية بمحدث ابن عمر قال: «إحرام المرأة في وجهها»^(٢)، وما ورد من آثار عن الصحابة. وكان سعد بن أبي وقاص يلبس بناته القفازين وهن محرمات. ورخص فيه علي وهائشة. وهو قول عطاء وسفيان والثوري.

ويجوز للمحرمة تغطية يدها فقط من غير شد، وأن تدخل يديها في أكمامها وفي قبصها.^(٣)

جاز لها ذلك اتفاقا بين العلماء، إلا إذا خشيت الفتنة أو ظنت فإنه يكون واجبا. والدليل على هذا الاستثناء حديث عائشة رضي الله عنها قالت: كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزونا كشفناه» أخرجه أبو داود.^(١)

وعن فاطمة بنت المنذر قالت: «كنا نَحْمَرُ وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أساء بنت أبي بكر الصديق». أخرجه مالك والحاكم.^(٢)

ومرادها من هذا ستر الوجه بغير النقاب على معنى التستر.^(٣)

وقد اشترط الحنفية والشافعية — وهو قول عند الحنابلة — ألا يلامس الساتر الوجه، كان تضع على رأسها تحت الساتر خشبة أو شيئا يبعد الساتر عن ملابس وجهها «لأنه بمنزلة الاستغلال بالحمل» كما في الهداية.

وأجاز لها المالكية أن تستر وجهها إذا قصدت الستر من أمين الناس، بثوب تسدله من فوق رأسها

(١) باب في المحرمة تغطي وجهها ١٦٧/٢. وفي سننه يزيد بن أبي زياد الكوفي، تكلم في حفظه وهو صدوق جهم، وتغير حفظه بأخرة فصار يترلقن. روى له البخاري تعليقا، ومسلم مقرونا، والاربعاء انظر التهذيب ٣٢٩/١١ — ٣٣١ ط الهند، والمغني في الضمراء رقم ٧١٠١ (تحقيق نور الدين العرط حلب مطبعة البلاغة). لكنه يتقوى بما يليه.

(٢) المطا (تخمين المحرم وجهه) ٢٤٠/١ — ٢٤١ بسند صحيح، وصححه الحاكم في المستدرک على شرطها ٤٥٤/١ ووافقه الذهبي.

(٣) المنتقى للباي ٢٠٠/٢ مطبعة السعادة ١٣٣١ هـ.

(١) سبق تخريجه (ف ٥٦ ص ١٥٢)
(٢) أخرجه الدارقطني والبيهقي مقروفا على ابن عمر انظر توجيه في ضح التقدير ١٤٢/٢
(٣) انظر إحرام المرأة في اللباس في الهداية وفتح القدير ١٩٣/٢ — ١٩٥، والبدائع ١٨٦/٢، والمسلك المتقسط ص ٢٠٧ والتعليق إرشاد الساري عليه، ورد المختار ٢٢١/٢، وفيه تنبيه مهم في رد غلط لبعض الحنفية. وانظر خليل والشرح الكبير وحاشيته ٥٤/٢، ٥٥، وشرح الرسالة بمحاشية المنوي ٤٨٩/١، والمجموع ٢٦٥/٧.

وذلك كله ما لم يفرغ الحائض والمحلوق له من أداء نسكها. فإذا فرغاً لا يدخلان في المحظر. ويسوغ لها أن يخلق أحدهما للآخر، باتفاق المذاهب على ذلك كله.

والدليل هو ما سبق من نص الآية، وهي وإن ذكرت المحلق فإن غيره مما ذكرنا مثله في الترتق، فيقاس عليه، ويأخذ حكمه. (١)

واختلفوا في حلق المحرم للحلال. فحظوه الحنفية. وهو قول للمالكية. وأجازوه المالكية في قول آخر والشافعية والحنابلة.

استدل الثلاثة بأن المحرم حلقاً محرماً لا حرمة له من حيث الإحرام، فلا يمنع، ولا جزاء عليه. (٢)

واستدل الحنفية: بأن المحرم كما هو ممنوع من حلق رأس نفسه ممنوع من حلق رأس غيره، لقوله عز وجل: «ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محله». والائتمان لا يخلق رأس نفسه عادة، إلا أنه لما حرم عليه حلق رأس غيره يجرم عليه حلق رأس نفسه من طريق الأولى. وسواء كان المحلق حلالاً

المحرمات المتعلقة بدين المحرم

٦٩ - ضابط هذه المحظورات كل شيء يرجع إلى تطيب الجسم، أو إزالة الشعث، أو قضاء النكث.

والدليل على تحريمها قوله تعالى: «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَغُلَّةٌ مِّن ذِيئِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ زُنَاجٍ» (١)

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم: «ولا تلبسوا شيئاً من الثياب منه الزعفران ولا الوبس». أخرجه الستة. فتحرم الأشياء الآتية:

أ - حلق الرأس.

ب - إزالة الشعر من أي موضع من الجسم.

ج - قص الظفر.

د - الأذنان.

هـ - التطيب.

تفصيل أحكام هذه المحظورات:

حلق الرأس:

٧٠ - يحظر على المحرم حلق رأسه أو رأس محرم غيره. وكذا لو حلق له غيره حلالاً أو محرماً يحظر عليه تمكينه من ذلك. والتقصير كالحلق في ذلك كله. وقليل الشعر كذلك يحظر حلقه أو قطعه. وكذلك إزالة الشعر عن الرأس بأي شيء كالنصف، والحرق، أو استعمال التوتة لإزالته. ومثلها أي علاج مزيل للشعر.

(١) اللباب وشرحه ص ٨٠ ورد المختار ٢/٢٢٣، وفيه التصريح بالنسبة لإزالة الشعر من الرأس، والشرح الكبير ٦٠/٢ - ٦٤ بمحاشيته، ومواهب الجليل ٣/١٦٢، ١٦٣، وشرح المحلى بمحاشيته ١/١٣٤، ١٣٥، ونهاية المحتاج ٧/٤٥٤، ٤٥٥، والكافي ٥/٥٤٥، ومطالب أولي النهى ٣٢٤/٢

(٢) كما في المجموع ٧/٣٥١، ٣٥٦، والنهاية ٢/٤٥٥ وانظر تحقيق المسألة عند المالكية في شرح الزرقاني وحاشية الباني عليه ٢/٣٠١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/٦٤، وانظر مطالب أولي النهى ٢/٣٢٦ وفيه نفي الفدية، والكافي ١/٥٤٥، وفيه نفي الحرمة صراحة.

٢٦٦، وشرح المنهاج ٢/١٣١، ١٣٢، والنهاية ٢/٤٥٠؛ وحاشية البيهقي ١/٥٥١، والمغني ٣/٣٢٥ - ٣٢٧، ومطالب أولي النهى ٨/٣٥٢، ٣٥٣

(١) سورة البقرة / ١٩٦

أو حراماً، لا قلنا. (١)

وقد أوردوا في الدهن وأشباهه الاستدلال

بحديث ابن عمر ، قال : « قام رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : من الحاج يا رسول الله ؟ قال : الثَّمْتُ الثَّمْلُ » . أخرجه الترمذي وابن ماجه . (١)
والشمت : بكسر العين الوصف ، وفتحها المصدر ، ومعناه انتشار الشعر وتغيره لقلة التمهيد .

والتفيل : من التفيل ، وهو ترك الطيب حتى يوجد منه رائحة كربة . (٢) فشمّل بذلك ترك الدهن . فقال الحنفية (٣) والمالكية (٤) : يحظر على المحرم استعمال الدهن في رأسه ولحيته وعامة بدنه لا ذكرنا من عموم الاستدلال فيما سبق .

وقال الشافعية (٥) : يحظر دهن شعر الرأس للرجل والمرأة . واللحية وما ألحق بها كالشارب والعنقفة فقط ، حتى لو كان أصلع جاز دهن رأسه ، أما إذا كانا ملحوقين فيحظر دهنهما ، لأنه يزينا إذا نبتا . ويباح له دهن ما عدا الرأس واللحية وما ألحق بها ، ولا يحظر ، ظاهراً كان أو باطناً ، ويباح سائر شعر بدنه ، ويباح له أكل الدهن من غير أن يصيب اللحية أو الشارب أو العنقفة . واستدلوا بأنه ليس في

إزالة الشعر من أي موضع من الجسم :

٧١ - يحظر إزالة الشعر وذلك قياساً على شعر الرأس ، بجامع الترفه في كل منها . (٢)

قص الظفر :

٧٢ - يحظر على المحرم قص الظفر قياساً على حلق الشعر بجامع الترفه وإزالة الشمت في كل منها اتفاقاً . (٣)

وأما قص ظفر المحرم لظفر حلال فيه الخلاف الذي ذكرناه في حلق الرأس .

اللاذهان :

٧٣ - الدهن مادة دسمة من أصل حيواني أو نباتي .

وقد اختلفوا في الدهن (١) غير المطيب : فالجمهور - عدا الإمام أحد - على تفصيل بينهم - ذهبوا إلى حظر استعمال الدهن ولو كان غير مطيب ، كالزيت ، لما فيه من الترفه والتزيين ، وتحسين الشعر ، وذلك ينافي الشأن الذي يجب أن يكون عليه المحرم من الشمت والغيار افتقاراً وتذلاً لله تعالى .

(١) البدائع ١٩٣/٢ ، وانظر السلك المختص ص ٨٠

(٢) انظر مراجع المذاهب الفقهية في المواضع السابقة قبل حاشيتين .

(٣) ف . ٧ .

(٤) لباب المناسك ، وشرحه ص ٨٠ وتنوير الأبصار ورد المختار ٢٢١/٢ ، والشرح الكبير ٩٦/٢ ، ٦٠ ، ونهاية المحتاج ٤٥٤/٢ ، ومطالب أولي النهى ٣٢٥/٢

(١) الترمذي في تفسير سورة آل عمران ٢٢٥/٥ ، وابن ماجه (باب ما يوجب الحج) وقال الترمذي « هذا حديث لا نعرفه من حديث ابن عمر إلا من حديث ابراهيم بن يزيه الخنزي المكي ، وقد تكلم بعض أهل الحديث في ابراهيم بن يزيه من قبل حفظه » .

(٢) المنابة على الهداية ١٤١/٢ ، ونحوه في النهاية فيريب المعجم مادة (فعل) و(شمت)

(٣) شرح اللباب ص ٨١

(٤) شرح الكبير وحاشيته ٦١ ، ٦٠/٢

(٥) النهاية للرمل ٤٥٣/٢ ، ٤٥٤

الرياحين: كالريحان، والورد، والياسمين.
وأما المياه التي تنحصر بما ذكر فليس من قبيل
المؤث.

والمؤث: هو ما يظهر لونه وأثره، أي تعلقه بما
مسه مساً شديداً، كالمسك، والكافور، والزعفران.^(١)
فالمؤث يكره شمه، واستصحابه، ومكث في
المكان الذي هو فيه، ويعرم قسسه. والمذكريكره
شمه، وأما مسه من غير شم واستصحابه ومكث
بمكان هو فيه فهو جائز.^(٢)

تفصيل أحكام التطيب للمحرم:

تطيب الثوب:

٧٥ - وهو أصل في الباب، للتخصيص عليه في

الدهن طيب ولا تزين، فلا يحرم إلا فيما ذكرنا،
لأنه به يحصل التزين.^(١) وإن الذي جاء به الشرع
استعمال الطيب، وهذا ليس منه، فلا يثبت
تحريمه.^(٢)

وقال الحنابلة - على المعتمد عندهم من إباحته
في كل البدن: «إن وجوب الفدية يحتاج إلى دليل،
ولا دليل فيه من نص ولا إجماع. ولا يصح قياسه على
الطيب، فإن الطيب يوجب الفدية وإن لم يزل شعثاً،
و يستوي فيه الرأس وغيره، والدهن بخلافه».^(٣)

هـ - التطيب:

٧٤ - الطيب عند الحنفية: ماله رائحة مستلذة
و يتخذ منه الطيب.^(١)

وعند الشافعية: ما يقصد منه رائحته غالباً، ولو
مع غيره.^(٢) ويشترط في الطيب الذي يحكم بتحريمه
أن يكون معظم الغرض منه الطيب، وأتخاذ الطيب
منه، أو يظهر فيه هذا الغرض.

وعند الحنابلة: ما تطيب رائحته و يتخذ
للمس.^(٣)

وقسمه المالكية إلى قسمين: مذكر ومؤث.

فالمذكر: هو ما يغني أثره أي تعلقه بما مسه من
ثوب أو جسد و يظهر ريحه. والمراد به أنواع

(١) الشرح الكبير ٥٩/٢ بمأثبه. وهناك تفسير آخر للمذكر
والمؤث عند المالكية: فالمذكر ما ظهر لونه وخفيته رائحته
كالورد، والمؤث ما خفي لونه وظهرت رائحته كالمسك،
وعليه درج النووي في حاشيته على الرسالة ٤٨٦/١، وقال
الزرقاني في شرح خليل ٢٩٧/١ وهو أقرب. ثم قال «وقوله
في المذكر: ما ظهر لونه أي المقصود الأعظم منه ذلك، فلا
يساوي أن الورد له رائحة ذكية، لكنها خفية، ولعل معنى
كونها خفية أنها لا تنتشر لبعدها كانتشار المسك. وقوله في
المؤث: ما خفي لونه أي الغالب إخفاء لونه، فلا يتأني أنه
قد يظهره إنسان.. وقوله: وظهرت رائحته أي أنها المقصود
الأعظم منه ظهوراً منتشراً، لا ما يظهر لونه كالورد فإنه
يتمتع برؤية لونه بخلاف المسك».

(٢) حاشية السوقي ٦٠/٢ وقد وفق الباني بين تقسيم المالكية
للطيب هنا وبين حديث «خير طيب الرجال ما ظهر ريحه
وخفي لونه وخير طيب النساء، ما ظهر لونه وخفي ريحه». .
أخرج الترمذي وحسنه والحاكم وصححه فقال: «والنتجه
أن ما للفتقاء اصطلاح خاص بباب الحج واه أعلم»
حاشية الباني ٢٩٦/٢

(١) المذهب نسخة المجموع ٢٧٥/٧، ٢٧٦

(٢) المجموع ٢٨٤/٧

(٣) المغني ٣/٣٢٢، ومطالب أولي النى ٢/٣٣٢، ٣٣٣ ولم
يذكر إلا القول بالجواز.

(٤) المسك المتقسط ص ٢٠٨، ونحوه في رد المحتار ٢/٢٧٥

(٥) مغني المحتاج ١/٥٢٠، والمجموع ٧/٢٧٨

(٦) المغني ٣/٣١٥

الحنفية والمالكية. (١)

وكذا عند الحنفية لو خلطه بطعام مطبخ بعد طبخه فإنه يجوز للمحرّم أكله.

أما إذا خلطه بطعام غير مطبخ: فإن كان الطعام أكثر فلا شيء، ولا فدية إن لم توجد الراحة، وإن وجدت معه الرائحة الطيبة يكره أكله عند الحنفية.

وإن كان الطيب أكثر وجب في أكله الدم سواء ظهرت رائحته أو لم تظهر.

وأما عند المالكية فكل طعام خلط بطيب من غير أن يطبخ الطيب معه فهو محظور في كل الصور، وفيه الفداء.

أما إن خلط الطيب بمشروب، كماء الورد وغيره، وجب فيه الجزاء، قليلاً كان الطيب أو كثيراً، عند الحنفية والمالكية.

وقال الشافعية والحنابلة: إذا خلط الطيب بغيره من طعام أو شراب، ولم يظهر له ريح ولا طعم، فلا حرمة ولا فدية، وإلا فهو حرام وفيه الفدية.

شم الطيب :

٧٨ - شم الطيب دون مس يكره عند الحنفية

الحديث السابق، ومن هنا قالوا: المحرم ممنوع من استعمال الطيب في إزاره، أوردائه، وجميع ثيابه، وفراشه، وتعلله حتى لو علق بمنطه طيب وجب أن يبادر لنزعها، ولا يضع عليه ثوباً منه الورس أو الزعفران، أو نحوهما من صيغ له طيب.

كذلك لا يجوز له حمل طيب فتوح رائحته، أو شده بطرف ثوبه، كالمسك، بخلاف شد عود أو صندل.

أما الثوب الذي فيه طيب قبل الإحرام فلا يجوز عند الحنفية والمالكية لبسه.

ويجوز عند الشافعية والحنابلة تطيب ثوب الإحرام عند إرادة الإحرام. ولا يضر بقاء الرائحة في الثوب بعد الإحرام، كما لا يضر بقاء الرائحة الطيبة في البدن اتفاقاً، قياساً للثوب على البدن، لكن نصوا على أنه لو نزع ثوب الإحرام أو سقط عنه فلا يجوز له أن يعود إلى لبسه ما دامت الرائحة فيه، بل يزىل منه الرائحة ثم يلبسه.

تطيب البدن :

٧٦ - يحظر على المحرم استعمال الطيب في بدنه، وعليه الفدية، ولو للتداوي.

ولا يخضب رأسه أو لحيته أو شيئاً من جسمه، ولا يمسح به بما فيه طيب، ومنه عند الحنفية الخطمي والحناء، على ما مر من الخلاف فيها.

٧٧ - وأكل الطيب الخالص أو شربه لا يحل للمحرّم اتفاقاً بين الأئمة.

أما إذا خلط الطيب بطعام قبل الطبخ، وطبخه معه، فلا شيء عليه، قليلاً كان أو كثيراً، عند

(١) على التحفيظ في مذهب المالكية، وفي قول يباح إن أماته الطبخ أي استهلك في الطعام وذهبت عنه، بحيث لا يظهر منه إلا الريح. وبه أخذ الدردير في البشرح الكبير ٦١/٢، والزرقاتي في شرحه ٢٩٩/٢، وعزاه للحطاب فقارنه ١٦٠/٣، وتحفيظ المذهب ما ذكرنا من عدم اشتراط إمامته في الطبخ. انظر حاشية البناني على الزرقاني وحاشية الدسوقي ٦٢، ٦١/٢

والمالكية والشافعية، ولا جزء فيه عندهم. (١)

أما الحنابلة فقالوا: يحرم تمتد شمس الطيب، ويجب فيه الفداء، كالمسك والكافور، ونحوهما مما يتطلب بشمه.

أما الكتاب: فقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ» (١). وقال عز من قائل: «وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُقْتُمْ حُرْمًا» (٢). وكل منها نص قاطع في الموضوع.

الصيد وما يتعلق به

٧٩ - تعريف الصيد لغة:

الصيد لغة: مصدر بمعنى الاصطياد، والقتل، ومعنى الصيد، وكل من المنيين داخل فيا يحظر بالإحرام.

وأما السنة فيها حديث أبي قتادة حين أحرم أصحابه ولم يحرم، ورأى حاروش. وفي الحديث «فأسرحت فرسي، وأخذت رعي، ثم ركبت، فسقط مني سوطي، فقلت لأصحابي - وكانوا عمرين - ناولوني السوط. فقالوا: والله لا نعينك عليه بشيء، فنزلت، فتناولته ثم ركبت». (٣)

تعريف الصيد اصطلاحاً:

٨٠ - الصيد عند الحنفية (٢) هو الحيوان البري الممنوع عن أخذه بقوائمه، أو جناحيه، المتوحش في أصل الخلقة.

وعند المالكية (٣) هو الحيوان البري المتوحش في أصل الخلقة.

وعند الشافعية (٤) والحنابلة (٥) هو الحيوان البري المتوحش المأكول اللحم.

وفي رواية أخرى: «فنزلوا، فأكلوا من لحمها، وقالوا: أتناكل لحم صيّد ونحن محرّمون؟ فحملنا ما بقي من لحم الأتان، فلما أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: يا رسول الله إنا كنا أحرمتنا، وقد كان أبو قتادة لم يحرم، فأرنا حُرْمَ وَحْشٍ، فَحَمَلْ عَلَيْنَا أَبُو قَتَادَةَ فَعَقَرَمْنَا أَتَانًا، فَفَزَلْنَا، فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا، ثُمَّ قُلْنَا: أَنَاكُلْ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ؟ فَحَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: أَمَنْكُمْ أَحَدٌ أَمْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْنَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْنَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا» متفق عليه. (٣)

أدلة تحريم الصيد:

٨١ - وقد ثبت تحريم الصيد على المحرم بالكتاب والسنة والاجماع:

وأما الإجماع فقد حكاه النووي وابن قدامة.

كما ذكر ابن قدامة إجماع أهل العلم على وجوب الجزاء بقتله. (٤)

(١) سورة المائدة/٩٥

(٢) سورة المائدة/٩٦

(٣) البخاري ١٢/٣، ومسلم ١٤/٤

(٤) المجموع ٢٩٠/٧، والمغني ٣٠٩/٣

(١) المسلك المتقسط ص ٨٢

(٢) المسلك المتقسط ص/٢٤١ والدر المختار ٢٩١/٢

(٣) الزرقاني ٣١١/٢، والشرح الكبير وحاشيته ٧٢/٢

(٤) كما يؤخذ من النهاية ٢٥٨/٢، ٢٥٩، وانظر المجموع

٢٩٨/٧ فيه تفصيل للتعريف.

(٥) مطالب أولي النهي ٣٣٢/٢ وانظر المغني ٥٠٦/٣ وفيه قوله

«مختصاً»

إباحة صيد البحر:

٨٢ - وأما صيد البحر: فحلال للحلال وللحرم بالنص، والإجماع:

أما النص فقوله تعالى: «أَحْلَلْنَا لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا»^(١).

والإجماع حكاه النووي^(٢) وأبو بكر الجصاص^(٣).

أحكام تحريم الصيد على المحرم:

٨٣ - يشمل تحريم الصيد على المحرم أمورًا نصتها فيأيلي:

تحريم قتل الصيد، لصريح النصوص الواردة في ذلك.

وتحريم إيذاء الصيد، أو الاستيلاء عليه. ومن ذلك: كسر قوائم الصيد، أو كسر جناحه، أو شتي بيضه أو كسره، أو نتف ريشه، أو جز شعره، أو تغير الصيد، أو أخذه، أو دوام إمساكه، أو التسبب في ذلك كله أو في شيء منه^(٤) بدليل الآية: «وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا».

والآية تفيد تحريم سائر أفعالنا في الصيد في حال الإحرام»^(٥).

والدليل من القياس: «أن ما منع من إتلافه لحق الغير منع من إتلاف أجزائه، كالأدعي، فإن

أنلف جزءًا منه ضمنه بالجزاء...»^(١).

والقياس على حظر تغير صيد الحرم، لقوله صل الله عليه وسلم في مكة: «إن هذا البلد حرمه الله، لا يعضد شوكه، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها»^(٢) فإذا حرم تغير صيد الحرم وجب أن يحرم في الإحرام^(٣).

٨٤ - وتحرم المساعدة على الصيد بأي وجه من الوجوه: مثل الدلالة عليه، أو الإشارة، أو إغارة سكن، أو مناولة سوط. وكذا يحرم الأمر بقتل الصيد اتفاقًا في ذلك^(٤).

والدليل عليه حديث أبي قتادة السابق.

تحريم تملك الصيد:

٨٥ - يحرم تملك الصيد ابتداءً، بأي طريق من طرق التملك، فلا يجوز بيعه، أو شراؤه، أو قبوله هبة، أو وصية، أو صدقة، أو إقالة^(٥).
والدليل على تحريم ذلك الآية: «وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما».

(١) المجموع شرح المذهب ٢٩٥/٧

(٢) أخرجه الشيخان البخاري واللفظ له (فضل الحرم)

١٠٩/٢، ومسلم (تحريم مكة) ١٠٩/٤

(٣) المذهب وشرحه ٢٩٥/٧

(٤) المسلك المتقسط ص ٨١، والشرح الكبير بحاشيته ٧٧/٢،

والمذهب وشرحه المجموع ٢٩٥/٧ - ٢٩٦، ٣٠٣، والمغني

٣١٠ - ٣٠٩/٣

(٥) الهداية ٢٨٣/٢، والمسلك المتقسط ص ٢٤٨، والمذهب

والمجموع ٣١٠/٧، ٣١١، ٣١٢، والشرح الكبير ٧٣/٢،

والمغني ٥٢٤/٣، ٥٢٦

(١) سورة المائدة/٩٦

(٢) المجموع ٢٩٨/٧

(٣) أحكام القرآن ٤٧٨/٢، ٤٧٩

(٤) المسلك المتقسط ص ٨١، والشرح الكبير بحاشيته ٧٢/٢،

والمذهب والمجموع ٢٩٩/٧، والكافي ٥٥٣/١ - ٥٥٧

(٥) أحكام القرآن.

قال في فتح القدير^(١) : « أضاف التحريم إلى العين ، فيكون ساقط التقويم في حقه ، كالتحرر . وأنت علمت أن إضافة التحريم إلى العين تفيد منع سائر الانتفاعات » .

و يستدل أيضا من السنة بمحدث الصعب بن جثامة « أنه أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حمار وحش ، فرده عليه ، فلما رأى ما في وجهه قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرّم » . متفق عليه^(٢) .
و يستدل بإجماع العلماء^(٣) .

تحريم الانتفاع بشيء من الصيد :

٨٦ - يحرم على المحرم أكل لحمه ، وحلبه ، وأكل بيضه ، وشبهه .

وذلك لعدم الأدلة التي سبقت في تحريم تملك الصيد ، ولأن الانتفاع فرع من الملك ، فإذا حرم الملك لم يبق محل لأثره .

٨٧ - إذا صاد الحلال صيداً فهل يحل للمحرم أكله ؟

في المسألة مذاهب :

المذهب الأول : لا يحل للمحرم الصيد أصلاً ، سواء أمر به أم لا ، وسواء أمان على صيده أم لا ، وسواء أصاده الحلال له أم لم يصده له .

وهذا قول طائفة من أهل العلم ، منهم من الصحابة : علي وابن عمر وابن عباس رضي الله

(١) ٢٨٣/٢ (١)

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٢١/٦

(٣) انظر الاستدلال به في المذهب والجمع وتفسير القرطبي والمغني في المواضع السابقة . و يأتي تخريجه مفصلاً .

عنهم^(١) . وكره ذلك طاوس وجابر بن زيد وسفيان الثوري^(٢) .

المذهب الثاني : ما صاده الحلال للمحرم ومن أجله فلا يجوز للمحرم أكله ، فأما ما لم يصده من أجل المحرم بل صاده لنفسه أو لحلال آخر فلا يحرم على المحرم أكله .

وهذا مذهب الجمهور ، المالكية^(٣) والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) . وهو قول إسحاق بن راهويه ، وأبي ثور^(٦) . وقال ابن عبد البر : وهو الصحيح عن عثمان في هذا الباب^(٧) .

إلا أن المالكية قالوا : ما صيد للمحرم هو ميتة على كل أحد ، المحرم المذبذب له وغيره ، وعلى المحرم الجزاء إن علم أنه ميتة لمحم ولو غيره ، وأكل . وإن لم يعلم وأكل منه فلا جزاء عليه . ووافقهم الحنابلة في لزوم الجزاء ، وفصلوا فأوجبوه كاملاً إن أكله كله ، وقسطه إن أكل بعضه ، لكنهم لم يجعلوه حراماً إلا على من ذبح له .

(١) شرح مسلم للنووي ١٠٥/٨

(٢) المجموع ٣٣١/٧ ، وتعليق ابن القيم على سنن أبي داود

٣٦٤/٢ ونسب لهؤلاء الثلاثة المنع ، بينما نسب لهم في

الجمع القول بالكراهة نكلاً عن ابن المنذر . ويمكن أن

يكون المراد من الكراهة ذلك ، لأن السلف كانوا

يستعملون الكراهة في التحريم .

(٣) شرح الزرقاني ٣١٧/٢ ، والشرح الكبير ٧٨/٢

(٤) المهذب والمجموع ٣٠٤/٧ ، ٣٠٧ ، ٣٣٠ ، ونهاية المحتاج

٤٦٦/٢

(٥) المغني لابن قدامة ٣١١/٣ ، ٣١٢ ، ومطالب أولي النهى

٣٣٧/٢

(٦) تعليق ابن القيم ٣٦٤/٢ ، والمجموع ٧/٣٣٠ .

(٧) تعليق ابن القيم الموضع السابق .

عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «صيد البر لكم حلال، ما لم تصيدوه أو يصد لكم». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي (١) وصححه الحاكم (٢). وقد تكلم في سنده، لكن رجح النووي صحته. (٣)

واستدل أصحاب المذهب الثالث الحنفية ومن معهم - القائلون: يحل للمحرم أن يأكل من صيد صاده الحلال، وذبحه، ما لم يكن من المحرم دلالة ولا أمر للحلال به، وإن صاده الحلال لأجل المحرم - بأدلة كثيرة من السنة والآثار.

منها حديث أبي قتادة السابق، في صيده حار وحش وهو حلال وأكل منه الصحابة وأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم وأكل منه. (٤)

وجه دلالة الحديث: «أنهم لما سأله عليه الصلاة والسلام لم يجب بحله لهم حتى سأله عن موانع الحل، أكانت موجودة أم لا؟ قال صلى الله عليه وسلم: أمتكم أحد أمره أن يحمل عليها، أو أشار إليها؟ قالوا: لا. قال: فكلوا إذن». فلو كان من

وقال الشافعية - على ما هو الأصح الجديد في المذهب - لا جزاء في الأكل. ولم يعموا الحرمة على غير من صيد له الصيد. (١)

المذهب الثالث: يحل للمحرم أكل ما صاده الحلال من الصيد، ما لم يأمر به، أو تكون منه إغانة عليه أو إشارة أو دلالة، وهو مذهب الحنفية. (٢)

وقال ابن المنذر: «كان عمر بن الخطاب وأبو هريرة وبجاءه وسعيد بن جبيرة يقولون: للمحرم أكل ما صاده الحلال، وروي ذلك عن الزبير بن العوام، وبه قال أصحاب الرأي». (٣)

استدل أصحاب المذهب الأول القائلون بتحريم أكل لحم الصيد على المحرم مطلقاً بإطلاق الكتاب والسنة فيما سبق. (٤)

واستدل الجمهور أصحاب المذهب الثاني بأن ما صاده الحلال يحل أكله للمحرم بشرط ألا يكون صيد لأجله بأدلة من السنة منها:

حديث أبي قتادة السابق فقد أحل النبي صلى الله عليه وسلم للمحرمين أكل ما صاده الحلال. واستدل الجمهور أيضاً بحديث جابر رضي الله

(١) أبو داود ١٧١/٢ والترمذي (باب ما جاء في أكل الصيد

للمحرم) ٢٠٣/٣، ٢٠٤، والنسائي (باب إذا أشار المحرم إلى الصيد فقطع الحلال ١٨٦/٥، ١٨٧) وقوله «أو يصد لكم» في نسخة أبي داود والترمذي. وفي مختصر المنذري لأبي داود وعند النسائي «أو يصاد» بإثبات الألف. قال النووي في المجموع ٣٠٥/٧ «هكذا الرواية فيه يصاد بالألف، وهو جائز على لغة، ومنه قوله تعالى: «أنه من يتقي ويصبر» على قراءة من قرأ بالياء.

(٢) في المنتدك: على شرط الشيخين ٤٥٢/١ ووافقه الذهبي.

(٣) المجموع ٣٠٤/٧، ٣٠٥

(٤) كما في رواية البخاري ٥٤٧/٩

(١) المجموع ٣٠٧/٧، ٣٠٨، ومراجع المذاهب السابقة أصحاب هذا الرأي.

(٢) الهداية ٢٧٣/٢، ولباب المناسك وشرحه الملك المتقسط ص ٢٥٤، وتفسير الأبيصار وشرح الدرر، وحاشية رد المحتار ٣٠١/٢

(٣) المجموع ٣٣٠/٧، وانظر تعليق ابن القيم ٣٦٤/٢ وفيه ذكر عثمان بن عفان نقلاً عن ابن عبد البر.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٢٢/٩ ط دار الكتب المصرية، وتفسير ابن كثير ١٠٣/٢ - ١٠٤ وفيه تخرج الآثار التي ذكرناها كلها من أقوال الصحابة والتابعين. وتعليق ابن القيم ٣٦٤/٢

في الحل والحرم، للمحرم وغيره، سواء ابتدأت بأذى أو لا، ولا جزاء على من قتلها— وهي: الغراب، والحدأة، والذئب، والحية، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور، لما ورد من الأحاديث في إباحة قتلها:

روى مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «خس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح: الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور». متفق عليه.^(١) وقد ورد ذكر الغراب في الحديث مطلقاً، ومتقيداً، ففسروه بالغراب الأبقع الذي يأكل الجيف.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري:^(٢) «اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير الذي يأكل الحب من ذلك، ويقال له: غراب الزرع» اهـ. يعني أنه لا يدخل في إباحة قتل الصيد، بل يحرم صيده.^(٣) إلا أن المالكية فصلوا فقالوا: يميز قتل الفأرة

الموانع أن يصاد لهم لتنظمه في سلك ما يُشْتال عنه منها في التفحص عن الموانع، ليجيب بالحكم عند خلوها منها. وهذا المعنى كالصريح في نفي كون الاصطياد للمحرم مانعاً، فيعارض حديث جابر، ويقدم عليه، لقوة ثبوته.^(١)

صيد الحرم:

٨٨ — المراد بالحرم هنا مكة والمنطقة المحرمة المحيطة بها.

وللحرم أحكام خاصة، منها تحريم صيده على الحلال كما يحرم على المحرم أيضاً، وذلك باتفاق العلماء، لقوله صلى الله عليه وسلم: «إن هذا البلد حرمة الله، لا يُبْغَضُ شوكه، ولا يُتْرَكُ عَيْدُهُ، ولا يُلْقَطُ لِقْطُهُ إلا من عرفها». متفق عليه.^(٢)

فقرر العلماء من تحريم الصيد على الحلال في الحرم أحكاماً نحو تحريم الصيد على المحرم،^(٣) وتفرعت لذلك فروع في المذاهب لا تطيل بسطها (ر: حرم).

ما يستثنى من تحريم قتل الصيد:

٨٩ — أ — أُنْفِقَ على جواز قتل الحيوانات التالية

(١) فتح القدير ٢/٢٧٤

(٢) البخاري واللفظ له (باب فضل الحرم) ١٤٧/٢،

صلم (باب تحريم مكة) ١٠٩/٤

(٣) الهداية وشروحا ٢/٢٧٤ ولباب التناك وشروحه ٢٤٩—

٢٥٢، والدر المختار وحاشيته ٢/٢٩٧—٣٠٩، والشرح

الكبير وحاشيته ٢/٧١ وما بعد، وشرح الزرقاني ٢/٣١٠

وما بعد، ومرواهب الجليل ١٧٠/٣ وما بعد، والمهذب

وشروحه ٢/٤٢٣—٤٢٩، ونهاية المحتاج ٢/٤٥٩ وما بعد،

والخفني ٣/٣٤٤—٣٤٩، ومطالب أولي النهى ٢/٣٧٥—

٣٧٧، ٣٤١—٣٤٤

(١) البخاري (باب ما يقتل المحرم من الدواب) ١٣/٣،

وسلم (باب ما يندب للمحرم وغيره قتله) ١٩/٤، والموطأ

١/٢٥٨، وأبو داود ٢/١٦٩، ١٧٠ من طريق الزهري عن

سالم بن أبيه بنحوه، والنسائي من طريق مالك ٥/١٨٧،

١٨٨، وابن ماجه ص ١٠٣ من طريق عبيد الله عن نافع

عن ابن عمر.

(٢) ٢/٢٦٤، ٢٧

(٣) وقد تضمن الحافظ ابن حجر في الفتح ما ورد زيادة على

الحقن: الذئب، والتمر والحية والأفعى، وهي داخلة في

الحية، والذئب والتمر ورداً معاً تفسيراً من بعض الرواة

للكلب العقور. وقد قال الحافظ: «ولا يطرش» من ذلك

من مقال وأد أعلم». وقد عرفت صحة ورود الحية، وقوة

حديث الذئب، فانظر وتأمل.

إذا صالت على المحرم، فإن صالت جازله قتلها ولا جزاء عليه.

وفي رواية عندهم جواز قتلها مطلقاً.
استدل الجمهور على تعميم الحكم في كل مؤذ بأدلة :

منها : حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يقتل المحرم السَّبُعُ العادي، والكلب العقور، والفأرة، والعقرب، والجذأة والغراب ». أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(١) وقال الترمذي : هذا حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم، قالوا : « المحرم يقتل السبع العادي ».

واستدلوا بما ورد في الأحاديث المتفق عليها من الأمر بقتل « الكلب العقور ».

قال الإمام مالك : « إن كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد، والثور، والفهد، والذئب، فهو الكلب العقور »^(٢)

٩١ - ج - ألحق الشافعية والخنابلة بما يقتل في الحرم والإحرام كل ما لا يؤكل لحمه.

الموام والحشرات : (٣)

٩٢ - د - لا تدخل الموام والحشرات في تحريم

والحية والمقرب مطلقاً، صغيرة أو كبيرة، بدأت بالأذية أم لا.

وأما الغراب والجدأة ففي قتل صغيرهما - وهو ما لم يصل لحد الإيذاء - خلاف عند المالكية : قول بالجواز نظراً للفظ « غراب » الواقع في الحديث، فإنه مطلق يصدق على الكبير والصغير : وقول بالمنع نظراً للحلة في جواز القتل، وهي الإيذاء، وذلك مبتغى في الصغير. وعمل القول بالمنع، فلا جزاء فيه، مراعاة للقول الآخر.

ثم قرر المالكية شرطاً لجواز قتل ما يقبل التذكية، كالغراب، والجدأة، والفأرة، والذئب، وهو أن يكون قتلها يغيرية الذكاة، بل لدفع شرها، فإن قتل بقصد الذكاة، فلا يجوز، وفيه الجزاء^(١)

٩٠ - ب - يجوز قتل كل مؤذ بطبعه بما لم تنص عليه الأحاديث، مثل الأسد، والثور، والفهد، وسائر السباع. بل صرح الشافعية والخنابلة أنه مستحب بإطلاق دون اشتراط شيء. وكذا الحكم عندهم فيما سبق استحباب قتل تلك المؤذيات.

وأما المالكية فعندهم التفصيل السابق بالنسبة للكبار والصغار، واشتراط عدم قصد الذكاة بقتلها. واشتراطوا في الطير الذي لم ينص عليه أن يخاف منه على نفس أو مال، ولا يندفع إلا بقتله.

وأما الحنفية فقالوا : السباع ونحوها كالبازي والصقر، معلماً وغير معلّم، صيود لا يحل قتلها^(٢)

(١) هذا الشرط عند المالكية تبع لفهمهم في إباحة أكل كل ما لم ينص القرآن على تحريمه، وعندهم في ذلك رواية بالكراهة، ورواية بالحرمة. ر: أئمة.

(٢) إلا الكلب والذئب فليسا صيداً عند الحنفية كما بين في رد المحتار ٣٠١/٢

(١) أبو داود (باب ما يقتل المحرم من الدواب) ١٧٠/٢

والترمذي ١٩٨/٣ وابن ماجه ١٠٣٢

(٢) الموطأ ٢٥٩/١

(٣) الموام : جمع هامة، وهي كل حيوان ذي سم، وقد تطلق

على مؤذ ليس له سم كالقملة، والحشرات : جمع حشرة،

وهي صغار دواب الأرض.

الجماع ودواعيه :

٩٣ - يحرم على المحرم باتفاق العلماء وإجماع الأمة الجماع ودواعيه الفقلية أو القولية وقضاء الشهوة بأي طريق . والجماع أشد المحظورات حظرا ، لأنه يؤدي إلى فساد النكح .

والدليل على تحريم ذلك النص القرآني : « قَتَرْنَا قَرَرْنَا فِيهِمْ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ » .

فُسِّرَ الرفث بأنه ما قيل عند النساء من ذكر الجماع وقول الفحش . وثبت ذلك عن ابن عباس (١) فتكون الآية دليلا على تحريم الجماع على المحرم بطريق دلالة النص ، أي من باب الأول ، لأنه إذا حرم مادون الجماع ، كان تحريمه معلوماً بطريق الأول .

وفر الرفث أيضا بذكر إتيان النساء ، الرجال والنساء إذا ذكروا ذلك بأفواههم . ونقل ذلك عن ابن عمر وبعض التابعين . فتدل الآية على حرمة الجماع لدخوله في عمومها .

كما فسر بالجماع أيضا ، ونسب ذلك إلى جماعة من السلف منهم ابن عباس وابن عمر ، فتكون الآية نصا فيه . (٢)

= والمذهب والمجموع ٣٢٠/٤ - ٣٢٣ ، وشرح التاج للمحلي بمحاشيته ١٣٧/٢ ، ١٣٨ ونهاية المحتاج ٤٥٩/٢ ، والمغني ٣٤١/٣ - ٣٤٣ وسطالع أول النهي ٣٣٣/٢ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣

(١) أخرجه ابن جرير عنه من أكثر من وجه . وانظر تفسير ابن كثير ٢٣٧/١

(٢) انظر تخريج هذه الأقوال وعزوها إلى قائلها في تفسير ابن كثير ٢٣٧/١ ، ٢٣٧

الصيد عند أصحاب المذاهب الثلاثة : الحنفية والشافعية والحنابلة .

أما عند الحنفية : فلائها ليست ممتعة . وقد ذكروا في تعريف الصيد أنه الممتع . وعلى ذلك فلا جزاء في قتلها عند الحنفية ، لكن لا يحل عندهم قتل ما لا يؤذي ، وإن لم يجب فيه الجزاء . (١)

وأما عند الشافعية والحنابلة فلا تدخل في الصيد ، لكنهم اشترطوا فيه أن يكون مأكولا . وهذه غير مأكولة ، وقد عرفت تفصيل حكمها عندهم في المسألة السابقة .

وأما المالكية فقالوا : يحظر قتل ما لا يؤذي من الحشرات بالإحرام والحرم ، وفيه الجزاء عندهم . لكن قالوا في التزويج : لا يجوز للمحرم قتله ، ويجوز للحلال قتله في الحرم ، « إذ لو تركها الحلال بالحرم لكثر في البيوت وحصل منها الضرر » . (٢)

(١) عباراتهم هنا خاصة بالفحل ، لكن قال في رد المحتار ٣٠٠/٢ ، ٣٠١ . « وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي ، كما صرحوا به في غير موضع » اهـ . وهذا مسرد للهوام والحشرات التي لا جزاء في قتلها ، كما أوردتها في الباب وشرحه : الخنفساء ، الجملان ، أم حنين ، صياح الليل ، الخلة السوداء والعفراء التي تؤذي ، السلحفاة ، القراد ، القنفذ ، السنور الأهلي وفي البري رويتان ، ابن عرس الأهلي ، البعوض ، البراغيث ، الذباب ، السم (الصبرة من القردان أو الكبيرة) ، والزنبور والنزغ (سام أبرص) السلطان ، البق ، الصرصر .

(٢) انظر هذه الأحكام في الهداية وشرحوها ٢٦٦/٢ ، ٢٧١ ، وفي لباب المناسك وشرحه المسلك المتقسط ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وتنبير الأبصار وشرحه وحاشية رد المحتار ٣٠٠/٢ ، ٣٠١ ، ومواهب الجليل ١٧٣/٣ ، ١٧٤ ، وشرح التزياني ٣١٢/٢ - ٣١٤ ، والشرح الكبير ، وحاشيته ٢/٢ ، ٧٤

الفسق والجذال :

٩٤ - الفسق : هو الخروج عن الطاعة . وهو حرام في كل حال ، وفي حال الإحرام أكد وأغلظ ، لذلك نص عليه في الكتاب الكريم : « وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي السَّجِّ » .^(١)

وقد اختار جمهور المفسرين والمحققون أن المراد به في الآية إتيان معاصي الله تعالى . وهذا هو المراد والصواب ، لما هو معلوم من استعمال القرآن والسنة والشرع لكلمة الفسق بمعنى الخروج عن الطاعة . والجذال : الخصامة . وقد قال جمهور المفسرين المتقدمين : أن تماري صاحبك حتى تنفضه . وهذا يقتضي النهي عن كل مساوئ الأخلاق والمعاملات .

لكن ما يحتاج إليه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدخل في حظر الجذال .

الفصل السادس

مكروهات الإحرام

٩٥ - وهي أمور يكون فاعلها مستبأ ، لكن لا يلزمه جزاء لو فعلها . وفي بيانها تنبيه هام ، وإزاحة لما قد يقع من اشتباه .

٩٦ - فتحا غسل الرأس والجسد واللحية بالسدر ونحوه ، عند الحنفية . لأنه يقتل الهوام ويلين الشعر^(٢)

٩٧ - ومشط الرأس بقوة ، وحكّه ، وكذا حكّ

الجسد حكاً شديداً ، وذلك لأنه يؤدي إلى قطع الشعر أو تنفه .

أما لو فعل ذلك برفق فانه مباح ، لذلك قالوا : يحكّ ببطون أنامله .^(١)

قال النووي : « وأما حك المحرم رأسه فلا أعلم خلافاً في إباحته بل هو جائز » .^(٢)

٩٨ - والتزين ، صرح بكرهاته الحنفية وعبارة غيرهم تدل عليه .

قال الحنفية في الاكتحال بكحل غير مطيب لقصد الزينة إنه مكروه ، فإن اكتحل لا لقصد الزينة بكحل غير مطيب بل للتداوي أو لتقوية الباصرة فباح .^(٣)

أما المالكية فالاكتحال بغير مطيب محظور عندهم ، وفيه الفداء ، إلا لضرورة فلا فداء فيه .^(٤) ومنهـب الشافعية^(٥) والحنابلة^(٦) الاكتحال بما لا طيب فيه ، إن لم يكن فيه زينة ، غير مكروه ، كالكل الأبيض ، وإن كان فيه زينة كالإثمد فانه يكرهه ، لكن لا يلزم فيه فدية . فإن اكتحل بما فيه زينة لحاجة كالرمد فلا كراهة .

أما الاكتحال بكحل مطيب فإنه محظور اتفاقاً على الرجال والنساء .

ما يباح في الإحرام

٩٩ - الأمور التي تباح في الإحرام كل ما ليس

(١) المسلك المختص شرح الباب ص ٨٢ - ٨٤

(٢) المجموع ٢٥٣/٧

(٣) المسلك المختص ص ٨٢ ، ٨٣

(٤) متن خليل والشرح الكبير وحاشيته ٦١/٢

(٥) المجموع ٢٨٣/٧ ، ونهاية المحتاج ٤٥٤/٢

(٦) الكافي ٥٥٩/١ ، ومطالب أولى النهي ٣٥٣/٢

(١) سورة البقرة/ ١٩٧

(٢) شرح الباب ص ٨٢

والشافعية^(١) مطلقاً. وعند الحنابلة^(٢) جائر لحاجة لا لزينة، وأما المالكية^(٣) فيكرهه عندهم النظر في المرأة، خيفة أن يرى شعها فيزيله.

١٠٣ - والسواك تص على إباحته الحنفية^(٤) وليس هو على خلاف.

١٠٤ - ونزع الظفر المكسور مباح باتفاق الأئمة^(٥)، وصريح الشافعية بالألا يجوز القسم المكسور، وهذا لا يختلف فيه.

١٠٥ - والقصد والحجامة بلا نزع شعر جائزة عند فقهاء المذاهب الأربعة. ومثلها الختان.

لكن تحفظ المالكية بالنسبة للقصد، فقالوا: يجوز الفصد لحاجة إن لم يعصب العضو المقصود، وإن لم يكن له حاجة للقصد فهو مكروه، وإن عصبه ففيه القدية^(٦).

١٠٦ - والارتداء والارتزاز بمنحيط أو محيط أي أن يجعل الشوب المحيط أو المحيط رداء أو إزاراً، دون لبس. وكذا إلقاؤه على جسمه كل ذلك مباح عندهم جميعاً^(٧).

١٠٧ - وذبح الإبل والبقر والحيوانات الأهلية

محظوراً ولا مكروها، لأن الأصل في الأشياء الإباحة. وتذكر منها مايلي:

١٠٠ - الاغتسال بالماء القراح، وماء الصابون ونحوه^(١).

١٠١ - ولبس الخاتم جائز عند الحنفية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) للرجال والنساء. ولا يجوز عند المالكية^(٥) للرجل المحرم لبس الخاتم، وفيه الفداء. وأما المرأة: فيجوز لها لبس المحيط لسائر أعضائها، ما عدا الوجه والكفين عند الثلاثة، وما عدا الوجه فقط عند الحنفية^(٦).

وشد الحميمان والمنطقة جائز عند الحنفية^(٧) باطلاق وكذا الشافعية^(٨).

وقيد المالكية^(٩) والحنابلة^(١٠) بإباحة شد هما بالحاجة لنفقتة.

١٠٢ - والنظر في المرأة مباح عند الحنفية^(١١)

(١) هـ الحنفية هنا بـ «ماء الصابون» خلافاً لمبارتهم في المكروهات «بالصابون...» كما وقع في المسلك المنقسط ص ٨٣، فأفاد أن الماء الذي ذاب فيه الصابون لا كراهة فيه.

(٢) المسلك المنقسط ص ٨٣

(٣) المجموع ٢/٢٦٠، ونهاية المحتاج ٢/٤٩٩

(٤) مطالب أولي النهي ٢/٣٥٣

(٥) الشرح الكبير ٢/٥٥

(٦) لما سبق من الخلاف في وجوب كشف المرأة للكفين وقول الحنفية بصلته (٦٨٥)

(٧) المسلك المنقسط ص ٨٣

(٨) المجموع ٢/٢٦٠، ونهاية المحتاج ٢/٤٩٩

(٩) الشرح الكبير وحاشيته ٢/٥٨، ٥٩

(١٠) مطالب أولي النهي ٢/٣٣٠

(١١) المسلك المنقسط ص ٨٣

(١) نهاية المحتاج ٢/٤٥٢

(٢) مطالب أولي النهي ٢/٣٥٤

(٣) الشرح الكبير مع حاشيته ٢/٦٠

(٤) المسلك المنقسط ص ٨٣

(٥) المرجع السابق ص ٨٤، ومطالب أولي النهي ٢/٣٢٥

(٦) نهاية المحتاج ٢/٤٥٦، والشرح الكبير ٢/٥٦

(٧) تشوير الأضمار ٢/٢٢٥، والشرح الكبير ٢/٥٨، ٦٠، ونهاية

المحتاج ٢/٤٥٤، والكافي ١/٦٠

(٨) المسلك المنقسط ص ٨٤، والشرح الكبير ٢/٥٦، والمجموع

٢/٢٦٠، والمطالب ٢/٣٣٠

ووقت هذا الاغتسال موسع عند الخفية في الأظهر من مذهبه. وهو مذهب الحنابلة والشافعية. وثمرة الخلاف أنه لو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ ينال فضيلة السنة، ولا يضره ذلك. والحق الشافعية هذا الغسل بفعل الجمعة، فدل على أنه موسع، كما هو حكم غسل الجمعة^(١). أما المالكية فقيدهوا سنة: الغسل بأن يكون متصلاً بالإحرام.

ثانياً : التطيب :

١٠٩ - وهو من محظورات الإحرام، لكنه سُئِلَ استعدداً للإحرام، عند الجمهور، وكرهه مالك^(٢).

التطيب في البدن :

١١٠ - ودليل سنيته ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: « كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرّم، ولعله قبل أن يطوف بالبيت ». متفق عليه.

وعنها رضي الله عنها أيضاً قالت: « كأنني أنظر

« حديث حسن غريب من هذا الوجه »

والنصوص وإن جاءت بصيغة الأمر لكونه محمول على السنية قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن الإحرام يغير غسل جاتز. مال وأجمعوا على أنه الغسل للإحرام ليس بواجب إلا ما روي عن الحسن البصري أنه قال: إذا نسي الغسل ينفل إذا ذكره « المجموع ٢١٣/٧، وانظر الفتي ٢٧١/٧، ٢٧٢ »

(١) ووقت غسل الجمعة عند الشافعية يبدأ من الفجر، لكن تقريره من ذهبه إلى الجمعة أفضل. انظر نهاية المحتاج

٦٢/٢

(٢) بدلية المجتهد ٣٢٨/١ ط مصطفى الحلي.

مباح وذلك لأنها لا تدخل في تحريم الصيد ولا حرمت الإحرام باتفاقهم.

الفصل السابع في سنن الإحرام

وهي أمور يثاب فاعلها، و يكون تاركها مسيئاً ولا يلزمه بالترك شيء. وجملة ذلك أربعة :

أولاً : الاغتسال :

١٠٨ - وهو سنة عند الأئمة الأربعة^(١)، لما ورد فيه من الأحاديث، كحديث زيد بن ثابت: « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم تجرد لإهلاله واغتسل ». أخرجه الترمذي وحسنه^(٢).

وقد اتفقوا على أن هذا الغسل سنة لكل عرم صغير أو كبير، ذكر أو أنثى، ويطلب أيضاً من المرأة الحائض والنساء في حال الحيض والنفاس.

فعن ابن عباس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: « إن النساء والحائض تفتل وتحرم وتقضي المناسك كلها، غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر » أخرجه أبوداود والترمذي وحسنه واللفظ للترمذي^(٣).

(١) وأما تعبير ابن قدامة في المفتي والكا في الاستيعاب فالمراد به السنة كما يدل عليه سياق كلامه وشرحه له. وقد صرح في مطالب أول النسي بالسنية.

(٢) سنن الترمذي (باب ما جاء في الاغتسال عند الإحرام) ١٩٣، وقال: حسن غريب.

(٣) أبوداود (باب الحائض تهل باله) ١٤٤/٢ والترمذي (باب ما تقضي الحائض من المناسك) ٢٨٢/٣ وقال: =

الثوب، وهو محظور على المحرم.

وهذه المالكية إلى أنه إن تطيب قبل الإحرام يجب إزالته، سواء في ذلك بدنه أو ثوبه، فإن بقي في البدن أو الثوب بعد الإحرام شيء من جرم الطيب الذي تطيب به قبل الإحرام فإن الفدية تكون واجبة، وأما إن كان الباقي في الثوب رائحته، فلا يجب نزع الثوب لكن يكره استدامته، ولا فدية. وأما اللون ففيه قولان عند المالكية. وهذا كله في الأثر اليسر، وأما الأثر الكثير ففيه الفدية.

استدل المالكية بحديث يعلى بن أمية قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل متضع بطيب وعليه جبة، فقال: يا رسول الله: كيف ترى في رجل أحرم بعمره في جبة بعد ما تضح بطيب؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجبك». (١) متفق عليه.

فاستدلواهم بهذا الحديث لخطر الطيب الإحرام في البدن والثوب.

ثالثاً: صلاة الإحرام:

١١٢ — يسن للمحرم أن يعطي ركعتين قبل

إلى ويبص (١) الطيب في مفارقة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو محرم. متفق عليه. (٢) والصحيح عندهم جواز التطيب بما يبقى جرمه بعد الإحرام، لتصريح حديث عائشة الثاني. وأما المالكية فمحظروا بقاء جرم الطيب ولم يجوزوا بقاء رائحته.

التطيب في ثوب الإحرام:

١١١ — أما تطيب الثوب قبل الإحرام فمعه الجمهور وأجازه الشافعية في القول المتمد. فلا يضر بقاء الرائحة الطيبة في الثوب بعد الإحرام، كما لا يضر بقاء الرائحة الطيبة في البدن اتفاقاً، قياساً للشوب على البدن. لكن نصوا على أنه لو نزع ثوب الإحرام. أو سقط عنه. فلا يجوز له أن يعود إلى لبسه ما دامت الرائحة فيه، بل يزيل منه الرائحة ثم يلبسه. (٣)

وهذه الحنفية إلى عدم جواز التطيب في الثوب للإحرام، ولا يجوز أن يلبس ثوب إحرام مطيباً (٤) لأنه بذلك يكون مستعملاً للطيب في إحرامه باستعمال

(١) الوبيص: الرقيق واللحمان.

(٢) البحاري (باب الطيب عند الإحرام) ١٣٦/٢ - ١٣٧، ومسلم ١٠/٤ - ١١، وأبو داود ١٤٤/٢ - ١٤٥، والنسائي ١٣٦/٥ - ١٤١، وابن ماجه ص ٩٧٦، وأخرج الترمذي الحديث الأول فقط (باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزيادة) ٢٥٩/٣

(٣) كما بينه في المجموع ٢٢٠/٧، ٢٢١ وأقره في نهاية المحتاج ٣٩٩/٢

(٤) وأما قول اللباب وشرحه ص ٦٨ «والأولى أن لا يطيب ثيابه...» فخلافاً لما هو مقرر في مراجع المذهب الحنفي، وفي باقي كلامه قلّ يعرف من مراجعته.

(١) البخاري (باب غسل الخلق) ١٣٩/٢، ومسلم في أول الحج ٥٠٣/٤، وأبو داود (باب الرجل يجره في ثيابه) ١٦٤/٢، ١٦٥، والترمذي مختصراً (باب ما جاء في الذي يجره وعليه قميص أو جبة) ١٩٦/٣، ١٩٧، والنسائي (الخلق للمحرم) ١٤٢/٥، ١٤٣، والموطأ مختصراً ٢٤١/١. وقوله: «اصنع في عمرتك ما تصنع في حجبك» أي من اجتنب محظورات الإحرام، كما حنف في فتح الماري ٢٥٣/٣، ٢٥٤ خلافاً لما كان عليه الجاهليون من التساهل في إحرام العمرة.

جرة العقبة يوم النحر عند الحنفية والشافعية (١) والحنابلة، ويقطعها عند الطواف والسعي للاشتغال بالأذكار والأدعية الواردة فيها.

وأما المالكية فعندهم قولان : الأول : يستمر في التلبية حتى يبلغ مكة، فيقطع التلبية حتى يطوف ويسعى، ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح إلى مصلاها .
الثاني : يستمر في التلبية حتى الابتداء بالطواف والشروع فيه .

١١٦ - وأما تلبية إحرام العمرة فالجمهور أنها تنتهي ببداية الطواف باستلام الركن .

وقال المالكية : المعتبر الآفاقي يلي حتى الحرم، لا إلى رؤية بيوت مكة، والمعتبر من الجمرات والتتميم يلي إلى دخول بيوت مكة، لقرب المسافة .

يدل للجمهور حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « يلي المتمر حتى يستلم الحجر » . أخرجه أبو داود والترمذي وصححه (٢)

(١) إلا أن الشافعية قالوا يقطع التلبية لابتداء الرمي، أو غيره مما يتحلل به من الإحرام عندهم .

(٢) أبو داود (باب متى يقطع المتمر التلبية) ١٦٣/٢، والترمذي ٢٦١/٣، واللفظ لأبي داود، ولفظه عند الترمذي : أنه كان يسلك عن التلبية .. حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر أبو داود سنداً يخالف راوي الرفع ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس، قال : رواه عبد الملك بن أبي سليمان، وهشام، عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً قلنا : وهذان يرجحان على ابن أبي ليلى، فقد تكلم فيه من قبل حفظه (انظر المعني في الضعفاء رقم ٥٧٣٣)

الإحرام باتفاق الأئمة لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة ركعتين » . أخرجه مسلم (١)

ولا يصلحها في الوقت المكروه، اتفاقاً بين الأئمة، إلا من أحرم بالحرم عند الشافعية، فإنه يصلحها ولو في الوقت المكروه عندهم (٢)
وتحزى الصلاة المكتوبة عن سنة الإحرام اتفاقاً كذلك، كما في تحية المسجد .

رابعاً : التلبية :

١١٣ - التلبية سنة في الإحرام متفق على سنيتها إجمالاً، فيما عدا الخلاف في حكم قرنها بالتلبية هل هي فرض في الإحرام مع النية، أو واجب أو سنة ؟ (ف ...)

فاتفقوا فيما عدا ذلك على سنيتها للمحرم، وعلى استحباب الإكثار منها، وسنة رفع الصوت بها .

١١٤ - والأفضل أن يلي عقب صلاة الإحرام نائياً الحج أو العمرة، على ما قاله الحنفية والمالكية والحنابلة . وهو قول عند الشافعية، وفي قول - وهو الأصح - يلي إذا ركب . ولا خلاف في جواز ذلك كله لورود الرواية به . عن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به راحلته قائماً » متفق عليه (٣)

١١٥ - وأما انتهاء التلبية : فهو للحاج ابتداء رمي

(١) (باب التلبية) ٨/٤

(٢) (ر : حرم)

(٣) البخاري (باب من أهل حين استوت به راحلته)

١٣٩/٢، ومسلم ٩/٤

وإذا كان قارنا فيستحب أن يقدم ذكر العمرة على ذكر الحج حتى لا يشتبه أنه أدخل العمرة على الحج. ويقول: اللهم إني أريد الحج والعمرة... الخ، ويلبسي. فيصير بذلك عمرماً، وتجري عليه أحكام الإحرام التي تقدم بيانها.

وإذا كان يؤدي الحج والعمرة عن غيره فلا بد أن يعين ذلك بقلبه ولسانه.

ويسن له الإكثار من التلبية. وأفضل صيغها الصيغة الماثورة: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك».

ويستحب ألا ينقص منها. (١)

قال الطحاوي والقرطبي: «أجمع العلماء على هذه التلبية».

وأما الزيادة على التلبية، فإن كانت من المأثور فستحب. وما ليس مروياً فجارح أو حسن، على تفصيل يذكر في موضع آخر (ر: تلبية)

موجب الإحرام:

١١٨ - إذا أحرم شخص بنفسك وجب عليه إتمامه ولو كان نفلاً في الأصل. ويلزمه جميع ما يجب على المحرم فعله. ولا يتحمل من إحرامه إلا بعد أداء هذا النسك، على التفصيل المتقدم. ويتصل بهذا بيان أحكام ما يبطل الحج وما يفسده وما يمنع المضي فيه.

١١٩ - أما ما يبطله فهو الردة، فإذا ارتد بطل نسكه ولا يمضي فيه.

(١) مطالب أولي النهى ٣٢٢/٢

واستدل مالك^(١) بما رواه عن نافع عن ابن عمر من فعله في التماسك قال: «وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم».

كيفية الإحرام المستحبة:

١١٧ - من أراد أن يحرم بحج أو عمرة أو بهما معا يستحب له إزالة التفت عن جسمه، وأن يترين على الصورة المألوفة التي لا تتنافى مع الشريعة وآدابها، وأن يفصل بنية الإحرام، وإذا كان جنباً فيكفيه غسل واحد بنية إزالة الجنابة والإحرام، وأن يتطيب. والأولى أن يتطيب بطيب لا يبقى جرمه، على التفصيل والخلاف السابق، ثم يلبس ثوبين نظيفين جديدين أو غسيلين، على ألا يكونا مصبوغين بصبغ له راحة. وأما المرأة فتلبس ما يستر عورتها إلا وجهها وكفيها.

ثم يصلي ركعتين بنية الإحرام.

فإذا أتمها نوى بقلبه وقال بلسانه: اللهم إني أريد الحج فيسره لي، وتقبله مني. ثم يلبسي.

وإذا كان يريد العمرة فيقول: اللهم إني أريد العمرة، فيسرها لي، وتقبلها مني. ثم يلبسي.

(١) الموا ٢٤٧/١

(٢) انظر بحث التلبية في الهداية وضع التقدير ١٣٦/٢، والمسلك التقسط ٧٠، ٧١، وشرح الرسالة ٤٥٩/١، والشرح الكبير وحاشيته ٣٩/٢، ٤٠، وشرح المحتاج ٩٩/٢، ونهاية المحتاج ٤٠١/٢، والمغني ٣/٢٧٥، والكافي ٥٤١/١، ومطالب أولي النهى ٣٢١/٢، وانظر قطع التلبية في الهداية وشرحها ١٧٥/٢، ورد المحتار ٢/٢٤٦، ونهاية المحتاج ٤٠١/٢، ٤٠٢، ٤٢٦، والمغني ٤٠١/٣ - ٤٣١، والكافي ٦٠٢/١، ومطالب أولي النهى ٤٢٤/٢

الله عنه أنه خطب الناس بمرقة، وعلمهم أمر الحج، وقال لهم فيما قال: «إِذَا جِئْتُمْ مِنْ رَمَى الْجُمُرَةِ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَى الْحَاجِّ إِلَّا النِّسَاءَ وَالطَّيِبَ» (١) وأما ما ذهب إليه مالك من تحريم الصيد كذلك فإنه أخذ بعموم قوله تعالى: «لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ» (٢) ووجه الاستدلال بالآية أن الحاج يعتبر محرماً ما لم يطوف طواف الإفاضة.

التحلل الأكبر:

١٢٣ - هو التحلل الذي تحل به جميع محظورات الإحرام دون استثناء.

ويبدأ الوقت الذي تصح أفعال التحلل الأكبر فيه عند الحنيفة والمالكية من طلوع فجر يوم النحر، وعند الشافعية والحنابلة من منتصف ليلة النحر، وذلك تابع لاختلافهم فيما يحصل به التحلل الأكبر. أما نهاية وقته فبحسب ما يتحلل به، فهو لا ينتهي إلا بفعل ما يتحلل به عند الحنيفة والمالكية، لأنه لا يفوت، كما ستعلم، وهو الطواف. وأما عند الشافعية والحنابلة فكذا ذلك إن توقف التحلل الأكبر على الطواف أو الخلق، أو السعي. أما الرمي فإنه مؤقت بفروب شمس آخر أيام التشريق، فإذا توقف عليه التحلل، ولم يرم حتى آخر أيام التشريق، فأت وقت الرمي بالكلية، فيحل عند الحنابلة بمجرد فوات الوقت. وإن بقي عليه الفداء مقابل ذلك. وهذا قول

١٢٠ - أما ما يفسد النكاح فهو الجماع، وعليه أن يمضي في نسكه ثم القضاء من قابل إن كان حجا على ما يأتى بيانه. وإن كان عمرة فعليه أن يمضي أيضا فيها ثم يقضيها ولو في عامه على التفصيل.

١٢١ - أما ما يمنع الاستمرار في النكاح، وهو الإحصار والفوات، فإن أحكام ذلك ترد في موضع آخر (ر: إحصار. فوات).

الفصل الثامن

التحلل من الإحرام

المراد بالتحلل هنا الخروج من الإحرام وحل ما كان محظوراً عليه وهو محرم. وهو قسمان: تحلل أصغر، وتحلل أكبر.

التحلل الأصغر:

١٢٢ - يكون التحلل الأصغر بفعل أمرين من ثلاثة: رمي جمره العقبة، والنحر، والخلق أو التقصير. ويحل بهذا التحلل لبس الثياب وكل شيء ماعداء النساء بالإجماع، والطيب عند البعض، والصيد عند المالكية.

والأصل في هذا الخلاف ما ورد عن السيدة عائشة رضي الله عنها أنها صَمَخَتْ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسك قبل أن يطوف طواف الإفاضة. وقد جاء في بعض الأحاديث: أنه إذا رمي جمره العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء والطيب، لما أخرجه مالك في الموطأ عن عمر رضي

(١) الترمذي ١٩١/٣ - ١٩٢، والنسائي ١٣٢/٥، وأبو داود

١٣٣/٢
(٢) سورة المائدة / ٩٥

بالتسليم الأولى من صلاته، و يطلب منه الثانية^(١).

التحلل من إحرام العمرة :

١٢٦ - اتفقوا على أن للعمرة تحللاً واحداً يحل به للمحرم جميع عظورات الإحرام. ويحصل هذا التحلل بالخلق أو التقصير باتفاق المذاهب^(٢) على اختلافهم في حكم في مناسك العمرة^(٣).

ما يرفع الإحرام

١٢٧ - يرفع الإحرام ، بتحويله عما نواه المحرم، أمران :

١ - فسخ الإحرام .

٢ - رفض الإحرام .

ذهب الحنابلة خلافاً للجمهور إلى أن من كان مفرداً أو قارناً (إذا لم يكن قد ساق الهدي) يستحب له إذا طاف وسعى أن يفسخ نيته بالحيج،

عند الشافعية، لكن الأصح عندهم أنه بفوات وقت الرمي ينتقل التحلل إلى كفارته، فلا يحل حتى يؤديها.

ما يحصل به التحلل الأكبر :

١٢٤ - يحصل التحلل الأكبر عند الحنفية والمالكية بطواف الإفاضة، بشرط الخلق هنا باتفاق الطرفين. فلو أفاض ولم يخلق لم يتحلل حتى يخلق عند المذهبين. زاد المالكية: أن يكون الطواف مسبوقة بالسعي، وإلا لا يحل به حتى يسعى، لأن السعي ركن عند المالكية.

وقال الحنفية: لا مدخل للسعي في التحلل، لأنه واجب مستقل.

وعند الشافعية والحنابلة يحصل التحلل الأكبر باستكمال أفعال التحلل التي ذكرناها: ثلاثة على القول بأن الخلق نسك، واثنان على القول الآخر غير المشهور أنه ليس بنسك.

وحصول التحلل الأكبر باستكمال الأفعال الثلاثة: رمي جرة العقبة، والخلق، وطواف الإفاضة المسبوق بالسعي، عمل اتفاق العلماء، وبه تحل جميع عظورات الإحرام بالإجماع.

١٢٥ - ثم إذا حصل التحلل الأكبر في اليوم الأول لجوازها مثلاً فلا يعني انتهاء كل أعمال الحج، بل يجب عليه الإتيان بها، وإن كان حلالاً، وقد ضربوا لهذا مثلاً لطيفاً يبين حسن موقع هذه الأعمال بعد التحللين، نحو قول الرمي :

« ويجب عليه الإتيان بما بقي من أعمال الحج، وهو الرمي والمبيت، مع أنه غير محرم، كما يخرج

(١) انظر التحلل الأكبر في الهداية وفتح القدير ١٨٣/٢،

والسلك المتقسط ص ١٥٥، والدر المختار ورد المحتار

٢٥١/٢، وشرح الرسالة وحاشية العدوي ٤٧٩/١، وشرح

الزرقاني ٢٨٠/٢، ٢٨١، والشرح الكبير وحاشيته ٤٦٧/٢،

٤٧، والمجموع ١٧٢/٨ - ١٧٤، والمنهاج بشرح المحلي

وحاشيته ١٢٠/٢، ونهاية المحتاج للرملي ٤٣١/٢، والكافي

٦٠٨/١، والمغني ٤٤٢/٣، ومطالب أولي النهى ٤٢٧/٢

(٢) السلك المتقسط ص ٣٠٧، ورد المختار ٢٠٧/٢، وحاشية

العدوي على شرح الرسالة ٤٨٣/١ وفيه التصريح بكون

الخلق من شروط الكمال، ومطالب أولي النهى ٤٤٤/٢

(٣) (ر: عمرة)

وذلك لأنهم اتفقوا على كون الإسلام شرطاً لصحة النسك.

و يتفرع على بطلان الإحرام أنه لا يمضي في متابعة أعمال ما أحرم به، خلافاً للفاقد. وأما إذا أسلم وتاب عن رده فلا يمضي أيضاً، لبطلان إحرامه^(١).

الفصل التاسع أحكام خاصة في الإحرام

١٣٠ - وهي أحكام مستثناة من عموم أحكام الإحرام العامة، بسبب وضع خاص لبعض الأشخاص، أو بسبب طروء بعض الطوارئ، كما في السرد التالي:

أ - إحرام المرأة .

ب - إحرام الصبي .

ج - إحرام العبد والأمة .

د - إحرام المغمى عليه .

هـ - نسيان ما أحرم به .

وقد تقدم بعض ذلك، وندرس ما بقي منها، كلا منها وحده .

ويشوي عمرة مفردة، ثم ليل بالحج . وهذا مبني عندهم على أفضلية التمتع .

واستدل الحنابلة بما روى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة قال للناس : « من كان منكم أهدي فإنه لا يحل من شيء حرم منه حتى يقضي حجه، ومن لم يكن منكم أهدي فليطف بالبيت وبالصفا والمروة، وليقصر، وليحل، ثم ليل بالحج، وليد . » أخرجه البخاري ومسلم .

واستدل الجمهور على منع فسخ الحج بأدلة منها قوله تعالى : « وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ »^(١) فقد أمر الله تعالى بإكمال أفعال الحج وأفعال العمرة لمن شرع في أي منها، والفسخ ضد الإتمام، فلا يكون مشروعاً، ومنها الأحاديث التي شرع بها الأفراد والقرآن، وقد سبق ذكرها .

رفض الإحرام

١٢٨ - رفض الإحرام : هو ترك المضي في النسك بزعم التحلل منه قبل إتمامه .

* ورفض الإحرام لغو باتفاق العلماء، ولا يبطل به الإحرام، ولا يخرج به عن أحكامه^(٢).

ما يبطل الإحرام :

١٢٩ - يبطل الإحرام بأمر واحد فقط، متفق عليه بين الجميع : هو الردة عن الإسلام، عياداً بالله تعالى

(١) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب الشربيني وحاشيته للجيزي ٣٦٦/٢ وقد وقع في الشرح قوله « فلا يمضي في فاسده » فنبه في الحاشية فقال « الصواب في باطله » وفي نسخة الحاشية تصحيح مطبعي « الثواب » بدلا من « الصواب »

(١) سورة البقرة / ١٩٦
(٢) المسلك المختص ص ٢٧٢، والدرستي على الشرح الكبير ٢٧/٢، وانظر مواهب الجليلين ٤٨/٣، ٤٩، وشرح الزرقاني ٢٥٧/٢

إحرام الصبي

ولم يصرح بذلك الحنفية. ولعله يدخل في الإحصار بمنع السلطان عندهم^(١).

وزهب الشافعية والحنابلة إلى أنه لا يتعقد إحرامه إلا بإذن وليه، بل قال الشافعية: يصح إحرام وليه عنه، على الأصح عندهم في المسألتين. أما عند الحنابلة فلا يحرم عنه وليه لعدم الدليل.

ويفعل الصبي الصغير المميز كل ما يستطيع أن يفعله بنفسه، فإن قدر على الطواف علّمه طوافاً، وإلا طيف به، وكذلك السعي وسائر المناسك. ولا تجوز النيابة عنه فيما قدر عليه بنفسه، وكل ما لا يقدر الصبي على أدائه ينوب عنه وليه في أدائه.

١٣٤ - وأما الصبي غير المميز - ومثله المجنون جنوناً مطبقاً - فيحرم عنه وليه، بأن يقول: نويت إدخال هذا الصبي في حرمت الحج، مثلاً. وليس المراد أن الولي يحرم في نفسه ويقصد النيابة عن الصبي. ولا يتعقد إحرام الصبي غير المميز بنفسه اتفاقاً.

١٣٥ - ويؤدى الولي بالصبي غير المميز المناسك، فيجرده من المحيط والمحيط إن كان ذكراً، ويكشف وجهه الأثني وكفّيهما كالكبيرة على ما سبق فيه^(٢)، ويطوف به ويسعى، ويقف به بعرفة والمزدلفة، ويرمي عنه، ويجنبه عظورات الإحرام، وهكذا. لكن لا يصلي عنه ركعتي الإحرام أو الطواف، بل تسقطان عنه عند الحنفية والمالكية، أما عند الشافعية فيصلحها الولي عنه، وهو ظاهر كلام الحنابلة^(٣).

(١) انظر مصطلح إحصار.

(٢) ف ٦٧، ٦٨.

(٣) حيث أطلقوا أداء الولي عن الصبي ما عجز عنه دون استثناء.

مشروعية حج الصبي وصحة إحرامه:

١٣١ - اتفق العلماء على صحة حج الصبي، وعمرته، وأن ما يؤديه من عبادة أو من حج أو من عمرة يكون تطوعاً، فإذا بلغ وجب عليه حجة فرض الإسلام.

وإذا كان أداء الصبي للنسك صحيحاً كان إحرامه صحيحاً قطعاً^(١).

صفة إحرام الصبي:

١٣٢ - ينقسم الصبي بالنسبة إلى مرحلة صباه إلى قسمين: صبي مميز، وصبي غير مميز. وضابط المميز هو الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب، دون اعتبار للسن.

١٣٣ - أما الصبي المميز: فعند الحنفية والمالكية يتعقد إحرامه بنفسه، ولا تصح النيابة عنه في الإحرام، لعدم جواز النيابة عند عدم الضرورة. ولا تتوقف صحة إحرامه على إذن الولي، بل يصح إحرامه بإذن الولي وبغير إذن الولي، لكن إذا أحرم بغير إذن الولي فقد صرح المالكية أن الولي تحليه، وله إجازة فعله وإيقاؤه على إحرامه بحسب ما يرى من المصلحة. فإن كان يرتجي بلوغه فالأولى تحليه ليحرم بالفرض بعد بلوغه. فإن أحرم بإذنه لم يكن له تحليه، أما إذا أراد الولي الرجوع عن الإذن قبل الإحرام فقال الخطاب: «الظاهر أن له الرجوع، لا سيما إذا كان لصلحته».

(١) رد المحتار ١٩٣/٢، ١٩٤.

قبل طلوع فجر يوم النحر، فهذا يجوز به حجه عن حجة الإسلام. لكن يجب عليه إعادة السعي إن كان سعى عقب طواف القدوم قبل البلوغ، ولا دم عليه. أما في العمرة : فالطواف في العمرة كالوقوف بعرفة في الحج، إذا بلغ قبل طواف العمرة أجزأه عن عمرة الإسلام، عند من يقول بجوبها.

إحرام المغمى عليه

١٣٧ - للمغمى عليه حالان : أن يغمى عليه قبل الإحرام، أو يغمى عليه بعد الإحرام.

أولاً : من أغمى عليه قبل الإحرام :

١٣٨ - في المذاهب الثلاثة المالكي والشافعي والحنبلي : لا إحرام له، ولا يحرم عنه أحد من رفقته ولا غيرهم، سواء أمرهم بذلك قبل أن يغمى عليه أو لم يأمرهم، ولو خيف فوات الحج عليه، لأن الإغواء مظنة عدم الطول، ويرجى زواله عن قرب غالباً.

وذهب الحنفية إلى جواز الإحرام عن المغمى عليه، على تفصيل بين الإمام وصاحبيه :

أ - من توجه إلى البيت الحرام يريد الحج فأغمى عليه قبل الإحرام، أو نام وهو مريض فتوى عنه ولبي أحد رفقته، وكذا من غير رفقته وكان قد أمرهم بالإحرام عنه قبل الإغواء، صح الإحرام عنه، و يصير المغمى عليه محرماً بنية رفيقه وتلبته عنه اتفاقاً بين أئمة الحنفية. ويجزى به عن حجة الإسلام.

ب - إن أحرم عنه بعض رفقته أو غيرهم بلا أمر سابق على الإغواء صح كذلك عند الإمام أبي حنيفة، ولم يصح عند صاحبيه أبي يوسف ومحمد.

إلا أن المالكية خففوا في الإحرام والتجرد من الثياب، فقالوا : « يحرم الولي بالصغير غير المميز، ويجرده من ثيابه قرب مكة، لخوف المشقة وحصول الضرر. فإن كانت المشقة أو الضرر يتحقق بتجريده قرب مكة أحرم بغير تجريده، كما هو الظاهر من كلامهم - ويفدي ».

بلوغ الصبي في أثناء النسك :

١٣٩ - إن بلغ الصبي الحلم بعد ما أحرم، فضى في نسكه على إحرامه الأول، لم يجزه حجه عن فرض الإسلام عند الحنفية والمالكية.

وقال الحنفية : لو جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف بعرفة، ونوى حجة الإسلام، جاز عن حجة الإسلام، لأن إحرام الصبي غير لازم لعدم أهليته للزوم عليه.

وقال المالكية لا يرفض إحرامه السابق، ولا يجزى به إرداف إحرام عليه، ولا ينقلب إحرامه عن الفرض، لأنه اختل شرط الوقوف فرضاً، وهو ثبوت الحرية والتكليف، وقت الإحرام. وهذا لم يكن مكلفاً وقت الإحرام، فلا يقع نسكه هذا إلا نفلاً.

أما الشافعية والحنابلة فقالوا : إن بلغ الصبي في أثناء الحج ينظر إلى حاله من الوقوف فينقسم إلى قسمين :

الأول : أن يبلغ بعد خروج وقت الوقوف، أو قبل خروجه وبعد مفارقة عرفات لكن لم يعد إليها بعد البلوغ، فهذا لا يجزى به حجه عن حجة الإسلام. الثاني : أن يبلغ في حال الوقوف، أو يبلغ بعد وقوفه بعرفة، فيعود ويقف بها في وقت الوقوف، أي

فروع :

١٣٩ - أ - إن أفاق المغنى عليه بعد ما أحرم عنه غيره، فهو عند الحنفية محرم يتابع النسك.

وعند غيرهم لا عبرة بإحرام غيره عنه، فإن كان بحيث يدرك الوقوف بصرفة أحرم بالحج، وأدى المناسك، وإلا فإنه يحرم بعمرة. ولا ينطبق عليه حكم الفوات عند الثلاثة، لأنه لم يكن محرماً.

١٤٠ - ب - لا يجب على من أحرم عن المغنى عليه تجر يده من المحيط والبابه غير المحيط لصحة الإحرام، لأن ذلك ليس هو الإحرام، بل كف عن بعض محظورات الإحرام. حتى إذا أفاق وجب عليه أفعال النسك، والكف عن المحظورات.

١٤١ - ج - لو ارتكب المغنى عليه الذي أحرم عنه غيره محظوراً من عمرات الإحرام لزمه وجبه، أي كفارته، وإن كان غير قاصد للمحظور. ولا يلزم الرفيق الذي أحرم عنه، لأن هذا الرفيق أحرم عن نفسه بطريق الأصالة، وعن المغنى عليه بطريق النيابة، كالولي يحرم عن الصغير. فينتقل إحرامه إليه، فيصير محرماً كما لو نوى هو ولي، ولذا لو ارتكب هو أيضاً - أي الولي - محظوراً لزمه جزاء واحد لإحرام نفسه، ولا شيء عليه من جهة إهلاله عن غيره عند الحنفية كما سبق.

١٤٢ - د - إذا لم يفق المغنى عليه فهل يشهد به رفقته المتشاهدة، على أساس الإحرام عنه الذي قال به الحنفية؟

هناك قولان عند الحنفية :

قيل : لا يجب على الرفقاء أن يشهدوا به المشاهد، كالطواف والوقوف والرمي والوقوف

بمزدلفة، بل مباشرتهم عنه تجز به، لكن إحضاره أولى، على ما صرح به بعض أصحاب هذا القول. وهذا الأصح على ما أفاد في رد المحتار المعتمد في الفتوى في مذهب الحنفية، لكن لا بد للإجزاء عنه من نية الوقوف عنه، والطواف عنه بعد طواف النائب عن نفسه، وهكذا.

ثانياً : من أغمى عليه بعد إحرامه بنفسه :

١٤٣ - الإغناء بعد الإحرام لا يؤثر في صحته، باتفاق الأئمة. وعلى ذلك فهذا حله متعين على رفقائه، ولا سيما للوقوف بمرقة، فإنه يصح ولو كان نائماً أو مغمى عليه، على تفصيل في أداء المناسك له يطلب في موضعه من مصطلح « حج » ومصطلح « عمرة ». (١)

نسيان ما أحرم به

١٤٤ - من أحرم بشيء معين، مثل حج، أو عمرة، أو قرآن، ثم نسي ما أحرم به، لزمه حج وعمرة. ويعمل عمل القرآن في المذاهب الثلاثة: الحنفي والمالكي والشافعي.

وذهب الحنابلة إلى أنه يصرف إحرامه إلى أي نسك شاء، ويندب صرفه إلى العمرة خاصة.

(١) انظر هذا البحث في البداية وفتح القدير والنهاية ١٩٢/٢، ١٩٣، والمسلک للتقسيم ص ٧٥، ٧٦، ورد المحتار ٢٥٧/٢ - ٢٥٩، وانظر الشرح الكبير وحاشيته ٣/٢، وشرح الزرقاني ٢/٢٣١، والجمع ٧/٣٣، والإيضاح ص ٥٥٣، وشرح المحلى ٢/٨٥، ونهاية المحتاج ٢/٣٧٢، وحاشيته للشراملي، والمغني ٣/٢٥٩

الفصل العاشر

في كفارات محظورات الإحرام^(١)

تعريفها :

١٤٥ - المراد بالكفارة هنا : الجزاء الذي يجب على من ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام . وهذه الأجزاء أنواع :

١ - الفدية : حيث أطلقت فالمراد الفدية التحرية التي نص عليها القرآن في قوله تعالى : « فِدْيَةٌ مِنْ صِيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ » .^(٢)

٢ - الهدي : وربما عبر عنه بالدم . وكل موضع أطلق فيه الدم أو الهدي تجزئ فيه الشاة ، إلا من جامع بعد الوقوف بعرفة فعليه بدنة (أي من الإبل) اتفاقاً . أما من جامع قبل الوقوف فإنه يفسد حجه اتفاقاً وعليه بدنة عند الثلاثة ، وقال الحنفية : عليه شاة ، ونضى في حجه ، و يقضيه .

٣ - الصدقة : حيث أطلق وجوب « صدقة » عند الحنفية من غير بيان مقدارها فإنه يجب نصف صاع من بَرٍّ (قمح) أو صاع من شعير أو تمر .

٤ - الصيام : يجب الصيام على التخيري في الفدية ، وهو ثلاثة أيام . ويجب في مقابلة الإطعام .

٥ - الضمان بالمثل : في جزاء الصيد ، على ما سيأتي .

١٤٦ - يستوي إحرام العمرة مع إحرام الحج في

عقوبة الجنابة عليه . إلا من جامع في العمرة قبل أداء ركنها ، ففسد اتفاقاً كما ذكرنا ، وعليه شاة عند الحنفية والحنابلة ، وقال الشافعية والمالكية : عليه بدنة .

المبحث الأول

في كفارة محظورات الترفه

١٤٧ - يتناول هذا المبحث كفارة محظورات اللبس ، وتغطية الرأس ، والاتهان ، والتطيب ، وحلق الشعر أو إزالته أو قطعه من الرأس أو غيره ، وقلم الظفر .

أصل كفارة محظورات الترفه

١٤٨ - اتفقوا على أن من فعل من المحظورات شيئاً لعذر مرض أو دفع أذى فإن عليه الفدية ، يتخير فيها : إما أن يذبح هدياً ، أو يتصدق بإطعام ستة مساكين ، أو يصوم ثلاثة أيام ، لقوله تعالى : « وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أذى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَّامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ » .^(١) ولما ورد عن كعب بن عجرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين رأى هواماً رأسه : « أئذنيك هوام رأسك ؟ » قال : قلت : نعم . قال : « فاحلق ، وصم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين ، أو انك نسيكة » متفق عليه .

١٤٩ - وأما العامد الذي لا عذر له فقد اختلفوا فيه :

(١) ويعبر عنها الحنفية « بالجنابات » و يدرسوها تحت هذا العنوان مع دراستهم للإخلال بشيء من واجبات الحج والعمرة و يدرسها غيرهم مقترنة بدرس محظورات الإحرام .

(٢) سورة البقرة / ١٩٦

(١) سورة البقرة / ١٩٦

فيها إتلاف، وهي هنا الحلق أو قص الشعر أو قلم الظفر، وجناية ليس فيها إتلاف، وهي: اللبس وتغطية الرأس والاذهان والتطيب. فأوجبوا الفدية في الإتلاف، لأنه يستوي عمده وسهوه، ولم يوجبوا فدية في غير الإتلاف، بل أسقطوا الكفارة عن صاحب أي عذر من هذه الأعذار.

تفصيل كفارة محظورات الترفه

١٥١ - الأصل في هذا التفصيل هو القياس على الأصل السابق المنصوص عليه في الكتاب والسنة بخصوص الحلق، فقام الفقهاء عليه سائر مسائل الفصل بجامع اشتراك الجميع في الملة وهي الترفه، أو الارتفاق.

وقد اختلفوا في بعض التفاصيل، في القدر الذي يوجب الفدية من المحظور، وفي تفاوت الجزاء بتفاوت الجناية، وذلك بسبب اختلاف أنظاهم في المقدار الذي يحصل به الترفه والارتفاق الذي هو علة وجوب الفدية، فالحنفية اشترطوا كمال الجناية، فلم يوجبوا الدم أو الفداء إلا لمقادير تحقق ذلك في نظرهم، وغيرهم مال إلى اعتبار الفعل نفسه جناية.

وتفصيل المذاهب في كل محظور من محظورات الترفه فيما يلي:

أولاً: اللباس :

١٥٢ - من لبس شيئاً من محظورات اللبس، أو ارتكب تغطية الرأس، أو غير ذلك، فقال فقهاء الحنفية: ^(١) إن استدام ذلك تهاراً كاملاً أو ليلة وجب

(١) الهداية ٢/٢٢٨، والمسلك المتقسط ص ٢٠١، ٢٠٢، ورد المختار ٢/٢٧٨

فذهب المالكية ^(١) والشافعية ^(٢) والحنابلة ^(٣) إلى أنه يتخير، كالمعذور، وعليه إثم ما فعله. واستدلوا بالآية. وذهب الحنفية ^(٤) إلى أن العامد لا يتخير، بل يجب عليه الدم عيناً أو الصدقة عيناً، حسب جنايته. واستدلوا على ذلك بالأدلة السابقة. وجه الاستدلال: أن التخيير شرع فيها عند المذر من مرض أو أذى، وغير المعذور جنايته أغلظ، فتتلف عقوبته، وذلك بنفي التخيير في حقه.

١٥٠ - وأما المعذور بغير الأذى والمرض: كالناسي والجاهل بالحكم والمكره والنائم والمغسى عليه، فحكمه عند الحنفية ^(٥) والمالكية ^(٦) حكم العامد، على ما سبق.

وجه حكم هذا: أن الارتفاق حصل له، وعدم الاختيار أسقط الإثم عنه، كما وجهه الحنفية. وذهب الشافعية ^(٧) والحنابلة ^(٨) إلى التمييز بين جناية

(١) شرح الزرقاني ٢/٣٠٥، والشرح الكبير وحاشيته ٢/٦٧. وفيه أن المعذور يفدي ولا يأثم، فدل على أن غير المعذور يفدي ويأثم.

(٢) المجموع ٧/٣٧١، ونهاية المحتاج ٢/٤٥٢ - ٤٥٦

(٣) المغني ٣/٤٩٣، والمقنع ١/١٦٦

(٤) المسلك المتقسط ص ١١٩، ٢٠١، ٢٢٣، والدر المختار بحاشيته ٢/٢٧٤، ٢٧٥

(٥) كما تفسيده إطلاقات عباراتهم في لزوم الفدية على المعذور، وإنما يستثنى عنه الإثم. انظر شرح الزرقاني ٢/٣٠٥، وشرح الرسالة بمحاشية العدوي ١/٤٨٨، والشرح الكبير بمحاشيته ٢/٦٧، وحاشية الصفتي على المشاوية ص ١٩٣

(٦) المجموع ٧/٣٤٧ - ٣٤٩، ونهاية المحتاج ٢/٤٥٢، ٤٥٤

(٨) المغني ٣/٥٠١ - ٥٠٢، والكاظمي ١/٥٦١ - ٥٦٢، والمقنع بمحاشيته ١/٤٢٤، ٤٢٥، ومطالب أولي النهى

٣٦٣، ٣٦٢/٢

حظره، دون تقييد بأن يطيب عضواً كاملاً، أو مقداراً من الثوب معيناً.

وفرق الحنفية بين تطيب وتطيب، وفصلوا:

أما في البدن فقالوا: يجب شاة إن طيب المحرم عضواً كاملاً مثل الرأس واليد والساق، أو ما يبلغ عضواً كاملاً. والبدن كله كمضو واحد إن اتحد مجلس التطيب، وإن تفرق المجلس فلكل طيب كفارة، ويجب إزالة الطيب، فلو ذبح ولم يزله لزمه دم آخر.

ووجه وجوب الشاة: أن الجنابة تتكامل بتكامل الارتفاق، وذلك في الضو الكامل، فيترتب كمال الوجوب.

وإن طيب أقل من عضو فله الصدقة لقصور الجنابة، إلا أن يكون الطيب كثيراً فله دم. ولم يشترط الحنفية استمرار الطيب لوجوب الجزاء، بل يجب مجرد التطيب. (١)

وأما تطيب الثوب: فيجب فيه الدم عند الحنفية بشرطين:

أولها: أن يكون كثيراً، وهو ما يصلح أن يغطي مساحة تزد على شبر في شبر.

والثاني: أن يستمر نهاراً، أو ليلة.

فإن احتل أحد الشرطين وجبت الصدقة، وإن احتل الشرطان معا وجب التصديق بقبضة من قح. (٢)

= ٣٣١/٢

(١) الهداية وفتح القدير ٢/٢٢٤، ٢٢٥، وشرح الكنز للعيني

١٠١/١، والمسلح المتقسط ص ٢٠٩، ٢١٠

(٢) قارن المسلك المتقسط ص ٢١٥، ٢١٦، ورد المختار ٢/٢٧٦.

وانظر باقي مسائل الطيب فيما سبق.

عليه الدم. وكذا إذا غطت المرأة وجهها بساتر يلامس بشرتها على ما سبق من التفصيل فيه (ف ٦٧) وإن كان أقل من يوم أو أقل من ليلة فعليه صدقة عند الحنفية. وفي أقل من ساعة عرقية قبضة من بر، وهي مقدار ما يحمل الكف.

ومذهب الشافعي (١) وأحمد (٢) أنه يجب الفداء بمجرد اللبس، ولو لم يستمر زمناً، لأن الارتفاق يحصل بالاشتغال على الثوب، ويحصل محظور الإحرام، فلا يتقيد وجوب الفدية بالزمن.

وعند المالكية (٣) يشترط لوجوب الفدية من لبس الثوب أو الخف أو غيرها من محظورات اللبس أن ينتفع به من حر أو برد، فإن لم ينتفع به من حر أو برد بأن لبس قيصاً رقيقاً لا يقي حرّاً ولا برداً يجب الفداء إن امتد لبسه مدة كالיום.

ثانياً: التطيب:

١٥٣ - يجب الفداء عند الثلاثة المالكية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦) لأي تطيب مما سبق بيان

(١) المجموع ٧/٣٦٣، ٣٧٢، ٣٧٣، وشرح المنهاج للمحل ٢/١٣٢، ونهاية المحتاج ٢/٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، وفيها التصريح بأن لا فرق بين طول زمن اللبس وقصره.

(٢) المغني ٣/٤٩٩، والكافي ١/٥٦٤، ومطالب أولي النهى ٢/٣٢٦، ٣٢٧

(٣) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢/٣٠٤، ٣٠٥، والشرح الكبير وحاشيته ٢/٦٧، ٦٨، وقارن حاشية الدودي ١/٤٨٩

(٤) شرح الزرقاني ٢/٢٩٨، وشرح الرسالة ١/٤٨٦، والشرح الكبير ٢/٦١، ٦٣

(٥) المجموع ٧/٢٨٣، ٣٧٣، ونهاية المحتاج ٢/٤٥١، والأسطر الأخيرة والأولى ٤٥٢، ٤٥٣

(٦) المغني ٣/٤٩٩، والكافي ١/٥٥١، ومطالب أولي النهى =

بأن ينظر إلى هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية، فيجب عليه بحسبه من الطعام^(١).
 وذهب المالكية^(٢) إلى أنه إن أخذ عشر شعرات فأقل، ولم يقصد إزالة الأذى، يجب عليه أن يتصدق بمحفنة قح، وإن أزالها بقصد إمالة الأذى تجب الفدية، ولو كانت شعرة واحدة. وتجب الفدية أيضا إذا أزال أكثر من عشر شعرات لأي سبب كان. وشعر البدن كله سواء.

وذهب الشافعي^(٣) وأحمد^(٤) إلى أنه تجب الفدية لو جلق ثلاث شعرات فأكثر، كما تجب لو حلق جميع الرأس، بل جميع البدن، بشرط انعقاد المجلس، أي الزمان والمكان. ولو حلق شعرة أو شعرتين ففي شعرة مد، وفي شعرتين مدان من القمح، وسواء في ذلك كله شعر الرأس وشعر البدن.

١٥٦ - أما إذا سقط شعر المحرم بنفسه من غير صنع آدمي فلا فدية باتفاق المذاهب.

١٥٧ - إذا حلق محرم رأس غيره، أو حلق غيره رأسه - وعمل المسألة إذا كان الحلق لغیر التحلل - فعل المحرم المحلول الدم عند الحنفية، ولو كان كارهها. وأما غيرهم فنعندهم تفصيل في حق الحالق

١٥٤ - لو طيب محرم محرماً أو حلالاً فلا شيء على الفاعل ما لم يمس الطيب، عند الحنفية^(١). وعلى الطرف الآخر الدم إن كان محرماً وإن كان مكرهاً. وعند الثلاثة التفصيل الآتي في مسألة الحلق (ف ١٥٧) لكن عليه في حال لا تلزمه فيه الفدية ألا يستدعيه، بل يبادر بإزالته. فإن تراخى لزمه الفداء.

ثالثاً: الحلق أو التقصير:

١٥٥ - مذهب الحنفية^(٢) أن من حلق ربع رأسه أو ربع لحيته يجب عليه دم، لأن الربع يقوم مقام الكل، فيجب فيه الفداء الذي دلت عليه الآية الكريمة.

ولو حلق رأسه ولحيته وإبطيه وكل بدنه في مجلس واحد فعليه دم واحد، وإن اختلفت المجالس فلكل مجلس موجه.

وإن حلق خصلة من شعره أقل من الربع يجب عليه الصدقة، أما إن سقط من رأسه أو لحيته عند الوضوء أو الحك ثلاث شعرات فعليه بكل شعرة صدقة (كف من طعام).

وإن حلق رقبتة كلها، أو إبطيه، أو أحدهما، يجب الدم. أما إن حلق بعض واحد منها، وإن كثر. فتجب الصدقة، لأن حلق جزءه عضو من هذه الأشياء ليس ارتفاقاً كاملاً، لعدم جريان العادة بجلق البعض فيها، فلا يجب إلا الصدقة.

وقرر الحنفية أن في حلق الشارب حكومة عدل،

(١) مثاله: لو أخذ من الشارب قدر نصف ثمن اللحية يجب عليه من الطعام ما يساوي ربع الدم.

(٢) شرح الزرقاني ٣٠٢/٢، والشرح الكبير ٦٤٤/٢، وحاشية الحدوي ٤٨٧/١، وحاشية الصفتي ص ١٩٤، وفيها: أكثر من اثنتي عشرة شعرة.

(٣) المجموع ٣٥١/٧، ٣٧٦، ونهاية المحتاج ٤٥٤/٢

(٤) المقنع ٣٩٩/١، ٤٠٠، والكافي ٥٦٢/٢ - ٥٦٤، ٥٦٤

ومطالب أولي النهى ٣٢٥، ٣٢٤/٢

(١) المسلك المنقسط ص ٢١٨

(٢) شرح الكنز للمعيني ١٠١/١، ١٠٢، والمسلك المنقسط

ص ٢٢٠، ٢١٨

والمخلوق. وهذه المسألة ثلاث صور تقتضيها القسمة العقلية تبين حكمها فيما يلي:

الصورة الأولى: أن يكونا حرمين، فعل المحرم الخالق صدقة عند الحنفية، سواء خلق بأمر المخلوق أو بغير أمره طائفاً أو مكرهاً، ما لم يكن خلقه في أوان الخلق. فإن كان فيه، فلا شيء عليه.

وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إن خلق له بغير رضاه فالفدية على الخالق، وإن كان برضاه فعل المخلوق فدية، وعلى الخالق فدية، وقيل حقة.

الصورة الثانية: أن يكون الخالق محرماً والمخلوق حلالاً، فكذلك على الخالق المحرم صدقة عند الحنفية. وقال المالكية: يفتدي الخالق. وعندهم في تفسيره قولان: قول أنه يطعم قدر حقة، أي ملء يد واحدة من طعام، وقول أن عليه الفدية.

وقال الشافعية والحنابلة: لا فدية على الخالق، ولو خلق له المحرم بغير إذنه، إذ لا حرمة لشعره في حق الإحرام.

الصورة الثالثة: أن يكون الخالق حلالاً والمخلوق محرماً، فعل الخالق صدقة عند الحنفية. وقال المالكية والشافعية والحنابلة: إن كان ياذن المحرم أو عدم ممانعته فعل المحرم الفدية. وإن كان الخلق بغير إذن المحرم فعل الحلال الفدية.^(١)

رابعاً: تقليم الأظفار:

١٥٨ - قال الحنفية: إذا قص أظفار يديه

ورجليه جميعاً في مجلس واحد تجب عليه شاة. وكذا إذا قص أظفار يد واحدة، أو رجل واحدة، تجب شاة. وإن قص أقل من خمسة أظفار من يد واحدة، أو خمسة متفرقة من أظفاره، تجب عليه صدقة لكل ظفر.

ومذهب المالكية^(١) أنه إن قلم ظفراً واحداً عبثاً أو ترفهاً، لا لإماسة أذى، ولا لكسره، يجب عليه صدقة: حقة من طعام. فإن فعل ذلك لإماسة الأذى أو الوسخ ففيه فدية. وإن قلمه لكسره فلا شيء عليه إذا تأذى منه. ويقتصر على ما كسره منه. وإن قلم ظفرين في مجلس واحد ففدية، ولو لم يقصد إماسة الأذى. وإن قطع واحداً بعد آخر فإن كانا في فور ففدية، وإلا ففي كل ظفر حقة.

وعند الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣): يجب الفداء في تقليم ثلاثة أظفار فصاعداً في مجلس واحد، ويجب في الظفر والظفرين ما يجب في الشعرين.

خامساً: قتل القمل:

١٥٩ - وهو ملحق بهذا البحث، لأن فيه إزالة الأذى، لذا يختص البحث بما على بدن المحرم أو ثيابه. فقد ذهب الشافعية إلى ندب قتل المحرم لقمل بدنه وثيابه لأنه من الحيوانات المؤذية، وقد صرح أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الفواشق الخمس في الحل والحرم، وألحقوا بها كل حيوان مؤذ.

(١) حاشية السنوي ٤٨٧/١، والشرح الكبير ٦٤/٢، وحاشية الصفي ص ١٩٣، ١٩٤

(٢) المهذب والمجموع ٣٦٦/٧، ٣٦٨، ونهاية المحتاج ٥٤/٢

(٣) المقنع ٣٩١/١ - ٤٠٠، والكنافي ٥٦٣/١، ومطالب أولي النهى ٣٢٥.

(١) السلك المتقسط ص ٢٢١، وفتح القدير ٢٣٣/٢، وشرح الزرقاني ٣٠١/٢ - ٣٠٤، ونهاية المحتاج ٤٥٥/٢، وغاية النسي ٣٢٥/٢

(٢) الهداية ٢٣٦/٢ - ٢٣٨، وشرح الكنز للعيني ١٠٢/١، والسلك المتقسط ص ٢٢٢، ٢٢٣

المبحث الثاني

في قتل الصيد وما يتعلق به

١٦٠ - أجمع العلماء على وجوب الجزاء في قتل الصيد، استدلالاً بقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا السَّيِّئَةَ وَأَنْتُمْ حُرُّمْ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدَلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفَّةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ، أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا يَلْذُقُونَ وَأَنْ أَمَرَ اللَّهُ عَمَّا سَلَفَتْ وَمَنْ عَادَ فَيَلْتَقِمِ اللَّهُ مِثْلَهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ»^(١).

أولاً: قتل الصيد:

١٦١ - وجوب الجزاء في قتل الصيد عمداً متفق عليه عملاً بنص الآية الكريمة السابقة.

١٦٢ - إِنَّ غَيْرَ الْعَمْدِ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْعَمْدِ، يجب فيه الجزاء باتفاق المذاهب الأربعة، لأن العقوبة هنا شرعت ضماناً للمتلف، وذلك يستوي فيه العمد والخطأ والجمل والسهو والنسيان^(٢).

١٦٣ - إن هذا الجزاء هو كما نصت الآية: مثل ما قتل من النعم. ويخبر فيه بين الخصال الثلاث. لكن اختلفوا بعد هذا في تفسير هذين الأمرين: ذهب الحنفية: إلى أنه تقدر قيمة الصيد بتقوم

أما قل شعر الرأس واللعية خاصة فيكره تنزيهاً تعرضه له لئلا يستنف الشعر. ومقتضى تطليهم الكراهة بالخوف من انتشاف الشعر زوال هذه الكراهة فيما لو قتله ببسيلة لا يخشى معها الانتشاف كما إذا رشه بدواء مطهر مثلاً. وعلى أية حال فإذا قتل قل شعر رأسه ولحيته لم يلزمه شيء لكن يستحب له أن يفدى الواحدة منه ولو بلقمة.

وفي رواية عن أحمد إباحة قتل القمل مطلقاً دون تفرق بين قل الرأس وغيره لأنه من أكثر الهوام أذى فأبىح قتله كالبراغيث، وسائر ما يؤذي. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم» يدل بعناؤه على إباحة قتل كل ما يؤذي بني آدم في أنفسهم وأموالهم.

وفي رواية أخرى عنه حرمة قتله، إلا أنه لا جزاء فيه إلا ذاك قيمة له وليس بصيد. وذهب الحنفية والمالكية إلى وجوب الصدقة^(١) ولا ريب أنه إذا آذاه بالفعل، ولم يمكنه التخلص منه إلا بقتله، جاز له قتله طبقاً لقاعدة: «الضرر يزال»، وقاعدة: «الضرورات تبيح المحظورات».

(١) شرح الروض ٥١٤/١، والمجموع ٣٣٣/٧، ٣٢٤، ونهاية المحتاج ٣٣٣/٣، والمجلد ٥٢٢/٢، ومطالب أول النهى ٣٤٣/٢، وكشاف القناع ٣٤٩/٣ ط الرابض، والشرح مع المفني ٣٠٤/٣، والمفني ٢٩٨/٣ ط الرابض. والمسلك المتقسط ص ٢٥٢، وفتح القدير ٣٦٨/٢، ورد المختار ٢١٨/٢، وحاشية المدوي ٤٨٧/١، والزرقي ٣٠٢/٢، ٣٠٣ والدسوقي ٦٤/٢

(١) سورة المائدة ٩٥/

(٢) المسلك المتقسط ص ٢٠٠، والمهذب ٢٥٨/٢، ٢٥٩، وشرح الزرقاني ٣١٤/٢، والشرح الكبير ٧٤/٢، والمجموع ٣٤٩/٧، ٣٥٠، ونهاية المحتاج ٤٦٠/٢، والمفني ٥٠٥/٣، ٦٠٦، ٥٠٩، والمقنع ٤٢٤/١، وانظر التطليل السابق في الحلق والقلم فإنه ينطبق هنا.

الثاني — أن يَقُومَ المثل دراهم ثم يشتري بها طعاماً، ويتصدق به على مساكين الحرم. ولا يجوز تفرقة الدراهم عليهم. وقال مالك بل يَقُومَ الصيد نفسه ويشتري به طعاماً يتصدق به على مساكين موضع الصيد، فإن لم يكن فيه مساكين فعل مساكين أقرب المواضع فيه.

الثالث — إن شاء صام عن كل مَدٍّ يوماً. وفي أقل من مد يجب صيام يوم.

ويجوز الصيام في الحرم وفي جميع البلاد. وأما غير المثل: فيجب فيه قيمته ويتخير فيها بين أمرين:

الأول — أن يشتري بها طعاماً يتصدق به على مساكين الحرم، وعند مالك: على المساكين في موضع الصيد.

الثاني — أن يصوم عن كل مَدٍّ يوماً كما ذكر سابقاً.

ثم قالوا في بيان المثل: المعتبر فيه التشابه في الصورة والخلقة. وكل ما ورد فيه نقل عن السلف فيستحب، لقوله تعالى: «يحكم به ذوا عدل منكم»، وما لا نقل فيه يحكم بمثله عدلان فطنان بهذا الأمر، عملاً بالآية.

ويختلف الحكم فيه بين الدواب والطيور: أما الدواب في السعامة بدنة، وفي بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة إنسية، وفي الغزال عزة، وفي الأرنب عتاق،^(١) وفي اليربوع جفرة.^(٢)

رجلين غزالين، سواء أكان للصيد المقتول نظير من النعم أم لم يكن له نظير. وتعتبر القيمة في موضع قتله، ثم يغير الجاني بين ثلاثة أمور:

الأول — أن يشتري هدياً ويذبحه في الحرم إن بلغت القيمة هدياً. ويزاد على الهدى في مأكول اللحم إلى اثنين أو أكثر إن زادت قيمته، لكنه لا يتجاوز هدياً واحداً في غير مأكول اللحم، حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة.

الثاني — أن يشتري بالقيمة طعاماً ويتصدق به على المساكين، لكل مسكين نصف صاع من بر، أو صاع من شعير أو تمر كما في صدقة الفطر. ولا يجوز أن يعطي المسكين أقل مما ذكر، إلا إن فضل من الطعام أقل منه، فيجوز أن يتصدق به.

ولا يختص التصديق بمساكين الحرم.

الثالث — أن يصوم عن طعام كل مسكين يوماً، وعن أقل من نصف صاع — إذا فضل — يوماً أيضاً.^(١) وذهب الأئمة الثلاثة المالكية والشافعية والحنابلة إلى التفصيل فقالوا: الصيد ضربان: مثلي، وهو ماله مثل من النعم، أي مشابه في الخلقة من النعم، وهي الإبل والبقرة والغنم. وغير مثلي، وهو ما لا يشبه شيئاً من النعم.

أما المثلي: فجزاؤه على التخيير والتعديل، أي إن القاتل يخير بين ثلاثة أشياء على الوجه التالي:

الأول — أن يذبح المثل المشابه من النعم في الحرم، ويتصدق به على مساكين الحرم.

(١) العناق: الأثني من المزم من حين تولد ما لم تستكمل سنة، والراد بها ما فوق الجفرة.

(٢) الجفرة: هي الأثني من المزم إذا بلغت أربعة أشهر.

(١) الهداية ٢/٢٥٩، ٢٦٣، وشرح الكنز للعيني ١/١٠٤، ١١٥. والدر المختار بحاشيته ٢/٢٩٤، ٢٩٥، والمسلك

المتقط ص ٢٥٨، ٢٥٩

ثانياً : إصابة الصيد :

١٦٥ - إذا أصاب الصيد بضرر، ولم يقتله، يجب عليه الجزاء بحسب تلك الإصابة عند الثلاثة : الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣). فإن جرح المحرم صيداً، أو نشف شعره. ضمن قيمة ما نقص منه، اعتباراً للجزء بالكل، فكما تجب القيمة بالكل تجب بالجزء. وهذا الجزاء يجب إذا برىء الحيوان وظهر أثر الجناية عليه، أما إذا لم يبق لها أثر فلا يضمن عند الحنفية، لزوال الوجوب.

وعند الشافعية والحنابلة إن جرح صيداً يجب عليه قدر النقص من مثله من النعم إن كان مثلياً، وإلا بقدر ما نقص من قيمته، وإذا أحدث به عاهة مستدعية فوجهان عندهم، أصحها يلزمه جزاء كامل.

أما إذا أصابه إصابة أزلت امتناعه عن يريده أخذه وجب الجزاء كاملاً عند الحنفية والحنابلة. وهو أحد القولين عند الشافعية، لأنه قوت عليه الأمن بهذا. وفي قول عند الشافعية : يضمن النقص فقط.

أما المالكية^(٤) فيضمن ما غلب على ظنه سلامته من الصيد بإصابته بنقص، ولا جزاء عليه، ولا يلزمه فرق ما بين قيمته سليماً وقيمه بعد إصابته.

وعند مالك في الأنرب واليربوع والضبب القيمة. وأما الطيور : ففي أنواع الحمام شاة. والمراد بالحمام كل ما عب في الماء، وهو أن يشربه جرعا، فيدخل فيه الحمام اللواتي يألفن البيوت، والقمرى، والقطا. والعرب تسمي كل مطوق حماماً.

وإن كان الطائر أصغر من الحمام جثة ففيه القيمة. وإن كان أكبر من الحمام، كالبطة والإوزة، فالأصح أنه يجب فيه القيمة، إذ لا مثل له.

وقال مالك : تجب شاة في حمام مكة والحرم وعامها، وفي حمام وعام غيرها تجب القيمة. وكذا في سائر الطيور.^(١)

١٦٤ - وعند الشافعية والحنابلة : الواجب في الكبير والصغير والسمين والمزبل والمرىض من الصيد المثلي مثله من النعم، لقوله تعالى : « فجزاء مثل ما قتل » وهذا مثل فيجزئ. وقال مالك : يجب فيه كبير، لقوله تعالى : « هدياً بالغ الكعبة » والصغير لا يكون هدياً، وإنما يجزئ في الهدي ما يجزئ في الأضحية.^(٢)

(١) المجموع ٤٠٨/٧ - ٤١١، وشرح المنهاج ١٤٠/٢، ١٤١، ونهاية المحتاج ٤٦٤/٢، ٤٦٥، والشرح الكبير ٨٠/٢ - ٨٢، وشرح الزرقاني ٣٢٠/٢ - ٣٢٢، وشرح الرسالة بمحاشية المنوي ٤٢٧/١ - ٤٣٠، والكافي ٥٦٨/١، ٥٦٩، ومطالب أولي النهى ٣٦٩/٢، ٣٧٠، ٣٧٢، وقض القدير ٢٦٨/٢

(٢) المائدة ٩٥/

(٣) شرح الرسالة ٤٩٥/١، والشرح الكبير ٨٢/٢، والزرقاني ٣٢٢/٢، ٣٢٣، والمجموع ٤٢٠/٧ ونهاية المحتاج ٤٦٤/٢، والمغني ١٢/٣، والكافي ٥٦٩/١، ومطالب أولي النهى ٣٧٢/٢

(١) الهداية ٢٦٤/٢، والملك المقسط ص ٢٤٢، ٢٤٣
(٢) المجموع ٤٠٥/٧، ٤١٣، ٤١٤، ونهاية المحتاج ٤٦٥/٢، ٤٦٦، ومغني المحتاج ٥٢٧/١.
(٣) الكافي ٥٧٠/١، ٥٧٢، ومطالب أولي النهى ٣٧٣/٢
(٤) شرح الزرقاني ٣١٥/٢، والشرح الكبير وحاشيته ٧٦/٢

المالكية^(١) والشافعية^(٢) :

خامساً : التعدي بوضع اليد على الصيد :

١٦٨ - إذا مات الصيد في يده فعليه الجزاء ، لأنه تعدى بوضع اليد عليه فيضمنه ولو كان وديعة^(٣) .

سادساً : أكل المحرم من ذبيحة الصيد أو قتله :

١٦٩ - إن أكل المحرم من ذبيحة أو صيد محرم أو ذبيحة صيد الحرم فلا ضمان عليه للأكل ، ولو كان هو قاتل الصيد أيضا أو ذابحه فلا جزاء عليه للأكل ، إنما عليه جزاء قتل الصيد أو ذبحه إن فعل ذلك هو ، وذلك عند جمهور العلماء ، ومنهم الأئمة الثلاثة ، وصاحب أبي حنيفة^(٤) .

وقال أبو حنيفة^(٥) كذلك بالنسبة للمحرم إذا أكل من صيد غيره ، أو صيد الحرم إذا أكل منه الحلال الذي صاده . وأوجب على المحرم إذا أكل من صيده أو ذبيحته من الصيد الضمان سواء أكل منه قبل الضمان أو بعده .

(١) الشرح الكبير ٧/٧٦ ، ٧٧ .

(٢) نهاية المحتاج ٢/٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٣) المسلك المنقسط ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، والشرح الكبير وحاشيته

٧٢/٢ ونهاية المحتاج ٢/٤٦٢ ، ومطالب أولي النهى

٣٤١/٢

(٤) الشرح الكبير وحاشيته ٧٨/٢ ، والمجموع ٧/٣٠٨ ، ٣٠٩ ،

والمنهاجي ٣/٣١٤

(٥) الهداية وفتح القدير ٢/٢٧٣ ، والمسلك المنقسط ص ٢٥٣ .

وفي قول من أبي حنيفة : إذا أكل قبل الضمان تدخل مع جزاء الصيد . وقيل لا رواية عنه في هذه الصورة ، فتكون محتملة .

ثالثاً : حلب الصيد أو كسريضه أو جزّ صوفه :

١٦٦ - يجب فيه قيمة كل من اللبن والبيض والصوف عند الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) . ويضمن أيضا قيمة ما يلحق الصيد نفسه من نقص بسبب من ذلك .

ونص المالكية^(٤) على البيض أن فيه عُشْر دية الأُم ما لم يخرج منه فرخ و يستل ثم يموت ، فإنه حينئذ يلزمه الدية كاملة . وهذا الأحرر متفق عليه .

رابعاً : التسبب في قتل الصيد :

١٦٧ - يجب في التسبب بقتل الصيد الجزاء ، وذلك :

١ - بأن يصبح به و ينفره ، فيتسبب ذلك بموته .

٢ - بنصب شبكة وقع بها صيد فات ، أو إرسال كلب .

٣ - المشاركة بقتل الصيد ، كأن يسكه ليقته آخر ، أو يذبحه .

٤ - الدلالة على الصيد ، أو الإشارة ، أو الإعانة بغير المشاركة في الصيد ، كمناولة آلة أو سلاح ، يضمن فاعلها عند الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) . ولا يضمن عند

(١) المسلك المنقسط ص ٢٤٣

(٢) نهاية المحتاج ٢/٤٦٠

(٣) مطالب أولي النهى ٢/٣٣٨

(٤) الشرح الكبير ٢/٨٤

(٥) المسلك المنقسط ٢٤٣ ، ٢٤٤ - وفيه تفصيل شروط

وجوب الجزاء بالدلالة والإعانة وأن يصل القتل بها ، وألا يعلم المدلول بالصيد ولا يراه قبل الدلالة ، وأن يصدقه .

(٦) مطالب أولي النهى ٢/٣٣٣ - ٣٣٦

أولاً : الجماع في إحرام الحج :

يكون الجماع في إحرام الحج جنائية في ثلاثة أحوال :

١٧١ - الأول - الجماع قبل الوقوف بعرفة . فن جامع قبل الوقوف بعرفة فسد حجه بإجماع العلماء ، ويجب عليه ثلاثة أمور :

١ - الاستمرار في حجه الفاسد إلى نهايته لقوله تعالى : «وَأَيُّمُوا الْحَجَّ وَالْأُثْمَةَ لِلَّهِ» وجه الاستدلال أنه «لم يفرق بين صحيح وفاسد» .^(١)

٢ - أداء حج جديد في المستقبل قضاء للحجة الفاسدة ، ولو كانت نافلة . ويستحب أن يفترا في حجة القضاء هذه عند الأئمة الثلاثة منذ الإحرام بحجة القضاء ، وأوجب المالكية عليها الافتراق .

٣ - ذبح الهدي في حجة القضاء . وهو عند الحنفية شاة ، وقال الأئمة الثلاثة : لا تجزئ الشاة ، بل يجب عليه بدنة .

استدل الحنفية بما ورد أن رجلاً جامع امرأته وهما محرمان ، فسألاً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال لها : «أقضي نسككما وأهديا هدياً» رواه أبوداود في المراسيل والبيهقي ، وما روي من الآثار عن الصحابة أنه يجب عليه شاة .^(٢)

(١) المجموع ٢٨١/٧ ، ونهاية المحتاج ٤٥٧/٢ ، ٤٥٧ ، والملك التنقيص ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ (وفيه مزيد تفاصيل) وشرح الكنز للمصنعي ١٠٢/١ ، وشرح الزرقاني مختصر خليل ٣٠٦/٢ ، والشرح الكبير ٦٨/٢ ، والمغني ٣٣٤/٣ ، ومطالب أولي النهي ٢٤٧/٢ ، ٢٤٨ ،
(٢) انظر الهداية وفتح القدير ٢٣٨/٢ - ٢٤٠ ، وشرح الكنز للمصنعي ١٠٢/١ . والحديث المذكور مرسل وهو حجة عند الحنفية ، وقد تعضد بشواهد تقويه .

استدل الجمهور بأنه صيد مضمون بالجزاء ، فلم يضمن ثانياً ، كما لو أنلفه بغير الأكل ، ولأن تحريمه لكونه ميتة ، والميتة لا تضمن بالجزاء .

واستدل أبو حنيفة بأن « حرمة باعتبار أنه محظور إحرامه ، لأن إحرامه هو الذي أخرج الصيد عن المحلية ، والذابح عن الأهلية في حق الذكاة ، فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة إلى إحرامه » .

المبحث الثالث

في الجماع ودواعيه

١٧٠ - اتفق العلماء على أن الجماع في حالة الإحرام جنائية يجب فيها الجزاء . والجمهور على أن العامد والجاهل والساهي والتاسي والمكره في ذلك سواء . وهو مذهب الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) قال ابن قدامة : «لأنه معنى يتعلق به قضاء الحج ، فاستوى عمدته وسهوهُ كالقوات» .

لكن استثنى الحنابلة من الفداء الموطوعة كرها ، فقالوا : لا فداء عليها ، بل يجب عليها القضاء فقط . وقال الشافعية^(٤) : التاسي والمجنون والمغمى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب عهده بالإسلام أو نشوئه ببادية بعيدة عن العلماء ، فلا يفسد الإحرام بالنسبة إليهم بالجماع .

(١) الملك المنقسط ص ١٢٦
(٢) الشرح الكبير بمأشيته ٦٨/٢
(٣) الكافي ٥٦١/٢ ، ومطالب أولي النهي ٣٤٨/٢ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢
(٤) كما في نهاية المحتاج وحاشيته للشبراملي ٥٦١/٢

«الحج عرفة». أخرجه أحد وأصحاب السنن والحاكم^(١) وبقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عروة بن مضر بن الطائي: «وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى تفته» أخرجه أحد وأصحاب السنن، وصححه الترمذي، وقال الحاكم: «صحيح على شرط كافة أئمة الحديث». (٢) وجه الاستدلال: أن حقيقة تمام الحج المتبادرة من الحديثين غير مرادة، لبقاء طواف الزيادة، وهو ركن إجماعاً، فتعين القول بأن الحج قد تم حكماً، واتمام الحكمي يكون بالأمن من فساد الحج بعده، فأفاد الحديث أن الحج لا يفسد بعد عرفة. مها صنع الحرم^(٣)

وأما أوجبت البذنة بما روي عن ابن عباس رضي الله عنها أنه «سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يغيب، فأمره أن ينحر بذنة». رواه مالك وابن أبي شيبة^(٤)

واستدل الجمهور بما قاله الرمي: «لفتى جماعة من الصحابة، ولم يعرف لهم مخالف»^(١)

١٧٢ - الثاني - الجماع بعد الوقوف قبل التحلل الأول. فمن جامع بعد الوقوف قبل التحلل يفسد حجه، وعليه بذنة - كما هو الحال قبل الوقوف - عند المالكية والشافعية والحنابلة. (٢)

وزهد الحنفية إلى أنه لا يفسد حجه، ويجب عليه أن يهدي بذنة. (٣)

استدل الثلاثة: بما روي عن ابن عمر أن رجلاً سأله فقال: إني وقعت على امرأتي ونحن عهران؟ فقال: «أفسدت حجك. انطلق أنت وأهلك مع الناس، فاقضوا ما يقضون، ورجل إذا حلوا. فإذا كان في العام المقبل فاحجج أنت وامراتك، واهديا هدياً، فإن لم تجدا فصوما ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعت»^(٤)

وجه الاستدلال: أنه ونحوه مما روي عن الصحابة مطلق في الحرم إذا جامع، لا تفصيل فيه بين ما قبل الوقوف وبين ما بعده، فيكون حكمهما واحداً، وهو الفساد وجوب بذنة.

واستدل الحنفية بقوله صلى الله عليه وسلم:

(١) نهاية المحتاج ٤٥٧/٢، وانظر المغني ٣٣٤/٣، والجمع ٣٨١/٧، والمنتقى شرح الموطأ ٣/٣، والشرح الكبير ٦٨/٢، وقد أطلق الشراح المالكيون وجوب «هدي» وبين تعيينه في المنتقى أنه بذنة.

(٢) حاشية المحمدي ٤٨٥/١، ٤٨٦، والشرح الكبير الموضع السابق ونهاية المحتاج ٤٥٦/٢، والمغني ٣٣٤/٣

(٣) الهداية بشرحها ٢٤٠/٢، ٢٤١، والملك المتقسط ص ٢٢٦

(٤) المغني ٣٣٥/٣ وانظر نصيب الريه قد رواه بأطول من هذا اللفظ ١٢٧/٣ وقال: «رواه البيهقي وابتدعه صحيح»

(١) المسند ٣٠٩/٤، وأبو داود (باب من لم يدرك عرفة) ١٩٦/٢، والترمذي واللفظ له، (باب من أدرك الامام...) ٢٣٧/٣، والنسائي ٢٥٦/٥، وابن ماجه ص ١٠٠٣، والمستدرک ٤٦٤/١ قال الذهبي: «صحيح»

(٢) المسند ٢٦١/٤، وأبو داود الموضع السابق، والترمذي واللفظ له في الباب السابق ص ٢٣٨، ٢٣٩، والنسائي (باب فيمن لم يدرك صلاة الصبح مع الإمام بالسزدلفة) ٢٦٣/٥ - ٢٦٥ وابن ماجه ص ١٠٠٤، والمستدرک ٤٦٣/١ ووافق الذهبي على صحته.

(٣) تبیین الحقائق للزبيدي شرح الكوكب ٥٨/٢، وضع التقدير ٢٤١، ٢٤٠/٢

(٤) الموطأ من طريق أبي الزبير (هدي من أصاب أهله قبل أن يغيب) ٢٧٣/١ وابن أبي شيبة من طريق آخر عن ابن عباس. وسنده صحيح. انظر الجمع ٣٨٠/٧

يؤدي ركن العمرة، وهو الطواف أربعة أشواط، تفسد عمرته، أما لو وقع المفسد بعد ذلك لا تفسد العمرة، لأنه بأداء الركن أمن الفساد.

وذهب المالكية إلى أن المفسد إن حصل قبل تمام سعيها ولو بشوط فسدت، أما لو وقع بعد تمام السعي قبل الحلق فلا تفسد، لأنه بالسعي يتم أركانها، والحلق من شروط الكمال عندهم.

ومذهب الشافعية والحنابلة أنه إذا حصل المفسد قبل التحلل من العمرة فسدت. والتحلل بالحلق، وهو ركن عند الشافعية واجب عند الحنابلة^(١)

١٧٥ - يجب في إفساد العمرة ما يجب في إفساد الحج من الاستمرار فيها، والقضاء والقضاء باتفاق العلماء.

لكن اختلفوا في فداء إفساد العمرة: فذهب الحنفية والحنابلة وأحد القولين عند الشافعية أنه يلزمه شاة، لأن العمرة أقل رتبة من الحج، فخفت جنايتها، فوجبت شاة.

ومذهب المالكية والشافعية أنه يلزمه بدنة قياساً على الحج.

أما فداء الجماع الذي لا يفسد العمرة فشاة فقط عند الحنفية وبدنة عند المالكية^(٢)

ثالثاً: مقدمات الجماع :

١٧٦ - المقدمات المباشرة أو القرينة، كاللمس

١٧٣ - الثالث - الجماع بعد التحلل الأول :

اتفقوا على أن الجماع بعد التحلل الأول لا يفسد الحج. وألحق المالكية به الجماع بعد طواف الإفاضة ولو قبل الرمي، والجماع بعد يوم التحرقيل الرمي والإفاضة.

ووقع الخلاف في الجزاء الواجب :

فذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أنه يجب عليه شاة. قالوا في الاستدلال : «لخفة الجنابة، لوجود التحلل في حق غير النساء».

وقال مالك، وهو قول عند الشافعية والحنابلة : يجب عليه بدنة. وعلمه الباجي بأنه لعظم الجنابة على الإحرام^(١).

وأوجب مالك والحنابلة على من فعل هذه الجنابة بعد التحلل الأول قبل الإفاضة أن يخرج إلى الحل، ويأتي بعمرة، لقول ابن عباس ذلك. قال الباجي في المنتقى : «وذلك لأنه لما أدخل النقص على طوافه للإفاضة بما أصاب من الوطء كان عليه أن يقضيه بطواف سالم إجماعاً من ذلك النقص، ولا يصلح أن يكون الطواف في إحرام إلا في حج أو عمرة».

ولم يوجب الحنفية والشافعية ذلك^(٢)

ثانياً : الجماع في إحرام العمرة :

١٧٤ - ذهب الحنفية إلى أنه لو جامع قبل أن

(١) وقد روى مالك ابنعصة المذكورة في باب (هدي من أصاب أهله قبل أن يقضي) فدل بذلك على أنه متعبد في جنابة الجماع بعد التحلل. والله أعلم.

(٢) الهداية ٢/٢٤١، وشرح الكنز للميني ١/١٠٣، والمنتقى للبايجي ٩/٩٠، والجميع ٣٩٣/٧، ٣٩٤، والمقنع ١/٤١٤، ومطالب أولي النهى ٣٥٠/١

(١) انظر تفصيل هذه الأحكام في مصطلح (عمرة)
(٢) فتح القدير ٢/٢٤١، وحاشية المدوي ١/٤٨٦، والمنتقى الموضح السابق، والجميع ٧/٣٨١، ٣٨٢، وشرح المحلى ٢/١٣٦، والمغني ٣/٤٨٦، وحاشية المقنع ١/٤١٤، ومطالب أولي النهى ٣٥١/٢

شأتان للجنابة على إحرامها، وعليه قضاؤها، وسقط عنه دم القرآن.

٢ - إن جامع بعدما طاف لعمرة كل أشواطه أو أكشرها فسد حججه دون عمرته لأنه أدى ركنها قبل الجماع، وسقط عنه دم القرآن، وعليه دمان لجنابته المتكررة حكماً، دم لفساد الحج، ودم للجماع في إحرام العمرة لعدم تحلله منها، وعليه قضاء الحج فقط، لصحة عمرته.

٣ - إن جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الحلق ولو بعرفة لم يفسد الحج ولا العمرة، لإدراكه ركنها، ولا يسقط عنه دم القرآن، لصحة أداء الحج والعمرة، لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة.

٤ - لو لم يطف لعمرة - ثم جامع بعد الوقوف - فعليه بدنة حج، وشاة لرفض العمرة، وقضاؤها.

٥ - لو طاف القارن طواف الزيارة قبل الحلق، ثم جامع، فعليه شأتان بناء على وقوع الجنابة على إحراميه، لعدم التحلل الأول المرتب عليه التحلل الثاني.

المبحث الرابع

في أحكام كفارات محظورات الإحرام

كفارات محظورات الإحرام أربعة أمور، هي: الهدى، والصدقة، والصيام، والقضاء. والكلام هنا على أحكامها الخاصة بهذا الموضوع:

المطلب الأول

الهدى

١٧٩ - تراعى في الهدى وذبحه وأنواعه الشروط والأحكام الموضحة في مصطلح «هدى».

بشهوة، والتقبيل، والمباشرة بغير جماع: يجب على من فعل شيئاً منها الدم سواء أنزل منياً أو لم ينزل. ولا يفسد حجه اتفاقاً بين الحنفية والشافعية والحنابلة، إلا أن الحنابلة قالوا: إن أنزل وجب عليه بدنة.

ومذهب المالكية: إن أنزل بمقدمات الجماع منياً فحكمه حكم الجماع في إفساد الحج، وعليه ما على المجامع مما ذكر سابقاً، وإن لم ينزل فليد بدنة.

١٧٧ - المقدمات البعيدة: كالنظر بشهوة والتفكير كذلك، صرح الحنفية والشافعية أنه لا يجب في شيء منها الفداء، ولو أدى إلى الإنزال. وهو مذهب الحنابلة في الفكر.

ومذهب المالكية: إذا فعل أي واحد منها بقصد اللذة، واستدامه حتى خرج المني، فهو كالجماع في إفساد الحج. وإن خرج المني بمجرد الفكر أو النظر من غير استدامة فلا يفسد، وإنما فيه الهدى (بدنة). ومذهب الحنابلة: إن نظر فصرف بصره فأمنى فعليه دم، وإن كرر النظر حتى أمنى فعليه بدنة. (١)

رابعاً: في جماع القارن:

١٧٨ - قرر الحنفية في جماع القارن - بناء على مذهبه أنه يطوف طوافين ويسعى سعيين - التفصيل الآتي: (٢)

١ - إن جامع قبل الوقوف، وقبل طواف العمرة، فسد حججه وعمرته كلاهما، وعليه المضي فيها، وعليه

(١) الهداية ٢/٢٣٧، ٢٣٨ وحاشية العدوي ١/٤٨٩، ونهاية

المحتاج ٢/٤٥٦، ومختصر الحترقي، والمفني شرحه ٣/٣٣٨ -

٣٤٠

(٢) كما في المسلك المتص ٢٢٧، ٢٢٨

المطلب الثاني الصدقة

١٨٠ - يراعى في المال الذي تخرج منه الصدقة أن يكون من الأصناف التي تخرج منها صدقة الفطر، كما تراعى أحكام الزكاة في الفقير الذي تدفع إليه. ويراعى في إخراج القيمة، ومقدار الصدقة لكل مسكين ما هو مقرر في صدقة الفطر. وهذا في الإطعام الواجب في الفدية. وأما في جزاء العيد فالمالكية والشافعية لم يقيّدوا الصدقة فيه بمقدار معين. وتفصيلات ذلك وآراء الفقهاء يرجع إليها في مصطلح هدي وكفارة وصدقة الفطر.

المطلب الثالث الصيام

١٨١ - أولا : من كفر بالصيام يراعى فيه أحكام الصيام ولا سيما تبييت النية بالنسبة للواجب غير المعين (ر: صوم)

١٨٢ - ثانيا : الصيام المقرر جزاء عن المحظور لا يتقيد بزمان ولا مكان ولا تتابع اتفاقا، إلا الصيام لمن عجز عن هدي القران والتمتع، فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع إلى أهله. فلا يصح صيام الأيام الثلاثة قبل أشهر الحج، ولا قبل إحرام الحج والعمرة في حق القارن، ولا قبل إحرام العمرة في حق المتمتع اتفاقا.

أما تقديمها للمتمتع على إحرام الحج فمنه المالكية^(١) والشافعية^(٢) بقوله تعالى: «فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ

أيام في الحج»^(١) وأجازه الحنفية^(٢) والحنابلة^(٣) كما قال ابن قدامة: «وقت كامل جاز فيه نحر الهدي، فجاز فيه الصيام، كبعد إحرام الحج. ومعنى قوله تعالى (في الحج) أي في وقته».

وأما الأيام السبعة الباقية على من عجز عن هدي القران والتمتع، فلا يصح صيامها إلا بعد أيام التشريق، ثم يجوز صيامها بعد الفراغ من أفعال الحج، ولو في مكة، إذا مكث بها، عند الحنفية والمالكية والحنابلة^(٤). والأفضل المستحب أن يصومها إذا رجع إلى أهله، وهو قول عند الشافعية، لكن الأظهر عند الشافعية أنه يصوم الأيام السبعة إذا رجع إلى أهله، ولا يجوز أن يصومها في الطريق، إلا إذا أراد الإقامة بمكة صامها بها^(٥).

والدليل للجميع قوله تعالى: «وَسَبِّحْهُ إِذَا رَجَعْتَ»^(٦) فحمله الشافعية على ظاهره، وقال غيرهم: إن الفراغ من الحج هو المراد بالرجوع، فكانه بالفراغ رجع عما كان مقبلا عليه.

١٨٣ - ثالثا : من فاته أداء الأيام الثلاثة في الحج يقضها عند الثلاثة، ويرجع إلى الدم عند الحنفية^(٧) لا يجوز به غيره. وهو قول عند الحنابلة.

ثم عند المالكية، وهو قول عند الحنابلة: إن صام بعضها قبل يوم النحر كملها أيام التشريق، وإن

(١) سورة البقرة/١٦٦

(٢) السلك القسط ص ١٧٥

(٣) الكافي ٥٣٨/١، ٥٣٩

(٤) المراجع السابقة للمذاهب الثلاثة.

(٥) نهاية المحتاج ٤٤٦/٢

(٦) سورة البقرة/١٦٦

(٧) السلك القسط ص ١٧٦

(١) الشرح الكبير ٨٤/٢

(٢) نهاية المحتاج ٤٤٦/٢

الفاسدة، ويعج في العام القادم.

ثالثاً : قرر المالكية والشافعية والحنابلة أن
المفسد عندما يقضي نسكه الفاسد يحرم في القضاء
حيث أحرم في النكح المفسد، فإن أحرم من الجمعة
مثلاً أحرم في القضاء منها. وعند الشافعية: إن سلك
في القضاء طريقاً آخر أحرم من مثل مسافة الميقات
الأول ما لم يجعله ذلك يجاوز الميقات بغير إحرام، فإنه
يحرم من الميقات.

وإن أحرم في العام الأول قبل الواقية لزمه
كذلك عند الشافعية والحنابلة. وعند المالكية لا يجب
الإحرام بالقضاء إلا من الواقية.

أما إن جاوز في العام الأول الميقات غير محرم
فإنه في القضاء يحرم من الميقات ولا يجوز أن يجاوز
غير محرم.

وقال المالكية: إن تعدى الميقات في عام الفساد
لعذر مشروع « كأن يجاوز الميقات حلالاً لعدم إرادته
دخول مكة، ثم بعد ذلك أراد الدخول، وأحرم
بالحج، ثم أفسده، فإنه في عام القضاء يحرم مما أحرم
منه أولاً »^(١).



آخرها عن أيام التشريق صامها متى شاء، وصلها
بالسبعة أولاً.

ولم يميز الشافعية والحنابلة في القول الآخر عندهم
صيامها أيام النحر والتشريق، بل يؤخرها إلى
ما بعد.

١٨٤ - ويجب عند الشافعية في الأظهر في قضاء
الأيام الثلاثة: « أن يفرّق في قضائها بينها وبين
السبعة بقدر أربعة أيام، يوم النحر وأيام التشريق،
ومدة إمكان السير إلى أهله، على العادة الغالبة، كما
في الأداء، فلو صام عشرة أيام متتالية حصلت
الثلاثة، ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق ».

المطلب الرابع

في القضاء

١٨٥ - وهو من واجب إفساد النكح بالجماع.
ومن أحكامه ما يلي:

أولاً: يراعى في قضاء النكح أحكام الأداء العامة،
مع تعيين القضاء في نية الإحرام به.
ثانياً: قال الحنفية^(١) وهو قول عند الشافعية: عليه
القضاء من قابل أي من سنة آتية، ولم يجعلوه على
الفور.

ومذهب المالكية^(٢) والشافعية^(٣) والحنابلة^(٤) أن
القضاء واجب على الفور ولو كان النكح الفاسد
تطوعاً، فيأتي بالعمرة عقب التحلل من العمرة

(١) الهداية وفتح القدير ٢/٢٤٠، والمسلك المنقذ ص ٢٨٧

(٢) الشرح الكبير ٢/٦٩

(٣) نهاية المحتاج ٢/٤٥٨

(٤) مطالب أولى النهي ١/٣٤٩

(١) كما صرح به السنوسي في حاشيته على الشرح الكبير ٢/٧٠،
وانظر المذاهب الباقية في نهاية المحتاج ٢/٤٢٨، ومطالب أولى
النهي ٢/٣٤٩

إحصار

التعريف :

١ - من معاني الإحصار في اللغة المنع من بلوغ الناسك بمرض أو نحوه، وهو المعنى الشرعي أيضاً على خلاف عند الفقهاء فيما يتحقق به الإحصار (١)

٢ - واستعمل الفقهاء مادة (حصر) بالمعنى اللغوي في كتبهم استعمالاً كثيراً. ومن أمثلة ذلك: قول صاحب تنوير الأبصار وشارحه في الدر المختار: (٢) «والمحصور قاعد الماء والتراب الطهورين، بأن حبس في مكان نجس، ولا يمكنه إخراج مطهر، وكذا المعاجز عنها لمرض يؤثر الصلاة عند أبي حنيفة، وقالوا (٣) يشبه بالمصلين وجوباً، فيركع ويسجد إن وجد مكاناً يابساً، وإلا يوميء قائماً ثم يميد». (٤)

ومنه أيضاً قول صاحب تنوير الأبصار: (٤) «وكذا يجوز له (٥) أن يستخلف إذا حصر عن قراءة قدر المفروض». (٦)

وقال أبو إسحاق الشيرازي: (٦) «ويجوز أن يصلي

بتيسيم واحد ما شاء من النوافل، لأنها غير محصورة، فحف أمرها». وتفصيله في مصطلح (صلاة).

إلا أنهم غلبوا استعمال هذه المادة (حصر) ومشتقاتها في باب الحج والعمرة للدلالة على منع المحرم من أركان النسك، وذلك اتباعاً للقرآن الكريم، وتوافقت على ذلك عباراتهم حتى أصبح (الإحصار) اصطلاحاً قهقرياً معروفاً ومشهوراً.

ويعرف الحنفية الإحصار بأنه: هو المنع من الوقوف بعرفة والطواف جميعها بعد الإحرام بالحج الفرض، والنفل، وفي العمرة عن الطواف. وهذا التعريف لم يعترض عليه (١).

ويعرفه المالكية بأنه المنع من الوقوف والطواف معاً أو المنع من أحدهما (٢).

ويمثل مذهب الشافعية هذا التعريف الذي أوردته الرملة الشافعية في نهاية المحتاج (٣) ونصه: «هو المنع من إتمام أركان الحج أو العمرة».

وينطبق هذا التعريف للشافعية على مذهب الحنابلة في الإحصار، لأنهم يقولون بالإحصار عن أي من أركان الحج أو العمرة، على تفصيل يسير في كيفية التحلل لمن أحصر عن الوقوف دون الطواف.

الأصل التشريعي في موجب الإحصار:

٣ - موجب الإحصار - إجمالاً - التحلل بكيفية

(١) التعريفات للبرجاني، ولسان العرب ومعجم مقاييس اللغة

(٢) هامش حاشية الطحطاوي ١/١٣٣

(٣) يعني صاحبه أبي حنيفة وما أبو يوسف ومحمد.

(٤) هامش حاشية الطحطاوي ١/٢٥٧

(٥) أي للإمام في صلاة الجماعة.

(٦) للذهب مع المجموع ٢/٣٣٠

(١) لكتاب الناسك لرحمة الله السدي، وشرحه المسلك المتعطل في

النسك المتوسط لطبي القاري ص ٢٧٢

(٢) المصنف ٢/٩٣

(٣) نهاية المحتاج ٢/٤٧٣، ومثله في حاشية عميرة على شرح المنهاج

١٤٧/٢ وفي تحفة المحتاج ٤/٢٠٠ بزيادة «أوهما».

الحرم، عن المضي في موجب الإحرام. وهو رواية عن الإمام أحمد^(١) وهو قول ابن مسعود، وابن الزبير، وعلقمة، وسعيد بن المسيب، وعروة ابن الزبير، وعجاء، والنخعي، وعطاء، ومقاتل بن حيان، وسفيان الثوري، وأبي ثور^(٢).

ومذهب المالكية: أن الحصر يتحقق بالعدو، والفتنة، والجس ظاهراً^(٣) كذلك هو مذهب الشافعية والمشهور عند الحنابلة، مع أسباب أخرى من الحصر بما يقهر الإنسان، مما سيأتي ذكره، كمنع الزوج زوجته عن المتابعة.

واتفقت المذاهب الثلاثة على أن من يتعدى عليه الوصول إلى البيت بمحاصر آخر غير العدو، كالخبر بالمرض أو بالرج أو بذهاب نفقة ونحوه، أنه لا يجوز له التحلل بذلك^(٤).

لكن من اشترط التحلل إذا حبسه حابس له حكم خاص عند الشافعية والحنابلة يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

وهذا القول ينفي تحقق الإحصار بالمرض ونحوه من علة وهو قول ابن عباس وابن عمر وطاوس والزهري وزيد بن أسلم ومروان بن الحكم^(٥).

٦ - استدلت الحنفية ومن معهم بالأدلة من الكتاب

سيأتي تفصيلها. والأصل في هذا المبحث حادثة الحليبية المعروفة^(١).

وفي ذلك نزل قوله تبارك وتعالى: وَأَتُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لله، فَإِنْ أَجْمَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَخْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ^(٢).

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فحال كفار قرش دون البيت، فنحر النبي صلى الله عليه وسلم هديه وحلق رأسه». أخرجه البخاري.

ما يتحقق به الإحصار:

٤ - يتحقق الإحصار بوجود ركنه، وهو المنع من المضي في النسك، حباً كان أو عمرة، إذا توافرت فيه شروط بعضها متفق عليه وبعضها يختلف فيه.

ركن الإحصار:

٥ - اختلف الفقهاء في المنع الذي يتحقق به الإحصار هل يشمل المنع بالعدو والمنع بالمرض ونحوه من العلل، أم يختص بالحصر بالعدو؟

فقال الحنفية: «الإحصار يتحقق بالعدو، وغيره، كالمرض، وهلاك النفقة، وموت مخترم المرأة، أو زوجها، في الطريق»^(٣).

و يتحقق الإحصار بكل حابس يحبسه^(٤)، يعني

(١) انظر التفصيل في سيرة ابن هشام ٣٠٨/٢ وما بعد، وعيون الأثر ١١٣/٢ وما بعد.

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

(٣) فتح القدير ٢/٢٩٥.

(٤) لباب المتأسف لرحمة الله السدي وشرحه الملك المتصطف للى

القاري ص ٢٧٣

(١) المغني ٣/٣١٣

(٢) المرجع السابق، وتفسير ابن كثير، وقد تقدم عنه بكثير من

ذكرناهم ١/٣٣١

(٣) شرح الدردير على مختصر خليل مع حاشية الدسوقي ١٣/٢،

ومواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب ٣/١٩٥

(٤) للمرجعين السابقين، وحاشية صيرة على شرح المنهاج المحلى

١٤٧/٢، ونهاية المحتاج للرملي ٢/٤٧٥، والمغني ٣/٣١٣

(٥) للمغني الوضع السابق، وتفسير ابن كثير ١/٢٣١

والسنة والمقول :

أما الكتاب فقوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ قَمَاتِ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ »^(١) ووجه دلالة الآية قول أهل اللغة إن الإحصار ما كان بمرض أو علة ، وقد عبرت الآية بأحصرتم ، فدل على تحقق الإحصار شرعاً بالنسبة للمرض وبالمدو . وقال الجصاص : « لما ثبت بما قدمته من قول أهل اللغة أن اسم الإحصار يختص بالمرض ، وقال الله (فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ فَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وجب أن يكون اللفظ مستعملاً فيما هو حقيقة فيه ، وهو المرض ، ويكون المدو داخلاً فيه بالمعنى » .

وأما السنة : فقد أخرج أصحاب السنن الأربعة^(٢) بأسانيد صحيحة ، كما قال النووي ،^(٣) عن عكرمة ، قال : سمعت الحجاج بن عمرو الأشجاري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من كسر أو عرج فقد حل ، وعليه الحج من قابل » . قال عكرمة سألت ابن عباس وأبا هريرة عن ذلك فقالا : صدق .

وفي رواية عند أبي داود^(٤) وابن ماجه : « من

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) أبو داود باب الإحصار ١٧٣/٢ ، والترمذي ٢٧٧/٣ وقال : « حديث حسن صحيح » ، والنسائي ١٩٨/٥ ، وابن ماجه من ١٠٢٨ كلهم من طريق حجاج الصفار حدثني يحيى بن أبي كثير عن عكرمة .

(٣) في المجموع ٢٥١/٨ - ٢٥٢

(٤) من طريق عبد الرزاق ، أنا معمر بن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن عبد الله بن رافع ، عن الحجاج بن عمرو ، وهي الطريق التي سبق الإشارة إليها في حديث ابن عباس في الإحصار ، وقد تكلم عليها الترمذي ، والظاهر أن الحديث عن عكرمة بالإسنادين ، كما كان دأبه لكثرة رواياته .

كسر أو عرج أو مرض ... » .

وأما الحقل : فهو قياس المرض ونحوه على المدو بجامع الحبس عن أركان التنك في كل ، وهو قياس جلي ، حتى جعله بعض الخنفية أولوياً .

٧ - واستدل الجمهور بالكتاب والآثار والعقل :

أما الكتاب فآية : « فَإِنْ أَحْصَيْتُمْ قَمَاتِ اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » قال الشافعي : « فلم أسمع مخالفاً ممن حفظت عنه ممن لقيت من أهل العلم بالتفسير في أنها نزلت بالخلدية . وذلك إحصار مدو ، فكان في الإحصار إذن الله تعالى لصاحبه فيه بما استيسر من الهدى . ثم بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذي يحل منه المحرم الإحصار بالمدو ، فقرأت أن الآية بأمر الله تعالى بإتمام الحج والعمرة لله عامة على كل حاج ومتمتع ، إلا من استثنى الله ، ثم من فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإحصار بالمدو . وكان المريض عندي ممن عليه عموم الآية » . يعني « وأنتموا الحج والعمرة لله » .

وأما الآثار : فقد ثبت من طرق عن ابن عباس^(١) أنه قال : لا حصر إلا حصر المدو ، فأما من أصابه مرض ، أو وجع ، أو ضلال ، فليس عليه شيء ، إنما قال الله تعالى : « فإذا أمتم » وروي عن ابن عمرو والزهرى وطاوس وزيد بن أسلم نحو ذلك .

وروى الشافعي في الأم^(٢) نحن مالك - وهو

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ، كما نقل عنه ابن كثير في تفسيره ٣٣١/١ ، وأخرج الشافعي في الأم ١٦٣/٧ قول ابن عباس : « لا حصر إلا حصر المدو » .

(٢) الأم ١٦٤/٢

إحصار

سيوضح في أنواع الإحصار. (١)

أما في العمرة فالإحصار يتحقق بجمعه عن أكثر الطواف بالاجبار.

الشرط الثالث : أن يئأس من زوال المانع، بأن يتيقن أو يغلب على ظنه عدم زوال المانع قبل فوات الحج، «بحيث لم يبق بينه وبين ليلة النحر زمان يمكنه فيه السير لوزال العذر».

وهذا نص عليه المالكية^(٢) والشافعية^(٣) وقدر الرملي الشافعي المدة في العمرة إلى ثلاثة أيام. فإذا وقع مانع يتوقع زواله عن قريب فليس بإحصار.

ويشير إلى أصل هذا الشرط لتعليل الحنفية بإباحة التحلل بالإحصار بأنه معلل بمشقة امتداد الاحرام.

الشرط الرابع : نص عليه المالكية وتفردوا به، وهو ألا يعلم حين إحرامه بالمانع من إتمام الحج أو العمرة. فإن علم فليس له التحلل، و يبقى على إحرامه حتى يميج في العام القابل، إلا أن يظن أنه لا يمنعه، فمنه، فله أن يتحلل حينئذ، كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم أنه أحرم بالعمرة عام الحديبية عالماً بالعدو، ظاناً أنه لا يمنعه، فمنه العدو، فلما منعه تحلل. (٤)

عنده في الموطأ^(١) عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عبد الله بن عمر، ومروان بن الحكم، وابن الزبير أفتوا ابن حزيمة الخزيمي، وأنه صرع ببعض طريق مكة وهو محرم، أن يتداوى بما لا بد له منه، ويفتدي، فإذا صح اعتمر فحل من إحرامه، وكان عليه أن يميج عاماً قابلاً ويهدي. وهذا إسناده صحيح.

وأما الدليل من المقول : فقال فيه الشيرازي : «إن أحرم وأحصره المرض لم يميز له أن يتحلل، لأنه لا يتخلص بالتحلل من الأذى الذي هو فيه، فهو كمن ضل الطريق»^(٢).

شروط تحقق الإحصار:

٨ - لم ينص الفقهاء صراحة على شروط تحقق الإحصار أنها كذا وكذا، ولكن يمكن استخلاصها، وهي:

الشرط الأول : سبق الإحرام بالنسك، بميج أو عمرة، أو بها معاً، لأنه إذا عرض ما يمنع من أداء النسك، ولم يكن أحرم، لا يلزمه شيء.

ويتحقق الإحصار عن الإحرام الفاسد كالصحيح، ويستتبع أحكامه أيضاً.

الشرط الثاني : ألا يكون قد وقف بعرفة قبل حدوث المانع من المتابعة، إذا كان محرماً بالحج.

وهذا عند الحنفية والمالكية، أما عند الشافعية والحنابلة فيتحقق الإحصار عن الطواف بالبيت، كما

(١) شرح اللباب ص ٢٧٦، ومواهب الجليل ٢٠١/٣، والمجموع

٢٤٩/٨، والفني ٣١٠/٣، فتح القدير ٣٠٢/٢

(٢) شرح الدردير ٩٣/٢، ومواهب الجليل ١٩٦/٣ - ١٩٧

(٣) ناهج المحتاج ٤٧١/٢

(٤) الشرح الكبير وحاشية النسوي الموضع السابق.

(١) الموطأ ٢٦١/٨

(٢) المهذب ٢٥٠/٨ نسخة المجموع.

أنواع الإحصار بحسب الركن المحصر عنه

يتنوع الإحصار بحسب الركن الذي أحصر عنه
المحرم ثلاثة أنواع:

**الأول : الإحصار عن الوقوف بعرفة وعن طواف
الإفاضة:**

٩ - هذا الإحصار يتحقق به الإحصار الشرعي، بما
يترتب عليه من أحكام ستأتي (ف ٣٦) وذلك
باتفاق الأئمة، مع اختلافهم في بعض أسباب
الإحصار.

**الثاني : الإحصار عن الوقوف بعرفة دون
الطواف:**

١٠ - من أحصر عن الوقوف بعرفة، دون الطواف
بالبيت، فليس بمحصر عند الحنفية، وهو رواية عن
أحمد.

ووجه ذلك عندهم أنه يستطيع أن يتحلل
بمناسك العمرة، فيجب عليه أن يؤدي مناسك العمرة
بالإحرام السابق نفسه. ويتحلل بتلك العمرة. (١)

قال في المسلك المتقسط : « وإن منع عن الوقوف
فقط يكون في معنى فائت الحج، فيتحلل بعد فوات
الوقوف عن إحرامه بأفعال العمرة، ولا دم عليه، ولا
عمرة في القضاء ». (٢)

وهذا يفيد بظاهره أنه ينتظر حتى يفوت
الوقوف، فيتحلل بعمره، أي بأعمال عمرة بإحرامه
السابق، كما صرح بذلك في المبسوط بقوله : « إن لم
يكن ممنوعاً من الطواف يمكنه أن يصبر حتى يفوته
الحج، فيتحلل بالطواف والسعي » (١)

ومذهب المالكية والشافعية أنه يعتبر من أحصر
عن الوقوف فقط محصراً، ويتحلل بأعمال العمرة.

لكنه وإن تشابهت الصورة عند هؤلاء الأئمة إلا
أن النتيجة تختلف فيما بينهم. فالحنفية يعتبرونه تحلل
فائت حج، فلا يوجبون عليه دماً، ويعتبره المالكية
والشافعية تحلل إحصار، فعليه دم (٢)

أما الحنابلة فقالوا: له أن يفسخ نية الحج،
ويجعله عمرة، ولا هدي عليه، لإباحة ذلك له من غير
إحصار، ففيه أولى، فإن كان طاف وسعى للقدم ثم
أحصر أو مرض، حتى فاتته الحج، تحلل بطواف
وسعي آخر، لأن الأول لم يقصد به طواف العمرة ولا
سعيها، وليس عليه أن يجدد إحراماً. (٣)

الثالث : الإحصار عن طواف الركن :

١١ - مذهب الحنفية والمالكية أن من وقف بعرفة
ثم أحصر لا يكون محصراً، لوقوع الأمن عن الفوات،
كما قال الحنفية. ويفعل ما سوى ذلك من أعمال
الحج، ويظل محرماً في حق النساء حتى يطوف

(١) المبسوط ١١٤/٤، صرح به ابن قدامة في الكافي، وقال في
الفتي : « فإن فاتته الحج فحكه حكم من فاتته بغير حصر ».

(٢) المنتقى للبايجي ٢/٢٧٢، والدمقي ٢/٩٥، ٩٦، والخطاب
٢٠٠/٣، والمجموع ٨/١٤٦، والفتاوى ٢/١٥١

(٣) الفتاوى لابن قدامة ٣/٣٦٠

(١) لباب المناسك من ٣٧٣، وهذا معنى قول الحنفية : « فلتحلله
بالطواف » أي وصامه من السعي والحلق. رد المحتار ٢/٣٢٣،

والكافي ١/٦٢٨، والفتي ٣/٣٦٠

(٢) المسلك المتقسط / ٢٧٣

أنواع الإحصار من حيث سببه الإحصار بسبب فيه قهر (أوسطة)

١٢ - ذكروا من صورته ما يلي : الإحصار بالعدو - الفتنة بين المسلمين - الحبس - منع السلطان عن المتابعة - السبع - منع الدائن مدينه عن المتابعة - منع الزوج زوجته عن المتابعة - موت الحرم أو الزوج أو قدهما - العدة الطارئة - منع الولي الصبي والسفيه عن المتابعة - منع السيد عبده عن المتابعة .
وقبل الدخول في تفصيل البحث لابد من إجمال مهم ، هو : أن المالكية قصرها المحصر الذي يبيع التحلل للمحصر بثلاثة أسباب ، أحصوها بالمدد ، وهي : الإحصار بالعدو ، والإحصار بالفتنة ، والحبس ظلما . وبالتالي فإن هذه الأسباب متفق عليها بين المذاهب .
وأما الشافعية والحنابلة فاتفقوا مع الحنفية على جميع الصور التي صدر بها الموضوع ما عدا ثلاثة أسباب هي : منع السلطان عن المتابعة ، والإحصار بالسبع ، والعدة الطارئة . فهذه الثلاثة تفرد بها الحنفية .

هذا مع مراعاة تفصيل في بعض الأسباب التي ذكر اتفاق الحنفية مع الشافعية والحنابلة عليها و يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى .

أ - الإحصار بالعدو الكافر :

١٣ - وهو أن يتسلط العدو على بقعة تقع في طريق الحجاج ، فيقطع على المحرمين السبل ، ويصدهم عن المتابعة لأداء مناسكهم .

وتحقق المحصر الشرعي بهذه الصورة عمل إجماع

طواف الإفاضة (١)

وقال الشافعية : إن منع الحرم من مكة دون عرفة وقف ، وتحلل ، ولا قضاء عليه في الأظهر . (٢)

وأما الحنابلة ففروا بين أمرين فقالوا :

إن أحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة قبل رمي الجمرة فله التحلل . (٣)

وإن أحصر عن طواف الإفاضة بعد رمي الجمرة فليس له أن يتحلل .

واستدلوا على التحلل في الصورة الأولى في الإحصار قبل الرمي بأن « المحصر يفيد التحلل من جميعه ، فأفاد التحلل من بعضه » .

وهو دليل لمذهب الشافعية أيضا .

واستدلوا لعدم التحلل بعد رمي جرة العقبة إذا أحصر عن البيت : بأن إحصاره أي بعد الرمي عندهم إنما هو عن النساء ، والشرع إنما ورد بالتحلل من الإحصار التام الذي يحرم جميع محظوراته ، فلا يثبت التحلل - بما ليس مثله . (٤)

ومتى زال الإحصار أتى بالطواف ، وقد تم حجه (٥)

(١) الهداية ٣٠٢/٢ ، وتبيين الحقائق وحاشية الشلبي ٨١/٢ ، وشرح الباب ص ٢٧٥ ، مواهب الجليل ١٩٩/٣ ، وحاشية الدسوقي ٩٥/٢ ، وفتح القدير ٣٠٢/٢

(٢) نهاية المحتاج ٤٧٤/٢ ، وانظر من بدأ من التفاصيل والأحوال في مذهب الشافعية في المجموع ٢٤٥/٨ - ٢٤٦ ، وقرئ الباجي من المالكية في المتن ٢٧٢/٢ واستدل بمعنى ما أورده هنا .

(٣) المغني ٣٥٩/٣ - ٣٦٠

(٤) هكذا الحكم والتحليل في كل كتب المذهب الموجودة في متناول الموسوعة ، وهو كما يظهر غريب ، وفي التزامه خرج شديد . وفي المذاهب الأخرى سمى « اللجنة » .

(٥) المرجع السابق ، ومطالب الولي ٤٥٩/٢

ب - الإحصار بالفتنة :

١٤ - بأن تحصل حرب بين المسلمين عياداً بالله تعالى، ويحصر المحرم بسبب ذلك، مثل الفتنة التي ثارت بحرب الحجاج وعبد الله بن الزبير سنة ٧٣هـ. وهذا يتحقق به الإحصار شرعاً أيضاً باتفاق الأئمة كالإحصار بالعدو سواء بسواء. (١)

ج - الحبس :

١٥ - بأن يسجن المحرم بعدما تلبس بالإحرام. وقد فرق المالكية والشافعية والحنابلة بين الحبس بحق أو بغير حق. فإن حبس بغير حق، بأن اعتقل ظلماً، أو كان مديناً ثبت إحصاره فإنه يكون محصراً. وإن حبس بحق عليه يمكنه الخروج منه فلا يجوز له التحلل ولا يكون محصراً، ويكون حكمه حكم المريض. أما الحنفية فقد أطلقوا الحبس سبباً للإحصار. (٢)

د - منع الدائن مدنيه عن المتابعة :

١٦ - عذ الشافعية والحنابلة الدين مانعاً من موانع النسك في باب الإحصار. وأما المالكية فقد صرحوا بأنه إن حبس ظلماً

العلماء، وفيها نزل القرآن الكريم. كما سبق. (١) وقد قرر الحنفية والمالكية أنه لو أحصر العدو طريقاً إلى مكة أو عرفة، ووجد المحصر طريقاً آخر، ينظر فيه :

فإن أضربه سلوكها لطوله، أو صحوية طريقه، ضرراً معتبراً، فهو محصر شرعاً. وإن لم يتضرربه فلا يكون محصراً شرعاً. (٢)

أما الشافعية فقد ألزموا المحصر بالطريق الآخر ولو كان أطول أو فيه مشقة، ما دامت النفقة تكفيهم لذلك الطريق.

أما الحنابلة فبإبائهم مطلقاً عن التقييد بأي من هذين الأمرين، مما يشير إلى أنهم يلزمون به الطريق الآخر ولو كان أطول أو أشق، ولو كانت النفقة لا تكفيهم. وهذا يشير إلى ترجيح وجوب القضاء عند الحنابلة لقواته الحج بسبب الطريق الثاني، ولعله لذلك ذكره ابن قدامة أولاً. (٣)

فإذا سلك الطريق الأطول ففاته الحج بطول الطريق أو خشوته أو غيرهما، فما يحصل القوات بسببه فتولان مشهوران في المذهبين الشافعي والحنبلي أصحابهما عند الشافعية : لا يلزمه القضاء، بل يتحلل تحلل المحصر، لأنه محصر، ولعدم تقصيره.

والشافعي : يلزمه القضاء، كما لو سلكه ابتداء، وفاته بضلال في الطريق ونحوه، ولو استوى الطريقان من كل وجه وجب القضاء بلا خلاف، لأنه قوات محض.

(١) المجموع ٢٦٧/٨، والمغني ٣٠٦/٣

(٢) المسلك المتقسط ٢٧٣، والدردير شرح مختصر خليل ٩٣/٢

(٣) وقال في منار السبيل ٢٦٩/١ : « لو صد عن الوقوف فتحل قبل فواته فلا قضاء » فأشار إلى أنه لو تحلل بعد القوات فلهي =

= القضاء، كما هنا. والمبارة للمجمع للنوي الشافعي ٢٤٨/٨
بشصرف يسير. وانظر المغني ٣٥٧/٣، والكاظمي ٦٢٤/١،
وفاية انتهى وشرحه مطالب أولي النهى ٤٥٧/٢

(١) المراجع السابقة.

(٢) شرح الدردير ٩٣/٢، ومواهب الجليل ١٩٥/٣، وحاشية

عميرة على شرح التناج ١٤٧/٢، والمجمع ٢٤٨/٨، ونهاية

المحتاج ٤٧٤/٢، والكاظمي ٦٢٨/١، والمغني ٣٥٦/٣، والشرح

الكبير على الفتاوى ٥١٦/٣، والمسلك المتقسط ص ٢٧٣

كان محصرا، وإلا فلا ، فألت المسألة عندهم إلى الحبس، كالحنفية^(١)

هـ- منع الزوج زوجته عن المتابعة:

١٧ - منع الزوج زوجته عن المتابعة يتحقق به إحصارها باتفاق المذاهب الأربعة (الحنفية والمالكية، على الأصح عندهم، والشافعية والحنابلة)، وذلك في حج النفل، أو عمرة النفل، عند الجميع، وعمرة الإسلام، عند الحنفية والمالكية لقولهم بعدم فرضيتها^(٢).

وإن أذن لها الزوج ابتداء بحج النفل أو عمرة النفل ولها محرم فإنه ليس له منعها بعد الإحرام، لأنه تفرير، ولا تصير محصرة بمنه.

وحجة الأسلام ، أو الحج الواجب، كالنذر، إذا أحرمت الزوجة بها بغير إذن الزوج، ولها محرم، فلا تكون محصورة عند الحنفية والمالكية والحنابلة، لأنهم لا يشترطون إذن الزوج لوجوب الحج عليها، وليس له أن يمنعها من حج الفرض، ولا يجوز له أن يحللها بمحظور من محظورات الإحرام، ولو تغللت هي لم

و- منع الأب ابنه عن المتابعة:

وأما الشافعية فيقولون باشتراط إذن الزوج لفرضية الحج، فإذا لم يأذن لها قبل إحرامها، وأحرمت، كان له منعها، فصارت كالصورة الأولى على الأصح عندهم^(٣).

وإن أحرمت بحجة الفرض وكان لها زوج وليس معها محرم، فمنعها الزوج، فهي محصرة في ظاهر الرواية عند الحنفية، وكذا عند الشافعية والحنابلة.

وأما عند المالكية فلا تكون محصرة إذا سافرت مع الرفقة المأمونة، وكانت هي مأمونة أيضا، لأنهم يكتفون بهذا لسفر المرأة في الحج الفرض، ولا يشترطون إذن الزوج للسفر في الحج الفرض^(٤).

و- منع الأب ابنه عن المتابعة:

١٨ - مذهب المالكية والشافعية والحنابلة أن للأبوين أو أحدهما منع ابنه من حج التطوع لا الفرض. وفي رواية عند المالكية والفرض أيضا. لكن لا يصير عند المالكية والحنابلة محصرا بمنعها، لما عرف من حصر المالكية أسباب الإحصار بما لا يدخل هذا فيه^(٥).

(١) روى الطالب ٥٢٨/١، ومغني المحتاج ٥٣٧/١، ونهاية المحتاج ٤٧٩/٢، والشرح الكبير ٥١٦/٣، والمغني ٣٥٧/٣، والمسلك المتقسط للا علي القاري ٤٥/١، بصرف يسير، وفتح القدير ١١٨/٢، ونحوه في الفتاوى الحنفية ٢٠٦/١، والزرقاتي في شرحه على مختصر خليل ٣٤١/٢.
(٢) البدائع ١٧٦/٢، ورد المختار ٣٢٠/٢، والمسلك المتقسط ص ٣٧٤، واليسوط ١١٢/٤، وشرح الدرر ٩٧/٢، وشرح الزرقاني ٣٣٩/٢، ومواهب الجليل ٢٠٥/٣، وشرح المنهاج ١٤٩/٢ - ١٥٠، والجميع ٢٥٨/٨، والمهذب ٢٥٦/٨، ونهاية المحتاج ٤٧٨/٢، والشرح الكبير ٥١٦/٣، والكافي ٦٢٨/١، والمغني ٣٥٧/٣.

(١) المسلك المتقسط ص ٣٧٤، والراجح السابقة. وانظر الكافي ٥١٩/١، والمغني ٢٤٠/٣.
(٢) شرح المنهاج ١٥٠/٢، والجميع ٢٥٧/٨.
(٣) البدائع ١٧٦/٢، والمغني ٢٣٦/٣، وحاشية الدرر ٩/٢، وحاشية النووي على شرح رسالة ابن أبي زيد ٤٥٥/١، وعلى الاكتفاء بالرفقة المأمونة إذا لم نجد الزوج أو المحرم، ولو بأجرة، فليتب.
(٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ٢٤١/٢، والمغني ٥٣٣/٣ - ٥٣٤، والجميع على المهذب ٢٦٣/٨ - ٢٦٤، ونهاية المحتاج للمصلي ٤٧٩/٢.

المنع بعلة تمنع المتابعة

٢٠ - ومن صورته : الكسر أو العرج - المرض - هلاك النفقة - هلاك الراحلة - العجز عن المشي - الضلالة عن الطريق .
وتحقق الإحصار بسبب من هذه الأسباب هو مذهب الحنفية .

أما الجمهور فيقولون إنها لا تجمل صاحبها محصراً شرعاً ، فإذا حبس بشيء منها لا يتحلل حتى يبلغ البيت ، فإن أدرك الحج فيها ، ولا تحلل بأعمال العمرة ، ويكون حكمه حكم (الفوات) . انظر مصطلح (فوات)

الكسر أو العرج :

٢١ - والمراد بالعرج المانع من الذهاب^(١) والأصل في هذا السبب ما سبق في الحديث : « من كسر أو عرج فقد حل » .

المرض :

٢٢ - والمعتبر هنا المرض الذي لا يزيد بالذهاب ، بناء على غلبة الظن ، أو بإخبار طبيب حاذق متدين .

والأصل في الإحصار بالمرض من السنة الحديث الذي سبق فقد ورد في بعض رواياته : « أو مرض » .

هلاك النفقة أو الراحلة :

٢٣ - إن سرقت نفقة المحرم في الطريق بعد أن أحرم ، أو ضاعت ، أو هبت ، أو نفدت ، إن قدر على

ومذهب الحنفية : يكره الخروج إلى الحج إذا كره أحد أبويه وكان الوالد محتاجاً إلى خدمة الولد ، وإن كان مستغنياً عن خدمته فلا بأس .
وذكر في السير الكبير إذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج . وحج الفرض أولى من طاعة الوالدين ، وطاعتها أولى من حج النفل^(١) .

ز - العدة الطارئة :

١٩ - والمراد طرؤه علة الطلاق بعد الإحرام : فإذا أهلت المرأة بحجة الإسلام أو حجة نذر أو نفل ، فطلقها زوجها ، فوجبت عليها العدة ، صارت محصورة ، وإن كان لها محرم ، عند الحنفية دون أن تنقيد بمسافة السفر^(٢) .

وأما المالكية فأجروا على علة الطلاق حكم وفاة الزوج .

وقال الشافعية : لو أحرمت بجم أو قران بإذنه أو بخيبره ، ثم طلقها أو مات ، وخافت فوته لضيق الوقت ، خرجت وجوباً وهي معتدة ، لتقدم الإحرام . وإن أمست الفوات لسعة الوقت جاز لها الخروج لذلك ، لما في تعين التأخير من مشقة مصابرة الإحرام . وأما الحنابلة ففرقوا بين علة الطلاق الميتة والرجعي ، فلها أن تخرج إليه - يعني الحج - في عدة الطلاق الميتة ، وأما عدة الرجعية فالمرأة في الإحصار كالزوجة^(٣) .

(١) فتح القدير ١١٨/٢ ، والفتاوى الحنفية ٢٠٦/١

(٢) المسلك المتقسط ص ٢٧٥ ، ورد المختار ٣٢٠/٢ ، والمبوط ١١١/٤ ، وفيه : « لو كانت معتدة لم يكن لها أن تخرج للحج » .

(٣) المغني ٢٤٠/٣ - ٢٤١ ، ونهاية المحتاج ٢٢٠/٦ - ٢٢١

(١) المسلك المتقسط ص ٢٧٣

المشي فليس بحصر، وإن لم يقدر على المشي فهو
محصر، على ما في التجنيس. (١)

جواز التحلل للمحصر :
٢٧ - إذا تحقق للمحصر وصف الإحصار فإنه يجوز
له التحلل.

وهذا الحكم متفق عليه بين العلماء ، كل حسب
الأسباب التي يعتبرها موجبة لتحقيق الإحصار
الشرعي.

والأصل في الإحرام وجوب المضي على المحرم في
النسك الذي أحرم به ، وألا يخرج من إحرامه إلا
بتسام موجب هذا الإحرام ، لقوله تعالى : « وَأَتِمُّوا
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ » . (١)

لكن جاز التحلل للمحصر قبل إتمام موجب
إحرامه استثناء من هذا الأصل ، لما دل عليه الدليل
الشرعي.

والدليل على جواز التحلل قوله تعالى : « فَإِنْ
أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » . (٢)

وجه الاستدلال بالآية : إن الكلام على تقدير
مضمره ومعناه والله أعلم ، فإن أحصرتم عن إتمام
الحج أو العمرة ، وأردتم أن تحلوا فاذبحوا ما تيسر من
الهدى.

والدليل على هذا التقدير أن الإحصار نفسه لا
يوجب الهدى ، ألا ترى أن له أن لا يتحلل ويبقى
محصرًا كما كان ، إلى أن يزول المانع ، فيمضي في
موجب الإحرام. (٣)

ومن السنة : فعله صلى الله عليه وسلم ، فقد
تحلل وأمر أصحابه بالتحلل عام الحديبية حين صدهم

العجز عن المشي :

٢٤ - إن أحرم وهو عاجز عن المشي ابتداء من أول
إحرامه ، وله قدرة على النفقة دون الراحة ، فهو محصر
حينئذ. (٢)

والضلالة عن الطريق :

٢٥ - أي طريق مكة أو عرفة. فمن ضل الطريق
فهو محصر. (٣)

أحكام الإحصار

تندرج أحكام الإحصار في أمرين :
التحلل ، وما يجب على المحصر بعد التحلل. (٤)

التحلل

تعريف التحلل :

٢٦ - التحلل لغة : أن يفعل الإنسان ما يخرج به
من الحرمه. (٥)

واصطلاحاً : هوفسخ الإحرام ، والخروج منه
بالطريق الموضوع له شرعاً. (٦)

(١) السلك المتقسط ص ٢٧٣

(٢) المرجع السابق ص ٢٧٤

(٣) المرجع السابق

(٤) كذا أرجع الكاساني في البدائع ١٧٧/٢

(٥) الصباح المنير: مادة (حل).

(٦) بدائع الصنائع ١٧٧/٢

(١) سورة البقرة ١٩٦/

(٢) سورة البقرة ١٩٦/

(٣) بدائع الصنائع ١٧٧/٢

المشركون عن الاعتناء بالبيت العتيق، كما وردت الأحاديث الصحيحة السابقة.

المفاضلة بين التحلل ومصاراة الإحرام:

٢٨ - أطلق الحنفية الحكم على المحصر أنه «جازه التحلل»^(١) وأنه رخصة في حقه، حتى لا يمتد إحصاره، فيشق عليه، وأن له أن يبقى محرماً^(٢). يرجع إلى أهله بغير تحلل ويصير محرماً حتى يزول الخوف.

وقال المالكية إن منعه بعض ما ذكر من أسباب الإحصار الثلاثة المعتبرة عندهم، عند إتمام حج، بأن أحصر عن الوقوف والبيت معاً، أو عن إكمال عمرة، بأن أحصر عن البيت أو السعي، فله التحلل بالنية، مما هو محرّم به، في أي محل كان، قارب مكة أولاً، دخلها أولاً. وله البقاء لقابل أيضاً، إلا أن تحلله أفضل^(٣).

أما من منع عن إتمام نسكه بغير الأسباب الثلاثة (العدو والفتنة والحبس) كالمرض، فإن قارب مكة كره له إبقاء إحرامه بالحج لقابل، ويتحلل بفعل عمرة^(٤).

أما الشافعية فصرّحوا بين حالي اتساع الوقت وضيقه: فإن كان الوقت واسعاً فالأفضل أن لا يصجل التحلل، فربما زال المنع فأتى الحج، ومثله

العمرة، وإن كان الوقت ضيقاً فالأفضل تمجيل التحلل، لتلايقوت الحج. وذلك ما لم ينطب على ظن المحصر إحرامه إدراكه بعد المحصر، أو إدراك العمرة في ثلاثة أيام فيجب الصبر^(١) كما سبق.

وأطلق الحنابلة فقالوا «المستحب له الإقامة مع إحرامه رجاء زوال المحصر، فتى زال قبل تحلله فعلياً المضي لإتمام نسكه»^(٢).

والحاصل أن جواز التحلل متفق عليه، إنما اختلفوا في المفاضلة بينه وبين البقاء على الإحرام، فإن اختار المحصر التحلل تحمل متى شاء، إذا صنع ما يلزمه للتحلل، مما سيأتي ذكره في موضعه. وهذا الحكم سواء فيه المحصر عن الحج، أو عن العمرة، أو عنها معاً، عند عامة العلماء^(٣).

التحلل من الإحرام الفاسد:

٢٩ - يجوز للمحصر الذي فسد إحرامه - إذا أحصر - أن يتحلل من إحرامه الفاسد، فإذا جامع المحرم بالحج جامعاً مفسداً ثم أحصر تحلل، ويلزمه دم للإفساد، ودم للإحصار، ويلزمه القضاء بسبب الإفساد اتفاقاً هنا، لأن الخلاف في القضاء هو في الإحصار بعد الإحرام الصحيح.

فلو لم يتحلل حتى فاتته الوقوف، ولم يمكنه الطواف بالكعبة، تحلل في موضعه تحلل المحصر، ويلزمه ثلاثة دماء: دم للإفساد، ودم للوفات، ودم

(١) فتح القدير على الهداية ٢/٢٩٥، أو «حل له التحلل»

كما في الدر المختار ٢/٣٢٠

(٢) رد المحتار ٢/٣٢٠، وسبق نقلنا عبارة: «جواز التحلل» وهو

لفظ الكاساني في البدائع ٢/١٧٧

(٣) شرح الدررير بمحاشية البوسفي ٢/٩٣

(٤) المربع السابق ص ٩٤، وشرح الزرقاني ٢/٣٣٦

(١) شرح المنهاج وحاشية القليوبي ٢/١٤٧، والمهذب ٨/٢٤٢

(٢) المغني ٣/٣٥٩

(٣) بدائع الصنائع ٢/١٧٧، وتفسير القرطبي ٧/٣٥٤.

للإحصار. فدم الإفساد بدنة، والآخران شاتان، ويلزمه قضاء واحد.^(١)

لكن عند المالكية يكنفه في الصورة الأولى هدي واحد هو هدي الإفساد: بدنة، لأنه لا هدي على المحصر عند المالكية.

وعليه في الصورة الثانية هديان عند الحنفية والمالكية: هدي الإفساد وهدي الإحصار عند الحنفية، لأنه لا دم عندهم للفوات، وهدي الإفساد.^(٢) وهدي الفوات عند المالكية.^(٣)

البقاء على الإحرام:

٣٠- إن اختار المحصر البقاء على الإحرام ومصابته حتى يزول المانع فله بالنسبة للحج حالان:

الحالة الأولى: أن يتمكن من إدراك الحج بإدراك الوقوف بعرفة، فيها ونمت.

الحالة الثانية: أن لا يتمكن من إدراك الحج، بأن يفوته الحج لفوات الوقوف بعرفة.

فاتفق الحنفية والشافعية والحنابلة على أنه يتحلل لتحلل فوات الحج، بأن يؤدي أعمال العمرة. ثم اختلفوا فقال: الحنفية لا دم عليه لأن ذلك هو حكم

الفوات وعليه القضاء.

وأما الشافعية والحنابلة فقالوا: عليه دم الفوات دون دم الإحصار. والأصح أنه لا قضاء عليه عند الشافعية وعليه القضاء عند الحنابلة، كما هي القاعدة عندهم: «إن من لم يتحلل حتى فاته الحج لزمه القضاء».^(١) وأما المالكية فقالوا: لو استمر المحصر على إحرامه حتى دخل وقت الإحرام من العام القابل، وزال المانع فلا يجوز له أن يتحلل بالعمرة ليسر ما بقي.^(٢)

فقد أجاز المالكية البقاء على الإحرام بعد الفوات، ولم يلزموه بالتحلل بعمرة، وعندهم يجوز التحلل السابق للحج في العام القابل.^(٣)

٣١- وأما إذا بقي الإحصار قائماً وفات الحج:

فصند المالكية والشافعية له أن يحل تحلل المحصر، ولا قضاء عليه. وعليه دم عند الشافعية. وفي قول عليه القضاء.^(٤)

أما الحنابلة فأوجبوا عليه القضاء، فيا يظهر من كلامهم.^(٥)

وأما الحنفية فحكمه عندهم حكم الفوات، ولا أثر للمحصر.

(١) المسلك المتقسط ص ٢٨٥، المجموع ٢٤١/٨ والسياق له. المغني ٣/٣٥٩، والكاظمي ١/٦٢٧، ومطالب أولى التبيين ٤٥٧/٢

(٢) حاشية السوقي ٩٤/٢، وقارن بشرح الزرقاني ٣٣٦/٢، وفقد البستاني إياه في تخصيص الحكم بين يتحلل بالعمرة، وقد نيه عليه السوقي أيضاً.

(٣) مواهب الجليل ١٩٨/٣، وحاشية السوقي في الموضع السابق.

(٤) المجموع ٢٤١/٨، ومواهب الجليل ٢٠٠/٣

(٥) لا سبق أن ذكرناه.

(١) المجموع وسياق الكلام له ٢٤١/٨، والمسلك المتقسط ص ٢٧٦، والمغني ٣/٣٦٠، ومواهب الجليل ٢٠١/٣

(٢) أنظر في دم الإفساد شرح الكثر للبعثي ١٠٢/٢، والمجموع ٣٨١/٧، والمغني ٣/٣٣٤، والنتقى شرح الموطأ ٣/٣، ونهاية المحتاج ٤٥٧/٢، والمهداية ٢٣٨/٢ - ٢٤٠، على تفصيل في نوع الهدي الواجب بالإفساد عند الحنفية.

(٣) شرح الزرقاني ٢/٣٣٨، وشرح النهاية ١٥١/٢، والمجموع ٣٠٣/٨، والمغني ٣/٣٢٨، وضع التقدير على الهداية ٣٠٣/٨

حكمة مشروعية التحلل :

٣٢ - المحصر كما قال الكاساني محتاج إلى التحلل، لأنه منع عن المضي في موجب الإحرام، على وجه لا يمكنه الدفع، فلم يميز له التحلل لبقى محرماً لا يحل له ما حظره الإحرام إلى أن يزول المانع فيمضي في موجب الإحرام، وفيه من الضرر والخرج ما لا يخفى، فست الحاجة إلى التحلل والخروج من الإحرام، دفعا للضرر والخرج.

وسواء كان الإحصار عن الحج، أو عن العمرة، أو عنها عند عامة العلماء^(١).

ما يتحلل به المحصر

٣٣ - الإحصار بحسب إطلاق الإحرام الذي وقع فيه أو تقيده بالشرط نوعان :

النوع الأول : الإحصار في الإحرام المطلق، وهو الذي لم يشترط فيه المحرم لنفسه حق التحلل إذا طرأ له مانع.

النوع الثاني : الإحصار في الإحرام الذي اشترط فيه المحرم التحلل.

التحلل بالإحصار في الإحرام المطلق

٣٤ - ينقسم هذا الإحصار إلى قسمين، حسباً يستخلص من الفقه الحنفي :

القسم الأول : الإحصار بمانع حقيقي، أو شرعي لحق الله تعالى، لا دخل لحق العبد فيه.

القسم الثاني : الإحصار بمانع شرعي لحق العبد

لالحق الله تعالى.

وقد وجدت نتيجة التقسم من حيث الحكم مطابقة لغير الحنفية إجمالاً، فيما اتفقوا مع الحنفية على كونه إحصاراً.

كيفية تحلل المحصر

أولاً : نية التحلل :

٣٥ - إن مبدأ نية التحلل بالمعنى الواسع متفق عليه كشرط لتحلل المحصر من إحرامه، ثم وقع الخلاف فيما وراء ذلك :

أما الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) فقد شرطوا نية التحلل عند ذبح الهدي، بأن ينوي التحلل بذبحه، لأن الهدي قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فوجب أن ينوي ليعي بينها ثم يخلق، ولأن من أتى بأفعال النسك فقد أتى بما عليه فيحل منها إكمالها، فلم يحتج إلى نية، بخلاف المحصور، فإنه يريد الخروج من العبادة قبل إكمالها، فافتقر إلى قصده.

كذلك تشترط نية التحلل عند الحلق، بناء على الأصح عند الشافعية أن الحلق نسك، وأنه شرط لحصول التحلل، كما سيأتي (ف....) وذلك من الدليل على شرطية النية عند ذبح الهدي. وأما المالكية^(٣) فقالوا : نية التحلل وحدها هي

(١) المهذب ٢٤٣/٨، والجمع ٢٤٧/٨، وشرح المنهاج ١٤٨/٢. وانظر من بدأ من التوجيه من حاشية عميرة الصفحة نفسها، وانظر نهاية المحتاج ٤٧٦/٢.

(٢) المغني ٣٦١/٣، والکافي ٦٢٥/١ - ٦٢٦.

(٣) شرح الدررير وحاشية السوقي ٩٣/٢ - ٩٤ ومواهب الجليل ١٩٨/٣، وشرح الزرقاني ٣٣٥/٢.

(١) بدائع الصنائع ١٧٧/٢، فتح القدير ٢٩٦/٢، والمهذب نسخة المجموع ٢٤٢/٨، الكافي ٦٢٥/١.

وهو مذهب الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والحنابلة^(٣) وقول أشهب من المالكية.

وذهب المالكية إلى أن المحصر يتحلل بالنية فقط، ولا يجب عليه ذبح الهدي، بل هو سنة، وليس شرطاً^(٤).

استدل الجمهور بقوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ»^(٥) على ما سبق.

واحتج الجمهور أيضاً بالسنة: بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحل يوم الحديبية ولم يحلق رأسه حتى نحر الهدي، فدل ذلك على أن من شرط إحلال المحصر ذبح هدي إن كان عنده^(٦).

وأما وجه قول المالكية ودليلهم فهو دليل من جهة القياس، وهو كما ذكره أبو الوليد الباجي أنه تحلل مأذون فيه، عار من التفريط وادخال النقص، فلم يجب به هدي، أصل ذلك إذا أكمل حجه^(٧).

ما يجزئ من الهدي في الإحصار:

٣٧ - يجزئ في الهدي الشاة عن واحد، وكذا الماعز بانساق العلماء، وأما البقرة وهي من الإبل والبقر، فتكفي عن سبعة عند الجماهير ومنهم الأئمة الأربعة. وللتنصيل (ر: هدي).

(١) الهدية وشرحها ٢/٢٩٧، والبدائع ٢/١٧٧ - ١٧٨، ومتن التنوير المختار ٢/٣٢١

(٢) المذهب ٨/٢٤٢، والمبسوط ٨/٢٤٦، وشرح المنهاج ٢/١٤٨

(٣) الهدي ٣/٣٥٧، والكانبي ١/٦٢٥

(٤) مواهب الجليل ٣/١٩٨، وشرح النديب وحاشية السموني ٢/٩٤، والزرقاتي ٢/٣٣٥

(٥) المذهب ٨/٢٤٣، وانظر المبسوط ٨/٢٩٧، والآية من سورة البقرة ١٩٦

(٦) تفسير القرطبي ٢/٣٥١

(٧) التتقى شرح الموطأ ٢/٢٧٣

ركن التحلل قطع، بالنسبة لتحلل المحصر بالدنو، أو الفستنة، أو الحبس بغير حق. هؤلاء يتحللون عند المالكية بالنية فحسب، ولا يفني عنها غيرها، حتى لو نحر الهدي وحلق ولم ينو التحلل لم يتحلل.

وأما الحنفية فقالوا: «إذا أحصر المحرم بحجة أو عمرة، وكذا إذا كان محرماً بها، وأراد التحلل - بخلاف من أراد الاستمرار على حاله، منتظراً زوال إحصاره - يجب عليه أن يبعث الهدي ... الخ»^(١) فقد علقوا التحلل ببعث الهدي وذبحه على إرادة التحلل، واحترازوا عن أراد الاستمرار على حاله. فلو بعث هدياً، وهو يريد الانتظار لا يحل بذبح الهدي إلا إذا قصد به التحلل.

ثانياً: ذبح الهدي:

تعريف الهدي:

٣٦ - الهدي ما يهدي إلى الحرم من حيوان وغيره^(٢). لكن المراد هنا وفي أبحاث الحج خاصة: ما يهدي إلى الحرم من الإبل والبقر والغنم والمناحر خاصة.

حكم ذبح الهدي لتحلل المحصر:

٣٦ م - ذهب جمهور العلماء إلى وجوب ذبح الهدي على المحصر، لكي يتحلل من إحرامه، وأنه لو بعث به واشتره، لا يحل ما لم يذبح.

(١) كما في باب المناسك وشرحه المنك المنقسط ص ٢٧٦

(٢) المصباح المنير مادة (هدي)، والنهاية لابن الأثير ٥/٢٥٤، والمبسوط ٨/٢٦٨ - ٢٦٩

القران التي يلزم فيها المفرد دم الزموا القارن بدمين، وكذا الصدقة.

مكان ذبح هدي الإحصار:

٣٩ - ذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) في رواية إلى أن المحصر يذبح الهدي حيث أحصر، فإن كان في الحرم ذبحه في الحرم، وإن كان في غيره ذبحه في مكانه. حتى لو كان في غير الحرم وأمكنه الوصول إلى الحرم فذبحه في موضعه أجزاء على الأصح في المذهبين.

وذهب الحنفية^(٣) - وهو رواية عن الإمام أحمد - إلى أن ذبح هدي الإحصار مؤقت بالمكان، وهو الحرم، فإذا أراد المحصر أن يتحلل يجب عليه أن يبعث الهدي إلى الحرم فيذبح بتوكيله نيابة عنه في الحرم، أو يبعث ثمن الهدي ليشتري به الهدي ويذبح عنه في الحرم. ثم لا يحل بيع الهدي ولا بوضوله إلى الحرم، حتى يذبح في الحرم، ولو ذبح في غير الحرم لم يتحلل من الإحرام، بل هو محرم على حاله. ويتواعد مع من يبعث معه الهدي على وقت يذبح فيه ليتحلل بعده. وإذا تبين للمحصر أن الهدي ذبح في غير الحرم فلا يجزي^(٤).

وفي رواية أخرى عن أحمد أنه إن قدر على الذبح في أطراف الحرم ففيه وجهان.

(١) المذهب مع المجموع ٢٤٣/٨ - ٢٦٧، وشرح النجاشي ١٤٨/٢ ونهاية المحتاج ٤٧٥/٢

(٢) الكافي ١/٦٢٥، والمغني ٣/٣٥٨

(٣) الهداية وشرحها ٢/٢٩٧، وشرح الكتل للزبيدي ٧٨/٢، والبدائع ٢/١٧٩، والمسلك المقسط والسياق له، ص ٢٧٦

(٤) المرجعين السابقين في المذهب الحنبلي. وقال في المغني: «هذا والله أعلم فمن كان حصره خاصا».

ما يجب من الهدي على المحصر:

٣٨ - اتفق الفقهاء على أن المحصر بالعمرة مفردة، أو الحج مفرداً، إذا أحصر يلزمه ذبح هدي واحد للتحلل من إحرامه.

أما القارن فقد اختلفوا فيما يجب عليه من الهدي للتحلل بالإحصار:

فذهب الشافعية^(١) والحنابلة^(٢) إلى أنه يحل بدم واحد. حيث اطلقوا وجوب هدي على المحصر دون تفصيل. والمسألة مشهورة.

وذهب الحنفية إلى أنه لا يحل إلا بدمين يذبحهما في الحرم.^(٣)

ومنشأ الخلاف هو اختلاف الفريقين في حقيقة إحرام القارن. (انظر مصطلح إحرام).

فالشافعية ومن معهم: القارن عندهم محرم بإحرام واحد يجزئ عن الإحرامين، إحرام الحج وإحرام العمرة، لذلك قالوا: يكفي طواف واحد وصعي واحد للحج والعمرة مقرونين، فألزموه إذا أحصر بهدي واحد.

وأما الحنفية فالقارن عندهم محرم بإحرامين: إحرام الحج وإحرام العمرة، لذلك ألزموه بطوافين وصمين، فألزموه إذا أحصر بهديين. وقالوا: الأفضل أن يكونا مُتَمَيِّنَيْنِ مُتَمَيِّنَيْنِ، هذا لإحصار الحج، وهذا لإحصار العمرة، كما ألزموه في جنبايات الإحرام على

(١) المذهب مع المجموع ٢٤٢/٨ - ٢٤٦، وشرح النجاشي ١٤٨/٢

(٢) المغني ٣/٣٥٧ - ٣٥٨، والكافي ١/٦٢٥

(٣) الاختيار ١/١٦٨، والهداية ٢/٢٩٨، والبدائع ٢/١٧٩، واللباب وشرحه ص ٢٧٧، وتؤيد الأبحاث وحاشيتهم المختار

٣٢٠/٢

إحصار ٤٠

زمان ذبح هدي الإحصار:

٤٠ - ذهب أبو حنيفة^(١) والشافعي^(٢) وأحمد^(٣) - على المعتمد في مذهبه - إلى أن زمان ذبح الهدي هو مطلق الوقت، لا يتوقت بيوم النحر، بل أي وقت شاء المحصر ذبح هديه، سواء كان الإحصار عن الحج أو عن العمرة.

وقال أبو يوسف ومحمد - وهورواية عن الإمام أحمد - لا يميز الذبح للمحصر بالحج إلا في أيام النحر الثلاثة، ويميز للمحصر بالعمرة متى شاء.^(٤)

استدل الجمهور بقوله تعالى: «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي». فقد ذكر الهدي في الآية مطلقاً عن التوقيت بزمان، وتقييده بالزمان نسخ أو تخصيص لنص الكتاب القطعي فلا يميز إلا بدليل قاطع ولا دليل.

واستدل أبو يوسف ومحمد بأن هذا دم يتحل به من إحرام الحج، فيختص بيوم النحر في الحج. وربما يعتبرانه بدم التمتع والقران^(٥)؛ فيقيسانه عليه، حيث أنه يجب أن يذبح في أيام النحر.

و يتفرع على هذا الخلاف أن المحصر يستطيع على مذهب الجمهور أن يتحل متى تحقق إحصاره بذبح

استدل الشافعية والحنابلة بفعل النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه نحر هديه في الحديبية حين أحصر، وهي من الحل.^(١) بدليل قوله تعالى: «والهدي مكوفاً أن يبلغ محله».^(٢)

واستدلوا كذلك من جهة العقل بما يرجع إلى حكمة تشريع التحلل من التسهيل ورفع الحرج، كما قال في المغني^(٣). «لأن ذلك يفضي إلى تمذر الحل، لتعذر وصول الهدي إلى الحرم» أي وإذا كان كذلك دل على ضعف هذا الاشتراط.

واستدل الحنفية على توقيت ذبح الهدي بالحرم بقوله تعالى: «وَلَا تَخْلُقُوا زُمُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ»^(٤).

وتوجيه الاستدلال بالآية عندهم من وجهين الأول: التعبير بـ«الهدي»، الثاني: الغاية في قوله «حتى يبلغ الهدي محله» وتفسير قوله «محله» بأنه الحرم.

واستدلوا بالقياس على دماء القربات، لأن الإحصار دم قربة، والإراقة لم تعرف قربة إلا في زمان، أو مكان، فلا يقع قربة دونة.^(٥) أي دون توقيت بزمان ولا مكان، والزمان غير مطلوب، فتعين التوقيت بالمكان.

(١) المراجع السابقة في الفذهين.

(٢) سورة الفتح/٢٥

(٣) المغني ٣/٣٥٨

(٤) سورة البقرة/١٩٦

(٥) الهداية ٢/٢٩٧

(١) الهداية ٢/٢٩٩، ومن الكثر وشرحه للزيلعي ٧٩/٢،

والبدائع ١٨٠/٢ - ١٨١

(٢) المصنوع ٨/٢٤٧، وفيه قول النووي: «قال المصنف

والأصحاب: أما وقت التحلل فينظر إن كان واجباً للهدي

ذبحه ونوى التحلل عند ذبحه» فأطلق وقت الذبح، ولم يقيده

بأيام النحر.

(٣) المغني ٣/٣٥٩

(٤) المراجع الحنفية السابقة ورد المختار ٣/٣٢١

(٥) تبيين الحقائق ٢/٧٩، وقارن بالبدائع ١٨٠/٢ - ١٨١

إحصار ٤١

الفتح (١).

وقال ابو حنيفة ومحمد، (٢) وهو قول عند الشافعية، (٣) وهو المتمد في المذهب الحنفي لا يدل للهدى. فإن عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجد، أو لم يجد ثمنه، أو لم يجد من يبعث معه الهدى إلى الحرم بقي محرماً أبداً، لا يحل بالصوم، ولا بالصدقة، وليساً بديل عن هدى المحصر.

وأما المالكية فلا يجب الهدى من أصله على المحصر عندهم، فلا بحث في بدله عندهم.

استدل الشافعية والحنابلة القائلون بمشروعية البديل لمن عجز عن الهدى بالقياس، ووجهه «أنه دم يتعلق وجوبه بإحرام، فكان له بدل، كدم الفتح» (٤).

وقاسوه أيضاً على غيره من النماء الواجبة (٥)، فإن لها بدلاً عند العجز عنها، (ر: إحرام). واستدل الحنفية بقوله تعالى: «وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ» (٦).

وجه دلالة الآية كما قال في البدائع (٧): «نهى الله عن حلق الرأس ممدوداً إلى غاية ذبح الهدى، والحكم الممدود إلى غاية لا ينتهي قبل وجود الغاية، فيقتضي أن لا يتحلل ما لم يذبح الهدى، سواء صام، أو أطعم، أو لا».

الهدى، دون مشقة الانتظار.

أما على قول صاحبين: فلا يحل إلى يوم النحر، لأن التحلل متوقف على ذبح الهدى، ولا يذبح الهدى عندهما إلا أيام النحر.

العجز عن الهدى:

٤١ - مذهب الشافعية (١) والحنابلة (٢) وهو مروي عن أبي يوسف (٣) من عجز عن الهدى فله بدل يحل محل الهدى، وفي تعيين هذا البديل ثلاثة أقوال عند الشافعية.

القول الأول وهو الأظهر: أن بدل الهدى طعام تقوم به الشاة ويتصدق به، فإن عجز عن قيمة الطعام صام عن كل مُد يوماً، وهو قول أبي يوسف، لكنه قال: يصوم لكل نصف صاع يوماً.

ثم إذا انتقل إلى العيام فله التحلل في الحال في الأظهر عند الشافعية بالحلوق والثنية عنده، لأن الصوم يطول انتظاره، فتعظم المشقة في الصبر على الإحرام إلى فراغه.

القول الثاني: بدل الهدى الطعام فقط. وفيه وجهان: الأول أن يقوم كما سبق. الثاني أنه ثلاث أصع لسته مساكين، مثل كفارة جناية الحلوق.

القول الثالث للشافعية وهو مذهب الحنابلة أن بدل الدم الصوم فقط. وهو عشرة أيام كصوم

(١) المذهب مع المجموع ٢٤٣/٨

(٢) البدائع ١٨٠/٢، والمسلك المنضبط ص ٢٧٨، ورد المختار

٣٢٠/٢

(٣) المذهب ٢٤٣/٨

(٤) المربع السابق

(٥) نهاية المحتاج ٤٧٦/٢

(٦) سورة البقرة ١٩٥

(٧) البدائع ١٨٠/٢

(١) المذهب مع المجموع ٢٤٣/٨ - ٢٤٧، وشرح المنهاج ١٤٨/٢ -

١٤٩، ونهاية المحتاج ٤٧٦/٢

(٢) المغني ٣٩١/٣، والكافي ٦٢٦/١

(٣) البدائع ١٨٠/٢، وفتح القدير ٢٩٧/٢، والمسلك المنضبط

٢٧٨، والدر المختار ٣٢٠/٢

إحصار ٤٢

أن الخلق أو التقصير شرط للتحلل، وذلك بناء على القول بأن الخلق نك من مناسك الحج والعمرة، كما هو المشهور الراجح في المذهبين،^(١) ولا بد من نية التحلل بالخلق أو التقصير لا ذكر في النية عند الذبح.

استدل أبو حنيفة ومن معه بالقرآن وهو قوله تعالى: «فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي» ووجه دلالة الآية: أن المعنى: «إن أحصرتم وأردتم أن تحلوا فاذبحوا ما استيسر من الهدي». جعل ذبح الهدي في حق المحصر إذا أراد الحل كل موجب الإحصار، فمن أوجب الخلق فقد جعله بعض الموجب، وهذا خلاف النص».^(٢)

واستدل الشافعية والحنابلة وأبيوسف: بفعله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية فإنه خلق، وأمر أصحابه أن يخلقوا،^(٣) ولما تباطأوا عظم عليه صلى الله عليه وسلم، حتى بادر فخلق بنفسه، فأقبل الناس فحللوا وقصروا، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم، «اللهم اغفر للمحللين» قالوا: والمقصرين؟ فقال «والمقصرين» في الثالثة أو الرابعة.^(٤)

ولولا أن الخلق نك ما دعا لهم رسول صلى الله عليه وسلم. وإذا كان نسكا وجب فعله كما يجب

وبتوجيه آخر^(٥): أنه تعالى «ذكر الهدي، ولم يذكر له بدلا، ولو كان له بدل لذكره، كما ذكره في جزاء الصيد». واستدلوا بالقتل وذلك «لأن التحلل بالدم قبل إتمام مواجب الإحرام عرف بالنص، بخلاف القياس، فلا يجوز إقامة غيره مقامه بالرأي».^(٦)

ثالثا: الخلق أو التقصير:

٤٢ — مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية عنه — ومحمد^(٧) ومالك^(٨) وهو قول عند الحنابلة^(٩) أن الخلق ليس بشرط لتحلل المحصر من الإحرام. ويحل المحصر عند الخنفة بالذبح بدون الخلق، وإن خلق فحسن، وصرح المالكية أن الخلق سنة. وقال أبو يوسف في رواية ثانية: إنه واجب، ولو تركه لا شيء عليه. أي أنه سنة، وفي رواية ثالثة عن أبي يوسف أنه قال في الخلق للمحصر: «هو واجب لا يسهه تركه» وهو قوله آخر، وأخذ به الطحاوي^(١٠) والأظهر عند الشافعية^(١١) وهو قول عند الحنابلة^(١٢)

(١) أجمع مع المذهب ٢٤٣/٨

(٢) البدائع الموضع السابق.

(٣) الهداية ٢/٢٩٨، والبدائع ٢/١٨٠، وانظر المسلك المختص ص ٢٨٠، ورد المختار ٣٢١/٢، ففيها تفصيل أقوال أبي يوسف وصرح في رد المحتار بأن قول أبي يوسف في الخلق: ينبغي أن يفعل ولا فلا شيء عليه. وهو ظاهر الرواية.

(٤) مواهب الجليل ٣/١٩٨، وحاشية الدررقي ٢/٩٤

(٥) وهو المذهب كما في مطالب أولي النهى ٢/٤٥٥

(٦) مختصر الطحاوي ص ٧٢، ورد المختار ٣٢١/٢، وانظر المبررة النيرة ص ٢٣١

(٧) المجموع والمذهب ٨/٢٤٣، و٢٤٧، وشرح المنهاج للمحلي ١٤٨/٢

(٨) المغني ٣/٣٦١، والكافي ١/٦٢٦، ومطالب أولي النهى

٤٥٣/٢

(١) انظر المنهاج وحاشية عميرة ٢/١٣٧، ونهاية المحتاج ٢/٤٤١، والمغني ٣/٤٣٥ و٤٣٦.

(٢) بدائع الصنائع ٢/١٨٠، والمذهب ١/٢٤١، والمغني ٣/٣٦١، وقد خرجنا أصل الحديث (فقرة ٦).

(٣) حرة ابن هشام ج ٢ ص ٣١٩

عليها التحلل بأمره، ومنتع عليها التحلل قبل أمره. وتعملها كتحلل المحصر بالذبح ثم الحلق، بنية التحلل فيها. ولا يحصل التحلل إلا بما يحصل به تحلل المحصر عند الشافعية. (١)

ويقاس عليه تحليل الأب للابن أيضا. ولولم تتحلل الزوجة بعد أن أمرها زوجها بالتحلل، فللزوج أن يستمتع بها، والأثم عليها. (٢)

إحصار من اشترط في إحصاره التحلل إذا حصل له مانع

معنى الاشتراط والخلاف فيه :

٤٤ - الاشتراط في الإحصار : هو أن يقول المحرم عند الإحصار : «إني أريد الحج» مثلا، أو «العمره، فإن حبسني حابس فمحلي حيث حبستني» . وقد اختلفت المذاهب في مشروعية الاشتراط في الإحصار، فذهب الحنفية والمالكية إلى أن الاشتراط في الإحصار غير مشروع، ولا أثر له في إباحة التحلل وذهب الشافعية والحنابلة إلى مشروعية الاشتراط في الإحصار، وإن له أثرا في التحلل. وتفصيله في مصطلح : (إحصار).

آثار الاشتراط :

٤٥ - أما عند الحنفية والمالكية المانعين لشرعية الاشتراط في الإحصار، فإن الاشتراط في الإحصار لا

(١) المجموع ٢٥٨/٨، ٤١/٧، وشرح النجاشي للمطلي بحاشية عميرة ١٤٩/٢ - ١٥٠، والمغني ٣٥٧/٣، والكنافي ١٩١/١ (٢) المرجعين السابقين

عند القضاء لغير المحصر. (١) واستدل لهم أيضا بالآية «وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَجْلَهُ» (٢) ووجه الاستدلال بها أن التعبير بالغاية يقتضي «أن يكون حكم الغاية بضد ما قبلها، فيكون تقديره ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي عله فإذا بلغ فاحلقوا. وذلك يقتضي وجوب الحلق» (٣)

تحلل المحصر لحق العبد :

٤٣ - المحصر لحق العبد - على التفصيل والخلاف السابق - يكون تحليله على النحو الآتي : عند الحنفية بأن يأتي من له الحق في الإحصار عملا من محظورات الإحصار ناويا التحليل كقص شعر أو تقليم ظفر أو نحوها، ولا يكفي القول، (١) وعند المالكية على الراجح : يكون التحلل بنية المحصر، فإن امتنع عن التحلل قام من كان الإحصار لحقه بتحليله بنيته أيضا. (٥) وعند الشافعية والحنابلة للزوج تحليل زوجته، وللأب تحليل ابنه، وللسيد تحليل عبده في الأحوال السابقة.

ومعنى التحليل عندهم على ما ذكروا في الزوج والسيد : أن يأمر الزوج زوجته بالتحلل، فيجب

(١) أحكام القرآن لأبي بكر الرازي ٣٢٥/١

(٢) سورة البقرة ١٩٦

(٣) المرجع السابق.

(٤) مدائع الصنائع ١٨١/٢، والمساك المتقطص ص ٢٩٠، وفتح

القدر ١٣١/٢، ورد المختار ٣٢٠/٢، ٣٤٧

(٥) الدرر السقي ٩٧/٢ - ٩٨ والزرقاني ٣٣٩/٢

إحصار ٤٥

وإن شرط قلب حجه عمرة بالمرض أو نحوه، جاز، كما لو شرط التحلل به، بل أولى، ولقول عمر لأبي أمية سويد بن غفلة: «حج واشترط، وقل: اللهم الحج أردت وله عمدت، فإن تيسر، والا فعمرة» رواه البيهقي بسند حسن. ولقول عائشة لعمرو: هل تستثنى إذا حججت؟ فقال: ماذا أقول؟ قالت: قل: اللهم الحج أردت وله عمدت، فإن يسره فهو الحج، وإن حسني حابس فهو عمرة. رواه الشافعي والبيهقي بسند صحيح على شرط الشيخين.

فله في ذلك - أي إذا شرط قلب حجه عمرة - إذا وجد العذر أن يقلب حجه عمرة، ونجزه عن عمرة الإسلام. والأوجه أنه لا يلزمه في هذه الحالة الخروج إلى أدنى الحل ولو يسير، إذ يفترق في الدوام مالا يفترق في الابتداء.

ولو شرط أن يقلب حجه عمرة عند العذر، فوجد العذر، انقلب حجه عمرة، وأجزأته عن عمرة الإسلام، بخلاف عمرة التحلل بالإحصار فإنها لا تجزئ عن عمرة الإسلام، لأنها في الحقيقة ليست عمرة، وإنما هي أعمال عمرة.

وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالإحصار.

وقال الحنابلة: يفيد الاشتراط عند الإحرام جواز التحلل على نحو ما قاله الشافعية، إلا أن الحنابلة توسعوا، فقالوا: يفيد اشتراط التحلل المطلق شيئين: أحدهما: أنه إذا عاقه عائق من عدو، أو مرض، أو ذهاب نفقة، ونحوه أن له التحلل.

الثاني: أنه متى حل بذلك فلا دم عليه ولا صوم -

يفيد المحرم شيئاً، ولا يميزه أن يتحلل إذا طرأ له مانع عن المتابعة، من عدو، أو مرض، فلا يسقط عنه الهدي الذي يتحلل به المحصر عند الخنفة إذا أراد التحلل، ولا يميزه عن نية التحلل التي بها يتحلل عند المالكية. (١)

ومذهب الشافعية أن الاشتراط في الإحرام يفيد المحرم المشتراط جواز التحلل إذا طرأ له مانع مما لا يعتبر سبباً للإحصار عند الشافعية. كالمرض. ونفاد النفقة، وضلال الطريق، والأوجه في المرض أن يضبط بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في تمام النسك. (٢)

ثم يراعى في كيفية التحلل ما شرطه عند الإحرام، وفي هذا يقول الرملي الشافعي. (٣) إن شرطه بلا هدي لم يلزمه هدي، عملاً بشرطه.

وكذا لو أطلق - أي لم يتعرض لنفي الهدي ولا لإثباته - لعدم شرطه، ولظاهر خبر ضباعة. (٤) فالتحلل فيها يكون بالنية فقط.

وإن شرطه بهدي لزمه، عملاً بشرطه.

ولو قال: إن مرضت فأنا حلال، فرض صار حلالاً بالمرض من غير نية وعليه حلوا خبر أبي داود وغيره بإسناد صحيح: «من كسر أو عرج فقد حل، وعليه الحج من قابل». (٥)

(١) المسلك التقط ص ٢٧٩، وشرح الدرر ٩٧/٢

(٢) نهاية المحتاج ١٧٥/٢

(٣) المربع السابق، ونحوه في معنى المحتاج ٥٣٤/١

(٤) الذي أخرجه البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم علمهما الاشتراط فقال: «حجني واشترطي أن عليّ حيث حسبتي».

(٥) الحديث سبق تخريجه.

أي بدلا عن الدم - بل يحل بالخلق عليه التحلل^(١). وهذا يوافق ما قاله الشافعية، إلا أن الحنابلة سوا في الاشتراط بين الموانع التي تعتبر سببا للإحصار كالعدو، وبين الموانع التي لا تعتبر سببا للإحصار عندهم. أما الشافعية فلم يجزوا الاشتراط فيما يعتبر سببا للإحصار. وملظهم في ذلك أن التحلل بالإحصار جائز بلا شرط، فشرطه لاغ^(٢). وإذا كان لاغيا، لا يؤثر في سقوط الدم.

تحلل من أحصر عن الوقوف بعرفة دون الطواف

٤٦ - هذا لا يعتبر محصرا عند الحنفية والحنابلة، ويعتبر محصرا عند الشافعية والمالكية، ويتحلل عند جميعهم بعمل عمرة، على التفصيل والاعتبار الخاص لهذه العمرة، عند كل مذهب، كما سبق. هذا وإن من أحصر عن الوقوف دون الطواف إذا تحلل قبل فوات وقت الوقوف بعرفة أجري عليه حكم المحصر. أما إن تأخر في التحلل حتى فوات الوقوف أصبح حكمه حكم الفوات لا المحصر، على ما قرره المالكية^(٣).

وهذا ينبغي أن يجري عند الشافعية أيضا. وقد قرر الحنابلة أن يجري هذا الحكم عندهم إذا لم يفسخ الحج إلى عمرة حتى فاته الحج^(٤).

تحلل من أحصر عن البيت دون الوقوف

٤٧ - من أحصر عن البيت دون الوقوف يعتبر محصرا عند الشافعية والحنابلة، على تفصيل سبق ذكره.

وهذا يجب عليه أن يقف بعرفة ثم يتحلل. ويحصل تحله بما يتحلل به المحصر، وهو الذبح والحلق بنية التحلل فيها^(١). أما الحنفية والمالكية فلا يكون محصرا عندهم، وعليه أن يأتي بطواف الإفاضة، ويظل محرما بالنسبة للنساء حتى يفيض.

وكذا هو عند الحنابلة إذا أحصر عن البيت بعد الرمي، على ما سبق بيانه. وكذا لو لم يتحلل عند الشافعية والحنابلة.

ويؤدي طواف الإفاضة بإحرامه الأول، لأنه ما دام لم يتحلل التحلل الأكبر فأحرامه قائم، إذ التحلل يكون بالطواف، ولم يوجد الطواف، فيكون الإحرام قائما، ولا يحتاج إلى إحرام جديد^(٢).

تفريع على شروط تحلل المحصر:

أجزية محظورات الإحرام قبل تحلل المحصر:

٤٨ - يتفرع على شروط التحلل للمحصر أن المحصر إذا لم يتحلل، ووقع في بعض محظورات الإحرام، أو تحلل لكن وقع قبل التحلل في شيء من محظورات الإحرام فإنه يجب عليه من الجزء ما يجب على المحرم

(١) ناية المحتاج ٢/٤٧٤

(٢) البدائع ١٣٣/٢، وهذا المعنى متفق عليه، لأنهم متفقون على أنه يبقى إحرامه قائما في حق النساء حتى يطوف طواف الإفاضة.

(١) المغني ٣/٢٨٢ - ٢٨٣ و ٣٦٤

(٢) ناية المحتاج ٢/٤٧٥

(٣) حاشية النسوي ٢/٩٦

(٤) المغني ٣/٣٦٠

وهذا ظاهر، لأن الخطاب بالوجوب لا يسقط عن المكلف إلا بأداه ما وجب عليه.

لكن الشافعية فصلوا بين الواجب المستقر وبين الواجب غير المستقر، فقالوا: «إن كان واجبا مستقرا كالقضاء، والنذر، وحجة الإسلام التي استقر وجوبها قبل هذه السنة بقي الوجوب في ذمته كما كان، وإنما أفاده الإحصار جواز الخروج منها، وإن كان واجبا غير مستقر، وهي حجة الإسلام في السنة الأولى من سني الإمكان سقطت الاستطاعة فلا حج عليه إلا أن تجتمع فيه شروط الاستطاعة بعد ذلك. فلو تحلل بالإحصار ثم زال الإحصار والوقت واسع وأمكنه الحج من سنته استقر الوجوب عليه لوجود الاستطاعة لكن له أن يؤخر الحج عن هذه السنة لأن الحج على التراخي»^(١).

٥٠ - أما من أحصر عن نسك التطوع فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب عليه القضاء، واستدلوا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رجع عن البيت في عام الحديبية لم يأمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه أن يقضوا شيئاً ولا أن يعودوا لشيء، ولا حفظ ذلك عنه بوجه من الوجوه، ولا قال في العام المقبل: إن عمرتي هذه قضاء عن العمرة التي حصرت فيها، ولم ينقل ذلك عنه، وإنما سميت عمرة القضاء وعمرة القضية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضى قرىشا وصالحهم في ذلك العام على الرجوع عن البيت، وقصد من قابل فسميت بذلك عمرة القضية.

(١) المجموع ٣٠٦/٨ ط أولى.

غير المحصر، باتفاق المذاهب الأربعة^(١). إلا أن الحنابلة قيا ذهب إليه أكثرهم وقال المرادوي: إنه المذهب. قالوا: من كان محصرا فتوى التحلل قبل ذبح الهدي - أو الصوم عند عدم الهدي - لم يحل. لفقد شرطه، وهو الذبح أو الصوم بالنية: أي بنية التحلل، ولزم دم لكل عظور فعله بعد التحلل، ودم لتحلله بالنية. فزادوا على الجمهور دماً لتحلله بالنية، ووجهه عندهم: أنه عدل عن الواجب عليه من هدي أو صوم - أي عند عدم الهدي - فلزمه دم^(٢).

ما يجب على المحصر بعد التحلل

قضاء ما أحصر عنه المحرم

قضاء النسك الواجب الذي أحصر عنه المحرم:

٤٩ - اتفق الفقهاء على أنه يجب على المحصر قضاء النسك الذي أحصر عنه إذا كان واجبا، كحجة الإسلام، والحج، والعمره المنذورين عند جميعهم، وكعمره الإسلام عند الشافعية والحنابلة، ولا يسقط هذا الواجب عنه بسبب الإحصار^(٣).

(١) البدائع ١٧٨/٢، وشرح الدررير وحاشية الدسوقي عليه ٩٥/٢ والمجموع ٢٥٠/٨، والمغني ٣٦٢/٣.
(٢) مطالب أولي النهى ٤٥٦/٢.
(٣) البدائع ١٨٢/٢، وشرح اللباب ص ٢٨٢، وشرح الدررير ٩٥/٢، والمجموع ٢٤٨/٨، والمغني ٣٥٧/٣.

استدل الحنفية بما روي عن بعض الصحابة كابن مسعود وابن عباس، فأنها قالوا في المحصر بالحلج: «عليه عمرة وحجة»^(١) وذلك لا يكون إلا عن توقيف.

وتأبهما في ذلك علقمة، والحسن، وإبراهيم، وسالم، والقاسم، ومحمد بن سيرين.^(٢) واستدل الجمهور بمحدث: «من كسر أو عرج فقد حل، وعليه الحلج من قابل».^(٣) وجه الاستدلال به أنه لم يذكر العمرة، ولو كانت واجبة مع الحلج لذكرها.

موانع المتابعة بعد الوقوف بعرفة:

٥٢ - موانع المتابعة بعد الوقوف بعرفة لها حالان: الحال الأولى: أن تمنع من الإفاضة وما بعدها. الحال الثانية: أن تمنع مما بعد طواف الإفاضة. سبق البحث فيمن منع من طواف الإفاضة، هل يكون محصراً أولاً، مع بيان الخلاف في ذلك. أما على القول بأنه يتحقق فيه الإحصار إذا استوفى المانع شروط الإحصار فحكم تحلله حكم تحلل المحصر، بكل التفاصيل التي سبقت. وأما على القول بأنه لا يتحقق فيه الإحصار فإنه يظل محرماً حتى يؤدي طواف الإفاضة، وهو مذهب

وصرح ابن رشد من المالكية بوجوب القضاء على الزوجة والسفيه وعزاه إلى ابن القاسم رواية عن مالك.

وقال الدردير: يجب القضاء على الزوجة فقط. وعلله النسوق بأن الحجر على الزوجة ضعيف، لأنه لحق غيرها، بخلاف الحجر على السفيه ومن يشبهه لأنه لحق نفسه. وذهب الحنفية إلى أنه يجب قضاء النفل الذي أحصر عنه المحرم، لأن اعتماد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه في العام المقبل من عام الحديبية إنما كان قضاء لتلك العمرة، ولذلك قيل لها عمرة القضاء.

وروي ذلك عن الإمام أحمد. وهي رواية مقابلة للصحيح^(١).

ما يلزم المحصر في القضاء:

٥١ - ذهب الحنفية إلى أن المحصر عن الحلج إذا تحلل وقضى فيما يستقبل يجب عليه حج وعمرة، والقارن عليه حجة وعمرتان. أما المتمتر فيقضي العمرة فقط. وعليه نية القضاء في ذلك كله.^(٢) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أن النسك الذي وجب فيه القضاء للتحلل بالإحصار يلزم فيه قضاء ما فاته بالإحصار فحسب، إن حجة فحجة فقط، وإن عمرة فعمرة، وهكذا. وعليه نية القضاء عندهم أيضاً.^(٣)

- (١) مواهب الجليل ٢/٢٠٥، وشرح الدردير وحاشية النسوقي ٢/٩٧ - ٩٨، والمجموع ٨/٣٩٥، والمجامع لأحكام القرآن ٣/٣٥٤، والمغني ٣/٣٥٧.
(٢) الهداية ٢/٢٩٩، وشرح الكنز للزيلعي ٢/٧٩ - ٨٠.
(٣) المهذب مع المجموع ٨/٢٤٤، والمغني ٣/٣٥٧.

- (١) أحكام القرآن لأبي بكر الرازي ١/٣٢٦، والبدائع ٢/١٨٢، وفيه: «ابن مسعود وابن عمر». وفي الهداية «ابن عباس وابن عمر». وقال في نصب الراية ٣/١٤٤: «ذكره أبو بكر الرازي عن ابن عباس وابن مسعود لا غير»، ولم يخرجه في نصب الراية من مراجع السنة.
(٢) أحكام القرآن المربع السابق.
(٣) سبق تخريجه (في فقرة ٩)

وقال المالكية : لا يحل إلا بطواف الإفاضة إذا كان قدم السعي قبل الوقوف ثم حصر بعد ذلك . وأما إن كان حصر قبل سعيه فلا يحل إلا بالإفاضة والسعي .

وعليه هدي واحد للرمي ومبيت ليالي منى ونزول مزدلفة إذا تركها للحصر عنها ، كما لو تركها بنسيانها جميعا ، فانه يكون عليه هدي واحد .^(١)
« وكأنهم لاحظوا ان الموجب واحد ، لا سببا وهو معذور » .^(٢)

وقال الشافعية : إن كان الإحصار بعد الوقوف ، فإن تحلل فذاك ، وإن لم يتحلل حتى فاته الرمي والمبيت بمنى فهو فيما يرجع إلى وجوب الدم لغواتها كغير المحصر .

وقال الحنابلة : إن أحصر عن البيت بعد الوقوف بعرفة فله التحلل ، لأن المحصر يفيد التحلل من جميعه فأفاد التحلل من بعضه .

وإن كان ما حصر عنه ليس من أركان الحج كالرمي ، وطواف الوداع ، والمبيت بمزدلفة ، أو بمنى في لياليها فليس له تحلل الإحصار ، لأن صحة الحج لا تقف على ذلك . و يكون عليه دم لتركه ذلك . وحجه صحيح ، كما لو تركه من غير حصر .

زوال الإحصار :

٥٥ - اختلفت المذاهب في الآثار المترتبة على زوال الإحصار ، فمند الحنفية تأتي الأحوال الآتية .
الحالة الأولى : أن يزول الإحصار قبل بعث

الحنفية والمالكية . وعليه جزاء ما فاته من واجبات ، كما سيأتي .

موانع المتابعة بعد طواف الإفاضة :

٥٣ - اتفق العلماء على أن الحاج إذا منع عن المتابعة بعد أداء الوقوف بعرفة وطواف الإفاضة فليس بمحصر ، أيما كان المانع عدواً أو مرضاً أو غيرها وليس له التحلل بهذا الإحصار ، لأن صحة الحج لا تقف على ما بعد الوقوف والطواف ، ويجب عليه فداء ترك ما تركه من أعمال الحج .

فروع :

و يشترع على هذين الأصلين فروع في المذاهب الفقهية هي .

٥٤ - قال الحنفية : لو وقف بعرفة ، ثم عرض له مانع لا يكون محصراً شرعاً كما تقدم ، و يبقى محرماً في حق كل شيء من محظورات الإحرام إن لم يخلق ، وإن خلق فهو محرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة .

وإن منع عن بقية أفعال حجه بعد وقوفه حتى مضت أيام النحر فعليه أربعة دماء مجتمعة ، لترك الوقوف بمزدلفة ، والرمي ، وتأخير الطواف ، وتأخير الحلق . وعليه دم خامس لو خلق في الحل ، بناء على القول بوجوبه في الحرم ، وسادس لو كان قارناً أو متمتعا لغوات الترتيب ، وعليه أن يطوف للزيارة ولو إلى آخر عمره ، و يطوف للمصدر إن خلى بمكة وكان آفاقياً^(١)

(١) شرح الدردير ٢/٩٥ ، وانظر مواهب الجليل ٣/١٩٩ - ٢٠٠

(٢) مواهب الجليل ٢/١٩٩

(١) شرح اللباب ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وانظر البانح ٢/١٧٦ ، وشرح

المنهاج ٢/٣٠٢

إحصار ٥٥

المضي، ولا يميز له التحلل، لأنه إذا قدر على إدراك الحج لم يعجز عن المضي في الحج، فلم يوجد عذر الإحصار، فلا يميز له التحلل، ويلزمه المضي. (١)
ووجه الاستحسان أنا لو أزمناه التوجه لضعف ماله، لأن المبعوث على يديه الهدي يذبحه ولا يحصل مقصوده.

والأولى في توجيه الاستحسان أن نقول: يميز له التحلل، لأنه إذا كان لا يقدر على إدراك الهدي صار كأن الإحصار زال عنه بالذبح، فيحل بالذبح عنه، ولأن الهدي قد مضى في سبيله، بدليل أنه لا يجب الضمان بالذبح على من بعث على يده بدنه، فصار كأنه قدر على الذهاب بعد ما ذبح عنه. والله أعلم.
وأما المالكية فقالوا: (٢)

أ - من أحصر فلما قارب أن يحل انكشف العدو قبل أن يحل وينصرفه أن يحل ويعلق، كما لو كان العدو قائماً إذا فاتته الحج في عامه، وهو أيضاً على بعد من مكة.

ب - إن انكشف الحصر وكان في الإمكان إدراك الحج في عامه فلا يحل.

ج - وأما إن انكشف الحصر وقد ضاق الوقت عن إدراك الحج إلا أنه يقرب مكة لم يحل إلا بعمل عمرة، لأنه قادر على الطواف والسعي من غير كبير مضرة.

وأما الشافعية فقالوا: (٣)

أ - إن زال الإحصار وكان الوقت واسعاً بحيث يمكنه تجديد الإحرام وإدراك الحج، وكان حجه

(١) بدائع الصنائع ١٨٣/٢

(٢) على ما يؤخذ من مواهب الجليل ١٩٧/٣

(٣) المجموع ٢٤١/٨

الهدي مع إمكان إدراك الحج.
والحالة الثانية: أن يزول الإحصار بعد بعث الهدي، وهناك متسع لإدراك الهدي والحج جميعاً.
ففي هاتين الحالتين يجب عليه المضي في موجب إحرامه وأداء النسك الذي أحرم به.

الحالة الثالثة: أن لا يقدر على بعث الهدي ولا الحج معاً. فلا يلزمه المضي، ويميز له التحلل، لعدم الفائدة من المضي، فتقرر الإحصار، فيتقرر حكمه. فيصير حتى يتحلل بنحر الهدي في الوقت الذي واعد عليه.
وله أن يتوجه ليتحلل بأفعال العمرة، لأنه فائت الحج.

فإذا تحمل يلزمه في القضاء أداء عمرة إضافة لما فاتته، لما سبق.

الحالة الرابعة: أن يقدر على إدراك الهدي ولا يقدر على إدراك الحج. فلا يلزمه المضي في أداء الحج أيضاً، لعدم الفائدة في إدراك الهدي بدون إدراك الحج، إذ الذهاب لأجل إدراك الحج، فإذا كان لا يدركه فلا فائدة في الذهاب، فكانت قدرته على إدراك الهدي وعدمها بمنزلة واحدة.

الحالة الخامسة: أن يقدر على إدراك الحج ولا يقدر على إدراك الهدي: (١)

قياس مذهب أبي حنيفة في هذا الوجه أن يلزمه

(١) وقد قيل: إن هذا الوجه إنما يتصور على مذهب أبي حنيفة، لأن دم الإحصار عنده لا يتوقت بأيام التحريم، بل يميز قبلها، فيتصور إدراك الحج دون إدراك الهدي، فأما على مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور هذا الوجه إلا في المحصر عن العمرة لأن الإحصار عنها لا يتوقت بأيام التحريم، بخلاف سدائغ الصنائع ١٨٣/٢

إحصار ٥٦

كانت الحجة واجبة لأن الحج على الفور، وإن لم نقل
بوجوب القضاء ولم تكن الحجة واجبة فلا يجب
شيء.

زوال الإحصار بالعمرة :

٥٦ — معلوم أن وقت العمرة جميع العمر، فلا يتأني
فيها كل الحالات التي ذكرت في زوال الإحصار
بالحج.

ويتأني فيها عند الحنفية الأحوال التالية: (١)
الحال الأول : أن يزول الإحصار قبل البعث
بالحدي. وهذا يلزمه التوجه لأداء العمرة، ووجهه
ظاهر وقد تقدم.
الحال الثانية : أن يتمكن بعد زوال الإحصار
من إدراك الهدي والعمرة، وهذا يلزمه التوجه لأداء
العمرة أيضا كما تقدم.
الحال الثالثة : أن يتمكن من إدراك العمرة فقط
دون الهدي.

وهذه حكمها في الاستحسان ألا يلزمه التوجه،
وفي القياس أن يلزمه التوجه. (٢)
وأما المالكية فقالوا: (٣)

أ — إن انكشف العدو عن المحصر بالعمرة وكان
بعيدا من مكة وبلغ أن يحل فله أن يحل.
ب — وإن انكشف العدو وكان قريبا من مكة
«ينبغي ألا يتحلل، لأنه قادر على فعل العمرة، كما

تطوعا، فلا يجب عليه شيء.

ب — وإن كان الوقت واسعا وكانت الحجة قد
تقدم وجوبا بقي وجوبا كما كان. والأول أن يحرم
بها في هذه السنة، وله التأخير.

ج — وإن كانت الحجة حجة الاسلام وجبت
هذه السنة بأن استطاع هذه السنة دون ما قبلها فقد
استقر الوجوب في ذمته لتكنه، والأول أن يحرم بها
في هذه السنة، وله التأخير، لأن الحج عند الشافعية
على التراخي. انظر مصطلح (حج).

د — وإن كان الوقت ضيقا بحيث لا يمكنه
إدراك الحج، أي ولم يستقر الوجوب في ذمته لكونها
وجبت هذه السنة — سقط عنه الوجوب في هذه
السنة، فإن استطاع بعده لزمه، وإلا فلا.

وأما الحنابلة فقالوا: (١)

أ — إن لم يحل المحصر حتى زال المحصر لم يجز له
التحلل، لأنه زال العذر.

ب — إن زال العذر بعد الفوات تحلل بعمرة،
وعليه هدي للفوات، لا للمحصر، لأنه لم يحل
بالمحصر.

ج — إن فاته الحج مع بقاء المحصر فله التحلل
به، لأنه إذا حل بالمحصر قبل الفوات فعه أول،
وعليه الهدي للتحلل، ويحتمل أن يلزمه هدي آخر
للفوات.

د — إن حل بالإحصار ثم زال الإحصار وأمكنه
الحج من عامه لزمه ذلك إن قلنا بوجوب القضاء (٢) أو

(١) المسلك المتقسط ٢٨١ — ٢٨٢، ورد المختار ٣٢٢/٢ مع
التصرف بالتفصيل والتوجيه.

(٢) غير أن تحقق هذه الحالة متفق عليه بين أئمة الحنفية.

(٣) مواهب الجليل ١٩٧/٣

(١) الكافي ١/٢٢٧، والمغني ٣/٣٦٠
(٢) انظر ما سبق في فقرة (٥٠) أن عند الحنابلة قولاً بوجوب
قضاء النسك التل الذي أحصر عنه الحرم كالحنفية.

الثاني بعد تصور إدراكه جاز وحل به، إن صحت شروطه، وإن لم يتوَلَّ يَجْزُ أصلاً. (١)
وهذا بناء على مذهب الحنفية بوجوب بحث المحصر هديه إلى الحرم، أما عند غيرهم فهو إحصار قبل التحلل، يتحلل منه بما يتحلل من الإحصار السابق والله تعالى أعلم.

إحصان

التعريف :

١ - الإحصان في اللغة : معناه الأصلي المنع، ومن معانيه : العفة والتزويج والحرية. (٢)
ويختلف تعريفه في الاصطلاح بحسب نوعه : الإحصان في الزنى، والإحصان في القذف.

صفته (حكمه التكليفي) :

٢ - أهم شروط إحصان الرجم لعقوبة الزنى : التزويج، وهو ما تعتر به الأحكام التكليفية الخمسة على تفصيل موطنه مصطلح «نكاح». وأهم شروط إحصان القذف العفة، وهي مطلوبة شرعاً، وورد فيها كثير من الآيات والأحاديث، كقوله تعالى : «ولست عتق الذين لا يجدون نكاحاً». (٣)

(١) الملك المصطفى ١٨٢ ونظر رد المحتار ٣٢٢/٢

(٢) لسان العرب، والمصباح (حسن) وتريفات الجرجاني ص ٧

(٣) شرح فتح القدير ١٣١/٤، وحاشية ابن عابدين ١٤٨/٣،

والدسوقي ٣٢٠/٤، والمغني مع الشرح الكبير ١٢٦/١٠،

والآية من سورة النور ٣٣

لو انكشف العدو في الحج والوقت متسع». أما الشافعية والحنابلة فعندهم :

أ - إن انصرف العدو قبل تحلل المحصر بالعمرة لم يجز له التحلل، ووجب عليه أداء العمرة.
ب - إن انصرف العدو بعد التحلل وكانت العمرة التي تحلل عنها واجبة، وجب عليه قضاءها، لكنه لا يلزم به في وقت معين، لأن العمرة غير موقته.
ج - إن زال المحصر بعد التحلل وكانت العمرة تطوعاً فعل القول بعدم وجوب قضاء التطوع لا شيء عليه.

تفريع على التحلل وزوال الإحصار :

١ - (فروع) في تحلل المحصر من الإحصار الفاسد ثم زوال إحصاره :

٥٧ - يتفرع على تحلل المحصر من الإحصار الفاسد ثم زوال إحصاره : أنه إذا تحلل المحصر من الإحصار الفاسد، ثم زال الإحصار وفي الوقت متسع، فإنه يقضي الحج الفاسد من سنته، ويلزمه ذلك بناء على من ذهب إلى أن القضاء على الفور.

وهذه لطيفة : أن يتمكن من قضاء الحج الفاسد في سنة الإفساد نفسها، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا في هذه المسألة. وهذا متفق عليه. (١)

ب - (فروع) في الإحصار بعد الإحصار :

٥٨ - إن بحث المحصر بالمهدي إلى الحرم ثم زال إحصاره، وحدث إحصار آخر، فإن علم المحصر أنه يدرك المهدي حياً، ونوى به التحلل من إحصاره

(١) المجموع ٢٤٩/٨ - ٢٥٠، والمغني ٣٦٠/٣ - ٣٦١

أنواع الإحصان :

الإحصان نوعان :

٣ - أ - إحصان الرجم : وهو مجموعة من الشروط إذا توفرت في الزاني كان عقابه الرجم فالإحصان هيئة يكونها اجتماع الشروط التي هي أجزاؤه، وهي ثمانية، وكل جزء علة. فكل واحد من تلك الأجزاء شرط وجوب الرجم.

٤ - ب - إحصان القذف : وهو عبارة عن اجتماع صفات في المقتوف تجعل قاذفه مستحقا للجلد. وتختلف هذه الصفات بحسب كيفية القذف : بالاتهام بالزنى، أو بنفي النسب.^(١)

بعد توفر الزواجر أغلظ^(١). وأما اشتراط العفة في إحصان القذف فلائ غير العفيف لا يلحقه العار بنسبته إلى الزنى، لأن تحصيل الحاصل محال. ولو لحقه عار آخر فهو صدق، وحد القذف للفرية لا للصدق.^(٢)

شروط إحصان الرجم :

٦ - اتفق الفقهاء على بعض شروط الإحصان في جريمة الزنى، واختلفوا في البعض الآخر :

أولا وثانيا : البلوغ والعقل :

وهما شرطان لأصل التكليف، فيجب توفرهما في المحسن وغير المحسن وقت ارتكاب الجريمة، فالوطء الذي يحسن يشترط أن يكون من بالغ عاقل فإذا حصل الوطء من صبي ومجنون ثم بلغ أو عقل بعد الوطء لم يكن بالوطء السابق محسنا. وإذا زنى عوقب بالجلد على أنه غير محسن.^(٣)

وخالف في هذا بعض أصحاب الشافعي وهو المرجوح في المذهب، فقالوا: إن الواطء يصير محسنا بالوطء قبل البلوغ وأثناء الجنون. وحجتهم أن ذلك الوطء وطء مباح، فيجب أن يثبت به الإحصان،

حكمة مشروعية الإحصان :

٥ - سيأتي أن إحصان الرجم هو أن يكون حراً عاقلا بالغا مسلما قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها وهما على صفة الإحصان. والحكمة في اشتراط ذلك أن العقل والبلوغ شرط لأهلية العقوبة، إذ لا خطاب دونها، وما وراءهما يشترط لتكامل الجنابة بواسطة تكامل النعمة، إذ كفران النعمة يتغلظ عند تكررها. وهذه الأشياء من جلائل النعم، وقد شرع الرجم بالزنى عند استجماعها فيناط به بخلاف الشرف والعلم لأن الشرع ما ورد به باعتبارهما، ونصب الشرع بالرأي متمذرا، ولأن الحرية ممكنة من النكاح الصحيح، والنكاح الصحيح ممكن من الوطء الحلال، والإصابة بشيء بالحلال، والإسلام يمكنه من نكاح المسلمة ويؤكد اعتقاد الحرمة فيكون الكل مخرجة عن الزنا، والجنابة

(١) فتح القدير ١٩٣/٤

(٢) المسبوق ٣٢٦/٤، والمغني ٢٠٢/١٠، وابن عابدين

١٦٨/٣، والمهذب ٢٧٣/٢

(٣) شرح فتح القدير ١٣٠/٤، والمغني ٣٩٦/١ الناشر مكتبة

القاهرة، والمهذب ٢٦٧/٢، والدمعي ٣٢٠/٤، وحاشية

ابن عابدين ١٤٩/٣، والشرح الصغير ١٥٧/٤ والحري

الفرج، أو وطء في الدبر، لأن هذه أمور لا تعتبرها المرأة ثيباً، ولا يخرج عن الأبيكار اللائي حلتن الجلد. والوطء المعتبر هو الإيلاج في القبل على وجه يوجب الفسل سواء أنزل أو لم ينزل. وإن كان الوطء في غير نكاح كالزني ووطء الشبهة فلا يصير الواطء به محصناً باتفاق. ويشترط في النكاح أن يكون صحيحاً، فإن كان فاسداً فإن الوطء فيه لا يحصن، وهذا رأي جمهور الفقهاء، لأنه وطء في غير ملك فلا يحصل به إحصان كوطء الشبهة.

ويشترط إذا كان الوطء في نكاح صحيح ألا يكون وطئاً محرماً كالوطء في الحيض أو الإحرام، فإن الوطء الذي يجرمه الشارع لا يحصن ولو كان في نكاح صحيح. وزاد المالكية اشتراط أن يكون النكاح الصحيح لازماً. ويترب على ذلك أنه لو كان في أحد الزوجين عيب أو غرر يثبت به الخيار فلا يتحقق به الإحصان.^(١) وقال أبو ثور: يحصل الإحصان بالوطء في نكاح فاسد، وحكي ذلك عن الليث والأوزاعي، لأن الصحيح والفاقد سواء في أكثر الأحكام مثل وجوب المهر وتحريم الربيبة وأم المرأة ولحق الولد، فكذا في الإحصان.

٨ - و يفتقر على اشتراط الوطء في القبل ما يلي :

أ - وطء الخصي إذا كان لا يجماع، وكذلك المحبوب والعين لا يحصن الموطوءة، على أنه إن جاءت بولد وثبت نسب من الزوج فالخصي والعين يحصنان الزوجة، لأن الحكم بشيئ النسب حكم بالدخول. والمحبوب عند أكثر العلماء لا تصير الزوجة

لأن النكاح إذا صح قبل البلوغ وأثناء الجنون فإن الوطء يصبح تبعاً له. وحجة جمهور الفقهاء أن الرجم عقوبة الثيب، ولو اعتبرت الثبوبة حاصلة بالوطء قبل البلوغ وأثناء الجنون لوجب رجم الصغير والمجنون، وهذا ما لا يقول به أحد.

وعند مالك، وهو الصحيح عند الشافعية ووجه للحنبلية، أنه يكفي أن تتوفر شروط الإحصان في أحد الزوجين ليكون محصناً بغض النظر عما إذا كان الزوج الآخر تتوفر فيه هذه الشروط أم لا، إلا أن المالكية لا يعتبرون الزوجة محصنة إلا إذا كان واطئها بالغاً؛ فشرط تحصين الذكر أن تتوفر فيه شروط الإحصان مع إطاعة موطوءته له ولو كانت صغيرة أو مجنونة، وتحصن الأنثى عند المالكية بتوفر شروط الإحصان فيها وبلوغ واطئها ولو كان مجنوناً. واشترط الحنفية - وهو مقابل الصحيح عند الشافعية ووجه للحنبلية - البلوغ والعقل في الطرفين عند الوطء ليكون كل منهما محصناً فإن توافر في أحدهما فقط لم يعتبر أي منهما محصناً. وللحنابلة وجه آخر بالنسبة للصغيرة التي لم تبلغ تسماً ولا يشتهي مثلها فإنه لا يعتبر وطء البالغ العاقل لها إحصاناً.

٧ - ثالثاً: الوطء في نكاح صحيح :

يشترط لقيام الإحصان أن يوجد وطء في نكاح صحيح، وأن يكون الوطء في القبل، لقوله صلى الله عليه وسلم: «والثيب بالثيب الجلد والرجم»، والثبوبة تحصل بالوطء في القبل، ولا خلاف في أن عقد النكاح الحالي من الوطء لا يحصل به إحصان ولو حصلت فيه خلوة صحيحة أو وطء فيا دون

(١) الحارثي ٨١/٨

أنه قال: «جاء اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما». متفق عليه، ولأن الجنابة بالتزنى استوت من المسلم والنبي، فيجب أن يستويا في الحد. وهل هذا يكون النيمان عصيتين. وحدهما الرجم إذا زنيا فبالأولى إذا كانت الذمية زوجة لمسلم. (١)

وجعل مالك وأبو حنيفة الإسلام شرطا من شروط الإحصان، فلا يكون الكافر عصنا، ولا تحصن الذمية مسلما عند أبي حنيفة. لأن كسب بن مالك لما أراد الزواج من يهودية ناه النبي صلى الله عليه وسلم وقال: «إنها لا تحصنك»، (٢) ولأنه إحصان من شرطه الحرية فكان الإسلام شرطا فيه كإحصان القذف. وهل هذا فالمسلم المترج من كتابية إذا زنى يرحم عند أكثر الفقهاء ولا يرحم عند أبي حنيفة لأنه لا يعتبر عصنا، لأن الكتابية عنده لا تحصن المسلم. ونظرا لأن مالكا - وهو الصحيح عند الشافعية - وجه عند الحنابلة - لا يعتبر توفر شروط الإحصان في الزوجين فقد قال برأي الجمهور: أن الذمية تحصن المسلم، ويستحق الرجم إذا زنى. (٣)

أما وجود الكال في الطرفين بمعنى وجود شروط الإحصان في الواطئ والموطوعة حال الوطء الذي يترتب عليه الإحصان فيرى أبو حنيفة وأحمد - وهو رأي عند الشافعي - أن هذا من شروط الإحصان، فيطأ مثلا الرجل الماقل امرأة عاقلة. وإذا لم تتوفر هذه الشروط في أحدهما فهي غير عصيتين،

(١) الشرح الكبير ٢٨٤/٤، والمغني ١٢٩/١٠

(٢) قال الدارقطني فيه أبو بكر بن مريم ضعيف (١٢٨/٣)

(٣) النقي شرح الوطأ ٣٣١/٣

به عصنة لعدم الآلة. ولا يتصور الجماع بدونها وثبت حكم الإحصان يتطرق بالجماع، وخالف في ذلك زفر، لأن الحكم يشوب النسب من المحبوب يحيل الزوجة عصنة.

ب - وطء الرتقاء لا يحصنها لاتدام الجماع مع الرتق، كما أنه لا يصبح عصنا بذلك إلا إذا وطئ غيرها بالشروط السابقة.

وأما : الحرية :

٩ - الرقيق ليس بحصن ولو مكاتب أو مبعضا أو مستولدة لأنه على النصف من الحر، والرجم لا نصف له وإيجابه كله يخالف النص مع عاقلة الاجماع. قال الله تعالى: «فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعِلَيْهِنَّ يَضْحَكُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ». (١) وخالف في ذلك أبو ثور وقال: العبد والأمة هما عصمان يرحمان إذا زنيا. وحكي عن الأوزاعي في العبد تحته حرة هو عصم، وإن كان تحته أمة لم يرحم. ثم ذهب الفقهاء إلى أن العبد إذا عتق مع امرأته الأمة فإن جامعها بعد العتق يكونا عصيتين، عليا بالعتق أو لم يحلها. وكذا لو نكح الحر أمة أو الحرة عبد فلا إحصان إلا أن يطأها بعد العتق.

خاصا : الإسلام :

١٠ - أما شرط الإسلام فالشافعي وأحمد وأبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة لا يشترطون الإسلام في إحصان الرجم، فإن تزوج المسلم ذمية فوطئها صارا عصيتين، لما روي مالك عن نافع عن ابن عمر

(١) سورة النساء / ٢٥

قال : ففدنا عليها فاعترفت ، فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجت ^(١) . وما تجدر الإشارة إليه أنه لا يجب بقاء النكاح لبقاء الإحصان ، فلونكح في عمره مرة ثم طلق وبقي مجردا ، وزنى رجم .

إثبات الإحصان :

١٢ - يثبت الإحصان في الرجم بالإقرار الصحيح وهو ما صدر من عاقل مختار فيجب أن يكون المقرر بالإحصان عاقلا مختارا لأن المكره والمجنون لا حكم لكلامهما .

كما يثبت بشهادة الشهود . ويرى مالك والشافعي وأحمد وزفر أنه يكفي في إثبات الإحصان شهادة رجلين ، لأنه حالة في الشخص لا علاقة لها بواقعة الزنى ، فلا يشترط أن يشهد بالإحصان أربعة رجال كما هو الحال في الزنى ^(٢) .

ولكن أبا يوسف وعبد يريان أن الإحصان يثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين ^(٣) . وكيفية الشهادة أن يقول الشهود : تزوج امرأة وبجامعها أو باضعها ، ولو قال : دخل بها يكفي عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، لأنه متى اقترن الدخول بحرف الباء يراد به الجماع ، وقال محمد : لا يكفي ، لأن الدخول يطلق على الخلوة بها .

ثبوت حد المحصن :

١٣ - اتفق الفقهاء على وجوب رجم المحصن إذا زنى حتى يموت ، رجلا كان أو امرأة ، مع خلاف في

(١) رواه الجماعة .

(٢) شرح الزرقاني ١٩٧/٧

(٣) شرح فتح القدير ١٧٦/٤ ، وبدائع الصنائع ٢٨٠/٦

فالزاني المتزوج من مجنونة أو صبية غير محصن ولو كان هو نفسه عاقلا بالغا ، ولكن مالكا لا يشترط هذا ويكفي عنده أن تتوفر شروط الإحصان في أحد الزوجين ليكون محصناً بغض النظر عما إذا كان الآخر تتوفر فيه هذه الشروط أم لا .

أثر الإحصان في الرجم :

١١ - مما سبق يتبين ما اتفق عليه الفقهاء من شروط الإحصان وما اختلفوا فيه وإذا كان بعض الفقهاء يوجب توفر هذه الشروط في كل من الزوجين لاعتبار أحدهما محصنا فإن الفقهاء جميعا لا يشترطون إحصان كل من الزائنين ، فإذا كان أحدهما محصنا والشاني غير محصن رجم المحصن وجلد غير المحصن ^(١) . لما روى «أن رجلا من الأعراب أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أشدك الله إلا قضيت لي بكتاب الله ، وقال الخصم الآخر - وهو أقره منه - : نعم فاقض بيننا بكتاب الله واتخذ لي ، فقال صلى الله عليه وسلم قل ، فقال : إن ابني كان عسيفا على هذا ، فزنى بامرأته ، وأني اخبرت أن على ابني الرجم ، فافذيت منه مائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن على ابني جلد مائة وتغريب عام ، وأن على امرأة هذا الرجم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . الوليدة والغنم رد عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام . واغدا يأنيس - لرجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها .

(١) شرح فتح القدير ١٣٠/٤ ، والمغني ١٢٨/١١ ، والمهذب

الجمع بين الجلد والرجم.

وعقوبة الرجم ثابتة بالسنة والإجماع. فالرجم ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا على تفصيلٍ عله مصطلح «زنى».

إحصان القذف :

١٤ - لصيانة أعراض ذوي العفة من الرجال والنساء حرم الله قذف المحصنين والمحصنات ورتب على ذلك عقوبة دنيوية وأخرى.

شروط إحصان القذف :

١٥ - المحصن الذي يحذر قاذفه هو من تتوفر فيه الشروط الآتية باتفاق الفقهاء، إذا كان القذف بالزنى، أما في حالة نفي النسب فيشترط أبوحنيفة فضلاً عن ذلك أن تكون الأم مسلمة وأن تكون حرة. (١)

أ - الحرية : فلا حد على قاذف العبد والأمة.
ب - الإسلام : فلا حد على قاذف مرتد أو كافر أصلي، لأنه غير محصن. وإنما اعتبر الكافر محصناً عند أكثر أهل العلم في حد الزنى دون حد القذف لأن حده في الزنى بالرجم إهانة له، وحد قاذف الكافر إكرام له، والكافر ليس من أهل الإكرام.

ج - العقل والبلوغ : خرج الصبي والمجنون لأنه لا يتصور منها الزنى، أو هو فضل محرم، والحُرمة بالتكليف، وأبوحنيفة والشافعي يشترطان البلوغ مطلقاً، سواء أكان المقدوف ذكراً أم أنثى، ولا

يشترط مالك البلوغ في الأنثى، ولكنه يشترطه في الغلام، ويعتبر الصبية عصنة إذا كانت تطيق الوطء، أو كان مشلها يوطأ ولو لم تبلغ، (١) لأن مثل هذه الصبية يلحقها المار. واختلفت الروايات عن أحد في اشتراط البلوغ، ففي رواية أن البلوغ شرط يجب توفره في المقدوف، لأنه أحد شرطي التكليف، فأشبه العقل، ولأن زنى الصبي لا يوجب حداً، فلا يجب الحد بالقذف به، كزنى المجنون.

وفي رواية ثانية أن البلوغ ليس شرطاً، لأنه حر عاقل عفيف يتميز بهذا القول الممكن صدقه، فأشبه الكبير. وعلى هذه الرواية لا بد أن يكون كبيراً ممن يتأتى منه الجماع. (٢)

ويرجع فيه إلى اختلاف البلاد.

هـ - العفة عن الزنى : معنى العفة عن الزنى ألا يكون المقدوف وطئاً في عمره وطئاً حراماً في غير ملك ولا نكاح أصلاً، ولا في نكاح فاسد فساداً مجعاً عليه، فإن كان قد فعل شيئاً من ذلك سقطت عفته، سواء أكان الوطء زنى موجباً للحد أم لا، فالعفة الفعلية يشترطها الأئمة الثلاثة، وأحد يكتفي بالعفة الظاهرة عن الزنى، فمن ثبت عليه الزنا بينة أو إقرار، ومن لم يجد للزنا فهو عفيف.

ثم إن كان القذف بنفي النسب حد انتفاقاً، وإن كان بالزنى فيمن لا يتأتى منه الوطء فلا يحذر قاذفه عند أبي حنيفة والشافعي ومالك. وقالوا : لا حد على

(١) مواهب الجليل ٢٩٨/٦، ٢٩٩، وابن عابدين ١٦٨/٣،
والهذه ٢٧٣/٢

(٢) المفتي ٨١/٩ ط مكتبة القاهرة.

على سقوط عفة المقدوف، فإن عجز عن الإثبات
فليس له أن يخلف المقدوف.

سقوط الإحصان :

١٧ - يسقط الإحصان بفقد شرط من شروطه، فمن
أصابه جنون أو غبة أو رق بطل إحصانه. والمرتب
ببطل إحصانه عند من يحيل الإسلام شرطاً في
الإحصان. ولا حد على القاذف إذا تخلف شرط من
شروط الإحصان في المقدوف، وإنما عليه التزير إذا
عجز عن إثبات صحة ما قذف به. ويرى الأئمة
الثلثة توفر شروط الإحصان إلى حالة إقامة الحد،
خلافاً لأحمد فإنه يرى أن الإحصان لا يشترط إلا
وقت القذف ولا يشترط بعده. (١)

أثر الإحصان في القذف :

١٨ - إحصان المقدوف يوجب عقوبتين : جلد
القاذف، وهي عقوبة أصلية، وعدم قبول شهادته،
وهي عقوبة تبعية على تفصيل منونه مصطلح :
«قذف».

أثر الردة على الإحصان بنوعيه :

١٩ - لو ارتد المحصن لا يبطل إحصانه عند من لا
يشترط الإسلام في الإحصان كالأشافي وأحمد (٢)،
ويوافقها أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة.
وحجبتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين

قاذف المجبوب، وقال ابن المنذر : وكذلك الرتقاء،
وقال الحسن : لا حد على قاذف الخصي، لأن العار
منتف عن هؤلاء للملم بكذب القاذف والحد إنما
يجب لنفي العار.

وعند أحمد يجب الحد على قاذف الخصي
والمجبوب والمرضى والرتقاء والقرناء لمعوم قوله
تعالى : «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا
بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً» (١).
والرتقاء داخله في عموم هذا، ولأنه قاذف
لمحصن فيلزمه الحد كقاذف القادر على الوطء، ولأن
إمكان الوطء أمر خفي لا يعلمه كثير من الناس فلا
ينتفي العار عند من لم يعلمه بدون الحد، فيجب
كقذف المريض. (٢)

إثبات الإحصان في القذف :

١٦ - كل مسلم محمول حاله على العفة مالم يقر
بالزنى، أو يثبت عليه بأربعة عدول، فإذا قذف
إنسان بالزنى فالطالب بإثبات الزنى وعدم العفة هو
القاذف، لقوله تعالى : «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ
ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ
جَلْدَةً».

وأما المقدوف فلا يطالب بإثبات العفة، لأن
الناس محمولون عليها حتى يثبت القاذف خلافه،
فإذا أقر القاذف بإحصان المقدوف ثبت الإحصان.
وان أنكر القاذف الإحصان فعليه أن يقيم البرهان

(١) ابن عابدين ١٦٨/٣، والسرقي ٣٣٦/٤، والمهذب ٢٧٤/٢،
والغني ٩٣/٩ ط القاهرة.

(٢) الغني ٤١/٩ الناشر مكتبة القاهرة

(١) سورة النور / ٤

(٢) المغني ٨٤/٩ ط القاهرة، وابن عابدين ١٦٨/٣، والسرقي
٣٣٦/٤

إِحْلَال

التعريف :

١ - الإحلال في اللغة مصدر أحلّ ضد حرّم، يقال : أحللت له الشيء، أي جعلته له حلالاً. ويأتي بمعنى آخر وهو أحلّ لغة في حل، أي دخل في أشهر الحل، أو جاوز الحرّم، أو حلّ له ما حرّم عليه من عظومات الحج. (١)

ولم يستعمل الفقهاء، لفظ « إحلال » إلا للتعبير عن معاني غيره من الألفاظ المشابهة مثل « استحلال، وتحليل، وتحلل، وحلول » فهي التي أكثر الفقهاء استعمالها، لكنهم استعملوا « الإحلال » بمعنى الإبراء من الدين أو المظلمة. وأما استعمال البعض الإحلال بالمعنى اللغوي فيراد به الإطلاقات التالية :

أ - ففي مسألة الخروج من الإحرام عبر الفقهاء بالتحلل، أما التعبير بالإحلال في هذه المسألة فهو لغوي. (٢) (ر: تحلل).

ب - وفي مسألة جعل المحرّم حلالاً عبر الفقهاء بالاستحلال، سواء كان قصداً أو تأويلاً. (٣) (ر: استحلال).

- (١) الصحاح، ولسان العرب، وأساس البلاغة، وتاج العروس (حل).
(٢) لسان العرب، وتاج العروس، والبيهقي ٣٥١/١ ط مصطفى الحلبي، والمغني ٣٩١/٣ ط الرياض.
(٣) البحر الرائق ٢٠٧/١ نشر عمر هاشم الكشبي، والخطاب ٢٤٠/٥ ط ليبيا.

زنيا، ولو كان الإسلام شرطاً في الإحصان مارجها. ثم هذا داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم : «أوزني بعد إحصان»^(١)، ولأنه زنى بعد إحصان فكان حله الرجم كالذي لم يرتد.

ونظراً لأنّ أبا حنيفة يجعل الإسلام شرطاً في الإحصان فالخصن إذا ارتد يطل إحصانه. وسجته حديث الرسول صلى الله عليه وسلم : «من أشرك بالله فليس بحصن»^(٢).

فكذلك المرتد لا يبقى حصناً لفقد شرط من شروط الإحصان وهو الإسلام. وبهذا أخذ مالك، وذهب إلى أنه إذا ثبت للرجل والمرأة حكم الإحصان سواء في إحصان الرجم أو القذف، ثم ارتد عن الإسلام فإنه يسقط عنه حكم الإحصان، فإن رجع إلى الإسلام لم يكن حصناً إلا بإحصان مستأنف. واستدل مالك على ذلك بقول الله تعالى : «لَيْسَ أَشْرَكُكَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ»^(٣)، وهذا قد أشرك، فوجب أن يحبط كل عمل كان عمله..

(١) حديث : «أوزني ...» رواه الجماعة.

(٢) حديث : «من أشرك بالله...» أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده، ومن طريقه رواه الدارقطني، وقال : «الاصواب موقوف»، ورجع صاحب الفتح رفحه، (نصب الرأية ٣٢٧/٣، وضع التقدير ٢٤/٥)

(٣) سورة الزمر/ ٦٥ وانظر الدرر ٣٢٥/٤

إحلال ٢ - ٣ - أحياء - إحياء البيت الحرام ١

أخصبها بعد الجذب^(١)، جاء في كتاب الله تعالى: (وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَمَتَنَّا إِلَى بَدَلٍ مَيِّتٍ فَأَخْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ)^(٢)

ج - وفي المطلقة ثلاثا عبروا بالتحليل (ر: تحليل).^(١)

د - وفي الدين المؤجل إذا حلّ عبروا بالحلول (ر: حلول).^(٢)

ولم يخرج استعمال الفقهاء لكلمة «إحياء» عن المعنى اللغوي، فقالوا: «إحياء الموات»، وأرادوا بذلك إنبات الأرض المجيدة، وقالوا: إحياء الليل، وإحياء ما بين العشائين، وأرادوا بذلك شغله بالصلاة والذكر، وعدم تعطيله وجعله كالميت في عطلة.^(٣) وقالوا: إحياء البيت الحرام، وأرادوا بذلك دوام وصله بالحج والعمرة، وعدم الانقطاع عنه كالانقطاع عن الميت. وهكذا. وقالوا: إحياء السنة وأرادوا إعادة العمل بشريعة من شعائر الإسلام بعد إهمال العمل بها.

ويختلف الإحياء بحسب ما يضاف إليه، فهناك:

أ - إحياء البيت الحرام .

ب - إحياء السنة .

ج - إحياء الليل .

د - وإحياء الموات .

والمراد بإحياء البيت الحرام عند الفقهاء عمارة البيت بالحج، وبالعمرة أيضاً عند بعضهم، تشبيهاً للمكان المعمور بالحي، ولغير المعمور بالميت.^(٤)

(١) محيط المحيط .

(٢) سورة فاطر ٩/

(٣) النهاية لابن الأثير، مادة (حيي) .

(٤) حاشية الشرقاوي على شرح التحرير ١٧٨/٢ ط الحلبي،

والنهاية لابن الأثير (حيي)، والحُرثي ١٠٨/٣

ط بولاق، والخطاب ٤٦٥/٢

أَحْيَاءُ

انظر : حو

إحياء البيت الحرام

التعريف :

١ - الإحياء مصدر «أحيا» وهو جعل الشيء حياً، أو بث الحياة في الهامد،^(٣) ومنه قولهم : أحياه الله إحياء، أي جعله حياً، وأحيا الله الأرض، أي

(١) التلويح ٢٤٦/٣ ط عيسى الحنبي

(٢) الخطاب ٣٧/٥

(٣) معجم مقاييس اللغة ، والقاموس المحيط .

الحكم الإجمالي :

٢ - نص المالكية والشافعية والخابلة على أن إحياء البيت الحرام بالحج فرض كفاية كل عام على المسلمين في الجملة . وهذا لا يتعارض مع كونه فرض عين في الممر مرة واحدة على كل من استطاع إليه سبيلا كما هو معلوم من الدين بالضرورة ، لأن المسألة مفروضة فيما إذا لم يحج عدد من المسلمين فرضاً ولا تطوعاً ممن يحصل بهم الشعاع عرفاً في كل عام ، فإن الإثم يلحق الجميع ، إذ المقصود الأعظم ببناء الكعبة هو الحج ، فكان به إحيائها ، ولما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنهما : « لو ترك الناس زيارة هذا البيت عاماً واحداً ما أمطروا » . ومثل الحج في ذلك الممرة عند الشافعية والتادلي من المالكية .

ولا يغني عنها الطواف والاعتكاف والصلاة ونحو ذلك ، وإن كانت هذه الطاعات واجبة أيضاً في المسجد الحرام وجوباً على الكفاية ، فإن التظيم وإحياء البقعة يحصل بجميع ذلك .

وتطبيقاً على هذا فقد نص المالكية على أنه يجب على إمام المسلمين أن يرسل جماعة في كل سنة لإقامة الموسم ، فإن لم يكن هناك إمام فعل جماعة المسلمين .^(١)

هذا ولم أجد فيها وقفت عليه نصاً للحنفية على ذلك .

موطن البحث :

٣ - تناول الفقهاء حكم إحياء البيت الحرام بالتفصيل في أول كتاب الجهاد ، لمناسبة حكم الجهاد ، وهو الوجوب الكفائي ، حيث تعرضوا لتعريف الواجب على الكفاية وذكر شيء من فروض الكفايات وأحكامها ، كما ذكره بعضهم في أول كتاب الحج عند الكلام على حكم الحج . والذين جمعوا أحكام المساجد في تأليف خاصة ، أو عقدوا في كتبه فصلاً خاصاً بأحكام المسجد الحرام ، تعرضوا له أيضاً كالبلد الزركشي رحمه الله في كتابه : « إعلام الساجد بأحكام المساجد » .

إحياء السنة

التعريف :

١ - السنة : الطريقة المسلوكة في الدين . والمراد بإحياء السنة هنا : إعادة العمل بشريعة من شأن الإسلام بعد إهمال العمل بها .

الحكم الإجمالي ، وموطن البحث :

٢ - إحياء السنة المماتة مطلوب شرعاً إما على سبيل فرض الكفاية ، وهو الأصل ، وإما على سبيل فرض العين ، وإما على سبيل التنب . وتفصيل ذلك في مصطلح : أمر بالمعروف .^(١)

(١) الجمل ١/١٨٣ ، وكشاف القناع ٢/٣٧٥ ط الرياض ، وإعلام الساجد ص ٨٤ ، والخطاب ٢/٤٦٥ ، والحرشي ١٠٨/٣

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ٣/٧٠٤ ط كلكتة .

وكل واحد منها قد يسبقه نوم بعد صلاة العشاء وقد لا يسبقه نوم.

ب - التهجّد :

٣ - التهجّد لا يكون إلا بعد نوم.^(١) ولكن يطلقه كثير من الفقهاء على صلاة الليل مطلقاً.^(٢)

مشروعيته :

٤ - اتفق الفقهاء على أنه يندب إحياء الليالي الفاضلة التي ورد بشأنها نص، كما يندب إحياء أي ليلة من الليالي، لقول عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام أول الليل ويمحي آخره »،^(٣) لأن التطوع بالعبادة في الليل، كالدعاء والاستغفار في ساعاته، مستحب استحباباً مؤكداً، وخاصة في النصف الأخير من الليل، ولا سيما في الأسحار، لقوله تعالى : « وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ »،^(٤) ولحديث جابر مرفوعاً : « إن في الليل لساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه الله إياه » رواه مسلم^(٥)،

(١) مفني المحتاج ٢٢٨/١، والفروع ٤٣٠/١ ط الأولى للمناز، وحاشية ابن عابدين ٣٥٩/١، وحاشية الدسوقي ٢١١/٢ طبع دار الفكر.

(٢) حاشية الدسوقي ٢١١/٢

(٣) حديث عائشة « كان رسول الله ينام أول الليل... » أخرجه البخاري بلفظ « كان ينام أوله و يقوم آخره فحصل » وقال ابن حجر : وأخرجه مسلم (فتح الباري ٣/٣٧ ط السلفية).

(٤) سورة آل عمران/١٧

(٥) حديث جابر « إن في الليل لساعة » أخرجه الإمام أحمد وسلم في الصلاة من جابر (فيض القدير ٢/٤٧٢)

إحياء الليل

التعريف :

١ - الإحياء في اللغة جعل الشيء حياً^(١) أو يريد الفقهاء من قولهم : « إحياء الليل » قضاء الليل أو أكثره بالعبادة، كالصلاة والذكر وقراءة القرآن ونحو ذلك.^(٢) وبذلك تكون المدة هي أكثر الليل، ويكون العمل عاماً في كل عبادة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - قيام الليل :

٢ - المستفاد من كلام الفقهاء أن قيام الليل قد لا يكون مستغرقاً لأكثر الليل، بل يتحقق بقيام ساعة منه.^(٣) أما العمل فيه فهو الصلاة دون غيرها. وقد يطلقون قيام الليل على إحياء الليل. فقد قال في مراقي الفلاح : معنى القيام أن يكون مشتغلاً معظم الليل بطاعة، وقبل ساعة منه، يقرأ القرآن أو يسمع الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم.^(٤)

(١) معجم مقاييس اللغة، والقاموس المحيط.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٩٠/١ طبعة يولاق الأولى، وشرح المنهاج ١٢٧/٢ طبع مصطفى الحلبي ١٣٦٦ هـ.

(٣) ابن عابدين ٤٩١/١

(٤) مراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٢١٩ طبع المطبعة الثمانية.

إحياء الليل ٥ - ٨

كرهه - اجتماع العدد القليل عليه إن كان اجتماعهم في مكان غير مشتهر، إلا أن تكون الليلة التي يجتمعون لإحيائها من الليالي التي صُرِّحَ ببدعة الجمع فيها، كليلة النصف من شعبان، وليلة عاشوراء، فيكره. (١)

إحياء الليل كله :

٧ - صرح الشافعية والحنابلة بكرهه قيام الليل كله لحديث عائشة: «مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح». (٢) رواه مسلم. واستثنوا إحياء ليلال مخصوصة، لحديث عائشة: «كان إذا دخل العشر الأواخر من رمضان أحيا الليل كله». (٣) متفق عليه.

كيفية :

٨ - يكون إحياء الليل بكل عبادة، كالصلاة، وقراءة القرآن والأحاديث، وسماعها، وبالتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم. (٤)

ويصلي في إحياء الليل ولو ركعتين. والتفصيل في عدد ما يصلي وكونه مثنى أو

فهر مما يدخل في النصوص الكثيرة التي تخص على العبادة. (١)

أنواعه :

٥ - أ - إحياء ليلال مخصوصة ورد نص بإحيائها كالعشر الأواخر من رمضان، والعشر الأول من ذي الحجة.

ب - إحياء ما بين المغرب والمشاء من كل ليلة. وهذا النوعان موضوع البحث

الاجتماع لإحياء الليل :

٦ - كره الحنفية والشافعية الاجتماع لإحياء ليلة من الليالي في المساجد غير التراويح (٢) ويرون أن من السنة إحياء الناس الليل فرادى. (٣) وذهب الشافعية إلى أنه يكره ذلك، ويصح مع الكراهة. وأجاز الحنابلة إحياء الليل بصلاة قيام الليل جماعة، كما أجازوا صلاته منفرداً، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل الأمرين، ولكن كان أكثر تطوعه منفرداً، فصل ببحذيفة مرة، وبابن عباس مرة، وبأنس وأمه مرة. (٤)

وفرق المالكية في الاجتماع على إحياء الليل بقيامه بين الجماعة الكبيرة والجماعة القليلة، وبين المكان المشتهر والمكان غير المشتهر، فأجازوا - بلا

(١) المجموع ٤/٤٧ ط الأولى بالمطبعة التبرية.

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٤٦١، والبحر الزخار ٢/٥٦ طبعة السادة، والجسوط ١/١٤٤ طبع مطبعة السادة.

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٤٦١، وأسنى الطالب شرح روض الطالب ١/٢٠٨ نشر المكتبة الإسلامية.

(٤) المفتي ١/٧٧٧ ط الثالثة للمعار.

(١) الحفرى ١/٣٦٦ ط دارصادر بيروت.

(٢) المجموع ٤/٤٧، وشرح الروض ١/٢٠٨، وكشاف القناع

١/٤٣٧ ط الثانية. وحديث عائشة عزة النبوي في المجموع

(٤/٤٧) بهذا اللفظ إلى صحيح مسلم، ولم نجده به عند مسلم.

والذي عنده من حديث طويل «ولا صلى ليلة إلى الصبح

... الحديث» (صحيح مسلم ١/١٤٤) بتحقيق محمد

عبدالباقى).

(٣) رياض الصالحين ص ١٣٦

(٤) الدر المختار بإمضاء حاشية ابن عابدين ١/٤٦٠ - ٤٦١

رباع، موطنه «قيام الليل»^(١).

وكما يجوز له أن يحسي الليل بالصلاة يجوز له أن يحسيه بالدعاء والاستغفار، فيستحب لمن أحيا الليل أن يكثر من الدعاء والاستغفار في ساعات الليل كلها. وأكدته النصف الأخير، وأفضله عند الأسحار.^(٢)

وكان أنس بن مالك يقول: أمرنا أن نستغفر بالسحر سبعين مرة.^(٣) وقال نافع: كان ابن عمر يحسي الليل، ثم يقول: يا نافع! أسحرنا؟ فأقول: لا، فيعاود الصلاة. ثم يسأل، فإذا قلت: نعم، قدم يستغفر.^(٤) وعن إبراهيم بن حاطب عن أبيه قال: سمعت رجلا في السحر في ناحية المسجد يقول: يارب أمرتني فأطعمتك، وهذا سحر، فاغفر لي، فنظرت فإذا هو ابن مسعود.^(٥)

(١) حاشية ابن عابدين ٤٦٠/١، والطحاوي على مراقي الفلاح ص ٢١٧، والجمل ٤٨٤/١ نشر دار إحياء التراث العربي.
(٢) المجموع ٤٧/٤، ومفني المحتاج ٢٢٩/١، طبع مصطفى البابي الحلبي.
(٣) قول أنس: «أمرنا أن نستغفر...» ذكره القرطبي ٣٩/٤ ط دار الكتب بالقاهرة ولم ينسبه إلى شيء من كتب الحديث.
(٤) أثر ابن عمر ذكره القرطبي (٣٩/٤) ط دار الكتب بالقاهرة ولم ينسبه إلى شيء من كتب الحديث، وقد رواه الطبري بسنده في تفسيره (٢٦٦/١) ط دار المعارف ببعض اختلاف.
(٥) الأثر عن ابن مسعود ذكره القرطبي ٤٠/٤ والطبري في تفسيره ٢٦٦/١ ط دار المعارف وقال محققه: فيه حديث المختلط قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

إحياء الليالي الفاضلة :

٩ - الليالي الفاضلة التي وردت الآثار بفضلها هي:

ليلة الجمعة، وليلتا العيدين، وليالي رمضان، وبعض منها ليالي العشر الأواخر منه، وبعض منها ليلة القدر، وليالي العشر الأول من ذي الحجة، ليلة نصف شعبان، والليلة الأولى من رجب. وحكم إحياء هذه الليالي فيما يلي:

إحياء ليلة الجمعة :

١٠ - نص الشافعية على كراهة تخصيص ليلة الجمعة بقيام بصلاة، لما رواه مسلم في صحيحه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي».^(١) أما إحيائها بغير صلاة فلا يكره، لاسيا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك مطلوب فيها.

ولا يكره إحيائها مضمومة إلى ما قبلها، أو إلى ما بعدها، أو إليها، قياساً على ماذكروه في الصوم.^(٢)

وظاهر كلام بعض الحنفية نذب إحيائها بغير الصلاة، لأن صاحب مراقي الفلاح ساق حديث: «خمس ليال لا يرد فيهن الدعاء: ليلة الجمعة، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وليلتا

(١) حديث «لا تخصوا ليلة الجمعة...» رواه مسلم من حديث أبي هريرة ولفظه «لا تخصوا»، وله تركة (الفتح الكبير ٣١٨/٣)
(٢) مفني المحتاج ٢٢٨/٢

العيد»^(١) ولم يعلق عليه .

إحياء ليلتي العيد :

١١ - يندب إحياء ليلتي العيدين (الغطر، والأضحى) باتفاق الفقهاء^(٢) لقوله عليه الصلاة والسلام : «من قام ليلتي العيد محتسباً لم يميت قلبه يوم تحوت القلوب»^(٣) . وذهب الحنفية اتباعاً لابن عباس إلى أنه يحصل له ثواب الإحياء بصلاة العشاء جماعة، والعزم على صلاة الصبح جماعة^(٤) .

إحياء لياالي رمضان :

١٢ - أجمع المسلمون على سنية قيام لياالي رمضان عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٥) .

ويخص منها العشر الأخير^(١) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا كان العشر الأواخر طوى قراشه، وأيقظ أهله، وأحيا ليله»^(٢) . وذلك طلباً لليلة القدر التي هي إحدى لياالي العشر الأخير من رمضان . قال صلى الله عليه وسلم : «اطلبوا ليلة القدر في العشر الأواخر»^(٣) . وكل هذا لا خلاف فيه .

إحياء ليلة النصف من شعبان :

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى ندب إحياء ليلة النصف من شعبان^(٤) لقوله عليه الصلاة والسلام : «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها، فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى السماء الدنيا، فيقول : ألا من مستغفر فأغفر له، ألا مسترزق فأرزقه، ألا مبتلى فأعافيه ... كذا ... كذا ... حتى يطلع الفجر»^(٥) . وقوله صلى الله عليه

(١) مراقبي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٢١٩، حديث «خمس ليال لا يرد فيهن الدعاء...» ذكره في فيض القدير بلفظ «خمس ليال لا ترد فيهن الدعوة أول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلة الجمعة وليلة الفطر وليلة النحر» وقال رواه ابن عساکر، والذيل في مسند الفردوس من حديث أبي أمامة، والبيهقي، من حديث عمر، قال ابن حجر : وطرقه كلها معلولة (فيض القدير ٤٥٥/٣)

(٢) المجموع ٤٥٤/٤، وشرح المنهاج ١٢٧/٢، وابن عابدين ٤٦٠/١، ومراقي الفلاح ص ٣١٨، وكشف القدرات ص ٨٦، والبحر الرائق ٢٢٥٦/٢ ط الأولى بالمطبعة العلمية، وحاشية الرهوني ١٨١/١ طبع بولاق ١٣٠٦، والمغني ١٥٩/١ (٣) حديث «من قام ليلتي العيد محتسباً لم يميت قلبه» أخرجه ابن ماجه، وقال المنذري في الترغيب والترهيب : فيه بقیة بن الولید مدلس .

(٤) ابن عابدين ٤٦٢/١

(٥) حديث «من قام رمضان إيماناً...» رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة (الفتح الكبير ٢٢١/٣)

(١) مراقبي الفلاح ص ٢١٨، والبحر الرائق ٥٦/٢، وابن عابدين ٤٦٠/١، وشرح المنهاج ١٢٧/٢

(٢) حديث «كان رسول الله إذا كان العشر الأواخر...» أخرجه الترمذي . وفي البخاري معناه . (جمع الزوائد ١٧٢/٣)

(٣) حديث «اطلبوا ليلة القدر...» رواه أحمد وأبو عبد الله في زوائد المسند، والبزار، قال في جمع الزوائد : ورجال أحمد رجال الصحيح . ورواه الفياء والطبراني في الكبير (تحقيق المجموع الكبير للطبراني ٢٤٤/٢)

(٤) البحر الرائق ٥٦/٢، وحاشية ابن عابدين ٤٦٠/١، ومراقي الفلاح ص ٢١٩، وشرح الإحياء لزيدي ٤٢٥/٣، ومواهب الجليل ٧٤/١، والخريص ٣٦٦/١، والفرج ٤٤٠/١

(٥) حديث «إذا كانت ليلة النصف...» رواه ابن ماجه والبيهقي في شعب الإيمان كلاهما عن علي . قال في الزوائد إسناده ضعيف، وفيه ابن أبي سيرة قال فيه أحمد وابن معين : يضح الحديث (الفتح الكبير ١٤٨/١) وعبد نوادة عبد الباقي في تحفته لابن ماجه ٤٤٤/١

هذه الليلة لم ينتقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه.

وذهب خالد بن معدان ولقمان بن عامر وإسحاق بن راهويه إلى استحباب إحيائها في جماعة. (١)

إحياء ليالي العشر من ذي الحجة:

١٥ - نص الحنفية والحنابلة على ندب إحياء الليالي العشر الأولى من ذي الحجة. (٢) لما رواه الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يوم منها بصيام ستة، وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر». (٣)

إحياء أول ليلة من رجب:

١٦ - ذكر بعض الحنفية وبعض الحنابلة من جلة الليالي التي يستحب إحيائها أول ليلة من رجب، وعلل ذلك بأن هذه الليلة من الليالي الخمس التي لا يرد فيها الدعاء، وهي: ليلة الجمعة، وأول ليلة من رجب، وليلة النصف من شعبان، وليلتا العيد. (٤)

وسلم: «ينزل الله تعالى ليلة النصف من شعبان إلى السماء الدنيا فيغفر لأكثر من عدد شعر غنم كلب». (١) وقوله صلى الله عليه وسلم «إن الله يطلع ليلة النصف من شعبان، فيغفر لجميع خلقه إلا لمشرك أو مشاحن». (٢)

وبين الغزالي في الإحياء كيفية خاصة لإحيائها، وقد أنكر الشافعية تلك الكيفية واعتبروها بدعة قبيحة، وقال الثوري هذه الصلاة بدعة موضوعة قبيحة منكرة. (٣)

الاجتماع لإحياء ليلة النصف من شعبان:

١٤ - جمهور الفقهاء على كراهة الاجتماع لإحياء ليلة النصف من شعبان، نص على ذلك الحنفية والمالكية، وصرحوا بأن الاجتماع عليها بدعة وعلى الأئمة المنع منه. (٤) وهو قول عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة. وذهب الأوزاعي إلى كراهة الاجتماع لها في المساجد للصلاة، لأن الاجتماع على إحياء

(١) حديث: «ينزل الله...» أخرجه الترمذي ٣/ ١١٦ ط الحلي، وابن ماجه ٤٤٤/١ ط الحلي، وصححه الألباني في تعليقه على السنة لابن أبي عاصم ٢٢٣/١ ط المكتب الإسلامي.

(٢) حديث «إن الله يطلع...» رواه ابن ماجه من حديث أبي موسى الأشعري ٤٤٥/١ ط الباني الحلي، وقال محققه: في الزوائد: إسناده ضعيف. وقال النذري: ورواه الطبراني في الأوسط وابن حبان في صحيحه، والبيهقي من حديث مما ذكره ورواه البزار والبيهقي من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه بنحوه بإسناد لا بأس به (تحفة الأحوذى ٤٤١/٣ نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة).

(٣) تحاف السادة المتقين بشرح إسماعيل علوم الدين ٤٢٣/٣

(٤) مواهب الجليل ٧٤/١ دار الفكر بيروت، والحارثي ٣٦٦/١

(١) مراقي الفلاح ص ٢١٩ - ٢٢٠

(٢) مراقي الفلاح ٢١٩، وحاشية ابن عابدين ٤٦٠/١، والبحر الرائق ٥٦/٢، والفرج ٣٨٨/١، والشرح الكبير بهامش المتن ٢٦٤/٢

(٣) حديث «ما من أيام أحب إلى الله...» أخرجه ابن ماجه والترمذي وقال: هذا حديث غريب، وسألت عمداً (يعني البخاري) عن هذا الحديث فلم يعرفه. وقال ابن الجزري: ضعيف. وأورده في اليزان من التأكيد (فيض القدير ٤٧٤/٥)

(٤) مراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٢١٩، والفرج ٤٣٨/١

إحياء ليلة النصف من رجب :

١٧ - ذهب بعض الحنابلة إلى استحباب إحياء ليلة النصف من رجب. (١)

إحياء ليلة عاشوراء :

١٨ - ذهب بعض الحنابلة إلى استحباب إحياء ليلة عاشوراء.

إحياء ما بين المغرب والعشاء : (٢)
مشروعيته :

١٩ - الوقت الواقع بين المغرب والعشاء من الأوقات الفاضلة، ولذلك شرع إحياءه بالطاعات، من صلاة - وهي الأفضل - أو تلاوة قرآن، أو ذكر لله تعالى من تسبيح وتلليل ونحو ذلك. (٣)

وقد كان يبيحه عدد من الصحابة والتابعين وكثير من السلف الصالح. كما نقل إحياءه عن الأئمة الأربعة. (٤)

وقد ورد في إحياء هذا الوقت طائفة من الأحاديث الشريفة، وإن كان كل حديث منها على حدة لا يخلو من مقال، إلا أنها مجتموعها تنهض دليلاً على مشروعيتها، منها :

١ - ما رواه السيدة عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من صلى بعد المغرب

(١) الفروع ٤٣٨/١، ٤٤٠.

(٢) ممن عر بذلك بصرامة الغزالي في إحياء علوم الدين ٣١٣/١، وابن مفلح في الفروع ٤٣٨/١، وغيرها. ولم نقف على تسميته بذلك عند المالكية.

(٣) إمامة الطالبين ٢٥٨/١ ط مصطفى الحلبي.

(٤) نيل الأوطار ٨٨/٣ المطبعة العشانية المصرية ١٣٥٧ هـ.

والفروع ٤٣٩/١

عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة ». (١)

٢ - وعن ابن عمر، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين ». (٢)

حكمه :

٢٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن إحياء ما بين المغرب والعشاء مستحب. وهو عند الشافعية والمالكية مستحب استحباباً مؤكداً. وكلام الحنابلة يفيد. (٣)

عدد ركعاته :

٢١ - اختلف في عدد ركعات إحياء ما بين العائنين تبعاً لما ورد من الأحاديث فيها. فذهب جماعة إلى أن إحياء ما بين العائنين، يكون بست ركعات، وبه أخذ أبو حنيفة، وهو

(١) حديث عائشة : « من صلى بعد المغرب ... » رواه ابن ماجه ٤٣٧/١، من حديث عائشة قال محققه : في إسناده يعقوب بن الوليد اتفقوا على ضعفه، قال فيه الإمام أحد : من الكذابين الكبار، وكان يضع الحديث.

(٢) الحديث عن ابن عمر مرفوعاً ذكره ابن المصنف في شرح فتح القدير بهذا اللفظ، ولم يجده. والرواية عن ابن عمر « من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوبه حسن سنة » رواه ابن نصر. وعن محمد بن المنكدر : « من صلى ما بين المغرب والعشاء فإنها صلاة الأوابين » رواه ابن نصر مرسلاً (كنز العمال ٣٨٧/٧، ٣٨٨).

(٣) إمامة الطالبين ٢٥٨/١، وبلغه السالك ١٤٥/١، وحاشية كنون يمامش الرهوي ٣٢/٢، والفروع ٤١٨/١٤، والكافي ١٩٢/١، نشر مكتبة الرياض الحديثة، والمغني ٧٧٤/١، والبحر الرائق ٥٣/٢، ٥٤، وفتح القدير ٣٧١/١.

العراقي : إنه موضوع . وقد نبه الحجاوي في الاقتناع على أن تلك الصلاة بدعة لا أصل لها .^(١)

إحياء الموات

١ - الإحياء في اللغة جعل الشيء حياً ، والموات : الأرض التي خلت من العمارة والسكان . وهي تسمية بالمصدر . وقيل : الموات الأرض التي لا مالك لها ، ولا ينتفع بها أحد .^(٢)

وإحياء الموات في الاصطلاح هو كما قال الإقناني شارح الهداية : التسبب للحياة النامية ببناء أو غرس أو كرب (حراثة) أو سقي .^(٣) وعرفه ابن عرفة بأنه لقب لتصميم دائر الأرض بما يقتضي عدم انصراف المُقيم عن انتفاعه بها .^(٤) وعرفه الشافعية بأنه عمارة الأرض الخربة التي لا مالك لها ، ولا ينتفع بها أحد .^(٥) وعرفه الحنابلة بأنه عمارة ما لم يجر عليه ملك لأحد ، ولم يوجد فيه أثر عمارة .^(٦)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - من الألفاظ ذات الصلة : التحجير أو الاحتجار ، والحجر ، والارتفاق ، والاختصاص ،

(١) تفريع الإحياء للحافظ العراقي بامش الإحياء ٢٠٢/١ ، مطبعة الاستقامة ، والإقناع للحجاوي ١٥٤/١ ط دار المعرفة .
(٢) القاموس والمصباح .

(٣) من الدرر وحاشية ابن عابدين ٢٧٧/٥ ط الأميرية .

(٤) مواهب الجليل ٢/١ نشر مكتبة النجاح .

(٥) البجيرمي علي الخطيب ١٩٢/٣ نشر دار المعرفة .

(٦) المفتي ٥٦٣/٥ ط الرياض .

الراجح من مذهب الحنابلة .^(١) واستدلوا على ذلك بحديث ابن عمر السابق . وفي رواية عند الحنابلة أنها أربع ركعات ، وفي رواية ثالثة أنها عشرون ركعة .^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن أقلها ركعتان وأكثرها عشرون ركعة .^(٣) وذلك جمعاً بين الأحاديث الواردة في عدد ركعاتها .

وذهب المالكية إلى أنه لا حد لأكثرها ولكن الأول أن تكون ست ركعات .^(٤)

وتسمى هذه الصلاة بصلاة الأوابين ، للحديث السابق . وتسمى صلاة الغلة . وتسميتها بصلاة الأوابين لا تعارض ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة الأوابين إذا رمضت الفصال »^(٥) ، لأنه لا مانع من أن تكون كل من الصلاتين صلاة الأوابين .^(٦)

صلاة الرغائب :

٢٢ - ورد خبر بشأن فضل صلاة تسمى صلاة الرغائب في أول ليلة جمعة من رجب ، بين المشايخ . ومن ذكره الغزالي في الإحياء . وقد قال عنه الحافظ

(١) فتح القدير ٣١٧/١ ، البحر ٥٣/٢ ، ٥٤ ، والكناني ١٩٢/١

(٢) الفروع ٤١٨/١ ، والشرح الكبير بامش المفتي ٧٧٤/١ ط المنار .

(٣) الإقناع ١٠٨/١ ط مصطفى الحلبي ١٣٥٩ هـ .

(٤) بلبغة السالك على الشرح الصغير ١٤٥/١ ، وانظر المدني على هامش الرهوني ٥٣/٢

(٥) حديث : « صلاة الأوابين ... » رواه أحمد وسلم (الفتح الكبير ١٩٥/٢)

(٦) نيل الأوطار ٥٥/٣ ، وضع القدير ٣١٧/١ ، والإقناع ١٠٨/١

إحياء الموات ٣-٩

والاختصاص أحد الطرق المؤدية إلى إحياء الموات.

والإقطاع، والحمى.

هـ - الإقطاع :

٧ - الإقطاع في اللغة والاصطلاح : جعل الإمام غلة أرض رزقا للجنود أو غيرهم .

ونص الحنابلة وغيرهم على أن للإمام إقطاع الموات لمن يحميه ، فيكون أحق به كالمتهجر الشارع في الإحياء .^(١) وهو نوع من أنواع الاختصاص . وتفصيله في مصطلح (إقطاع) .^(٢)

صفة الإحياء (حكمه التكليفي) :

٨ - حكم الجواز ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» .^(٣) على أن الشافعية ذهبوا إلى أنه مستحب ، للحديث الذي رواه النسائي : «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر» .^(٤) وحكمة مشروعيته أنه سبب لزيادة الأثوات والخصب للأحياء .

أثر الإحياء (حكمه الوضعي) :

٩ - ذهب الجمهور إلى أن المحيي يملك ما أحياه إذا توافرت الشروط ، وذلك للحديث السابق ، خلافاً

أ - التحجير :

٣ - التحجير أو الاحتجار لغة واصطلاحاً : منع الغير من الإحياء بوضع علامة ، كحجر أو غيره ، على الجوانب الأربعة . وهو يفيد الاختصاص لا التملك .^(١)

ب - الحوز والحيازة :

٤ - الحوز والحيازة لغة القم والجمع . وكل من ضم إلى نفسه شيئاً فقد حازه . والمراد من الحيازة اصطلاحاً وضع اليد على الشيء المحوز . وهي لا تفيد الملك عند الجمهور خلافاً لبعض المالكية . وتفصيله في مصطلح : «حيازة» .^(٢)

ج - الارتفاق :

٥ - الارتفاق بالشيء لغة الانتفاع به .^(٣) وهو في الاصطلاح لا يخرج - في الجملة - عن المعنى اللغوي ، على خلاف ما يرتفق به . وموضع مصطلح : (ارتفاق) .

د - الاختصاص :

٦ - الاختصاص بالشيء في اللغة : كونه لشخص دون غيره .^(٤) وهو في الاصطلاح لا يخرج عن ذلك .

(١) الصباح ، وحاشية ابن عابدين ٢/٢٨٢ ط الأميرية ، والفتاوى الهندية ٥/٣٨٦ .

(٢) البجة في شرح التفتة ٢/٢٥٤ ط الحلبي .

(٣) الصباح .

(٤) الصباح .

(١) المفتي ٥/٥٧٨

(٢) هامش مواهب الجليل ٦/١٦٥ نشر مكتبة النجاح .

(٣) حديث : «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» رواه الترمذي

(٤) ٤/٦٣٠ ط السلفية ، وعنه الترمذي بالإرسال لكن له شاهد

من حديث عائشة في البخاري (٥/١٨) تلخيص الجيد ص

٣/٥٤

(٤) حديث «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر» رواه أحمد

والنسائي وابن حبان عن جابر ، (تلخيص الحبير ٣/١٦٢) ،

وأخرج الترمذي من وجه آخر بلفظ : «من أحيا أرضاً ميتة فهي

له» وصححه (فتح الباري ٥/١٩) ط السلفية

إحياء الموات ١٠ - ١٢

يجوز إحيائها. وكذلك الحكم إذا كان النهر قريباً في ظاهر الرواية، وهو الصحيح، لأن الموات اسم لما لا ينتفع به، فإذا لم يكن ملكاً لأحد، ولا حقاً خاصاً له، لم يكن منتفعاً به، فكان مواتاً، بعيداً عن البلد، أو قريباً منها. وعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى - وهو قول الطحاوي الذي اعتمده شمس الأئمة - لا يكون مواتاً إذا كان قريباً، وذلك لأن ما يكون قريباً من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه، فيدار الحكم عليه. وعند محمد بمنتهى حقيقة الانتفاع، حتى لا يجوز إحياء ما ينتفع به أهل القرية وإن كان بعيداً، ويجوز إحياء ما لا ينتفعون به وإن كان قريباً من العامر. (١)

١٢ - واختلفوا في حد القرب والبعد. وأصح ما قيل فيه أن يقوم الرجل على طرف عُمران القرية، فينادي بأعلى صوته، فأى موضع ينتهي إليه صوته يكون من فناء العمران، لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي أو غيره، وما وراء ذلك يكون من الموات.

ورأى سحنون من المالكية ومن وافقه كمطرف وأصبغ مثل ظاهر الرواية في مذهب الحنفية، غير أنه لم يقيد بجواز عود المياه، لأن الأنهار التي لم ينشأها الناس ليست ملكاً لأحد، وإنما هي طريق للمسلمين لا يستحقها من كان يلي النهر من جهته. وعند غيرهم أن باطن النهر إذا يسه يكون ملكاً لصاحبي الأرض التي يجنب النهر، لكل واحد منها ما يجاور أرضه مناصفة. والحكم كذلك إذا مال النهر

لبعض الحنفية، كالفقيه أبي القاسم أحمد البلخي، إذ قالوا: إنه يثبت ملك الاستغلال لا ملك الرقبة، قياساً على السبق للانتفاع بالمرافق العامة، كالجبال، وخلافاً لبعض الحنابلة الذين ذهبوا إلى أن الذمي لا يملك الإحياء في دار الإسلام، إنما يملك الانتفاع. (١)

أقسام الموات:

١٠ - الموات قسمان: أصلي وهو ما لم يعمر قط، وطاريء: وهو ما خرب بعد عمارته. (٢)

الأراضي التي كانت جزائر وأنهاراً:

١١ - اتفق الفقهاء على أن الأنهار والجزائر ونحوها إذا انحسر عنها الماء فصارت أرضاً يابسة ترجع إلى ما كانت عليه. فإن كانت مملوكة لأحد أو وقفاً أو مسجداً عادت إلى المالك أو الوقف أو المسجد، ولا يجوز إحيائها، لكن قيد المالكية ذلك بما إذا كان المالك ملك الأرض بالشراء، فإن كان ملكها بالإحياء جاز للغير إحيائها. (٣)

واختلفوا فيما إذا لم تكن مملوكة لأحد أو لم يعرف للأرض مالك: فذهب الحنفية إلى أن النهر إذا كان بعيداً، بحيث لا يعود إليه الماء، تكون أرضه مواتاً

(١) ابن عابدين ٢٧٨/٥، والزيلعي ٣٥/٦، والمحطاب ١١/٦

و١٢، والإقناع على الخطيب ٢٩٥/٣، والمغني ٥٦٦/٥

(٢) شرح الخطيب ١٩٤/٣ نشر دار المعرفة.

(٣) الفتاوى الهندية ٣٨٦/٥، وابن عابدين ٢٧٨/٥، والتاج والإكليل بهامش المحطاب ٢/٦ نشر مكتبة التاج، والخطيب ١٩٥/٣ نشر دار المعرفة.

(١) اللجنة ترى وجاهة هذا الرأي لأنه يحقق الصلحة العامة.

الجانب الآخر فأصر بأهله، ولأن الجزائر منبت الكلاء والخطب فجرت مجرى المعادن الظاهرة. وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا حى في الأراك»^(١) وقال أحمد في رواية حرب: يروى عن عمر أنه أباح الجزائر.^(٢) يعني أباح ماينبت في الجزائر من النبات. وقال: «إذا نصب الفرات عن شيء، ثم نبت عن نبات، فجاء رجل يمنع الناس منه فليس له ذلك، فأما إن غلب الماء على ملك إنسان ثم عاد فنصب عنه فله أخذه، فلا يزول ملكه بغلبة الماء عليه. وإن كان ماضب عنه الماء لا ينتفع به أحد فعمره رجل عمارة لا ترد الماء، مثل أن يجعله مزرعة، فهو أحق به من غيره، لأنه متحجر لا ليس لمسلم فيه حق، فأشبه التحجر في الموات.»^(٣)

إذن الإمام في الإحياء :

١٤ - فقهاء المذاهب مختلفون في أرض الموات هل هي مباحة فيملك كل من يحق له الإحياء أن يحميها بلا إذن من الإمام، أم هي ملك للمسلمين فيحتاج إحيائها إلى إذن؟

ذهب الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد إلى أن الإحياء لا يشترط فيه إذن الإمام، فن أحيا أرضاً مواتاً بلا إذن من الإمام ملكها.

(١) حديث: «لا حى في الأراك» رواه أبو داود وابن حبان عن أبي بصير بن حنبل، والحديث سكت عنه المنذري (عون المعبود ٣١٩/٨، وانظر الفتح الكبير ٣/٤٤٣)
(٢) الأثر عن عمر رضي الله عنه (أنه أباح الجزائر) هكذا ذكره ابن قدامة في المغني (٥٧٦/٥) ولم نجد له تحريماً في كتب الحديث والآثار.
(٣) المغني ٥٧٦/٥ ط مكتبة الرضا.

عن مجراه إلى الأرض المجاورة له.^(١) ويستخلص من نصوص المالكية أنهم لا يفرقون في الحكم بين النهر القريب والبعيد. وعند الشافعية والحنابلة أن ماضب عنه الماء من الأنهار والجزائر لا يجوز إحياءه برغم أنه لم يكن مملوكاً من قبل.

وصرح الشافعية بأنه ليس للسلطان إعطاؤه لأحد. قالوا: «ولو ركب الأرض ماء أو رمل أو طين فهي على ما كانت عليه من ملك أو وقف. فإن لم يعرف مالك للأرض وانحسر ماء النهر عن جانب منه لم يخرج عن كونه من حقوق المسلمين العامة، وليس للسلطان إقطاعه - أي إعطاؤه - لأحد، كالنهر وحرره. ولو زرعه أحد لزمه أجرته لصالح المسلمين، و يسقط عنه قدر حصته إن كانت له في مصالح المسلمين. نعم للإمام دفعه لمن يرتفق به بما لا يضر المسلمين. ومثله ما ينحسر عنه الماء من الجزائر في البحر. ويجوز زرعه ونحوه لمن لم يقصد إحياءه. ولا يجوز فيه البناء ولا الفراس ولا ما يضر المسلمين. وكل هذا إذا رجع عود مالك الأرض، فإن لم يرج عوده كانت لبست المال فللإمام إقطاعها رقة أو منفعة إن لم يكن في تصرفه جور، لكن القطع يستحق الانتفاع بها مدة الإقطاع خاصة.»^(٢)

١٣ - وفي المغني: وما نصب عنه الماء من الجزائر لم يملك بالإحياء. قال أحمد في رواية العباس ابن موسى: إذا نصب الماء عن جزيرة إلى قناه رجل لم يبن فيها، لأن فيه ضرراً، وهو أن الماء يرجع. يعني أنه يرجع إلى ذلك المكان. فإذا وجده مبنياً رجع إلى

(١) الرهوني على الزرقاني ١٩٨/٧، ١٩٩
(٢) الجبري على الخطيب ١٩٥/٣، ١٩٦ ط دار المعرفة

وذهب الإمام أبوحنيفة إلى أنه يشترط إذن الإمام، سواء أكانت الأرض الموات قريبة من العمران أم بعيدة.

واشترط المالكية إذن الإمام في القريب قولاً واحداً. ولهم في البعيد طريقتان: طريق اللخمي وابن رشد أنه لا يفترق إذن الإمام، والطريق الآخر أنه يحتاج للإذن. والمفهوم من نصوص المالكية أن العبرة بما يحتاجه الناس وما لا يحتاجونه، فما احتاجوه فلا بد فيه من الإذن، وما لا فلا.

احتج الجمهور بمعم قوله صلى الله عليه وسلم: «من أحيا أرضاً فهي له»^(١). ولأن هذه عين مباحة فلا يفترق ملكها إلى إذن الإمام كأخذ الحشيش والخطب.

واحتج أبوحنيفة بقوله صلى الله عليه وسلم: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه»^(٢)، وبأن هذه الأراضي كانت في أيدي الكفرة ثم صارت في أيدي المسلمين، فصارت فينا، ولا يختص بالفيء أحد دون رأي الإمام، كالفتنائه، ولأن إذن الإمام يقطع المشاحة. والخلاف بين الإمام وصاحبه في حكم استئذان الإمام في تركه من المحبي المسلم جهلاً. أما إن تركه متعمداً تهاوناً بالإمام، كان له أن يسترد الأرض منه جزأً له^(٣). وكل هذا في المحبي

المسلم في بلاد الإسلام.

١٥ - أما بالنسبة لإحياء الذمي في بلاد الإسلام فقال الحنابلة: الذمي كالمسلم في الإحياء بالنسبة لإذن الإمام.

وقال المالكية: الذمي كالمسلم فيه إلا في الإحياء في جزيرة العرب فلا بد فيه من الإذن. واشترط الحنفية في إحياء الذمي إذن الإمام اتفاقاً^(١) بين أبي حنيفة وصاحبه حسبما ورد في شرح الدر. ومنعوا الإحياء للمستأمن في جميع الأحوال. ولم يجز الشافعية إحياء الذمي في بلاد الإسلام مطلقاً.

ما يجوز إحياءه وما لا يجوز:

١٦ - أجمع فقهاء المذاهب على أن ما كان مملوكاً لأحد أو حقاً خاصاً له أو ما كان داخل البلد لا يكون مواتاً أصلاً فلا يجوز إحياءه. ومثله ما كان خارج البلد من مرافقها عتقاً لأهلها أو مرعى لمواشيهم، حتى لا يملك الإمام إقطاعها. وكذلك أرض الملح والقار ونحوهما، مما لا يستغني المسلمون عنه، ولا يجوز إحياء ما يضيّق على وارد أو يضر بماء بئر.

ونصّ الشافعية في الأصح عندهم، والحنابلة، على أنه لا يجوز إحياء في عرفة ولا المزدلفة ولا منى، لتعلق حق الوقوف بعرفة والمبيت بمزدلفة ومنى

(١) سبق ترجمه في حواشي فقرة ٨

(٢) حديث: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه» أخرجه الطبراني من حديث معاذ، وقد أخرجه إسحاق والطبراني في الكبير والأوسط بلفظ مختلف، وأخرجه البيهقي في العروة في باب إحياء الموات، وقال: هذا إسناد لا يصح به (الدراية ١٢٨، ٢٤٤/٢)

(٣) ابن عابدين ٣٨٢/٥ الأميرية، والزيلعي ٣٥/٦

= والخطاب ١١/٦، ١٢، نشر مكتبة النجاح، والإقناع على الخطيب ١٩٥/٣ ط دار المعرفة، والمغني ٥٦٦/٥ ط الرياض، والمتنقى شرح الموطأ ٢٩/٦ نشر مكتبة السادة، والنسفي ٦٩/٤

(١) الدر المختار بإشياء ابن عابدين ٣٨٢/٥، خلافاً للإطلاق في

الفتاوى الهندية، وانظر النسفي ٦٩/٤

إحياء الموات ١٧

بالمسلمين، ولا فيه من التصديق في أداء المناسك، واستواء الناس في الانتفاع بهذه الحال.

وقال الزركشي من الشافعية: وينبغي إلحاق المحصب بذلك لأنه يسن للحجيج المبيت به. وقال الولي العراقي: ليس المحصب من مناسك الحج. فمن أحيا شيئاً منه ملكه. (١)

١٧ - وأجمع الفقهاء أيضاً على أن الأرض المحجرة لا يجوز إحياءها، لأن من حجرها أولى بالانتفاع بها من غيره.

فإن أهلها فلفقها المذاهب تفصيلات:

فالحنفية وضعوا مدة قصوى للاختصاص بالحصص بالتحجير هي ثلاث سنوات، فإن لم يتم بإحيائها أخذها الإمام ودفعها إلى غيره. والتقدير بذلك مروى عن عمر، فإنه قال: «ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق» (٢).

وذهب المالكية إلى أن من أهل الأرض التي حجرها بأن لم يعمل فيها، مع قوته على العمل من ذلك الحين إلى ثلاث سنوات، فإنها تؤخذ منه، عملاً بالأثر السابق، ولم يعتبروا التحجير إحياء إلا إذا جرى العرف باعتباره كذلك.

وذهب الحنابلة في أحد وجهين عندهم إلى أن التحجير بلا عمل لا يفيد، وأن الحق لمن أحيا تلك

الأرض، لأن الإحياء أقوى من التحجير. (١)
وذهب الشافعية، وهو الوجه الثاني، عند الحنابلة إلى أنه إذا أهل المتحجر إحياء الأرض مدة غير طويلة عرفاً، وجاء من يحييها، فإن الحق للمتحجر، لأن مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام: «من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد» (٢) - وقوله: في غير حق مسلم فهي له (٣) - أنها لا تكون له إذا كان فيها حق. وكذلك قوله: «من سبق إلى مالم يسبق إليه مسلم فهو أحق به» (٤). وروى سعيد بن منصور في سننه أن عمر رضي الله عنه قال: «من كانت له أرض - يعني من تحجر أرضاً - فحفظها ثلاث سنين، فجاء قوم فعمروها، فهم أحق بها» (٥) وهذا يدل على أن من عمرها قبل ثلاث سنين لا يملكها، لأن الثاني أحيا في حق غيره، فلم يملكه، كما لو أحيا ما يتعلق به مصالح ملك غيره، ولأن حق

(١) الرضوي ١٠١/٧ - ١١٤، والنسفي ٧٠/٤

(٢) وحديث: «من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد...» أخرجه

البخاري وأحمد والتائي (تلخيص الحبير ٦١/٣)

(٣) الإقناع بهامش بغيري على الخطيب ١٩٩/٣. وقوله «في غير

حق مسلم فهي له» رواه البيهقي في حديث كثيرين عداً لله بن

عمرو بن عوف (تلخيص الحبير ٦٢/٣)، وقال في التريب

(١٣٢/٢): كثير ضعيف من السابعة منهم من نسب إلى

الكتب.

(٤) حديث: «من سبق إلى مالم يسبق إليه...» رواه أبو داود في

حديث أسحريين فخرس ٢٣٩/٣ ط مصطفى محمد، قال

البيهقي: لا أعلم بهذا الإسناد غير هذا الحديث، وصححه

الضياء في الحفارة (التلخيص ٦٣/٣)

(٥) أثر عمر «من كانت له أرض...» ثم نجد هذا اللفظ، وهو

في الخراج لأبي يوسف (ص ٦١ ط السلفية) بلفظ «ثم تركها

ثلاث سنين، فلم يعمرها، فعمرها قوم آثرون، فهم أحق

بها...» وقال ابن حجر: رجاله ثقات (الدرية ص ٢٤٥)

(١) كشف القناع ١٥٨/٤، ومطالب أولى النهي ١٨٠/٤، شرح

المنهاج للمحلي بهامش القليوبي وصيرة ٩٠/٣

(٢) والأثر عن عمر رواه أبو يوسف في كتاب الخراج عن الحسن

ابن عسامة عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال عمر: من

أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنين،

وإسناده واه (الدرية ٢٤٥/٢) وانظر ابن عابدين ٢٨٢/٥ ط

بولاق، والفتاوى الهندية ٣٨٦/٥، ٣٨٧

فقال الحنفية : إن حرم بئر العطن (وهي التي يستقى منها للمواشي) أربعون ذراعاً . قيل : الأربعون من الجوانب الأربع من كل جانب عشرة . والصحيح أن المراد أربعون ذراعاً من كل جانب . وأما حرم البئر الناضح (وهي أن يجعل البعير الماء من نهر أو بئر لسقي الزرع) فهو ستون ذراعاً في قول أبي يوسف وعبد . وقال أبو حنيفة : لا أعرف إلا أنه أربعون ذراعاً . وبه يفتى . ومن أحيا نهرًا في أرض موات فقال بعضهم : إن عند أبي حنيفة لا يستحق له حرماً ، وعندهما يستحق . والصحيح أنه يستحق له حرماً بالإجماع .

وذكر في النوازل : وحرم النهر من كل جانب نصفه عند أبي يوسف . وقال محمد من كل جانب بمقدار عرض النهر . والفتوى على قول أبي يوسف . ومن أخرج قناة في أرض موات استحق الحرم بالإجماع . وحرمها عند محمد حرم البئر . إلا أن المشايخ زادوا على هذا فقالوا : القناة في الموضع الذي يظهر فيه الماء على وجه الأرض بمنزلة العين الفوارة ، حرمها خمسمائة ذراعاً بالإجماع . أما في الموضع الذي لا يقع الماء على الأرض فحرمها مثل النهر . وقالوا : إن حرم الشجرة خمسة أذرع .^(١)

والمالكية والشافعية متفقون على أن البئر ليس لها حرم مقدر ، فقد قال المالكية : «أما البئر فليس لها حرم محدود باختلاف الأرض بالرخاوة والصلابة ، ولكن حرمها مالا ضرر معه عليها . وهو مقدار مالا يضر بمائها ، ولا يضيق مئناخ إبلها ولا مريض مواشيها عند الورد . ولأهل البئر منع من أراد أن

المتحجر أسبق ، فكان أولى ، كحق الشفع ، يقدم على شراء المشتري . فإن مضت مدة طويلة على الإهمال بحسب العرف بلا عذر أنذر الإمام ، لأنه ضيق على الناس في حق مشترك بينهم ، فلم يمكن من ذلك ، كما لو وقف في طريق ضيق أو شرعة ماء أو معدن ، لا ينسفع ، ولا يدع غيره ينسفع . فإن استعمل بعذر أمهله الإمام والإمام لا يذريكون الشهر والشهرين ونحو ذلك . فإن أحيا غيره في مدة المهلة فللحنابلة فيه الوجهان السابقان . وإن انقضت المدة ولم يعمر فلفيره أن يعمره وعلقه ، لأن المدن ضربت له لينقطع حقه بعضها .^(١)

حريم العامر والآبار والأنهار وغيرها :

١٨ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز إحياء حرم المعمور ، وأنه لا يملك بالإحياء . وكذلك حرم البئر المحفورة في الموات وحرم النهر .

والمراد بحرم المعمور ماتمس الحاجة إليه تمام الانتفاع به ، وهو ملك لمالك المعمور ، بمعنى أن له أن يمنع غيره من إحيائه بجعله داراً مثلاً ، وليس له منع المرور فيه ، ولا المنع من رعي كلاً فيه ، والاستقاء من ماء فيه ، ونحو ذلك . والدار المحفورة بدور لا حرم لها . وحرم البئر ما لو حفر فيه نقص ماؤها ، أو خيف انهارها . ويختلف ذلك بصلابة الأرض ورخاوتها .

١٩ - واختلف الفقهاء في مقدار حرم البئر والعين والنهر والشجر .

(١) المغني ٥/٥٦٩ ، ٥٧٠ ط الرياض ، والشرح الكبير الحنبلي ١٤٨/٦ ، ١٦٨ ، وكشاف النقاغ ٤/١٨٧ ، ١٩٢ ط الرياض .

إحياء الموات ٢٠

قدرمذ أفصصانها، وحررم أرض تزريع : مايتحتاج إليه
لحقها وربط دوايبها وطرح سبخها ونحوه. (١)

إحياء الموات المقطع :

٢٠ - يقال في اللغة : أقطع الإمام الجند البلد
إقطاعاً أي جعل لهم غلبتها رزقاً، (٢) واصطلاحاً
إعطاء موات الأرض لمن يحبسها، وذلك جائز لما روى
واثل بن حجر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
أقطعهم أرضاً، فأرسل معه معاوية : أن أعطها إياه، أو
أعلمها إياه» (٣)

ولابد قبل بيان حكم هذا الإحياء من بيان
حكم الإقطاع، لأنه إما أن يكون بصيغته إقطاع
تمليك، أو إقطاع إرفاق (انتفاع). فإن كان إقطاع
إرفاق فالكل يجمع على أنه لا يفيد بذاته تمليكاً
للرقبة، وإن كان إقطاع تمليك فإنه يتمتع به إقدام غير
المُقطّع على إحيائه، لأنه ملك رقبته بالإقطاع نفسه،
خلافاً للحنبالية، فإنهم ذهبوا إلى أن إقطاع الموات
مطلقاً لا يفيد تمليكاً، لكنه يصير أحق به من غيره.

يحفر بئراً في ذلك الحرم. وقالوا : إن للنخلة حرماً،
وهو قدر ما يرى أن فيه مصلحتها، ويترك ما أضر بها،
ويسأل عن ذلك أهل العلم. وقد قالوا : من اثني
عشر ذراعاً من نواحيها كلها إلى عشرة أذرع، وذلك
حسن. ويسأل عن الكرم أيضاً وعن كل شجرة
أهل العلم به، فيكون لكل شجرة بقدر
مصلحتها. (١)

وقال الشافعية : إن حريم البئر المحفورة في الموات
(هي ما كانت مطوية، وينبع الماء منها) : موقف
النازح منها، والحوض الذي يصب فيه النازح الماء،
وموضع الدولاب (وهو ما يستقي به النازح،
وما يستقى به بالدابة) والموضع الذي يجتمع فيه لسقي
الماشية والزرع من حوض ونحوه، ومتروك الدابة،
والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من الحوض ونحوه،
كل ذلك غير محدد، وإنما هو بحسب الحاجة. وحررم
آبار القناة (وهي المحفورة من غير طي ليجمع الماء
فيها ويؤخذ لنحو المزارع) : ما لو حفر فيه نقص
ماؤها، أو خيف سقوطها. ويختلف ذلك بصلابة
الأرض ورخاوتها. (٢)

ومذهب الحنبالية كـمذهب الجمهور في أنه لا يجوز
إحياء حريم البئر والنهر والعين، غير أنهم انفردوا بأنه
يحفر بئر يملك حرماً. أما تقدير الحنبالية للحرم من
كل جانب في بئر قديمة فهو خسون ذراعاً وفي غيرها
خمس وعشرون. وحررم عين وقناة خمسمائة ذراع،
ونهر من جانبيه : ما يحتاج إليه لطرح كرايته (أي
ما يليق من النهر طلباً لسرعة جريه)، وحررم شجرة :

(١) منتهى الإرادات ٥٤٤/١ ط دارالعروبة. واللجنة ترى أن هذه
التقديرات راضى فيها المجتهدون الظروف الزمانية وأساليب
العمش والمراقب التي كانت سائدة في عصورهم، وأن ما ذهب
إليه المالكية والشافعية من اعتبار الضرر والتحويل على رأي
أهل العلم في كل شيء بحسب هو الأجدر بالاعتبار في هذا
الزمن.

(٢) المصباح.

(٣) حديث واثل بن حجر «أن رسول الله أقطعهم أرضاً...» رواه
أحمد وأبو داود والترمذي وصححه، والبيهقي واللفظ له، وكذا
رواه ابن حبان والطبراني (تلخيص الحبير ٦٤/٣) والسنن
الكبرى للبيهقي (١٤٤/٦)

(١) التاج والإكليل بهامش الخطاب ٣/٦
(٢) حاشية القليوبي مع عميرة ٨٩٠/٣، ٩٠ ط الحلبي.

إحياء الموات ٢١

والشافعي في صحيح قوله .

وقال في الآخر: ليس لغير النبي صلى الله عليه وسلم أن يحمي، لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حمى إلا الله ورسوله» .

واستدل الجمهور^(١) بأن عمر وعثمان حيا،^(٢) واشتهر ذلك في الصحابة، فلم ينكر عليها، فكان إجماعا .

وما حماه النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد نقضه ولا تغييره مع بقاء الحاجة إليه، ومن أحيا منه شيئا لم يملكه .

وإن زالت الحاجة إليه، ودعت حاجة لنقضه، فالأظهر عند الشافعية جواز نقضه . وعند الخنابلة وجهان . واستظهر الخطاب من المالكية جواز نقضه إن لم يقم الدليل على إرادة الاستمرار .

وماحاه غيره من الأئمة فغيره هو أو غيره من الأئمة جاز، وإن أحياه إنسان ملكه في أحد الوجهين للحنابلة، لأن حمى الأئمة اجتهاد، وملك الأرض بالإحياء نص، والنص يقدم على الاجتهاد . والوجه الآخر للحنابلة: لا يملكه، لأن اجتهاد الإمام لا يجوز نقضه، كما لا يجوز نقض حكمه . ومذهب الشافعي، كذلك .

(١) القليوبي وعصيرة ٩٢/٣ ط الحلبي، والمفتي ٥٨١/٥

(٢) الأثر في ذلك عن عمر رضي الله عنه رواه البخاري (تطابق محمد حامد الفقي على الأموال لأبي عبيد ص ٢٩٨ وما بعده، وهو في الأموال أيضا) . وأما عن عثمان رضي الله عنه فلم نجده إلا في رواه البيهقي (في السنن الكبرى ١٤٧/٦) عن أبي أسيد الأنصاري .

أما إذا كان الإقطاع مطلقا، أو مشكوكا فيه، فإنه يحتمل على إقطاع الإرفاق، لأنه المحقق^(١) .

الحمي :

٢١ - الحمى لغة: مامنع الناس عنه، واصطلاحاً: أن يمنع الإمام موضعاً لا يقع فيه التصديق على الناس للحاجة العامة لذلك، لماشية الصدقة، والخيل التي يحمل عليها^(٢) .

وقد كان للرسول صلى الله عليه وسلم أن يحمي لنفسه وللمسلمين، لقوله في الخبر: «لا حمى إلا لله ولرسوله»^(٣)، لكنه لم يحم لنفسه شيئا، وإنما حمى للمسلمين، فقد روى ابن عمر، قال: «حمى النبي صلى الله عليه وسلم التقيع^(٤) لخيل المسلمين» .^(٥) وأما سائر أئمة المسلمين فليس لهم أن يحموا لأنفسهم شيئا، ولكن لهم أن يحموا مواضع لترعى فيها خيل المجاهدين، وتتم الجزية، وإبل الصدقة، وضوال الناس، على وجه لا يتضرره من سواه من الناس . وهذا مذهب الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد

(١) المجموع ٩٥/٦، والجمل على شرح المنهج ٥٦٤/٣، والمفتي

٥٧٨/٥ وحاشية القليوبي ٧٩/٣، وشرح الصاية ٤/٦، ومثنى الإرادات ٥٤٤/١ - ٥٤٥ ط دار المروية . الرهنوي ١٠٥/٧،

والمغنية ٣٨٦/٥

(٢) التاج والإكليل ٣/٦، ط ليبيا .

(٣) حديث «لا حمى إلا لله ولرسوله» رواه البخاري من حديث

الصمصم بن جثامة (تلخيص الخبير ٢٨٠/٢)

(٤) التقيع موضع قرب المدينة بينه وبين المدينة عشرون فرسخاً،

وهو غير تقيع الخفصات (معجم البلدان ٣٠١/٥)

(٥) حديث ابن عمر حمى النبي التقيع أخرجه أحد وابن حبان

(تلخيص الخبير ٢٨١/٢) قال ابن حجر في التقيع (٤٥/٥) في

استاده العمري، وهو ضعيف .

من يحق له الإحياء

أ - في بلاد الإسلام :

٢٢ - والمراد بها كما بين القليوبي : ما بيناه المسلمون، كقنطرة والبصرة، أو أسلم أهل عليه، كالمدينة واليمن، أو فتح عنوة، كخيبر ومصر وسواد العراق، أو صلحا والأرض لنا وهم يدفعون الجزية. والحكم في هذه البلاد أن عمارتها فيء، ومواتها متصرف لأهل الفيء.

وقد اتفق الفقهاء على أن المسلم البالغ العاقل الحر له الحق في أن يحمي الأرض الموات التي في بلاد الإسلام على نحو ما سبق (١)

واختلفوا فيما وراء ذلك، فذهب جمهور الفقهاء إلى أن النامي كالمسلم في حق الإحياء في بلاد الإسلام، لكن مطرفاً وأبن الماشقون من المالكية منعا من إحيائه في جزيرة العرب (مكة والمدينة والحجاز كله والتبوء واليمن). وقال غيرها : لو قيل إن حكم الناميين في ذلك حكم المسلمين لم يبعد، كما كان لهم ذلك فيما تَغْد من العمران. وجاء في شرح الهداية : «أن النامي يملك بالإحياء كما يملكه المسلم» من غير تقييد بإذن الإمام في ذلك عند الصاحبين الذين لا يشترطان إذن الإمام للمسلم. وعلى الشارح ذلك بأن الإحياء سبب الملك، فيستوى في ذلك المسلم والنامي كما في سائر أسباب الملك. والاستواء في السبب يوجب الاستواء في الحكم (٢)، لكن الذي في شرح الدرر كما سبق أن

الخلاف بين الإمام وصاحبه في اشتراط إذن الإمام في الإحياء إنما هو بالنسبة للمسلم، أما بالنسبة للنامي فيشترط الإذن اتفاقاً عند الحنفية.

وذهب الشافعية إلى عدم جواز إحياء النامي في بلاد الاسلام، فقد نصوا على أن الأرض التي لم تعمر قط إن كانت ببلاد الإسلام فللمسلم تملكها بالإحياء، إذن فيه الإمام أم لا، وليس ذلك للنامي وإن أذن الإمام، فقير النامي من الكفار أولى بالمنع. فلا عبرة بإحيائه، وللمسلم أن يأخذه منه وملكه، فإن كان له عين فيه كزراع رده المسلم إليه، فإن أعرض عنه فهو لبيت المال، وليس لأحد التصرف فيه، ولا أجره عليه مدة إحيائه لأنه ليس ملكاً لأحد. (١)

وقد نص الشافعية على أن الصبي المسلم، ولو غير مميز يملك ما أحياء، وأنه يجوز للعد أن يحمي، لكن ما يحميه يملكه سيده. (٢) ولم يذكروا شيئاً عن إحياء المجنون.

وباقى المذاهب لم يستدل على أحكام إحياء المذكورين عندهم، ولكن الحديث : «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له» يدل بعمومه على أن الصغير والمجنون يملكان ما يحميانه.

ب - في بلاد الكفار :

٢٣ - مذهب الحنفية والخنابلة والباقي من المالكية

(١) شرح الهداية ٥/٩ ط المينة، وشرح الدرر إمام ابن هاجين ٢٧٨/٥ ط الأميرية، والتاج والإكليل على هامش الخطاب ١٢/٦ ط ليبيا، والقليوبي وعميرة ٨٨/٣ ط الحلبي، والمغني ٥٦٦/٥ ط الرياض.
(٢) قليوبي وعميرة ٨٨/٣

(١) القليوبي على شرح المحلى للمناج ٨٩/٢
(٢) إخراج لأبي يوسف ص ١٠٤ - ١٠٥ والمغني ٥٨٠/٥، والخطاب ٤/٦ ط ليبيا، والقليوبي وعميرة ٩٢/٣ ط الحلبي.

إحياء الموات ٢٤

ما فعل من ذلك فهو إحياء. وقال ابن القاسم وأشهب. وقال عياض: اتفق على أحد سبعة أمور: تفجير الماء، وإخراجه عن غامرها به، والبناء، والغرس، والحرق، ومثله تحريك الأرض بالحفر، وقطع شجرها، وسابها كسر حجرها وتسوية حفرها وتعديل أرضها. (١)

أما الشافعية فقد نصوا على أن ما يكون به الإحياء يختلف بحسب المقصود منه، فإن أراد مسكناً اشترط لحصوله تحوط البقعة بأجر أولبن أو غرض الطين أو ألواح الخشب والقصب بحسب العادة، وسقف بعضها تهيئاً للسكنى، ونصب باب لأنه المعتاد في ذلك. وقيل لا يشترط، لأن السكنى تتحقق بدونه. وإن كان المقصود زريبة للدواب فيشترط التحويط، ولا يكفي نصب سقف أو أحجار من غير بناء، ولا يشترط السقف، لأن العادة في الزريبة عدمه، والخلاف في الباب كالحلاف فيه بالنسبة للسكنى. والإحياء في المزرعة يكون بجميع التراب حولها، لينفصل الحيا عن غيره. وفي معنى التراب نصب وحجر وشوك، ولا حاجة إلى تحويط وتسوية الأرض بطم المنخفض وكسح المستعلي. فإن لم يتيسر ذلك إلا بما يساق إليها فلا بد منه لتتأ للزراعة. ولا تشترط الزراعة بالفعل على أحد قولين، لأنها استيفاء منفعة، وهو خارج عن الإحياء. والقول الثاني: لا بد منها لأن الدار لا تصير حياً إلا إذا حصل فيها عين مال الحيا، فكذا الأرض. (٢)

أن موات أهل الحرب يملكه المسلمون بالإحياء، سواء أفتحت بلادهم فيما بعد عتوة (وهي التي غلب عليها قهراً) أم صلحاً. وقال سحنون: ما كان من أرض المنوة من موات لم يعمل فيها ولا جرى فيها ملك لأحد فهي لمن أحيائها.

ومذهب الشافعية أنه يجوز للمسلم وللنمي إحياء موات بلاد الكفر، لكنهم قيدوا جواز إحياء المسلم بعدم منعه من ذلك، فإن منعه الكفار فليس له الإحياء. (١)

وقد صرح ابن قدامة من المناهضة أن المسلم إذا أحيى مواتاً في دار الحرب قبل فتحها عتوة تبقى على ملكه، لأن دار الحرب على أصل الإباحة. وكذلك إن كان الإحياء قبل فتحها صلحاً على أن تبقى الأرض لهم، وللمسلمين الخراج، ففي هذه الصورة يحتمل عدم إفادة الإحياء الملك، لأنها بهذا الصلح حرمت على المسلمين. ويحتمل أن يملكها من أحيائها، لعموم الخبر، ولأنها من مباحات دارهم، فجاز أن يملكها من وجد منه سبب تملكها.

ما يكون به الإحياء :

٢٤ - يكاد يتفق الحنفية والمالكية فيما يكون به الإحياء، فقد نص الحنفية على أن الإحياء يكون بالبناء على الأرض الموات، أو الغرس فيها، أو كرها (حرقها)، أو سقيها. (٢)

ونص مالك على أن إحياء الأرض أن يحفر فيها بئراً أو يجري عيناً أو يفرس شجراً أو يبنّي أو يحرق،

(١) التاج والإكليل على هامش الخطاب ١٢/٦، والدموقي

٦٩/٤ - ٧٠

(٢) القليوبي وعميرة ٩٠/٣، ٩١ ط الحلي.

(١) خراج ص ٦٣ بتصرف يسير.

(٢) هدية ٣٨٦ هـ

إهمال الحيا :

٢٥ - من أحيا أرضاً ميتة ، ثم تركها ، وزرعها غيره ، فهل يملكها الثاني ، أو تبقى على ملك الأول ؟
مذهب الشافعية والحنابلة وأصح القولين عند الحنفية وأحد أقوال ثلاثة عند المالكية : أنها تبقى على ملك الأول ، ولا يملكها الثاني بالإحياء ، مستدلين بقوله صلى الله عليه وسلم : « من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد فهي له » ، وقوله : « في غير حق مسلم »^(١) ، ولأن هذه أرض يعرف مالكةا ، فلم تملك بالإحياء ، كالتى ملكت بشراء أو عطية .
وفي قول للمالكية ، وهو قول عند الحنفية : أن الثاني يملكها ، قياساً على الصيد إذا أفلت وطلق بالوحش وطال زمانه ، فهو للثاني .
والقول الثالث عند المالكية : الفرق بين أن يكون الأول أحياه ، أو اخطله أو اشتراه ، فإن كان الأول أحياه كان الثاني أحق به . وإن كان الأول اخطله أو اشتراه كان أحق به .^(٢)

التوكيل في الإحياء :

٢٦ - اتفق الفقهاء على أنه يجوز للشخص أن يوكل غيره في إحياء الأرض الموات ، ويقع الملك للموكل ، لأن ذلك مما يقبل التوكيل فيه .^(٣)

وللحنابلة فيما يكون به الإحياء روايتان ، إحداهما ، وهي ظاهر كلام الخرقي ورواية عن القاضي : أن تحويط الأرض إحياء لها سواء أرادها للبناء أو الزرع أو حظيرة للغم أو الخشب أو غير ذلك ونص عليه أحد في رواية علي بن سعيد ، فقال : الإحياء أن يحوط عليها حائطاً ، أو يحفر فيها بئراً أو نهراً . ولا يعتبر في ذلك تسقيف ، وذلك لما روى الحسن عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من أحاط حائطاً على أرض فهي له »^(١) .
رواه أبوداود والإمام أحمد في مسنده ، ويروى عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، ولأن الحائط حاجز منيع ، فكان إحياء ، أشبه ما وجعلها حظيرة للغم . وبين من هذا أن القصد لا اعتباره . ولا بد أن يكون الحائط منيعاً يمنع ماوراءه ، ويكون مما جرت به العادة بمثله . ويختلف باختلاف البلدان .

ورواية القاضي الثانية : « أن الإحياء ما تعارفه الناس إحياء ، لأن الشرع ورد بتعليق الملك على الإحياء ، ولم يبينه ولا ذكر كيفيته ، فيجب الرجوع فيه إلى ما كان إحياء في العرف ، ولا يعتبر في إحياء الأرض حرثها ولا زرعها ، لأن ذلك مما يتكرر كلما أراد الانتفاع بها فلم يعتبر في الإحياء كسقيها »^(٢) .

(١) الحديثان سبق تخريجهما (فقرة ١٧)

(٢) الفتاوى الهندية ٣٨٦/٥ ، والمقليوبي وعميرة ٨٨/٣ ط

الحلي ، والمغني ٥٦٩/٥ ط الرياض ، والتاج والإكليل بهامش الخطاب ٣/٦ ، والرهوني ٩٧/٧

(٣) الإقناع بهامش البجيرمي ١١٢/٣ ط دار المعرفة ، والمغني ٨٩/٥ ط الرياض ، والفتاوى الهندية ٣٨٧/٥ ، وحاشية ابن

عابدين ٣٨٣/٥ ، والشرح الكبير بهامش النسفي ٣٧٧/٣

(١) حديث سمرة : « من أحاط ... » رواه البيهقي من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف (تلفيض الحبير ١٦٢/٣) وقال في الترتيب (١٣٢/٢) كبير ضعيف ، من السابقة ، منهم من نسه إلى الكذب .

(٢) المغني ٥٩٠/٥ - ٥٩٢ ط الرياض .

توفر القصد في الإحياء :

٢٧ - لا بد من القصد العام للإحياء اتفاقاً .
واختلفوا هل يشترط في الإحياء أن يقصد المحيي منفعة خاصة في المَحْيَا، أو يكفي أن يبيىء الأرض تهية عامة بحيث تصبح صالحة لأي انتفاع من زراعة أو بناء أو حظيرة للغنم ونحو ذلك .

فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه لا يشترط في الإحياء توفر القصد الخاص، بل يكفي القصد العام، وهو الانتفاع على أي وجه .^(١)

وقال الشافعية : إن الإحياء يختلف باختلاف المقصود منه، مما يدل على أنهم يعتبرون القصد الخاص في الإحياء، لكنهم قالوا : لو شرع في الإحياء لنوع، فأحياء لنوع آخر، كأن قصد إحياءه للزراعة بعد أن قصده السكنى، ملكه اعتباراً بالقصد الطارئ، بخلاف ما إذا قصد نوعاً، وأحياء بالآ لا يقصد به نوع آخر، كأن حوّل البقعة بحيث تصلح زربية، بقصد السكنى لم يملكها، خلافاً للإمام .^(٢)

الوظيفة على الأرض المحيية :

٢٨ - المراد بالوظيفة : ما يجب في الأرض المحيية للدولة من عشر أو خراج .

ذهب الحنفية إلى أن الأرض المحيية إن كانت في أرض العشر أدى عنها العشر، وإن كانت في أرض الخراج أدى عنها الخراج، وإن احتقر فيها بشراً، أو استنبط لها قنائة، كانت أرض عشر، وإن أحيهاها ذمتي فهي خراجية كيفما كانت .

(١) الخراج ص ٦٥، والمغني ٥/٥٩٠، والتاج والاكيل ١٢/٦

(٢) انبجبرمي على الخطيب ٣/١٩٨

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الأرض المحيية فيها الخراج مطلقاً فتحت عنه أو صولح أهلها .^(١)

المعادن في أرض الموات :

٢٩ - المعادن التي توجد في الأرض المحيية قسمان : ظاهرة وباطنة . فالظاهرة هي التي يتوصل إليها بعمل يسير، كحجر مقدار أصبح لأشبوب، ونحو ذلك كالنفط والكبريت والقار والكحل والياقوت وأشباه ذلك .

والحكم فيها عند الحنفية والحنابلة أنها لا تملك بالإحياء، ولا يجوز إقطاعها لأحد من الناس، ولا احتجارها دون المسلمين، لأن في ذلك ضرراً بهم وتضييقاً عليهم، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع أبيض بن حمال معدن الملح، فلما قيل له إنه بمنزلة الماء العذرة .^(٢)

وعند الشافعية يملكها المحيي بشرط عدم علمه بوجودها قبل الإحياء، فأما إن علمها فلا يملكها، وعللوا ملكها أنها من أجزاء الأرض، وقد ملكها بالإحياء، فيملك المعادن تبعاً .

وعند المالكية أنها إلى الإمام، يعطي لمن شاء من المسلمين، سواء أكانت بأرض غير مملوكة، كالنفياقي أو ما جلا عنها أهلها ولو لمسلمين، أم

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٦٥، والمغنية ٢/٣٨٨، وحاشية الدسوقي ٤/٤٧٧، والبجبرمي على الخطيب ٣/١٩٥، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٩٥

(٢) حديث أبيض بن حمال رواه أصحاب السنن الأربعة والشافعي وصححه ابن حبان وضمنه ابن القطان (تلخيص الحبير ٣/٦٤)، والماء هو الذي له مادة لا تنقطع .

لأب أولاد علات. وإن كانت الولادة من الأم فهو الأخ لأم، ويسقال للإخوة والأخوات لأم: الأخياف. (١)

والأخ من الرضاع هو من أرضعتك أمه، أو أرضعتك أمك، أو أرضعتك وإياه امرأة واحدة، أو أرضعت أنت وهو من لبن رجل واحد، كرجل له إمرأتان لها منه لبن، أرضعتك إحداها وأرضعت الأخرى. (٢)

الحكم الإجمالي:

٢ - المذاهب الأربعة على أنه يجوز دفع الزكاة إلى الأخ بأنواعه، غير أن الحنابلة جعلوا ذلك في حالة عدم إرضه. (٣) فإن كان وارثاً فلا يجزىء دفعها إليه. وفي الميراث يجب الأخ بأنواعه بالأب وبالفرع الوارث الذكر باتفاق، وكذلك يجب الأخ لأم (٤) بالجد والفرع الوارث ولو أنثى.

أما الأخ الشقيق أو لأب فإن كلا منها يرث مع الجد عند أغلب الفقهاء، (٥) وكذلك مع الفرع الوارث المؤنث.

أخ

التعريف:

١ - الأخ لغة من ولده أبوك وأمك، أو أحدهما.

فإن كانت الولادة لأبوين فهو الشقيق، ويقال للأشقاء الإخوة الأعيان. وإن كانت الولادة من الأب فهو الأخ لأب، ويقال للإخوة والأخوات

(١) الكليات (أخ)، والمصباح (نير: أخيف)، وشرح السراجية ص ١٢٤ ط الكردى، والعذب الفائض ٧٦/١ ط المحلى.

(٢) تاج العروس (أخو) والمغني ٧٢/٧

(٣) الفتاوى الهندية ١٨٨/١، وابن عابدين ٦٣/٢ ط بلاق، والخرشي ٢١٤/٢، ٢٠٤/٤ ط دار صادر، والمهذب ١٧٥/١ ط عيسى المحلى، والمغني مع الشرح ١٢٢/٢ ط المنار.

(٤) شرح السراجية ١٥٢، والفواكه الدواني ٣٤٠/٢، ٣٤١ ط مصطفى المحلى، وشرح الروض ٩/٣ ط الميمنية والعذب الفائض ٥٩/١

(٥) شرح السراجية ١٥٠ ط الكردى، وشرح الروض ٩/٣، ١٠ والعذب الفائض ٧٩، ٧٧، ٧٧ ط الفواكه الدواني ٣٤٣/٢

(١) حاشية ابن عابدين ٣٨٣/٥، وحاشية الدسوقي ٤٨٦/١ -

٤٨٧، والبيهقي على الخطيب ١٩٩/٣، والمغني ٥٧٥/٥

(٢) تاج العروس (أخو).

أخ ٣، أخ لأب، أخ لأم، إخالة ١

على أخيه، ^(١) وعقته عليه، ^(٢) وفي قبول شهادته، وفي القضاء له.

مواطن البحث :

٣ - بالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن الأخ ضمن الأقارب في الوقف.

أخ لأب

انظر: أخ

أخ لأم

انظر: أخ

إخالة

التعريف :

١ - الإخالة مصدر أخال الأمر أي اشتبه . ويقال : هذا الأمر لا يُخِيلُ على أحد، أي لا يشكل .

(١) ابن عابدين ٦٨١/٢ ط بلاق، والمغني مع الشرح الكبير

٢٦١، ٢٦٠/٩

(٢) الفتاوى الهندية ٨/٧، ٨، والحري ١٢١/٨، وشرح الروض

٤٤٦/٤

والأخ لأب مع الجد والأخ الشقيق بحسب على الجد أي يحذف ليقبل نصيب الجد، ونصيبه للأخ الشقيق ^(١) ولا يشارك الأخ غير شقيقه من الإخوة إلا في المسألة الحجرية. ^(٢) (ر: الحجرية).

وجهة الأخوة تتفاوت من حيث قوة القرابة، فالشقيق يقدم على غيره، لكن يسوى بين الأخ لأب والأخ لأم في الوصية لأقرب الأقارب عند الشافعية والحنبليّة. ويقدم الذي لأب على الأخ لأم عند المالكية. ^(٣) وهو ما يفهم من قواعد الحنفية، إذ قاسوا الوصية على الإرث.

وفي ولاية النكاح وفي الحضنة يقدم الجد على الأخ الشقيق أو لأب عند غير المالكية ويقدم الأخ فيها عند المالكية. ^(٤)

وتختلف آراء الفقهاء في تقديم الأخ على الجد في الوصية لأقرب الأقارب، ^(٥) وفي وجوب نفقة الأخ

(١) شرح الروض ١٣/٣، والفواكه الدواني ٣٤٧/٢

(٢) العذب الفائض ١٠٩/١، وشرح الروض ٩/٣، والفواكه الدواني ٣٤١/٢

(٣) شرح الروض ٥٣/٣، والبهجة شرح التلحة ٢٥٣/١، ٤٠٦، والمغني مع الشرح ٥٥١/٦ ط المنار، والتاج والإكلیل ٣٧٣/٦ ط ليبيا.

(٤) الجبرمي على الخطيب ٩١/٤، وشرح الروض ٩/٤، والشرواني على التحفة ٤٠٨/٦ ط دارصادر، والمغني مع الشرح ١٥١/٦، والإيضاح ٦٩/٨، البهجة شرح التلحة على الأربعة ٢٥٣/١، ٤٠٦.

(٥) التاج والإكلیل ٣٧٣/٦، شرح الروض ٥٣/٣، والمغني مع الشرح ٥٥١/٦.

به على أنه مصلحة مرسله . راجع «المحقق الأصولي» :
القياس ، والمصلحة المرسله » .

و يستعمل الأصوليون لفظ الإخالة في باب القياس
وباب المصلحة المرسله . والإخالة كون الوصف
بحيث تتعين عليته للحكم بمجرد إبداء مناسبة بينه
وبين الحكم ، لا ينص ولا غيره .^(١) وإنما قيل له غيل
لأنه يقع في النفس خيال العلة .

إخبار

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٢ — يكون الوصف مناسباً فيما لو عرض على العقول
فتلقته بالقبول ، وهو الوصف الذي يفضي إلى
ما يجلب للإنسان نفعاً أو يدفع عنه ضرراً ، كقتل
مسلم تترس به الكفار في حريم مع المسلمين ، فإن
في قتله مصلحة قهر العدو ، ومنع قتلهم للمسلمين .
والوصف الطردي ليس غيلاً ، ككون الخمر
وقوامها ، فلا يقع في القلب عليته للتحريم ، لعدم
تضمنه ضرراً يستدعي تحريمها . وأما الإسكار في
الخمر ، فإنه مع تضمنه مفسدة تغطية العقل ، ليس
وصفاً غيلاً كذلك ، لورود النص بالتعليل به .
والنص هو قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل
مسكر حرام » .^(٢) ولو افترض عدم ورود هذا النص
وأمثاله لكان وصف الإسكار غيلاً .^(٣) ومن هذا
يتبين أن المناسب أعم من الغيل .

وفي جواز تعليل حكم الأصل بالوصف الخليل
لأجل القياس ، خلاف . وكذلك في إثبات الحكم

التعريف :

١ — الإخبار في اللغة مصدر ، أخبره بكذا أي
نبأه^(١) . والاسم منه الخبر ، وهو ما يحتمل الصدق
والكذب لذاته ، مثل : العلم نور . ويقابله الإنشاء ،
وهو الكلام الذي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته ،
كأنق الله .

والإخبار له أسماء مختلفة باعتبارات متعددة :
فإن كان إخباراً عن حق للمخبر على الغير أمام
القضاء فيسمى : «دعوى» .

وإن كان إخباراً بحق للغير على المخبر نفسه فهو
«إقرار» .

وإن كان إخباراً بحق للغير على الغير أمام القضاء
فهو «شهادة» .

وإن كان إخباراً بشيئ حق للغير على الغير من
القاضي على سبيل الإلزام فهو «قضاء» .

وإن كان إخباراً عن قول أو فعل أو صفة أو
تقرير منسوب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فهو «رواية» أو «حديث» أو «أثر» أو «سنة» .

وإن كان إخباراً عن مساوئ الشخص فهو
«غيبة» .

(١) لسان العرب مادة (خ ب ر) .

(١) كشف اصطلاحات الفنون ١٣٦٩/٦

(٢) حديث : « كل مسكر حرام » متفق عليه ، واللفظ لم .

(مسلم ١٥٨٣/٣ ، وضع الباري ٤١/٣)

(٣) التلويح على التوضيح ٧١/٢ ط صبيح ، وانظر أيضاً ترح

مسلم التلويح ٣٠٠/٢ ، ومع المجموع شرح المحلى ٢٨٤/٢ ط م

الحلي .

وفي الذبائح إذا أخبر الفاسق عن قام بالذبح، وفي النكاح فيما إذا أخبر الفاسق برضا المرأة بالزواج، وفي الحظر والإباحة فيما إذا أخبر الصبي عن الهدية أنها هدية، أو أخبر عن إذن صاحب البيت. وما أن الإخبار تتنوع أحكامه بحسب ما يضاف إليه فيرجع في كل بحث إلى موضعه الخاص به.

وإن كان إخباراً عن كلام الصديق لصديقه الآخر على وجه الإفساد بينها فهو «غيمة». وإن كان إخباراً عن سرفهه «إفشاء». وإن كان إخباراً عما يضر بالمسلمين فهو «خيانة» وهكذا.

الحكم الإجمالي:

٢ - إذا أخبر العدل بخبر وجب قبول خبره. وقد يكتفى بالعدل الواحد، كما في الإخبار بالنجاسة، وقد يشترط التعدد كما في الشهادة.

أما الفاسق إذا أخبر بخبر فلا يقبل خبره في الديانات، فإن كان إخباره في الطهارات والمعاملات ونحوها لم يقبل خبره أيضاً إلا إن وقع في القلب صدقه. (١)

مواطن البحث:

٣ - يفصل الأصوليون أحكام الإخبار وأحواله في باب مستقل هو باب الإخبار، أو في بحث السنة. ويتعرضون لحكم رواية الكافر والفاسق وخبر الآحاد إلى غير ذلك.

أما الفقهاء فيعرضون لأحكام الإخبار في الطهارات بمناسبة ما إذا أخبر الشخص بنجاسة الماء أو الإناء وفي استقبال القبلة إذا أخبر بها، وفي الشفعة حين الكلام على تأخير طلبها إذا أخبره بالبيع فاسق،

(١) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/٥ ط الأولى، وحاشية القليوبي ٢٧/١، ٥٠/٣ ط الحلبي، وحاشية الشرواني ٨٠/٦ ط الميمنية، ومطالب أولي النهي ٤٩/١، ١١٥/٤ ط المكتب الإسلامي، وجواهر الإكليل ٨/١ ط الحلبي، والمطالع ٨٦/١ ط مكتبة النجاشي - ليبيا.

أخت

التعريف:

١ - الأخت هي: من ولدها أبوك وأمك أو أحدهما. وقد يُطلق أيضاً على الأخت من الرضاع بقرينة قولية أو حالية. ولا يخرج الاستعمال الشرعي عن الاستعمال اللغوي.

والأخت من الرضاع عند الفقهاء هي: من أرضعتك أمها، أو أرضعتك أمك، أو أرضعتك وإياها امرأة واحدة، أو أرضعتك أنت وهي من لبن رجل واحد، كرجل له امرأتان لها منه لبن، أرضعتك إحداها وأرضعتك الأخرى. (١)

والأخت إن كانت من الأب والأم يقال لها: الأخت الشقيقة، وإن كانت من الأب فقط يقال لها: الأخت لأب، وإن كانت من الأم فقط يقال لها: الأخت لأم.

وأختك لأم من الرضاعة هي: من أرضعتك أمك بلبن من زوج غير أبيك، وأرضعتك أنت من أمها

(١) تاج المروس (أخو)، وحاشية القليوبي ٢٤١/٣، ٢٤٢، والمغني ٤٧٢/٧

أخت ٢ - ٣، أخت رضاعية

الفرض (١)

ولا تكون الأخت عصبية بنفسها، بل بالغير أو مع الغير، ولا تحجب غيرها ممن هو أضعف منها إن كانت ذات فرض (٢) وتفصيل ذلك في مصطلح: (إرث).

وفي الحضانة تقدم الأخت على الأخ، وتؤخر عن الأم باتفاق، وتؤخر كذلك عن الأب عند غير الحنفية (٣).

والأخت لأم كسائر الأخوات النسبية في الأحكام، إلا في الميراث، فهي لا تراث إلا بالفرض، ولا تراث بالتعصيب، وهي مع أخيها الذكر من ولد الأم - على التساوي، تأخذ مثله. وتحجب بالفرع الوارث مطلقاً والأصل الوارث المذكر كالاب والجد (٤) (ر: إرث).

أخت رضاعية

انظر: أخت

بلبن غير أبيها، أو وضعت أمت وهي من امرأة أجنبية عنكما لكن بلبن من زوجين مختلفين.

ويعبر الفقهاء عن الإخوة والأخوات الشقيقات بأولاد الأبوين، والأخوة والأخوات، وعن الإخوة والأخوات لأب بأولاد الأب والإخوة العلات، وعن الإخوة والأخوات لأم بأولاد الأم، والإخوة الأخياف (١).

الحكم الإجمالي:

٢ - الأخت من ذوي الرحم المحرم. وتأخذ حكم ذي الرحم المحرم في وجوب الصلة، وفي جواز النظر ومافي حكمه، وفي حرمة النكاح، والجمع بين المحارم بنكاح أو ملك يمين، وفي النفقة، وفي تليظ الدية، واستحقاق العتق إذا ملكها أخوها أو أختها. غير أنها قد تختص ببعض الأحكام دون بعض الأقارب، فالزكاة يجزىء دفعها للأخت باتفاق - غير أن البعض اشترط لذلك عدم إرثها بالفعل - وقد لا يجزىء دفعها لبعض المحارم كالينت (٢).

٣ - وفي الإرث تحجب الأخت بما يحجب الأخ، فهي بأنواعها تحجب بالأب وبالفرع الوارث الذكر، وكذلك تحجب الأخت لأم بالجد (٣).

والأخت لأبوين أو لأب تراث بالفرض، أو بالتعصيب، بخلاف الأخت لأم فإنها لا تراث إلا

(١) العذب القاضى ٥٠١/١، ٨٨، ٩١، وشرح السراجية ص ١١٨ وما بعدها.

(٢) العذب القاضى ٩٠/١.

(٣) ابن عابدين ٦٣٨/٢، والحطاب ٢١٣/٤، وشرح الرضى ٤٥٣/٣، والمفتي مع الشرح الكبير ٣٠٨/٩ ط المنار.

(٤) العذب القاضى ٥٠١/١، ٨٨، ٩١، ٩٧، وشرح السراجية ص ١١٨، ١٧٩.

(١) العذب القاضى ٤٢٣/١، ٥٤ ط مصطفى الحلبي وشرح المنهج بمأشئة القليوبي ١٤٤/٣ ط الحلبي، وشرح السراجية ص ١٢٤ ط الكردى.

(٢) الفتاوى الهندية ١٨٨/١، وابن عابدين ٦٣٧/٢ ط بولاق، والتاج والإكلیل ٢١٤/٢، ٢٠٤/٤ ط دار الفكر، والمهذب ١٧٥/١ ط عيسى الحلبي، والمفتي مع الشرح ٥١٢/٢ ط المنار.

(٣) العذب القاضى ٩٧/١، شرح السراجية ١٧٩ وما بعدها.

أخت الأب، أختان، اختصاء، اختصاص ١ - ٤

وهو عند الفقهاء كذلك، فهم يقولون: هذا مما اختص به الرسول صلى الله عليه وسلم، أو مما اختصه الله به، و يقولون فيمن وضع سلته في مقعد من مقاعد السوق الباحة: إنه اختص بها دون غيره، فليس لأحد مزاحته حتى يدع.

أخت لأب

انظر: أخت

من له حق الاختصاص

٢ - الاختصاص إما للمشرع أو لأحد من العباد بما له من ولاية أو ملك.

الاختصاص من المشرع

٣ - الاختصاص من المشرع لا تشترط له شروط لأنه هو واضع الشروط والأحكام، وهو واجب الطاعة، كاختصاصه رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة الزواج بأكثر من أربع نساء، واختصاصه الكعبة بوجوب التوجه إليها في الصلاة. وعمل الاختصاص - في هذا البحث - قد يكون شخصاً، أو زماناً، أو مكاناً.

أختان

انظر: أخت

اختصاء

انظر: خصاء

اختصاصات الرسول صلى الله عليه وسلم

٤ - الحكم التكليفي في بحث اختصاصات الرسول:

اختلف الفقهاء في جواز البحث في خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم، فأجازه الجمهور ورجحه النووي، وقال: الصواب الجزم بجواز ذلك، بل باستحيابه، بل لوقيل بوجوبه لم يكن بعيداً، لأن في البحث في الخصائص زيادة العلم، ولأنه ربما رأى

اختصاص

التعريف:

١ - الاختصاص في اللغة: الانفراد بالشيء دون الغير، أو إفراد الشخص دون غيره بشيء ما. (١)

(١) المصباح المنير ولسان العرب (نص).

ما اختص به صلى الله عليه وسلم
من الأحكام التكليفية :

٦ - هذه الاختصاصات لا تخرج عن كونها واجبة أو محرمة أو مباحة.

الاختصاصات الواجبة :

٧ - فرض الله على رسوله صلى الله عليه وسلم بعض ما هو مباح أو مندوب على أمته، إعلاء مقامه عنده وإجزالاً لشوابه، لأن ثواب الفرض أكبر من ثواب النفل، وفي الحديث : «ما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه»^(١) ومن ذلك :

أ - قيام الليل :

٨ - اختلف العلماء في قيام الليل، هل كان فرضاً عليه صلوات الله وسلامه عليه أو لم يكن فرضاً، مع اتفاقهم على عدم فرضيته على الأمة.

فذهب عبدالله بن عباس إلى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اختص باقتراض قيام الليل عليه، وتابع ابن عباس على ذلك كثير من أهل العلم، منهم الشافعي في أحد أقواله، وكثير من المالكية، ورجحه الطبري في تفسيره.

واستدل على ذلك بقوله تعالى في سورة الإسراء : (وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ)^(٢) أي نفلاً لك، أي فضلاً (زيادة) عن فرائضك

جاهل بعض الخصائص ثابتة في الحديث الصحيح، فعمل به أخذاً بأصل التأسي بالرسول عليه الصلاة والسلام، فوجب بيانها لتعرف فلا يعمل بها.

وأما ما يقع في ضمن الخصائص مما لا فائدة فيه اليوم فقليل، لا تغلو أبواب الفقه عن مثله للتدرب، ومعرفة الأدلة وتحقيق الشيء على ما هو عليه^(١) ومنعه بعضهم كإمام الحرمين الجويني. وحجة هؤلاء أنه لا يتعلق بهذه الخصائص حكم ناجز تمس الحاجة إليه.

أنواع اختصاصات الرسول
صلى الله عليه وسلم :

٥ - أ - الأحكام التكليفية التي لا تمتد إلى أمته ككونه لا يورث، وغير ذلك.

ب - المزايا الأخروية، كأعطائه الشفاعة، وكونه أول من يدخل الجنة وغير ذلك.

ج - الفضائل الدنيوية، ككونه أصدق الناس حديثاً.

د - المعجزات كانشقاق القمر، وغيره.

هـ - الأمور الخلقية، ككونه يرى مَنْ خلقه ونحو ذلك.

وسيتصر البحث على النوع الأول من هذه الاختصاصات - اختصاصه صلى الله عليه وسلم ببعض الأحكام التكليفية.

أما موطن الاطلاع على الخصائص الأخرى فهو كتب العقائد، وكتب السيرة النبوية، والكتب المؤلفة في خصائصه صلى الله عليه وسلم وفضائله.

(١) وحديث «ما تقرب إلي عبدي...» أخرجه البخاري عن أبي هريرة مرفوعاً، وأوله : إن الله قال : من عادى لي ولياً...

(ر: تلخيص المبير ١١٧/٣)

(٢) سورة الإسراء ٧٦/

(١) روضة الطالبين ١٧/٧، وأسنى المطالب ١٠٧/٣

اختصاص ٩

الذي استدل به من قال بفرضية قيام الليل على رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ضعيف^(١).
ب — صلاة الوتر:

٩ — اختلف الفقهاء في اختصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم بفترض صلاة الوتر عليه، مع اتفاقهم على أن الوتر ليس بفرض على أمته.

فذهب الشافعية إلى أن الوتر كان واجباً على رسول الله^(٢) وقال الحليسي والعزيرين عبد السلام والغزالي من الشافعية وكذلك المالكية: إن هذا الوجوب خاص بالحضر دون السفر^(٣) لما روى البخاري ومسلم عن ابن عمر «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الوتر على راحلته ولا يصلي عليها المكتوبة»^(٤).

وقال النووي: المذهب أن صلاة الوتر واجبة على رسول الله، ولكن جواز صلاتها على الراحلة خاص به عليه الصلاة والسلام^(٥).

ويرى العيني الحنفي في عمدة القاري

التي فرضتها عليك، كما يدل على ذلك قوله تعالى: «فَمِ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا، نَفْثَهُ أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا، أَوْ زُدَّ عَلَيْهِ». ^(١) قال الطبري: «خير الله تعالى حين فرض عليه قيام الليل بين هذه المنازل».

ويعضد هذا ويؤيده مارواه الطبراني في معجمه الأوسط، والبيهقي في سننه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث هن عليّ فرائض ولكم سنة، الوتر والسواك وقيام الليل»^(٢).

وذهب مجاهد بن جبر إلى أن قيام الليل ليس بفرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو نافلة. وإنما قال الله تعالى: (نَافِلَةٌ لَّكَ) من أجل أنه صلى الله عليه وسلم قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فما عمل من عمل سوى المكتوبة فهو نافلة، لأنه لا يعمل ذلك في كفارة الذنوب، فهي نافلة وزيادة، والناس يعملون ما سوى المكتوبة لتكفير ذنوبهم فليس للناس — في الحقيقة — نوافل.

وتبع مجاهداً جماعة من العلماء، منهم الشافعي في قوله الآخر، فقد نص على أن وجوب قيام الليل قد نسخ في حق رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما نسخ في حق غيره. واستدلوا على ذلك بعموم قوله صلى الله عليه وسلم: «خمس صلوات فرضهن الله على العباد»^(٣)، خاصة أن الآية محتملة، والحديث

(١) سورة المزمل، ٢/٤

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها: «ثلاث هن عليّ فرائض...» قال عنه ابن حجر في تلخيص المحرر ١٢٠/٣: ضعيف جداً، لأنه من رواية موسى بن عبد الرحمن الصنعاني عن هشام عن أبيه.

(٣) حديث: «خمس صلوات» أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الإيمان، والترمذي في تفسير سورة سبأ، والنسائي في الصلاة.

(١) انظر في ذلك المراجع التالية: تفسير ابن كثير، وتفسير الطبري، وتفسير القرطبي، وأحكام القرآن للمصاوي في تفسير قوله تعالى في سورة الإسراء: (ومن الليل فتجده به نافلة لك). وانظر شرح الزرقاني على خليل ١٥٦/٣، تصوير بيروت دار الفكر، وروضة الطالبين ٣/٧، طبع المكتب الإسلامي بدمشق، والخصائص الكبرى للسيوطي ٢٥٣/٣ ط مطبعة الميرسي، وتلخيص الخبير لابن حجر ١١٩/٣، طبع القاهرة شركة الطباعة الفنية المتحدة، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ٩٩/٣، طبع المكتبة الإسلامية.

(٢) نهاية المحتاج شرح المنهاج ١٧٥/٦ ط المكتبة الإسلامية، وروضة الطالبين ٣/٧، وأسنى المطالب ٩٩/٣

(٣) شرح الزرقاني ١٥٦/٢، وتلخيص الخبير ١٢٠/٣

(٤) حديث ابن عمر أخرجه البخاري ومسلم في صلاة الوتر.

(٥) المجموع شرح المذهب ٢٠/٤ ط المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.

د - سنة الفجر :

١١ - اختلف العلماء في فرضية سنة الفجر على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اتفاقهم على عدم وجوبها على غيره .

فنص الحنابلة وبعض السلف على فرضيتها عليه صلى الله عليه وسلم ، واستدلوا على ذلك بحديث ابن عباس : « ثلاث كتبت عليّ وهن لكم تطوع : الوتر والنحر وركعتا الفجر » .^(١)

هـ - السواك :

١٢ - الجمهور على أن السواك لكل صلاة مفترض على رسول الله صلى الله عليه وسلم لحديث عبدالله بن حنظلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمر بالوضوء لكل صلاة ، طاهراً وغير طاهر ، فلما شق عليه ذلك أمر بالسواك لكل صلاة » . وفي لفظ : وضع عنه الوضوء إلا من حدث .^(٢)

و - الأضحية :

١٣ - الأضحية فرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته لحديث ابن عباس المتقدم : « ثلاث هن عليّ فرائض ولكم تطوع : النحر والوتر

والحنفية يقولون بوجوب الوتر - إن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر على الراحلة كان قبل أن يفترض عليه الوتر .^(١)

ج - صلاة الضحى :

١٠ - اختلف العلماء في وجوب صلاة الضحى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع اتفاقهم على عدم وجوبها على المسلمين .

فذهب جماعة ، منهم الشافعية وبعض المالكية إلى أن صلاة الضحى مفروضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم . واستدلوا على ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاث هن عليّ فرائض ، ولكم تطوع : النحر والوتر وركعتا الضحى » .^(٢) وأقل الواجب منها عليه ركعتان لحديث : « أمرت بركعتي الضحى ولم تؤمروا بها » .^(٣)

وذهب الجمهور إلى أن صلاة الضحى ليست مفروضة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « أمرت بالوتر والأضحية ولم يُعزم عليّ » .^(٤)

(١) عمدة القاري ١٥٠/٧ ط النبرية .

(٢) مواهب الجليل ٣٩٣/٣ ، شرح الزرقاني ١٥٥/٢ ، وروضة الطالبين ٣/٧ ، والخصائص الكبرى ٢٥٢/٣ ، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١٧٥/٦ ، وحديث : « ثلاث هن عليّ فرائض ... » رواه أحد في مسنده (٣١/١) والحديث ضعيف من جميع طرق (تلخيص الحبير ١١٨/٣) .

(٣) حديث : « أمرت بركعتي الضحى ... » أخرجه الإمام أحمد ، والحديث ضعيف بجميع طرقه ، كما قال ابن حجر (تلخيص الحبير ١١٨/٣) .

(٤) شرح الزرقاني على مختصر خليل ١٥٥/٢ ، وحديث : « أمرت بالوتر ... » أخرجه الدارقطني ، وقال فيه عبدالله بن عمر متروك .

(١) مطالب أولي النهى ٣٠/٥ ، طبع المكتب الإسلامي ، والخصائص الكبرى ٢٥٣/٣ ، وحديث ابن عباس : « ثلاث كتبت عليّ ... » أخرجه الدارقطني وغيره ، وقال عنه ابن حجر : في تلخيص الحبير ١١٨/٣ ، الحديث ضعيف من جميع طرقه .

(٢) حديث عبدالله بن حنظلة إسناده حسن (تلخيص الحبير ١٢٠/٣) ، وانظر نهاية المحتاج ١٧٥/٦ ، وروضة الطالبين ٣/٧ ، ومطالب أولي النهى ٣٠/٥ ، ومواهب الجليل ٣٩٤/٣ ، وشرح الزرقاني ١٥٦/٢ ، والخصائص الكبرى ٢٥٣/٣ .

وركعتا الضحى» (١).

ز - المشاورة :

١٤ - اختلف العلماء في فرضية المشاورة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع اتفاقهم على سنيتها على غيره .

فقال بعضهم بفرضيتها عليه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ » (٢) وقال هؤلاء : إنما وجب ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم تطبيقاً للقلوب ، وتعليماً للناس ليستنوا به عليه الصلاة والسلام .

وقال بعضهم : إن المشاورة لم تكن فرضاً عليه صلوات الله وسلامه عليه لفقدان دليل يصلح لإثبات الفرضية . وحلوا الأمر في الآية السابقة على التنبؤ أو الإرشاد .

ثم اختلفوا فيما يشاور فيه ، بعد اتفاقهم على أنه لا يشاور فيما نزل عليه فيه وحى ، فقال فريق من العلماء : يشاور في أمور الدنيا ، كالحروب ومكايده العدو ، لأن استقراء مشاوريه الرسول (ص) أصحابه يدل على ذلك .

وقال فريق آخر : يشاور في أمور الدين والدنيا . أما في أمور الدنيا فظاهر ، وأما في أمور الدين فإن استشارته لم تكن تنبهاً لهم على علل الأحكام وطرق الاجتهاد . (٣)

(١) مواهب الجليل ٣/٣٩٣ ، والزرقاني ٢/١٥٩ ، ونهاية المحتاج ١٧٥/٦ ، وروضة الطالبين ٣/٧ ، ومطالب أولي النهى ٣١/٥ ، والجواهر النقي على سنن البيهقي ٤٥/٧ ، وما بعدها .

(٢) سورة آل عمران ١٥٩/٣ .

(٣) انظر : الخصائص الكبرى ٣/٢٥٧ ، وما بعدها ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير القرطبي لقوله تعالى : (وشاورهم في الأمر) ،

ح - مصابرة العدو الزائد على الضعف :

١٥ - مما فرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته مصابرة العدو وإن كثروا زاد على الضعف ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم محفوظ بحفظ الله تعالى . قال تعالى : « وَاللَّهُ بِتَعْيُوكَ مِنَ النَّاسِ » (١) .

ط - تغيير المنكر :

١٦ - مما فرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم تغيير المنكر ، ولا يسقط عنه هذا الخوف ، بخلاف أمته التي يسقط عنها بالخوف .

وذلك لأن الله تعالى قد تكفل بحفظ رسوله كما تقدم ، كما لا يسقط عنه إذا كان المرتكب يزيده الإنكار إغراء ، لئلا يتوهم إباحتها بخلاف أمته . وإذا كان إنكار المنكر فرض كفاية على أمته فإنه فرض عين عليه صلى الله عليه وسلم .

وقد استدل البيهقي على ذلك بعدة أحاديث في سننه الكبرى . (٢)

ي - قضاء دين من مات معسراً من المسلمين :

١٧ - اختلف العلماء في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

والخرشي علي خليل ٣/١٥٩ ، ونهاية المحتاج ١٧٥/٦ ، وروضة الطالبين ٣/٧ ، ومطالب أولي النهى ٣١/٥ ، والجواهر النقي على سنن البيهقي ٤٥/٧ ، وما بعدها .

(١) انظر : الخرشي ٣/١٥٩ ، والزرقاني ٢/١٥٨ ، ونهاية المحتاج ١٧٥/٦ ، والخصائص الكبرى ٣/٢٥٨ ، وتلخيص الحبير ٣/١٢١ ، ومطالب أولي النهى ٣١/٥ ، والآية من سورة المائدة ٦٩/٣ .

(٢) الخصائص ٣/٢٥٨ ، ومطالب أولي النهى ٣٠/٥ ، والزرقاني ١٥٨/٢ .

فَتَقَالَيْنِ اُتَمَعُكُنَّ وَاُسْرُحُكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا وَاِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُنَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَالْاٰمَرَ الْاٰخِرَةَ فَبَاۗءَ اللّٰهُ اَعَدَّ لِلْمُخِشَّاتِ مِثْلُكُمْ اَجْرًا عَظِيْمًا» (١)

فخيرهن، فاخترهن كلهن إلا العامرية اختارت قوسها، فأمر صلى عليه الصلاة والسلام بإمساك من اختارته ممن بقوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَهْبَجْتُمْ مَخْتُفَةً) (٢).

وذلك مكافأة لمن على إيثارهن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الاختصاصات المحرمة

١٩- قد حرم الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم بعض ما أحله لأمنته، تنزيها له عليه الصلاة والسلام عن سفاسف الأمور، وإعلاء لشأنه، ولأن أجبر ترك المحرم أكبر من أجبر ترك المكروه، وبذلك يزداد رسول الله صلى الله عليه وسلم علواً عند الله يوم القيامة. ومن ذلك:

أ- الصدقات:

٢٠- اتفق العلماء على أن الله تعالى قد حرم على رسوله صلى الله عليه وسلم أخذ شيء من صدقات الناس، سواء أكانت مفروضة أو تطوعاً، كالزكاة، والكفارة، والنذر والتطوع، صيانة لمنصبه الشريف، ولأنها تنسب عن ذل الآخذ وعز المأخوذ منه، وقد أبدل الله تعالى رسوله بها الفداء الذي يؤخذ على

عليه وسلم دين الميت المعمر. فقال بعضهم: كان فرضاً عليه صلى الله عليه وسلم. وقال آخرون: لم يكن ذلك فرضاً عليه، بل كان منه عليه الصلاة والسلام تطوعاً.

ثم اختلفوا أيضاً هل القضاء من بيت مال المسلمين أم من مال رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فإن كان من مال نفسه فهي خصوصية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، أما إن كان من بيت مال المسلمين فليست بخصوصية لرسول الله صلى الله عليه وسلم، بل يشاركه فيها جميع ولاية المسلمين. والأصل في هذا ما رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان يوتي بالرجل يتوفى وعليه دين، فيسأل: هل ترك لدينه فضلاً، فإن حدث أنه ترك له وفاء صلى عليه، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم، فلما فتح الله عليه الفتوح قال عليه الصلاة والسلام: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فمن توفي من المسلمين فترك ديناً فعلي قضاؤه، ومن ترك مالا فلورثته» (١).

ك- وجوب تخيير نساءه وإمساك من اختارته:

١٨- طالبه أزواجه صلى الله عليه وسلم بالتوسع في النفقة - كما في بعض الروايات - حتى تأدى من ذلك فأمر الله تعالى رسوله عليه الصلاة والسلام أن يخيرهن فقال جل شأنه: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِثَتَهَا

(١) حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في الفتاوى، باب من ترك كلاً أو ضياعاً، وانظر مواهب الجليل ٣/٣٩٦، ونهاية المحتاج ٦/١٧٥، وصن البيهقي ٧/٤٤، وتلخيص الحبير ٣/٤٨، ١٢١، والذوق والمرجان حديث رقم ١٠٤٤

(١) سورة الأحزاب ٢٨/٢٩

(٢) سورة الأحزاب ٢٢/٥٢

وماله رائحة كريمة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال جماعة منهم المالكية: إن ذلك كان محرماً عليه. واستدلوا على ذلك بما رواه البخاري ومسلم. «أن رسول الله أتى بقدر فيه خضيرات من بقول، فوجد لها ريحاً، فأسأل فأخبر بما فيها من القول، فقال: قربوها (أي إلى بعض أصحابه) فلما رآه أكلها قال: كل فإني أناجي من لا تناجي»^(١).

وقال جماعة منهم الشافعية: لم يكن ذلك محرماً عليه، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره أكله لتعرضه لنزول الوحي عليه في كل ساعة، وإن الملائكة لتتأذى بالريح الخبيثة. وقد استدلل هؤلاء بما رواه مسلم «أن أبا أيوب الأنصاري صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً فيه ثوم، وفي رواية: أرسل إليه بطعام من خضرة فيه بصل وكراث، فردّه عليه الصلاة والسلام ولم يأكل منه شيئاً فقال: أحرام هو؟ قال: لا، ولكنني أكرهه»^(٢).

د - نظم الشعر:

٢٣ - هو ما حرم عليه صلى الله عليه وسلم بالاتفاق، لكن فرق البيهقي وغيره بين الرجز وغيره من الجور، فقال: الرجز جائز عليه لأنه ليس بشعر، وغيره لا يجوز. واستشهد على ذلك بما أنشده عليه الصلاة والسلام من الرجز وهو يشارك في حفر

(١) فتح الباري ٢/٣٣٩، ط السلفية، والخصائص ٣/٢٦٨، ومواهب الجليل ٣/٣٩٧، والزرقاتي ٢/١٥٨.
(٢) أسنى المطالب ٣/١٠٠، وروضة الطالبين ٥/٧، وتلخيص الحبير ٣/١٢٤

سبيل الغلبة والقهر، النبيء عن عز الآخذ وذلل المأخوذ منه.

روى مسلم في صحيحه من حديث عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث ابن عبدالمطلب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس، وإنما لا تحمل لحمد ولا لآل محمد»^(١). هذا، وإن تحرم الصدقات على آل البيت إنما هو لتقاربهم منه صلى الله عليه وسلم.

ب - الإهداء لينال أكثر مما أهدى:

٢١ - حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهدي ليخطئ أكثر مما أهدى لقوله تعالى: (وَلَا تَمْشِْ تَشْكُرِينَ)^(٢). لأنه صلوات الله وسلامه عليه مأمور بأشرف الآداب وأجل الأخلاق، نقل ذلك عن عبد الله بن عباس وبعثه على ذلك عطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وقتادة والسدي والضحاك وغيرهم^(٣).

ج - أكل ما له رائحة كريمة:

٢٢ - اختلف العلماء في تحريم نحو الثوم والبصل

(١) مطالب أولى النهى ٥/٣٢، ونهاية المحتاج ٦/١٧٥، والخصائص الكبرى ٣/٢٦٥، وأسنى المطالب ٣/٩١، وشرح الزرقاني ٢/١٥٨، ومواهب الجليل ٣/٣٩٧، وسنن البيهقي ٧/٣٩٧، والحديث أخرجه مسلم بشرح النووي ٧/١٧٧ - ١٨١ ط العصرية

(٢) سورة المدثر ٦/

(٣) تفسير القرطبي ١٩/٦٦، وسنن البيهقي ٧/٥١، وشرح الزرقاني ٢/١٥٩، وأسنى المطالب ٣/١٠٠، ومطالب أولى النهى ٥/٣٢، والخصائص الكبرى ٣/٢٧٤، وتلخيص الحبير ٣/١٣١

فلما دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى البيعة، جاء به فقال: يا رسول الله بايع عبدالله، فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل على أصحابه فقال: «أما فيكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رأيته كففت يدي عن بيعته ليقترله؟ قالوا: ما يدرينا يا رسول الله ما في نفسك، هلا أومات بيتك». قال: «إنه لا ينبغي أن تكون لنسبي خائنة الأعين»^(١). وهذا يدل على أنه مما اختص به هو والأنبياء دون الأمم.

ز- نكاح الكافرة والأمة، والممتنعة عن الهجرة:

٢٦ - مما حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الكتانية، الخبر: «سألت ربي ألا أزوج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني»،^(٢) - أخرجه الحاكم وصححه إسناده - ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أشرف من أن يضع مائه في رحم كافرة، ولأن الكافرة تكره صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

كما حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح الأمة، ولو كانت مسلمة، لأن نكاحها معتبر لخوف العنت (أي الزنى) وهو محصوم عنه، أو

الحنديق، ومن قال إن الرجز من الشر قال: إن هذا خاصة ليس بشعر، لأن الشعر لا يكون شراً إلا أن صدر عن قائله بقصد الأشعار، وما كان ذلك في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الرجز الذي قاله^(١).

هـ - نزع لأمته إذا لبسها للقتال حتى يقاتل:

٢٤ - مما حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته أنه إذا لبس لأمة الحرب يحرم عليه أن ينزعها حتى يلقى العدو، لقوله صلوات الله وسلامه عليه: «لا ينبغي لنبي إذا أخذ لأمة الحرب وأذن في الناس بالخروج إلى العدو أن يرجع حتى يقاتل»^(٢). وواضح أنه يشترك معه في هذه الخصوصية الأنبياء عليهم صلوات الله وسلامه.

و- خائنة الأعين:

٢٥ - المراد بها الإيماء بما يظهر خلافه، وهو مما حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته إلا في محظور، والأصل في هذا التحريم عليه هو تنزه مقام النبوة عنه، فقد أخرج أبو داود والنسائي والحاكم وصححه والبيهقي عن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح أقرن الناس إلا أربعة نفر منهم عبدالله بن أبي سرح، فاخْتَبَأَ عند عثمان،

(١) أسنى المطالب ١٠٠/٣، والزرقاني ١٥٩/٢، والخصائص ٣٧٩/٣، وتلخيص الحبير ١٣٠/٣، وسنن البيهقي ٤٠/٧، ومطالب أولى النهى ٣١/٥، وقال ابن حجر في التلخيص: إسناده هذا الحديث صالح.

(٢) حديث «سألت ربي» أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١٣٧/٢) نشر دار الكتاب العربي وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، وواقعه الذهبي.

(٣) الخرشى ١٦١/٣، والخصائص ٣٧٦/٣، وأسنى المطالب ١٠٠/٣.

(١) أسنى المطالب ٩٩/٣، وسنن البيهقي ٤٢/٧، وتلخيص الحبير ١٢٧/٣، وما بعدهما، والخصائص ٢٧٠/٣، ومطالب أولى

النهى ٣٢ و ٣١/٥

(٢) مطالب أولى النهى ٣١/٥، والخصائص ٣٧٤/٣، وأسنى المطالب ١٠٠/٣، وحديث «لا ينبغي ...» أخرجه أصحاب المغازي وله طرق أخرى بإسناد حسن عند البيهقي والحاكم من حديث ابن عباس (تلخيص الحبير ١٢٩/٣)

أن اللاتي لم يهاجرن كن محرمات عليه، لأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ماعداه. (١)

ح - إمساك من كرهته :

٢٧ - مما حرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم إمساك كارهته ولم يجرم ذلك على أمته، حفظاً لمقام النبوة، فقد روى البخاري وغيره عن عائشة رضي الله عنها «أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك، فقال عليه الصلاة والسلام : لقد عذت بعظيم، الحقني بأهلك». (٢) ويشهد لذلك وجوب تحييره نساءه الذي تقدم الحديث عنه .

الاختصاصات المباحة

أ - الصلاة بعد العصر :

٢٨ - ذهب من كره الصلاة بعد العصر إلى أنه أبيع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي بعد العصر، وكره ذلك لأئمة، فقد روى البيهقي في سننه عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر وينهى عنها. (٣)

لفقدان مهر الحرة، ونكاح رسول الله صلى الله عليه وسلم غني عن المهر ابتداء، إذ يجوز له أن ينكح بغير مهر، ولأن نكاحها يؤدي إلى ريق الولد ومقام النبوة منزه عن هذا. (١)

ويحرم عليه نكاح من وجبت عليها الهجرة ولم تهاجر، لقوله تعالى في سورة الأحزاب : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ الْحُجُورَ، وَتَمَامَكَ يَمِينُكَ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكَ وَتَبَاتٍ عَمَّكَ وَتَبَاتٍ عَمَّاتِكَ وَتَبَاتٍ خَالِكَ وَتَبَاتٍ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ) (٢) وفي قراءة عبدالله بن مسعود : (وَتَبَاتٍ خَالَاتِكَ وَاللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ)، ولما رواه الترمذي وحسنه ماوين أبي حاتم عن عبدالله بن عباس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أصناف النساء إلا ما كان من المؤمنات المهاجرات، ولحديث أم هانئ قالت : خطبني رسول الله فاعتذرت إليه، فعذرني، فأنزل الله تعالى : (إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ..) الآية إلى قوله تعالى : (اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ). قالت : فلم أكن أحل له، لأنني لم أكن ممن هاجر معه، كنت من المطلقات. (٣)

وقال الإمام أبو يوسف : لا دلالة في الآية على

(١) المراجع السابقة.

(٢) سورة الأحزاب / ٥٠.

(٣) انظر الاختصاص ٢٧٧/٣، وما بعدها، وتفسير الطبري ٢١/٢٢، وما بعدها، وأحكام المصالح ٤٥٠/٣، وحديث أم هانئ.... أخرجه الترمذي (يشرح ابن العربي ٨٩/١٢، ٩٠ ط الصاوي) وقال : «حسن صحيح من هذا الوجه من حديث السدي» اهـ، وقال ابن العربي : «ضعيف جداً ولم يأت هذا الحديث من طريق صحيح يمتنع بها» اهـ.

(١) أحكام المصالح ٤٤٩/٣

(٢) أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٥٦/٩ برقم ٥٢٥٤) نشر السلفية، تلخيص الحبير ١٣١/٣، والخصائص الكبرى ٢٧٦/٣، وأسنن الطالب ١٠٠/٣، وروضة الطالبين ١٠٦/٣ وشرح الزرقاني ١٥٨/٢، ومطالب أولي النهى ٣١/٥ (٣) الخصائص ٢٨٣/٣، وحديث «عائشة أن رسول الله ...» أخرجه أحمد والبيهقي والطحاوي.

ب- الصلاة على الميت الغائب :

٢٩- من منع الصلاة على الميت الغائب كالحنفية قال : أبيع لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي على الميت الغائب دون أمته لأمر خصه الله تعالى به. (١)

هـ- دخول مكة بغير إحرام :

٣٢- من قال من الفقهاء لا يجوز لمكلف أن يدخل مكة بغير إحرام قال : إن دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة يوم فتحها بغير إحرام كان خاصاً به صلوات الله وسلامه عليه. (١)

ج- صيام الوصال :

٣٠- جمهور الفقهاء على اختصاص رسول الله صلى الله عليه وسلم بإباحة صيام الوصال له دون أمته، لما رواه البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال، قليل له : إنك تواصل، فقال : إني لست كهيتكم، إني أطعم وأسقى. (٢)

و- القضاء بعلمه :

٣٣- من منع القاضي أن يقضي بعلمه جعل ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعلمه لهند بنت عتبة وقوله لها : «خذي من ماله ما يكفيك» من خصوصياته عليه الصلاة والسلام. (٢)

ز- القضاء لنفسه :

٣٤- خصص عليه الصلاة والسلام بإباحة القضاء لنفسه، لأن المنع من ذلك في حق الأمة للرية وهي منتفية عنه قطعاً، (٣) ومثل ذلك القضاء في حالة الغضب. (٤)

د- القتال في الحرم :

٣١- اتفق الفقهاء على إباحة القتال لرسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة دون أمته، لما رواه الشيخان من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لامريء يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يعصدها شجرة، فإن أحد ترخص بقتال رسول الله فقولوا : إن الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم». (٣)

ح- أخذ الهدية :

٣٥- من خصائصه عليه الصلاة والسلام أن

= الخائب. أخرجه البخاري من حديث أبي شريح العدوي، فتح الباري (٢٠/٨) برقم ٤٢٩٥ ط السلفية البخاري (٤١/٤) برقم ١٨٣٢

(١) جواهر الإكليل ١/١٧٠، والخصائص ٣/٢٩٠، ومطالب أولى النبي ٣٥/٥، وسر البيهقي ٥٩/٧
(٢) روضة الطالبين ٧/٧، والخصائص ٣/٢٩١، وحديث هند بنت عتبة : «خذي ...» متفق عليه من حديث عائشة، وله عندها ألفاظه، تلخيص الحبير (٨،٧/٤)، وأسنى الطالب ١٠٢/٣

(٣) أسنى الطالب ٣/١٠٢، والترغاني ١٦١/٢

(٤) الخصائص ٣/٢٩١

(١) الخصائص ٣/٢٨٣، ومراقي الفلاح ص ٣١٩ طبع بولاق سنة ١٣١٨

(٢) سنن البيهقي ٦١/٧، واللفظ موافق له، والخصائص ٣/٢٨٤، وروضة الطالبين ٧/٧، ومواهب الجليل ٣/٤٠١٥٠٠، وأسنى الطالب ٣/١٠١، ومراقي الفلاح ص ٣٥١، ومطالب أولى النبي ٣٥/٥، وكشاف الصانع ٢٧/٥

(٣) مطالب أولى النبي ٣٥/٥، والخصائص ٣/٢٩٠، وحديث «إن مكة ...» وتماهه «إنما أذن له فيه ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس». وليبلغ الشاهد =

أ - اختصاص من شاء بما شاء من الأحكام :

٣٦ - لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشرعاً لا ينطق عن الهوى، فإن له أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام، كجعله شهادة خزيمة بشهادة رجلين، وإجازته الأضحية بالعناق (الجدع) لأبي بردة ولعقبة بن عامر، وتروجه رجلاً على سورة من القرآن، وتروجه أم سليم أبا طلحة على إسلامه.

ب - الرسول أولى بالمؤمنين من أنفسهم :

٤٠ - خص رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أحد من أمته بأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، لقوله تعالى : (الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) (١). ويترتب على ذلك كثير من الأحكام : من ذلك وجوب محبة أكثر من النفس والمال والولد، لما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لنسبي صلى الله عليه وسلم : لأنت أحب إلي من كل شيء إلا نفسي التي بين جنبي، فقال له صلى الله عليه وسلم : «لن يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من نفسه، فقال عمر : والذي أنزل عليك الكتاب لأنت أحب إلي من نفسي التي بين جنبي، فقال له النبي : الآن ياعمر».

ومن ذلك وجوب فدائه بالنفس والمال والولد.

ومن ذلك وجوب طاعته وإن خالفت هوى النفس، وغير ذلك.

ج - الجمع بين اسم الرسول وكنيته لمولود :

٤١ - ذهب الشافعي وهو إحدى الروايتين عن

المهدي حلال له، بخلاف غيره من الحكام وولادة الأمور من رعاياهم. (١)

ط - في الغنمة والفيء :

٣٦ - أبيع لرسول الله صلى الله عليه وسلم خمس الغنيمة وإن لم يحضر الوقعة، لقوله تعالى : (وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ خُمُسُهُ وَلِلرَّسُولِ). (٢)

وأبيع له الصفي من المغنم، وهو ما يختاره قبل القسمة من الغنمة، كيف ودفع ونحوها، ومنه صفة أم المؤمنين التي اصطفاها من المغنم لنفسه. (٣)

ي - في النكاح :

٣٧ - مما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأبيع له دون أمته أن يتزوج أكثر من أربع نساء، وأن يتزوج بغير مهر، وأن يتزوج المرأة بغير إذن ولها. ويباح له ألا يقسم بين أزواجه عند البعض، مع أنه عليه الصلاة والسلام كان حريصاً على القسم، حتى في السفر، حيث كان يقرع بينهن، ولما اشتد عليه المرض استأذن أن يمرض في بيت عائشة.

الخصائص من الفضائل

٣٨ - هناك أمر اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم لمزيد فضل ومنها :

(١) روضة الطالبين ١٦/٧

(٢) روضة الطالبين ٧/٧، وكشاف القناع ٢٧/٥، والزرقاتي

١٦٠/٢، والآية من سورة الأفعال ٤١

(٣) المصادر السابقة.

(٤) الخصائص ٢٩٨/٧، وروضة الطالبين ٩/٧

(١) سورة الأحزاب ٣٣/، وانظر كشاف القناع ٣٠/٥

كنيتي وأحل اسمي»^(١)، ولذلك كان الصحابة لا يرون بأساً في تسمية أولادهم باسم «محمد» وتكنيتهم به «أبي القاسم» حتى قال راشد بن حفص الزهري : أدركت أربعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يُسَمَّى محمداً ويُكنى أبا القاسم : محمد بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص .

وذهب المالكية والشافعية إلى أن النبي كان خصوصاً بحياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما بعد وفاته فتباح التسمية باسمه والتكني بكنيته . يدل على ذلك سبب المنع، وهو أن اليهود تكنوا بكنية رسول الله، وكانوا ينادون يا أبا القاسم، فإذا التفت النبي قالوا : لم نكنك، إظهاراً للإيذاء، وقد زال هذا المنع ب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويدل على ذلك أيضاً ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه أن علياً قال : يا رسول الله : أرايت إن ولد لي بعدك ولد أسميه محمداً وأكنيه بكنيتك ؟ قال : نعم .^(٢)

(١) حديث : «ما الذي أحل» رواه أبو داود من حديث عائشة عن طريق محمد بن عمران الحليبي (٥٨٩/٢) ط الحليبي، قال صاحب عون المعبود : قال التذكري غريب، وفي فتم الباري : محمد بن عمران الحليبي تفرد به وهو مجهول، وقال الذهبي : له حديث وهو منكر ومأريته لم فيه جرحاً ولا تمديلاً» (عون المعبود ٤/٤٤٨)

(٢) انظر في ذلك كله : الخصائص الكبرى ١٧٢/٣، وروضة الطالبين ٥/٧، وأسنن الطالب ١٠٥/٣، والفتاوى الهندية ٣١٢/٥، ط بلاق الثانية سنة ١٣١٠، ونقطة المجلد في أحكام المولد ٩٨ وما بعدها ط الإمام . وحديث علي : «يا رسول الله أرايت ... صححه الحاكم والترمذي . (تلخيص المعبر ١٤٤/٣، ونقطة الأضوي ١٣٤/٨، ط السلفية).

أحمد وهو قول طائوس وابن سيرين إلى أنه لا يحل التكني بكنية رسول الله صلى الله عليه وسلم في عصره، سواء كان اسمه محمداً، أولاً، لما رواه جابر قال : ولد لرجل من الأنصار غلام فسماه محمداً فغضب الأنصار وقالوا : حتى نتأمر النبي صلى الله عليه وسلم، فذكروا ذلك له فقال : قد أحسنت الأنصار، ثم قال : «تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي، فإني أبو القاسم أقسم بينكم» — أخرجه البخاري ومسلم .

وذهب البعض — منهم الإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه — إلى أنه لا يجوز الجمع بين اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنيته، لما رواه أبو داود في سننه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من تسمى باسمي فلا يتكنى بكنيتي، ومن تكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي»^(١) . وهؤلاء المانعون : منهم من جعل المنع منع تحريم، ومنهم من جعل المنع منع كراهة .

وذهب الحنفية إلى أن الجمع بين اسم رسول الله وكنيته كان ممنوعاً ثم نسخ المنع وثبت الحل، لما رواه أبو داود عن عائشة قالت : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إني قد ولدت غلاماً فسميته محمداً وكنيته أبا القاسم، فذكر لي أنك تكره ذلك، فقال صلى الله عليه وسلم : «ما الذي أحل اسمي وحرمت كنييتي، أو ما الذي حرم

(١) حديث «من تسمى باسمي ...» أخرجه أبو داود (٢٥٨٨/٢) ط الحليبي . والترمذي من حديث جابر . تلخيص المعبر (١٤٤/٣)

ثم أتاه، فقال : ما منعك أن تحبيني^(١)؟ قال : إني كنت أصلي، فقال : ألم يقل الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ) .^(٢)

ز - نسب أولاد بناته إليه :

٤٥ - مما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس جميعاً أن أولاد بناته ينتسبون إليه في الكفاءة وغيرها ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن ابني هذا سيد » ، ولما ذكره السيوطي في الخصائص الصغرى من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لم يبعث نبياً قط إلا جعل ذريته في صلبه غيري ، فإن الله جعل ذريتي من صلب علي » .^(٣)

ح - لا يورث :

٤٦ - مما اختص به صلوات الله وسلامه عليه دون أمته أنه لا يورث ، لقوله صلى الله عليه وسلم : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة » .^(٤)

د - التقدم بين يديه ورفع الصوت بحضرته :

٤٧ - خص رسول الله صلى الله عليه وسلم دون أمته بأنه لا يجوز التقدم بين يديه - أي سبقه بالافتراح عليه - لأن رسول الله مسدد بالوحي ، ولقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْلُوبُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)^(١) كما لا يجوز رفع الصوت بحضرته عليه الصلاة والسلام حتى يعلو صوت المتكلم على صوت رسول الله ، لقوله تعالى في سورة الحجرات : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ) .^(٢)

هـ - قتل من سيئه :

٤٨ - مما اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من سبه أو قذفه فمقوبته القتل .^(٣)

و - إجابة من دعاه :

٤٩ - من خصائصه عليه الصلاة والسلام أنه إذا دعا أحداً فعله أن يجيبه ولو كان في الصلاة ، فإن أجابه في الصلاة فإنه لا تفسد صلاته ، لما روى البخاري عن أبي سعيد بن الملقى الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه وهو يصلي ، فصرى

(١) حديث «ما منعك ...» أخرجه أبوداود وأصله في البخاري (سنن أبي داود مع عون المبرور ٥٤٤/١ ط الكتاب العربي ، وضع الباري ٣٠٧/٨ ط السلفية) .

(٢) سنن البيهقي ٦٤/٧ ، وكشاف القناع ٣٤/٥ ، وأسنى الطالب ١٠٥/٣ ، وتلخيص الحبير ١٤٢/٣ ، والآية من سورة الأنفال ٢٤/

(٣) كشاف القناع ٣١/٥ ، وأسنى الطالب ١٠٦/٣ ، وحديث : «إن ابني هذا ...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٠٧/٥ ، وتلخيص الحبير ١٤٣/٣) وحديث : «أن الله لم يبعث ...» أخرجه ابن الجوزي بأنفاظ مقاربة وقال عنه لا يصح (العلل المتناهية ٦١٠/١)

(٤) حديث : «نحن معاشر ...» أخرجه البخاري دون قوله نحن معاشر الأنبياء (فتح الباري ٧/١٢ ط السلفية) .

(١) سورة الحجرات ١/٢ ، وانظر الخصائص الكبرى ٣٢٧/٣ ، وكشاف القناع ٣٤/٥ ، وأسنى الطالب ١٠٥/٣ ، والزرقاتي ١٦٠/٢ ، والخزفي ١٦٢/٣ ، وتلخيص الحبير ١٤٢/٣

(٢) الخصائص ٣١١/٣ ، وسنن البيهقي ٦/٧ ، والمغني ٢٣٣/٨ ، وجواهر الإكليل ٢٨٢/٢ ، وحاشية ابن عابدين ٢٩٣/٣ و٣٧٧/١

ب - شهر رمضان :

٤٩ - اختص شهر رمضان باقتراض صيامه بقوله تعالى : «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ»^(١)، وسنة قيامه بصلاة التراويح ، لقوله صلى الله عليه وسلم : «من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢).

ج - يوم العيدين :

٥٠ - اختصت ليلتا العيدين بنبدب إحيائهما،^(٣) لقوله صلى الله عليه وسلم : «من قام ليلتي العيد عتسباً لله لم يميت قلبه يوم تموت القلوب»^(٤)، كما اختص يومهما بصلاة خاصة - هي صلاة العيد - وحرمة الصيام^(٥) فيها، وبالتكبير في صبحيتها.

د - أيام التشريق :

٥١ - اختصت أيام التشريق بالتكبير عقب صلاة الفرائض وجواز ذبح الأضحية، وتحريم الصيام^(٦)، كما سيأتي ذلك في «أيام التشريق» . وانظر كذلك مصطلح «أضحية» .

(١) سورة البقرة / ١٨٥

(٢) حديث : «من قام رمضان ... أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة (فيض القدير / ١٩١/٦)

(٣) انظر المجموع / ٤٥٠/٤ ، وشرح المنهاج / ١٢٧/٢ ، وابن عابدين / ٤٦٠/١ ، ومرآتي الفلاح بمحاشية الطحاوي ص ٢١٨ ، والبحر الرائق / ٥٦/٢ ، وشرح الرهوني / ١٨١/١ ، والمغني / ٢٥٩/١ ، وكشف القدرات ص ٨٦

(٤) حديث «من قام ليلتي العيد ... أخرجه ابن ماجه، وقال المنذري في الترغيب والترهيب : فيه بقة مدلس . وكذلك قال البوصيري في زوائد ابن ماجه (سنن ابن ماجه / ١٥٧/١ ط

عيسى الحلبي والترغيب والترهيب / ١٥٢/٢ ط الحلبي)

(٥) المغني / ١٦٣/٣ ، وجامع الأصول / ٣٤٣/٣

(٦) المغني / ١٦٤/٣ ، وجامع الأصول / ٣٤٣/٦

وماتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق منه على عياله، ومافضل فهو صدقة، لقوله صلى الله عليه وسلم : «ما تركت بعد نفقة نسائي ومثونة عاملي فهو صدقة»^(١)، وليس ذلك لأتمه، وفي الواضح مشاركة الأنبياء له في ذلك^(٢).

ط - أزواجه أمهات المؤمنين :

٤٧ - مما اختص به رسول الله أن أزواجه أمهات المؤمنين، لا ينكحن بعده، ولا ترى أشخاصهن لغير المحارم، وعليهن الجلوس في بيوتهن، لا يخرجن إلا لضرورة بعد وفاته عليه الصلاة والسلام. وتفصيله في مصطلح «أمهات المؤمنين»^(٣).

الفصل الثاني
اختصاص الأزمنة

هناك أزمنة اختصت بأحكام دون غيرها هي :

أ - ليلة القدر :

٤٨ - اختصت هذه الليلة باستحباب تحريتها وقيام ليلها^(١) - كما سيأتي ذلك مفصلاً في «ليلة القدر» و«قيام الليل» .

(١) حديث : «ما تركت .. أخرجه البخاري (فتح الباري رقم ٣٠٩٦)

(٢) مواهب الجليل / ٣٩٩/٣ ، وحاشية القليوبي / ١٩٨/٣ ، وسنن البيهقي / ٦٤/٧

(٣) انظر ماورد فيها من أحاديث في جامع الأصول / ٢٤١/٩ ط دمشق سنة ١٣٩٢

هـ - يوم الجمعة :

٥٢ - اختص يوم الجمعة بوجوب صلاة خاصة فيه تقدم مقام صلاة الظهر هي صلاة الجمعة، واستثنان الفضل فيه، واستحب الدعاء فيه، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه»^(١) وكره إفراذه بالصيام والقيام.^(٢)

و - اليوم التاسع من ذي الحجة :

٥٣ - اختص يوم عرفة بوجوب وقوف الحاج فيه في عرفة وكراهة صومه للحاج.^(٣)

ز - يوم نصف شعبان وليته :

٥٤ - اختص ليلة النصف من شعبان باستحباب قيامها عند الجمهور، لما ورد من أحاديث صحيحة في فضلها من قوله صلى الله عليه وسلم : «إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها، فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى السماء الدنيا فيقول : ألا من مستغفر لي فأغفر له، ألا مسترزق فأرزقه، ألا مبتلى فأعابه ألا كذا ... ألا كذا ... حتى يطلع الفجر». ^(٤)

(١) حديث «فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم ...» أخرجه البخاري ومسلم في الجمعة (فتح الباري ٤١٥/٢ وصحيح مسلم ٥٨٤/٢)

(٢) أنظر مفتي المحتاج ٢/٢٢٨، وجامع الأصول ٦/٣٥٩

(٣) أنظر جامع الأصول ٦/٣٥٧

(٤) الترغيب والترهيب ٢/٢٤٣، وحديث : «إذا كانت ...» أخرجه ابن ماجه ووضعه الحافظ البيهقي (سنن ابن ماجه ٤٤٥/١)

ح - أول ليلة من رجب :

٥٥ - اختصت أول ليلة من ليالي رجب باستحباب قيامها، كما ذكر ذلك بعض الحنفية وبعض الحنابلة، لأنها من الليالي التي لا يرد فيها الدعاء.^(١)

ط - يوم عاشوراء وتاسوعاء :

٥٦ - اختص يوم تاسوعاء وعاشوراء باستحباب صيامها، لما رواه مسلم وأبو داود عن ابن عباس قال : «حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه، قالوا يارسول الله : إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا كان العام القابل - إن شاء الله - صمت اليوم التاسع، فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم».^(٢) وذهب بعض الحنابلة إلى استحباب قيام ليلة عاشوراء.^(٣)

ي - يوم الشك :

٥٧ - يوم الشك، وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا غم على الناس فلم يروا الهلال اختص بتحريم صيامه، لما رواه صلة بن زفر قال : «كنا عند عمار في اليوم الذي يشك فيه فأثني بشاة مصلية، فتنحى

(١) مرآتي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٢١٩، والقروع ١/٤٣٨

(٢) حديث ابن عباس : «حين صام رسول الله ...» أخرجه

مسلم وأبو داود في الصيام باب صيام عاشوراء (عون الميود

٢/٣٠٢، ط المسطبعة الأنصارية)

(٣) القروع ١/٤٣٨ و٤٤٠

بعض القوم، فقال عمار: من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم». (١)

لـ - الأيام البيض :

٥٨ - اختصت الأيام البيض باستحباب صيامها، لما رواه أبو داود والنسائي عن عبد الملك بن ملحان القيسي عن أبيه قال: «كان رسول الله يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال: وقال: هن كهية الدهر». (٢)

لـ - العشر الأوائل من ذي الحجة :

٥٩ - اختصت باستحباب صيامها وقيامها، (٣) لما رواه الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يتعب له فيها من عشر ذي الحجة، يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة. وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر». (٤) هذا، مع مراعاة النهي عن صوم يوم العيد، لما ورد من حكم خاص به.

(١) حديث عمار في صيام يوم النكأ أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم في الصيام - باب صيام يوم الشك. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرک، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ورواه الدارقطني في سننه وقال: حديث صحيح ورواه كلهم ثقات (نصب الرأية ٤٤٢/٢ ط دار المأمون).

(٢) حديث «كان يأمرنا أن نصوم...» أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه (عن الميود ٨/٧).

(٣) مراقي الفلاح ص ٢١٩، وحاشية ابن عابدين ٤٦٠/١، والبحر الرائق ٥٦٢/٢، والفروع ٣٩٨/١، والشرح الكبير يامش الفني ٢٦٤/٢.

(٤) حديث «ما من أيام...» أخرجه الترمذي في الصيام - باب العمل في أيام العشر، وقال: حسن غريب وانظر البخاري في

م - شهر المحرم :

٦٠ - اختص شهر المحرم باستحباب صومه، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم». (١)

ن - شهر شعبان :

٦١ - اختص شعبان باستحباب الصيام فيه، لحديث عائشة رضي الله عنها: «أرأيت رسول الله استكمل صيام شهر قط إلا شهر رمضان، وما رأيته في شهر أكثر منه صياماً في شعبان». (٢)

واختص آخره بكَراهة الصيام فيه. قال صلى الله عليه وسلم: «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه». (٣)

س - وقت صلاة الجمعة :

٦٢ - اختص وقت صلاة الجمعة بتحريم البيع والشراء فيه لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ). (٤)

المحدثين بات فضل العمل أيام التشريق وأبو داود في الصوم - باب صوم العشر. وأخرجه ابن ماجه وضعفه (تحفة الأحوذى ٤٦٤/٣).

(١) حديث «أفضل الصيام بعد شهر رمضان...» أخرجه مسلم في الصيام. (صحيح مسلم ٨٢١/٢).

(٢) حديث عائشة أخرجه البخاري ومسلم والمطأ، وأبو داود (جامع الأصول في أحاديث الرسول ٣١٦/٦).

(٣) حديث «لا يتقدم أحدكم رمضان...» أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن في الصوم (فتح الباري ١٢٨/٢٧).

ومسلم ٧٢٢/٢.

(٤) سورة الجمعة ٩/.

ع - أوقات أخرى :

٦٣ - وقت طلوع الشمس، ووقت استوائها، ووقت غروبها وبعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر. اختصت هذه الأوقات بمنع الصلاة فيها، على اختلاف بين الفقهاء وتفصيل في صحة الصلاة فيها مع الكراهة أو عدم الصحة في الثلاثة الأولى منها دون غيرها. (١)

اختصاص الأماكن

أ - الكعبة المشرفة :

٦٤ - اختصت الكعبة المشرفة بما يلي :
أولاً - افتراض إحيائها بالحج والعمرة (٢)؛ وتفصيله في «إحياء البيت الحرام» .
ثانياً - تكون تحيتها بالطواف عند البعض من الشافعية (٣)؛ وقال غيرهم كالحنفية والحنابلة : الطواف هو تحية المسجد الحرام. (٤)
ثالثاً - المصلون حولها يجوز أن يتقدم منهم المأموم على الإمام، إن لم يكن في جانبه، على أن المالكية أجازوا تقدم المأموم على الإمام مطلقاً، وكرهوه لغير ضرورة. وقد فصل ذلك الفقهاء في كتاب الصلاة. (٥)

ب - حرم مكة :

٦٥ - اختص حرم مكة المكرمة بما يلي :

أولاً : عدم جواز دخول الكفار إليه عند الجمهور لقوله تعالى : (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ

(١) إعلام الساجد ٩١، والمغني ٧٣/٢ وما بعدها، وحاشية ابن عثيمين ١١٢/١ و٦١٣، وجواهر الإكليل ٤٥/١، وحاشية القليوبي ١٠٩/٢

(٢) المغني ١٦٢/١، وما بعدها، ومراقي الفلاح ص ٢٩، وجواهر الإكليل ١٨/١، وأسنن الطالب ٩٦/١

(٣) حديث «إذا أتيت القباظ...» أخرجه البخاري في الموضوع باب لا تستقبل القبلة في بول ولا غائط، ومسلم في الطهارة باب الاستطابة. وأخرجه أبوداود والترمذي (جامع الأصول ١٢٠/٧)

(١) مراقي الفلاح بمحاشية الطحطاوي ص ١٠٠، وأسنن الطالب ١٢٣/١، وشرح الزرقاني ١٥١/١

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد ص ٨٤ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية سنة ١٣٨٤

(٣) إعلام الساجد ١٠٧

(٤) المغني ٥٥٥/٣، ومراقي الفلاح بمحاشية الطحطاوي ص ٤٠٠

(٥) إعلام الساجد ٨٥ و٩٧، وحاشية ابن عثيمين ٦١٣/١

هو مفصل في بحث «إحرام».

سادساً : تحريم القتال فيه، وسفك الدماء، وحل السلاح وكذلك إقامة الحدود، على من ارتكب موجباتها خارج الحرم عند الحنفية والحنابلة، خلافاً للمالكية والشافعية الذين أجازوا إقامتها فيه مطلقاً. أما من ارتكب ذلك داخل الحرم فيجوز إقامة الحدود عليه اتفاقاً^(١) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا»^(٢)، وقوله صلوات الله وسلامه عليه : «لا يحل لأحدكم أن يحمل السلاح بمكة»^(٣).

سابعاً : تغليب دية الجناية فيه، فقد قضى عمر بن الخطاب، فيمين قتل في الحرم، بالدية وثلاث الدية، وقال بعضهم : لا تغلظ^(٤)، كما هو مفصل في مصطلح (دية).

ثامناً : قطع أشجاره : ولا يجوز قطع شيء من أشجار حرم مكة بالاتفاق^(٥)، لقوله صلى الله عليه وسلم : «إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك فيها دمًا

الحرّام يتّذّ عابهم هذا^(١)». وقد أجلهم عمر عنه، وأجاز الحنفية لهم دخوله دون الإقامة فيه كالحنابلة^(٢).

ثانياً : اختلف الفقهاء في جواز دخوله بغير إحرام على تفصيل في مصطلح (إحرام).

ثالثاً : إن الصلاة فيه تعدل مائة ألف صلاة في ثوابها لافي إسقاط الفرائض، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام»^(٣). وحرم مكة كمسجدها في مضاعفة الثواب^(٤).

رابعاً : عدم كراهة الصلاة فيه في الأوقات التي تكره فيها الصلاة، لحديث جبير بن مطعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : يا بني عبدمناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار^(٥).

خامساً : تحريم صيده، فمن صاد فعليه الجزاء^(٦)، كما

(١) سورة التوبة ٢٨/

(٢) المغني ٥٣١/٨

(٣) حديث : «صلاة في مسجدي هذا أفضل...» أخرجه مسلم والسنائي عن أبي هريرة، وقال ابن عبدالبز: روي عن أبي هريرة من طرق ثابتة صحاح متواترة. قال العراقي : لم يرد التواتر الذي ذكره أهل الأصول بل الشهرة (فيض القدير ٢٢٧/٤)

(٤) إعلام الساجد ص ١٠٢

(٥) إعلام الساجد ص ١٠٥، وحديث جبير بن مطعم أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح بقال صاحب تحفة الأحوذى : أخرجه أبو داود وسكت عنه وأخرجه السنائي وابن ماجه ونقل المنذري صحيح الترمذي وأقره. تحفة الأحوذى ٦٠٥/٣ - ٦٠٦

(٦) انظر : الأم ١١٠/٢ وما بعدها، والمغني ٣٤٤/٣، وجواهر الإكليل ١٩٤/١

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٥٦ و ١٦٣/٣، ٢٥٢، وجواهر الإكليل ٢/٢٦٣، والمغني ٨/٢٣٩

(٢) حديث «إن مكة حرمها الله...» أخرجه البخاري ومسلم في الحج. (الترغيب والترغيب ص ٣١٥ رقم الحديث ٨٦٠)

(٣) حديث «لا يحل لأحدكم...» أخرجه مسلم في الحج، باب النبي من حل السلاح بمكة، بلا حاجة، من حديث جابر رضي الله عنه (٩٨٩/٢) تحقيق محمد عبدالباقى

(٤) مصنف عبدالرزاق ١/٣٠١، وسنن البيهقي ٨/٧١، والمغني ٧٧٢/٧

(٥) سنن البيهقي ٨/٧٧، وجواهر الإكليل ١/١٩٨، والمدينة ١٧٥/١، والمغني ٣٩٩/١

كما اختصت مواطن بأعمال في الحج تتعين وجوباً أو ندباً، كمركة، ومنى، ومزدلفة، والمواقيت المكانية للإحرام. وتفصيله في مصطلحي: (الحج - والإحرام).

د - المدينة المنورة :

٦٧ - أولاً : المدينة المنورة حرم، ما بين غير إلى ثور، لا يحل صيدها ولا يعضد شجرها،^(١) كما ذهب إلى ذلك الشافعية والمالكية والحنابلة، والزهري وغيرهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن إبراهيم حرم مكة ودعا لها، وإني حرمت المدينة كما حرم إبراهيم مكة، وإني دعوت في صاعها ومدها بمثل ما دعا به إبراهيم لأهل مكة»^(٢)

خالف في ذلك الحنفية وسفيان الثوري وعبدالله بن المبارك، فقالوا : ليس للمدينة المنورة حرم، ولا يمنع أحد من أخذ صيدها وشجرها، وما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحديثه المتقدم تحريمها، ولكنه أراد بقاء زينتها ليألفها الناس، لما رواه الطحاوي والبيهقي من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تدموا الأظلام فإنها زينة المدينة»،^(٣)

ولا يعضد فيها شجرة»^(١).
تاسعاً : اختلف الفقهاء في لفظة الحرم، فقال الحنفية والمالكية والحنابلة وهي إحدى الروايتين عن الشافعي أنها كلفظة الحل، وظاهر كلام أحمد وهو إحدى الروايتين عن الشافعي أن من التقط لفظة من الحرم كان عليه أن يعرفها أبداً حتى يأتي صاحبها، لقوله صلى الله عليه وسلم : «لا يلتقط لفظة إلا من عرفها»^(٢).

عاشراً : لا يصح ذبح الهدي إلا فيه، كما هو مبين في الحج، ولا يجوز إخراج شيء من ترابه.^(٣)

ج - مسجد مكة :

٦٦ - يختص مسجد مكة المكرمة بما يختص به حرمة لأنه جزء من حرمة، ويزيد عليه ما يلي : أولاً : جواز قصده بالزيارة وشدة الرحال إليه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام، ومسجد الرسول، والمسجد الأقصى»^(١) ثانياً : تقدم المأموم فيه على الإمام - وقد تقدم فيا تختص به الكعبة المشرفة.

(١) جواهر الإكليل ١/١٩٨، والعمدة وثور جلان بالمدنية المنورة.

أنظر تهذيب الصالح (ع)، والقاموس المحيط (ثور).

(٢) حديث «إن إبراهيم حرم مكة...» أخرجه البخاري في البيوع - باب بركة صاع النبي (ص)، وسلم في الحج - باب فضل المدينة. (فتح الباري ٤/٣٤٦، وسلم ٢/٩٩١)

(٣) حديث : «لا تدموا الأظلام...» رواه البيهقي بلفظ «نهى عن ركاب المدينة أن تدم قال الحنفية هذا أسناد صحيح وقال الحنفية : في أسناد البيهقي الحسن بن يحيى لم يعرفه ببقية رجاله رجال الصحيح عمدة القاري ١/٢٢٩، ومجموع الزوائد ٣/٣٠١، وكشف الاستار عن زوائد البيهقي ٥/٤٧ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي

(١) حديث : «إن مكة حرمة الله...» أخرجه البخاري وسلم في الحج.

(٢) القليوبي ٣/١٢٠، والمغني ٥/٦٤٢، وحديث «لا يلتقط لفظته...» أخرجه البخاري وسلم في الحج عن عبدالله بن عباس (فتح الباري ٤/٤٤٩، وصحيح مسلم ٢/٩٨٧)

(٣) الأم ٢/١٩٠، والمغني ٣/٥٥٦، وحديث : «لا تشد الرحال...» أخرجه البخاري في

الطهوع، باب فضل الصلاة في مسجد مكة، وسلم في الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، وأبو داود في المناسك - باب في إتيان المدينة، والنسائي في المساجد - باب ما تشد إليه الرحال. (الترغيب والترغيب ص ٣٢٣، رقم ٨٨٢)

بلد رسولك»^(١)، وذلك لما رواه الترمذي عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استطاع أن يموت بالمدينة فليمت بها، فإني أشفع لمن يموت بها»^(٢).

هـ - مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم :

٦٨ - يختص مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الصلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام، لما في الصحيحين من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام»^(٣).
ويختص بجواز شد الرحال إليه، وقد تقدم حديث: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد»^(٤) وذكر منها مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

و - مسجد قباء :

٦٩ - يختص مسجد قباء بأن من أتاه فصلى فيه كانت له كعمرة، لما رواه النسائي عن سهل بن حنيف قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من خرج حتى يأتي هذا المسجد - مسجد قباء -

ولما رواه مسلم من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا أبا عمر ما فعل التقيير؟» والتقيير صيد^(١) ثانياً : يمنع الذمي من الاستيطان بها ولا يجمع من دخولها^(٢).

ثالثاً : قدم الإمام مالك العمل بما أجمع عليه فقهاء المدينة المنورة في عصره على خبر الواحد^(٣).

رابعاً : الإقامة في المدينة المنورة أحب من الإقامة في غيرها ولو كانت مكة، لأننا مهاجر المسلمين، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تفتح اليمن فيأتي قوم يئسون، فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح الشام فيأتي قوم يئسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وتفتح العراق فيأتي قوم يئسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم، والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون»^(٤).

خامساً : يستحب للمؤمن الانقطاع بها ليحصل الموت فيها، فقد كان عمر بن الخطاب يدعو الله ويقول: «اللهم ارزقني شهادة في سبيلك، واجعل موتي في

(١) حديث النفي انتظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٢٢٩/١٠، وإعلام الساجد ٢٤٣، ومصنف عبد الرزاق ٢٦٣/٩، والمجلي ٢٦٣/٧، والأطام: حصون لأهل المدينة المنورة وهو جمع المقيم (تذييل الصحاح).

(٢) ابن عسدين ٢٧٥/٣، ومصنف عبد الرزاق ٥١/٦ و ٣٥٧/١٠، وسنن الهيثمي ٢٠٨/٩.

(٣) جواهر الإكليل ٧١/١، وإعلام الساجد ص ٢٦٦.

(٤) حديث: «تفتح اليمن فيأتي قوم...» أخرجه البخاري في فضائل المدينة، ومسلم في الحج باب الترغيب في المدينة، ومالك في الموطأ ٨٨٧/٢، باب مجابهة في سكنى المدينة. انظر فيض القدير ٢٦٠/٣.

(١) الأثر عن عمر: (اللهم ارزقني...) أخرجه البخاري في الجهاد باب الدعاء بالجهاد والشهادة، (فتح الباري ١٠٠/٤) ومالك في الموطأ ٤٦٣/٥، وعبد الرزاق ٢٦٢/٥، والجموع ١٠٣/٥، طبع الإمام، وإعلام الساجد ص ٢٤٨.

(٢) حديث: «من استطاع...» أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وهو صحيح (فيض القدير ٥٣/٦).

(٣) حديث: «صلاة في مسجدي...» متفق عليه (اللاؤل والمرجان ص ٣٢٣ الحديث رقم ٨٨١) وأخرجه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه (فيض القدير ٢٢٦/٤).

(٤) سبق نخرجه (ص ٢٧٤).

بيانه، أو الشخص بملك أو ولاية. وهذا الأخير يشترط فيه مايلي :

شروط الشخص المخصص :

٧٣ - أ - أن يكون أهلاً للتصرف .

ب - أن يكون ذا ولاية، سواء أكانت ولاية عامة كالأمير والقاضي ونحوهما، أم ولاية خاصة كالأب ونحوه .

ج - أن يكون ذا ملك، إذ لصاحب الملك أن يختص بملكه من يشاء بشروطه .

اختصاص ذي الولاية :

٧٤ - إذا كان المخصص صاحب الولاية فإنه يشترط في الاختصاص أن يكون عققاً لمصلحة المولى عليه، ومن هنا قالوا : تصرف ذي الولاية منوط بالمصلحة، لأن الولاية أمانة، قال صلى الله عليه وسلم : «إنها أمانة، وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها»^(١). وقال ابن تيمية في السياسة الشرعية : «إن وصي اليتيم وناظر الوقف عليه أن يتصرف له بالأصلح فالأصلح»^(٢).

ومن ذلك اختصاص بعض القضاة بالقضاء في بلد معين، أو في جانب معين من بلد دون الجوانب الأخرى، أو في مذهب معين، أو النظر في نوع من الدعاوى دون الأنواع الأخرى كالمناكحات أو

فصلى فيه كان له عذل عمره»^(١) وفي سنن الترمذي عن أنس بن ظهير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الصلاة في مسجد قباء كعمرة »^(٢)، ولذلك استحب إتيان هذا المسجد والصلاة فيه .^(٣)

ز - المسجد الأقصى :

٧٠ - يختص المسجد الأقصى بمجازة الرجال إليه، وقد تقدم . واختلفوا في كراهة التوجه إلى بيت المقدس في البول والغائط، فكرهه بعضهم، لأن بيت المقدس كان قبلة، وأباحه آخرون، وقد ذكر ذلك الفقهاء عند حديثهم عن آداب الاستنجاء في كتاب الطهارة .^(٤)

ح - برزقزم :

٧١ - اختص ماء زمزم عن غيره من المياه بأن لشربه آداباً خاصة، ولا يجوز استعماله في مواضع الامتحان كإزالة النجاسة الحقيقية، على خلاف وتفصيل سبق في مصطلح «آبار» ف ٣٣ - ٣٥ (في الجزء الأول).

الاختصاص بالولاية أو الملك

٧٢ - المخصص إما أن يكون الشرع، وقد سبق

(١) أخرجه النسائي وهذا لفظه، باب فضل مسجد قباء ٣٧/٢ ط

التجارية، وأخرجه أحمد والحاكم (الفتح الكبير ١٨٨/٣)

(٢) أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه والحاكم وهو صحيح

(فيض القدير ٢٤٤/٤)

(٣) مراقي الفلاح ص ٤٠٩

(٤) جواهر الإكليل ٢٦/١، وأسنن اللطالط ٤٦/١، وإعلام

الساجد ٣٩٢

(١) حديث «إنها أمانة وإنها يوم القيامة ...» أخرجه مسلم

(١٤٥٧/٣ - الحديث ١٨٢٥ تحقيق محمد عبدالباقى)

(٢) السياسة الشرعية ص ١٣ ط دار الكتب العربية الحديثة

اختصاب

التعريف:

١ - الاختصاب لغة: استعمال الخضاب.
والخضاب هو ما يغير به لون الشيء من حناء وكتم ونحوها. (١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الصبغ والقباغ:

٢ - الصبغ ما يصبغ به من الإدام، ومنه قوله تعالى: «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَبْغٍ لِلْكَافِرِينَ». (٢)

قال المفسرون: المراد بالصبغ في الآية الزيت، لأنه يلوّن الخبز إذا غمس فيه، والمراد أنه إدام يصبغ به.

ب - التطريف:

٣ - التطريف لغة: خضب أطراف الأصابع، يقال: طرقت الجارية بناتها إذا خضبت أطراف أصابعها بالحناء، وهي مطرقة. (٣)

الحدود أو المظالم ونحو ذلك، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب القضاء، وفي كتب الأحكام السلطانية. (١)
وعبب مراعاة المصلحة في اختصاص الرجال، في الولايات أو منح الأموال ونحوها، كالجمي، وهو في حقيقته اختصاص أرض معينة لترعى فيها أنعام الصدقة، أو عييل الجهاد، واختصاص بعض الأراضي بإقطاعها للإحياء، واختصاص بعض المرافق العامة بإقطاعها إقطاع إرفاق كالطرق ومقاعد الأسواق ونحو ذلك.

واختصاص بعض المواد الضرورية برفع المشور عنها، أو تخفيض المشور عنها، ليكثر جلبها إلى أسواق المسلمين، فقد كان عمر رضي الله عنه يأخذ من النبط من الخنطة والزييت نصف العشر، يريد بذلك أن يكثر الحمل إلى المدينة المنورة ويأخذ من القطنية - الحمص والعدس - العشر. (٢)

اختصاص المالك:

٧٥ - أما إذا كان الخصم صاحب ملك، فإنه يشترط لاختصاصه بعض ملكه شيء من التصرفات دون بعض الأينشأ عن اختصاصه هذا ضرر أو مفسدة ولذلك منع من الوصية بأكثر من الثلث لما فيه من الإضرار بالورثة، ومنع من إعطاء بعض أولاده عطية لغیرسبب مشروع دون باقيهم لما فيه من إيفار صدور بعضهم على بعض. (٣)

(١) انظر تبصرة الحكام ١٧/١، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٧٢، وضع التقدير ٤٥٥/٥، وجمع الأثر ١٧/٤
(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٥٣٣، ومصنف عبدالرزاق ٩٩/٦ و١٠٠/٣٣٥، وقد ورد الخبر فيه مقلوباً فالتقى التنويه.
(٣) المغني ٦٠٨، ٦٠٤، ١٥٥/٦

(١) لسان العرب، مادة (خضب).
(٢) سورة المؤمنون/ ٢٠
(٣) لسان العرب، مادة (طرف).

ج - النقش :

٤ - النقش لغة : النقمة ، يقال : نقشه ينقشه نقشا وانتقشه : غنمه فهو منقوش .^(١)

صفته (حكمة التكليفي) :

٥ - يختلف حكم الاختصاب تبعاً للونه ، وللمختضب ، رجلاً كان أو امرأة . وسياًتي .

المفاضلة بين الاختصاب وعدمه :

٦ - نقل الشوكاني عن القاضي عياض قوله :^(٢) اختلف السلف من الصحابة والتابعين في الاختصاب ، وفي جنسه ، فقال بعضهم : ترك الاختصاب أفضل ، استبقاء للشيب ، وروى حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم في النبي عن تغيير الشيب .^(٣)

وقال بعضهم : الاختصاب أفضل لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «غيروا الشيب ، ولا تشبهوا باليهود» .^(٤) وفي رواية زيادة «والنصارى» .^(٥)

(١) لسان العرب ، مادة (نقش) .

(٢) نيل الأوطار ١١٧/١ وما بعدها ، ط المطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ .

(٣) لمعله يقصد ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن مسعود قال : «كان رسول صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال : الصفرة - يعني الخلق - وتغيير الشيب» . (نيل الأوطار ١١٧/١ وما بعدها ، ط المطبعة المصرية) .

(٤) حديث «غيروا الشيب ولا تشبهوا» . رواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة ، وقال : حديث حسن صحيح ، وأخرجه عنه الشيخان وغيرهما (تحفة الأحوي ٣٣/٥ ، مطبعة الفضالة الجديدة) .

(٥) جاءت زيادة : «والنصارى» في رواية أحمد وابن حبان (تحفة الأحوي ٤٢٣/٥) .

ولقوله : «إن اليهود والنصارى لا يصيبون فحالفوهم» .^(١) فهذه الأحاديث تدل على أن العلة في الصباغ وتغيير الشيب هي مخالفة اليهود والنصارى . وهذا يتأكد استحباب الاختصاب . وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبالغ في مخالفة أهل الكتاب ويأمر بها .

واختضب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم للأحاديث الواردة في ذلك . ثم قد كان أكثرهم يختضب بالصفرة ، منهم ابن عمر وأبوهريرة ، واختضب جماعة منهم بالحناء والكم ، وبعضهم بالزعفران ، واختضب جماعة بالسواد ، منهم عثمان بن عفان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وغيرهم .

ونقل الشوكاني عن الطبري قوله :^(٢) الصواب أن الأحاديث الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتغيير الشيب والنهي عنه كلها صحيحة ، وليس فيها تناقض . بل الأمر بالتغيير لمن شبهه كشيب أبي قحافة ، والنهي لمن له شعث^(٣) فقط ، واختلاف السلف في فعل الأمرين بحسب اختلاف أحوالهم في ذلك ، مع أن الأمر والنهي في ذلك ليس للوجوب بالإجماع ، ولهذا لم ينكر بعضهم على بعض .^(٤)

(١) وحديث «إن النصارى واليهود لا يصيبون» رواه الشيخان (نيل الأوطار ١١٧/١ وما بعدها ، ط المطبعة العثمانية المصرية سنة ١٣٥٧ هـ) .

(٢) والآخر عن الصحابة في الخضب بالسواد ، رواها الطبراني عدا أثر عثمان بن عفان (جمع الزوائد ١٦٢/٥ ط ١٣٥٣ هـ) ، وذكرها جميعاً الشوكاني (نيل الأوطار ١١٨/١) .

(٣) الشعث - بفتح تين - بياض شعر الرأس يتخالط سواده (عنتار الصحاح - شعث) .

(٤) نيل الأوطار ١١٧/١ وما بعدها .

وقال الشوكاني: «لو فرض عدم ثبوت اختصاب النبي صلى الله عليه وسلم لما كان قادحاً في سنية الاختصاب، ليرود الإرشاد إليها قولاً في الأحاديث الصحيحة».

وقال الطبري في الجمع بين الأحاديث المثبتة لاختصاب النبي صلى الله عليه وسلم والأحاديث الساقية لاختصابه: «من جزم بأنه خضب فقد حكى ما شاهد، وكان ذلك في بعض الأحيان. ومن نفى ذلك فهو محمول على الأكثر الغالب من حاله»^(١) «صلى الله عليه وسلم».

بم يكون الاختصاب؟

٨ - يكون الاختصاب بالحناء، وبالحناء مع الكتم، وبالورس والزعفران، وبالسواد، وبغير ذلك.

أولاً - الاختصاب بغير السواد

الاختصاب بالحناء والكتم:

٩ - يستحب الاختصاب بالحناء والكتم، لحديث: «غسروا الشيب»^(٢) «فهو أمر» وهو للاستحباب، ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أحسن

= السفلى، وقيل شعر بين الشفة السفلى وبين الذقن (ابن ماجه ٢٠٠/٢)

(١) نيل الأوطار ١١٩/١ وما بعدها.
(٢) حديث «غسروا الشيب» رواه البزار بزيادة «وإن أحسن ما غيرتم به الشيب لحناء والكتم» وفيه سعيد بن بشير، وهو ثقة، وفيه ضعف. وكذلك رواه الطبراني في الأوسط من حديث عائشة بزيادة: «ولا تشبوا باليد ولا التصارى» عن شيخ له اسمه أحمد. وقال الهيثمي: ولم أعرفه، والظاهر أنه ثقة، لأنه أكثر عنه، وبقية رجاله ثقات (جمع الزوائد ١١٠/٥).

٧ - وقد جاءت أحاديث في صحيح البخاري تدل على اختصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجاءت أحاديث تنفي اختصابه^(١) فن الأولي:

ماورد عن عثمان بن عبد الله بن موهب قال: «دخلنا على أم سلمة فأخرجت إلينا من شعر رسول الله فإذا هو مخضوب»^(٢).

ومنها ماورد أن ابن عمر كان يصبغ لحيته بالصفرة حتى تملأ ثيابه، فقيل له في ذلك، فقال: إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها، ولم يكن شيء أحب إليه منها، وكان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته»^(٣).

ومن الثانية قول أنس رضي الله عنه: «ما خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنه لم يبلغ منه الشيب إلا قليلاً، ولو شئت أن أعد شمطات كن في رأسه لفعلت»^(٤).

ومنها قول أبي جحيفة رضي الله عنه: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه منه بيضاء» يعني عتقته^(٥).

- (١) الشوكاني في نيل الأوطار ١١٩/١ وما بعدها.
- (٢) حديث «دخلنا على أم سلمة» رواه البخاري. وقد أجيب عن هذا الحديث بأنه ليس فيه بيان أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي خضب. بل يحتمل أن يكون امرئ بعدد لما خاضه من طيب فيه صفرة. وأيضاً كثير من الشعر التي تنفصل عن الجسد إذا طال العهد يؤول سوادها إلى الحمرة. كما قال الحافظ المنذرى (نيل الأوطار ١١٩/١) وما بعدها.
- (٣) حديث «ابن عمر كان يصبغ لحيته» رواه أبو داود من طرق صحاح. (نيل الأوطار ١١٩/١ وما بعدها).
- (٤) حديث أنس: «ما خضب رسول الله أحداً» رواه الشيخان (نيل الأوطار ١١٩/١ وما بعدها). والشطط يبيض شعر الرأس بخالف سواده (ختار الصحاح - شطط).
- (٥) حديث أبي جحيفة رواه ابن ماجه بسنده عن أبي جحيفة. وقال السندي: إسناده صحيح. والمتحقق شعر في الشفة =

الاختصاب بالسواد :

١١ - اختلف الفقهاء في حكم الاختصاب بالسواد : فالحنابلة والمالكية والحنفية - ماعدا أبا يوسف - يقولون : بكرة الاختصاب بالسواد غير الحرب. ^(١)

أما في الحرب فهو جائز إجماعاً، بل هو مرغّب فيه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم في شأن أبي قحافة والد أبي بكر رضي الله عنه لما جيء به إليه عام الفتح، ورأسه يشتعل شيباً : «اذهبوا به إلى بعض نسائه فلغيره، وجنبوه السواد». ^(٢)

وقال الحافظ في الفتح : إن من العلماء من رخص في الاختصاب بالسواد للمجاهدين، ومنهم من رخص فيه مطلقاً، ومنهم من رخص فيه للرجال دون النساء. ^(٣) وقد استدلل المجوزون للاختصاب بالسواد بأدلة :

منها : قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن أحسن ما اختصمتم به لهذا السواد، أرغب لنسائكم فيكم، وأهيب لكم في صدور أعدائكم». ^(٤)

ماغيرتم به الشيب الحناء والكتم» ^(١) فإنه يدل على أن الحناء والكتم من أحسن الصبغات التي يغير بها الشيب. وأن الصبغ غير مقصور عليها، بل يشاركها غيرهما من الصبغات في أصل الحسن ^(٢) كما ورد من حديث أنس رضي الله عنه قال : «اختصب أبو بكر بالحناء والكتم، واختصب عمر بالحناء مجتاً». ^(٣)

الاختصاب بالورس والزعفران :

١٠ - الاختصاب بالورس والزعفران يشارك الاختصاب بالحناء والكتم في أصل الاستحباب. وقد اختصب بها جماعة من الصحابة. روى أبو مالك الأشجعي، عن أبيه، قال : «كان خضابنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الورس والزعفران» ^(١) وقال الحكم بن عمرو الغفاري : «دخلت أنا وأخي رافع على أمير المؤمنين عمر، وأنا مخضوب بالحناء، وأخي مخضوب بالصفرة، فقال عمر : هذا خضاب الإسلام. وقال لأخي رافع : هذا خضاب الإيمان». ^(٢)

(١) رواه الخمسة، وحسنه الترمذي عن أبي ذر، (نيل الأوطار ١١٧/١ وما بعدها).

(٢) نيل الأوطار، وحاشية ابن عابدين ٢٧١/٥، ونهاية المحتاج ١٤٠/٨، والجبرمي علي الخطيب ٢٩١/٤

(٣) والأثر عن أبي بكر أخرجه مسلم عن أنس (نيل الأوطار) ومعنى «مجتاً» مفرداً.

(٤) المعنى والشرح الكبير ٧٥/١، ٧٦ ط المنار بمصر. والورس نبت كالسمسم طيب الرائحة، صبغه بين الحمرة والصفرة. (جواهر الإكليل شرح غرر خليل ١٨٩/١ مطبعة الحلبي). والكتم بفتحتين : نبت يخلط بالحناء، يختص به. (ختار الصحاح - كتم) وحديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه رواه أحد (٣/٤٧٢) والبخاري، ورجاله رجال الصحيح خلا بكر بن عيسى وهو ثقة (جمع الزوائد ١٥٩/٥ ط ١٣٥٣هـ).

(٥) حديث الحكم بن عمرو الغفاري رواه أحد، وفيه عبدالرحمن

= ابن حبيب، وثقه ابن عيين، وضمه أحد، وبقية رجاله رجال ثقات (جمع الزوائد ١٥٩/٥)

(١) المعنى ٧٥/١، ٧٦ ط المنار، وحاشية ابن عابدين ٤٨١/٥ (٢) حديث «اذهبوا به إلى بعض نسائه...» أخرجه ابن ماجه في سننه (٢/١١٩٧ ط عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ) وقال محققه : وفي الزوائد : أصل الحديث قد رواه مسلم، لكن في هذه الطريق التي رواه بها المصنف ليث بن سليم، وهو ضعيف عند الجمهور.

(٣) تحفة الأحوذى ٤٣٩/٥، مطبعة الفجالة الجديدة بمصر. (٤) حديث «إن أحسن ما اختصمتم به...» أخرجه ابن ماجه. وفي الزوائد : إسناده حسن (سنن ابن ماجه ١١٩٧/٢ ط عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ).

اختصاب ١٢

اختصاب الأنثى :

١٢ - اتفق الفقهاء على أن تغيير الشيب بالحناء أو نحوه مستحب للمرأة كما هو مستحب للرجل، للأخبار الصحيحة في ذلك. وتختص المرأة الزوجة، والمملوكة باستحباب خضب كفيها وقدميها بالحناء أو نحوه في كل وقت عدا وقت الإحرام، لأن الاختصاب زينة، والزينة مطلوبة من الزوجة لزوجها ومن المملوكة لسيدها، على أن يكون الاختصاب تعميماً، لا تطريفاً ولا نقشا، لأن ذلك غير مستحب. ويجوز لها - بإذن زوجها أو سيدها تخمير الوجهة، وتطريف الأصابع بالحناء مع السواد^(١).

وفي استحباب خضب المرأة الزوجة لكفها ماورد عن ابن ضمرة بن سعيد عن جدته عن امرأة من نسائه قال: وقد كانت صلت القبلتين مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قالت: «دخل علي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال لي: اختضبي، تترك إحداكن الخضاب حتى تكون يدها كيد الرجل؟» قال: «فأتركت، الخضاب حتى لقيت الله عز وجل، وإن كانت لتختضب وإنها لابنة ثمانين»^(٢).

= الشديدي على عمل من العادات الستون جنسها، وهو صبغ الشعر، بأن صاحبه يحرم من دخول الجنة، فقد جعله من قبل الكفر، وهذا لما يستدل به على وضع الحديث. وقد عده ابن الجزوي في الموضوعات.

(١) شرح روض الطالب ١/١٧٣، ١٧٣ ط المجمعين وكتاب الفروع وتصحيحه ٣٥٤/٢، ٣٥٤.

(٢) حديث «اختضبي. تترك إحداكن الخضاب...» أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده (٧٠/٤) قال صاحب الفتح الرباعي: لم أتف عليه لغير الإمام أحمد وأورده الميمني. وقال: =

ومنها ما روي عن عمر بن الخطاب «أنه كان يأمر بالختصاب بالسواد، ويقول: هوسكين للزوجة، وأهيب للعدو»^(١).

ومنها أن جماعة من الصحابة اختضبوا بالسواد، ولم ينقل الإنكار عليهم من أحد،^(٢) منهم عثمان وعبد الله بن جعفر والحسن والحسين. وكان ممن يختضب بالسواد ويقول به محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وابن أبي عاصم، وابن الجوزي.^(٣)

ومنها ما ورد عن ابن شهاب قال: «كنا نختضب بالسواد إذ كان الوجه جديداً (شباباً) فلما نفص الوجه والأسنان (كبرنا) تركناه»^(٤). وللحنفية رأي آخر بالجواز، ولو في غير الحرب، وهذا هو مذهب أبي يوسف.

وقال الشافعية بتحريم الاختصاب بالسواد لغير المجاهدين، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بالسواد، لا يريجون رائحة الجنة»^(٥)، ولقرله صلى الله عليه وسلم في شأن أبي قحافة: «وجنبوه السواد»، فالأمر عندهم للتحريم، وسواء فيه عندهم الرجل والمرأة.

(١) الأثر عن حمير رضي الله عنه أورده صاحب تحفة الأحوي (٤٣٧/٥) وهو في عمدة القاري (٥١/٢٢) ط النبرية).

(٢) تحفة الأحوي ٣٩/٥.

(٣) تحفة الأحوي ٣٩/٥.

(٤) الأثر عن ابن شهاب أخرجه ابن أبي عاصم (فتح الباري ٣٥٥/١٠ ط السلفية).

(٥) حديث «يكون قوم في آخر الزمان» أخرجه أبو داود والسنائي مرفوعاً عن ابن عباس، وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه، والحاكم، وقال: صحيح الإسناد. (تحفة الأحوي ٤٣٤/٥)، وشرح روض الطالب ١/١٧٣، وفي تعليق الشيخ محمد رشيد رضا على الآداب الشرعية (٣٥٣/٣) أن هذا الحديث فيه (عبد الكريم) غير منسوب، والظاهر أنه عبد الكريم بن أبي الحارق، وهو ضعيف، يدلل نكارة متن الحديث، بالوجد

وسلم - أنه كان إذا اشتكى أحد رأسه قال : « اذهب فاحتجم » ، وإذا اشتكى رجله قال : « اذهب فاخضبها بالحناء » ،^(١) وفي انظر لأحد : قالت : كنت أخدم النبي - صلى الله عليه وسلم - فما كانت تصيبه قرحة ولا نكته إلا أمرني أن أضع عليها الحناء .^(٢)

الاختصاب بالمتنجس وبين النجاسة :

١٥ - يرى الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة أن ما خضب أو صبغ بمتنجس يطهر بفسله ثلاثاً فلو اختضب الرجل أو اختضبت المرأة بالحناء المتنجس وغسل كل ثلاثاً طهر . أما إذا كان الاختصاب بعين النجاسة فلا يطهر إلا بزوال عينه وطعمه وريحه وخروج الماء صافياً ، و يعضى عن بقاء اللون لأن الأثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه . ومن هذا القبيل المصبوغ بالدم (فهو نجس) ، والمصبوغ بالدودة غير المائية التي لها دم سائل فإنها ميتة يتجمد الدم فيها وهو نجس^(٣) .

الاختصاب بالوشم :

١٦ - الوشم هو غرز الجلد بالإبرة حتى يخرج الدم ثم يذر عليه كحل أو نيلة ليخضر أو يزرق وهو حرام

أما المرأة غير المزوجة وغير المملوكة فيرى الحنفية والمالكية والشافعية : كراهة اختصابها في كفها وقدميها لعدم الحاجة مع خوف الفتنة ، وحرمة تعمير وجنتيها وحرمة تطريف أصابعها بالحناء مع السواد ..

و يرى الحنابلة جواز الاختصاب للأكم ، لما ورد عن جابر مرفوعاً : « يامعشر النساء اختضبن ، فإن المرأة تختضب لزوجه ، وإن الأيم تختضب تعرض للرزق من الله عز وجل »^(١) أي لتخطب وتزوج .

وضوء المختضب وغسله :

١٣ - اتفق الفقهاء على أن وجود مادة على أعضاء الرضوء أو الغسل - تمنع وصول الماء إلى البشرة - حائل بين صحة الرضوء وصحة الغسل .
والمختضب وضوءه وغسله صحيحان ، لأن الخضب بعد إزالة مادته بالغسل يكون مجرد لون ، واللون وحده لا يحول بين البشرة ووصول الماء إليها ، ومن ثم فهو لا يؤثر في صحة الرضوء أو الغسل .^(٢)

الاختصاب للتداوي :

١٤ - اتفق الفقهاء على جواز الاختصاب للتداوي ، لحبر سلمي - مولاة النبي صلى الله عليه

= رواه أحمد وفيه من لم أعرفهم وابن إسحاق وهو مدلس (الفتح الرباني ٢١٥/١٦ الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ)
(١) شرح روض الطالب ١٧٢/١ ، ١٧٣ ، وكتاب الفروع ونصحيحه ٣٥٣/٢ ، ٣٥٤ ، وحديث « يامعشر النساء اختضبن ... » رواه الحافظ أبو موسى المديني في كتاب (الاستفتاء في معرفة استعمال الحناء) عن جابر مرفوعاً كما في الفروع (٣٥٤/٢) ولم نجده في مظانه من كتب الحديث .
(٢) شرح الخطيب ١٦٣/١ مكتبة النجاح - طرابلس .

(١) حديث سلمي رواه أبو داود وصكت عليه ، والترمذي وابن ماجه وأحمد ، وفي إسناده عبد الله بن علي بن رافع مختلف فيه .
(كتاب الفروع ٣٥٦/٢ ، ومون المبد ٢/٢ ط دار الكتاب اللبناني)

(٢) رواه أحمد وحسنه (الفروع ٣٥٤/٢)

(٣) حاشية ابن عابدين ٢١٩/١ ، موضح روض الطالب ١٧٢/١ ، والرهوني ١١٤/١ - ١١٥ ، والقرشي ٩٦/١ ، والخطيب ١٢٠/١ ، وكشاف النقا ١٨٢/١ ، والفتي ٦٤/١ ط الراس

يكن ينهانا عنه^(١)»، ولما ورد «أن نساء ابن عمر كن يختصبن وهن حيض^(٢)»
وقد قال ابن رشد : لا إشكال في جواز اختصاب الحائض والجنب لأن صبغ الحضاب الذي يحصل في يديها لا يمنع من رفع حدث الجنباة والحيض عنها بالقلل إذا اغتسلت. ولا وجه للقول بالكراهة^(٣).

اختصاب المرأة المعدة :

١٩ - اتفق الفقهاء على أن المرأة المعدة على زوجها يحرم عليها أن تختضب مدة عدتها، لما ورد من حديث لأُم سلمة قالت : «دخل عليّ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين توفي أبوسلمة فقال لي : «لا تمتشطى بالطيب ولا بالخاء فإنه خضاب. قالت : قلت : بأي شيء أمتشط ؟ قال : بالسدر تغلفين به رأسك^(٤)».

خضاب رأس المولود :

٢٠ - اتفق الفقهاء - مالك والشافعي وأحمد والزهري وابن المنذر - على كراهة تلطّيح رأس

مطلقاً لخبر الصحيحين : «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة»، ولأنه إذا غرز على الوشم بإبرة ثم حشي بكحل أو نيلة ليخضر تنجس الكحل بالدم فإذا جدد الدم والتأم الجرح بقي عمله أخضر، فإذا غسل ثلاثاً طهر.

و يرى الأحناف والمالكية والشافعية والحنابلة أن الوشم كالاختصاب أو الصبغ بالمتنجس، فإذا غسل ثلاثاً طهر لأنه أثر يشق زواله إذ لا يزول إلا بسلخ الجلد أو جرحه^(١).

الاختصاب بالبياض :

١٧ - يكره خضب اللحية السوداء بالبياض كالكبريت ونحوه إظهاراً لكبر السن ترفعاً على الشباب من أقرانه، وتوصلاً إلى التوقير والاحترام من إخوانه، وأمثال ذلك من الأغراض الفاسدة^(٢).
و يفهم من هذا أنه إذا كان لغرض صحيح فهو جائز.

اختصاب الحائض :

١٨ - جمهور الفقهاء على جواز اختصاب الحائض لما ورد أن امرأة سألت عائشة - رضي الله عنها - قالت : تختضب الحائض ؟ فقالت : قد كنا عند النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن نختضب فلم

(١) حديث عائشة أخرجه ابن ماجه (٢١٥/١) ط عيسى الحلي.

قال محققه : وفي الزوائد : هذا الإسناد صحيح.

(٢) سنن الدارمي ٢٥٢/١ بسنده عن نافع.

(٣) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٢٠٠/١ ط مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا.

(٤) حديث أم سلمة «دخل علي ...» أخرجه أبو داود

(٣٩١/٢) طم السعادة، والنسائي ٢٠٤/٦، ٢٠٥ ط ١

المصرية). قال الشوكاني في نيل الأوطار (٩٨/٧):

«وأخرجه أيضاً الشافعي في إسناده المبررة من الضحاك عن أم

حكيم بنت أسيد عن أمها عن مولى لها عن أم سلمة. وقد أمله

عبد الحق والتذري بجهالة حال المبررة ومن فوته».

(١) المراجع السابقة

(٢) شرح روض الطالب ٥٥١/١، وشرح عين العلم وزير الحلم

لنور الدين المعروف بالقراري ٣٢٨/١

اختصاب الرجل والخنثى :

٢١ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب للرجل أن يختضب في رأسه ولحيته لتغيير الشيب بالحناء ونحوه للأحاديث الواردة في ذلك، وجوزوا له أن يختضب في جميع أجزائه بدنه ماعدا الكفين والقدمين، فلا يجوز له أن يختضب فيها إلا لعذر، لأن في اختصابه فيها تشبها بالنساء^(١)، والتشبه بالنساء محظور شرعاً.

وقال أكثر الشافعية وبعض الحنابلة بمحرمته. وقال بعض الحنابلة وصاحب المحيط من الحنفية بكرهه^(٢) وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - «لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء»^(٣).

وحكم الخنثى المشكل كحكم الرجل في هذا.^(٤)

اختصاب المحرم :

٢٢ - ذهب الحنابلة إلى أنه يجوز للمحرم الاختصاب بالحناء في أي جزء من البدن ماعدا الرأس لأن ستر الرأس في الإحرام بأي سائر ممنوع.

الصبي بدم العقيقة^(١)، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : «مع الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دماً، وأميطوا عنه الأذى»^(٢)، فهذا يقتضي ألا يس بدم لأنه أذى، ولما روى عن يزيد بن عبد المزي عن أبيه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «يقع عن الغلام ولا يس رأسه بدم»^(٣) ولأن هذا تنجيس له فلا يشرع^(٤).

واتفقوا على جواز خضب رأس الصبي بالزعفران وبالخلوق (أي الطيب)، لقول بريدة : «كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام كنا نذبح شاة ونغلق رأسه ونلطخه بزعفران»^(٥)، ولقول عائشة رضي الله عنها : كانوا في الجاهلية إذا عقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيقة، فإذا حللوا رأس المولود وضموها على رأسه، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : «اجعلوا مكان الدم خلوقاً» زاد أبو الشيخ : «ونهى أن يس رأس المولود بدم»^(٦).

أما الحنفية فإن العقيقة عندهم غير مطلوبة.

(١) المفني والشرح الكبير ٥٨٨/٣، مطبعة النادر.

(٢) حديث «مع الغلام عقيقة ...» أخرجه البخاري في صحيحه ١٠٩/٧ ط صحيح وأصحاب السنن، وأحمد بن حنبل (١٨/٤ ط الميمنية) وفي بعض الروايات «في الغلام».

(٣) حديث «يقع عن الغلام ...» قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه. وقد رواه ابن ماجه عن يزيد بن عبد الله ولم يقل عن أبيه. فاهـ أعلم (جميع الزوائد ٥٨/٤)

(٤) المرجع السابق.

(٥) أخرجه أحمد والنسائي قال في التلخيص : وإسناده صحيح (الشوكاني ١٥٢/٥)

(٦) الشرح الكبير المطبوع مع المفني ٥٨٨/٣ - ٥٨٩ وحديث عائشة رضي الله عنها «كانوا في الجاهلية ...» قال الهيثمي :

رواه أبو يعلى والبزار باختصار ورجاله رجال الصحيح خلا شيخ أبي يعلى فاني لم أعرفه (جميع الزوائد ٥٨/٤) ورواه ابن حبان (نيل الأوطار ١٥١/٥ ط مصطفى الحلبي) وزيادة أبي الشيخ ذكرهما في نيل الأوطار (١٥١/٥) ولم يبين درجتهما من الصحة.

(١) شرح روض الطالب ١٥٥/١

(٢) الآداب الشرعية ٥٤٠/٣ ط ١ مطبعة النادر بمصر.

(٣) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس وهو حديث صحيح (فيض القدير طبعة المكتبة التجارية بمصر ٢٧١/٥)

(٤) شرح روض الطالب ١٣١/١

تسمى الحناء فإنه طيب» (١).

وقد ذكر القاضي أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : «إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها» (١).

ولا بأس باختصاص المرأة بالحناء ونحوه، لما روى عن عكرمة أنه قال : «كانت عائشة وأزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - يمتصن بالحناء وهن حرم» (٢).

وقال الشافعية : يجوز للرجل الاختصاص بالحناء ونحوه حال الإحرام في جميع أجزاء جسده، ماعدا اليدين والرجلين فيحرم خضبها بغير حاجة. وكرهوا للمرأة الاختصاص بالحناء ونحوه حال الإحرام، إلا إذا كانت ممتدة من وفاة فيحرم عليها ذلك، كما يحرم عليها الاختصاص إذا كان نقشا، ولو كانت غير ممتدة (٣).

وقال الأحناف والمالكية : لا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء ونحوه في أي جزء من البدن سواء أكان رجلا أم امرأة، لأنه طيب والمحرم ممنوع من الطيب، وقد روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأُم سلمة : «لا تطيبيني وأنت محرمة ولا

اختطاط

التعريف :

١ - الاختطاط مصدر اختط. واختطاط الأرض هو أن يُقْلِم عليها علامة بالخط ليُعلم أنه قد احتازها ليتنفع بها. واختط فلان خطا إذا تحجر موضعا وخط عليه بحدار.

وكل ما حظرته فقد خططت عليه. والخططة : الأرض يختطها الرجل في أرض غير مملوكة ليتجبرها ويبني فيها، وذلك إذا أذن السلطان لجماعة من المسلمين أن يختطوا الدور في موضع بعينه، ويتخذوا فيه مساكن لهم، كما فعلوا بالكوفة والبصرة وبغداد (٢).

ومعنى الاختطاط الوارد في اللغة هو ما يعرته الفقهاء بالتجبير أو الاحتجار بقصد إحياء الموات (٣). وتفصيل أحكامه هناك (ر : إحياء الموات).

(١) حديث «إحرام الرجل...» ذكره القاضي أبو يعلى (المغني المطبوع مع الشرح الكبير ٢/٣٦٨ - ٢٦٩ ط ١٣٩٢ هـ). ولم نثر عليه بهذا اللفظ في مقالة من كتب الحديث، وأخرجه الحاكم في تاريخه من حديث ابن عمر بلفظ «حرم الرجل في وجهه ورأسه وحرم المرأة في رأسها» (كتر العمال ٣٥/٥ ط البلاغة).

(٢) المغني والشرح الكبير ٣/٣٦٨، ٢٦٩ ط المنار. ولحديث رواه الطبراني في الكبير ولفظه «كان نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتصن وهن محرمات» وفيه يقرب مختلف فيه. (تلخيص المجيب ٢/٢٨١ - ٢٨٢).

(٣) شرح روض الطالب ١/٥٠٩.

(١) ابن عابدين ٢/٢٠٢ وحاشية السوقي ٢/٦٠ ط الحلبي، وحديث «لا تطيبني وأنت محرمة...» رواه الطبراني من حديث أم سلم. وأخرجه البيهقي وأعله بآين لهجة. لكن أخرجه النساوي من وجه آخر سلم منه (الدرية ٢/٣٩)، وتلخيص المجيب ٢/٢٨٢ (٢) لسان العرب، وتاج المروس، والمصباح المتين، والنهاية لابن الأثير ٢/٤٨.

(٣) طلبية الطلبة ص ١٥٦، ومضي المحتاج ٢/٣٦٦ ط الحلبي، ومنع الجليل ٤/١٩ نشر مكتبة النجاح في ليبيا، والمغني ٥/٥٦٩، نشر المكتبة الحديثة بالرباط.

الحكم الإجمالي:

٢ - الاختطاط كما تبين يرادفه التحجير عند الفقهاء، والتحجير لا يعتبر إحياء، إنما هو شروع في الإحياء.

ولذلك لا يثبت به الملك، ولا يصح بيع المتحجر من الموات، وإنما يكون التحجير أحق به من غيره، فإذا لم يعمر كان غيره أحق به. (١)
وهذا في الجملة. وتفصيل ذلك في إحياء الموات.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث:

٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا قطع على المختطف، لأن الاختلاس والاختطاف واحد، ولا قطع على المختلس (١) لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع». (٢)
وقد فصل الفقهاء أحكام الاختطاف في كتاب الحدود - باب حد السرقة.

إخفاء

التعريف:

١ - الإخفاء لغة السر والكتمان. وفي التنزيل: (يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يَبْدُونَ لَكَ). (٣)
فهو متعمد، بخلاف الإختفاء بمعنى التواري، فإنه لازم ومطواع للإخفاء. (٤)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الأسرار:

٢ - الأسرار لغة واصطلاحاً هو الإخفاء. وقد يأتي

اختطاف

التعريف:

١ - الاختطاف: أخذ الشيء بسرعة واستلاب (٢) ويقول بعض الفقهاء: الاختطاف هو الاختلاس (٣)، والاختلاس هو أخذ الشيء علانية بسرعة. (٤)

والفرق بين الاختطاف والاعتصاب والسرقة والحراية والحيانة كالفرق بين الاختلاس وبين هذه المصطلحات، (ر: اختلاس).

(١) تبين الحقائق ٢١٧/٣ طبع بولاق، والشرح الصغير ٤٧٦/٤، والهدب ٢٧٧/٢

(٢) حديث «ليس على خائن...» أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه في حد السرقة، وأحد وابن حبان، واللفظ للترمذي، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقال ابن حجر: رواه ثقات إلا أنه معلول (فيض القدير ٣٦٩/٥، والدرية ١١٠/٢)

(٣) سورة آل عمران/ ١٥٤

(٤) لسان العرب، والمصباح المتبر (خفي) والفرق في اللغة ص ٥٤

(١) ابن عابدين ٢٨٧/٥، وسفني المحتاج ٣٦٦/٢، والمخني ٥٩٩/٥، ومنع الجليل ١٩/٤

(٢) انظر: المغرب، وتاج العروس (خطف).

(٣) الدر المختار بمحاشية ابن عابدين ١١٩/٣ ط بولاق الأولى، والمطلع على أبواب المقنع ص ٣٧٥

(٤) حاشية ابن عابدين ٢٣٧/٣، ١٩٩

بمعنى الإظهار أيضاً كما قال بعضهم في تفسير قوله تعالى: (وَأَسْرُوا الثَّمَاةَ) أي أظهروها، فهو من الأضداد. (١)

ب - النجوى :

٣ - النجوى اسم للكلام الخفي الذي تُتاجى به صاحبك، كأنك ترفعه عن غيره، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة، ومنه النجوة من الأرض، وسمى الله تعالى تكليم موسى عليه السلام مناجاة، لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره. والفرق بينها وبين الإخفاء أن النجوى لا تكون إلا كلاماً، أما الإخفاء فيكون للكلام والعمل كما هو واضح، فالعلاقة بينهما العموم والخصوص. (٢)

الحكم الإجمالي :

يستعد الحكم الإجمالي للإخفاء بحسب المواطن التي يكون فيها :

أ - إخفاء النية :

٤ - لم يؤثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه مشروعية التلفظ بالنية، ولهذا استحب إخفاؤها، لأن محلها القلب ولأن حقيقتها قصد مطلقاً، وخصت في الشرع بالإرادة المترجمة نحو الفعل مقترنة به ابتغاء رضا الله تعالى وامتنال حكمه.

(١) لسان العرب (سرور) وانظر في تفسير الآية الفخر الرازي

١١١/١٧

(٢) الفروق في اللفظ ص ٤٤

وقيل : يستحب التلفظ بها باللسان. (١)

لكن للنية في الحج والعمرة حكم خاص فقد قال الحنفية والشافعية : يسن التلفظ بالنية في الحج والعمرة. وقال الحنابلة وهو رأي للمالكية : يستحب النطق بما جزم به ليزول الالتباس. وقال المالكية في رأي لهم : إن ترك التلفظ بها أفضل. وفي رأي آخر كراهة التلفظ بها. (٢) وقيل يستحب التلفظ باللسان وتفصيله في مصطلح (نية).

ب - إخفاء الصدقة والزكاة :

٥ - نقل الطبري وغيره الإجماع على أن الإخفاء في صدقة التطوع أفضل، والإعلان في صدقة الفرض أفضل، لقوله تعالى : «وَأَنْ تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ» (٣) «وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه». (٤)

وقال ابن عطية : يشبه في زماننا أن يكون الإخفاء بصدقة الفرض (الزكاة) أفضل، فقد كثّر المانع لها، وصار إخراجها عرضة للرياء. (٥) وقيل : إن كان المستصدق ممن يقتدى به ويتبع، وسلم

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٤٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦/١، وابن عابدين ٧٤/١، والمحطاب ٥١٥/١، والمغني ٢٣٩، ٢٣٨/٢ نشر المكتبة الحديثة بالرياض.

(٢) المغني ٢٨١/٣، وابن عابدين ١٥٨/٢، والفتاوى ٩٧/٣، والمحطاب ٤٠/٣

(٣) سورة البقرة ٢٧١

(٤) حديث «ورجل تصدق ...» رواه البخاري (١٣٢/٢) ط محمد علي صحيح

(٥) فتح الباري ٢٨٨/٣، ٢٨٩ ط السلفية.

إخفاء ٦ - ٨ اختلاس ١ - ٢

من ذكر اللسان، وذهب القاضي عياض والبلقيني إلى ترجيح عمل اللسان^(١) وتفصيله في مصطلح (ذكر).

قصده، فالإظهار أولى^(١) وتفصيله في مصطلح (صدقة).

ج - إخفاء الهلال :

٦ - إذا اختفى الهلال، وثُم على الناس، في شعبان أو رمضان، وجب أن يكمل الناس عدة الشهر ثلاثين يوماً، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(٢) وتفصيله في مصطلح : (صوم).

د - إخفاء الإيمان :

٧ - في اعتبار إيمان من أخفى إيمانه وصدّق بقلبه وأبان :
الأول : من صدق بقلبه بما علم بحجي الرسول به وأخفى إيمانه ولم يتلفظ به، اعتبر مؤمناً.
الثاني : اعتبر البعض أن التلفظ بالشهادتين شرط للإيمان أو شطر منه^(٣).

هـ - إخفاء الذكر :

٨ - اختلف السلف في الذكر الخفي والذكر باللسان من حيث الأفضلية بينهما، فقال عز الدين بن عبد السلام وابن حجر الهيتمي : ذكر القلب أفضل

اختلاس

التعريف :

١ - الاختلاس والخلس في اللغة : أخذ الشيء تخادعة عن غفلة. قيل الاختلاس أسرع من الخلس، وقيل الاختلاس هو الاستلاب^(٢).

ويزيد استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي أنه : أخذ الشيء بحضرة صاحبه جهراً مع الحرب به سواء جاء الخلس جهراً أو سراً^(٣)، مثل أن يد يده إلى منديل إنسان فيأخذه^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الغصب أو الاغتصاب : هو أخذ الشيء قهراً وعدواناً.

ب - السرقة : هي أخذ النصاب من حرزه على استخفاء.

ج - الخرابة : هي الاستيلاء على الشيء مع تعذر الفوت.

(١) الفتوحات الربانية على الأذكار النبوية ١/١٠٧، وابن

عابدين ٢/١٧٥.

(٢) لسان العرب، والمصباح المثير.

(٣) الشرح الصغير ٤/٤٧٦ ط دار المعارف، والنظم المستنذب مع

المهذب ٢/٢٧٦ ط عيسى الحلبي، والتقليبي وعميرة

٢٦/٣ وما يبداه ط مصطفى الحلبي.

(٤) النظم المستنذب مع المهذب ٢/٢٧٧.

(١) المصدر السابق.

(٢) حديث «صوموا لرؤيته ... الخ» رواه أبو هريرة، وأخرجه البخاري.

(٣) المغني ٣/٨٨ ط، السمودية والهداية ١/١١٩، وأخطاب

٢/٣٧٩، والتقليبي ٢/٢٤٩.

(٤) جمع الجوامع ٢/٤١٧، وروح المعاني ١٤/٢٣٧.

اختلاط

التعريف :

١ - الاختلاط ضم الشيء إلى الشيء، وقد يمكن التمييز بينها كما في الحيوانات، وقد لا يمكن كما في المائعات فيكون مزجاً^(١) ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذا المعنى .

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الامتزاج هو انضمام شيء إلى شيء بحيث لا يمكن التمييز بينها، ويختلف عنه الاختلاط بأنه أعم، لشموله ما يمكن التمييز فيه وما لا يمكن .

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف الحكم بحسب المسائل التي يجري فيها الاختلاط، فقد يكون أثر الاختلاط هو الحرمة. وذلك تبعاً لقاعدة : إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام، كما لو اختلطت المساليخ المذكاة بمساليخ الميتة دون تمييز، فإنه لم يجر تناول شيء منها، ولا بالتحريز إلا عند التخصيص^(٢).

(١) لسان العرب والمصباح المنير.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٤٥/١ دار الطباعة العامة، والفروق للقرافي ٢٢٦/١ ط دار إحياء الكتب العربية. والأشباه للسيوطي ص ١٠٦ ط مصطفى الحلبي بالقواعد لابن رجب ص ٢٤١ ط الصدوق الخيرية، والدسوقي ٤٠٢/٢ ط عيسى الحلبي.

د - الخيانة : هي جحد ما ائتمن عليه .^(١)

هـ - الانتهاب : هو أخذ الشيء قهراً، فالانتخاب ليس فيه استخفاء مطلقاً، في حين أن الاختلاس يستخفي في أوله^(٢).

الحكم الإجمالي :

٣ - اتفق الفقهاء على أنه لا قطع في الاختلاس، لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس على خائن ولا منتهب ولا غتلس قطع »^(٣) ولأنه يأخذ المال على وجه يمكن انتزاعه منه بالاستغاثة بالناس وبالسultan فلم يحتاج في ردهه إلى القطع^(٤).

مواطن البحث :

٤ - يفصل الفقهاء أحكام الاختلاس في السرقة عند الحديث عن الأمور التي فيها قطع وما لا قطع فيه، وفي النصب عند الحديث عما يغيره من أنواع أخذ الحقوق من الغير.

(١) طلبة الطلبة ٧٨ ط العامرة. العلوي ٢٦٦/٣ ط مصطفى الحلبي.

(٢) المغني ٢٤٠/٨

(٣) الحديث : « ليس على خائن ... » تقدم تخريجه في بحث (اختطاف).

(٤) تسين الحقائق ٢١٧/٣ ط بلاق، والشرح الصغير ٤٧٦/٤، والمهذب ٢٧٧/٢، والمحرر للمجد ابن تيمية ١٥٦/٢، مطبعة السنة المحمدية.

اختلاط ٤

الاختلاط إذا كان فيه :

أ — الخلوة بالأجنبية ، والنظر بشهوة إليها .

ب — تبذل المرأة وعدم احتشامها .

ج — عبث وهو وملاسة للأبدان كالاختلاط في الأفراح والموالد والأعياد ، فالاختلاط الذي يكون فيه مثل هذه الأمور حرام ، تخالفته لقواعد الشريعة .

قال تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ ... وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ » .

وقال تعالى عن النساء : « وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ » وقال : « وَإِذَا سَأَلْتَهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ » .^(١) ويقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بامرأة فَإِنَّ ثَالِثَهَا الشَّيْطَانُ »^(٢) وقال صلى الله عليه وسلم لأساء بنت أبي بكر « يَا أَسَاءُ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ الْحَيْضَ لَمْ يَصِلْ أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفَيْهِ » .^(٣)

كذلك اتفق الفقهاء على حرمة لمس الأجنبية ، إلا إذا كانت عجوزاً لا تشتهي فلا بأس بالمصافحة . ويقول ابن فرحون : في الأعراس التي يمتزج فيها الرجال والنساء ، لا تقبل شهادة بعضهم لبعض إذا كان فيه ما حرمه الشارع ، لأن بمحضورهم هذه المواضع تسقط عدالتهم .

ويستثنى من الاختلاط المحرم ما يقوم به الطبيب من نظر ولس ، لأن ذلك موضع ضرورة ، والضرورات تبيح المحظورات .

(١) سورة النور / ٣٠ ، ٣١ ، وسورة الأحزاب / ٥٣

(٢) حديث : « لَا يَخْلُونَ ... » أخرجه الترمذي (تحفة الأحوزي ٣٨٤/٦)

(٣) حديث : « يَا أَسَاءُ » أخرجه أبوداود (عون المعبود ١٠٦/٤)

ويجوز التحري إذا كانت الغلبة للمذكاة كما يقول الحنفية . وكذلك لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالتحري ، ومثل ذلك من طلق إحدى زوجتيه معها ، يحرم عليه الوطء قبل التمين .^(١)

وقد يكون أثر الاختلاط هو الاجتهاد والتحري غالباً فالأواني إذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً ولم تتميز ، وكذلك الشيايب إذا اختلط الطاهر بالنجس فإنه يتحرى للطهارة واللبس .^(٢) وهذا عند الجمهور ، وبعض الفقهاء يقول بعدم التحري وهم الخنابلة إلا بعضهم .

وقد يكون أثر الاختلاط هو الضمان . ومن ذلك ما إذا خلط المودع الوديعة بماله ولم يتميز فإنه يضمن لأن الخلط إلتلاف .^(٣)

وقد يعتبر الاختلاط بإبطالاً لبعض العقود كالوصية ، فن وصى بشيء معين ثم خلطه بغيره على وجه لا يتميز منه كان رجوعاً في الوصية .^(٤)

ومن صور الاختلاط :

اختلاط الرجال بالنساء :

٤ — يختلف حكم اختلاط الرجال بالنساء بحسب موافقته لقواعد الشريعة أو عدم موافقته ، فيحرم

(٢) المراجع السابقة .

(٢) الأشباه لابن نجيم ١/١٤٦ ، والفتاوى الهندية ١/٦٠ ط بلاق والفرق للقرافي ٢/١٠١ ، والخطاب ١/١٦٠ ط ليبيا والأشباه للسيوطي ص ١٠٧ والقواعد لابن رجب ص ٢٤١ والمغني ٥٠٠/١ ط المنار .

(٣) بدائع الصنائع ٣/٢١٣ ، والدمشق ٣/٤٢٠ ، والقبلي ٢٨١/٧

(٤) القبلي ٣/١٧٦ ، والمغني ٤٨٧/٤

وفي الموضوع فروع متعددة . (ر : نظر - خلوه - محرم - أجنبي) .

اختلاف

التعريف :

١ - الاختلاف لغة : مصدر اختلف . والاختلاف نقيض الاتفاق . جاء في اللسان ما مفاده : اختلف الأمران لم يتقفا . وكل ما لم يتساو قد اختلف .
والخلاف : المضادة ، وخالفه إلى الشيء عصاه إليه ، أو قصده بعد أن ناه عنه .

و يستعمل الاختلاف عند الفقهاء بمعنى اللغوي وكذلك الخلاف .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخلاف :

٢ - جاء في فتح القدير والدر المختار وحاشية ابن عابدين ، ونقله التهانوي عن بعض أصحاب الحواشي ، التفريق بين (الاختلاف) و (الخلاف) بأن الأول يستعمل في قول يني على دليل ، والثاني فيما لا دليل عليه . وأيده التهانوي بأن القول المرجح في مقابلة الرائج يقال له خلاف ، لا اختلاف . قال : والحاصل منه ثبوت الضعف في جانب الخالف في (الخلاف) ، كسمخالفته الإجماع ، وعدم ضعف جانبه في (الاختلاف) . (١)

(١) فتح القدير ٣٩٤/٦ ط بولاق ، وحاشية ابن عابدين ٣٣١/٤ ط أولى .

٥ - ويجوز الاختلاط إذا كانت هناك حاجة مشروعة مع مراعاة قواعد الشريعة ولذلك جاز خروج المرأة للصلاة الجماعة وصلاة العيد ، وأجاز البيض خروجها لفريضة الحج مع رفقة مأمونة من الرجال . كذلك يجوز للمرأة معاملة الرجال ببيع أو شراء أو إجارة أو غير ذلك . ولقد سئل الإمام مالك عن المرأة العزبة الكبيرة تلجأ إلى الرجل ، فيقوم لها بحوائجها ، و يناولها الحاجة ، هل ترى ذلك له حسناً ؟ قال : لا بأس به ، وليدخل معه غيره أحب إليّ ، ولو تركها الناس لضاعت ، قال ابن رشد : هذا على ما قال إذا غشّ بصره عما لا يحل له النظر إليه . (١)

مواطن البحث :

٦ - الأشياء التي يتم فيها الاختلاط تشمل مواطن متعددة في كثير من المسائل الفقهية ولكل مسألة حكمها بحسب أثر الاختلاط فيها ومن هذه المواطن اختلاط المصوب بغيره في باب النصب ، واختلاط موتى المسلمين بغيرهم في باب الجنائز ، واختلاط الحادث بالموجود في بيع الثمار ، واختلاط الماشية التي تجب فيها الزكاة في باب الزكاة ، واختلاط المحلوف عليه في باب الأيمان ، واختلاط النجس بالطاهر في المائعات ، وغير ذلك .

(١) ابن عابدين ٢٤٣/٥ ط ثالكوايداع ١٢٥/٥ ط الجمالية ، والاختصار ١٥٤/٤ - ١٥٦ ، والمغني ٢٣٧/٣ - ٣٧٢/٢ و ٢٠٠/٢ - ٢٠٤/٢ و ٥٥٨/٦ و ٧٠٤/٣ ، وصنعتي الإيرادات ٧٠٤/٣ ، والمهذب ٧١/١ ، ١٠٠ ، ١٢٦ و ٣٥/٢ ، ومغني المحتاج ٤٦٧/١ ، ومنع الجليل ١٣٣/١ ، ٢٣١ ، ٢٧٥ ، ٤٣٩ ، ٤٨٤ و ٧٣٨/٣ ، والمبدل لابن الحاج ٢٣٣/١ ، ٢٧٥ و ١٧/٢ ، ٥٣ ، والتبصرة بهامش فتح القلي ٢٩٦/١

اختلاف ٣ - ٦

الوفاق في موضع الخلاف لا يصح^(١) فليس كل تعارض بين قولين يعتبر اختلافا حقيقيا بينهما، فإن الاختلاف إما أن يكون اختلافاً في العبارة، أو اختلاف تنوع، أو اختلاف تضاد. وهذا الأخير هو الاختلاف الحقيقي.

٥ - أما الاختلاف في العبارة فإن يعبر كل من المختلفين عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه. مثال ذلك تفسير الصراط المستقيم. قال بعضهم: هو القرآن، وقال بعضهم: هو الإسلام. فهذان القولان متفقان، لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن الكريم. وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة.

٦ - وأما اختلاف التنوع، فإن يذكر كل من المختلفين من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبية المستمع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه. مثال ذلك تفسير قوله تعالى: (قَبِيلُهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ)^(٢)، قال بعضهم: السابق الذي يصلي أول الوقت، والمقتصد في أثنائه، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار. وقيل: السابق المحسن بالصدقة، والمقتصد بالبيع، والظالم بأكل الربا.^(٣)

واختلاف التنوع في الأحكام الشرعية قد يكون في الوجوب نارة وفي الاستحباب أخرى:

فالأول مثل أن يجب على قوم الجهاد، وعلى قوم الصدقة، وعلى قوم تعليم العلم. وهذا يقع في فروض

وقد وقع في كلام بعض الأصوليين والفقهاء عدم اعتبار هذا الفرق، بل يستعملون أحياناً اللفظين بمعنى واحد،^(١) فكل أمرين خالف أحدهما الآخر خلافاً، فقد اختلفا اختلافاً. وقد يقال: إن الخلاف أعم مطلقاً من الاختلاف. وينفرد الخلاف في مخالفة الإجماع ونحوه.

هذا، ويستعمل الفقهاء (التنازع) أحياناً بمعنى الاختلاف.

ب - الفرق، والتفرق:

٣ - (الاتفاق) و(التفرق) و(الفرقة) بمعنى أن يكون كل مجموعة من الناس وحدهم. ففي القاموس: الفريق القطيع من الغنم، والفريقة قطعة من الغنم تفرق عنها فتذهب تحت الليل عن جماعتها. فهذه الألفاظ أخص من الاختلاف.

الاختلاف في الأمور الاجتهادية (علم الخلاف)

حقيقة الاختلاف وأنواعه:

٤ - على المجتهد تحقيق موضع الاختلاف، فإن نقل الخلاف في مسألة لا خلاف فيها خطأ، كما أن نقل

(١) انظر مثلاً كلام الشاطبي في الموافقات ١٦١/٤ وما يدها ط المكتبة التجارية، حيث يقول مثلاً: «مراعاة الخلاف» ويقصد به ما فيه أدلة مختلف فيها. وانظر أيضاً الفتاوى الهندية ٣١٢/٣، حيث يقول: «إن اختلف المتقدمون على قولين، ثم أجمع من بعدهم على أحد هذين القولين فهذا الإجماع هل يرضخ الخلاف المتقدم»، فاعتره أولاً بالاختلاف عبر عنه ثانياً بالخلاف. فهذا شيء واحد.

(١) الموافقات ٢١٥/٤

(٢) سورة فاطر / ٣٢

(٣) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية في مجموع فتاوي ابن تيمية

٣٣٧/١٣، والموافقات للشاطبي ٢١٤/٤

الحكم التكليفي للاختلاف بحسب أنواعه :

أمور الدين التي يمكن أن يقع فيها الخلاف إما أصول الدين أو فروعه، وكل منها إما أن يشبث بالأدلة القاطعة أولاً. فهي أربعة أنواع :

٨ - النوع الأول : أصول الدين التي تشبث بالأدلة القاطعة، كوجود الله تعالى ووحدانيته، وملأنكته وكتبه ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم والبعث بعد الموت ونحو ذلك. فهذه أمور لا مجال فيها للاختلاف، من أصاب الحق فيها فهو مصيب، ومن أخطأه فهو كافر^(١)

٩ - النوع الثاني : بعض مسائل أصول الدين، مثل مسألة رؤية الله في الآخرة، وخلق القرآن، وخروج الموحدين من النار، وما يشابه ذلك، فقبل يكفر المخالف، ومن القائلين بذلك الشافعي. فن أصحابه من حله على ظاهره. ومنهم من حله على كفران النعم.^(٢)

وشرط عدم التكفير أن يكون المخالف مصدقاً بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم. والتكذيب المكفر أن ينفي وجود ما أخبر به الرسول. ويزعّم أن ما قاله كذب محض أراد به صرف الناس عن شيء يريد. كذا قال الغزالي.^(٣)

١٠ - النوع الثالث : الفروع المعلوم من الدين بالضرورة كفرضية الصلوات الخمس، وحرمة الزنى، فهذا ليس موضعاً للخلاف. ومن خالف فيه

الأعيان كما مقل. وفي فروض الكفايات، ولها تنوع يخصها، وهو أنها تتعين على من لم يقم بها غيره : فقد تحتمل في وقت، أو مكان، وعلى شخص أو طائفة كما يقع مثل ذلك في الولايات والجهات والفتيا والقضاء.

قال ابن تيمية : وكذلك كل تنوع في الواجبات يقع مثله في المستحبات.^(١)

٧ - وقد نظر الشاطبي في المسألة، وحصر الخلاف غير الحقيقي في عشرة أنواع.

منها : ما تقدم من الاختلاف في العبارة.

ومنها : أن لا يتوارد الخلاف على عمل واحد.^(٢)
ومنها : اختلاف أقوال الإمام الواحد، بناء على تغير الاجتهاد، والرجوع عما أفنى به أولاً.

ومنها : أن يقع الاختلاف في العمل لا في الحكم، بأن يكون كل من العملين جائزاً، كاختلاف القراء في وجوه القراءات، فإنهم لم يقرأوا بما قرأوا به على إنكار غيره، بل على إجازته والإقرار بصحته، فهذا ليس في الحقيقة باختلاف، فإن المرويات على الصحة لا خلاف فيها، إذ الكل متواتر.

وهذه الأنواع السابقة تقع في تفسير القرآن، وفي اختلافهم في شرح السنة، وكذلك في فتاوى الأئمة وكلامهم في مسائل العلم. وهي أنواع - وإن ستيت خلافاً - إلا أنها ترجع إلى الوفاق.^(٣)

(١) فصل التفرقة بين الإسلام والزندقة.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٦٠ ط مصطفى الحلبي، وكشف الحقائق

٦٥/١، والمغني ٤١٧/٢ ط الأولى بالناشر.

(٣) فصل التفرقة للغزالي.

(١) مجموع الفتاوى الكبرى ١١٦/١٩ - ١٢١

(٢) الموافقات ٢١٦/٤، وانظر لتحقيق المسألة : الضد على مختصر

ابن الحاجب.

(٣) الموافقات ٢١٧/٤

فقد كفر. (١)

١١ - النوع الرابع : الفروع الاجتهادية التي قد تخفى أدلتها . فهذه الخلاف فيها واقع في الأمة . ويعذر المخالف فيها ، لحفاء الأدلة أو تعارضها ، أو الاختلاف في ثبوتها . وهذا النوع هو المراد في كلام الفقهاء إذا قالوا : في المسألة خلاف . وهو موضوع هذا البحث على أنه الخلاف المعتد به في الأمور الفقهية .

فأما إن كان في المسألة دليل صحيح صريح لم يطلع عليه المجتهد فخالفه ، فإنه معذور بعد بذل الجهد ، ويعذر أتباعه في ترك رأيه أخذاً بالدليل الصحيح الذي تبين أنه لم يطلع عليه . (٢)

فهذا النوع لا يصح اعتياده خلافاً في المسائل الشرعية ، لأنه اجتهد لم يصادف خطأ ، وإنما يعد في مسائل الخلاف الأحوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة . (٣)

أدلة جواز الاختلاف في المسائل الفرعية :

١٢ - أولاً : ماوقع من الصحابة في غزوة بني قريظة : روى البخاري عن ابن عمر قال : « قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب : لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة ، فأدرك بعضهم العصر في الطريق . فقال بعضهم : لا نصلي حتى نأتيا .

(١) إرشاد الضلع ص ٢٦١ ط مصطفى الحلبي .

(٢) مستخلص من رسالة ابن تيمية « رفع الملام عن الأئمة الأعلام » مطبوعة مع مجموع فتاوى ابن تيمية ١٩/٢٣٢ ، ٢٥٠

٢٥٧ -

(٣) المواقفات ١٦٨/٤

وقال بعضهم : بل نصلي ، لم يرد منا ذلك ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يعنف واحدا منهم . (١)

ثانياً : اتفاق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها على إقرار كل فريق للفريق الآخر على العمل باجتهادهم ، كمسائل في العبادات والنكاح والموارث والعتا والسياسة وغير ذلك . (٢)

الاختلاف فيما لا فائدة فيه :

١٣ - قال ابن تيمية : قد يقع الاختلاف في ألفاظ من تفسير القرآن بما لا مستند له من النقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو ينقل لا يمكن تمييز الصحيح منه من الضعيف ، ودون استدلال مستقيم . وهذا النوع من الاختلاف لا فائدة من البحث عنه ، والكلام فيه من فضول الكلام . وأما يحتاج المسلمون إلى معرفته فإن الله نصب على الحق فيه دليلاً .

فقال مالا فائدة فيه اختلافهم في أصحاب الكهف ، وفي البعض الذي ضرب به موسى من البقرة ، ومقدار سفينة نوح ، ونحو ذلك . فهذه الأمور طريق العلم بها النقل . فما كان من هذا منقولاً نقلاً صحيحاً ، كاسم صاحب موسى أنه الخضر ، فهذا معلوم ، وما لم يكن كذلك بل كان مما ينقل عن أهل الكتاب ككعب وهب ، فهذا لا يجوز تصديقه ولا تكذيبه إلا بحجة . (٣)

(١) فتح الباري ٣٢٨/٧ ط عبد الرحمن محمد .

(٢) مجموع الفتاوى لأبن تيمية ٩/٢٢٣

(٣) مقدمة في أصول التفسير ص ١٣ وما بعدها ط مطبعة الترقى دمشق .

قال من الأئمة ببيان الأمر في باب من أبواب العبادة للوجوب، وخالفه غيره فقال بأنه للندب، وكذلك اختلافهم في النبي بأنه للكرامة أو للتحريم، فلكل من المرتبتين رجال، فمن قوى منهم من حيث إيمانه وجسمه خطوب بالفرقة والتشديد الوارد في الشريعة صريحاً أو ضمنياً. ومن ضعف منهم خطوب بالرخصة. فالمرتبتان عنده على الترتيب الوجوبي لا التخيري. (١)

الاختلاف الفقهي هل هو رحمة :

١٥ - المشهور أن اختلاف مجتهدي الأمة في الفروع رحمة لها وسعة. (٢) والذين صرحوا بذلك احتجوا بما رواه ابن عباس مرفوعاً «مهما أوتيت من كتاب الله فاعمل به لا عذر لأحد في تركه. فإن لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية. فإن لم تكن سنة مني فما قال أصحابي. إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء، فأما أخذتم به اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمة». (٣)

وفي الحديث أيضاً «وجعل اختلاف أمتي رحمة وكان فيمن كان قبلنا عذاباً». (٤)

الاختلاف الجائز هل هو نوع من الوفاق :

١٤ - يرى الشاطبي أن ما يعتد به من الخلاف في ظاهر الأمر يرجع في الحقيقة إلى الوفاق. فإن الاختلاف في بعض المسائل الفقهية راجع إما إلى دورانها بين طرفين واضحين يتعارضان في أنظار المجتهدين، وإما إلى خفاء بعض الأدلة، أو إلى عدم الاطلاع على الدليل.

وهذا الثاني ليس في الحقيقة خلافاً، إذ لو فرضنا اطلاع المجتهد على ما خفي عليه لرجع عن قوله، فلذا يتقضى لأجله قضاء القاضي.

أما الأول فإن تردده بين الطرفين غير مقصود الشارع الميهم بينهما من كل واحد من المجتهدين، واتباع للدليل المرشد إلى تعرف قصده. وقد توافقوا في هذين القصدتين توافقاً لو ظهر معه لكل واحد منها خلاف ما رآه لرجع إليه، ولوافق صاحبه. وسواء قلنا بالتخطة أو بالتصويب، إذ لا يصح للمجتهد أن يحتمل على قول غيره وإن كان مصيباً أيضاً. فالإصابة على قول المصوبة إضافية. فرجع القولان إلى قول واحد بهذا الاعتبار. فهم في الحقيقة متفقون لا مختلفون. ومن هنا يظهر وجه التحاب والتألف بين المختلفين في مسائل الاجتهاد، لأنهم مجتمعون على طلب قصد الشارع، فلم يصيروا شيئاً، ولا تفرقوا فرقا. (١)

هذا وقد سلك الشرحاني مسلكاً آخر في إرجاع مسائل الخلاف إلى الوفاق، بأن يحمل كل قول من أقوال المختلفين على حال من أحوال المكلفين. فمن

(١) الميزان الكبرى ص ٦

(٢) الموافقات ٤/١٢٥، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة.

(٣) رواه البيهقي وغيره من حديث جوير عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً. قال السخاوي: وجوبه رخصي جداً، والضحاك عن ابن عباس منقطع (المقاصد الحسنة ص ٢٦).

(٤) ذكره في الميزان الكبرى ص ٧٧ السيوطي عن «اختلاف أئمتي رحمة» تخرجه نصر القمني في كتاب الحج. ولم يذكر السيوطي تحريماً للجملة التالية بعد أن عنون بذلك كله

(المقتضى الكبرى ١/٢١١)

اختلاف ١٦

وتوسط ابن تيمية بين الاتجاهين، فرأى أن الاختلاف قد يكون رحمة، وقد يكون عذاباً. قال: النزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شر عظيم من خفاء الحكم. والحق في نفس الأمر واحد، وقد يكون خفاؤه على المكلف — لما في ظهوره من الشدة عليه — من رحمة الله به، فيكون من باب (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُوا) ^(١). وهكذا ما يوجد في الأسواق من الطعام والثياب قد يكون في نفس الأمر مقصوباً، فإذا لم يعلم الإنسان بذلك كان كله حلالاً لا شيء عليه فيه بحال، بخلاف ما إذا علم. فخفاء العلم بما يوجب الشدة قد يكون رحمة، كما أن خفاء العلم بما يوجب الرخصة قد يكون عقوبة، كما أن رفع الشك قد يكون رحمة وقد يكون عقوبة. والرخصة رحمة. وقد يكون مكروه النفس أنفع كما في الجهاد. ^(٢)

أسباب اختلاف الفقهاء:

١٦ — الاختلاف إما أن يكون ناشئاً عن هوى، أو عن الاجتهاد المأذون فيه. فأما ما كان ناشئاً عن هوى فهو موضع الذم، إذ أن الفقيه تابع لما تدل عليه الأدلة الشرعية فإن صرّف الأدلة إلى ما تواءم نفسه فقد جعل الأدلة تابعة لهواه. ^(٣) وذكر الشاطبي أن الخلاف الناشئ عن الهوى

واستأنسوا لذلك بما روي عن بعض التابعين من مثل قول القاسم بن محمد: لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعمالهم، لا يعمل العامل بعمل رجل منهم إلا رأى أنه في سعة، ورأى أن خيراً منه قد عمله.

وعن عمر بن عبد العزيز: ما أحب أن أصحاب رسول الله لم يختلفوا، لأنه لو كان قولاً واحداً كان الناس في ضيق، وأنهم أمة يقتدى بهم، فلو أخذ أحد بقول رجل منهم كان في سعة.

وعن يحيى بن سعيد أنه قال: اختلاف أهل العلم توسعة، وما برح المفتون يختلفون، فيحلل هذا ويحرم هذا، فلا يعيب هذا على هذا، ولا هذا على هذا. ^(٤)

وقال ابن عابدين: الاختلاف بين المجتهدين في الفروع — لا مطلق الاختلاف — من آثار الرحمة فإن اختلافهم توسعة للناس. قال: فهذا كان الاختلاف أكثر كانت الرحمة أوفر. ^(٥)

وهذه القاعدة ليست متفقاً عليها، فقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال: ليس في اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سعة، وإنما الحق في واحد. ^(٦)

وقال المزني صاحب الشافعي: ذم الله الاختلاف وأمر بالرجوع عنده إلى الكتاب والسنة. ^(٧)

(١) كشف الحقائق ص ٦٥، والمواقف ١٢٥/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٦/١

(٣) المواقف ١٢٩/٤

(٤) المواقف ١٢٠/٤

(١) سورة المائدة ١٠١/١

(٢) مجموع الفتاوى ١٥٩/١٤

(٣) إحياء علوم الدين ط للكتبة التجارية ٤٢/١

- ٤ - اختلاف القراءات بالنسبة إلى القرآن العظيم، واختلاف الرواية بالنسبة إلى الحديث النبوي.
- ٥ - دعوى النسخ وعدمه. (١)
- ٦ - عدم اطلاع الفقيه على الحديث الوارد أو نسيانه له.

أسباب الخلاف الراجع إلى القواعد الأصولية :

- ١٩ - من العسر بمكان حصر الأسباب التي من هذا النوع، فكل قاعدة أصولية تختلف فيها ينشأ عنها اختلاف في الفروع البنية عليها.

الإنكار والمراعاة في المسائل الخلافية :

أولاً : الإنكار في المسائل الخلافية :

- ٢٠ - ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر قاعدة : « لا ينكر المختلف فيه ولكن ينكر المجتمع عليه ». وقال إنه يستثنى منها صور ينكر فيها المختلف فيه : إحداهما : أن يكون ذلك المذهب بعيد المأخذ. ومن ثم وجب الحد على المرتين بوطء الأمة المرهونة، ولم ينظر للخلاف الشاذ في ذلك.
- الثانية : أن يترافع فيه لحاكم، فيحكم بمقتدته. إذ لا يجوز للحاكم أن يحكم بخلاف معتقده.
- الثالثة : أن يكون للمنكر فيه حق، كالزواج المسلم يمنع زوجته الذمية من شرب الخمر بالرغم من وجود خلاف في حقه عندها وعدمه. (٢)
- وذكر ابن تيمية أن للمجتهد أن يعتمد في الأمور

هو الخلاف حقيقة. (١) وإذا دخل المرى أدى إلى اتباع المشابه حرصاً على القلبة والظهور بإقامة العذر في الخلاف، وأدى إلى الفرقة والبعضاء، لاختلاف الأهواء وعدم اتفاقها. فأقول أهل الأهواء غير معتمد بها في الخلاف المقرر في الشرع وإنما يذكرها بعض الناس ليردوا عليها ويبنوا فسادها، كما فعلوا بأقوال اليهود والنصارى ليوضحوا ما فيها. (٢)

١٧ - أما النوع الثاني وهو الاختلاف الناشئ عن الاجتهاد المأذون فيه فله أسباب مختلفة، يتعرض لها الأصوليون لتماماً. وقد أفردوها بالتأليف قديماً وحاول الوصول إلى حصرها ابن السيد البطلاني في كتابه « الإنصاف في أسباب الخلاف » وابن رشد في مقدمة « بداية المجتهد » وابن حزم في « الإحكام » والدهلوي في « الإنصاف » وغيرهم. ويرجع الاختلاف إما إلى الدليل نفسه، وإما إلى القواعد الأصولية المتعلقة به.

أسباب الخلاف الراجع إلى الدليل :

- ١٨ - مما ذكره ابن السيد من ذلك :
- ١ - الإجمال في الألفاظ واحتمالها للتأويلات.
- ٢ - دوران الدليل بين الاستقلال بالحكم وعدمه.
- ٣ - دورانه بين العموم والخصوص، نحو (لا إكراه في الدين) يختلف فيه هل هو عام أو خاص بأهل الكتاب الذين قبلوا الجزية.

(١) يعني أنه لا يرجع اتفاق كالمخلاف الناشئ من نظر المجتهدين من أهل الحق في الأدلة، إذ أنهم يلتزمون بتفضي الدليل كما تقدم.

(٢) الموافقات ٤/ ٢٢٢ - ٢٢٤

(١) الموافقات ٤/ ٢١٣
(٢) الأشباه والنظائر ط التجارية ص ١٤١

اليلين في الصلاة. ولم يبال بقول من قال بإبطاله الصلاة من الحنفية، لأنه ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حسين صحابيا.

الثالث: أن يقوى مدركه - أي دليله - بحيث لا يعد هفوة. ومن ثم كان الصوم في السفر أفضل لمن قوي عليه، ولم يبال بقول داود: إنه لا يصح^(١).

وقال ابن حجر في هذا الشرط الثالث: أن يقوى مدركه بأن يقف الذهن عنده، لا بأن تنهى حجته.

أمثلة على الخروج من الخلاف:

٢٤ - جمع السيوطي لذلك أمثلة من فقه الشافعية منها:

١ - أمثلة على الخروج من خلاف من يقول بالوجوب: استيجاب الدلك في الطهارة، واستيعاب الرأس بالمسح، والترتيب في قضاء الفوائت، وترك الأداء خلف من يصلي القضاء، وترك القصر فيها دون ثلاث مراحل، وترك الجمع، وقطع التيمم الصلاة إذا رأى الماء.

٢ - أمثلة على الخروج من خلاف من يقول بالتحريم: كراهة الحيل في باب الربا، وكراهة نكاح المحلل، وكراهة مفارقة الإمام بلا عذر، وكراهة صلاة المنفرد خلف الصف^(٢).

وذكر ابن عابدين من الحنفية أمثلة منها: ندب الوضوء للخروج من خلاف العلماء، كما في مس

المختلف فيها بين الحل والتحريم أن مخالفه قد ارتكب (الحرام) في نحو (لن الله المحلل والمحلل له) ولكن لا يلحقه الوعيد واللن أن كان قد اجتهد الاجتهاد المأذون فيه. بل هو معذور مثاب على اجتهاده. وكذلك من قلده التقليد السائق^(١).

ثانيا: مراعاة الخلاف:

٢١ - يراد بمراعاة الخلاف أن من يعتقد جواز الشيء يترك فعله إن كان غيره يعتقه حراما.

كذلك في جانب الوجوب يستحب لمن رأى إباحة الشيء أن يفعله إن كان من الأئمة من يرى وجوبه. كمن يعتقد عدم وجوب الوتر يستحب له المحافظة على عدم تركه، خروجاً من خلاف من أوجبه.

ولا يتأتى ممن اعتقد الوجوب مراعاة قول من يرى التحريم، ولا ممن اعتقد التحريم مراعاة قول من يرى الوجوب.

حكم مراعاة الخلاف:

٢٢ - ذكر السيوطي من الشافعية أن الخروج من الخلاف مستحب.

شروط الخروج من الخلاف:

٢٣ - قال السيوطي: لمراعاة الخلاف شروط: أحدها: أن لا توقع مراعاته في خلاف آخر.

الثاني: أن لا يخالف سنة ثابتة. ومن ثم سُرَّ رفع

(١) رفع الملام، ومجموع الفتاوى ٢٧٨/١٩، وما بعدها.

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ط الحلبي ص ١٣٦، ١٣٧

(٢) حاشية ابن عابدين ٩٩/١، ١٠٠، ونقطة المحتاج لابن حجر

بمحاكية الشرواني ٢٤٢/٢، والأشباه والنظائر ص ١٢٢ ط

المكتبة التجارية ١٣٥٩ هـ.

الذكر أو المرأة. (١)

وذكر صاحب المغني من الحنابلة : استحباب السجود على الأنف خروجاً من خلاف من أوجبه. (٢)

وذكر الشيخ عليش من المالكية : أنه لا تكره البسلة في الفرض إذا قصد بها الخروج من خلاف من أوجها. (٣)

مراعاة الخلاف فيما بعد وقوع المختلف فيه :

٢٥ - ذكر الشاطبي نوعاً آخر من مراعاة الخلاف . وذلك فيما لو ارتكب المكلف فعلاً مختلفاً في تحرمة وجوازه ، فقد ينظر المجتهد الذي يرى تحريم هذا الفعل ، فيجيز ماوقع من الفساد « على وجه يليق بالعدل ، نظراً إلى أن ذلك الفعل وافق فيه المكلف دليلاً على الجملة ، وإن كان مرجوحاً ، فهو راجع بالنسبة إلى إبقاء الحالة على ماوقعت عليه ، لأن ذلك أولى من إزالتها ، مع دخول ضرر على الفاعل أشد من مقتضى التي » .

وضرب مثلاً لذلك بالنكاح بلا ولي . ففي الحديث : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل » (١) . فلو تزوج رجل امرأة بلا ولي ، فإن هذا النكاح يثبت به الميراث ، ويثبت به نسب الأولاد ، ولا يعامل معاملة الزنى لثبوت الخلاف

فيه ، وثبوت الميراث والنسب تصحيح للمني عنه من وجه ، « وأجراؤهم النكاح الفاسد مجرى الصحيح في هذه الأحكام ، وفي حرمة المصاهرة ، وغير ذلك ، دليل على الحكم بصحته على الجملة ، وإلا لكان في حكم الزنى . وليس في حكمه بالاتفاق » . وقد وجهه بأن « العامل بالجهل خطأ له نظران : نظر من جهة مخالفته للأمر والنهي . وهذا يقتضي الإبطال ، ونظر من جهة قصده الموافقة في الجملة ، لأنه داخل مداهل أهل الإسلام ، ومحكوم له بأحكامهم ، وخطؤه أو جهله لا يجني عليه أن يخرج به عن حكم أهل الإسلام ، بل يتلافى له حكم يصح ما أفسده بجهله أو خطئه ... إلا أن يترجح جانب الإبطال بالأمر الواضح » (١) .

العمل في المسائل الخلافية

المقلد بين التخير والتحري :

٢٦ - ذهب بعض الشافعية والحنابلة إلى أن الماتى إذا اختلف عليه فتوى علماء عصره فهو مختار يأخذ بأيا شاء . قال الشوكاني : واستدلوا بإجماع الصحابة على عدم إنكار العمل بقول المفضل مع وجود الأفضل .

وقيل : ليس هو على التخير ، بل لا بد من مرجح . وبه قال الحنفية والمالكية وأكثر الشافعية وأحد في رواية وكثير من الفقهاء . ثم قد قيل : يأخذ بالأغلظ ، وقيل : بالأخف ، وقيل : بقول الأعم . (٢)

(١) حاشية ابن عابدين ١/٦١

(٢) المغني ١/٥٦٠

(٣) منع الجليل ١/١٦٠

(٤) أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن عائشة وهو صحيح (فيض القدير ٣/١٤٣)

(١) المواقفات ٤/٢٠٢ - ٢٠٥

(٢) التقرير والتحرير في شرح الشعرير ٣/٣٩٩ ط بولاق

١٣١٦ هـ ، وإرشاد النحول ص ٢٧١

اختلاف ٢٧

وقال الغزالي : يأخذ بقول أفضلهم عنده وأغلبهم صوابا في قلبه. (١)

وقد أيد الشاطبي القول الثاني من أن المقلد ليس على التخيير. قال : ليس للمقلد أن يتخير في الخلاف ، لأن كل واحد من المفتين متبع لدليل عنده يقتضي ضد ما يقتضيه دليل صاحبه . فهما صاحبا دليلين متضادين . فاتباغ أحدهما بالهوى اتباع للهوى . فليس إلا الترجيح بالأعلمية ونحوها . فكما يجب على المجتهد الترجيح ، أو التوقف ، فكذلك المقلد . وأيضا فإن ذلك يؤدي إلى تتبع رخص المذاهب من غير استناد إلى دليل شرعي. (٢)

ما يصنع القاضي والمفتي في المسائل الخلافية :

٢٧ — يجب عند الشافعية والحنابلة وهو قول للمالكية أن يكون القاضي مجتهدا . وقد صرح صاحب المغني من الحنابلة أن القاضي لا يحكم بتقليد غيره مطلقا سواء أظهر له الحق فخالفه فيه غيره ، أم لم يظهر له شيء ، وسواء أضاع الوقت أم لم يضق . وكذلك ليس للمفتي الفتيا بالتقليد . وعند الشافعية إن تعذر هذا الشرط فوُلّي سلطان أو من له شوكة ، مقلداً نفذ قضاؤه للضرورة. (٣) والمعتمد عند المالكية جواز كون القاضي مقلداً. (٤) والاجتهاد عند

الحنفية شرط أولوية فقط. (١)
فعلى قول من اشترط الاجتهاد ، فإن القاضي في المسائل المختلف فيها مما ليس فيه نص ولا إجماع لا يحكم إلا بما ترجح عنده حسب أصول الاجتهاد .
وعلى قول من يميز كون القاضي مقلداً ، ذهب المالكية إلى أنه يحكم المقلد بقول مقلده أي بالراجح من مذهبه سواء أكان قوله — يعني امام المذهب — أم قول أصحابه ، لا بالضعيف ، ولا بقول غيره من المذاهب ، ولا بنقض حكمه ، إلا إن يكون للضعيف تدرك ترجح عنده وكان من أهل الترجيح . وكذلك المفتي . ويجوز للإنسان أن يعمل بالضعيف لأمر اقتضى ذلك عنده. (٢) وقيل : بل يقلد قول الغير إذا كان راجحا في مذهب ذلك الغير ، قال الصاوي : وهو المعتد لجواز التقليد ولو لم تكن ضرورة .

أما الحنفية لهم في المسائل الخلافية تفصيل : ففي الفتاوى الهندية : يحكم القاضي بما في كتاب الله ، فإن لم يجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يجد فيها ورد عن الصحابة ، فإن اختلفت أقوالهم يجتهد في ذلك . فيرجح قول بعضهم على بعض باجتهاده إن كان من أهل الاجتهاد ، وليس له أن يخالفهم جميعا . وإن اجتمعوا على قول واحد ، وخالفهم واحد من التابعين لا يعتبر خلافه إلا إن كان ممن أدرك عهدهم وزاحمهم في الفتيا كشرع والشمي .

فإن لم يأت عن الصحابة شيء فإجماع التابعين .
فإن كان بينهم خلاف رجح قول بعضهم على بعض

(١) القلطاس المستقيم ص ٨٧ ط بيروت .

(٢) الموافقات ١٣٣/٤ ، ١٤٠ — ١٤٧

(٣) المغني ٣٨٠/١١ — ٣٨٤ ، ونهاية المحتاج ٢٢٤/٨ ط الحلبي ١٣٥٧ هـ

(٤) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ط دار المعارف بصر ١٨٨/٤

(١) الهداية وضع التقدير ٣٥٩/٦

(٢) الشرح الصغير ١٨٩/٤

وهذه إحدى القواعد الفقهية المشهورة، وتعنون عادة بعنوان (الاجتهاد لا ينقض بمثله) وعليها أنه يؤدي إلى أن لا يستقر حكم، وفيه مشقة شديدة، فلو نقض لنقض النقض أيضاً. ولأنه ليس الثاني بأقوى من الأول. وقد ترجح الأول باتصال القضاء به، فلا ينقض بما هو دونه.

وهذه المسألة إجماعية. وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في مسائل، وخالفه فيها بعده عمر رضي الله عنه ولم ينقض حكمه. وحكم عمر في المشتركة بعدم المشاركة، ثم حكم في واقعة أخرى بالمشاركة، وقال: تلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي. ومن هذه القضية يتبين أن القاضي لا ينقض الماضي، وأما في المستقبل فيجوز أن يحكم فيه بما يخالف ما مضى.

ومن شرط نفاذ الحكم في المسائل الخلافية أن يكون في حادثة ودعوى صحيحة والا كان فتوى لا حكماً. (١)

ارتفاع الخلاف بتصرف الإمام أو نائبه :

٢٩ — إذا تصرف الإمام أو نائبه بما يختلف فيه الاجتهادات طبقاً لأحد الأقوال المعتبرة، فلا ينقض ما فعله كذلك، و يصير كالتفقد عليه (أي بالنسبة لما مضى. وأما في المستقبل فله أن يتصرف تصرفاً مغايراً إذا تغير وجه المصلحة في رأيه). وقد قرر أبو بكر رضي الله عنه العطاء بالسوية، ولما جاء عمر رضي

فقد قضى به. فإن لم يجرى عنهم شيء اجتهد إن كان من أهل الاجتهاد. وإذا اختلف أبو حنيفة وأصحابه، قال ابن المبارك: يأخذ بقول أبي حنيفة لأنه كان من التابعين. (١) ولو اختلف المتأخرون فيه يختار واحداً من ذلك.

ولو أن قاضياً استفتى في حادثة وأفتى، ورأيه بخلاف رأي المفتي، فإنه يعمل برأي نفسه إن كان من أهل الرأي. فإن ترك رأيه وقضى برأي المفتي لم يجز عند أبي يوسف ومحمد. أما عند أبي حنيفة فإنه ينفذ لمصادفته فضلاً مجتهداً فيه.

أما إن لم يكن القاضي من أهل الاجتهاد فإن عرف أقوال يمل الأصحاب، وحفظها على الأحكام والإتقان، عمل بقول من يعتقد قوله حقاً على التقليد. (٢)

ارتفاع الخلاف بحكم الحاكم :

٢٨ — إذا حكم القاضي في واقعة من الوقائع بحكم مختلف فيما يسوغ فيه الخلاف لعدم مخالفته لنص أو إجماع، فإن النزاع يرتفع بالحكم فيما يختص بتلك الواقعة، و يعود الحكم في تلك الواقعة كالجميع عليه، فليس لأحد نقضه حتى ولا القاضي الذي قضى به نفسه. (٣) كما لو حكم بلزوم الوقف.

أما في غير تلك الواقعة فإن الخلاف لا يرتفع بالقضاء.

(١) وفي هذه المسألة قول آخر نذكره قريباً.

(٢) الفتاوى الهندية ٣/٣١١ — ٣١٣ ط بلاق ١٣١٠ هـ، ومعين

الحكام ص ٣٠

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/٣٦١، ٣٧٣

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠١، والأشباه والنظائر لابن

نجم بمحاشية المحمدي ١/١٤٠، ١٤١

الظواهر تؤدي إلى اختلاف البواطن. وما ورد من ذلك :

أ - كان أبو حنيفة وأصحابه يرون الوضوء من خروج الدم. ورأى أبو يوسف هارون الرشيد احتجم ولم يتوضأ - افتاء مالك بذلك - فصرى أبو يوسف خلفه ولم يُبَدِّد الصلاة.

ب - الشافعي رضي الله عنه ترك التتوت في الصباح لما صلى مع جماعة من الحنفية في مسجدهم بضمواحي بغداد. فقال الحنفية : فعل ذلك أدبا مع الإمام. وقال الشافعية ببل تغير اجتهاده في ذلك الوقت.

ج - كان الإمام أحمد يرى الوضوء من الحجابة والفصد. فسئل عن رأى الإمام قد احتجم ثم قام إلى الصلاة ولم يتوضأ يُصَلِّي خلفه ؟ فقال : كيف لأصلي خلف مالك وسعيد بن المسيب ؟ إلا ان بعض المتأخرين من الفقهاء مالوا إلى التشدد في ذلك. (١)

مراعاة الإمام للمصلين خلفه إن

كانوا يخالفونه في أحكام الصلاة :

٣١ - تقدم ذكر مراعاة الخلاف وشروطها، وأنها مستحبة.

ومراعاة إمام الصلاة أن يأتي بما يعتقد المأموم شرطاً

الله عنه فاضل بين الناس بحسب سابقتهم وقرهم من النبي صلى الله عليه وسلم. وذكر الفقهاء أن للإمام أن ينقض حصى من قبله من الأئمة، لأنه يتبع المصلحة، والمصلحة قد تتغير.

قال ابن نجيم : « إذا رأى الإمام شيئاً ثم مات أو عزل فللشافعي تغييره حيث كان من الأمور العامة. ويستثنى هذا من قاعدة عدم نقض الاجتهاد بالاجتهاد، لأن هذا حكم يدور مع المصلحة، فإذا رآها الثاني وجب اتباعها ». (١)

وقال ابن تيمية : إذا كانت المسألة من مسائل الاجتهاد التي شاع فيها النزاع لم يكن لأحد أن ينكر على الإمام ولا على نائبه من حاكم أو غيره، ولا ينقض ما فعله الإمام ونوابه من ذلك. (٢)

ومع هذا يذكر ابن تيمية أن الواحد من العلماء والأمرء ليس مصصواً، ولهذا يسوغ لنا أن نبين الحق الذي يجب اتباعه، وإن كان فيه خطأ من أخطأ من العلماء والأمرء. (٣)

الصلاة خلف المخالف في أحكامها :

٣٠ - ورد عن الأئمة ما يدل على أن المصلي يأتي بمخالف اجتهاده في أحكام الصلاة، ولو كان يرى أن مثل ذلك مفسد للصلاة، أو غيره أولى منه. لأنه لما كان الإمام مجتهداً اجتهداً سائفاً، أو مقلداً تقليداً سائفاً، فإن الانفراد عنه نوع من الفرقة، واختلاف

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/١، ٤٤٨، ونهاية المحتاج ١٦٠/٢، ١٦١، وانظر أيضاً تحفة المحتاج ٢٥٤/٢، وكشاف القناع ٤٤٢/١ ط مطبعة أنصار السنة، وجميع فتاوى ابن تيمية ٣٣٢/٢٣، ٣٧٢، وقد ترك هذا « الاستحسان » والحمد لله، في عصرنا الحاضر، وعاد أمره إلى الاستتار.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٢ ط الحسينية المصرية وانظر الأشباه والنظائر للسيوطي من الشافعية ص ٩٤ نشر المكتبة التجارية.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٠٧/٣٠

(٣) مجموع الفتاوى ١٢٩، ١٢٤

اختلاف ٣٢ - ٣٤ اختلاف الدار

الاختلافات، وطريق الحكم في كل منها، في أثناء عرضهم للعقد أو الفسخ.

وتذكر القاعدة العامة لذلك في باب (الدعوى).

اختلاف الشهود :

٣٣ - إذا اختلف شاهد البيع أو شهود الزنا أو نحو ذلك فإن اختلافهم يمنع من كمال الشهادة، والحكم بموجبها، في بعض الأحوال. وفي ذلك اختلاف وتفصيل يرجع إليه تحت عنوان (شهادة).^(١)

اختلاف الحديث وسائر الأدلة :

٣٤ - إذا اختلفت الأدلة وجب الجمع بينها إن أمكن، وألا يرجع بينها، فإن لم يمكن الترجيح يعتبر المتأخر منها ناسخاً للمتقدم، وينظر ذلك في باب الترجيح بين الأدلة من الملحق الأصولي.^(٢)

اختلاف الدار^(٣)

التعريف :

١ - الدار لغة : المحل. وتجمع العروة والبناء،^(٤) وتطلق أيضاً على البلدة.^(٥)

واختلاف الدارين عند الفقهاء بمعنى اختلاف

أوركنأ أو واجباً، ولو لم يعتقده الإمام كذلك. وكذلك فيما يعتقده المأموم من سنة الصلاة.

ولا تنشأ المراجعة، على ما صرح به بعض الحنفية، فيما هو سنة عند المأموم ومكروه عند الإمام، كرفع اليدين في الانتقالات، وجهر البسلة. فهذا وأمثاله لا يمكن الخروج فيه من عهدة الخلاف «فكلهم يتبع مذهبه^(٦)» ولكن قال ابن تيمية : «إن كان الخلاف في الأفضل فقد استحب الأئمة أحد وغيره أن يدع الإمام ما هو عنده أفضل إذا كان فيه تأليف للمأمومين. فإذا لم يمكن تقلمهم إلى الأفضل كانت المصلحة الحاصلة بموافقتهم أرجح». ^(٧)

الاختلاف بين المتعاقدين :

٣٢ - قد يتنازع شخصان في إثبات حق من الحقوق لله تعالى، أو لأحدهما قبل الآخر، ناشئ عن عقد من العقود، كالبيع أو الإجارة أو النكاح، أو في فسخ من الفسخ، كالإقالة والطلاق، أو غير ذلك من التصرفات.

والطريق إلى رفع ذلك الاختلاف الادعاء به لدى القضاء ليفصل في شأنه، ويحكم بأداء الحق لصاحبه، بالطريقة الصحيحة شرعاً.

وكل نوع من أنواع التصرفات تقع فيه اختلافات تخصمه. ويذكر الفقهاء هذه

(١) وانظر مثلاً : المضي ٢٤٠/٩ ما بعدها ط ثالثة.

(٢) وانظر كتاب اختلاف الحديث للشافعي مطبوع مع الأم له

(٣) يبر عنه في العصر الحاضر باختلاف الجنسية.

(٤) لسان العرب - (دور).

(٥) محيط المحيط.

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٨/١

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٩٥/٢٤ ط مطابع

الرياض ١٣٨٢ هـ.

اختلاف الدار ١ - ٢

واحد في الحكم كأنه في منعة ملكه الذي خرج منه بأمان» (١).

أما أهل الذمة فإنهم من أهل دار الإسلام، ولذا فهم مخالفون في الدار لأهل الحرب.

أما الحربيون فيما بينهم فإن دورهم قد تتفق وقد تختلف. قال ابن عابدين شارحاً معنى اختلاف الدارين: «اختلافها باختلاف المنعة أي العسكر، واختلاف الملك، كأن يكون أحد الملكين في الهند، وله دار ومنعة، والآخر في الترك، وله دار ومنعة أخرى، وانقطعت العصمة بينهم حتى يستحل كل منهم قتال الآخر. فهاتان الداران مختلفتان، فتقطع باختلافها الولاية، لأنها تنبئ على العصمة والولاية. أما إن كان بينهما تناصر وتعاون على أعدائهما كانت الدار والولاية ثابتة» (٢) (وانظر: دار الإسلام ودار الكفر).

ودار الإسلام مخالفة لدار الحرب ولو كان بينها تناصر وتعاون.

أنواع اختلاف الدارين :

١ - عند الحنفية : قد تختلف الداران حقيقة فقط ، أو حكماً فقط ، أو حقيقة وحكماً :

فاختلافها حقيقة فقط ، كمستأمن في دارنا وحربي في دارهم ، فإن الدار وإن اختلفت حقيقة لكن المستأمن من أهل الحرب حكماً . فهما متحدان حكماً .

الدولتين اللتين ينتسب إليهما الشخصان .

فإن كان اختلاف الدارين بين مسلمين لم يؤثر ذلك شيئاً ، لأن ديار الإسلام كلها دار واحدة . قال السرخسي : «أهل العدل مع أهل العدل يتوارثون فيما بينهم ، لأن دار الإسلام دار أحكام ، فباختلاف المنعة والملك لا تتباين الدار فيما بين المسلمين ، لأن حكم الإسلام يجمعهم» . وهذا الذي قاله السرخسي في حق المسلمين لم ينقل فيه خلاف ، إلا ما قال العتابي : إن من أسلم ولم يهاجر إلينا لا يرث من المسلم الأصلي سواء كان في دارنا ، أو كان مستأمناً بدار الحرب . قال ابن عابدين وقول العتابي مدفوع بأن هذا كان في ابتداء الإسلام حين كانت الهجرة فرصة . فقد نفى الله تعالى الولاية بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا فَاستَأْمِنُوا مِنِّي وَلَآتِيهِمْ مِنْ شَيءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا) (١) ، فلما كانت الولاية بينهما منقضية كان الميراث منقضيًا ، لأن الميراث على الولاية . فأما اليوم فإن حكم الهجرة قد نسخ . قال النبي صلى الله عليه وسلم : «لا هجرة بعد الفتح» (٢) .

قال السرخسي : «فأما دار الحرب فليست بدار أحكام ، ولكن دار قهر . فباختلاف المنعة والملك تختلف الدار فيما بينهم ، وبتباين الدار ينقطع التوارث . وكذلك إذا خرجوا إلينا بأمان ، لأنهم من دار الحرب وإن كانوا مستأمنين فينا ، فيجعل كل

(١) سورة الأنفال / ٧٢

(٢) ابن عابدين ٤٩٠/٥ ط ١٢٧٢ هـ . وحديث : «لا هجرة بعد الفتح» أخرجه البخاري ١٨/٤ ط صحيح وأخرجه مسلم بلفظ «لا هجرة ولكن جهاد ونية» ٩٨٦/٢ ، بتحقيق محمد عبد الباقي .

(١) المبسوط للسرخسي ٣٣/٣٠ . وانظر أيضاً حاشية ابن عابدين ٤٩٠/٥

(٢) رد المحتار حاشية ابن عابدين على الدر المختار ٤٨٩/٥ ، وشرح الراجية ٨١

اختلاف الدار ٣ - ٥

فما اطلعت عليه من كلامهم - فلا يمنع اختلاف الدارين التوارث مادامت المثل متفقة. وعند الحنابلة قول آخر هو للقاضي أبي يعلى: إن الحربي لا يرث ذمياً، ولا الذمي حربياً، فأما المستأمن فيرثه أهل دار الحرب وأهل دار الإسلام، ويرث أهل الحرب بعضهم بعضاً سواء اتفقت ديارهم أو اختلفت. (١)

دين الولد:

٤ - بيان من يتبعه الولد في دينه يذكر في موضع آخر (ر: اختلاف الدين)، وقد اشترط الحنفية في تبعية الولد لخير والديه في الدين أن تتعد الدارين التابع والمتبوع، وإلا فلا تبعية. فلو كان الولد في دار الحرب، ووالده في دار الإسلام، فأسلم الوالد، لا يتبعه الولد، ولا يكون مسلماً، لأنه لا يمكن جعل الولد من أهل دار الحرب، بخلاف ما إذا كان الوالد في دار الحرب فأسلم، وولده في دار الإسلام، فإنه يتبعه، لأن الوالد المسلم من أهل دار الإسلام حكماً. (٢)

الفرقة بين الزوجين:

٥ - يرى المالكية والشافعية والحنابلة أن الفرقة لا تقع بين الزوجين لمجرد اختلاف ديارهما. ويرى الحنفية أن اختلاف داري الزوجين حقيقة وحكماً موجب للفرقة بينهما. فلو تزوج حربي حربية ثم دخل أحدهما دار الإسلام فأسلم أو عقد (١) حاشية ابن عابدين ٤٩٠/٥، وشرح التراجم ص ٨١، ٨٢، ونهاية المحتاج ٢٧/٦ مصطفى الحلي، والمغني ١٦٨/٧ - ١٧٠، والحدب الفانفس ٣٩/١، وانظر أحكام الذميين والمستأمنين ص ٥٢٩ - ٥٣٣ (٢) الهندية ٢٣٩/١ بولاق ١٣١٠هـ؛ والزلمي ١٧٣/٢ بولاق ١٣١٥هـ.

وأما اختلافها حكماً فكستأمن وذمتي في دارنا، فإنها وإن كانا في دار واحدة حقيقة إلا أنها في دارين حكماً، لأن المستأمن من أهل الحرب حكماً، تمكنه من الرجوع إلى دار الحرب. وأما اختلافها حقيقة وحكماً فكالحربي في دارهم والذمي في دارنا. وكالحربيين في دارين مختلفتين. (١)

هذا وإن اختلاف الدارين بين كافر وكافر يستتبع في الفقه الإسلامي أحكاماً مختلفة تعرض جملة منها فيما يلي:

التوارث:

٣ - اختلاف الدارين حكماً فقط، أو حكماً وحقيقة، أحد موانع التوارث عند الحنفية، فلا يرث الذمي حربياً ولا مستأناً، ولا الحربي والمستأمن ذمياً ولو اتفق دينها، ولا يرث الحربي حربياً إن اختلفت داراهما. ويثبت التوارث بين مستأمنين في دارنا إن كانا من دار واحدة، كما يثبت بين مستأمن في دارنا وحربي في دارهم لاتحاد الدارين بينهما حكماً. ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية، فلا توارث عندهم بين ذمي وحربي، أما المستأمن والمعاهد فهما على الأصح عند الشافعي في حكم أهل الذمة، للقرب بينهم ولحصنتهم بالعهد والأمان، كالذمي، فيرثان الذمي ويرثها، ولا توارث بين أحدهما وبين الحربيين. وفي قول آخر: المستأمن والمعاهد كالحربي.

أما مذهب الحنابلة، ومثله مذهب المالكية - فيما نقله صاحب العذب الفائض ولم نجد صرحاً به

(١) رد المحتار ٤٩٠/٥

اختلاف الدار

النفقة :

٦ - لا يمنع اختلاف الدار وجوب نفقة الزوجة عند أحد من أثبت النكاح مع اختلاف الدارين .

أما نفقة الأقارب فعند الحنفية يمنع اختلاف الدارين وجوب نفقة القرابة على الأصول والفروع والحواشي . قال الزيلعي : لا يجب على المسلم نفقة أبويه الحربيين ، ولا يجبر الحربي على نفقة أبيه المسلم أو الذمي ، لأن الاستحقاق بطريق الصلة ، ولا تستحق الصلة للحربي أو الذمي للهي عن برهم . وفي الفتاوى الهندية : لا يجبر أحدهما على النفقة ولو كان الحربي مستأمن بدار الإسلام . وصرح بعضهم بأن لا نفقة بين الحربي الذي أسلم بدار الحرب ولم يهاجر ، وبين قريبه المسلم بدار الإسلام ، لاختلاف الدارين .

وهذا الذي نقلناه من مذهب الحنفية خالف في بعضه صاحب البدائع ، فرأى أن نفقة الأصول والفروع خاصة لا يمنع وجوبها اختلاف الدارين . قال : لأن وجوب نفقة غير الأصول والفروع بطريق الصلة ، ولا تجب الصلة مع اختلاف الدارين ، وتجب في قرابة الولادة ، ولأن وجوب النفقة هناك بحق الوراثة ، ولا وراثة - أي عندهم - مع اختلاف الدارين ، والوجوب في قرابة الولادة بحق الولادة ، وهو لا يختلف .

والظاهر أن مذهب الشافعية وجوب النفقة بين الذمي والمستأمن في قرابة الأصول والفروع ، وكذا بين المسلم والمستأمن . أما الحربي غير المستأمن فلا تجب النفقة بينه وبين قريبه المسلم أو الذمي لعدم عصمته . وأما قرابة ماعدا الأصول والفروع فلا يجب بها نفقة عند الشافعية أصلاً .

وظاهر مذهب الحنابلة أن اختلاف الدار لا يمنع

الذمة ، وترك زوجه الآخر في دار الحرب ، انفسخ نكاحه لاختلاف الدارين حقيقة وحكما . بخلاف ماله دخل أحدهما مستأمنًا فإن نكاحه لا ينفسخ . ولو تزوج مسلم حربية في دار الحرب ثم خرج عنها وحده بانت . و يقتضي مذهب أبي حنيفة - كما قال ابن قدامة - أن أحد الزوجين الذميين إذا دخل دار الحرب ناقضا للمعهد ، وترك زوجه الآخر في دار الإسلام ، ينفسخ نكاحهما ، لأن الدارين اختلفتا بها فعلا وحكما ، فوجب أن تقع الفقرة بينهما ، كما لو أسلمت في دار الإسلام قبل الدخول . واحتج الحنفية بأنه مع تباين الدارين حقيقة وحكما لا تنتظم المصالح ، والنكاح شرع لمصالحه لا لعينه ، فلا يبقى عند عدمها ، كالمحرمة إذا اعترضت عليه . وهذا لأن أهل الحرب كالموتى - أي بالنسبة إلى أهل دار الإسلام - فلا يشرع النكاح بين الحي والميت .

واحتج الجمهور بأن النبي صلى الله عليه وسلم ردة ابنته زينب على زوجها بالنكاح الأول ، وكانت قد أسلمت قبله بسنتين ، وقيل بست سنين ، وهاجرت وبقي هو بمكة . وأسلمت امرأة صفوان وامرأة عكرمة عام الفتح ، وفرّا هما وغيرهما دون أن يسلموا ، ثم أسلموا فأقروا على أنكحتهما .^(١)

(١) الزيلعي ١٧٦/٢ ، والهندية ٣٣٨/١ ، والمدونة الكبرى ١٥٠/٤ ط القاهرة ، مطبعة السادة ١٣٢٤هـ ، والمغني ٥٤٤٠ ط خامسة ١٥٧/٧ ، والحديث أخرجه الترمذي بيض الزيادات من حديث ابن عباس . وقال : هذا حديث ليس بإسناده بأس ، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن حصين من قبل حفظه ، وقال صاحب تحفة الأحاديث : وحديث ابن عباس هذا صحيح الحاكم . قال ابن كثير في الإرشاد : « هو حديث جيد قوي » (تحفة الأحاديث ٢٩٦/٤ ، ٢٩٧ ط السلفية) .

ولو أوصى المستأمن لمسلم أو ذمي فقد صرح الحنفية بجواز - وهو ما يقتضيه كلام غيرهم - لأن المستأمن ملتزم لأحكام الإسلام. ويقول الحنفية: إن المستأمن لو أوصى لمسلم أو ذمي بكل ماله، ولم يكن معه من ورثته بدار الإسلام أحد جاز، ولا عبرة بورثته الذين في دار الحرب، لأنهم أموات في حقنا، ولأنه لا عصمة لأنفسهم ولا لأموالهم، فلأن لا يكون لحقهم الذي في مال مورثهم عصمة أولى. فإن كان أحد من ورثته معه موقف الجواز على إجازتهم. (١)

القصاص:

٨ - إذا قتل الذمي مستأناً وجب عليه القصاص وكذلك إذا قتل المستأمن ذمياً. وهذا باتفاق المذاهب الأربعة، إلا أن الحنفية استثنوا حالة كون القتيل ذمياً والمقتول مستأناً، فلا قصاص عندهم، قال صاحب البدائع: لأن عصمة المستأمن لم تثبت مطلقاً، بل موقوفة إلى غاية مقامه بدار الإسلام، لأن المستأمن من أهل دار الحرب وإنما دخل دار الإسلام لا بقصد الإقامة بل لحاجة يقضيها ثم يعود إلى وطنه. فكان في عصمته شبهة الإباحة. وروي عن أبي يوسف أنه قال: يقتل به قصاصاً لقيام العصمة وقت القتل.

ولا يقتل الذمي بالحربي اتفاقاً، لأنه لا عصمة له أصلاً، ولا خلاف في ذلك، كما في المغني. ولم يصرحوا بحكم المستأمن إذا قتل حريباً،

وجوب نفقة الأقارب إذا تحققت شروطها. ولم يصرح لنا قول المالكية في هذه المسألة. (١)

الوصية:

٧ - اختلف الفقهاء في وصية المسلم أو الذمي للحربي، فرأى الحنابلة جوازها مطلقاً. وللشافعية قولان أصحهما الصحة. وهي المذهب. والمالكية قولان، وعدم الصحة هو المعتمد. ومنها الحنفية إذا كان الموصي في دار الإسلام أو الموصى له حربي في دار الحرب. فإن كان الموصي والموصى له في دار الحرب فقد اختلف قول الحنفية في ذلك.

ووجهة من منع الوصية لهم أن التبع لهم بتسليمهم المال إعانة لهم على حرب المسلمين. وأيضاً نحن قد أمرنا بقتل الحربي وأخذ ماله، فلا معنى للوصية له. ومن أجل هذا صرح الحنفية بعدم جواز هذه الوصية ولو أجازها الورثة، ولوجاء الحربي لدار الإسلام لأخذ وصيته لم يكن له ذلك.

والذين أجازوها نظروا إلى أن الوصية تمليك، ولا يمتنع التمليك للحربي، قياساً على البيع. (٢) أما الحربي المستأمن في دار الإسلام، لو أوصى له مسلم أو ذمي صحت الوصية له على ظاهر الرواية عند الحنفية. وروي أنها لا تجوز، لأن المستأمن على قصد الرجوع، ويجوز منه، ولا يمكن من زيادة المقام على السنة إلا بجزء.

(١) بدائع الصنائع ٣٧/٤، والزهري على الكنز ٦٣/٣، والمغنية ٥٨٨/١، ونهاية المحتاج ٢٠٨/٧، والحرثي ٢٠١/٤ وما بعدها ط ١٣١٦ هـ، والمغني ٢٥٩/٩، ٢٦١، وانظر أحكام الفقيهين والمستأمنين ص ٤٧٨ - ٤٨١

(٢) المغنية ٩٢/٦، والدموقي على الشرح الكبير ٤٢٦/٤ ط عيسى الحلبي، والبدوي على الحرثي ١٧٠/٨، وكشاف القناع ٢٩٦/٤ مطبعة أنصار السنة ١٣٧٢ هـ

(١) الدر المختار بمحاشية الطحاوي ٤/٣٣٦ ط بلاق؛ والبدائع ٢٣٥/١؛ وانظر الناية على الهداية ط بلاق ٤٨٨/٨

والظاهر انه لا يقتل به، لأن الحربي لا عصمة له أصلاً. (١)

الحربي في دار الحرب مسلماً بالزنا ثم أسلم ودخل دار الإسلام فإنه لا حد عليه. (١)

العقل (حل الدية) :

٩ - عند الشافعية : يعقل الذمي اليهودي أو المعاهد أو المستأمن عن النصراني المعاهد أو المستأمن، وبالعكس، في الأظهر عندهم. أما الحربي فلا يعقل عن غوذي، وعكسه، لانقطاع النصرة بينها، لاختلاف الدار.

والمقدم عند الحنابلة أن الذمي لا يعقل عن الحربي، كما لا يعقل الحربي عن الذمي. والقول الآخر: إن توارثا تعاقلاً وإلا فلا. (٢) والظاهر أن الحربي في كلامهم هذا شامل للمستأمن. ولم نجد في كلام كلي من الحنفية والمالكية تعرضاً لهذه المسألة.

حد القذف :

١٠ - لا حد على المسلم أو الذمي إذا قذف حريباً ولو مستأناً، باتفاق المذاهب الأربعة، لعدم إحصان المقدوف، بسبب كفره.

أما لو قذف المستأمن مسلماً فعليه الحد، لأنه بدخوله دار الإسلام بالأمان التزم بإيفاء حقوق العباد، وحد القذف حق للعبد. وهذا ما اتفق عليه الفقهاء عند الحنفية والمالكية - ماعداً أشهب - وعند الشافعية والحنابلة. وفي المدونة : إذا قذف

(١) بدائع الصنائع ١/٢٣٦، والحري ٤/٧، والألم للشافعي ط يولاي ٤٠/٦، ومطالب أولي النهي ١/٦١ ط المكتب الإسلامي دمشق، وانظر أحكام النيين والمستأمنين ص ٢٤٨ وما بعدها (٢) نهاية المحتاج ٧/٣٣٥، وكشاف القناع ٦/٤٨، والقرع ٤٤٨/٣ ط النار.

اختلاف الدين

١ - اختلاف الدين يستتبع أحكاماً شرعية معينة، كاستتاع التوارث.

واختلاف الدين الذي يستتبع تلك الأحكام إما أن يكون اختلافاً بالإسلام والكفر، فهذا يستتبع أحكام اختلاف الدين اتفاقاً، وإما أن يكون الشخصان كافرين، إلا أن كلاهما يتبع غير ملة صاحبه، كأن يكون أحدهما يهودياً والآخر مجوسياً. وفي هذا النوع اختلاف تبين بمالي :

ومن أهم الأحكام التي تبنى على اختلاف الدين :

أ - التوارث :

٢ - اختلاف الدين أحد موانع التوارث، لبناء التوارث على النصرة، فلا يرث الكافر المسلم اتفاقاً. إلا أن أحمد يرى تورث الكافر بالولاء من عتيقه المسلم. وروى مثله عن علي وعمر بن عبد العزيز. ولو أسلم الكافر قبل قسمة التركة ورث عند أحمد ترغيباً له في الإسلام. وفي ميراث المسلم من المرتد خلاف. ولا يرث المسلم كافراً، عند الجمهور،

(١) المدونة ١٦/٢٢، والحري ٨/٨٦، والمهذب ٢/٢٣٧ ط ١٣٧٩

اختلاف الدين ٣ - ٥

إلا أن تكون من أهل الكتاب. وإن أسلم أحد الزوجين الكافرين فارق بينها إن كان لا يحل ابتداء النكاح بينها.
وتفصيل ذلك موطنه (النكاح).

ج - ولاية الزوج :

٤ - اختلاف الدين بالإسلام والكفر أحد موانع ولاية التزويج باتفاق المذاهب الأربعة. فلا يلي كافر تزويج مسلمة، ولا مسلم تزويج كافرة، لقول الله تعالى: «والذين كفروا بعضهم أولياء بعض» وقوله: «إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا». (١)
واستثنوا جميعاً تزويج المسلم أمته الكافرة، لأنه إنما يزوجه بالملك لا بالولاية، وتزويج السلطان المسلم أو نائبه المرأة الكافرة إن تذرولها الخاص.

وعند المالكية: إن زوج المسلم ابنته الكافرة لكافر، يترك، فلا يترعرع له، وقد ظلم نفسه (٢).
أما إن اختلف الدين بغير الإسلام والكفر، كتزويج اليهودي موليت النصرانية، وعكسه، فقد صرح الشافعية بجواز ذلك. ولم يصرح به غيرهم (٣).
وعند الحنابلة يتخرج على الروايتين في التورث، والمقدم منه.

د - الولاية على المال :

٥ - لا تشبث هذه الولاية لغير المسلم على المسلم،

(١) سورة المائدة/٥٥

(٢) ابن عابدين ٣١٢/٢، والخطاب مع المواق ٤٣٨/٣ مكتبة النجاح في ليبيا عن طبعة القاهرة، والصاوي على الشرح الصغير ٣٨٧/١ ط مصطفى الحلبي، والجمال على النج ١٥٦/٤، والفتي ٣٦٤/٧ ط الأولى.

(٣) كشف القناع ٤٠/٥ طبعة أنصار السنة بالقاهرة.

وروي تورثه عن بعض الصحابة، لما في الحديث «الإسلام يعلو ولا يُغْلَى» والحديث الآخر «الإسلام يزيد ولا ينقص» (١).

وأما توارث أهل الكفر فيما بينهم، فعند الإمامين أبي حنيفة والشافعي وفي رواية عن أحمد: يثبت التوارث بينهم وإن اختلفت مللهم، لقول الله تعالى: «والذين كفروا بعضهم أولياء بعض» (٢) ولأن الكفار على اختلاف مللهم كالنفس الواحدة في معاداة المسلمين.

وعند مالك: هم ثلاث ملل: فاليهود ملّة، والنصارى ملّة، ومن عداهم ملّة. وعند أحمد في رواية عنه: هم ملل شتى، لقول الله تعالى: «لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً» (٣) ولحديث: «لا يتوارث أهل ملتين شتى» (٤).

ب - النكاح :

٣ - لا يتزوج كافر مسلمة، ولا يتزوج مسلم كافرة

(١) العذب الفاضل ٣٠/١ - ٣٢، وابن عابدين ٤٨٩/٥ ط بولاق ١٢٧٢هـ. وحديث «الإسلام يزيد ولا ينقص» أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود والحاكم والبيهقي في السنن من حديث معاذ بن جبل. قال الحافظ في الفتح: قال الحاكم: صحيح. وتعقب بالانقطاع (فيض القدير ١٧٩/٣).
وقال المنذري: فيه رجل مجهول (عون المعبود ١٢٣/٨ ط السلفية).

(٢) سورة الأفعال/٧٣

(٣) سورة المائدة/٤٨

(٤) العذب الفاضل ٣٢/١، والبسيط للشرنخسي ٣٠/٣٠ - ٣٣، وحديث «لا يتوارث أهل ملتين شتى» قال المنذري: أخرجه النسائي وابن ماجه وأخرجه الترمذي من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر وقال: غريب لا تعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبي ليلى. قال صاحب عون المعبود: ابن أبي ليلى هذا لا يصح مجيئه (عون المعبود ١٢٢/٨ ط السلفية).

اختلاف الدين ٦ - ٧

لحضانة الأم إذا كانت كاتبة وولدها مسلم : إنها أحق بالصغير والصغيرة حتى يعقلا . فإذا عقلا سقط حقها لأنها تعودها أخلاق الكثرة . وقيد في النهر بسبع سنين . وإن خيف منها أن يألف الكفر ينزع منها وإن لم يعقل .

أما حضانة الرجل فيمنع استحقاتها عند الحنفية اختلاف الدين ، فلا حق للصبية في حضانة الصبي إلا أن يكون على دينه ، لأن هذا الحق لا يثبت إلا للمصبة ، واختلاف الدين يمنع التصيب ، فلو كان للصبي اليهودي أخوان أحدهما مسلم والآخر يهودي فضانته لأخيه اليهودي لأنه عصيته .^(١)

و- تبعية الولد في الدين :

٧- أولاً : إذا اختلف دين الوالدين بأن كان أحدهما مسلماً والآخر كافراً فإن ولدهما الصغير ، أو الكبير الذي بلغ مجنوناً ، يكون مسلماً تبعاً لغيرهما ديماً . هذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة . واشترط الحنفية أن يكون الولد وخير أبويه متحدي الدار حقيقة وحكما كأن يكون خير الأبوين مع الولد في دار الاسلام أو دار الحرب ، أو حكماً فقط بأن كان الصغير في دارنا والأب في دار الحرب . فإن اختلفت الدار حقيقة وحكما بأن كان الأب في دارنا والولد في دار الحرب لم يتبعه .^(٢)

لقول الله تعالى : «ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً»^(١) صرح بذلك الحنفية والشافعية والحنابلة . ولم يصرحوا بمنع ولاية المسلم على الكافر ، إلا أنهم صرحوا بولاية القاضي المسلم على المجبور عليه الذمي .

ولم يتعرض المالكية لهذه المسألة وإن صرحوا في الوصي خاصة أن من شرطه الإسلام .^(٢)

هـ - الحضانة :

٦- للفقهاء في أثر اختلاف الدين في إسقاط حق الحضانة ثلاثة اتجاهات : فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الحضانة لا تثبت للكافر على المسلم ولو كان الكافر أمّاً ، وتثبت للمسلم على الكافر .

وذهب المالكية إلى أنه لا أثر لاختلاف الدين في إسقاط حق الحضانة حتى لو كان الحاضن كافراً مجوسياً أو غيره ، وكان المحضون مسلماً . وسواء أكان الحاضن ذكراً أو أنثى . فإن خيف على المحضون من الحاضن فساد ، كأن يغذيه بلحم خنزير أو خر ، ضم إلى مسلم ليكون رقيباً عليه ، ولا ينزع منه .

وذهب الحنفية إلى التفريق بين حضانة النساء وحضانة الرجال ، فلا يشترط عندهم اتحاد الدين بين المرأة الحاضرة وبين المحضون . كذا في بدائع الصنائع نقلاً عن الأصل . وعلمه بأن الشفقة على المحضون المطلوبة في الحضانة لا تختلف باختلاف الدين . قال : وكان الرازي من الحنفية يقول بالنسبة

(١) سورة النساء/١٤١ .

(٢) كشف القناع ٢/٢٢٣ ، ونهاية المحتاج ٤/٣٣٣ ط مصطفى الحلبي ، والبدائع ٥/٥٣ ط سنة ١٣٣٧هـ ، والحرشي ٨/١٩٢ ط

(١) بدائع الصنائع ٤/٤٢ ، ٤٣ ، وحاشية ابن عابدين ٢/٦٣٩ ، وحاشية الدسوقي ٢/٥٢٩ ط عيسى الحلبي ، ونهاية المحتاج

٧/٢١٨ ، والمغني ٩/٢٩٧

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٣٩٤ ، ٣٩٥ ، وآثار يعقوب ٢/١٧٣ ، ومطالب أولي النهى ٦/٣٠٦ ، وحاشية القلوبي على شرح النجاشي ٣/١٢٦ ، وما بعدها ط عيسى الحلبي .

اختلاف الدين ٨ - ١١

أما عند المالكية فإن الولد غير المميز يتبع في الإسلام أباه فقط لا أمه ولا جده. (١)

٨ - ثانياً : إذا اختلف دين الوالدين ولم يكن أحدهما مسلماً ، فإن الولد غير المميز يتبع خيرهما ديناً عند الحنفية .

ومقتضى قول المالكية أن الولد تبع لأبيه في الدين دون أمه ، واضح .

وعند الشافعية إذا لم يكن أحدهما مسلماً واختلفت ملتها فإن الولد يتخير بعد بلوغه حتى لو كان أحد الأبوين نصرانياً والآخر يهودياً وكان لها ولدان فاختار أحدهما اليهودية والآخر النصرانية حصل التوارث بينهما. (٢)

ولم يعثر للحنابلة على نص في هذه المسألة .

ز - النفقة :

٩ - لا يمنع اختلاف الدين وجوب نفقة الزوجية اتفاقاً ، وكذلك نفقة المالك .

أما النفقة على الأقارب فيمنعها اختلاف الدين . فلا يجب على الشخص نفقة قريبه إن لم يكن دينها واحداً . ولم يختلف في هذا في غير عمودي النسب .

١٠ - أما عمودا النسب ، وهما الأصول والفروع ففيها اتفاقان :

الأول : يجب النفقة لهم سواء اتفق الدين أم اختلف وهذا مذهب جمهور العلماء : الحنفية والمالكية والشافعية ، وهو رواية مرجوحة عند الحنابلة ، إلا أن

المالكية يقصرون نفقة الأصول والقروى على الوالدين والولد ، ولا يوجبونها للأجداد والجندات وولد البنين . واستثنى ابن المصام الحريين منهم فلا تجب نفقتهم على المسلم وإن كانوا مستأمنين لأننا نهينا عن البر في حق من يقاتلنا في الدين .

ودليل هذا الاتجاه أن هذا القريب يعتق على قريبه فيجب عليه نفقته ، وأن وجوب النفقة هنا بحق الجزئية والبضعية بين الوالد والولد ، ولا يختلف ذلك باختلاف الدين ، وجزء المرء في معنى نفسه .

والإتجاه الثاني : لا تجب نفقتهم مع اختلاف الدين . وهو مذهب الحنابلة . ودليله أنها مواصلة تجب على سبيل البر والصلة ، فلم تجب مع اختلاف الدين كنفقة غير عمودي النسب ، ولأنها غير متوارثين ، فلم يجب لأحدها نفقة على الآخر. (١)

ح - العقل (حل الدية) :

١١ - اختلاف الدين بالإسلام والكفر يمنع العقل ، فلا يعقل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر ، باتفاق المذاهب الأربعة ، حتى لقد نص المالكية والشافعية والحنابلة أن بيت مال المسلمين يعقل عن المسلم إن عجزت عاقلته ، ولا يعقل عن كافر ذمي أو معاهد ، أو مرتد ، لاختلاف الدين .

ثم قد صرح المالكية والحنابلة أنه لا يعقل يهودي عن نصراني ، ولا نصراني عن يهودي . وخالفهم الحنفية والشافعية ، فالكفار عندهم يتعاقلون وإن

(١) بدائع الصنائع ٣/٤١٤ ، وفتح القدير ٣/٣٤٨ ط بلاق ، وحاشية المدسوقي ٢/٥٢٢ ، ونهاية المحتاج ٧/٢٠٨ ، والنفسي ٢٥٩/٩

(١) الشرح الكبير وحاشية المدسوقي ٢/٢٠٠ و ٤/٣٠٨

(٢) حاشية القليوبي ٣/١٤٨ ، وآثر يلقي ٢/١٧٣

ي - الشركة :

١٣ - لا يمنع اختلاف الدين قيام الشركة بين المسلم والكافر . واشترط المالكية والحنابلة ألا ينفرد الكافر بالتصرف لأنه يعمل بالربا ولا يجتزى مما يجتزى منه المسلم . قال الحنابلة : وما يشترطه الكتابي أو يبيعه من الخمر بآل الشركة أو المضاربة فإنه يقع فاسداً وعليه ضمانه .

وقال المالكية : شركة الذمي لمسلم صحيحة بقاء حضور المسلم لتصرف الكافر . وأما عند غيبته عنه وقت البيع والشراء فلا يجوز ، ويصح بعد الوقوع . وبعد ذلك إن حصل للمسلم شك في عمل الذمي بالربا استحب له التصديق بالربح فقط لقوله تعالى : «فلکم رهوس أموالکم»^(١) وإن شك في عمله بالخمر استحب له التصديق بالربح ورأس المال جميعاً لوجوب إراقة الخمر على المسلم . وإن تحقق وجب التصديق .

وذكر الحنابلة أن الذمي المجوسي تكره مشاركته أصلاً وتصح بالقيود السابقة . والشافعية يعممون الكراهة في مشاركة كل كافر .

أما الحنفية فإنهم اشترطوا في المفاوضة خاصة التساوي في الدين ، فتصح بين مسلمين ، وبين نصرانيين ولا تصح بين مسلم ونصراني ، لأن من شرطها التساوي في التصرف «لأن الكافر إذا اشترى خراً أو خنزيراً لا يقدر المسلم أن يبيعه وكالة من جهته فيفوت شرط التساوي في التصرف» . وأجازها أبو يوسف مع الكراهة ، وعلل الكراهة بأن الكافر لا يعتدي إلى الجائر من العقود . وأما بين

اختلفت ملهم . قال صاحب الدر : لأن الكفر ملة واحدة ، وفي نهاية المحتاج اشتراط اتحاد الدار .^(١)

ط - الوصية :

١٢ - يتفق الحنفية والحنابلة وأكثر الشافعية على صحة الوصية إذا صدرت من مسلم لذمي ، أو من ذمي لمسلم ، واحتج لذلك بقول الله تعالى : «لأينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين»^(٢) ولأن الكفر لا ينافي أهلية التملك ، فكما يصح بيع الكافر وهبته فكذلك الوصية . ورأى بعض الشافعية أنها إنما تصح للذمي إذا كان شعيئاً ، كما لو قال : أوصيت لفلان . أما لو قال : أوصيت لليهود أو للنصارى أو حتى لو قال : أوصيت لفلان الكافر فلا تصح ، لأنه جعل الكفر حائلاً على الوصية . أما المالكية فيوافقون من سواهم على صحة وصية الذمي لمسلم . أما وصية المسلم للذمي فيرى ابن القاسم وأشهب الجواز إذا كانت على وجه الصلة ، بأن كانت لأجل قرابة ، وإلا كرهت . إذ لا يوصى للكافر ويدع المسلم إلا مسلم مريض الإيمان .

وصرح الحنفية كما في الطحطاوي على الدر ، وغيره ، بأن الكافر إذا أوصى لكافر من ملة أخرى جاز ، اعتباراً للإرث ، إذ الكفر كله ملة واحدة .^(٣)

(١) الطحطاوي على الدر انتشار ٣١٢/٤ ، بلاق ، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢٨٣/٤ ، ونهاية المحتاج ٣٥٣/٧ ، وكشاف القناع ٤٩/٦ ، سورة المتحة ٨/

(٢) الطحطاوي ٣٣٦/٤ ، والبدائع ٣٣٥/٧ ، والدسوقي على الشرح الكبير ٤٢٩/٤ ، ونهاية المحتاج ٤٨/٦ ، وكشاف القناع ٢٩٦/٤

(١) سورة البقرة ٢٧٩

اختلال

التعريف :

١ - الاختلال لغة مصدر اختلَّ . وأصله يكون من الخلل،^(١) وهو الفساد والوهن في الرأي والأمر، كأنه ترك منه موضع لم يُبرَمْ ولا التحكيم . ومن هنا فإن الاختلال إما حسيّ وإما معنوي . فالحسيّ نحو اختلال الجدار والبناء . والمعنوي معني الفقر والحاجة . (٢) والاختلال في اصطلاح الفقهاء لا يبعد عن المعنى اللغوي المذكور، إذ يأتي بمعنى مداخلة الوهن والنقص للشيء أو الأمر . ومنه «اختلال العقل»، وهو العته الذي يختلط معه كلام صاحبه فيشبه مرة كلام العقلاء، ومرة كلام المجانين، و«اختلال العبادة أو العقد» بفقد شرط أو ركن أو فسادهما، و«اختلال الرضا» بالإكراه أو تفرق الصفقة أو غيرهما، و«اختلال الضبط» لدى الراوي الذي يتبين بخالفته روايات الثقات . (٣)

ك - حد القذف :

١٤ - إذا قذف الذمي بالزنى مسلماً أو مسلمة فعليه حد القذف، إذا تمت شروطه، باتفاق المذاهب . وإذا قذف المسلم أو المسلمة كافراً، ذمياً أو غيره، فلا حد عليه اتفاقاً كذلك، لأن إحصان المقدوف شرط إقامة الحد، والإحصان شرطه الإسلام . وفي هذه الحالة يمزر القاذف لأجل الغربة .

وخالف سعيد بن المسيب وابن أبي ليلى فيمن قذف ذمّية لها ولد مسلم، فقالا : يحد لذلك . (٢)

اختلاف المطالع

أنظر : مطالع

(١) وفي المصباح ، والرجع في اللغة . أن الخلّ سقى بذلك لاختلال طعم الحلاوة في الصبر إذا تحول خلّاً .
(٢) نسان العرب .
(٣) شرح مسلم الثبوت ١٧٣/١ ، والتلويح على التوضيح ١٦٨/٢ ط صبيح ، مقفلة ابن الصلاح ، بتحقيق الدكتور عمر التوج ٢٣ ص ٥٦ . ٥٥

(١) الدر وحاشية ابن عابدين ٣٣٧/٣ ، والزليحي ٣١٤/٣ ، والبدائع ٨١/٦ ، وكفاية الطالب الرباني بمحاشية العدوي ١٦٢/٢ ط مصطفى الحلبي ١٣٥٧هـ ، ونهاية المحتاج ٥/٥ ، والمغني ١٠٩/٥
(٢) البدائع ٤٠/٧ ، والقرشي ٨٦/٨ ، والمهذب ٢٧٣/٢ ط ١٣٧٩هـ ، والمغني ٢٠٢/١٠

٢ - إن اختلال الضروري يلزم منه اختلال

الباقين بإطلاق.

٣ - أنه لا يلزم من اختلال الباقين بإطلاق

اختلال الضروري.

٤ - أنه قد يلزم من اختلال التحسيني

بإطلاق، أو الحاجي بإطلاق، اختلال الضروري

بوجه ما.

٥ - أنه ينبغي المحافظة على الحاجي والتحسيني

والضروري.

ثم أطال في بيان ذلك فليرجع إليه من شاء. (١)

ب - الاختلال في العبادات :

٤ - الخلل في العبادة إما أن يكون بترك شرط فيها

أو ركن أو واجب أو مستحب، أو بارتكاب عظم

فيها أو مكروه. وقد يترك ذلك، أو يفعل، عمداً أو

خطأً أو نسياناً. ثم قد يؤدي بعض ذلك إلى بطلان

العبادة أو فسادها. وقد يمكن تدارك المتروك أحيانا

أو يجبر بنحو سجود سهو أو فدية أو قضاء أو غيرها.

وينظر تفصيل كل ذلك في مواضعه (ر: استدراك.

بطلان. سهو. فدية. فساد... الخ)

ج - اختلال العقود :

٥ - اختلال العقد إن كان بخلل في ركن العقد

فإنه يمنع انعقاده. فيبيع الصبي غير المميز وبيع المجنون

وشراؤهما باطل. وإن كان بخلل في غير الركن بل في

بعض أوصافه الخارجة، كما إذا كان المبيع مجهولاً،

أو كان الخلل في أوصاف الثمن، فإن ذلك لا يوجب

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الإخلال : هو فعل الشخص إذا وقع

الخلل بشيء ما، والاختلال مطاوعه، و«الإخلال»

بالمهد والعقد عدم الوفاء بهما، (١) وإخلال التصرف

بالنظام العام أو الآداب كونه مخالفاً لها. (٢)

ب - الفساد والبطلان : الاختلال أعم من

الفساد والبطلان، إذ يدخل فيه اختلال العبادة أو

العقد أو غيرها بنقص بعض المكملات التي لا

يقتضي نقصها بطلاناً ولا فساداً، كترك إزالة

النجاسة نسياناً بالنسبة إلى الصلاة، وترك المبيت

بجنى للحاج، وترك الإشهاد على البيع، أو بفعل

مخالف لمقتضى الكمال في العبادة أو التصرف،

كالحركة السيئة في الصلاة، وكإيقاع البيع بعد نداء

الجمعة عند من لا يطله بذلك. فإن كل ذلك لا

يقتضي فساداً ولا بطلاناً، ولا تخرج به العبادة أو

التصرف عن الصحة، ولكن تفقد بعض الكمال.

الحكم الإجمالي :

يتعرض الفقهاء للاختلال في مواضع كثيرة من

كلامهم، ومن أبرزها ما يلي :

٣ - أ - قسم الشاطبي وغيره التكاليف الشرعية

ثلاثة أقسام : الضروريات، والحاجيات،

والتحسينيات (أو التكميليات)، ثم فقد الشاطبي

لتأثير اختلال كل منها فيها سواء متا له ارتباط به

خمس قواعد :

١ - إن الضروري أصل لما سواه من الحاجتي

والتكميلي.

(١) المرجع في اللغة.

(٢) مجلة الأحكام العدلية م ٣٨٨

(١) المواقات ١٦/٢ وما بعدها.

اختيار

التعريف :

١ - الاختيار لغة : تفضيل الشيء على غيره. (١)
واصطلاحاً : القصد إلى أمر متردد بين الوجود والعدم
داخل في قدرة الفاعل بترجيح أحد الجانبين على
الآخر. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخيار :

٢ - الخيار حق ينشأ بتحويل من الشارع ، كخيار
البلوغ ، أو من العاقد ، كخيار الشرط . فالفرق بينه
وبين الاختيار أن بينهما عمومًا وخصوصًا مطلقًا ،
فكل خيار يعقبه اختياره ، وليس كل اختيار يكون
مبنياً على خيار .

ب - الإرادة :

٣ - الإرادة لغة : المشيئة ، وفي استعمال الفقهاء
هي « المقصد » (٣) أي اعتزام الفعل والاتجاه إليه ،
فيقولون في طلاق الكتابة مثلاً : إن أراد به الطلاق
وقع طلاقاً ، وإن لم يرد به طلاقاً لم يقع طلاقاً .

(١) انقاسوس المحيط ، ومن اللغة ، وكشاف اصطلاحات الفنون
للتناوي ، مادة : خيّر .

(٢) كشف الأسرار ١٥٠٣/٤ طبع مكتتب الصنائع سنة

١٣٠٧ هـ .

(٣) المقنع ١٤٦/٣ طبع السلفية ، و البحر الرائق ٣/٢٢٢ ، وحاشية

البحيري ٥/٤

الباطلان بل قد يوجب الفساد . وهذا مذهب
الحنفية. (١)

وقد يحتل تنفيذ العقد نتيجة لحادث لا مجال معه
لتنفيذ العقد على الصورة التي تم التعاقد عليها ، كما
في حالة تفرق الصفقة بهلاك بعض المبيع أو
استحقاقه . وهذا يؤدي إلى تعيب رضا الطرف
الآخر ، فيوجب الخيار .

وكذلك قد يحتل رضا أحد العاقدين بوجود
العيب في المبيع أو الثمن المعين ، فيثبت الخيار ، جبراً
لذلك . قال الكاساني : «لأن السلامة لما كانت
مرغوبة للمشتري ، ولم تحصل ، فقد اختل رضاه .
وهذا يوجب الخيار ، لأن الرضا شرط صحة البيع ،
لقول الله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل إلا أن تكون تجرة عن تراض
منكم» (٢)

فامتناع الرضا يمنع صحة البيع ، واختلاله يوجب
الخيار فيه ، إثباتاً للحكم على قدر الدليل. (٣)
وللتوسع في ذلك (ر : خيار) .

(١) مجلة الأحكام العدلية وشروحها م ٣٤٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ،

٣٦٤

(٢) سورة النساء / ٢٩

(٣) بدائع الصنائع ٥/٢٧٤

مباشرة أمر بالإكراه الملجئ، كان قصده بالمباشرة دفع الإكراه حقيقة، فيصير الاختيار فاسداً، لا بتناؤه على اختيار المكروه - بالكسر - وإن لم ينعدم أصلاً. (١)

تعارض الاختيار الصحيح مع الاختيار الفاسد :

٦ - إذا تعارض الاختيار الفاسد والاختيار الصحيح، وجب ترجيح الاختيار الصحيح على الاختيار الفاسد إن أمكن نسبة الفعل إلى الاختيار الصحيح. وإن لم يمكن نسبته إلى الاختيار الصحيح بقي منسوباً إلى الاختيار الفاسد، كما هو الحال في الإكراه على الأقوال وعلى الأفعال التي لا يصلح أن يكون فيها الإنسان آلة لغيره، كالأكل والوطء ونحوهما. (٢) وعمل تفصيل ذلك بحث (إكراه).

التخيير :

٧ - التخيير إما أن يكون صادراً عن الشارع، كتخيير المستنجي بين استعمال الماء أو الحجارة ونحوها للاستنجاء، وتخيير الحائض في التكفير عن يمينه بين ما تضمنته الآية من خصال. وإما أن يكون صادراً عن غيره كتخيير الشريك شريكه بين شراء حصته من الدكان أو بيع حصته له، أو بيع الدكان كاملاً لشخص ثالث.

ولا يملك التخيير إلا صاحب الحق أو من ينوب عنه شرعاً. وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً في مصطلح (تخيير) إن شاء الله تعالى.

(١) كشف الأسرار ١٠٣/٤

(٢) شرح النار وحواشيه ص ٩٩١

ويقولون في العقود : يشترط لصحتها تلاقى الإرادتين. ويقولون في الأيمان : يُسأل الحالف عن مراده... وهكذا.

ومن هنا يتبين أن كل اختيار لابد أن يشتمل على إرادة، وليس من الضروري أن يكون في كل إرادة اختيار.

ج - الرضا :

٤ - يفرق الحنفية دون غيرهم بين الاختيار والرضا. وإذا كان الاختيار كما تقدم ترجيح أحد الجانبين على الآخر، فإن الرضا هو الانسراح النفسي، ولا تلازم بينهما بوجه عام، فقد يختار المرء أمراً لا يرضاه. ويظهر هذا التفرق عندهم - أي الحنفية - في مسائل الإكراه، فالإكراه غير الملجئ - كالضرب المحتمل، والقيد، ونحوهما - يفسد الرضا ولكنه لا يفسد الاختيار، أما الإكراه الملجئ - فإنه يعدم الرضا و يفسد الاختيار. (٢)

شروط الاختيار :

٥ - لكي يكون الاختيار صحيحاً لابد أن يكون من له الاختيار مكلفاً، وأن يكون في قصده مستبداً، أي : لاسلطان لأحد عليه. وعلى هذا فإن الاختيار يكون فاسداً إذا اختل شرط من شروط التكليف، بأن كان من له الاختيار مجنوناً، أو صغيراً غير مميز، أو كان اختياره منبياً على اختيار غيره، فإذا اضطُر إلى

(١) كشف الأسرار ١٠٣/٤

(٢) كشف الأسرار ١٠٣/٤، وشرح النار لابن ملك وحواشيه ص ٩٩٢ طبع المطبعة العثمانية سنة ١٣١٥ هـ، وبدائع الصنائع ١٧٩/٧ الطبعة الأولى

ما يرد عليه الاختيار:

٨ - أ - الحقوق على نوعين : حقوق الله تعالى ، وحقوق العباد .

أما ما يتعلق بحقوق الله تعالى من الواجب المعين كالصلاة ومن المحرم كالزنى ، فلا اختيار للعبد فيها من الناحية التكليفية .

أما ما يتعلق بحقوق العباد كاللذين ، والهبة ، والرذ بالعيب ، والأخذ بالشفعة ، ونحو ذلك ، فإن له فيه اختياراً . قال الشاطبي : « ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه للمكلف على حال ، وأما ما كان من حق العبد في نفسه فله فيه الخيرة »^(١) من حيث جعل الله له ذلك لا من جهة أنه مستقل بالاختيار.^(٢)

ب - والتخير قد يرد على شيئين كلاهما حلال ، وفي هذه الحالة يجوز أن يرد الاختيار على أي الشئين يريد الخيّر (بكسر اليا) .

وقد يرد على شيئين كلاهما محرم ، فإذا ما أكره الخيّر (بفتح اليا) على اختيار واحد منها لزمه اختيار ما كان أخف ضرراً ، لأنه يرتكب أخف الضررين لا تقاء أشدهما .^(٣)

وقد يرد على شيئين أحدهما حلال والآخر حرام ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يرد الاختيار على غير الحلال .

اشتراط الاختيار لترتيب الثواب والعقاب :

٩ - الاختيار شرط لترتيب الثواب والعقاب في

(١) الموافقات ٢/ ٢٨٥ ، الطيبة الرحمانية .

(٢) الموافقات ٢/ ٢٧٨

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم مع حاشية الحموي ص ١٢١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨٧ طبع البابي الحلبي .

الآخرة ، وهو شرط لترتيب العقوبة على الفعل في الدنيا ، وعمل بحث ذلك كله مصطلح (إكراه) .

حكمة مشروعية الاختيار:

١٠ - شرع الاختيار لتحقيق مصالح العباد التي هي غاية من غايات الشريعة ، وهذه المصلحة قد تكون مصلحة فردية للمختار نفسه أو غيره عندما يكون عمل الاختيار قاصراً عليه لا يتعداه إلى غيره . وقد تكون المصلحة التي يجب توخيها في الاختيار مصلحة جماعية .

موطن البحث :

١١ - اختيار المستنحي بين استعمال الماء وغيره من أدوات التطهير ، ذكره الفقهاء في كتاب الطهارة ، باب الاستبراء .

واختيار المنفرد بين الجهر والإسرار في الصلوات الجهرية ، ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة .

واختيار من رخص له في الجمع بين الصلاتين بين الجمع وعدمه ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة ، باب صلاة المسافر .

واختيار الذي قرأ آية السجدة في الصلاة بين السجود حالاً والإرجاء ، ذكره الفقهاء في كتاب الصلاة باب سجود التلاوة .

واختيار الحاج بين الأفراد والتمتع والقرآن ، واختياره في فدية حلق الشعر بين الصيام والصدقة والنسك ، واختياره بين الحلق والتقصير في التحلل من الإحرام ، واختياره بين التحلل في يومين - من

— والاختيار يبحث أيضا « في العيب وفي تفرق الصفقة وغيرها من الخيارات القندية .
— واختيار من له الشفعة بين الأخذ بالشفعة والترك كما هو مذكور في كتاب الشفعة من كتب الفقه .
— واختيار الإمام في الأراضي المفتوحة عنوة بين قسمتها ووقفها كما ذكر ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد باب الغنائم .
— واختيار الإمام بين التنفيل وعدمه في الجهاد كما هو مذكور في باب .
— واختيار الإمام بين الإجابة إلى الهدنة وعدمها كما هو مذكور في كتاب الجهاد من كتب الفقه .
— واختيار القاضي العقوبة الرادعة في التعزير كما هو مذكور في باب التعزير من كتب الفقه .

اختيال

التعريف :

١ — الاختيال في اللغة يطلق بمعنى الكبر، كما يطلق بمعنى العجب .
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذين الإطلاقين .

الألفاظ ذات الصلة :

أ — الكبر :

٢ — من المعلوم أن الكبر ينقسم إلى باطن، وظاهر .

أيام منى — وبين التأخر، ذكر الفقهاء ذلك كله في كتاب الحج .
— واختيار دافع الزكاة — عند البعس — ان لم يجد السن المطلوبة في زكاة الإبل أن يدفع السن الأدنى مع دفع الفرق — وهو عشرة دراهم — أو يدفع السن الأعلى مع أخذ الفرق . كما نصبوا على ذلك في كتاب الزكاة .
— واختيار المسافر بين الصوم والنفطر، عند البعس، كما ذكرنا ذلك في كتاب الصيام .
— واختيار الحائض بين الإعتاق والكسوة والإطعام في الكفارة كما نصبوا على ذلك في كتاب الأيمان .
— واختيار الزوج في الطلاق الرجعي بين إرجاع زوجته أو بت طلاقها، واختيار الزوجة التي خيرت بين إيقاع الطلاق وعدمه كما هو منصوص عليه في كتاب الطلاق من كتب الفقه .
— واختيار الصغير عند انتهاء مدة الحضانة أحد والديه ليكون معه — عند البعس — كما هو منصوص عليه في كتاب الحضانة من كتب الفقه .
— واختيار صاحب الحق بين مطالبة الأصيل أو الوكيل، أو مطالبة أي الكفيلين شاء كما هو مذكور في كتاب الوكالة، وفي كتاب الكفالة من كتب الفقه .
— واختيار الصغيرة المتزوجة حين بلوغها بين البقاء على النكاح أو فسخه، كما هو مذكور في خيار البلوغ من كتب الفقه .
— واختيار الأمة المتزوجة إذا عتقت بين البقاء على النكاح أو فسخه كما هو مذكور في خيار العتق من كتب الفقه .

وأصل العجب عند العلماء هو وحد النفس، ونسيان النعمة، وهو نظر العبد إلى نفسه، وأفعاله، وينسى أن ذلك إنما هو منة من الله تعالى عليه، فيحسن حال نفسه عنده، ويقل شكره، وينسب إلى نفسه شيئاً هو من غيرها، وهي مطبوعة على خلافه. (١)

ج - التبخر:

٤ - التبخر مشية خاصة، وهي مشية المتكبر المعجب بنفسه. والتبخر آفة من الآفات المهلكة، لأنه مظهر من مظاهر العجب والكبر.

٥ - وهذه الألفاظ المتشابهة يفرق بينها بأن الكبر يكون بالمنزلة، والعجب يكون بالفضيلة، فالتكبر يجل نفسه، والمعجب يستكثر فضله. (٢)

والكبر يستلزم متكبراً عليه، لأنه لا يتحقق إلا بذلك، أما العجب فلا يستلزمه، لأن العجب صفة نفسية، فقد يعجب الشخص بلبسه أو مشيته أو علمه ... الخ. كما أن العجب قد يحدث بأسباب الكبر كالعلم، والعمل، والنسب، والجمال، والمال ... الخ، وقد يحدث بغير أسباب الكبر كمعجبه برأيه الخاطئ الذي يزين له بجهله. (٣)

والاختيال أحد مظاهر الكبر، سواء في المشي، أو الركوب، أو اللباس، أو البنين. (٤)

فالباطن هو خلق في النفس، والظاهر هو أعمال تصدر عن الجوارح. واسم الكبر بالخلق الباطن أحق، وأما الأعمال فإنها ثمرات لذلك الخلق.

وخلق الكبر موجب للأعمال، ولذلك إذا ظهر على الجوارح يقال: تكبر، وإذا لم يظهر يقال: في نفسه كبر، فالأصل هو الخلق الذي في النفس، وهو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه.

ولهذا فإن الكبر يستدعي متكبراً عليه، لأنه لا يتصور أن يكون متكبر، إلا أن يكون مع غيره، وهو يرى نفسه فوق هذا الغير في صفات الكمال، فعندئذ يكون متكبراً، ولا يكفي أن يستعظم نفسه ليكون متكبراً، فإنه قد يستعظم نفسه، ولكنه يرى غيره أعظم من نفسه، أو مثل نفسه، فلا يتكبر عليه. ولا يكفي أن يستحقر غيره. فإنه مع ذلك لورأى غيره مثل نفسه لم يتكبر. بل ينبغي ليكون متكبراً أن يرى لنفسه مرتبة ولغيره مرتبة، ثم يرى مرتبة نفسه فوق مرتبة غيره، فعند هذه الاعتقادات الثلاثة يحصل فيه خلق الكبر. بل إن هذه العقيدة تنفخ فيه، فيحصل في قلبه اعتداد، وهزة، وفرح، وركون إلى ما اعتقده، وعز في نفسه بسبب ذلك، فتلك الهزة، والهزة، والركون إلى العقيدة هو خلق الكبر. (١)

ب - العجب:

٣ - العجب في اللغة هو: الزهق، يقال رجل معجب: يعني مزهوجاً يكون منه حسناً أو قبيحاً. (٢)

(١) المدخل لابن الحاج ٤/٣

(٢) أدب العباد والدين للماوردي يامش الكشكول للعالمى ص

(٣) إحياء علوم الدين ٢٢/١١

(٤) المرح السابق.

(١) إحياء علوم الدين للزناي ١٨/١١، ١٩

(٢) لسان العرب لابن منظور ٥/٨٢

اختيال ٦ - ٧

أنه لا يبسط في مشيته بحيث يدب على الأرض
ديب المتماوتين المتشاكلين .

ولهذا أمر الله بالقصد في المشي، فقال تعالى :
«وَأَقِصْ فِي مَشْيِكَ» ^(١) كما امتدح الله تعالى من
يقصد في مشيته ولا يتجاوز الاعتدال بقوله :
«وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا
خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» ^(٢)

ومن ثم إذا تجاوز الإنسان حد الاعتدال ^(٣)
والقصد في المشي يكون قد وقع في المحذور، وهو
الاختيال .

والأصل في تحريم الاختيال في المشي وأنه من
الكبائر قوله تعالى : «وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا
إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا . كُلُّ
ذَلِكَ كَانَ سَيِّئًا عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا» ^(٤)

والمراد بالمرح النهي عنه في الآية الكريمة هو
الخيلاء في المشي . والمعنى أن الله نهى عن الخيلاء
وأمر بالتواضع . وقد استدل العلماء بالآية على ذم
الاختيال . ووجه الاستدلال أن الله تعالى قد أعقب
النهي عن المرح بأن ذلك عمل سيء مكروه، في قوله
تعالى : «كل ذلك كان سيئاً عند ربك مكروهاً»
فهذا يدل على حظره وتحريمه، كما أنه قرنه بالزنى
والقتل وسائر الكبائر، فدل على أنه من جملة هذه
الكبائر ^(٥) ومن معاني المرح : الكبر، وتجاوز الإنسان

وقد يكون مظهراً لإعجاب المرء بنفسه، ذلك أن
من أسباب الإعجاب الجمال، والمال . واللباس
والركوب والمشى من الجمال والزينة . وكذلك فإن
العجب آفة نفسية تحتاج إلى إظهار آثارها، ولهذا فقد
يظهر العجب في صورة اختيال في المشي أو اللباس
.. الخ .

أما التبخر فهو مظهر من مظاهر الكبر،
والمعجب، والاختيال، وهو خاص بالمشي، يقال :
فلان يمشي التبخرى، أي مشية حسنة . فأهل هذا
الخلق ملازمون للفخر، والخيلاء . فالمرح مختال في
مشيته .

صفة الاختيال (حكمه التكليفي) :

٦ - الأصل في الاختيال أنه حرام، وهو من
الكبائر، لنهي الله ورسوله (ص) عنه، وسيأتي دليل
كل مظهر من مظاهر الاختيال عند بيانه .

ومظاهر الاختيال كثيرة، منها الاختيال في
المشي والركوب، ومنها الاختيال في اللباس، ومنها
الاختيال في البنيان .

أ - الاختيال في المشي :

٧ - الاختيال في المشي يحدث بتجاوز الإنسان حد
القصد والاعتدال في مشيته . والقصد في المشي
يكون بين الإسراع والبطء . والمعنى أن الإنسان لا
يسرع في مشيته بأن يثب وثب الشطار، لقوله عليه
السلام : «سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن» ^(١) كما

(١) حديث «سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن» أخرجه أبوهم في
الحلية عن أبي هريرة . قال في الميزان : «حديث منكر حدة»
(فيض القدير ١٠٤/٤)

(١) سورة لقمان / ١٨

(٢) سورة الفرقان / ٦٣

(٣) تفسير القرطبي ٧/ ٢٦١

(٤) سورة الإسراء / ٣٧، ٣٨

(٥) تفسير القرطبي ٧/ ٢٦١

قدره، وذلك لمنعم، (١)

ومن أدلة تحرمة أيضاً ما روي أنه عليه السلام قال : « من تعظم في نفسه، واختال في مشيته، لقي الله وهو عليه غضبان » . (٢)

ب - الاختيال في اللباس :

٨ - الاختيال في اللباس يحدث بسبب تجاوز حد الاعتدال والقصد فيه ، مع عدم وجود الداعية إلى ذلك (٣) . والنية والقصد هما الأصل في ذلك .

وحده الاعتدال والقصد في اللباس يكون باتباع ماورد في صفة اللباس من آثار صحيحة ، واجتناب ماورد النهي عنه . وللمرف مدخل في ذلك ، ما لم يلغ الشرع .

وفي المواهب : ما كان من ذلك على سبيل الاختيال فلاشك في تحرمة ، وما كان على طريق العادة فلا تحريم فيه ، ما لم يصل إلى جرّ الذيل الممنوع منه . ونقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة في اللباس لمثل لابس في الطول والسعة . (٤)

(١) المرجع السابق .

(٢) حديث « من تعظم في نفسه، واختال في مشيه ... » أخرجه أحمد في مسنده البخاري في الأدب المفرد عن حديث عمر بن الخطاب ، رمز السيوطي لحسنه وقال التناوي : هو كما قال ، أو أصح . قال المحمدي رحمه الله رجال الصحيح وقال المنذري : رواه صحيح به في الصحيح (قبض التقدير ١٠٦/٦)

(٣) ومن الدواعي التي تبيح الاختيال في اللباس داعي الحرب ، أو أن يكون بفرض إظهار نعمة الله عليه فقط . كما سيأتي .

(٤) شرح الزرقاني على موطن مالك ٢٧٣/١

ما يحل من ثياب الزينة ولا يعتبر اختيالا :

٩ - الأصل في لبس الثياب الجميلة للترين بها الإباحة ، لقوله تعالى : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْقَلْبَاطِ مِنَ الرِّزْقِ » ، (١) ولما روي عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر » ، فقال رجل : يا رسول الله إن الرجل منا يحب أن يكون ثوبه حسنا ، ونعله حسنة قال عليه الصلاة والسلام : « إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق ، وغمط الناس » رواه مسلم .

وبطر الحق هو دفعه وإنكاره ترفعا وتجبّرا ، قاله النووي . وفي القاموس : بطر الحق أن يتكبر عنده فلا يقبله ، والغمط والغمص بمعنى واحد (٢) . وقيل غمص الناس احتقارهم . (٣)

والحديث يدل على أن عبة لبس الثوب الحسن ، والنعل الحسنة ، وتغيير اللباس الجميل ، ليس من الكبر في شيء ، قال الشوكاني : وهذا مما لا خلاف فيه فيما أعلم . (٤)

وفي سبل السلام قول النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » (٥) وفيه دليل على أن الله إذا أنعم على عبده نعمة فإنه يحب

(١) سورة الاحزاب / ٣٢

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٩٢/٢

(٣) لغير البروق على هامش البروق للقرطبي ٢٢٥/٤

(٤) نيل الأوطار ٩٢/٢

(٥) حديث : « إن الله يحب ... » أخرجه الترمذي (١٠/٢٥٩ ط مطبعة الصاوي) عن ابن عمرو ، وقال : حديث حسن ، في الباب عن أبي الأحوص عن أبيه وعمران بن حصين .

الأجانب (١).

إطالة المرأة ثيابها :

١٠ - شرع للنساء إسبال الإزار والثياب وكل ما يسترجع أبدانهن . يدل على ذلك حديث أم سلمة أنها قالت حين ذكر الإزار « فالمرأة يا رسول الله . قال : ترخيه شبرا . قالت أم سلمة : إذن ينكشف عنها . قال : فذراعاً ، لا تزد عليه » ، (٢) إذ به يحصل أمن الاكتشاف .

والحاصل أن لها حالة استحباب ، وهو قدر شبر ، وحالة جواز ، بقدر الذراع .

قال الإمام الزرقاني : ويؤخذ من ذلك أن للمرأة أن تسبل إزارها ، أي تجره على الأرض ذراعاً . والمراد ذراع اليد - وهو شبران - لما روى ابن ماجه عن ابن عمر ، قال : رخص صلى الله عليه وسلم لأمهات المؤمنين شبرا ، ثم استزده فزادهن شبرا . (٣) فدل على أن الذراع المأذون فيه شبران .

وإنما جاز ذلك لأن المرأة كلها عورة إلا وجهها وكفها . (٤)

أن يرى أثرها عليه في مأكله ، وملبسه ، فإنه شكر للنعمة ، ولأنه إذا رآه المحتاج في هيئة حسنة قصد ليصدق عليه ، ولأن بذاذة الهيئة سؤال وإظهار للفقر بلسان الحال ، ولذا قيل :

ولسان حاله بالشكاية ينطق

وقيل :

وكذلك شاهد منظره عن مخبري (١)

وقد يكون التزين باللباس واجباً . كتوقف تنفيذ الواجب عليه ، في نحو لالة الأمور وغيرهم ، فإن الهيئة الرقة لا تحصل معها مصالح العامة من لالة الأمور .

وقد يكون مندوباً ، كما في الصلوات . قال الله تعالى : « حُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ » ، (٢) وفي الجماعات ، لحديث : « إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده » ، وحديث « إن الله جميل يحب الجمال » . (٣) رواه مسلم ، وكما في الحروب لإرهاب العدو ، وفي المرأة لزوجه ، وفي العلماء لتعظيم العلم في نفوس الناس . وقد قال عمر بن الخطاب : أحب أن أنظر إلى قارئ القرآن أبيض الثياب .

وقد يكون حراماً إذا كان وسيلة لمجرم ، كمن يتزين النساء الأجنبية ، وكمن تتزين للرجال

(١) تهذيب الفروق ٤/٢٤٥ ، وابن عابدين ٥/٢٣١ ، وضاهي البزاز الكردري بإمضاء الفتاوى المختبة ٥/٢٣١/٦٣٨

(٢) هذا لفظ الموطأ (بشرح الزرقاني ٤/٢٧٤) ورواه بألفاظ أخرى أبو داود والترمذي والنسائي (فيض القدير ١/١١٣) وحديث الإزار هو « لا ينظر الله إلى من جر ثوبه خيلاء » متفق عليه من حديث ابن عمر (الفتح الكبير ٣/٣٧٢)

(٣) هكذا قال الزرقاني . وليس قوله « فزادهن شبرا » في النسخة المطبوعة من سنن ابن ماجه .

(٤) المرجع السابق .

(١) المدخل لابن الحاج ٤١/١ ، وسبل السلام للصنعاني شرح بلوغ المرام لابن حجر السقلاي ٢/٨٦

(٢) سورة الأعراف ٣١/

(٣) حديث : « إن الله جميل ... » أخرجه مسلم ١/٩٣ ط حسي الحلبي ، وتحقيق محمد قواد عبد الباقي ، كذلك أخرجه أحمد ٤/١٣٤ طبع الطبعة اليمنية .

إِخْدَام

التعريف :

١ - الإخدام لغة : إعطاء خادماً. ^(١) ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى. ^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - إعطاء الخادم إما أن يكون من الزوج إلى زوجته ممن يخدم مثلها أو غير ذلك .

فجمهور الفقهاء يرون أنه يجب الإخدام على الزوج لزوجته إن كانت ممن يخدم مثلها، والإنفاق على خادمها الذي معها لحصول المقصود بذلك. ^(٣)

مواطن البحث :

٣ - يذكر الفقهاء الإخدام في مواضع عدة :
فإخدام الزوج زوجته يذكر في أبواب النفقات، وإخدام المفسس لزمانته - أي إن كان مرصفاً مزماً، ويحتاج فضلاً عن النفقة إلى الخادماً، أو إن اقتضى ذلك منصبه - يبحث في التفليس، عند الحديث عما يفعل بال المحجور عليه للفلس، وإخدام المحجوس في التفليس عند الحديث عن حبس المفسس ليقرباعليه، أو بما ثبت كتمانها .

ج - الاختيال في الركوب :

١١ - قد يكون في استعمال المركوب واقتنائه خيلاء، وقد يكون تحدثاً بنعمة الله وإظهاراً لها، مثلها مثل الثياب الجميلة. ولهذا وجب على كل مسلم يتخذ مركوباً للزينة ألا يكون قاصداً به الخيلاء .

والأصل في إباحة اتخاذ المركوب الجميل للزينة إذا لم يكن بغرض الخيلاء قوله تعالى : «وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لِزِينَتِكُمْ وَالزِينَةُ تَخْلُقُ مَا لَا تُعْلَمُونَ» ^(١) وقوله تعالى : «وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ» ^(٢)

وهذا الجمال والتزين، وإن كان من متاع الدنيا، فقد أذن الله سبحانه وتعالى لعباده فيه. ^(٣)

د - الاختيال في البناء :

١٢ - يباح للمسلم أن يتخذ له داراً يسكنها يدفع بها الحر والبرد والمطر ويدفع بها الأذى والأعين، وينبغي ألا يقصد بها الاختيال أو تؤدي إليه .

هـ - الاختيال لإرهاب العدو :

١٣ - من الاختيال ما يكون عموداً بحبه الله تعالى، وهو الاختيال لإرهاب العدو الكافر وإغاظته في الملابس والمشي والركوب .

(١) الصباح المنير، فتاوى العروس، ولسان العرب، والصالح.

(٢) الشرح الكبير مع النووي ٥١٠/٢، ٥١١ ط عيسى الحلبي.

(٣) البدائع ٢٢١٥/٥ ط الإمام، والشرح الكبير مع النووي

٥١٠/٢ - ٥١١، والإقناع للشرعيني ١٥٢/٤ ط محمد علي

صبيح، والمغني ٢٣٧/٦ وما يبعدها ط المنار الأولى.

(١) سورة النحل / ٨

(٢) سورة النحل / ٦

(٣) راجع أحكام القرآن لابن العربي ١٢/٢، وتفسير القرطبي

٧١/١٠ وما يبعدها .

كان مستقياً يكون بإخراج أكثر بدنه^(١)، كما فصل ذلك الفقهاء في كتاب الأيمان عند كلامهم على اليقين على الدخول والخروج.

ب - والإخراج من المدينة يكون بمجاورة عمارتها وبدنه.

ج - والإخراج من الدار المسكونة يكون بإخراج الساكن بنفسه ومتاعه وعياله^(٢).

د - وإخراج الزكاة والكفارات يكون بتمليكها للفقير عند البض، حتى لو تلفت قبل ذلك وجب عليه إخراجها ثانية. وعند البعض الآخر يكون إخراجها بالعزل دون اشتراط التملك، حتى لو تلفت بعد العزل بغير تعد لم يكتف المتركز بإخراجها ثانية^(٣) كما ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الزكاة، وفي كتاب الكفارات.

هـ - وإخراج المروق من الحرز يكون بإخراجه ظاهراً - أي مُظْهِراً - عند الحنفية، ولا يشترط ظهوره عند غيرهم، فمن ابتلع جوهرة وخرج بها لا يقطع عند الحنفية، و يقطع عند غيرهم^(٤)، كما ذكر الفقهاء ذلك في كتاب السرقة.

(١) 'فتاوى احنفية ٧٩/٢ طبع بولاق، وحاشية الجمل عل شرح المنج ٣٢، ٢/٥ ط دار احياء التراث.

(٢) الفتاوى الحنبلية ٧٨/٢، ٧٩

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ٥٠٢/١، ٥٠٣ ط عيسى البابي الحلبي، والمغني ٦٨٦/٢ طبع المنار للطبعة الثالثة، والمجموع ٣٥/٩ نشر مكتبة الإرشاد بمكة، وحاشية البجيرمي على الخطيب ٣٠٧/٤ نشر دار المرفعة، والأموال لأبي عبيد ص ٦٠١ ط مطبعة عبد اللطيف حجازي، والمجلد ٢٦٤/٥ ط النورية، وصنف ابن أبي شيبة ١٣٧/١ ب خطوط اسطنبول.

(٤) الفتاوى احنفية ١٧١/٢، ومواهب الجليل ٣٠٨/٩ نشر مكتبة النجاح - ليبيا.

إِخْرَاج

التعريف:

١ - الإخراج لغة الدفع من الداخل. وهو أيضاً الإبعاد والتنحية.^(١)
وهو عند الفقهاء كذلك.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة:

التخارج:

٢ - يفرق الفقهاء بين الإخراج والتخارج، فيجعلون بينها عموماً وتخصصاً فيخصون التخارج بتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث بشيء معلوم من التركة.^(٣)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث:

٣ - ما يكون به الإخراج:

يتبين من استقراء كلام الفقهاء أنهم يعتبرون إخراج كل شيء بحسبه:

أ - فالإخراج للإنسان القائم من الدار يكون بإخراج قدميه عند البعض، وعند البعض الآخر يكون بإخراج إحدى قدميه إن كان يعتمد عليها، وإن كان قاعداً يكون بإخراج رجله وبدنه، وإن

(١) لسان العرب مادة: خرج.

(٢) مني المحتاج ٣٣١/٤ طبع مصطفى الحلبي.

(٣) شرح السراجية ص ١٢٧ طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٦٣ هـ.

الحريزنية السرقه، كما هو مذكور في حد السرقه من كتب الفقه.

إخفاء

انظر : إخفاء

إخلاف

التعريف :

١ - من معاني الإخلاف في اللغة عدم الوفاء بالمعهد^(١) قال الزجاج : والعقد أوكد من العهد، إذ العهد إلزام، والعقد إلزام على سبيل الأحكام والاستيثاق، من عقد الشيء بغيره : وصله به كما يعقد الحبل بالحبل.

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي المذكور.

الألفاظ ذات الصلة :

الكذب :

٢ - من الفقهاء من سوى بين الكذب والإخلاف، ومنهم من فرق بينهما فجعل الكذب في الماضي والحاضر، وإخلاف الوعد في المستقبل^(٢).

ما يقع فيه الإخلاف :

٣ - يقع الإخلاف في الوعد وفي العهد ومن الفقهاء

(١) لسان العرب، والقاموس المحيط مادة «خلف».

(٢) انظر : الفرق للقرافي، وحاشية ابن الشاط عليه ٢٤/٤،

بصرف، طبع دار المعرفة - بيروت.

وذهب جمهور الفقهاء خلافاً للحنفية إلى أن الإخراج ينسب إلى الفاعل إذا كان ابتداء الإخراج منه، ولا يضر انقطاعه بعد ذلك، ولذلك قالوا في إخراج المسروق من الحرز وإلقائه بعيداً ثم أخذه إياه إنه يقطع، كما فسر الفقهاء ذلك في باب السرقه عند كلامهم على شروط الإخراج من الحرز^(١).

الحكم التكليفي للإخراج :

٤ - يتبين من استقراء الأحكام المتصلة بالإخراج أنه لا ينتظمه حكم واحد، بل يكون حكمه حسب أحواله.

فأحياناً يكون الإخراج واجباً - أي فرضاً - كما إخراج الزكاة، والكفارات ومقام الدليل على فرضيته - كما هو مذكور في كتاب الزكاة وكتاب الكفارات من كتب الفقه، وإخراج من استحق الحد من المسجد لإقامة الحد عليه^(٢)، كما هو مذكور في كتاب الحدود من كتب الفقه، وإخراج المحترفين في المسجد منه^(٣).

وأحياناً يكون حراماً كما إخراج المعتدة من بيتها بغير حق، كما هو مذكور في كتاب العدة من كتب الفقه، وفي شرح قوله تعالى «لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ»^(٤) من كتب التفسير، وإخراج المتاع من

(١) الفتاوى الهندية ١٨٠/٢، والمغني ٢٥٥/٨، وحاشية القليوبي ١٩٥/٤ ط عيسى الأبي الحلبي، والدسوقي ٣٣٨/٤

(٢) المحلى ١٣٣/١١، والمغني ٣١٦/٨، ٤٥/٩، ومصنف عبد الرزاق ٤٣٦/١، ٢٣/١٠، طبع المكتب الإسلامي، وصحيح البخاري في كتاب الأحكام (باب من حكم في المسجد)، وبيل الأوطار ١٧٩/٢

(٣) كنز العمال برقم ٢٣١٣١ مطبوعة البلاغة - حلب.

(٤) سورة الطلاق ١/

إخلاف ٤ - ٥

آثار الإخلاف :

أ - إخلاف الوعد :

٥ - ذهب الحنفية إلى أن الوعد لا يلزم قضاء إلا إذا كان معلقاً^(١).

أما المالكية ففي رواية عندهم أن الوعد بالعقد ملزم للواعد قضاء إذا دخل الموعود تحت التزام مالي بناء على ذلك الوعد، كما إذا قال له : اهدم دارك وأنا أسلفك ماتبني به^(٢).

فإذا ما أخلف وعده - ضمن الشروط التي اشترطها الحنفية أو المالكية - أجبر على التنفيذ. وأما الحنابلة فقد صرح الرحيباني منهم بأنه لا يلزم الوفاء بالوعد حكماً (وفسه بقوله : أي في الظاهر). وهو الصحيح عندهم^(٣).

ومقتضى حكم الشافعية بكراهة الإخلاف عدم إجبار الخلف على التنفيذ^(٤).

ب - إخلاف الشرط :

الأصل في الشرط أن يكون ملزماً، فإذا أخلفه، اعتبر إخلافه إخلالاً بالعقد أو مثبثاً خياراً، عدا بعض الشروط التي لا يضر الإخلال بها في النكاح خاصة، لأنها تعتبر ملغاة منذ اشتراطها عند البعض، كما ذكر الفقهاء ذلك في كتاب النكاح.

من جعل الوعد والمهد واحداً، ومنهم من جعل الوعد غير المهد، فخص المهد بما أوجبه الله تعالى أو حرمة، وجعل الوعد فيما عدا ذلك.

الحكم التكليفي للإخلاف :

٤ - على التفرقة بين العهد والوعد يكون إخلاف العهد حراماً. أما الإخلاف بالوعد فقد قال النووي : وقد أجمع العلماء على أن من وعد إنساناً شيئاً ليس بمنه يفتني عنه فيفتني أن يفي بوعده وهل ذلك واجب أم مستحب ؟ فيه خلاف بينهم. ذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى أنه مستحب، فلو تركه فاتته الفضل وارتكب المكروه كراهة تنزيهه شديدة، ولكن لا يأثم. وذهب جماعة إلى أنه واجب، قال الإمام أبو بكر بن العربي المالكي : أجل من ذهب إلى هذا المذهب عمر بن عبد العزيز. قال : وذهبت المالكية مذهباً ثالثاً أنه إن ارتبط الوعد بسبب كقوله : تزوجك وكذا، أو أحلف أنك لا تشتمني ولك كذا، أو نحو ذلك، وجب الوفاء، وإن كان وعداً مطلقاً لم يجب. واستدل من لم يوجهه بأنه في معنى الهبة، والهبة لا تلزم إلا بالتبض عند الجمهور، وعند المالكية : تلزم قبل القبض^(١).

هذا، وإن من وعد وفي نيته الإخلاف فهو آثم قطعاً، ويصدق عليه أنه على شعبة من النفاق، لقوله صلى الله عليه وسلم : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوتى من خان »^(٢).

(١) الأشياء والظواهر ١١٠/٢، وانظر شرح مجلة الأحكام العدلية لعلو حيدر وعبد خالده الأناسي، المادة ٨٤

(٢) الفروق ٢٥/٢

(٣) مطالب أولى النوى ٤٣٤/٦، وكشاف القناع ٢٨٤/٦،

والإحصاف ١٠٢/١١

(٤) الروضة للنووي ٣٩٠/٥، وشرح الأذكار ٢٥٨/٦، ٢٥٩.

والقليوبي ٢٨/٣

(١) الأذكار ص ٢٨١، ٢٨٢

(٢) حديث : آية المنافق ثلاث، متفق عليه (اللازئ والمرجان

ص ١٢)

أداء

التعريف :

١ - الأداء: الإيصال يقال : أذى الشيء أوصله ، وأذى دينه تأديء أي قضاءه . والاسم : الأداء . كذلك الأداء والقضاء يطلقان في اللغة على الإتيان بالموثقات ، كأداء صلاة الفريضة وقضائها ، وبغير الموثقات ، كأداء الزكاة والأمانة ، وقضاء الحقوق ونحو ذلك .^(١)

وفي اصطلاح الجمهور من الأصوليين والفقهاء : الأداء فعل بمعنى (وقيل كل) ما دخل وقته قبل خروجه واجباً كان أو مندوباً ، أما ما لم يُقدَّر له زمان في الشرع ، كالنفل والنذر المطلق والزكاة ، فلا يسمى فعله أداء ولا قضاء .^(٢)

وعند الحنفية : الأداء تسليم عين ماثبة بالأمر . ولم يعتبر في التعريف التقييد بالوقت ليشمل أداء الزكاة والأمانات والمنذورات والكفارات ، كما أنه يعم فعل الواجب والنفل .

وقد يطلق كل من الأداء والقضاء على الآخر مجازاً شرعياً ، كقوله تعالى : (فَإِذَا قَضَيْتُمْ

مَتَابِعَ كُنُومِكُمْ)^(١) أي أديتم ، وكقولك : نويت أداء ظهر الأمس .^(٢)

٢ - والأداء إما محض ، سواء أكان كاملاً كصلاة المكتوبة في جماعة ، أم قاصراً كصلاة المنفرد ، وإما غير محض ، وهو الشبيه بالقضاء ، كفعل اللاحق الذي أدرك أول الصلاة بالجماعة ، وفاته الباقي فأنتم صلاته بعد فراغ الإمام ، ففعله أداء باعتبار كونه في الوقت ، قضاء باعتبار فوات ما التزمه من الأداء مع الإمام ، فهو يقضي ما تنقذ له إحرام الإمام ، من المتابعة والمشاركة معه بثله .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٣ - القضاء لغة : معناه الأداء . واستعمله الفقهاء بالمعنى الاصطلاحي الآتي ، خلافاً للوضع اللغوي للتمييز بينه وبين الأداء .

واصطلاحاً : ما فعل بعد خروج وقت أدائه استدراكاً لما سبق لفعله مقتض ، أو تسليم مثل ماوجب بالأمر ، كما يقول الحنفية .

فالفرق بينه وبين الأداء عند الجمهور مراعاة قيد الوقت في الأداء دون القضاء ، وعند الحنفية مراعاة

(١) سورة البقرة / ٢٠٠

(٢) التلويح ١٦٦/١ ، ١٦٧ ، وشرح المنار ص ١٥٠ ، ١٥٤ ط العثمانية ، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٢ ط الهند ، وكشف الأسرار ١٣٥/١ وما بعدها ط مكتبة الصنائع .

(٣) التلويح ١٦٦/١ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٢

(١) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والتلويح على التوضيح

١٦٠/١ ط صبيح ، وكشاف اصطلاحات الفنون ص ١٠٠

(٢) جمع الجوامع بشرح المحلى وحاشية البناني ١٠٩/١ ط الأثرية ، والبدعشي مع الأسنوي ١٦٤/١ ط صبيح ، والتلويح

١٦٠/١ ط صبيح

أقسام العبادات باعتبار وقت الأداء :

١ - العبادات باعتبار وقت الأداء نوعان : مطلقة وموقته.

فالمطلقة : هي التي لم يقيد أداؤها بوقت محدد له طرفان ، لأن جميع العمر فيها بمنزلة الوقت فيها هو موقت ، وسواء أكانت العبادة واجبة كالزكاة والكفارات ، أم مندوبة كالنفل المطلق .^(١)

وأما العبادات الموقته : فهي ما حدد الشارع وقتا معيناً لأدائها ، لا يجب الأداء قبله ، وبأنه بالتأخير بعد أن كان المطلوب واجباً ، وذلك كالصلوات الخمس وصوم رمضان .

ووقت الأداء إما موسع وإما مضيق .

فالمضيق : هو ما كان الوقت فيه يسع الفعل وحده ، ولا يسع غيره معه ، وذلك كرمضان فإن وقته لا يتسع لأداء صوم آخر فيه ، ويسمى معياراً أو مساوياً .^(٢)

والموسع : هو ما كان الوقت فيه يفضل عن أدائه ، أي أنه يتسع لأداء الفعل وأداء غيره من جنسه ، وذلك كوقت الظهر مثلاً ، فإنه يسع أداء صلاة الظهر وأداء صلوات أخرى ، ولذلك يسمى ظرفاً .^(٣) والجمع من العبادات التي يشتهى وقت أدائه بالموسع والمضيق ، لأن المكلف لا يستطيع أن يؤدي

العين في الأداء والمثل في القضاء ، إذ الأداء كما سبق هو فصل المأمور به في وقته بالنسبة لما له وقت ، عند الجمهور ، وفي أي وقت بالنسبة لما ليس له وقت محدد ، عند الحنفية .

ب - الإعادة :

٤ - الإعادة لغة : رد الشيء ثانياً ، واصطلاحاً : ما فعل في وقت الأداء ثانياً لخلل في الأول وقيل لعذر . فالصلاة بالجماعة بعد الصلاة منفرداً تكون إعادة باعتبار أن طلب الفضيلة عذر ،^(١) فالفرق بينها وبين الأداء سبق وعنده .

الأداء في العبادات :

٥ - العبادات التي لم تحدد بوقت لا توصف بالأداء بالمعنى الاصطلاحي ، أي الذي يقابل القضاء ، وذلك عند غير الحنفية ، إلا أنهم يطلقون عليها لفظ الأداء إطلاقاً لغوياً بمعنى الإتيان بالمأمور به الأعم من الأداء الذي يقابل القضاء . ولذلك يقول الشبراملسي عند الكلام على أداء الزكاة - أي دفعها : ليس المراد بالأداء المعنى المصطلح عليه ، لأن الزكاة لا وقت لها محدد حتى تصبح قضاء بخروجه .^(٢) أما الحنفية فغير الموقت عندهم يسمى أداء شريعاً وعرفاً ، والقضاء يختص بالواجب الموقت .^(٣)

(١) كشف الأسرار ١/١٤٦ ، ٢١٣ ، جمع الجوامع ١/١٠٩ ، ١٩٢ وما بعدها ، والتلويح ١/٢٠٢ وما بعدها .

(٢) كشف الأسرار ١/٢١٣ ، والتلويح ١/٢٠٢ ، وفوتوح الرواح شرح مسلم التبت ١/٧١ .

(٣) فوتوح الرواح ١/٧١ ، والتلويح ١/٢٠٢ ، وشرح البدنشي ١/٨٩ ط صبيح ، والقواعد والقوانين الأصولية ص ٧٠ ط السنة الحمدية .

(١) التلويح ١/١٦١ ، جمع الجوامع ١/١٠٩ - ١١٨ والبدنشي ١/٦٤ .

(٢) نهاية المحتاج ٣/١٣٤ ، والتلويح ١/١٦٠ ، ٢٠٤ ، وجمع الجوامع ١/١١٠ .

(٣) كشف الأسرار ١/١٣٦ ، ١٤٦ ، وابن عابدين ١/٤٨٧ ط بلاق .

أما ما كان وقته موسما فقد اختلف الفقهاء في تحديد الجزء الذي يتعلق به وجوب الأداء، فتعد الجمهور هو الكل لا جزء منه، لأن الأمر يقتضي إيقاع الفعل في أي جزء من أجزاء الوقت، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «الوقت ما بين هذين»^(١)، وهو يتناول جميع أجزائه، وليس تعيين بعض الأجزاء لوجوب الأداء بأولى من تعيين البعض الآخر، إلا أن الأداء يجب في أول الوقت مع الإمكان، وقيل يستحب، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أول الوقت رضوان الله، وآخره عفو الله»^(٢)، ويجوز التأخير إلى آخر الوقت المختار، لأن عدم جواز التأخير فيه ضيق على الناس، فسمع لهم بالتأخير، وعند الحنابلة وبعض الشافعية يجوز التأخير لكن مع العزم على الفعل، فإن لم يعزم أمم. وإن ظن المكلف أنه لا يعيش إلى آخر الوقت، الموسع تضيق عليه الوقت وحرم عليه التأخير اعتبارا بظنه، فإن آخره ومات عصى اتفاقا، فإن لم يميت بل عاش وفعل في آخر الوقت فهو قضاء عند القاضي أبي بكر الباقلاني، أداء عند الجمهور، لصديق

حجبت في عام واحد، فهو بهذا يشبه المضيق، ولكن أعمال الحج لا تستوعب وقته، فهو بهذا يشبه الموسع، هذا على اعتباره من الوقت، وقيل إنه من المطلق باعتبار أن العمر وقت للأداء كالزكاة.^(١)

صفة الأداء (حكمه التكليفي):

٧ - العبادات إما فرض أو مندوب، فإن كانت فرضا كالصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد والنذور والكفارات فإنه يجب على المكلف الأهل أداؤها على الوجه المشروع، إذا تحقق سببها، وتوفرت شروطها.

فإن كانت العبادة محددة بوقت له طرفان، سواء أكان الوقت موسما، كوقت الصلاة، أم كان مضيقا كرمضان فإنه يجب أداؤها في الوقت المحدد، ولا يجوز أن تعقد عليه ولا أن تتأخر عنه إلا لعذر، لأنها تفوت بفوات الوقت المحدد دون أداء، وتتعلق بالذمة إلى أن تقضى. ولا خلاف بين الفقهاء في تحديد الوقت الذي يجب فيه الأداء فيما كان وقته مضيقا، لأن الوقت كله مشغول بالعبادة، وليس فيه زمن فارغ منها، إلا أنهم يختلفون في تعيين النية لصحة الأداء، فعند الحنفية يكفي مطلق النية، لأن الوقت لما كان محيارا فلا يصلح لعمل آخر من جنسه، وعند الجمهور لا بد من التعمين، فإن لم يعين لم يجزه.^(٢)

(١) حديث: «الوقت ما بين...» أخرجه مسلم (٣٧٠/١)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وأخرجه إبدادود والترمذي والنسائي وابن حبان وابن خزيمة وأحد (الدراية) ٩٨/١ - (١٠٠)

(٢) أخرجه الدارقطني، وله اللفظ المذكور (الفتح الكبير) ٤٦٦/١. وأخرجه الترمذي (٣٢١/١) ط الباني الحلبي - تحقيق أحمد شاكر ١٣٥٦ هـ - بلفظ: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله، والوقت الآخر عفو الله». وفي سننه راو منكر الحديث، وفي الباب عن غير ابن عمر، إلا أن الإمام أحمد قال: لا أعرف شيئا يثبت فيه، يعني في هذا الباب (تلخيص الحبير) ١٨٠/١.

(١) شرح مسلم الثبوت ٧١/١، والتلويح ٢٠٢/١، والبدنخي ٩٢/١، ومع الجوامع ١٩١/١
(٢) التلويح ٢٠٨/١، والبدنخي ٨٩/١، وكشف الأسرار ٢١٤/١، والبدائع ٩٦/١، والمهذب ١٨٧/١، وصنعي الإرادات ٤٣٧/١، ٤٤٥، ومنع الجليل ٢٨٤/١، ٢٨٧

قال : « من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر »^(١) ، وذهب أشهب إلى أنها تدرك بالركوع وحده وعند الحنفية وبعض الحنابلة يمكن إدراك الصلاة بتكبيره الإحرام ، لما روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أدرك أحدكم أول سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك أول سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته »^(٢) وفي رواية : فقد أدرك ، ولأن الإدراك إذا تحلق به حكم في الصلاة استوى فيه الركعة وما دونها . وقال بعض الحنفية والشافعية : إنه يكون مؤديا لما صلى في الوقت قاضيا لما صلى بعد خروج الوقت ، اعتبارا لكل جزء بزمانه ، واستثنى الحنفية من ذلك صلاة الصبح وحدها ، فإنها لا تدرك إلا بأدائها كلها قبل طلوع الشمس ، وعللوا ذلك بطروء الوقت الناقص على الوقت الكامل ، ولذا عدوا ذلك من مبطلات الصلاة^(٣) .

تعريف الأداء عليه ، ولا عبرة بالغن البين خطؤه . وعند الحنفين من الحنفية وقت الأداء هو الجزء الذي يقع فيه الفعل ، وأن الصلاة لا تجب في أول الوقت على التعمين ، وإنما تجب في جزء من الوقت غير معين ، وإنما التعمين إلى المصلي من حيث الفعل حتى أنه إذا شرع في أول الوقت يجب في ذلك الوقت ، وكذا إذا شرع في وسطه أو آخره ، ومتى لم يعين حتى بقى من الوقت مقدار ما يصلي فيه أربعا - وهو مقيم - يجب عليه تعيين ذلك الوقت للأداء فعلا ويأثم بترك التعمين .

وقال بعض الحنفية العراقيين : إن وجوب الأداء يتصلق بآخر الوقت ، فعلى هذا ، فإن قعنه ثم زالت أهليته قبل آخر الوقت فالوأي نقل . وقال بعض أصحاب الشافعي : إن الوجوب يتعلق بأول الوقت فإن أخره فهو قضاء . وكلا الفريقين ممن ينكرون التوسع في الوجوب^(٤) .

بم يتحقق الأداء إذا تضيق الوقت ؟

٨ - اختلف الفقهاء فيما يمكن به إدراك الفرض إذا تضيق الوقت ، فعند الجمهور يمكن إدراكه بركعة بسجدة في الوقت ، فمن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت يكون مؤديا للجميع ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) حديث أبو هريرة : « من أدرك ... » متفق عليه (تلخيص الحبير ١/١٧٥)

(٢) حديث أبي هريرة « إذا أدرك أحدكم ... » رواه السنائي ، وهذا لفظه (٢٥٧/١) ط المكتبة التجارية) ، ورواه مسلم من حديث عائشة (٤٢٤/١)

(٣) ابن عابدين ٢٤٢/١ ، ومنح الجليل ١/١١١ ، والمذهب ١/٦٠ ، ونهاية المحتاج ١/٣٩٠ ، ٣٩١ ، واللمعة ١/١٨٢ ، والمفني ١/٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ومنتهى الإرادات ١/١٣٦ ، ومراتي الفلاح ١٨٠ بمأشحة الخطاوي .

(٤) شرح البديهي ٨٩/١ ، والتلويح ٢٠٧/١ ، وجع المراجع ١/١٨٧ وما بعدها ، والقواعد والفوائد الأصولية لابن القمام ص ٧٠ ، ٧١ ، مطبعة أنصار السنة ، والفرق للقرافي ٢/٧٥ وما بعدها ط دار المعرفة بيروت ، والبدائع ١/٩٥ ، والمذهب ١/٦٠ والمفني ١/٣٩٥ ط الثالثة مطبعة المنار .

بعد الفريضة صلاة الليل»^(١). وقوله: «صوم يوم عاشوراء كفارة سنة»^(٢) وكذلك روي عن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من صام على اثنتي عشرة ركعة في اليوم واللييلة بنى الله له بيتا في الجنة»^(٣). وهذه العبادات المستدوبة يطلب أدائها طلبا للثواب ولا يجب الأداء إلا ما شرع فيه، فيجب إتمامه، وإذا فسد قضاءه، وهذا عند الحنفية والمالكية. أما عند الشافعية والحنابلة فيستحب الإتمام إلا في تطوع الحج والعمرة، فإنه إذا شرع فيها فيجب إتمامها باتفاق الجميع^(٤).

أداء أصحاب الأعذار:

٩٠ - يشترط لأداء العبادة أهلية الأداء مع الإمكان والقدرة.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب الأداء بالنسبة لمن كان أهلا للأداء في أول الوقت، ثم طرأ عليه عذر

(١) حديث: «أفضل الصلاة...» رواه مسلم، وهذا لفظه (٨٢١/٢ ط الحلي)، وأحد (٣٢٩، ٣٠٣/٢ ط المحمدي)، وأبو داود (٥٦٦/١ ط الحلي).

(٢) حديث: «صوم يوم عاشوراء...» رواه مسلم وابن حبان من حديث أبي قتادة (تلخيص الحبير ٢/٢١٣).

(٣) حديث عائشة: «عن ثابر...» رواه النسائي وابن ماجه والترمذي، وقال الترمذي: غريب من هذا الوجه وقال النسائي: المغيرة بن زياد ليس بالقوي. وقال أحمد ضعيف. وأنصرجه مسلم من حديث عتبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة (تلخيص الحبير ٢/١٢٢).

(٤) ابن عابدين ٨٤/١، والبيهقي ٢٨٤/١ - ٢٩٠، ونهاية المحتاج ١٢٤/٣، وصنعي الإبراهيمات ٤٩١/١، والمغني ١٤٠/٢، ومع الجليل ٢١٠/١، ٤٠٩، ٥٦٣، والتلويح ١٢٥/١، ومع الجوامع ٩٠/١.

ولما ما كان وقته مطلقا كالزكاة والكفارات والنذور المطلقة فقد اختلف الفقهاء في وقت وجوب الأداء بناء على اختلافهم في الأمر به، هل هو على الفور أو على التراخي؟ والكلام فيه على مثال ما قيل فيا كان وقته موسعا في أنه يجب تعجيل الأداء في أول أوقات الإمكان، ويأثم بالتأخير بدون عزم على الفعل، أو أنه على التراخي ولا يجب التعجيل ولا يأثم بالتأخير عن أول أوقات الإمكان، لكن الجميع متفقون على أن وجوب الأداء يتضيق في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الأداء قبل موته بغالب ظنه، وأنه إن لم يؤد حتى مات أثم بتركه^(١) هذا بالنسبة للعبادات الواجبة سواء أكانت موقفة أم مطلقة.

٩ - أما المستدوب من العبادات فمن المقرر أن المستدوب حكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك، لكن فضله أولى من تركه. ومن المستدوب ما هو موقت كالركعتين قبل الظهر والركعتين بعده، وما بعد المغرب والعشاء، وركعتي الفجر، ومنه ما هو مسبب كصلاة الحسوف والكسوف، ومنه ما هو مطلق كالتهجد. ومثل ذلك في الصوم أيضا، فنه ما هو موقت، كصيام يوم عرفة لغير الحاج، وصيام يوم عاشوراء، ومنه ما يتطوع به الإنسان في أي يوم. وقد وردت آثار كثيرة في فضل ما زاد على الفرض من العبادات من صلاة وصوم وحج وزكاة، ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أفضل الصلاة

(١) بدائع الصنائع ٩٦/٢، ١٠٤، ١١٨، وابن عابدين ٢/٢٨٧، والمغني ٦٨٤/٢، ٣٤١/٣، وصنعي الإبراهيمات ٤١٦/١، ونهاية المحتاج ٢٢٩/٣ والذهب ١٤٧/١، ٢٠٦.

الوقت مقدار ركعة مع زمن يسع الظهر، وهو قول لبعض الشافعية، وفي قول آخر للشافعية إذا بقي مقدار ركعة فقط. (١)

هذا مثال لاعتبار أهلية الأداء في بعض العبادات البدنية. ولعرفة التفاصيل (ر: أهلية حج - صلاة - صوم).

١١ - أما بالنسبة للقدرة على الأداء فإن المطلوب أداء العبادة على الصفة التي ورد بها الشرع، ففي الصلوة مثلاً يجب أن يكون أدائها على الصفة التي وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك لما جاء في قوله: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، (٢) فمن عجز عن أداء الصلوة على الصفة المشروعة جاز له أن يصلي بالصفة التي يستطيع بها أداء الصلوة، فمن عجز عن القيام صلى جالساً، ومن لم يستطع فعلى جنب. وهذا باتفاق لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»، (٣) وهكذا، (٤) وكذلك العاجز عن الصوم لشيخوخة أو مرض لا يرجى برؤه لا يجب عليه الصوم، لقول الله تعالى: «وَمَا يَجْعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (٥) مع

في آخره، كمن كان أهلاً للصلوة في أول الوقت، فلم يصل حتى طرأ عليه آخر الوقت عذراً من الأداء، كما إذا حاضت الطاهرة في آخر الوقت أو نفست أو جن العاقل أو أغمي عليه، أو ارتد المسلم والعاذ بالله وقد بقي من الوقت ما يسع الفرض.

فعند الجمهور يلزمهم الفرض، لأن الوجوب والأهلية ثابتة في أول الوقت فيلزمهم القضاء.

أما عند الحنفية فلا يلزمهم الفرض، لأن الوجوب يتعين في آخر الوقت إذا لم يوجد الأداء قبله، فيستدعي الأهلية فيه، لاستحالة الإيجاب على غير الأهل، ولم يوجد، فلم يكن عليه قضاء. وهو أيضاً رأي الإمام مالك وابن الحاجب وابن عرفة، خلافاً لبعض أهل المدينة وابن عبد البر حيث القضاء عندهم أحوط.

أما من لم يكن أهلاً في أول الوقت، ثم زال العذر في آخر الوقت، كما إذا طهرت الحائض في آخر الوقت وأسلم الكافر وبلغ الصبي وأفاق المجنون والمغمى عليه وأقام المسافر أو سافر المقيم للحنفية قولان:

أحدهما وهو قول زفر أنه لا يجب الفرض ولا يتغير الأداء إلا إذا بقي من الوقت مقدار ما يمكن فيه أداء الفرض.

والقول الثاني للكرخي وأكثر المحققين: أنه يجب الفرض ويتغير الأداء إذا بقي من الوقت مقدار ما يسع التحريمة فقط، وهو قول الخاتبة وبعض الشافعية. وعند المالكية يجب الفرض إذا بقي من

(١) بدائع الصنائع ١/٩٥، ٩٦، والمهذب ١/٦٠، ٦١، ومنع الجليل ١/١١١ - ١١٤، والفرق للقرافي ٢/١٣٧، والكاظمي ١/٢٣٨، والنسفي ١/١٨٥، ١٨٦ ط دار المعركة والمنية ١/٣٧٣، ٣٩٦، ٣٩٧، نشر مكتبة الرياض الحديثة.

(٢) متفق عليه (تلخيص الحبير ١/٢١٧ و ١٢٢/٢).

(٣) أخرجه البخاري والنسائي (تلخيص الحبير ١/٢٢٥).

(٤) المنية ١/١٢٣ ط الرياض، والمهذب ١/١٠٨ ط دار المعرفة بيروت، ومنع الجليل ١/١٦٥، ١٦٦، والنسفي ١/٢٥٧ وما بينهما والبدائع ١/١٠٦.

(٥) سورة الحج ٧٨.

لشافعية والحنابلة أنه يعتبر أغلظ الأحوال من حين الوجوب إلى حين التكفير. (١)

تججيل الأداء عن وقت الوجوب أو سببه :

١٣ - العبادات الموقته بوقت، والتي يعتبر الوقت سبباً لوجوبها، كالصلاة والصيام فإن الوقت فيها سبب الوجوب، لقول الله تعالى : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ السَّنِيسِ »، وقوله تعالى : « فَرَنْ شَهْدَ يَشْكُمُ الشَّهْرَ قَلْبُشُمُ ». (٢) هذه العبادات لا يجوز تججيل الأداء فيها عن وقت الوجوب، وهذا باتفاق. أما العبادات التي لا يعتبر الوقت سبباً لوجوبها، وإن كان شرطاً فيها، كالزكاة، أو المطلقة الوقت كالكفارات، فإن الفقهاء يختلفون في جواز تججيل الأداء عن وقت وجوبها أو عن أسبابها :

ففي الزكاة مثلاً يجوز تججيل الأداء قبل الحول متى تم النصاب، وذلك عند جمهور الفقهاء، لأن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس رضى الله عنه زكاة عامين، (٣) ولأنه حق مال أجل للرفق، فجاز تججيله قبل عمله، كالدين المؤجل.

أما المالكية فإنه لا يجوز عندهم إخراج الواجب قبل تمام الحول إلا بالزمن اليسير كالشهر.

وصدقة الفطر يجوز تججيلها عن وقتها عند الحنفية والشافعية، أما عند المالكية والحنابلة فلا يجوز

الاختلاف في وجوب الفدية وعدمها، فقيل : تجب عن كل يوم مد من طعام، وقيل : لا تجب. (١) والحب أيضاً لا يجب أدائه إلا على المستطيع بالمال والبدن والمحرم أو الرفقة المأمونة بالنسبة للمرأة. فمن عجز عن ذلك فلا يجب عليه الحب، (٢) لقول الله تعالى : « وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ». (٣) ١٤ - وأما بالنسبة للعبادات المالية كالزكاة فنظراً للأهلية اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة على العسبي والمجنون، فعند الجمهور تجب الزكاة في مال العسبي والمجنون، لأنه حق يتعلق بالمال، و يؤدي عنها ولها، وتعتبر نية الولي في الإخراج. وعند الحنفية لا يجب عليها الزكاة، لأن الزكاة عبادة، وهما ليسا من أهلها. (٤)

وكذلك من عجز عن أداء ما وجب عليه من الكفارة وقت الوجوب، ثم تغير حاله، فقد اختلف الفقهاء في ذلك.

فعند الحنفية والمالكية : العبرة بوقت الأداء لا بوقت الوجوب، وهو أحد الأحوال عند الشافعية، فلو كان موسراً وقت الوجوب جاز له الصوم.

وعند الحنابلة وفي قول عند الشافعية أن العبرة بسوقت الوجوب لا بسوقت الأداء. وفي قول آخر

(١) المذهب ١٨٥/١، ومنتهى الإرادات ٤٤٣/١ ط دار الفكر، ومنع الجليل ٣٩٢/١، والنسوقي ٥١٦/١، وابن عابدين ١٢٣/٢ ط الثالثة.

(٢) المذهب ٢٠٣/١، ومنتهى الإرادات ٢/٢، والكافي ٣٥٦/١ ط مكتبة الرياض، والبدائع ١١٨/٢

(٣) سورة آل عمران ٩٧

(٤) المغني ٦٢٢/٢، ومنع الجليل ٣٤٤/١، والمذهب ١٤٧/١، وبدائع الصنائع ٥٤/٢

(١) البدائع ٩٧/٥، والكافي ٤٥٤/١، ونهاية المحتاج ١٧٤/٨، والمذهب ١١٦/٢، والمغني ٣٨١/٧

(٢) سورة الإسراء ٧٨

(٣) سورة البقرة ٨٥

(٤) أخرجه الطبراني والبخاري من حديث ابن مسعود في إسناده محمد بن ذكوان وهو ضعيف (تلخيص الحبير ١٦٣/٢)

إخراجها قبل وقتها إلا بالزمن اليسير، كالיום واليومين.

وكفارة البين يجوز تعجيلها قبل الحنث عند الجمهور، مع تخصيص الشافعية التقديم إذا كان بغير الصوم، ولا يجوز التقديم على الحنث عند الحنفية (١). وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في مواضعها.

النيابة في أداء العبادات :

١٤ - العبادات المالية المحضة كالكسوة والصدقات والكفارات تجوز فيها النيابة، سواء كان من هي عليه قادرا على الأداء بنفسه أم لا، لأن الواجب فيها إخراج المال، وهو يحصل بفعل النائب.

١٥ - أما العبادات البدنية المحضة كالصلاة والصوم فلا تجوز فيها النيابة حال الحياة باتفاق، لقول الله تعالى: «وَأَنْ تَبْشُرَ الْإِنْسَانَ إِلَّا بِمَا تَعْمَلُ»، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد» (٢)، أي في حق الخروج عن العهدة، لا في حق الثواب.

أما بعد المسات فكذلك الحكم عند الحنفية والمالكية، إلا ما قاله ابن عبدالحكم من المالكية من أنه يجوز أن يستأجر عن الميت من يصلي عنه ما فاته

من الصلوات (١). وعند الشافعية لا تجوز النيابة عن الميت في الصلاة.

أما بالنسبة للصوم فتعذرهم أن من فاته شيء من رمضان، ومات قبل إمكان القضاء، فلا شيء عليه، أي لا يفدى عنه ولا إثم عليه، أما إذا تمكن من القضاء، ولم يصم حتى مات، ففيه قولان: أحدهما أنه لا يصح الصوم عنه، لأنه عبادة بدنية، فلا تدخلها النيابة في حال الحياة فكذلك بعد الموت.

والقول الثاني: أنه يجوز أن يصوم وليه عنه، بل يندب، لخبر الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مات وعليه صوم صام عنه وليه» (٢) وهذا الرأي هو الأظهر. قال البيهقي: ويتعين أن يكون هو المختار والمفتى به، والقولان يجربان في الصيام المنذور إذا لم يؤد (٣).

وعند الحنابلة لا تجوز النيابة عن الميت في الصلاة أو الصيام الواجب بأصل الشرع - أي الصلاة المفروضة وصوم رمضان - لأن هذه العبادات لا تدخلها النيابة حال الحياة، فيعد الموت كذلك. أما ما أوجبه الإنسان على نفسه بالتذر، من صلاة أو صوم، فإن كان لم يتمكن من فعل المنذور، كمن نذر صوم شهر معين ومات قبل حلوله، فلا شيء عليه، فإن تمكن من الأداء ولم يفعل حتى مات سُرُّ لولي فعل التذرع، لحديث ابن عباس: «جاءت

- (١) ابن عابدين ٢٧/٢، والبدائع ٤٠/٢، ٤٠٠، ٩٧/٥، ونهاية المحتاج ١٣٩/٣، ١٧١/٨، ١٧٢، والمحطاب ٢٧٥/٤، ومنع المجليل ٣٣٣/١، والكافي ٣٠٣/١، وشرح منتهى الإرادات ٢٨٨/٣، ٤٢٢/١، والمغني ٣٠/٩.
- (٢) أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفا (الدرية ٢٨٣/١)، وذكره مالك بلاغا من قول ابن عمر كذلك (الموطأ بتحقيق محمد عبد الباقي ٣٠٣/١).

- (١) البدائع ٢١٢/٢ ط شركة المطبوعات العلمية، وابن عابدين ٥١٤/١، ١٢١/٢ - ١٣٠، ٩٦/٥ ط بلاق ثالثة، والمحطاب ٥٤٤، ٥٤٣/٢، نشر مكتبة النجاح، والفروق ٢٠٥/٥، ١٨٨/٣، وكشف الأسرار ١٥٠/٣.
- (٢) متفق عليه من حديث عائشة (تلخيص الحبير ٢٠٩/٢).
- (٣) نهاية المحتاج ١٨٤/٣ - ١٨٧.

النبي صلى الله عليه وسلم : قاله أرحم . حج عن أبيك .^(١)

وضابط العذر الذي تصح معه النيابة هو العجز الدائم إلى الموت ، وذلك كالشيخ الفاني والزمن والمرضى الذي لا يرجى برؤه . فهؤلاء إذا وجدوا مالاً يلزمهم الاستئابة في الحج عنهم .

ومن أحج عن نفسه للعذر الدائم ، ثم زال العذر قبل الموت ، فعند الحنفية لم يخرج حج غيره عنه ، وعليه الحج ، لأن جواز الحج عن الغير ثبت بخلاف القياس ، لضرورة المعجز الذي لا يرجى زواله ، فيتقيد الجواز به .^(٢)

وعند الحنابلة يجرى حج الغير ، ويسقط عنه الفرض ، لأنه أتى بما أمر به فخرج من العهدة ، كما لو لم يبرأ . لكن ذلك متقيد بما إذا عوفى بعد فراغ النائب من الحج ، فإذا عوفى قبل فراغ النائب فيمنعني أن لا يميزه الحج ، لأنه قدر على الأصل قبل تمام البدل ، ويحتمل أن يميزه ، وإن برأ قبل إحرام النائب لم يميزه بحال .

وللشافعية قولان بالإجزاء وعدمه

والمرضى الذي يرجى زوال مرضه والمحجوب ونحوه إذا أحج عنه فعند الحنفية هذا الحج موقوف . إن مات المحجوب عنه وهو مريض أو محجوب جاز الحج ، وإن زال المرض أو المحبس قبل الموت لم يميز . وعند الحنابلة وفي قول للشافعية : ليس له أن

امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أقصم عنها ؟ قال : أرأيت لو كان على أمك دين فقضىته أكان يؤدي ذلك عنها ؟ قالت : نعم ، قال : فصومي عن أمك .^(١) ولأن النيابة تدخل في العبادة بحسب خفتها ، والنذر أخف حكماً ، لأنه لم يجب بأصل الشرع . ويجوز لغير الولي فعل ما على الميت من نذر باذنه وبدون إذنه .^(٢)

١٦ - وقد اختلف الفقهاء بالنسبة للحج باعتبار ما فيه من جانب مالي وجانب بدني . والمالكية - في المشهور عندهم - هم الذين يقولون بعدم جواز النيابة في الحج . أما بقية الفقهاء فصح عندهم النيابة في الحج ، لكنهم يقيّدون ذلك بالعذر ، وهو العجز عن الحج بنفسه ، لما رواه ابن عباس « أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن فرضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يمشي على الراحلة أفأحج عنه ؟ قال : نعم » .^(٣) وفي حديث آخر قال لرجل : « أرأيتك لو كان على أبيك دين ، فقضىته عنه قبل منك ؟ قال : نعم ، فقال

(١) حديث ابن عباس : « جاءت امرأة ... » أخرجه مسلم (٨٠٤/٢) تحقيق محمد عبد الباقي ورواه البخاري ببض اختلاف في أثناءه ٤٤/٣ ط محمد علي صبيح .

(٢) شرح منتهى الإرادات ١/١٢١ ، ٤١٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، والمغني ٣١/٩

(٣) حديث ابن عباس : « إن امرأة من خثعم ... » أخرجه مسلم (١٧٣/١) ، وهذا لفظه ، وأخرجه البخاري (تفليس الجير

(٢٢٤/٢)

(١) حديث : « أرأيتك لو كان على أبيك دين ... » أخرجه أحد ٤٢٩/٦

(٢) البدائع ٢/٢١٢ ، وابن عابدين ٢/٢٤٤ ، ٢٤٧

جازت النية في نفلها. وتكره الاستنابة في التطوع عند المالكية. (١)

١٨ - وصار إنا هو بالنسبة للحج. أما الميت فعند الحنابلة والشافعية : من مات قبل أن يتمكن من أداء الحج سقط فرضه، ولا يجب القضاء عنه، وإن مات بعد التمكن من الأداء ولم يؤد لم يسقط الفرض، ويجب القضاء من تركته، لما روى بريرة قال : «أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت : يا رسول الله إن أمي ماتت، ولم تحج فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : حجي عن أمك»، (٢) ولأنه حق تدخله النية حال الحياة، فلم يسقط بالموت، كبدن آدمي، ومثل ذلك الحج المنذور، لما روى ابن عباس قال : «أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له : إن أختي نذرت أن تحج، وإنها ماتت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو كان عليها دين أكنت قاضيه؟ قال : نعم. قال : فاقض الله فهو أحق بالقضاء». (٣)

وعند الحنفية والمالكية : من مات ولم يحج فلا يجب الحج عنه، إلا أن يوصى بذلك، فإذا أوصى حج من تركته.

وإذا لم يوص بالحج عنه، فتبرع الوارث بالحج بنفسه، أو بالإحجاج عنه رجلاً جاز، ولكن مع الكراهة عند المالكية. (٤)

يستنبأ أصلاً، لأنه لم يأس من الحج بنفسه، فلا تجوز فيه النية كالصحيح، فإن خالف وأحج عن نفسه، لم يجزئه ولو لم يبرأ، لأنه يرجو القدرة على الحج بنفسه فلم يكن له الاستنابة، وعليه أن يحج عن نفسه مرة أخرى، وفي القول الثاني للشافعية أنه يجزئه إذا مات، لأنه لا مات تبين أنه كان مأبوساً منه. (١) والمشهور عند المالكية أنه لا تجوز النية في الحج مطلقاً. وقيل تصح النية في الحج لغیر المستطيع، قال الباجي : تجزئ النية للمضروب كالزمن والمهرم. وقال أشهب : إن أجبر صحيح من يحج عنه لزمه للخلاف. (٢)

وسواء فيصام في المذاهب حج الفريضة وحج النذر. والعمره في ذلك كالحج. (٣)

١٧ - أما بالنسبة لحج التطوع فعند الحنفية تجزئ فيه الاستنابة بغير وبدون عذر، وعند الحنابلة إن كان لعذر جاز وإن كان لغیر عذر ففيه روايتان : إحداهما يجوز، لأنها حجة لا تلزمه بنفسه، فجاز أن يستنبأ فيها كالمضروب. والرواية الثانية لا يجزئ، لأنه قادر على الحج بنفسه، فلم يجز أن يستنبأ فيه كالغرض، وللشافعية قولان فيها إذا كان بعذر : أحدهما لا يجزئ، لأنه غير مضطر إلى الاستنابة فيه، فلم تجز الاستنابة فيه كالصحيح، والثاني يجزئ، وهو الصحيح، لأن كل عبادة جازت النية في فرضها

(١) ابن عابدين ١/٥١٥ و٢٤٤/٢، والمغني ٣/٢٣٠، والمهذب

١/٢٠٦، ومعن الجليل ١/٤٤٩

(٢) أخرجه مسلم ٢/٨٠٥ ط حسي الحلبي.

(٣) حديث : «إن أختي نذرت...» أخرجه البخاري ١٧٧/٨

ط محمد علي صبيح.

(٤) ابن عابدين ١/٥١٤، و٢٤٥/٢، والمغني ٣/٢٤١ -

(١) المغني ٣/٢٢٧ - ٢٣٠، والمهذب ١/٢٠٦، ومغني المحتاج

١/٤٦٩

(٢) معن الجليل ١/٤٤٩ - ٤٥٠، والسوئي ٢/١٧، ١٨

(٣) البدائع ٢/٢١٢ و١/٩٦، وابن عابدين ٤/٢٤٤ وما بعدها

ومغني المحتاج ١/٤٦٩ و٣/٣٦٤، والمغني ٣/٢٢٧ وما بعدها.

تأخير الأداء عن وقت الوجوب :

١٩ - تأخير أداء العبادات عن وقت الوجوب دون عذر يوجب الإثم، فإن كان من العبادات المؤقتة بوقت محدد، كالصلاة والصيام وجب قضاؤها، وكذلك النذر المعين إذا لم يؤد. وإن كانت العبادات وقتها المعمر، كالزكاة والحج فإنه متى توفرت شروط الأداء، كحلول الحول وكمال النصاب في الزكاة مع إمكان الأداء، ولم يتم الأداء ترتب المال في الذمة، وكذلك الحج إذا وجدت الاستطاعة المالية والبدنية، ولم يؤد الحج فهو باق في ذمته. ومثل ذلك الواجبات المطلقة كالشذور والكفارات مع اختلاف الفقهاء فيمن مات، ولم يؤد الزكاة أو الحج أو الشذور أو الكفارة، وكل ما كان واجبا ماليا، وأمكن أدائه، ولم يؤد حتى مات المكلف، فعند الحنفية والمالكية لا تؤدي من تركه، إلا إذا أوصى بها، فإذا لم يوص فقد سقطت بالنسبة لأحكام الدنيا، وعند الحنابلة والشافعية تؤدي من تركه وإن لم يوص. ^(١) وهذا في الجملة وللتنصيل (ر: قضاء. حج. زكاة. نذر).

هذا بالنسبة للعبادات الواجبة سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة.

٢٠ - أما النفل - سواء منه المطلق أو المترتب بسبب أو وقت - فقد اختلف الفقهاء في قضاؤه إذا فات :

فعند الحنفية والمالكية لا يقضى شيء من السنن سوى سنة الفجر. واستدل الحنفية على ذلك بما روت أم سلمة «أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل حجرتي بعد العصر، فصلى ركعتين، فقلت: يا رسول الله: ما هاتان الركعتان اللتان لم تكن تصلها من قبل؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ركعتان كنت أصليهما بعد الظهر، وفي رواية: ركعتا الظهر شغلني عنها الوفد، فكرهت أن أصليهما بمضرة الناس، فيروني. فقلت: أفأقضيهما إذا فاتتا؟ قال: لا. ^(١) وهذا نص على أن القضاء غير واجب على الأمة، وإنما هو شيء اختص به رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقياس هذا الحديث أنه لا يجب قضاء ركعتي الفجر أصلا، إلا أنا استحسنا القضاء إذا فاتتا مع الغرض، لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعلهما مع الغرض ليلة الترميس، ^(٢) فنحن نفعل ذلك لنكون على طريقتيه، وهذا بخلاف الوتر، لأنه

(١) لم نجد هذا اللفظ، وقد أخرجه بالفاظ مقاربة أحد في مسنده ٣١٥/٦ الميمنية، وابن حبان في صحيحه (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ٨٠/٣ - ٨٢ ط المكتبة السلفية بالمدينة)، والبيهقي في «سننه» ٤٨٤/٢، ٤٨٥ ط ٢ بدائرة المعارف العشمانية. قال الميمني: «رجال أحد رجال الصحيح» (جمع الزوائد ٢٢٤/٢ ط القدسي).

(٢) رواه بالمتن مسلم (٤٧١/١ تحقيق محمد عبدالباق) وأبو داود من حديث أبي هريرة، في قصة الترميس في الوادي، وابن خزيمة وابن حبان والحاكم (الدراية) في تزيين أحاديث الهداية ص ١١٨

= ٢٤٣، ومغني المحتاج ٤٦٨/١، والمهذب ٢٠٦/١، ومنه الجليل ٤٥١/١
(١) البدائع ١٠٣/٣، وابن عابدين ٥١٤/١، ٥١٥ و ١٢١/٢، والبدوي ٢٦٣/١ و ٤٤٢/٤، ومنه الجليل ٤٥١/١، ونهاية المحتاج ١٥١/٣، والمهذب ٦١/١، ١٨٢، ٢٠٦، ٢٠٧، ومنتهى الإرادات ٤١٧/١، ٤/٢، والمغني ٢٤٢/٣

الحنفية والمالكية: تقضى إلى الزوال، وعند الحنابلة إلى الضحى، وعند الشافعية تقضى أبداً. (١)
وهذا في الجملة. وينظر تفصيل ذلك في مكان آخر (ر: نفل. قضاء).

٢٢ - وما شرع فيه من النفل المطلق فإنه يجب إتمامه، وإذا فسد يقضى. وهذا عند الحنفية والمالكية. وعند الحنابلة والشافعية يستحب الإتمام ولا يجب، كما أنه يستحب القضاء إلا في تطوع الحج والعمرة فيجب إتمامها إذا شرع فيها. (٢)

الامتناع عن الأداء:

٢٣ - المبادات الواجبة وجوباً عينياً أو كفاثياً كالصلاة والصيام والزكاة والحج والجهاد وصلاة الجنازة تعتبر من فرائض الإسلام ومعلومة من الدين بالضرورة، وقد ورد الأمر بها في كثير من آيات القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٣) وقوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ) (٤) وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان» (٥) وهذه المبادات يجب على كل مكلف أداؤها على الصفة التي ورد

وأجب عند أبي حنيفة، والواجب ملحق بالفرض في حق العمل. (١)

وعند الحنابلة قال الإمام أحمد: لم يلبثنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى شيئاً من التطوع إلا ركعتي الفجر والركعتين بعد العصر، وقال القاضي وبعض الأصحاب: لا يقضى إلا ركعتا الفجر وركعتا الظهر. وقال ابن حامد: تقضى جميع السنن الرواتب، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بعضها وقسنا الباقي عليه. وفي شرح منتهى الإرادات: يسن قضاء الرواتب إلا ما فات مع فرضه وكثر فأولى تركه، إلا سنة فجر، فيقضها مطلقاً لتأكدها.

وللشافعية قولان: أحدهما أن السنن الراتبة لا تقضى، لأنها صلاة نفل، فلم تقض، كصلاة الكسوف والاستسقاء، والثاني تقضى (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم: «من نام عن صلاة أو سها فليصلها إذا ذكرها» (٣)

٢١ - وأما قضاء سنة الفجر إذا فاتت فعند الحنفية لا تقضى إلا إذا فاتت مع الفجر، وإذا فاتت وحدها فلا تقضى. وعند جمهور الفقهاء تقضى سواء فاتت وحدها أو مع الفجر.

واختلف في الوقت الذي يعتد إليه القضاء، فعند

(١) ابن عابدين ٤٧٤/١ ومنع الجليل ٢١٠/١ والجمع شرح

المهذب ٤١/٤، ط المنير بقول الغني ١٢٨/٢

(٢) البدائع ٢٨٧/١ وابن عابدين ٦٣٣/١ والشرح الصغير ٤٠٨/١

ومنتهى الإرادات ٦١/١ وهو المهذب ١٩٥/١

(٣) سورة البقرة ٤٣

(٤) سورة البقرة ٢١٦

(٥) أخرجه البخاري ١٠/١ ط محمد علي صحيح، ومسلم

باختلاف يسير في ألفاظه ٤٥/١ بتحقيق محمد عبد الباقي.

(١) بدائع الصنائع ٢٨٧/١، ومنع الجليل ٢١٠/١، والشمس في

٣١٩/١

(٢) الغني ١٢٨/٢ ومنتهى الإرادات ٢٣٠/١ والمهذب ٩١/١

(٣) ذكره بهذا اللفظ صاحب المهذب (٩١/١) وفي كتب

الحديث «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصلها إذا

ذكرها...» رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم والترمذي

والناساني. (الفتح الكبير ٢٤٢/٣)

تفسير الأجزاء بمعنى الامتثال بالإتيان بالأمور به .
وأن ذلك يبرىء الذمة بغير خلاف ، وعلى تفسير
الأجزاء بمعنى إسقاط القضاء فالتحارر أنه يستلزمه ،
خلافاً لعبد الجبار المعتزلي من أنه لا يستلزمه .
والفعل المؤدى على وجهه المشروع يوصف
بالصحة ، وإلا فبالفساد أو البطلان ، مع تفریق
الحنفية بين الفاسد والباطل .
والصحة أعم من الأجزاء ، لأنها تكون صفة
للعبادات والمعاملات ، أما الأجزاء فلا يوصف به إلا
العبادات .^(١)

وإذا كانت العبادات المستجمعة شرائطها
وأركانها تبرىء الذمة بلا خلاف فإنه قد اختلف في
ترتب الثواب على هذه العبادة أو عدم ترتبه ، فقيل :
إنه لا يلزم من إبراء الذمة ترتب الثواب على الفعل ،
فإن الله قد يبرىء الذمة بالفعل ولا يشب عليه في
بعض الصور ، وهذا هو معنى القبول ، وهذا بناء على
قاعدة أن القبول والثواب غير الأجزاء وغير الفعل
الصحيح .

وقيل : إنه لم يكن في الشرع واجب صحيح
يجزىء إلا وهو مقبول مثاب عليه ، كما هو مقتضى
قاعدة سعة الثواب ، والآيات والأحاديث المتضمنة
لوعده المطيع بالثواب .^(٢)

بها الشرع . ومن امتنع عن أدائها فإن كان جاحداً لها
فإنه يعتبر كافراً يقتل كفراً بعد أن يستتاب .
وإن امتنع عن أدائها كسلا في العبادات
البدنية ، كالصلاة يؤذّب ويعزر ، ويترك إلى أن
يتضيّق الوقت ، فإن ظل على امتناعه قتل حداً لا
كفراً ، وهذا عند الجمهور . وعند الحنفية نجس أبداً
حتى يصلي . وفي العبادات المالية كالزكاة إن امتنع
عن أدائها بغلاً فإنها تؤخذ منه كرهاً ، ويقال عليها
كما فعل أبو بكر رضي الله عنه بجائعي الزكاة ، أما
تارك الحج كسلاً فسواء أكان على الفور أم على
التراخي فإنه يترك ، ولكن يؤمر به ويدّين لأن شرطه
الاستطاعة ، وقد يكون له عذر باطني لم يعرف .

٢٤ - أما غير الواجبات من العبادات وهو ما يسمى
مستحباً أو سنة أو نافذة فهو ما يشاء فاعله ولا يذم
تاركه ، وهذا على الجملة ، لأن من السنة ما يعتبر
إظهاراً للدين ، وتركها يوجب إساءة وكراهية ، وذلك
كالجماعة والأذان والإقامة وصلاة العيدين ، لأنها
من شعائر الإسلام ، وفي تركها تهاون بالشرع ، ولذلك
لو اتفق أهل بلدة على تركها وجب قتالهم بخلاف
سائر المندوبات ، لأنها تفعل فرادى .^(١)

أثر الأداء في العبادات :

٢٥ - أداء العبادة على الوجه المشروع باستيفاء
أركانها وشرائطها يستلزم الأجزاء وهذا باتفاق على

(١) جمع الجوامع ١/ من ١٠٠ إلى ١٠٥ ط مصطفى الحلبي الثانية ،
والبدخشى من ٥٧/١ إلى ٦٠ وما بعدها ط صبيح نورسليم
الثبوت ١٢٠/١ ، ٣٩٣ ، والطروج ١٢٢/٢
(٢) الفروق للقرافي ٥٠/٢ وما بعدها وماهش الفروق ٧٨/٢ ط
دار المعرفة بيروت .

(١) الاختيار ١٠٣/١ والبدائع ١٤١/١ ، ٣١١ والتهذيب ٥٨/١ ،
١٢٥ ، ١٨٣ ، ٢٢٨ وموسم الإرادات ١١٧/١ ، ١٢٢ ،
٣٠٥ ، ٣٣٦ ، ومنع الجليل ١١٧/١ ، ٧١٠ والتلويح على
التوضيح ١٢٤/٢ موضح البدخشى ٤٧/١ ومولين حاشيتين ٧٢/١
والشرح الصغير ٢٤٦/١

أداء الشهادة

حكم أداء الشهادة :

٢٦ — أداء الشهادة فرض كفاية، لقول الله تعالى : (وَأَتِمُّوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ)، وقوله : (وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)،^(١) فإذا تحملها جماعة وقام بأدائها منهم من فيه كفاية سقط الأداء عن الباقيين، لأن المقصود بها حفظ الحقوق وذلك يحصل ببعضهم، وإن امتنع الكل أثموا جميعاً لقول الله تعالى : (وَلَا تَكْفُرُوا بِالْشَّهَادَةِ وَمَنْ يَكْفُرْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)،^(٢) ولأن الشهادة أمانة فلزم الأداء عند الطلب.

وقد يكون أداء الشهادة فرض عين إذا كان لا يوجد غيره ممن يقع به الكفاية، وتوقف الحق على شهادته فإنه يتعين عليه الأداء، لأنه لا يحصل المقصود إلا به.

إلا أنه إذا كانت الشهادة متعلقة بحقوق العباد وأسبابها أي في محض حق الآدمي، وهو ماله إسقاطه كالدين والقصاص فلا بد من طلب المشهود له لجوب الأداء، فإذا طلب وجب عليه الأداء، حتى لو امتنع بعد الطلب يآثم، ولا يجوز له أن يشهد قبل طلب المشهود له، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل أن

يستشهد».^(١) ولأن أدامها حق للمشهود له، فلا يستوفي إلا برضاه، وإذا لم يعلم رب الشهادة بأن الشاهد تحملها استحب أن عنده الشهادة إعلام رب الشهادة بها.

وإذا كانت الشهادة متعلقة بحقوق الله تعالى، وفيها سوى الحدود، كالطلاق والعتق وغيرها من أسباب الحرمان فيلزمه الأداء حسب الله تعالى عند الحاجة إلى الأداء من غير طلب من أحد من العباد. وأما في أسباب الحدود من الزنا والسرقة وشرب الخمر فالستر أمر مندوب إليه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»^(٢) ولأنه مأمور بستر الحد. وصرح الحنفية بأن الأولى السر إلا إذا كان الجاني متحكماً، ويمثل ذلك قال المالكية.^(٣)

٢٧ — وإذا وجب أداء الشهادة على إنسان ولكنه عجز لبعده المسافة، كأن دعي من مسافة القصر أو كان سيلحقه ضرر في بدنه أو ماله أو أهله فلا يلزمه الأداء لقول الله تعالى : (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ)،^(٤) وقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لا

(١) أخرجه البخاري (٣/٧) ط السلفية).

(٢) أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه (الفتح الكبير ٢٤٣/٣) ورواه البخاري بلفظ مقاب.

(٣) حاشية ابن عابدين على الدر ٣٨٧/٤ ط بلاق الناشر والبدائع ٧/٢٨٢ ط الجمالين ومبني المحتاج ٤/٤١٤ ط مصطفى الحلبي والشرح الصغير ٤/٢٤٩ ط دار المعارف والمخني ٩/١٤٧،

٢٠٦ ط الر ياض الحديث والمذهب للشراري ٢/٣٧٣ وكشاف

الفتح ٦/٤٠٦ ط الر ياض، والمصنف ٤/١٧٥

(٤) سورة البقرة / ٢٨٢

(١) سورة الطلاق / ٢

(٢) سورة البقرة / ٢٨٢

(٣) سورة البقرة / ٢٨٣

ضرر ولا ضرار»^(١) ولأنه لا يلزمه أن يضر نفسه لنفع غيره.

كذلك قال بعض الفقهاء : لا يجب الأداء إذا كان الحاكم غير عدل، قال الإمام أحمد : كيف أشهد عند رجل ليس عدلاً، لا أشهد^(٢).

كيفية أداء الشهادة :

٢٨ — يعتبر لفظ الشهادة في أدائها عند جمهور الفقهاء، فيقول : أشهد أنه أقربكنا ونحوه، لأن الشهادة مصدر شهد يشهد، فلا بد من الإتيان بفعلها المشتق منها، ولأن فيها معنى لا يحصل في غيرها من الألفاظ، ولو قال : أعلم أو أتيقن أو أعرف لم يعتد به ولا تقبل شهادته، إلا أن من المالكية من لم يشترط لأداء الشهادة صيغة مخصوصة بل قالوا : المدارقها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرأيت كذا أو سمعت كذا وهو الأظهر عندهم^(٣) ولتحمل الشهادة وأدائها شروط تفصيلها في مصطلح (شهادة).

(١) أخرجه مالك في الموطأ مرسلًا، وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس وصباح بن الصامت وأخرجه الحاكم في مستدركه والبيهقي والدارقطني (الأشياء والتأثير للسيوطي ص ٧٥، ط ٧٦ التجارية) وقال المناوي في فيض القدير (٤٣٢/٦) ط التجارية: «قال الهيمشي يرحاله ثقات وقال النووي في الأذكار هو حسن».

(٢) مغني المحتاج ٤٥١/٤، ومنتهى الإرادات ٣/٣٥٣، والشرح الصغير ٢٨٥/٤ (٣) البدائع ٢٧٣/٦، والمبدية ١١٨/٣، والشرح الصغير ٣٤٨/٢ ط الحلبي، والمغني ٢١٦/٩، ومنتهى المحتاج ٤٥٣/٤

أداء الدين

مفهوم الدين :

٢٩ — الدين هو الوصف الثابت في الذمة، أو هو اشتغال الذمة بما لا يجب بسبب من الأسباب، سواء أكان عقدًا كالبيع والكفالة والصلح والخلع، أم تبعًا للعقد كالنفقة، أم بغير ذلك كالنصب والزكاة وضمان المتلفات، ويطلق على المال الواجب في الذمة مجازاً، لأنه يؤول إلى المال^(١).

حكم أداء الدين :

٣٠ — أداء الدين على الوصف الذي يجب فرض بالإجماع، لقول الله تعالى : (قُلِّيْذُ الَّذِي أُوتِيتَ أَمَانَتَهُ).^(٢) وهو يعتبر كما قال بعض الفقهاء من الحوائج الأصلية. وإذا كان الدين حالاً فإنه يجب أدائه على الفور عند الطلب، ويقال له للدين المعجل وذلك متى كان قادراً على الأداء لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «مطل الغني ظلم»^(٣)

أما إذا كان الدين مؤجلاً فلا يجب أدائه قبل حلول الأجل، لكن لو أدى قبله صح وسقط عن ذمة المدين.

(١) بدائع الصنائع ١٧٤/٧، والأشياء لابن نجيم ٢٠٩/٢ والأشياء للسيوطي ص ٣٢٩، وكشاف اصطلاحات الفنون ٥٠٢/٢، وابن عابدين ١٧٦/٤ و٣٣٣/٢ والمغني ٩٣/٤، وما بعدها.

(٢) سورة البقرة ٢٨٣/

(٣) حديث : «مطل الغني ظلم» أخرجه البخاري (١١٧/٣) ط محمد علي صبيح، ومسلم (١١٧/٣) تحقيق محمد عبد الباقي.

فقدمت عليه إيل من إيل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بركه، فرجع إليه رافع فقال: لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء» (١).

ومن طولب بالأداء ببلد آخر فملا لا حل له ولا مؤونة وجب الأداء» (٢).

ما يقوم مقام الأداء :

٣٢ - إذا أدى المدين ماعليه بالصفة الواجبة سقط عنه الدين، وبرئت ذمته، و يقوم مقام الأداء في إسقاط الدين وبرائة الذمة إبراء صاحب الدين للمدين بما عليه أو بهته له أو تصدقه به عليه، كذلك يقوم مقام الأداء من حيث الجملة الحوالة بالدين أو المقاصة، أو انقضاء المدة أو الصلح أو تعييز العبد نفسه في بدل الكتابة، وذلك كله بالشروط الخاصة التي ذكرها الفقهاء لكل حالة من ضرورة القبول أو عدمه، وفيما يجوز فيه من الديون ومالا يجوز وغير ذلك من الشروط. (٣)

و ينظر التفصيل في ذلك في (إبراء، دين، حوالة، هبة، الفخ).

وقد يصبح المزلح حالاً فيجب أدائه على الفور وذلك بالردة أو بالموت أو بالتفليس. (١)
وللفقهاء تفصيلات كثيرة في ذلك تنظر في (دين. أجل. إفلاس).

كيفية أداء الدين :

٣١ - الأداء هو تسليم الحق لمستحقه، وتسليم الحق في الديون إنما يكون بأمثالها، لأنه لا طريق لأداء الديون سوى هذا، ولهذا كان للمقبوض في الصرف والسلم حكم عين الحق إذ لو لم يكن كذلك لصار استبدالاً ببذل الصرف ورأس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض وهو حرام، وكذا له حكم عين الحق في غير الصرف والسلم، بدليل أنه يجزى بدين الدين على القبض، ولو كان غير حقه لم يجز عليه، وفيما لا مثل له مما تعلق بالذمة تجب القيمة كما في الغصب والمسلقات. وقيل إنه في القرض إذا تغذر المثل فإنه يجب رد المثل في الخلقة والصورة، لحديث أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقضي البكر بالبكر، ولأن ماثب في الذمة بعقد السلم ثبت بعقد القرض قياساً على ماله مثل. (٢)

وجوز الأداء بالأفضل إذا كان بدون شرط، لأن النبي صلى الله عليه وسلم «استلف من رجل بكرة

(١) حديث: «استلف من رجل...» أخرجه مسلم ١٢٢٤/٣ بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقى. وهذا لفظه. وهو الصحيح بمناه من حديث أبي هريرة (تلفيض الخبر ٣٤/٣)

(٢) البدائع ٣٩٥/٢، والمغني ٣٥٦/٤، والدموقي ٢٢٧/٣، والمهذب ٣١١/١

(٣) ابن عابدين ٥٢١/٤، ١٤، ٢٥١، ٢٦٣، والبدائع ١١/٦، ١٥، ٢٩٥/٧، والشرح الصغير ٢٩٠/٤، والمهذب ٤٥٥/١، ٢٩٥/٧، والمغني ٥٧٧/٤ وما بعدها إلى ٦٠٦

(١) القرطبي ٤١٥/٣، والقواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٢ وابن عابدين ٦/٢، والمهذب ٣١١/١، ومنع الجليل ١١٢/٣، والخطاب ٣٩/٥، وكفاية الطالب ٢٩٠/٢، والمغني ٤٨١/٤ (٢) كشف الأسرار ١٦٠/١، والتلويح ١٦٨/١، والبدائع ١٥٠/٧، ٣٩٥، ٣٩٦، والمغني ٣٥٢/٤، والدموقي ٢٢٦/٣، والمهذب ٣١١/١

الامتناع عن الأداء :

ويوفي دينه ، إلا إن كان ماله دراهم أو دنانير ، والدين مثله ، فإن القاضي يقضي الدين منه بغير أمره ، لأن رب الدين له أخذه بغير أمره ، فالقاضي يعينه عليه .

٣٥ - وإن كان المدين معسرا وثبت ذلك خلى سبيله ، ويجب إنظاره ، لقول الله تعالى : (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ) . (١)

٣٦ - والمدين المعسر يجب عليه التكسب لوفاء ماعليه ، ولكنه لا يجبر على التكسب ولا على قبول الهدايا والصدقات ، لكن ما يجزئ من مال من كسبه فإن حق الغرماء يتعلق به . (٢)

٣٧ - والغارم إن استدان نفسه في غير محصية يؤدي دينه من الزكاة ، لأنه من مصارفها . (٣)

٣٨ - هذا بالنسبة للحي ، أما من مات وعليه دين فإن الدين يتعلق بالتركة ، ويجب الأداء منها قبل تنفيذ البوصايا وأخذ الورثة نصيبهم ، لأن الدين مستحق عليه ، ولأن فراغ ذمته من أهم حوائجه ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : «الدين حائل بينه وبين الجنة» (٤) وأداء الفرض أولى من التبرعات ،

٣٣ - من كان عليه دين وكان مسرا فإنه يجب عليه أدائه ، فإن ما طل ولم يؤد أثمه الحاكم بالأداء بعد طلب الغرماء ، فإن امتنع حبه لظلمه بتأخير الحق من غير ضرورة ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «لِي الْوَاجِدُ يَحِلُّ عَرْضُهُ وَعَقُوبَتُهُ» (١) والحبس عقوبة ، فإن لم يؤد وكان له مال ظاهر باعه الحاكم عليه ، لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم باع على معاذ ماله وقضى ديونه . (٢) وكذلك روي أن عمر رضي الله تعالى عنه باع مال أسيفع وقسمه بين غرمائه . (٣)

٣٤ - وإن كان للمدين مال ولكنه لا يفي بديونه وطلب الغرماء الحجر عليه لزم القاضي إيجابتهم ، وله منه من التصرف حتى لا يضرب الغرماء ، ويبيع ماله إن امتنع هو عن بيعها ، ويقسمها بين الغرماء بالخصص . وهذا عند الشافعية والحنابلة والمالكية وأبي يوسف ومحمد ، وخالف أبو حنيفة فقال : لا يحجر على المدين ، لأن الحجر فيه إهدار لأدميته ، وإنما يحبس القاضي إذا كان له مال حتى يبيع

(١) حديث : «لِي الْوَاجِدُ ...» أخرجه أبو داود (٤٢٦/٣) نشر

المكتبة التجارية ١٣٦٩ هـ ، وابن ماجه (٨١١/٧) ط عيسى البابي الحلبي ١٣٣٣ هـ تحقيق محمد عبد الباقي (٢٢٢/٤)

(٢) حديث : «بيع مال معاذ» أخرجه الدارقطني والحاكم بلفظ : أنه صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ وباع عليه ماله ، ورواه البيهقي بلفظ مقارب ، قال ابن القلاح في الأحكام : هو حديث ثابت (تفخيص الخبير ٣٧/٣)

(٣) أثر : «بيع مال أسيفع» أخرجه مالك في الموطأ بسند متقطع ووصله الدارقطني في العمال ورواه ابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق (تفخيص الخبير ٤٠/٣ ، ٤١ ، وكذا العمال ٢٥٣/٦ ط حلب .

(١) سورة البقرة / ٢٨٠

(٢) البدائع ١٧٣/٧ الجسائي كالاختيار ٩٦/٢ ، ٩٨ ط دار المعرفة بيروت ، والخطاب ٤٤/٥ ، ٤٨ ، والنسفي ٢٧٠/٣ ، ومغني المحتاج ١١٦/٢ ، ١٤٧ ، وقليوبي ٣٢٤/٤ و١٩٧/٢ والمغني ٤٨٤/٤ ال ٤٩٥

(٣) قليوبي ١٩٧/٣ ، والمغني ٦٦٧/٢ ، والاختيار ١١٩/١

(٤) ذكره صاحب الاختيار لتطليل المختار ٨٦/٥ ، ولم يجده بلفظه في مظانه من كتب الحديث ، وأخرج الإمام أحمد والنسائي والطبراني والحاكم وأبو نعيم في المعركة حديثا بمناه ، وهران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : في الدين : «والذي =

المستقلة بالرسول (صلى الله عليه وسلم) التي لا تحجز مخالفتها، ولا المدلول عنها إلى غيرها، ولذلك فإن من اللحن الخفي ما يختص بعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوا من أئمة العلماء، وضبطوا عن ألفاظ أهل الأداء الذين ترتضى تلاوتهم، ويوثق بحريتهم، ولم يخرجوا عن القواعد الصحيحة فأعطوا كل حرف حقه من التجويد والإتقان.

حكم حسن الأداء في القراءة :

٤٠ - قال الشيخ الإمام أبو عبد الله بن نصر علي بن محمد الشيرازي في كتابه (الموضح في وجوه القراءات) : إن حسن الأداء فرض في القراءة، ويجب على القارئ أن يتلو القرآن حق تلاوته صيانة للقرآن عن أن يجد اللحن والتغير إليه سبيلا.

وقد اختلف العلماء في الحالات التي يجب فيها حسن الأداء، فذهب بعضهم إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته في المفترضات، فإن تجويد اللفظ وتقوم الحروف واجب فيه فحسب.

وذهب آخرون إلى أن ذلك واجب على كل من قرأ شيئا من القرآن كيفاً كان، لأنه لا رخصة في تغيير النطق بالقرآن واتخاذ^(١) اللحن إليه سبيلا إلا عند الضرورة وقد قال الله تعالى : (فَرَأَى عَزَازَتًا غَيْرَ ذِي عَرْجٍ)^(٢) وينظر التفصيل في مصطلحي «تجويد، تلاوة».

وقد قدمه الله تعالى على القسمة في قوله تعالى : (مِنْ بَقِيَّةِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذُنَّيْنِ).^(١)

فتجب المبادرة بأداء دينه تمجيلا للخير الحديث : «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه».^(٢)

ومما رغا هو بالنسبة لديون الآدمي، أما ديون الله تعالى كالزكاة والكفارات والنذور فقد سبق بيانه (ف/١٤، ١٦)

أداء القراءة

معنى الأداء في القراءة :

٣٩ - الأداء عند القراء يطلق على أخذ القرآن عن المشايخ. والفرق بينه وبين التلاوة والقراءة أن التلاوة هي قراءة القرآن متتابعا كالأوراد والأحزاب، والأداء هو الأخذ عن المشايخ، والقراءة تطلق على الأداء والتلاوة فهي أعم منها.

والأداء الحسن في القراءة هو تصحيح الألفاظ وإقامة الحروف على الصفة المتفقاة من أئمة القراءة

= نفسي بيده لو أن رجلا قتل في سبيل الله ثم أحيا، ثم قتل ثم أحيا، ثم قتل وعليه دين مداخل الجنة حتى يقضى عنه دينه». (كز العمال ٢٤٥/٦ نشر مكتبة التراث الإسلامي جلد ١٣٩٧هـ).

(١) سورة النساء ١١

(٢) قليوبي ٣٤٤/١، والشرح الصغير ٦١٨/٤ ط دار المعارف والاختصار ٨٥/٥، والمغني ٥٠٢/٤، وحديث : «نفس المؤمن معلقة» أخرجه الترمذي وقال حديث حسن ٣٨٩/٣، ٣٩٠ برقم ١٠٧٩ ط الحلبي بواين ماجه ٨٠٦/٢ برقم ٤١٣ ط الحلبي واللفظ لها، وأخرجه أحمد ٤٤٠/٢، ٤٧٥ ط الميمنية والدارمي ٣٦٢/٢ ط محمد أحمد دهمان.

(١) كشاف اصطلاحات الفنون ١٠٢/١، ١٠٣ ط بيروت من طبعة الهند، والنشر في القراءات العشر ص ٢١٠ ومابعدا ط معطى محمد.

(٢) الزمر ٢٨

وما ينبغي أن ينتهي عنه . وكذلك قالوا : « آداب الاستنجاء » ، و« آداب الصلاة » . وعرفه بعضهم بقوله : الأدب : وضع الأشياء موضعها .^(١)

أداة

أنظر : آلة

ب — كما يطلق الفقهاء والأصوليون لفظ « أدب » أيضاً أصالة على المندوب،^(٢) ويعبرون عن ذلك بتعميزات متعددة منها : النفل ، والمستحب ، والتطوع ، ومافله خير من تركه ، وما يمدح به المكلف ولا يذم على تركه ، والمطلوب فله شرعاً من غير ذم على تركه ، وكلها متقاربة .^(٣)

أدب

ج — وقد يطلق بعض الفقهاء كلمة « آداب » على كل ما هو معلوب سواء أكان مندوباً أم واجباً .^(٤) ولذلك يروى فقالوا : « آداب الخلاء والاستنجاء » وأتوا في هذا الباب بما هو مندوب وما هو واجب ، وقالوا : إن المراد بكلمة « آداب » هو كل ما هو مطلوب .

د — و يطلق الفقهاء أحياناً (الأدب) على الزجر والتأديب بمعنى التذير . (ر : تعزير) .

التعريف :

١ — أصل معنى كلمة « أدب » في اللغة : « الجمع »^(١) ومنه : الأدب بمعنى الظرف وحسن التناول .^(٢) سمي أدباً لأنه يأدب — أي يجمع — الناس إلى المحامد .^(٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء عن المعنى اللغوي ، فلأدب عند الفقهاء والأصوليين عدة إطلاقات :

أ — قال الكمال بن الهمام : الأدب : التحصيل الحميدة^(٤) ، ولذلك يروى فقالوا : « أدب القاضي » ، وتكلموا في هذا الباب عما ينبغي للقاضي أن يفعله

(١) أساس اللغة لأحمد بن فارس ، مادة (أدب) .

(٢) القاموس المحيط ، مادة (أدب) .

(٣) لسان العرب ، مادة (أدب) .

(٤) فتح القدير ٤/٤٥٣ ، طبع بولاق سنة ١٣١٦ هـ ، وانظر البحر الرائق ٦/٢٧٧ ، طبع المطبعة العلمية ، وحاشية ابن عابدين

(١) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤١ طبع المطبعة العامة الشامية سنة ١٣٠٤ هـ .

(٢) شرح المنار لابن ملك وحوشيه ص ٥٨٨ ، طبع المطبعة الشامية سنة ١٣١٥ هـ ، وضع الفاضل الناز ٢/٦٦ ، طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٥ هـ ، والفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية ٤/٢٥ ، طبع بولاق سنة ١٣١٠ هـ ، وحاشية القليوبي ١/٣٨ ، طبع مصطفى البابي الحلبي .

(٣) حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٤١ — ٤٢

(٤) انظر : حاشية البجيرمي على منج الطلاب ١/٥١ ، ٣١٦ طبع المكتبة الإسلامية في ديار بكر — تركيا .

حكمه :

٢ - الأدب في الجملة هو مرتبة من مراتب الحكم التكليفي، وهو غالباً يرادف المتدوب، وقاعله يستحق الثواب بفعله، ولا يستحق اللوم على تركه^(١).

مواعن البحث :

٣ - لقد نثر الفقهاء الآداب على أبواب الفقه، فذكروا في كل باب ما ينحصر من الآداب، ففي الاستنجاء ذكروا آداب الاستنجاء، وفي الطهارة بأقسامها ذكروا آدابها، وفي القضاء ذكروا آداب القضاء، بل صنف بعضهم كتباً خاصة في الآداب الشرعية، كالآداب الشرعية لابن مفلح، وأدب الدنيا والدين للماوردي، وغيرها.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاكتناز :

٢ - الاكتناز لغة : إحرار المال في وعاء أو دفنه^(١)، وشرعاً : هو المال الذي لم تؤد زكاته ولو لم يكن مدفوناً. فالادخار أعم في اللغة والشرع من الاكتناز.

ب - الاحتكار :

٣ - الاحتكار لغة : حبس الشيء انتظاراً لغائلته. وشرعاً : اشتراء طعام ونحوه وحسبه إلى الغلاء^(٢)، فالادخار أعم من الاحتكار لأنه يكون فيما يضر حبه وما لا يضر.

ادخار الدولة الأموال من غير الضرورات :

٤ - الأموال إما أن تكون بيد الدولة، أو بيد الأفراد.

فإن كانت بيد الدولة، وقد فاضت عن مصارف بيت المال، ففي جواز ادخار الدولة لها اتجاهات :

الاتجاه الأول : لا يجوز للدولة ادخار شيء من الأموال، بل عليها تفريقها على من يعتم به صلاح المسلمين، ولا تدخرها، وهو ما ذهب إليه الشافعية^(٣)، وهو قول للحنابلة. وقد استدلووا على

ادخار

التعريف :

١ - أصل كلمة «ادخار» في اللغة هو «اذتخار» فقلب كل من الذا والفاء دالا مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى (ادخار). ومعنى ادخر الشيء : خبأه لوقت الحاجة^(٢).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي.

(١) المصباح ولسان العرب (كزن).

(٢) ابن عابدين ٢٧٨/٥، والمصباح النير (حكر).

(٣) الفتاوى الهندية ٣٣٤/٥، ط بلاق، وحاشية ابن عابدين ٢١٨/٥، ط بلاق الأولى، وانظر الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧، وتفسير القرطبي ١٢٥/٨، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥، ط مصطفى الباني الحلبي، وفتح الباري ٢١١/٣ ط البية المصرية.

(١) مراقي الفلاح بمحاشية الطحطاوي ٤٢ ط، العشمانية.

(٢) انظر لسان العرب وتاج العروس وأساس اللغة، والنهاية، مادة «ذخر» بالذال المعجمة.

ذهب الخنفية^(١)، وهو قول للحنابلة^(٢).

الاتجاه الثالث: وهو المالكية، فإنهم قالوا: إذا استوت الحاجة في كل البلدان فإن الإمام يبدأ بمن جبي فيه المال حتى يغنوا غنى سنة، ثم ينقل مافضل لغيرهم ويوقف لنواب المسلمين، فإن كان غير فقراء البلد أكثر حاجة فإن الإمام يعبر القليل لأهل البلد الذي جبي فيه المال ثم ينقل الأكثر لغيرهم.^(٣)

ادخار الأفراد:

٥ - الأموال في يد الأفراد إما أن تكون أقل من النصاب أو أكثر، فإن كانت أكثر من النصاب فإما أن تكون قد أدبت زكاتها أو لم تؤد، فإن أدبت زكاتها فإما أن تكون زائدة عن حاجاته الأصلية أو غير زائدة عن حاجاته الأصلية.

٦ - فإن كانت الأموال التي بيد الفرد دون النصاب حل ادخارها،^(٤) لأن مادون النصاب قليل، والمرء لا يستغني عن ادخار القليل ولا تقوم حاجاته بغيره.

٧ - وإن كانت أكثر من النصاب، وصاحبها لا يؤدي زكاتها، فهو ادخار حرام، وهو اكتناز بالاتفاق.^(٥) قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

ذلك بفعل الخلفاء الراشدين ومبادئ الشريعة، أما فعل الخلفاء الراشدين: فقد روي ذلك عن عمر وعلي وصنيعهما بيت المال، قال عمر بن الخطاب لعبد الله بن أرقم: «أقسم بيت مال المسلمين في كل شهر مرة، أقسم بيت مال المسلمين في كل جمعة مرة، أقسم بيت مال المسلمين في كل يوم مرة»، ثم قال رجل من القوم: يا أمير المؤمنين لو أقيمت في بيت المال بقية تعدها لناثية أو صوت مستغيث، فقال عمر للرجل الذي كلمه: جرى الشيطان على لسانك، لقنني الله حجتي ووقائي شرها، أعتلها ما أعد لها رسول الله صلى الله عليه وسلم، طاعة الله ورسوله.^(٦) وكان علي بن أبي طالب كما كان عمر، فقد ورد أن علياً رضي الله عنه أعطى العطاء في سنة ثلاث مرات، ثم أتاه مال من أصبهان، فقال: اغدوا إلى عطاء رابع، إني لست بخازن.^(٧)

وأما مبادئ الشريعة، فإنها تفرض على أغنياء المسلمين القيام برفع النواصب عند نزولها.^(٨) الاتجاه الثاني: أن على الدولة ادخار هذا الفائض عن مصارف بيت المال لما ينوب المسلمين من حادث، لأن ذلك تقتضيه مصلحة المسلمين من سرعة التصرف لرفع النواصب عنهم.^(٩) وإلى هذا

(١) اللجنة ترى أن للسياسة الشرعية مدخلا في الأخذ بأحد هذين الاتجاهين بحسب استمرار الموارد، أو انقطاعها.

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

(٣) الحرفي ١٢٩/٣

(٤) فتح الباري ٢١٠/٣

(٥) انظر تفسر القرطبي والطبري وأحكام القرآن للجصاص كلام في تفسير الآية/٣٤ من سورة التوبة، وهي قوله تعالى: «والذين يكتزون الذهب والنفضة...».

(١) سنن البيهقي ٣٥٧/٦، وكثر العمال برقم ١١٦٥٢

(٢) الأموال لأبي عبيد ص ٥٧٠، وقار يخ ابن عساكر ١٨١/٣، في ترجمة علي بن أبي طالب برقم ١٢٧٠، وكثر العمال برقم ١١٧٠٣

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥، ولأبي يعلى ص ٢٣٧

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢١٥، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٣٧

ادخاره

بحديث سعد بن أبي وقاص المشهور (إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس في أيديهم) (١). وهذا نص في أن ادخار شيء للورثة بعد أداء الحقوق المالية الواجبة من زكاة وغيرها خير من عدم الترك.

وذهب أبوذر الغفاري رضي الله عنه (٢) إلى أن ادخار المال الزائد عن حاجة صاحبه — من نفقته ونفقة عياله — هو ادخار حرام وإن كان يؤدي زكاته وكان رضي الله عنه يفتي بذلك، ومث الناس عليه، فنها معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنها — وكان أميراً على الشام — عن ذلك، لأنه خاف أن يضره الناس في هذا، فلم يترك دعوة الناس إلى ذلك، فشكاها إلى أمير المؤمنين عثمان بن عفان، فاستقدمه عثمان إلى المدينة المنورة، وأزله الرعدة، فبقي فيها إلى أن توفاه الله تعالى. وكان أبوذر رضي الله عنه يحتج لما ذهب إليه بجملة من الأدلة، منها قوله تعالى في سورة التوبة: «وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّبِعُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبْزُقْهُمْ اللَّهُ عَنْهُمُ وَيَجْزِي اللَّهُ عَنْهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ خُمْرًا مَدِينًا كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ» (٣)، ويقول: إن هذه الآية محكمة غير منسوخة.

واحتج بما رواه الإمام أحمد في مسنده عن علي رضي الله عنه أنه مات رجل من أهل الصفة، وترك دينارين، أو درهمين، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كَيْتَانِ، صَلَوَا عَلَى صَاحِبِكُمْ» (٤) وما رواه

«أي مال أديت زكاته فليس يكز وإن كان مدفوناً في الأرض، وأي مال لم تؤد زكاته فهو كز يكرى به صاحبه وإن كان على وجه الأرض» (١)، وروي نحوه عن عبدالله بن عباس وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة مرفوعاً وموقوفاً (٢).

واكتناز المال حرام بنص القرآن الكريم حيث قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّبِعُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَبْزُقْهُمْ بَذَابُ أَيْمٍ، يَوْمَ يُخْمَسُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُكُورًا بِمَا كَانُوا يَكْتَنُونَ» (٣).

٨ — وإن كانت الأموال المدخرة أكثر من النصاب، وصاحبها يؤدي زكاتها، وهي فائضة عن حاجاته الأصلية، فقد وقع الخلاف في حكم ادخارها: فذهب جمهور العلماء من الصحابة وغيرهم إلى جوازها، ومنهم عمر وابنه وابن عباس وجابر. ويستدل لما ذهبوا إليه بآيات الموارث، لأن الله جعل في تركة المتوفى أنصبا لورثته، وهذا لا يكون إلا إذا ترك المتوفى أموالاً مدخرة، كما يستدل لهم

(١) حديث «أي مال ...» رواه البيهقي وسعيد بن منصور عن ابن عمر، ورواه ابن أبي شيبة وابن المنذر وأبو الشيخ وابن أبي حاتم من طريق ابن عمر بلفظ «ما أدى زكاته فليس يكز» والرد للشيخ (٢٣٢/٣). ورواه أبو داود والحاكم بلفظ «ما بلغ أن تؤدى زكاته فزكى، فليس يكز» وقال الحاكم يصح على شرط البخاري، وكذلك رواه الدارقطني والبيهقي. انظر (نصب الراية ٣٧٢/٢).

(٢) انظر تفسير ابن كثير ٣/٣٨٨، طبع دار الإندلس ببيروت، وساحية الجمل ٢/٢٥١، طبع دار إحياء التراث العربي ببيروت.

(٣) سورة التوبة ٣٤-٣٥

(١) حديث «إنك أن تدع ...» أخرجه البخاري من حديث سعد بن أبي وقاص (صحيح البخاري ٣/٤ ط صحيح) (٢) طبقات ابن سعد ٤/٢٣٦، مع التصرف. (٣) حديث «كَيْتَانِ صَلَوَا ...» أخرجه الإمام أحمد وفي جميع الزوائد (١٠/٢٤٠) رواه أحمد وابنه عبدالله وقال: ديناراً أو =

وتجهيز الغازي ونحو ذلك^(١).

وذهب علي بن أبي طالب إلى أنه لا يحمل لرجل أن يخنسر أربعة آلاف درهم فما فوق وإن أدى زكاتها، وكان رضي الله عنه يقول: «أربعة آلاف درهم فما دونها نفقة، وما فوقها كثر»^(٢).

وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه رأى أن القيام بالحاجات الأصلية للمرء لا يتطلب أكثر من أربعة آلاف درهم في أحسن الأحوال^(٣)، فإن حبس الشخص مبلغاً أكبر من هذا فقد حبس خيره عن الناس، وعن الفقراء بشكل خاص، وهو أمر لا يجوز. فقد كان رضي الله عنه يقول: «إن الله فرض على الأغنياء في أموالهم ما يكتفي فقراءهم، وإن جاعوا وعروا وجهوا فيمنع الأغنياء، وحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه»^(٤).

صفته (حكمه التكليفي):

٩٠ - يختلف حكم الادخار باختلاف البائع عليه:

فإن كان ادخار ما يتضرر الناس بحبسه طلباً للربح، فذلك مما يدخل في باب الاحتكار

ابن أبي حاتم عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ما من رجل يموت وعنده أحر أو أبيض إلا جعل الله بكل قيراط صفقة من نار يكرى بها من قدمه إلى ذقه»^(١).

وعن ثوبان قال: «كنا في سفر ونحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال المهاجرون: لوددنا أننا علمنا أي المال نتخذه، إذ نزل في الذهب والفضة ما نزل، فقال عمر: إن شئتم سألت رسول الله عن ذلك، فقالوا: أجل، فانتقل، فتبعته أوضح على بعيري، فقال يا رسول الله: إن المهاجرين لما أنزل الله في الذهب والفضة ما أنزل قالوا: ووددنا أننا علمنا أي المال خير نتخذه، قال: نعم، فيتخذ أحدكم لساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجة تعين أحدكم على إيمانه»^(٢).

٩ - وذهب البعض إلى أن ادخار الأموال يكون حراماً وإن أدى للخنس زكاتها إذا لم يؤد صاحبها الحقوق العارضة فيها، كإطعام الجائع، وفك الأسير

== درهماً، والبرار كذلك وفيه عيبة الضرير وهو مجهول، وبقية رجاله وثقوا. وقال أحمد شاكر: إسناده ضعيف (مسند أحمد بن حنبل ٧٨٨/٢ ط دار المعارف سنة ١٣٦٨ هـ).

(١) حديث: «ما من رجل يموت...» أخرجه ابن أبي حاتم عن ثوبان (تفسير ابن كثير ٣/٣٩٣ ط الإندلس).

(٢) تفسير ابن كثير، وتفسير الطبري، والقرطبي، وأحكام القرآن للجصاص لأية: «والذين يكنزون الذهب والفضة...» وصلة القاري ٢٤٨/٨، وفتح الباري ٢/٢١٠، وصحيف ثوبان لخرجه أحمد في مسنده (٨٢/٥ ط المصحف)، وابن ماجه ٥٩٦/١ ط الحلبي، والترمذي (٢٣٨/١ ط الصاوي)، وبعض اختلاف في اللفظ وقال: حديث حسن.

(١) تفسير القرطبي ٨/١٢٥، ط دار الكتب والجوامع ٢٧٤/٥.
(٢) انظر تفسير الطبري وابن كثير والقرطبي والجصاص لأية: «والذين يكنزون الذهب والفضة» وصلة القاري ٢٤٩/٨، وأثر علي رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق (المصنف ١٠٩/١ ط سنة ١٣٩١ هـ).
(٣) اللجنة: هذا الرأي يناسب عصره، إذ أن مبلغ الأربعة آلاف كان يكفي حاجة أي إنسان.
(٤) كثر العمال برقم ١٦٨٤٠، ط حلب والأموال لأبي عبيد ص ٥٩٥

عامة أهل العلم . ولم يميزه علي ولا ابن عمر رضي الله عنها ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث .^(١)

وللجمهور أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم) رواه مسلم — وروى عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما نهيتكم للدافة التي دفت . فكلوا وتزودوا وتصدقوا وادخروا » . وقال أحمد فيه أسانيد صحاح . أما علي وابن عمر فلم يملكها ترخيص رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد كانوا سمعوا النبي فرووا على ماسموا .^(٢)

ادخار الدولة الضرورات لوقت الحاجة :

١٢ — إذا توقعت الدولة نزول نازلة بالمسلمين من جائحة أو قحط أو حرب أو غزو ذلك وجب عليها أن تدخر لهم من الأقوات والضرورات ما ينضج بمصالحهم ، ويخفف عنهم شدة هذه النازلة ، واستدل لذلك بقصة يوسف عليه السلام مع ملك مصر . وقد قص الله تعالى علينا ذلك من غير تكبر ، وليس في شرعنا ما يخالفه ، فقال جل شأنه : « يُؤْتِيهَا الْفُضْلَيْنِ أَقْنِيَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَنٌ عِجَافٌ ، وَسَبْعِ سُحُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ، لَنُطْعِمَنَّهُنَّ الْغُلَامَ إِلَى النَّاسِ لَنُطْعِمَنَّهُنَّ يَتَّقُلُونَ^(٣) » قَالَ : تَزْرَعُونَ

(١) «الهي عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث...» ثبت في حديث متفق عليه عن عائشة مرفوعاً .

(٢) المعنى مع الشرح الكبير ١١٠/١ ط الأولى بالمنازل .

(٣) سورة يوسف / ٤٦

ر : احتكار) . وإن كان لتأمين حاجات نفسه وعياله فهو الادخار .

واتفق الفقهاء على جواز الادخار في الجملة دون تعقيد بمدة عند الجمهور ، وهو الأوجه عند الشافعية . ولهم وجه آخر أنه يكره ادخار ما فضل عن كفايته لمدة سنة .^(١)

ودليلهم في ذلك : ما رواه البخاري في كتاب النفقات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفق على أهله نفقة مستهم من هذا المال ، ثم يأخذ ما بقي فيجعله يجعل مال الله ، فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته .^(٢) وما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لأهله قوت سنتهم .^(٣)

على أن الخطاب نقل عن النووي إجماع العلماء على أنه إن كان عند إنسان (أي ما يحتاجه الناس) أو اضطر الناس إليه ولم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس . وهو ما يتفق مع قاعدة : (يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) .

ادخار لحوم الأضاحي :

١١ — يجوز ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث في قول

(١) حاشية الجمل ١٢/٣ ، وشرح الخطاب على مختصر خليل ٢٢٧/٤ — ٢٢٨ ، ومطالب أولى التي ٦٥/٣ ، والمحل ٦٤/٩ وجملة الأحكام العلية ٢٦٠

(٢) حديث : «حبس نفقة سنة...» أخرجه البخاري في النفقات وسلم والترغيفي .

(٣) حديث : «بيع نخل بني النضير» أخرجه البخاري في صحيحه (فتح الباري ١/٩٠١)

قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح، وهم ثلاثمائة وأنا فيهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجمع ذلك كله، فكان يزودني تمر، فكان يقيتونا كل يوم قليلاً قليلاً حتى فني، فلم يكن يصيبنا إلا تمر تمر، فقلت: وماتني تمر، فقال: لقد وجدنا فقهنا حين فنيتم - أخرجه البخاري في أول كتاب الشركة.

قال في عمدة القاري: قال القرطبي: جمع أبي عبيدة الأزواد وقسمه بالسوية إما أن يكون حكماً حكم به ليا شاهد من الضرورة، وخوفه من تلف من لم يبق معه زاد، فظهر أنه وجب على من معه أن يواسي من ليس له زاد، أو يكون عن رضا منهم، وقد فعل ذلك غير مرة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم^(١).

ادخار غير الأقوات:

١٤ - ادخار غير الأقوات الضرورية جائز بالاتفاق كالأمتعة والأواني ونحو ذلك^(٢).

وعلى الدولة أن تدخر من غير الضرورية ما قد ينقلب ضرورياً في وقت من الأوقات كالتخيل مثلاً والكراع والسلاح ونحو ذلك، فإنه غير ضروري في أوقات السلم، ولكنه يصبح ضرورياً أيام الحرب، وعلى الدولة بذله للمحتاج حين اضطراره إليه^(٣).

(١) عمدة القاري ١٣/٤٢، المطبعة المنيرية.

(٢) حاشية الجمل ٩٣/٣، وحاشية ابن عابدين ٢١٨/٥،

والفتاوى المنية ٣٣٤/٥

(٣) المفتي ٦/٤١٥

سَبَّحَ سَبِّحَ ذَاباً، فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سَبَّحِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ، ثُمَّ بَاقِيَ مِنْ بَقَا ذَلِكَ سَبَّحَ شَدَا بَاقِلَتْنِ مَا قَلَّغْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ^(١).
قال القرطبي في تفسيره لهذه الآيات: «وهذا يدل على جواز احتكار الطعام لوقت الحاجة»^(٢).

إخراج المدخرات وقت الضرورة:

١٣ - يتفق الفقهاء على أن من ادخر شيئاً من الأقوات الضرورية لنفسه أو لغيره واضطر إليه أحد غيره كان عليه بذله له إن لم يكن محتاجاً إليه حالاً، لأن الضرر لا يزال بالضرر^(٣).

ويأتى بما سماه عنه مع استغنائه، وإن كانوا قد اختلفوا هل يبذله بالقيمة أو بدونها. ومحل تفصيل ذلك مصطلح: (اضطرار). ودليل وجوب الإخراج في هذه الحال من السنة مارواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من كان عنده فضل زاد فليد به على من لا زاد له»^(٤).

وعن جابر بن عبد الله قال: بعث رسول الله بعثاً

(١) سورة يوسف ٤٧/٤٨

(٢) تفسير القرطبي ٩/٢٠٣ - ٢٠٤ طبع دار الكتب المصرية.

(٣) الاختصار شرح الفتاوى ٧١/٣، طبع مصطفى البابي الحلبي، وحاشية السنوسي ١١١/٢ و١١٢ طبع المطبعة الميمنية، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ١/٥٧٢، ٥٧٣ طبع المطبعة الميمنية والمفتي ٨/٦٠٣، طبع مكتبة الرياض الموافقة للمطبعة الثالثة. والطرق المحكمة لابن القيم ص ٢٦١ طبع مطبعة السنة المحمدية، ومطالب أولي النهى ٣/٦٥

(٤) حديث: «من كان عنده فضل زاد... أخرجه مسلم في

صحيحه.

الادهان أحاديث كثيرة، منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: «استاكوا عرساً واذهبتوا غيباً»^(١) وورد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر دهن رأسه ولحيته.

ويستحب أن يكون الادهان غيباً، وهو أن يدهن، ثم يترك حتى يجف الدهن، ثم يدهن ثانياً، وقيل: يدهن يوماً ويوماً لا.^(٢)

ويتأكد استحباب الادهان لصلاة الجمعة، والعيد، وجماع الناس. وسواء في ذلك الرجال والصبيان والعبيد، إلا النساء، فلا يجوز لهن أراد منهن حضور الجمعة.^(٣)

ويستثنى من الحكم بعض الحالات التي يحرم فيها الادهان أو يكبره، كحالات الإحرام بالحج أو العمرة والاحتكاف، والصوم، والإحداث بالنسبة للمرأة.^(٤)

(١) حديث «استاكوا عرساً...» وتامه «واكتلوا وقرأ» قال النووي في شرح المهذب (٣١٣/١ ط العالمية): هذا الحديث ضعيف غير معروف، قال ابن الصلاح: بحث عنه فلم أجد له أصلاً ولا ذكراً في شيء من كتب الحديث. أ. هـ.

(٢) يدل على ذلك حديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يحرم يطيب ما يجيد، ثم أجد ويبيض الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك». أخرجه مسلم (٨٤٨/٢ ط عيسى الحلبي). وانظر تفسير القرطبي ١٩٨/٧ ط دار الكتب المصرية، والأدب الشرعية لابن مفلح ٢١٣/٣ ط المنار، وزاد المعاد ٤٤/١ ط مصطفى الحلبي، وفيض القدير ٤٣/٥ ط مصطفى محمد، والجمعي ٢٨٠/١ ط ٢٩٣ ط التنوير، والمغني ٩٣/١ ط الرياض.

(٣) المجموع ٥٣٧/٤، والمغني ٢٠٢/٢ ط المنار، ومنع الجليل ٢٦٣/١ نشر ليبيا.

(٤) ابن عابدين ٢٠٢/٢، ٦١٧ ط بولاق، والمغني ٣٠٠/٣ ٥١٨/٧، ومنع الجليل ٤٢٧/١، ٥١٢.

ادعاء

أنظر: دعوى

ادهان

التعريف:

١ - الادهان في اللغة: الاطلاء بالدهن، والدهن ما يدهن به من زيت وغيره. والاطلاء أعم من الادهان، لأنه يكون بالدهن وغيره، كالاطلاء بالنورة.^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي.

الحكم الإجمالي:

٢ - الادهان بالطيب أو غيره مما لا نجاسة فيه مستحب في الجملة بالنسبة للإنسان، إذ هو من التجمل المطلوب لكل مسلم، وهو من الزينة التي يشملها قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَنْشَرَجَ لِيُعْبَادُوهُ).^(٢) وقد رويت في الحديث على

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمغرب.

(٢) سورة الأعراف/٣٢

وقد استعمل الفقهاء الإدراك في هذه المعاني اللغوية، ومن ذلك قولهم : أدركه الثُّرُ، أي لزمه، وهو لحوق معنوي، وأدركَ الثَّلامَ : أي بلغ الحلم، وأدركت الثمار: أي نضجت. والدَّرَكُ بفتحين، وسكون الراء لغة فيه : اسم من أدركت الشيء، ومنه ضمان الدَّرَك. (١)

و يطبق بعض الفقهاء الإدراك ويريد به الجُزاء. (٢)

وقد استعمل الأصوليون والفقهاء (مدارك الشرع) بمعنى مواضع طلب الأحكام، وهي حيث يستدل بالنصوص، كالأجتهاد، فانه مدرَك من مدارك الشرع. (٣)

الألفاظ ذات الصلة : اللاحق والمسبوق :

٢ - يفرق بعض الفقهاء بين الدَّرَك للصلاة مثلاً واللاحق بها والمسبوق، مع أن الإدراك واللاحق في اللغة مترادفان. فالمدرك للصلاة من صلاحها كاملة مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك التحريمة أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى. واللاحق من فاتته الركعات كلها أو بعضها بعذر بعد اقتدائه. أما المسبوق فهو من سبقه الإمام بكل الركعات أو بعضها. (٤)

(١) النظم المستعذب ٣٤٩/١ ط الحلبي، والمصباح المنير مادة (درك)، وطلبية الطلبة.

(٢) القليوبي ٦٤/٣ ط مصطفى الحلبي.

(٣) المصباح المنير، مادة (درك).

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٩١/١، ٤٠٠ ط بولاق.

٣ - أما الأدهان بالنسبة لغير الإنسان، كدهن الحبل، والعلجة، والسقينة، والنمل، وغير ذلك، فهو جائز بما لا نجاسة فيه، أما المتنجس ففيه خلاف على أساس جواز الانتفاع بالمتنجس أو عدم الانتفاع به. (١)

مواطن البحث :

٤ - للأدهان أحكام متعددة في كثير من المسائل الفقهية مفصلة أحكامها في أبوابها، ومن ذلك أدهان الحرم في باب الحج، والمعتكف في باب الاعتكاف، والصائم في باب الصوم، والمحلة في باب العدة. كذلك الأدهان بالمتنجس في باب الطهارة والنجاسة.

إدراك

التعريف :

١ - يطلق الإدراك في اللغة ويراد به اللحق والبلوغ في الحيوان، والثمر، والرؤية. واسم المصدر منه الدَّرَك بفتح الراء. والدَّرَك يضم الميم يكون مصدراً واسم زمان ومكان، تقول : أدركته مُدْرَكاً، أي إدراكاً، وهذا مُدْرَكُهُ، أي موضع إدراكه أو زمانه. (٢)

(١) ابن عابدين ٢٢٠/١، والخطاب ١١٧/١، نشر ليبيا، والمغني

٣٨/١

(٢) لسان العرب، وأساس البلاغة، والمصباح المنير.

به، وَيَسْتَبِيحُ الْبَيْعُ مِنْ بَاعِهِ»^(١) ولكون الحاجة تدعو إليه.^(٢)

مواطن البحث :

٥ - يبحث الفقهاء مصطلح (إدراك) في كثير من المواطن. فسأله إدراك الصلاة بمحت في الصلاة عند الحديث عن إدراك ركعة في آخر الوقت : (إدراك الفريضة، صلاة الجمعة، صلاة الجماعة، صلاة الخوف)، ومسألة إدراك الوقوف بركة في الحج عند الحديث عن الوقوف بركة، ومسألة زكاة الثمرة إذا أدركت في الزكاة عند الحديث عن زكاة الثمار، وضمان الدرك عند الشافعية في الضمان، وعند المالكية في البيع، وعند الحنفية في الكفالة، أما الحنابلة و يسمونه عهدة المبيع - فيحثوه في السلم، عند الحديث عن أخذ الضمان على عهدة المبيع، ومسألة إدراك الفلام والجارية في الحجر، عند الحديث عن بلوغ الفلام، ومسألة بيع الثمر على الشجر قبل الإدراك وبعده في المساقاة، عند الحديث عن إدراك الثمر، ومسألة إدراك الصيد حيّاً في الصيد والذباح.

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف الحكم الإجمالي للإدراك تبعاً للاستعمالات الفقهية أو الأصولية، فاستعماله الأصولي سبقت الإشارة إليه عند الكلام عن مدارك الشريعة، وتفصيله في الملحق الأصولي.

أما الاستعمال الفقهي فيصدق على أمور عدة. فإدراك الفريضة : اللوحق بها وأخذ أجرها كاملاً عند إتمامها على الوجه الأكمل، مع الخلاف بأي شيء يكون الإدراك. وإدراك فضيلة صلاة الجماعة عند جمهور الفقهاء يكون باشتراك المأموم مع الإمام في جزء من صلاته، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام، فلو كبر قبل سلام إمامه فقد أدرك فضل الجماعة^(١) أما المالكية فعندهم تدرك الصلاة ويحصل فضلها بإدراك ركعة كاملة مع الإمام.^(٢)

٤ - وفي المعاملات نجد في الجملة القاعدة التالية : وهي أنّ من أدرك عين ماله عند آخر فهو أحق به من كل أحد، إذا ثبت أنه ملكه بالبيعة، أو صدقه من في يده العين.^(٣)

و يندرج تحت هذه القاعدة مسألة (ضمان الدرك) وهو الرجوع بالثمن عند استحقاق المبيع.^(٤) فعند جمهور الفقهاء يصح ضمان الدرك، لقول النبي صلى الله عليه وسلم «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق

(١) حديث «من وجد عين ماله...» رواه أحمد ١٣/٥، وأبو داود ٢٥٩/٢، والنسائي ٣١٤/٧ عن الحسن عن سمرة. وفي سماع الحسن عنه خلاف، وبقية رجاله ثقات (نيل الأوطار ٣٦٠/٥) وروى أحمد أوله أيضاً ببعض اختلاف في اللفظ بسند صحيح (مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ٩١/١٢)
(٢) ابن عابدين ٢٦٤/٤، وحاشية الدرر ١١/٣ ط عيسى الحلبي، والمهذب ٣٤٩/١ ط مصطفى الحلبي، والمغني ٣٥١/٤ ط المنار.

(١) مجمع الأنهر ١٤٣/١ المطبعة عثمانية، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٦/٧ ط محمد علي صبيح، والمفتي ١٩٢/١ ط السلفية.

(٢) مواهب الجليل ٨٢/٢ - ٨٣ ط ليبيا.

(٣) نيل الأوطار ٢٤٠/٥ المطبعة عثمانية المصرية.

(٤) ابن عابدين ٢٦٤/٤

إدلاء

التعريف :

١ - في اللغة : أدلى الدلو أرسلها في البئر ليستقي بها ، وأدلى بجذته أحضرها ،^(١) وأدلى إليه جماله دفعه ، وأدلى إلى الميت بالنبوة وصل بها ، والإدلاء إرسال الدلو في البئر ، ثم استعير في إرسال كل شيء مجازاً . ولا يخرج استعمال الفقهاء للإدلاء عن المعنى اللغوي^(٢) .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - أغلب استعمال الفقهاء للفظ : (إدلاء) في بابي الإرث والحضانة ، فيذكرون الإدلاء بالنسب وهم يقتصدون الصلة التي تصل الإنسان بالمت أو بالمحضون ، ويقدمون من يدلي بنفسه على من يدلي بغيره ، ومن يدلي بمجهتين على من يدلي بمجهة واحدة^(٣) .

إدمان

انظر : خمر مخدر

(١) اللسان والمغرب ، والمصباح

(٢) دستور العلماء ١/٦٣

(٣) السراجية ص ٨٥ ، ٨٦ ط مصطفى الحلبي ، والمهذب ٢/١٦٩

ط عيسى الحلبي .

أذى

التعريف :

١ - الأذى في اللغة يطلق على الشيء تكرمه ولا تفره ،^(١) ومنه القدر^(٢) . ويطلق أيضاً على الأثر الذي يتركه ذلك الشيء إذا كان أثراً سيراً ، جاء في تاج العروس عن الخطاطبي : الأذى : المكروه اليسير^(٣) .

والأذى يرد في استعمال الفقهاء بهذين المعنيين أيضاً ،^(٤) فهم يطلقونه على الشيء المؤذي ، وقد ورد في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وأدناها إماعة الأذى عن الطريق »^(٥) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الضرر :

٢ - الشر عندما يكون يسيراً يسميه أهل اللغة «أذى» ، وعندما يكون جسيماً يسمونه «ضرراً» . قال في تاج العروس : «الأذى : الشر الخفيف ، فإن زاد فهو ضرر»^(٦) .

(١) أساس اللغة لابن فارس مادة : أذى (بصرف) .

(٢) الصباح النير مادة : أذى .

(٣) تاج العروس ، والرجع للعلابي مادة : أذى .

(٤) مفردات الرانغ الاصفاهاني مادة : أذى .

(٥) حديث : (وأدناها إماعة الأذى ...) أخرجه مسلم في كتاب

الأيان باب عدد شعب الأيمان .

(٦) تاج العروس مادة : أذى .

ب - الأذى بمعنى الشيء المؤذي :
٤ - يندب إزالة الأشياء المؤذية للمسلمين أينما وجدت، فقد اعتبر الرسول صلى الله عليه وسلم إمطة الأذى عن الطريق من الإيمان بقوله : « الإيمان بضغ وسبعون شعبة أفضلها لا إله إلا الله ، وأدناها إمطة الأذى عن الطريق » .^(١)
 وقال أبو هريرة : يارسول الله دلنسي على عمل يدخلني الجنة . قال : (اعزل الأذى عن طريق المسلمين) .^(٢)

ومن أراد أن يربئله في مكان يكثر فيه الناس فعليه أن يمسك بنصله ، لئلا يؤذي أحداً من المسلمين .^(٣)

ومن رأى على أخيه أذى فعليه أن يبطه عنه ، لقوله صلى الله عليه وسلم : (إن أحدكم مرآة أخيه ، فإن رأى به أذى فليبطه عنه) .^(٤)
 والمولود يملح شعره في اليوم السابع ويماط عنه الأذى .^(٥)

- (١) حديث : (الإيمان بضغ وسبعون شعبة) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب عدد شعب الإيمان .
 (٢) حديث : (اعزل الأذى) أخرجه مسلم - انظر شرح النووي لمسلم ١٦/١٧١ ، طبع المطبعة الأزهرية ، والإمام أحمد في المسند ٤/٤٢٣ ، الطبعة الأولى .
 (٣) شرح النووي لمسلم ١٦/١٦٩
 (٤) حديث « إن أحدكم مرآة ... » أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة ، وقال : « يحسب ابن مبيد الله ضغفه شعبة ، وفي الباب عن أنس » وأخرجه الطبراني في الأوسط ، والخصاء بلفظ : « المؤمن مرآة المؤمنين » قال المناوي : باستناد حسن (تحفة الأحاديث) ٢/٤١٦ ط . التجارية .
 (٥) مسند الإمام أحمد ٤/١٨ ، والمغني ٨/٦٤٦ ، طبع المنار الثالثة .

أما الفقهاء فإن استعمالهم العام لهاتين الكلمتين (أذى ، ضرر) يدل على أنهم يعتمدون هذا الفرق ويراعونه في كلامهم ، فهم يقولون : على الطائف حول الكعبة ألا يؤذي في طوافه أحداً ،^(١) ويقولون : على المسلمين ألا يؤذوا أحداً من أهل المدينة ماداموا في هذنتهم ،^(٢) ونحو ذلك كثير في كتب الفقه . بينما هم يقولون : لا يجوز لمريض أن يفطر إن كان لا يتضرر بالصوم ،^(٣) ويقولون : ضمان الضرر ، ولا يقولون : ضمان الأذى ، كما هو معروف في كتاب الضمان من كتب الفقه .
 فنسبة الأذى للضرر كنسبة الصفائر إلى الكبائر .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث : أ - الأذى بمعنى الضرر البسيط :

٣ - الأذى حرام ، وتركه واجب بالاتفاق^(١) مالم يعارض بما هو أشد ، فعندئذ يرتكب الأذى ، عملاً بالقاعدة المستفقة عليها : يرتكب أخف الضررين لا تقاء أشدهما .^(٢) وقد ذكر الفقهاء ذلك في مواطن كثيرة منها : كتاب الحج ، عند كلامهم على لمس الحجر الأسود ، وفي كتاب الرق ، عند كلامهم على معاملة الرقيق ، وفي كتاب الحظر والإباحة عند الخليفة الكثير من هذا القبيل .

- (١) حاشية ابن عابدين ٢/٦٦ ، طبع بولاق الأولى .
 (٢) حاشية قليوبي ٤/٢٣٨ ، طبع مصطفى البابي الحلبي .
 (٣) الفروع ٢/٢١١ ، طبع مطبعة المنار سنة ١٣٤٦ هـ .
 (٤) أنظر : الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٢/١٦٦ ، طبع بولاق الأولى ، وحاشية قليوبي ٤/٩٤ ، ٢٣٨ ، والفروع ٢/٣٨٨
 (٥) أنظر : الأشياء والنظائر لابن نجيم بحاشية الحموي ص ١٢٠

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدعوة - النداء :

٢ - كلا اللفظين يتفق مع الأذان في المعنى العام وهو النداء والدعاء وطلب الإقبال. (١)

ب - الإقامة :

٣ - للإقامة في اللغة معان عدة، منها الاستقرار، والإظهار، والنداء وإقامة القاعد.

وهي في الشرع : إعلام بالقيام إلى الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة على صفة مخصوصة. (٢)

ج - التشويب :

٤ - التشويب في اللغة : الرجوع، وهو في الأذان : العود إلى الإعلام بعد الإعلام، وهو زيادة عبارة (الصلاة خير من النوم) مرتين بعد الحيعتين في أذان الصبح عند جميع الفقهاء، أو زيادة عبارة (حي على الصلاة حي على الفلاح) بين الأذان والإقامة، كما يقول الحنفية. (٣)

صفته (حكمة التكليفي) :

٥ - اتفق الفقهاء على أن الأذان من خصائص الإسلام وشعائره الظاهرة، وأنه لو اتفق أهل بلد على تركه قوتلوا، ولكنهم اختلفوا في حكمه، فقيل : إنه فرض كفاية، وهو الصحيح عند كل من الحنابلة في الحضرة والمالكية على أهل المصر، واستظهره بعض

و يقتل الحيوان المؤذي^(١) ولو وجد في الحرم، كفا لأذاه عن الناس.

٥ - الأشياء المؤذية إذا وجدت في بلاد الحرب فإنها لا تزال إضعاافاً للكفار المحاربين، فلا يقتل الحيوان المؤذي في بلادهم،^(٢) كما نص على ذلك الفقهاء في كتاب الجهاد.

أذات

التعريف :

١ - الأذان لغة : الإعلام، قال الله تعالى : «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ»^(٣) أي أعلمهم به (٤) وشرعا : الإعلام بوقت الصلاة المفروضة، بألفاظ معلومة مأثورة، على صفة مخصوصة. أو الإعلام باقترابه بالنسبة للفجر فقط عند بعض الفقهاء. (٥)

(١) مفني المحتاج ٥٢٨/١، طبع مصطفى البابي الحلبي، والفتاوى المفنية ٢٥٢/١، طبع بولاق، والموطأ ٣٥٧/١، طبع عيسى البابي الحلبي، والمغني ٣٤١/٣ وما بعدها.
(٢) ابن عابدين ٢٣٠/٣، طبع بولاق الأولى، وحاشية الشرقاوي على التحرير ٤٠٨/٢، طبع مصطفى البابي الحلبي.
(٣) سورة الحج/٢٧
(٤) لسان العرب والمصباح المنير.
(٥) شرح منى الإرادات ١٢٢/١ ط دار الفكر، والاختيار ٤٢/١ ط دار المعرفة بيروت، ومنع الجليل ١١٧/١ نشر مكتبة النجاح ليبيا.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير.
(٢) لسان العرب، وشرح منى الإرادات ١٢٢/١، ومفني المحتاج ١٣٣/١ ط الحلبي.
(٣) لسان العرب، وشرح منى الإرادات ١٢٧/١، ومفني المحتاج ١٣٦/١، وابن عابدين ٢٦٠/١، ٢٦١ ط بولاق.

الجمهور. (١)

بدء مشروعية الأذان :

٦- شرع الأذان بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة على الأصح، للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك، ومنها ما رواه مسلم عن عبدالله بن عمر أنه قال : كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلاة وليس ينادي بها أحد فتكلموا يوماً في ذلك، فقال بعضهم : اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم : قرنا مثل قرن اليهود، فقال عمر رضي الله عنه : أولاً تبصرون رجالاً ينادي بالصلاة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بلال قم فناد بالصلاة، ثم جاءت رؤيا عبدالله بن زيد قال : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس ليعمل حتى يضرب به ليجمع الناس للصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً، فقلت له : يا عبدالله أتبيع الناقوس ؟ فقال : ما تصنع به ؟ قلت : ندعوه للصلاة، فقال : ألا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟، فقلت : بلى، قال : تقول : الله أكبر الله أكبر، فذكر الأذان والإقامة، فلما أصبحت أثبت النبي صلى الله عليه وسلم، فأخبرته بما رأيت، فقال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله، فقم مع بلال فألق عليه ما رأيت

المالكية في مساجد الجماعات، وهو رأي للشافعية ورواية عن الإمام أحمد. كذلك نقل عن بعض الحنفية أنه واجب على الكفاية، بناء على اصطلاحهم في الواجب. واستدل القائلون بذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم : «إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، (١) والأمر هنا يقتضي الوجوب على الكفاية، ولأنه من شعائر الإسلام الظاهرة، فكان فرض كفاية كالجهاد وقيل : إنه سنة مؤكدة وهو الراجح عند الحنفية، والأصح عند الشافعية وبه قال بعض المالكية للجماعة التي تنتظر آخرين لشاركونهم في الصلاة، وفي السفر على الصحيح عند الحنابلة، ومطلقاً في رواية عن الإمام أحمد، وهي التي مشى عليها الخروقي. واستدل القائلون بذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي المسيء صلاته : افعل كذا وكذا ولم يذكر الأذان مع أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة وأركان الصلاة. (٢) وعلى كلا الرأيين لو أن قوماً صلوا بغير أذان صحت صلاتهم وأثموا، لمخالفتهم السنة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم.

وقيل هو فرض كفاية في الجمعة دون غيرها وهو رأي للشافعية والحنابلة، لأنه دعاء للجماعة، والجماعة واجبة في الجمعة، سنة في غيرها عند

(١) الإتيان ٤٠٧/١ ط أولى، والمغني ٤١٧/١ - ٤١٨ ط الرياض، والخطاب ٤٢٢/١ - ٤٢٣ ط النجاح ليبيا، والمجموع ٨١٣ ط المكتبة السلطانية بالمدينة المنورة، ومغني المحتاج ١٣٤/١ ط الحلبي، وقطع التقدير ٢٠٩/١ - ٢١٠ ط دار إحياء التراث العربي، والاختيار ٤٢/١ ط دار المعرفة بيروت.

(١) حديث : «إذا حضرت الصلاة...» أخرجه البخاري (١٠٣/١ ط صحيح) واللفظ له، ومسلم من حديث مالك بن الحويرث (تلخيص الحبير ١٩٣/١)
(٢) حديث المسيء صلاته متفق عليه (المؤثر والمربحان رقم ٢٢٤)

فليؤذن به. (١)

وقيل: إن الأذان شرع في السنة الثانية من الهجرة.

وقيل: إنه شرع بمكة قبل الهجرة، وهو بعيد لما رُصته الأحاديث الصحيحة.

وقد اتفقت الأمة الإسلامية على مشروعية الأذان، والعمل به جار منذ عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا بلا خلاف. (٢)

حكمة مشروعية الأذان:

٧ - شرع الأذان للإعلام بدخول وقت الصلاة، وإعلاء اسم الله بالتكبير، وإظهار شرعه ورفعة رسوله، ونداء الناس إلى الفلاح والنجاح. (٣)

فضل الأذان:

٨ - الأذان من خير الأعمال التي تقرب إلى الله تعالى، وفيه فضل كثير وأجر عظيم، وقد وردت في فضله أحاديث كثيرة، منها ما رواه أبو هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لو يعلم

الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لا ستموا». (١) وقوله صلى الله عليه وسلم: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة». (٢) وقد فضله بعض فقهاء الحنابلة والمالكية والشافعية على الإمامة للأخبار التي وردت فيه قالوا: ولم يتولها النبي صلى الله عليه وسلم، ولا خلفاؤه لضيق وقتهم، ولهذا قال عمر بن الخطاب: لولا الخلافة لأذنت. (٣)

٩ - ونظراً لما فيه من فضل ودعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الإقبال عليه فقد ذكر الفقهاء أنه إذا تشاح أكثر من واحد على الأذان قدم من توافرت فيه شرائط الأذان، فإن تساوا أقرع بينهم، كما ورد في الحديث السابق. وقد تشاح الناس في الأذان يوم القادسية فأقرع بينهم سعد. (٤)

ألفاظ الأذان:

١٠ - ألفاظ الأذان التي وردت في حديث عبد الله ابن زيد في رؤياه التي قصها على النبي صلى الله عليه وسلم هي التي أخطبها الحنفية والحنابلة وهي:

(١) حديث «لو يعلم...» متفق عليه، من حديث أبي هريرة (تلخيص الحبير ٢٠٩).

(٢) المغني ٤٠٢/١ والخطاب ٤٢٢/١ والمهذب ٦١/١ وحديث «المؤذنون أطول...» أخرجه مسلم من حديث معاوية (تلخيص الحبير ٢٠٨).

(٣) المغني ١٠٣/١ والخطاب ٤٢٢/١ والمهذب ٦١/١، والأثر عن عمر زواه كل من أبي الشيخ، والبيهقي يلفظ: «لولا الخليفة لأذنت» وسعيد بن منصور يلفظ: «لو أخطب مع الخليفة لأذنت». (تلخيص الحبير ٢١١).

(٤) المغني ٤٢٩/١ - ٤٣٠/١ والمهذب ٦٢/١

(١) حديث رؤى يا عبدالله بن زيد رواه ابوداود في سننه من طريق محمد بن اسحاق، ورواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح وقال: «سألت عنه البخاري، فقال هو عندي صحيح». ورواه ابن حبان وابن خزيمة وقال عنه البيهقي: ثابت صحيح (نصب الرأية ٢٥٩/١).

(٢) انظر مسلم يشرح النووي ٧٥/٤ وسبل السلام ١٨٨/١ ط التجارية، وابن عابدين ٢٥٧/١ ط بلاق، والخطاب ٤٢١/١ ط النجاح ليبيا، وفتح القدير ١٦٧/١ والمغني ٤٠٣/١ ط الرياض.

(٣) البحر الرائق ٢٧٩/١ ط المطبعة الطننية بالقاهرة.

الترجيع في الأذان :

١١ - الترجيع هو أن يخفض المؤذن صوته بالشهادتين مع إسماعه الحاضرين ، ثم يعود فيرفع صوته بها . وهو مكروه تنزيها في الراجح عند الحنفية ، لأن بلالا لم يكن يرجع في أذانه ، ولأنه ليس في أذان الملك النازل من السماء . (١)

وهو سنة عند المالكية وفي الصحيح عند الشافعية ، لوروده في حديث أبي عذرة ، وهي الصفة التي علمها له النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليها السلف والخلف . (٢)

وقال الحنابلة : إنه مباح ولا يكره الإتيان به لوروده في حديث أبي عذرة . وبهذا أيضا قال بعض الحنفية والثوري وإسحاق ، (٣) وقال القاضي حسين من الشافعية : إنه ركن في الأذان . (٤)

التثويب :

١٢ - التثويب هو أن يزيد المؤذن عبارة (الصلاة خير من النوم) مرتين بعد الحيعتين في أذان الفجر ، أو بعد الأذان كما يقول بعض الحنفية ، وهو سنة عند جميع الفقهاء ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لأبي عذرة : فإذا كان صلاة الصبح قلت : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، (٥) . كذلك لما أتى

(١) ابن عابدين ٢٥٩/١

(٢) منع الجليل ١١٩/١ ط التجاح ، والفواكه الدواني ٢٠١/١ -

٢٠٢ ، والمجمع ٩٠/٣ - ٩١ ، ومغني المحتاج ١٣٦/١

(٣) المغني ٤٠٥/١ ط كشف القناع ٢١٤/١ - ٢١٥

(٤) المجمع ٩٠/٣ - ٩١

(٥) حديث « الصلاة خير من النوم » أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وأخرج نحوه ابن أبي شيبة وابن حبان ، وصححه ابن خزيمة من

الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . (١)

هكذا حكى عبد الله بن زيد أذان (الملك) النازل من السماء ، ووافقه عمر وجماعة من الصحابة ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : قم مع بلال فأنت عليه ماريت ، فليؤذن به فإنه أتى صوتا منك . (٢)

وأخذ الشافعية بحديث أبي عذرة ، (٣) وهو بنفس الألفاظ التي وردت في حديث عبد الله بن زيد ، مع زيادة الترجيع . (٤)

وذهب المالكية وأبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية إلى أن التكبير في أول الأذان مرتان فقط مثل آخره وليس أربعا ، لأنه عمل السلف بالمدينة ، ولرواية أخرى عن عبد الله بن زيد فيها التكبير في أول الأذان مرتين فقط . (٥)

(١) الاختيار ٢/١ ط المغني ٤٠٤/١

(٢) رواه أبو داود وهذا لفظه ، وروى نحوه كل من الترمذي وابن ماجه ، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح (سنن أبي داود وتعليق محمد عبيد الدين عبد الحميد عليها ١٩٦ ط مطبعة السائدة) سنن الترمذي ٣٥٩/١ ط الحلبي .

(٣) حديث أذان أبي عذرة رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (جامع الأصول ٢٨٠/٥ نشر دار البيان) .

(٤) المذهب ٦٣/١ ط دار المعرفة .

(٥) البدائع ١٤٧/١ ط أولى شركة المطبوعات العلمية ، وضع القدير ٢١١/١ ، والزرقي ١٥٧/١ ط دار الفكر ، والشرح الصغير ٢٤٩/١ ط دار المعارف ، والفواكه الدواني ٢٠١/١ - ٢٠٢ ط دار المعرفة .

هذا هو التثويب الوارد في السنة .

١٣ - وقد استحدث علماء الكوفة من الحنفية بعد عهد الصحابة تنويها آخر، وهو زيادة الحيطتين أي عبارة «حي على الصلاة، حي على الفلاح» مرتين بين الأذان والإقامة في الفجر، واستحسنه متقدمو الحنفية في الفجر فقط، وكرهه عندهم في غيره، والمتأخرون منهم استحسوه في الصلوات كلها - إلا في المغرب لضيق الوقت - وذلك لظهور التواني في الأمور الدينية وقالوا : إن التثويب بين الأذان والإقامة في الصلوات يكون بحسب ما يمارفه أهل كل بلد، بالتثنيح، أو الصلاة، الصلاة، أو غير ذلك . كذلك استحدث أبو يوسف جواز التثويب، لتنبه كل من يشتغل بأمر المسلمين ومصالحهم، كالإمام والقاضي ونحوهما، فيقول المؤذن بعد الأذان :

السلام عليك أيها الأمير، حي على الصلاة، حي على الفلاح، الصلاة يرحمك الله^(١) وأشارك أبا يوسف في هذا الشافعية وبعض المالكية، وكذلك الحنابلة إن لم يكن الإمام ونحوه قد سمع الأذان^(٢) واستبعده محمد بن الحسن، لأن الناس سواسية في أمر الجماعة وشاركه في ذلك بعض المالكية .^(٣)

١٤ - وأما ما يقوم به بعض المؤذنين من التسبيح

= ٤٣١/١، والمجموع ٩٧/٣ - ٩٨، والبدائع ١٤٨/١، والهداية ٤١/١، والأثر عن مجاهد ذكره في جامع الأصول ٢٨٧/٥ (١) ابن عابدين ٣٦١/١، وضع القدير ٢١٤/١ - ٢١٥، والبدائع ١٤٨/١ (٢) المهذب ٦٦/١، والتاج والإكليل بهامش الخطاب ٤٣٧/١، وكشاف القناع ٣١٥/١ (٣) الخطاب ٤٣١/١

بلال رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه بالصبح فوجده رقداً فقال : الصلاة خير من النوم مرتين، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما أحسن هذا يا بلال، اجعله في أذانك . ونص التثويب بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم^(١) وأجاز بعض الحنفية وبعض الشافعية التثويب في الصبح والعشاء، لأن العشاء وقت غفلة ونوم كالفجر^(٢)

وأجازه بعض الشافعية في جميع الأوقات، لفرط الغفلة على الناس في زماننا^(٣) وهو مكروه في غير الفجر عند المالكية والحنابلة، وهو المذهب عند الحنفية والشافعية، وذلك لما روي عن بلال أنه قال : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتوب في الفجر ونهاني أن أتوب في العشاء^(٤) . ودخل ابن عمر مسجدا يصلي فيه فسمع رجلا يثوب في أذان الظهر فخرج، فقيل له : أين ؟ قال : أخرجتني البدعة .^(٥)

= طريق ابن جريج (سنن أبي داود ١٦٦/١ - مطبعة السعادة نصب الراية ٢٦٥/١)

(١) ابن عابدين ٢٦٠/١ والهداية ٤١/١ ط المكتبة الإسلامية ومسنن المحتاج ١٣٦/١ ومسنن الجليل ١١٨/١ ومسنن الارادات

١٢٧ - ١٢٦/١ (٢) البدائع ١٤٨/١، والمجموع ٩٧/٣ - ٩٨ (٣) المجموع ٩٧/٣

(٤) حديث بلال : « أمرني ... » أخرجه ابن ماجه واللفظ له، ورواه الترمذي وقال : هنا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي اسرائيل اللائي، وليس بالقوي ولم يسمه من الحكم، وأخرج البيهقي نحوه، وأعله وقال : عبدالرحمن لم يلق بلالا (نصب الراية ٢٧٩/١، وسنن ابن ماجه ٢٣٧/١ ط الحلبي).

(٥) كشاف القناع ٣١٥/١، والمفني ٤٠٨/١، والخطاب

الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم بعد كل أذان على المئارة زمن السلطان المنصور حاجي ابن الأشرف شعبان وذلك في شعبان سنة ٧٩١هـ وكان قد حدث قبل ذلك في أيام السلطان يوسف صلاح الدين بن أيوب أن يقال قبل أذان الفجر في كل ليلة بمصر والشام : السلام عليك يا رسول الله واستمر ذلك إلى سنة ٧٧٧هـ فزيد فيه بأمر المحتسب صلاح الدين البرلسي أن يقال : الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ثم جعل ذلك عقب كل أذان سنة ٧٩١هـ^(١)

التداء بالصلاة في المنازل :

١٦ - يجوز للمؤذن أن يقول عند شدة المطر أو الريح أو البرد : ألا صلوا في رحالكم ، ويكون ذلك بعد الأذان ، وقد روي أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ، ثم قال : ألا صلوا في الرحال ، ثم قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر أن يقول : ألا صلوا في الرحال ،^(٢) وروي أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا ابتليت النعال فالصلاة في الرحال .^(٣)

والدعاء والذكر في آخر الليل فقد اعتبره بعض فقهاء المالكية بدعة حسنة ، وقال عنه الحنابلة : إنه من البدع المكروهة ، ولا يلزم فعله ولو شرطه الواقف بخالفته السنة .^(١)

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان :

١٥ - يرى الشافعية والحنابلة أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من المؤذن بعد الأذان سنة ، وعندهم يس للمؤذن متابعة قوله سرا بجمله كالاستمع ليجمع بين أداء الأذان والمتابعة ، وروي عن الإمام أحمد أنه كان إذا أذن فقال كلمة من الأذان قال مثلها سرا ، ليكون ما يظهره أذانا ودعاء إلى الصلاة ، وما يسرّه ذكرا لله تعالى فيكون بمنزلة من سمع الأذان .

بذلك يمكن أن يشمل المؤذن الأمر الوارد في قول النبي صلى الله عليه وسلم : إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا علي فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة .^(٢)

واعتبره الحنفية والمالكية بدعة حسنة وقد ذكر الشيخ أحمد البشيشي في رسالته المسماة بالتحفة السننية في أجوبة الاسئلة المرضية أن أول ما يزيد

(١) الخطاب ٤٣٠/١ ، وكشاف القناع ٢٢١/١

(٢) منتهى الإرادات ١٣٠/١ ، والمغني ٤٢٨/١ ، ومضي المحتاج ١٤١/١ . وحديث : «إذا سمعتم المؤذن ...» رواه مسلم

(صحیح مسلم ٢٨٨/١)

(١) ابن عابدين ٢٦١/١ ، والمصنف ١٩٣/١ ط دار الفكر .

(٢) حديث ابن عمر «أنه أذن ...» أخرجه النسائي (١٥/٢)

(٣) هامش الخطاب ٤٢٧/١ ، ومنتهى الإرادات ٢٨١/١ ،

والجموع ١٢٩/٣ - ١٣٠ ، والشافي على الزبلي ١٣٣/١ ط

دار المعرفة وحديث «إذا ابتليت النعال» لم يرد بهذا اللفظ في

كتب الحديث وذكره ابن الأثير في النهاية وقال الشيخ تاج

الدين الخزاري في الإقليد لم أجده في الأصول وإنما ذكره أهل

العربية وللحديث شاهد آخر «إذا كان مطر وأبل فصلوا في

شروط الأذان

يشترط في الأذان للصلاة ما يأتي :
دخول وقت الصلاة :

١٧ - دخول وقت الصلاة المفروضة شرط للأذان ، فلا يصح الأذان قبل دخول الوقت - إلا في الأذان لصلاة الفجر على ماسيائي - لأن الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ، فإذا قدم على الوقت لم يكن له فائدة ، وإذا أذن المؤذن قبل الوقت أعاد الأذان بعد دخول الوقت ، إلا إذا صلى الناس في الوقت وكان الأذان قبله فلا يعاد . وقد روي « أن بلالا أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي : ألا إن العبد قد نام ، فرجع فنادى : ألا إن العبد قد نام » (١)

والمستحب إذا دخل الوقت أن يؤذن في أوله ، ليعلم الناس فيأخذوا أهبتهم للصلاة ، وكان بلال لا يؤخر الأذان عن أول الوقت (٢)

أما بالنسبة للفجر فذهب مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف من الحنفية إلى أنه يجوز الأذان للفجر

قبل الوقت ، في النصف الأخير من الليل عند الشافعية والحنابلة وأبي يوسف ، وفي السمس الأخير عند المالكية . ويسن الأذان ثانيا عند دخول الوقت لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » (١)

وعند الحنفية - غير أبي يوسف - لا يجوز الأذان لصلاة الفجر إلا عند دخول الوقت ، ولا فرق بينها وبين غيرها من الصلوات ، لما روى شداد مولى عياض بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر » (٢)

١٨ - وأما الجمعة فقبل باقي الصلوات لا يجوز الأذان لها قبل دخول الوقت ، وللجمعة أذانان ، أولها عند دخول الوقت ، وهو الذي يؤتى به من خارج المسجد - على المثناة ونحوها - وقد أمر به سيدنا عثمان رضي الله عنه حين كثر الناس .

والثاني وهو الذي يؤتى به إذا صعد الإمام على المنبر ، ويكون داخل المسجد بين يدي الخطيب ، وهذا هو الذي كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر وعمر حتى أحدث عثمان الأذان الثاني .

وكلا الأذنين مشروع إلا ما روي عن الشافعي

= نعالكم « رواه الحاكم وعبد الله بن الإمام أحمد وفيه ناصح بن العلاء وهو منكر الحديث عند البخاري ولا يجوز الاحتجاج به

عند ابن حبان ، ووثقه أبو داود (تلخيص الحبير ٣١/٢)

(١) الحطاب ٤٢٨/١ ، وكشاف القناع ٢٢٠/١ ، والمجموع ٨٧/٣ ، والبدائع ١٥٤/١ ، وحديث (إن بلالا أذن) ..

أخرجه أبو داود وقال : هذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد ابن سلمة ، وذكر الترمذي لفظ الحديث وقال : هذا حديث غير محفوظ (سنن أبي داود ٢١٠/١ ط السادة ، وانظر نصب الراية ٢٨٥/١)

(٢) المغني ٤١٢/١ ، والأذرع بلال أخرجه ابن ماجه ٢٣٦/١ ط عيسى الحلبي .

(١) البدائع ١٥٤/١ ، ومضئ المحتاج ١٣٩/١ ، ومضئ الإرادات ١٢٩/١ والحطاب ٤٢٨/١ ، وحديث : « إن بلالا يؤذن .. » متفق عليه (نصب الراية ٢٨٨/١)

(٢) حديث شداد : « لا تؤذن حتى ... » أخرجه أبو داود بزيادة « هكذا » ومد يده عرضا ، وسكت عنه وأعله البيهقي بالانقطاع وقال في المعرفة : شداد مولى عياض لم يدرك بلالا . وقال ابن القطان : شداد مجهول ولا يعرف بغير رواية جعفر بن برقان عنه (سنن أبي داود ٢١٠/١ ، ونصب الراية ٢٨٣/١)

أما الشافعية فعتدهم إن كان يؤذن لجماعة وفيهم من يحسن العربية لم يجز الأذان بغيرها، ويجزىء إن لم يوجد من يحسنها، وإن كان يؤذن لنفسه فإن كان يحسن العربية لا يجزئه الأذان بغيرها موان كان لا يحسنها أجزاءه^(١)، ولم يظهر للمالكية نص في هذه المسألة.

من أنه استحباب أن يكون للجمعة أذان واحد عند المنبر^(١).

هذا وقد اختلف الفقهاء فيما يتعلق بأذاني الجمعة من أحكام وأياما المتبر في تحريم البيع (ر): بيع، وصلاة الجمعة).

النية في الأذان :

١٩ - نية الأذان شرط لصحته عند المالكية والحنابلة لحديث : «إنما الأعمال بالنيات»،^(٢) ولذلك لو أخذ شخص في ذكر الله بالتكبير ثم بدا له عقب ما كبر أن يؤذن فإنه يتبدى الأذان من أوله، ولا يبيني على ما قال.

والنية ليست شرطا عند الشافعية على الأرجح ولكنها مندوبة، إلا أنه يشترط عندهم عدم الصارف فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به.

أما الحنفية فلا تشترط عندهم النية لصحة الأذان وإن كانت شرطا للثواب عليه.^(٣)

أدائه الأذان باللغة العربية :

٢٠ - اشترط الحنفية والحنابلة كون الأذان باللفظ العربي على الصحيح ولا يصح الإتيان به بأي لغة أخرى ولو علم أنه أذان.

(١) منح الجليل ١١٨/١، والبدائع ١٥٢/١، والفتي ٢٩٧/٢ والجميع ١٢٤/٣

(٢) حديث «إنما الأعمال ..» متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه واللفظ البخاري (القول والمرجان ص ٤٩٦)

(٣) منتهى الإرادات ١٢٩/١، والخطاب ٤٢٤/١، ونهاية المحتاج ٣٩٤/١، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١١ ط الجمالية.

خلو الأذان من اللحن :

٢١ - اللحن الذي يغير المعنى في الأذان كمة هزئة الله أكبر أو بائه يبطل الأذان، فإن لم يغير المعنى فهو مكروه وهذا عند الجمهور، وهو حسن عند الحنفية وقيل خلاف الأولى.^(٢)

الترتيب بين كلمات الأذان :

٢٢ - يقصد بالترتيب أن يأتي المؤذن بكلمات الأذان على نفس النظم والترتيب الوارد في السنة دون تقديم أو تأخير لكلمة أو جملة على الأخرى، ومذهب الجمهور أن الترتيب عندهم واجب فإن فعل المؤذن ذلك استأنف الأذان من أوله، لأن ترك الترتيب يخل بالإعلام المقصود، ولأنه ذكر يعتد به فلا يجوز الإخلال بنظمه، وقيل : إنه يجوز أن يبيني على المنتظم منه، فلو قدم الشهادة بالرسالة على الشهادة بالتوحيد أعاد الشهادة بالرسالة، وإن كان

(١) مراقي الفلاح ص ١٠٦، وابن عابدين ٢٥٦/١، وكشاف القناع ٢١٥/١، والجميع ١٢٩/٣

(٢) منتهى الإرادات ١٣٠/١، والخطاب ٤٣٨/١، والجميع ١٠٨/٣ - ١١٠ وابن عابدين ٢٥٩/١، والاختيار ٤٤/١

استثنائه الفصل بالكلام اليسير الفاحش كالشتم والقذف. (١)

رفع الصوت بالأذان :

٢٤ - أوجب الشافعية والحنابلة رفع الصوت بالأذان، ليحصل السماع المقصود للأذان، وهو كذلك رأي للحنفية، وهذا إذا كان الغرض إعلام غير الحاضر بين صلاة الجماعة، أما من يؤذن لنفسه أو لحاضر معه فلا يشترط رفع الصوت به إلا بقدر ما يسمع نفسه أو يسمعه الحاضر معه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي سعيد الخدري «إني أراك تحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك وباديتك فأذنت بالصلاة فأرفع صوتك بالتداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس إلا شهد له يوم القيامة» (٢) وهو سنة عند المالكية وهو الراجح عند الحنفية، فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله ابن زيد : «علمه يلا لأفانه أندى وأمد صوتاً منك».

٢٥ - هذا وقد اتفق الفقهاء على أنه لا ينبغي أن يجهد المؤذن نفسه بما فوق طاقته مهالفة في رفع صوته

(١) البحر الرائق ٢٧٢/١، وابن عابدين ٢٦٠/١ - ٢٦١، والبدائع ١٤٩/١، والخطاب ٤٢٧/١، ومغني المحتاج ١٣٧/١، والمجموع ١١٤/٣ وكشاف القناع ٢١٨/١، والمغني ٤٢٤/١

(٢) منتهى الإرادات ١٢٩/١، وكشاف القناع ٢١٧/١، وحاشية الجمل على شرح التلخيص ٢٩٨/١، وابن عابدين ٢٦١/١ والبدائع ١٤٩/١، ومغني المحتاج ١٣٧/١، والخطاب ٤٢٦/١ - ٤٣٧، والرهوني ٣١٤/١ ط بولاق، والجواهر ٣٦/١، وحديث «إني أراك...» رواه البخاري (١٥٠/١) ط صحيح والنسائي ومالك والبخاري (تفويض الخبير ١٩٣/١)

الاستثناف أولى. (١)

أما الحنفية فنعتهم الترتيب سنة، فلو قدم في الأذان جملة على الأخرى أهدأ ما قدم فقط ولا يستأنفه من أوله. (٢)

المؤالة بين ألفاظ الأذان :

٢٣ - المؤالة في الأذان هي المتابعة بين ألفاظه بدون فصل بقول أو فعل، ومن الفصل بين ألفاظه ما يحدث دون إرادة كالإغناء أو الرعاف أو الجنون. والفصل بين كلمات الأذان بأي شيء كسكوت أو نوم أو كلام أو إغناء أو غيره، إن كان يسيراً فلا يبطل الأذان ويبنى على ماضى، وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة، أما عند الشافعية فيحسن استثناف الأذان في غير السكوت والكلام. هذا مع اتفاق الفقهاء على كراهة الكلام اليسير إن كان لغير سبب أو ضرورة.

أما إذا طال الفصل بين كلمات الأذان بكلام كثير، ولو مضطراً إليه كإنفاذ أعمى، أو نوم طويل أو إغناء أو جنون فيبطل الأذان ويجب استثنافه، وهذا عند الحنفية والمالكية والحنابلة وهو طريقة الحراسانيين من الشافعية، قال الرافعي : والأشبه وجوب الاستثناف عند طول الفصل، وقطع العراقيين من الشافعية بعدم البطلان مع استحباب الاستثناف.

وألحق الحنابلة بمالات بطلان الأذان ووجوب

(١) مغني المحتاج ١٣٧/١، ومنتهى الإرادات ١٢٨/١، والخطاب ٤٢٥/١

(٢) بدائع الصنائع ١٤٩/١

وعند الحيلتين أي قوله (حي على الصلاة، حي على الفلاح) يسن أن يلتفت المؤذن فيحول وجهه — فقط دون استدارة جسمه — يمناً ويقول: حي على الصلاة مرتين، ثم يحول وجهه شمالاً وهو يقول: حي على الفلاح مرتين، هكذا كان أذان بلال وهذا قال الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض المالكية.

الترسل أو الترتيل :

٢٨ — الترسل هو التهل والتأني، و يكون بسكينة — تسع الإجابة — بين كل جملتين من جل الأذان، على أن يجمع بين كل تكبيرتين بصوت ويفرد باقي كلماته، للأمر بذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا أذنت فترسل»^(١) ولأن المقصود من الأذان هو إعلام الغائبين بدخول وقت الصلاة، والترسل أبلغ في ذلك من الإسراع وقد لحص ابن عابدين ما في مسألة حركة راء التكبيرات فقال «الحاصل ان التكبير الثانية في الأذان ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ، وأما التكبير الأولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الإقامة فليل محرركة الراء بالفتحة على نية الوقف، وقيل بالضممة إعراباً، وقيل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزليحي والبدائع وجماعة من الشافعية، والذي يظهر الإعراب لما ذكره عن الطلبة، ولما في

(١) حديث «إذا أذنت فترسل» رواه الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدي وضموه، إلا الحاكم فقال: ليس في إسناده مطعون غير عمرو بن قنادة، وهو في رواية الحاكم وليس في رواية الباقين وضمهم فيه عبد النعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث، وقد تكلم المحدثون في كل رواياته بالتضعيف. (تلخيص الحبير ١/٢٠٠)

بالأذان خشية حدوث بعض الأمراض له. ٢٦ — ولكي يكون الأذان مسموعاً وعقلاً للغرض منه استحسب الفقهاء أن يكون الأذان من فوق مكان مرتفع يساعد على انتشار الصوت بحيث يسمعه أكبر عدد ممكن من الناس كالمئذنة ونحوها.

سنن الأذان

استقبال القبلة :

٢٧ — يُسن استقبال القبلة حال الأذان، وهو مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، وهو الراجح عند المالكية، ولوترك الاستقبال يجزئه ويكره، لتركه السنة المتواترة، لأن مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يؤذنون مستقبلين القبلة،^(١)

وجاز عند بعض كل من المالكية والحنابلة الدوران حال الأذان إذا كان ذلك أسمع لصوته، لأن المقصود هو الإعلام، وعند الحنفية وبعض المالكية إذا لم يتم الإعلام يتحوّل وجهه عند الحيلتين فقط مع ثبات قدميه فانه يستدير بجسمه في المئذنة.^(٢)

(١) حديث «كانوا يؤذنون مستقبلين القبلة» أخرج ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن سعد القرظ، حدثني أبي عن أبيه: أن بلالاً كان إذا كبر بالأذان استقبل القبلة. وسئل يحيى بن معين عن عبد الرحمن بن سعد هذا فقال: مدني ضعیف، ولم نجد نقلاً في ذلك عن فعل غير بلال من مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم (الدراية ١١٧/١) ونصب الرأية ٢٧٥/١

(٢) ابن عابدين ٢٥٩/١ — ٣٦٠، والبدائع ١٤٩/١، والبحر الرائق ٢٧٢/١، والمحطاب ٤٤١/١، والدمسوقي ١١٦/١، والمجموع ١٠٦/٣، ومعني المحتاج ١٣٦/١ — ١٣٧، وكشاف القناع ٢١٧/١، والمغني ٤٢٦/١

المرأة، واستحب الإمام أبوحنيفة إعادة الأذان لو أذنت، وفي البدائع: لو أذنت للقوم أجزاء، ولا يعاد، لحصول المقصود، وأجاز بعض الشافعية أذانها لجماعة النساء دون رفع صوتها. (١)

العقل :

٣٩ - يشترط في المؤذن أن يكون عاقلًا، فلا يصح الأذان من مجنون وسكران لعدم تمييزهما، ويجب إعادة الأذان لو وقع منها، لأن كلامها لغو، وليس في الحال من أهل العبادة، (٢) وهذا عند الجمهور، وكره الحنفية أذان غير العاقل، واستحب في ظاهر الرواية إعادة أذانه. (٣)

البلوغ :

٣٢ - الصبي غير العاقل (أي غير المميز) لا يجوز أذانه باتفاق، لأن ما يصدر منه لا يعتد به، أما الصبي المميز فيجوز أذانه عند الحنفية (مع كراهته عند أبي حنيفة) والشافعية، وهو إحدى الروايتين عند الحنابلة، وهو أيضا مذهب المالكية إذا اعتد على بالغ عدل في معرفة دخول الوقت. (٤)

(١) منتهى الإرادات ١٢٥/١، ومنح الجليل ١٢٠/١، وابن عابدين ٢٦٣/١، والبدائع ١٥٠/١، ومغني المحتاج ١٣٥/١، ١٣٧

(٢) منتهى الإرادات ١٢٥/١، ومنح الجليل ١٢٠/١، والمهذب ٦٤/١

(٣) البدائع ١٥٠/١، وابن عابدين ٢٦٤/١

(٤) المغني ٤١٣/١ - ٤١٤، ومغني المحتاج ١٣٧/١، والمهذب ٦٤/١، ومنح الجليل ١٢٠/١، والبدائع ١٥٠/١، وابن

عابدين ٢٦٣/١، والمهذب ٢٦٤/١

الاحاديث المشتهرة للجراحي انه سئل السيوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحفاظ ابن حجر، وإنما هو من قول ابراهيم النخعي، ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن الأثير انه لا يحد .. وإطلاق الجزم على حذف الحركة الإعرابية لم يكن معهوداً في الصدر الأول، وإنما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه». (١)

صفات المؤذن

ما يشترط فيه من الصفات :

الإسلام :

٢٩ - إسلام المؤذن شرط لصحته، فلا يصح أذان الكافر، لأنه ليس من أهل العبادة، ولأنه لا يعتد الصلاة التي يعتبر الأذان دعاء لها، فإتيانه بالأذان ضرب من الاستزاء، وهذا باتفاق، (٢) ولا يعتد بأذانه، وفي حكم إسلامه لو أذن ينظر مصطلح : (إسلام).

الذكورة :

٣٠ - من الشروط الواجبة في المؤذن أن يكون رجلاً، فلا يصح أذان المرأة، لأن رفع صوتها قد يقع في الفتنة، وهذا عند الجمهور في الجملة، ولا يعتد بأذانها لو أذنت.

واعتبر الحنفية الذكورة من السنن، وكرهوا أذان

(١) ابن عابدين ٢٥٨/١ - ٢٥٩، والمهذب ٤٢٦/١، ٤٣٧، ومغني المحتاج ١٣٦/١، والمغني ٤٠٧/١، ومنتهى الإرادات ١٣٦/١

(٢) منتهى الإرادات ١٢٥/١، ومنح الجليل ١٢٠/١، والمهذب ٦٤/١، وابن عابدين ٢٦٣/١ - ٢٦٤

ما يستحب أن يتصف به المؤذن :

٣٣ - يستحب أن يكون المؤذن طاهرا من الحدث الأصغر والكبير، لأن الأذان ذكر معظم، فلا تيان به مع الطهارة أقرب إلى التطهير، ولحديث أبي هريرة مرفوعا: «لا يؤذن إلا متوضئا»^(١)، ويميز أذان المحدث مع الكراهة بالنسبة للمحدث الأكبر عند جميع الفقهاء، وعند المالكية والشافعية بالنسبة للمحدث الأصغر كذلك.^(٢)

٣٤ - ويستحب أن يكون عدلا، لأنه أمين على المواقيت، وليؤمن نظره إلى العورات. ويصح أذان الفاسق مع الكراهة، وفي وجه عند المختلة لا يعتد بأذان ظاهر الفسق، لأنه لا يقبل خبره، وفي الوجه الآخر يعتد بأذانه، لأنه تصح صلاته بالناس، فكذا أذانه.^(٣)

٣٥ - ويستحب أن يكون صبيتا، أي حسن الصوت، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن زيد: «قم مع بلال، فألق عليه مارأيت، فإنه أئدى صوتا منك»^(٤)، ولأنه أبلغ في الإعلام، هذا مع

كراهة التخليط والتطريب.^(١)

٣٦ - ويستحب أن يجعل أصبعيه في أذنيه حال الأذان، لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالا بذلك وقال: إنه أرفع لصوتك.^(٢)

٣٧ - ويستحب أن يؤذن قائما، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لبلال: «قم فأذن بالصلاة»،^(٣) قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه أنه من السنة، لأنه أبلغ في الإسماع. ولا يؤذن قاعدا إلا لعذر، أو كان الأذان لنفسه كما يقول الحنفية، ويكره أن يؤذن راكبا إلا في سفر، وأجاز أبو يوسف والمالكية أذان الراكب في الحضر.^(٤)

٣٨ - ويستحب أن يكون عالما بأوقات الصلاة، ليتحرراها فيؤذن في أولها، حتى كان البصير أفضل من الضير، لأن الضير لا علم له بدخول الوقت.^(٥)

٣٩ - ويستحب أن يكون المؤذن هو المقيم، لما ورد في حديث زياد بن الحارث الصدائي، حين أذن

(١) منى الإرادات ١/١٢٥ - ١٣٠، ومنى المحتاج ١/١٣٨، وابن عابدين ١/٢٥٩، والمحطاب ١/٤٣٧.

(٢) كشاف القناع ١/٢١٨، والمهذب ١/٦٤، والمحطاب ١/٤٣٩، والبدائع ١/١٥١، وحديث: «جعل الأصبعين...»، أخرجه ابن ماجة في سننه، والحاكم في المستدرک، وسكت عنه، والطبراني في معجم موضعه ابن أبي حاتم (نصب الرأية ١/٢٧٨).

(٣) حديث: «قم فأذن...» متفق عليه، وهذا اللفظ للنسائي، ونظمتها: «قم يا بلال فناد بالصلاة». (تلخيص الحبير ١/٢٠٣).

(٤) كشاف القناع ١/٢١٦، والمحطاب ١/٤٤١، والمهذب ١/٦٤، والبدائع ١/١٥١، وابن عابدين ١/٢٦٣.

(٥) المنهني ١/٤١٤، والبدائع ١/١٥٠، والمحطاب ١/٤٣٦، ومنهني المحتاج ١/١٣٧.

(١) حديث أبي هريرة: «لا يؤذن إلا متوضئا»، رواه الترمذي من حديث الزهري عن أبي هريرة، وهو منقطع والراوي له عن الزهري ضعيف، ورواه أيضا من رواية يونس عن الزهري عنه مرفوعا وهو أصح. (تلخيص الحبير ١/٢٠٦).

(٢) منى الجليل ١/١٢٠، ومنهني الإرادات ١/١٢٧، ومنهني المحتاج ١/١٣٨، والبدائع ١/١٥١.

(٣) منهني المحتاج ١/١٣٨، والمنهني ١/٤١٣، وابن عابدين ١/٢٦٣، والمحطاب ١/٤٣٦.

(٤) حديث: «قم مع بلال...» رواه أبو داود ١/١٨٨ عن المسجد - ط المطبعة الأنصارية ببغداد (وابن ماجة رقم ٧٠٦ - ط عيسى الحلبي) والترمذي (رقم ١٨٩ - ط مصطفى الحلبي) وقال عنه: «حسن صحيح».

يكراه الأذان للفائنة، ومأقوله بعضهم من أنه لا أذان في الحضر للمنفرد، وللجماعة غير المسافرة المجتمعين بموضع ولا ير يدون دعاء غيرهم، لأن الأذان إنما جعل ليُدعى به الغائب، ولا غائب حتى يدعى. ويندب لهم الأذان في السفر^(١) ويتنزع على هذا الأصل بعض الفروع التي اختلف فيها الفقهاء وهي:

الأذان للفوائت:

٤٣ - سبق أن مذهب المالكية كراهة الأذان للفوائت، وأما غيرهم فإن الفائنة الواحدة يؤذن لها عند الحنفية والحنابلة، وهو المعتمد عند الشافعية، لما روى أبو قتادة الأنصاري رضي الله عنه وفيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطريق، فوضع رأسه، ثم قال: (أحفظوا علينا صلاتنا)، فكان أول من استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم والشمس في ظهره. قال: فقننا فزعين. ثم قال: «اركبوا» فركبنا، فسرنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزل. ثم دعا بمضأة كانت معي فيها شيء من ماء. قال: فتوضأ منها وضوءاً دون وضوء. قال: وبقي فيها شيء من ماء. ثم قال لأبي قتادة: «أحفظ علينا مضأتك، فيكون لها نأ» ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم.^(٢)

فأراد بلال أن يقيم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن أُنْصَاءَ قَدْ أَذَّنَ، وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يَقِيمُ»^(٣).

٤٤ - ويستحب أن يؤذن محتسباً، ولا يأخذ على الأذان أجراً، لأنه استبجار على الطاعة، وقد ورد في الخبر: «من أذن سبع سنين محتسباً كتب له براءة من النار»^(٤)، وإذا لم يوجد متطوع رزق الإمام من بيت المال من يقوم به، لحاجة المسلمين إليه.

٤٥ - وبالنسبة للإجارة على الأذان فقد أجازها متأخرو الحنفية، للحاجة إليه، وأجازها كذلك الإمام مالك وبعض الشافعية، وهو رواية عن الإمام أحمد^(٥) (ر: إجارة).

ما يشرع له الأذان من الصلوات:

٤٦ - الأصل أن الأذان شرع للصلوات المفروضة في حال الحضر والسفر والجماعة والافتراق، أداء وقضاء، وهذا باتفاق^(٦) إلا ما قاله المالكية من أنه

(١) السبائع ١٥٩/١، ومسنى الإرادات ١٢٨/١، والمهذب ٦٦/١، ومنع الجليل ١٢٢/١، وحديث: «إن أنصاء صلاه...» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي، واللفظ له، وقال الترمذي: إنما يعرف من حديث عبدالرحمن بن زياد الأعمري، وقد ضعفه القطان وغيره. قال: ورأيت محمد بن إسماعيل - يعني الإمام البخاري - يقرئ أمره ويقول: هو مقارب الحديث. قال: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم (تلخيص الحبير ٢٠٩/١).

(٢) حديث: «من أذن...» أخرجه ابن ماجه رقم ٧٢٧ - عيسى الحلبي، وقال عنه البوصيري: «أخرجه الترمذي وقال: جابر بن يزيد الجعفي ضعفه»، يعني الذين في إسناده.

(٣) السبائع ١٥٢/١، والمسنى ٤١٥/١، والمهذب ٦٦/١، والخطاب ٤٥٥/١، وابن عابدين ٣٤/٥.

(٤) البحر الرائق ٢٧٩/١ ط المطبعة العلمية بالقاهرة، والإصناف ٤٠٦/١ ط أولى، ونهاية المحتاج ٣٨٤/١.

(١) الخطاب ٤٥١/١، ومنع الجليل ١٢٢/١.
(٢) حديث الترمذي رواه مسلم (مسلم ٤٧٢/١ ط عيسى الحلبي).

الحنفية والحنابلة، وهو المعتمد عند الشافعية، وهو قول بعض المالكية، ولكن الأشهر عندهم أنه يؤذن لكل صلاة منها. (١)

الأذان في مسجد صليت فيه الجماعة :

٤٦ - لو أقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فالصحيح عند الشافعية أنه يسن لهم الأذان دون رفع الصوت لحرف اللبس - سواء أكان المسجد مطروفا أم غير مطروق، وعند الحنابلة يستوى الأمر، إن أرادوا أدنوا وأقاموا، وإلا صلوا بغير أذان، وقد روى عن أنس أنه دخل مسجداً قد صلوا فيه فأمر رجلاً فأذن وأقام فصلى بهم في جماعة. (٢)

ويفصل الحنفية فيقولون : إن كان المسجد له أهل معلومون وصلى فيه غير أهله بأذان وإقامة لا يكره لأهله أن يعيدوا الأذان والإقامة إذا صلى فيه أهله بأذان وإقامة أو بعض أهله يكره لغير أهله وللإقيمين من أهله أن يعيدوا الأذان والإقامة إذا صلوا، وإن كان المسجد ليس له أهل معلومون بأن كان على الطريق لا يكره تكرار الأذان والإقامة فيه.

ويقول المالكية : من أتى بعد صلاة الجماعة صلى بغير أذان (٣)

٤٤ - أما إذا تعددت الفوائت فعند الحنفية : الأولى أن يؤذن ويقم لكل صلاة، وعند الحنابلة وهو المعتمد عند الشافعية يستحب أن يؤذن للأولى فقط ويقم لما بعدها، وذلك جائز عند الحنفية أيضاً. وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الحندق، ففي بعضها أنه أمر بلالا، فأذن وأقام لكل صلاة، وفي بعضها أنه أذن وأقام للأولى، ثم أقام لكل صلاة بعدها، وفي بعضها أنه اقتصر على الإقامة لكل صلاة. (١) وهذه الرواية الأخيرة أخذ الشافعي على ما جاء في الأم، ولكن المعتمد في المذهب خلاف ذلك، وورد عن الشافعي في الإملاء أنه إن أُمِل اجتماع الناس أذن وأقام، وإن لم يؤمل أقام، لأن الأذان يراد لجمع الناس، فإذا لم يؤمل الجميع لم يكن للأذان وجه. (٢)

الأذان للصلاتين المجموعتين :

٤٥ - إذا جمعت صلاتان في وقت إحداها، كجمع العصر مع الظهر في وقت الظهر برفة، وكجمع المغرب مع العشاء بمزدلفة، فإنه يؤذن للأولى فقط، لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين. (٣) وهذا عند

(١) انظر الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم للصلوات التي فاتته يوم الحندق.

(٢) البدائع ١٥٤/١، والمغني ٤١٩/١، وسنن الإبراهيمية ١٢٩/١، والمهذب ٦٢/٢، ومغني المحتاج ١٣٥/١

(٣) حديث : « صلى المغرب والعشاء بمزدلفة ... » رواه مسلم من قول جابر في حديث الطويل في صفحة حج النبي صلى الله عليه وسلم. وفي رواية البخاري عن ابن عمر ذكر الإقامتين ولم

يذكر أذاناً، وفي البخاري أن ابن مسعود صلاهما بأذنتين وإقامتين (البخاري ٢١٠/١ ط دار المعرفة بلبنان، وسلم ٨٩١/٢ بتحقيق محمد عبد الباقي، وانظر تلخيص الحبير ص

(١٩٢)

(١) البدائع ١٥٢/١ والمجموع ٨٣/٣ والحطاب ٤٦٨/١

(٢) رواه أبو يعلى، مجمع الزوائد ٤/٢ ط القدس.

(٣) البدائع ١٥٣/١، والمجموع ٨٥/٣، والمغني ٤٢١/١، والحطاب ٤٦٨/١

تعدد المؤذنين :

والوتر والعيديين وغير ذلك ، لأن الأذان للإعلام بدخول وقت الصلاة والمكتوبات هي المخصصة بأوقات معينة ، والنوافل تابعة للفرائض ، فيصل أذان الأصل أذاناً للتع تقديرًا ، أما صلاة الجنازة فليست بصلاة على الحقيقة ، إذ لا قراءة فيها ولا ركوع ولا سجود ..

ومما ورد في ذلك ما في مسلم عن جابر بن سمرة قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة .^(١)

٤٩ — أما كيفية النداء لهذه الصلوات التي لا أذان لها فقد ذكر الشافعية أنه بالنسبة للعديين والكسوف والاستسقاء والتراويح إذا صليت جماعة — وفي وجه للشافعية بالنسبة لصلاة الجنازة — فإنه ينادى لها : الصلاة جامعة ، وهو رأي الحنابلة بالنسبة للعدي والكسوف والاستسقاء ، وهو مذهب الحنفية والمالكية بالنسبة لصلاة الكسوف ، وعند بعض المالكية بالنسبة لصلاة العديين ، واستحسن عياض ما استحسنته الشافعية ، وهو أن ينادى لكل صلاة لا يؤذن لها : الصلاة جامعة .

ومما استدل به الفقهاء حديث عائشة قالت : خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث متادياً ينادي بالصلاة جامعة .^(٢)

(١) حديث جابر بن سمرة : «صليت ...» أخرجه مسلم (١٠٤/٢ ط عيسى الحلبي).

(٢) ابن عابدين ٥٦٥/١ ، وفتح القدير ٢١٠/١ ، والمجموع ٧٧/٣ ، والشرواني على التحفة ٤٦٢/١ ط دار صادر والطايب ٤٣٥/١ و١٩١/٢ ، والمواق يامش الخطاب ٤٢٣/١ ، وكشاف القناع ٢١١/١ ، وحديث عائشة : «خسفت الشمس ...» رواه مسلم ٦٢٠/٢ ، وانظر نصب الراية (٢٥٧/١)

٤٧ — يجوز أن يتمم المؤذن في المسجد الواحد ، ولا يستحب الزيادة على اثنين ، لأن الذي حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم^(١) إلا أن تدعو الحاجة إلى الزيادة عليها فيجوز ، فقد روي عن عثمان أنه كان له أربعة مؤذنين^(٢) ، وإن دعت الحاجة إلى أكثر من ذلك كان مشروعاً .

وكيفية أذانهم أنه إذا كان الواحد يُسمع الناس فالمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد ، لأن مؤذني النبي صلى الله عليه وسلم كان أحدهما يؤذن بعد الآخر^(٣) ، وإذا كان الإعلام لا يحصل بواحد أذنوا بحسب ما يحتاج إليه ، إما أن يؤذن كل واحد في منارة أو ناحية أو أذنوا دفعة واحدة في موضع واحد ، وإن خافوا من تأذين واحد بعد الآخر فوات أول الوقت أذنوا جميعاً دفعة واحدة .^(٤)

ما يعلن به عن الصلوات التي لم يشرع لها الأذان :

٤٨ — اتفق الفقهاء على أن الأذان إنما شرع للصلوات المفروضة ، ولا يؤذن لصلاة غيرها كالجنازة

(١) حديث : «كان له مؤذنان ...» أخرجه البخاري ومسلم من حديث القاسم عن عائشة (تفخيص الحبير ٢٠٨/١) يعرف ذلك بما في الصحيحين من حديث عمر وعائشة : «أن بلالاً يؤذن بليل ...» (نصب الراية ٢٨٨/١)
(٢) الأثر عن عثمان ذكره جماعة من الفقهاء منهم صاحب المذهب وبيضا له المنذري والنووي . ولا يعرف له أصل . واحتج به الشافعي في الاملاء في جواز أكثر من مؤذنين (تفخيص الحبير ٢١٢/١)

(٤) اللخني ٤٢٩/١ ، والخطاب ٤٥٢/١ — ٤٥٣ ، وضئي المحتاج ١٣٩/١ ، والمذهب ٦٦/١ ، وابن عابدين ٢٦٦/١

إجابة المؤذن والدعاء بعد الإجابة :

٥٠ - يسن لمن سمع الأذان متابعتها بمثله ، وهو أن يقول مثل ما يقول ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن» (١) و يسن أن يقول عند الحيلة : لا حول ولا قوة إلا بالله . فقد روى عمر بن الخطاب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر فقال أحدكم : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : أشهد أن لا إله إلا الله قال : أشهد أن لا إله إلا الله . ثم قال : أشهد أن محمداً رسول الله . قال : أشهد أن محمداً رسول الله . ثم قال : حيّ على الصلاة . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : حيّ على الفلاح . قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . ثم قال : الله أكبر الله أكبر . قال : الله أكبر الله أكبر . ثم قال : لا إله إلا الله . قال : لا إله إلا الله ، من قلبه - دخل الجنة» (٢)

ولأن حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح خطاب فإعادته عبث . وفي التشويب وهو قول (الصلاة خير من النوم) في أذان الفجر يقول : صدقت وبررت - بكسر الراء الأولى - ثم يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة

والفضيلة وأبعث مقاماً محموداً الذي وعدته .

والأصل في ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً : «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على فإنه من صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة ، فإنها منزلة في الجنة لا ينبغي أن تكون إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل الله لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة» ، ثم يدعو بعد الأذان بمشأه ، لحديث أنس مرفوعاً : «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة» (١) ، ويقول عند أذان المغرب : اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك فاغفر لي .

ولو سمع مؤذناً ثانياً أو ثالثاً استحب له المتابعة أيضاً . وماسبق هو باتفاق إلا أن المشهور عند المالكية أن يحكى السامع لآخر الشهادتين فقط ، ولا يحكى الترجيع ، ولا يحكى الصلاة خير من النوم ولا يدلها بصدقت وبررت ، ومقابل المشهور أنه يحكى لآخر الأذان . (٢)

الأذان لغير الصلاة :

٥١ - شرع الأذان أصلاً للإعلام بالصلاة إلا أنه قد يُسن الأذان لغير الصلاة تبركاً واستنشاساً أو إزالة هم طارئ .

(١) حديث : أنس «الدعاء لا يرد...» رواه النسائي وابن خزيمة وابن حبان وأخرجه ألبوداوي والترمذي واللفظ له ، وقال : حديث حسن صحيح (تلخيص الحبير ٢١٣/١ ، وسنن الترمذي ٤١٦/١ مطبعة مصطفى الحلبي) .

(٢) منتهى الإرادات ١٣٠/١ ، والمغني ٤٢٦/١ - ٤٢٧ ، ومغني المحتاج ١٤٠/١ ، والمهذب ٦٥/١ ، ومنهج الجليل ١٢١/١ ، والمحطاب ٤٤٢/١ ، والبدائع ١٥٥/١ ، وابن عابدين ٢٦٥/١ - ٢٦٦ -

(١) حديث : «إذا سمعتم المؤذن...» أخرجه الحاكم . وقال الترمذي حديث حسن صحيح وهو في الصحيحين بلفظ : «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن» ، (تلخيص الحبير ٢١١/١ ، واللوئذ والمرجان ص ٧٨ ، وسنن الترمذي ٤٠٧/١ مطبعة الحلبي) .

(٢) حديث عمر بن الخطاب : «إذا قال المؤذن...» أخرجه مسلم (٢٨٨/١) - ط عيسى الحلبي) .

مالك هذه الأُمُوز واعتبرها بدعة، إلا أن بعض المالكية نقل مقاله الشافعية ثم قالوا: لا بأس بالعمل به. (١)

إذخر

التعريف :

١ - الإذخر نبات طيب الرائحة. (٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - لا يحل قطع شيء من شجر حرم مكة الذي نبت دون تدخل الإنسان، ويستثنى من ذلك الإذخر، فإنه يميز قطعه، (٣) لاستثناء رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه للحاجة إليه فيما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: حرم الله مكة فلم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي، أحلت لي ساعة من نهار، لا يخلتلي خلالها ولا يحضد شجرها، ولا ينفر صيدها ولا تنلقت لقطتها إلا لحرف، قال العباس :

(١) نهاية المحتاج ٣٨٢/١، وتغفة المحتاج ج١ ص ٢٥٨،

٤٦١/١، وكشاف القناع ٢١٢/١، وابن عابدين ٢٥٨/١،

والخطاب ٤٣٣/١ - ٤٣٤

(٢) لسان العرب، والنهاية لابن الأثير مادة: (إذخر)

(٣) مخني المحتاج ٥٢٨/١، طبع مصطفی البایبی الحلبي، وحاشية

قلجويي ١٤٤٢/٢، طبع مصطفی البایبی الحلبي، والفتاوى

المهندية ٢٥٣/١، طبع بولاق، وحاشية ابن عابدين ٢١٨/٢،

طبع بولاق الأولى، وجو: حر الإكليل ١٦٨/١، طبع مطبعة

عباس، والمخني لابن قدامة ٣٤٠/٣، طبع المنار الثالثة.

والذين توسعوا في ذكر ذلك هم فقهاء الشافعية فقالوا: يسن الأذان في أذن المولود حين يولد، وفي أذن الممهم فإنه يزيل أهم، وتخلط المسافر، ووقت الحر يق، وعند مزدحم الجيش، وعند تقول الغيلان وعند الضلال في السفر، وللمصروع، والغضبان، ومن ساء خلقه من إنسان أو بهيمة، وعند إنزال الميت القبر قياساً على أول خروجه إلى الدنيا.

وقد روي في ذلك بعض الأحاديث منها ماروي أبو رافع: «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة (١)، كذلك روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في اليسرى لم تضره أم الصبيان. (٢) وروى أبوهريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن الشيطان إذا نودي بالصلاة أدبر (٣) الخ.

وقد ذكر الحنابلة مسألة الأذان في أذن المولود فقط ونقل الحنفية ما ذكره الشافعية ولم يستبعدوه، قال ابن عابدين: لأن ما صح فيه الخبر بلا معارض مذهب للمجتهد وإن لم ينص عليه، وكره الإمام

(١) حديث أبو رافع: «رأيت رسول الله ...» رواه الترمذي وقال: هذا حديث صحيح والعمل عليه (تحفة الأحوذى ١٠٧/٥، مطبعة الفجالة).

(٢) أم الصبيان: فاطمة الجن، أي من ينجع الإلص من الجن للإبذاء، وحديث: «أذان من ولد...» رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، والبيهقي قال المناوي: إسناده ضعيف (تحفة الأحوذى ١٠٧/٥، مطبعة الفجالة) فوفيق القدير ٢٣٨/٦

(٣) حديث أبي هريرة: «إن الشيطان ...» متفق عليه (الترغز والمرجان ص ١١٤)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث :
 ٢ - الأذن عضو السمع، وفي الجسد منه اثنتان في العادة . و يترتب على ذلك أحكام هي :
 أ - يطلب الأذن في أذن المولود اليمنى، والإقامة في أذنه اليسرى، ليكون الأذان بمافيه من التوحيد الخالص أول ما يقرع سمعه،^(١) وقد ورد الحديث الشريف بذلك، ويذكر الفقهاء هذا غالباً في الأذان عند كلامهم على المواطن التي يسن فيها الأذان، وذكره بعضهم في الأضحية عند كلامهم على الحقيقة .

ب - يرى الفقهاء عدم إباحة سماع المنكر، و يرون وجوب كف السمع عن سماعه، حتى إذا مر المرء بمكان لا مناص له من المرور فيه، وفيه شيء من هذه المنكرات، وضع أصابعه في أذانه لئلا يسمع شيئاً منها . كما فعل ابن عمر رضي الله عنه، فقد روى نافع قال : إن ابن عمر سمع صوت زممار راع فوضع أصبعيه في أذنيه وعدل راحلته عن الطريق وهو يقول : يا نافع أسمع ؟ فأقول : نعم، فيمضي، حتى قلت : لا، فرفع يده وعدل راحلته إلى الطريق وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع زمارة راع فصنع مثل هذا .^(٢)
 ج - وإذا كانت الأذن غير السمع وهي آتة، فإن

إلا الإذخر لصاغتتا وبقورنا، فقال : إلا الإذخر، وفي رواية لقبورنا وبيوتنا .^(١)
 وإذا جاز قطعه واستعماله فإن هذا الاستعمال يشترط ألا يكون في التطيب .^(٢)
 وقد ذكر ذلك الفقهاء في الحج في باب ما يحظر في الحرم من الصيد وقطع الشجر ونحو ذلك .

إذكار

أنظر : ذكر

أذف

التعريف :

١ - الأذن : يضم الذال وسكونها، عضو السمع، وهو معنى متفق عليه بين الفقهاء وأهل اللغة .
 وإذا كانت الأذن عضو السمع، فإن السمع هو إدراك الأصوات المسموعة^(٣) وشتان ما بينها .

(١) تحفة المودود في أحكام المولود ص ١٧ ط مطبعة الإمام وحاشية القليوبي ٢٥٦/٤ ط مصطفى البابي الحلبي، وحاشية ابن عابدين ٢٥٨/١، ط بولاق الأولى، والمغني ٦٤٩/٨ ط النار الثالثة.
 (٢) نيل الأوطار ١٠٠/٨ ط المطبعة العثمانية المصرية وعزاه إلى الإمام أحمد وأبي داود وابن ماجه وإسناده صحيح (المستد بتحقيق شاكر ٢٤٥/٦)
 (٣) متفق عليه واللفظ للبخاري . انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ١٦٦/٣، ط المطبعة البية المصرية وشرح النووي لصحيح مسلم ١٢٧/٩، ط المطبعة المصرية .
 (٢) فتح الباري ١٦٦/٣
 (٣) التفريق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٨١ ط دار الأفاق الجديدة - بيروت .

هل يعبر بالأذن عن الجسد كله؟

٥ - اتفق الفقهاء على أن الأذن عضو من البدن لا يعبره عن الكل، وفرغوا على ذلك أن المرء إذا أضاف الظهار أو الطلاق أو العتق ونحوها إلى الأذن لا يقع ما قصد إليه. كما يؤخذ ذلك من كلامهم في الأبواب المذكورة.

هل الأذن من العورة؟

٦ - اتفق الفقهاء على أن الأذن في المرأة من العورة، ولا يجوز إظهارها للأجنبي. وما اتصل بها من الزينة - كالقرط - هو من الزينة الباطنة التي لا يجوز إظهارها أبغاً إلا ما حكاها القرطبي عن ابن عباس والمسورين غرمة وتعادة من اعتبار القرط من الزينة الظاهرة التي يجوز إظهارها. (١)

واتفقوا كذلك على أن الأذن موضع للزينة في المرأة دون الرجل، ولذلك أباحوا ثقب أذن الجارية لإلباسها القرط (٢) وليس لذلك مكان محدد في كتب الفقه، وقد ذكره الحنفية في كتاب الحظر والإباحة، وذكره القليوبي في كتاب الصيال، وذكره بعضهم

الجنابة على الأذن الواحدة توجب القصاص في العمد، ونصف الدية في الخطأ حتى ولو بقي السمع سليماً. فإن ذهب السمع أيضاً مع الأذن بجنابة واحدة لم يجب أكثر من نصف الدية. وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب الجنابات، وفي الديات (١)

هل الأذنان من الرأس؟

٣ - في اعتبار الأذنين من الرأس أو من الوجه خلاف بين الفقهاء ويرتب على ذلك الاختلاف في حكم مسح الأذنين، هل هو واجب أم غير واجب؟ وهل يجزئ مسحها بماء الرأس أم لا يجزئ؟ وفصل الفقهاء القول في ذلك في كيفية المسح (٢) في باب الوضوء.

داخل الأذنين :

٤ - اختلف الفقهاء في اعتبار داخل الأذن من الجوف. وبناء على ذلك اختلفوا في إفتار الصائم بإدخال شيء إلى باطن الأذن إذا لم يصل إلى حلقه (٣) وفصلوا الكلام في ذلك في كتاب الصيام في باب ما يفطر الصائم.

(١) تفسير القرطبي ٢٢٨/٢، طبع دار الكتب، وتفسير الطبري ١١٨/١٨، طبع مصطفى البابي الحلبي، وأحكام القرآن للجصاص ٣٨٨/٣، طبع المطبعة المصرية سنة ١٣٧٤ وأحكام القرآن لابن العربي ص ١٣٥٧، طبع عيسى البابي الحلبي، ونهاية المحتاج ١٨٤/٦، طبع مصطفى البابي الحلبي، وإعانة الطالبين ٢٥٩/٣، طبع مصطفى البابي الحلبي الثانية، والزرع على الكثر ١٧/٦، طبع بولاق سنة ١٣١٣ (٢) حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٥، ٢٧٠، ونقطة اليهود في أحكام المولود ص ١٥٣، وحاشية القليوبي ٢٠٩/٤، ٢١١

(١) أنظر: حاشية ابن عابدين ٣٧٠/٥، والفناوى الهندية ١٠/٦، ٢٥ طبع بولاق، وحاشية قليوبي ١٣/٤، والمنقبي مع الشرح الكبير ٤٢١/٩، طبع المنار الأولى. (٢) نيل الأوطار ١٦١/١، والمنقبي ١٢٣/١، ١٠٦ طبع المنار الثالثة. (٣) حاشية قليوبي ٥٩/٢، والفردلية شرح البيجة البوذية ٢١٣/٢، طبع المطبعة اليمنية، ومواهب الجليل ٤٢٥/٢، طبع مطبعة النجاش - ليبيا، وفتح القدير ٧٢/٢، ٧٣ طبع بولاق سنة ١٣١٥

إذن

التعريف :

١ - من معاني الإذن في اللغة : إطلاق الفعل والإباحة. (١)

ولم يخرج الفقهاء في استعمالهم للإذن عن المعنى اللغوي. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإباحة :

٢ - الإباحة هي التخفيف بين الفعل والترك دون ترتب ثواب أو عقاب. ويذكرها الأصوليون عند الكلام على الحكم وأقسامه باعتبارها من أقسام الحكم الشرعي عند جمهور الأصوليين. (٣) ولهم في ذلك تفصيلات كثيرة من حيث تقسيم الإباحة، وتقسيم متعلقها وهو المباح (انظر: الملحق الأصولي).

(١) لسان العرب، والصباح النير، والقاموس المحيط، وكشاف اصطلاحات الفنون ٩٣/١، ١١٣ ط بيروت، والكلية للكفري ٩٩/١ ط منشورات وزارة الثقافة - سورية.

(٢) ابن عابدين ١٠١/٥، ٢٢١ ط بولاق الثالثة، وتكلم فع القدير ٢١١/٨ ط دار احياء التراث العربي، والنسوتي ٣٠٤/٣ ط دار الفكر، وسفني المحتاج ٩٩/٢ ط مصطفى الحلبي.

(٣) جمع الجوامع ٨٤/١ ط الأولى - الأثرية، والمستصفى ٧٥/١ ط بولاق.

فما يقع للولي فله في الصغير المؤتي عليه. ٧ - وانتفق الفقهاء على عدم إجزاء مقطوعة الأذن في الأضحية والهدى، واختلفوا فيما لو تعينت أذنها عيباً فاحشاً، فأجازها البعض ولم يجزها البعض الآخر. (١) وعمل تفصيل ذلك في كتاب الأصاحي من كتب الفقه.

٨ - يستحب للمؤذن أن يضع يديه في أذنيه أثناء الأذان. (٢) وقد نص الفقهاء على ذلك في كتاب الأذان عند كلامهم على ما يستحب للمؤذن.

٩ - ويسن للرجل رفع يديه إلى حذاء أذنيه، عند البعض، في تكبيرة الإحرام وتكبيرات الانتقال في الصلاة. وقد ذكر الفقهاء ذلك في كتاب الصلاة.

١٠ - ذكر الفقهاء أن وسن الحيوانات لغاية مشروعة - كعدم اختلاطها بغيرها - مباح، ويرى الشافعية أن أفضل مكان لوسن الغنم هو آذانها، لقلة الشعر فيها. (٣)

وقد ذكروا هذه المسألة في باب قسم الصدقات.

١١ - وما يسيل من الأذن في حالة المرض نجس، وفي انتقاض الوضوء به خلاف بين الفقهاء مبني على خلافهم في انتقاض الوضوء (٤) بكل خارج نجس من البدن، وقد تكلموا على ذلك في باب الوضوء عند كلامهم على نواقض الوضوء.

(١) بداية المجتهد ٤٤٤/١، طبع مكتبة الكليات الأزهرية، والمغني

٦٢٥/٨، وحاشية القليوبي ٢٥١/٤، ٢٥٢

(٢) مراقبي الفلاح بمحاشية الطحاوي ص ١٠٦، طبع المطبعة

العامة العثمانية، والمغني ٤٢٢/١

(٣) حاشية القليوبي ١٩٤/٣

(٤) حاشية ابن عابدين ١٠٠/١

إلا أن الإذن يكون قبل الفعل، والإجازة تكون بعد وقوعه. (١)

ج - الأمر:

٤ - الأمر من معانيه لغة: الطلب، واصطلاحاً: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء. فكل أمر يتضمن إذناً بالأولوية.

أقسام الإذن

الإذن قد يكون عاماً وقد يكون خاصاً، والمعموم والخاص قد يكون بالنسبة للمأذون له، وقد يكون بالنسبة للموضوع أو الوقت أو الزمان.

أ - الإذن بالنسبة للمأذون له:

٥ - الإذن قد يكون عاماً بالنسبة للشخص المأذون له، وذلك كمن أتى شيئاً وقال: من أخذه فهو له، فلمن سمعه أو بلغه ذلك القول أن يأخذه، وكمن وضع الماء على يابه، فإنه يباح الشرب منه لمن مر به من غني أو فقير، وكذا من غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لأحد، ولم يقصد الإحياء، فقد أباح للناس ثمارها. وكان يجعل الإمام للمسلمين موضعاً لوقوف الدواب فيه، فلكل مسلم حق الوقوف فيه، لأنه مأذون من السلطان. (٢) ومن ذلك الدعوة العامة للوعة.

والفقهاء كذلك يفسرون الإباحة بالمعنى السابق الذي ذكره الأصوليون. (١)

وأيضاً يستعمل الفقهاء الإذن والإباحة بمعنى واحد، وهو ما يفيد إطلاق التصرف فقد قال الجرجاني (٢): الإباحة هي الإذن بالإتيان بالفعل كيف شاء الفاعل. وقال ابن قدامة (٣): من نزع على الناس نثاراً كان إذناً في التقاطه وأبىح أخذه، وفسر الشيخ عليش: المباح بالمأذون فيه. (٤)

وإذا كان الإذن يستعمل بمعنى الإباحة فلائن الإباحة مرجعها الإذن. فالإذن هو أصل الإباحة. ولولا صدور ما يدل على الإذن لما كان الفعل جائز الوقوع، فالإباحة الشرعية حكم شرعي عند جمهور الأصوليين، ويتوقف وجوده على الشرع. (٥)

وبذلك يتبين أن الإباحة تكون بمقتضى الإذن سواء أكان صريحاً أم ضمنياً، وسواء أكان من الشارع أم من العباد بعضهم لبعض.

ب - الإجازة:

٣ - الإجازة معناها الإمضاء يقال: أجاز أمره إذا أمضاه وجعله جائزاً، وأجزت المقد جملة جائزاً ونافذاً.

والإذن هو إجازة الإتيان بالفعل.

فالإجازة والإذن كلاهما يدل على الموافقة على الفعل

للشاطبي ١٨٦/١ ط المكتبة التجارية - مصر.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، وابن عابدين ٣٨٣/٢

(٢) ابن عابدين ٣٣٤/٣، ومغني المحتاج ٢٤٨/٣، والمغني

٦٠٤/٥، والمحطاب ٦٤/٤ ط النجاشي - ليبيا، والاختيار

٤٨/٥ ط دار المعرفة بيروت، ومنتهى الإرادات ٨٥/٣ ط دار

الفكر

(١) ابن عابدين ٢٢١/٥

(٢) التريقات للجرجاني ص ٣ ط مصطفى الحلبي.

(٣) المغني ٦٠٤/٥ ط مكتبة الرضا.

(٤) منح الجليل ٥٩٦/١ ط مكتبة النجاشي طرابلس - ليبيا.

(٥) جمع الجوامع ١٧٥/١، والمستصفي ١٠٠/١، والمواقف

وعند الشافعية والحنابلة وبعض المالكية وزفر من الحنفية يتقيد الإذن بالنسبة للعبد، فلا يصير العبد مأذوناً إلا فيما أذن له فيه سيده، لأن تصرفه مستفاد من الإذن، فاقصر على المأذون فيه، فإذا أذن له في التجارة في نوع، كالتياب، أو في وقت كشهركذا أو في بلد فلا يجوز له أن يتجاوز، كالوكيل وعامل القراض، لأنه متصرف بالإذن من جهة الآدمي، فوجب أن يخص بما أذن له فيه،^(١) فإن لم ينص على شيء وتصرف حسب المصلحة عند الشافعية فيصرف في كل الأنواع والأزمنة والبلدان. وأمثلة الإذن الخاص العام كثيرة كما في الوكالة والقراض والشركة والإعارة والإجارة وغيرها، وتنظر في أبوابها.

من له حق الإذن : إذن الشارع :

٧- إذن الشارع يكون إما نص، أو باجتهاد من الحاكم فيما يتعلق بمصالح العباد، مع مراعاة القواعد العامة لمقاصد الشريعة، كجلب المصالح ودرء المفاسد.

ووجه الإذن من الشارع متعددة الأسباب لتفرع مناحي الشريعة في الحفاظ على كيان الفرد والمجتمع.

٨- فالإذن من الشارع قد يكون للتوسعة والتيسير على العباد في حياتهم، كالبيع والشراء والإجارة والرهن، كما جاء في قوله تعالى : « وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ

وقد يكون الإذن خاصاً بشخص، كمن يقول : هذا الشيء صدقة لفلان، أو كالوقف على أهل مذهب معين لصرف غلة الوقف عليهم، أو تخصيص أحد الضيفان بطعام خاص، أو اقتصار الدعوة على بعض الناس.^(٢)

ب- الإذن بالنسبة للتصرف والوقت والمكان :
٦- قد يكون الإذن عاماً بالنسبة للتصرف والوقت والمكان، وقد يكون خاصاً، فإذا السيد لعبد في التجارة يعتبر عند الحنفية والمعتمد عند المالكية إذناً عاماً يميز للعبد المأذون له التصرف في سائر التجارات ماعدا التبصرات، حتى لو أذن له في نوع من أنواع التجارات فهو مأذون في جميعها، خلافاً لزفر، لأن الإذن عند الحنفية إسقاط الحق، والإسقاطات لا تنقوت بوقت، ولا تخصص بنوع دون نوع، ولا يمكن دون مكان، فلو أذن له يوماً صار مأذوناً مطلقاً حتى يحجر عليه، وكذلك لو قال له : أذنت لك في التجارة في البر دون البحر، إلا أنه إذا أمره بشراء شيء خاص كأن يقول له : اشتر بدرهم لحماً لنفسك أو اشتر كسوة ففسي الاستحسان يقتصر على ما أذن له فيه، لأن هذا من باب الاستخدام، يقول ابن عابدين : اعلم أن الإذن بالتصرف إذن بالتجارة وبالشخص استخدام.^(٣)

(١) ابن عابدين ٤٤٣/٣، والنسقي ٨٧/٤، ٨٨ ط دار الفكر، ومنتهى الإرادات ٥١٤/٢ ط دار الفكر ومنتهى المحتاج ٢٤٩/٣، ٣٩٠

(٢) ابن عابدين ١٠١/٥، ١٠٢، والاختيار ١٠١/٢ ط دار المعرفة بمرسوت، وبدائع الصنائع ١٩١/٧ ط الجالية، والنسقي ٣٠٤/٣، والمداية ٣/٤ ط المكتبة الإسلامية.

(٣) منتهى المحتاج ٩٩/٢، والمفتي ٨٤/٥، والنسقي ٣٠٤/٣

١٠ - وقد يكون الإذن من الشارع رضا للحرَج ودفعاً للمشقة، لأن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعانة فيه، والنصوص الدالة على ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: «لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا»^(١)، وقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ»^(٢)، وقوله: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمُ»^(٣).

كذلك ورد أن الرسول صلى الله عليه وسلم ماخِيز بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً، وكان صلى الله عليه وسلم يني عن الجِمال في العبادة ويقول: «خذوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لن يمل حتى تملاوا»^(٤).

وعلى هذا الأساس كان الإذن للمسافر والمرضى بالفطر في رمضان. ولقد نقل عن مالك والشافعي منع الصوم إذا خاف التلف به وأنه لا يجزئه إن فعل، ونقل المنع في الطهارة عند خوف التلف والانتقال إلى التيمم. والدليل على المنع قوله تعالى: (وَلَا تَقْلُوبُوا أَنْفُسَكُمْ)^(٥)، وجاء في حديث الناذر للصيام قائماً في الشمس حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم حين علم بذلك: «مروه فليستقل

وَحَرَّمَ الرِّبَا»^(١)؛ وقوله تعالى: «فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ»^(٢)... الخ.

وكذلك الإذن بالتشبع بالطيبات، كما أكل والمشرب والمسكن والملبس، كما جاء في قوله تعالى: «قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ»^(٣).

والإذن بالنكاح للتمتع والتناسل على ما جاء في قوله تعالى: «فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ»^(٤)؛ ومن ذلك أيضاً الإذن بالصعيد إلا في حالة الإحرام والإذن بإحياء الموات، والإذن بالانتفاع بالطريق العام والسيل العام وهكذا.^(٥)

٩ - وقد يكون إذن الشارع بالانتفاع على وجه التعبد والقرية، كالانتفاع بالمساجد والمقابر والرباطات.^(٦)

والإذن في كل ماسبق يجب أن يقتصر فيه على الأصل الذي ورد من الشارع مقيداً بعدم الضرر بالغير، إذ لا ضرر ولا ضرار في الإسلام.

وقد وضع الفقهاء لكل هذه التصرفات قواعد وشروط لا بد من مراعاتها، ومخالفة ذلك تبطل التصرف.

(١) سورة البقرة / ٢٧٥

(٢) سورة البقرة / ٢٨٣

(٣) سورة الأعراف / ٣٢

(٤) سورة النساء / ٣

(٥) الموافقات ١/ ١٢٦، ١٣١، ١٨٨، ١٩٥، ٢/ ١٨٠، ١٨١، ومغني المحتاج ٢/ ٣٩١، والمغني ٥/ ٥٦١، ٥٧٥، ٥٨١، ٥٩٣/ ٨، وابن عابدين ٥/ ٢٨٣، والاختيار ٣/ ٦٧ ط دار المعرفه بيروت.

(٦) ابن عابدين ١/ ٤٤٩، والموسوي ٤/ ٧٠، وصنعي الإيرادات

٤٩٥/ ٢، ومغني المحتاج ٢/ ٣٨٩

(١) سورة البقرة / ٢٨٦

(٢) سورة البقرة / ١٨٥

(٣) سورة النساء / ٢٨

(٤) حديث «خذوا من...» أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له (فتح الباري ٤/ ٢١٣ ط السلفية وصحح مسلم ٨١١/ ٢ - الحديث رقم ١٧٧ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي).

(٥) سورة النساء / ٢٩

وليتكلم وليتم صومه» (١)

وكذلك كان الإذن بإباحة ما كان محرماً لذاته وأذن به لعارض، كأكلم الميت ولحم الخنزير وشرب الخمر لإزالة الغصة وذلك إذا عرّضت ضرورة وهي خشية الموت أو التلف، وكذلك الإذن بإباحة ما كان محرماً لغيره كالإذن بنظر الأجنبية للزواج وبنظر العورة إذا عرّضت حاجة كالعلاج (٢).

وكل ما كان من هذا القبيل مما فيه مشقة وحرر سواء أكانت المشقة حاصلة باختيار المكلف كالنادر الصيام قائماً في الشمس، أم كانت المشقة تابعة للفعل كالريض غير القادر على الصوم أو الصلاة، والحاج الذي لا يقدر على الحج ماشياً أو راكباً إلا بمشقة خارجة عن المعتاد، فهذا هو الذي ورد فيه اليسر ومشروعية الرخص.

ولقد وضع الفقهاء بعض القواعد العامة لذلك، كقولهم: الضرورات تبيح المحظورات. المشقة تجلب التيسير. الضرر يزال (٣).

أما إذا كانت المشقة الداخلة على المكلف ليست بسببه، ولا بسبب دخوله في عمل تنشأ عنه

فلقد فهم من مجموع الشريعة الإذن في دفعها على الإطلاق رفها للمشقة، بل إن الشارع أذن في التحرر منها عند توقعها وإن لم تقع، ومن ذلك الإذن في دفع ألم الجوع والعطش والحر والبرد، والإذن في التداوي عند وقوع الأمراض، وفي التوقي من كل مؤذ آتياً كان أو غير. ولذلك يقول الفقهاء: لا ضمان في قتل الصائل على نفس أو طرف أو بضع أو مال (١).

إذن المالك :

١١ - الملك - كما جاء في دستور العلماء - هو اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون سبباً لتصرفه فيه ومنعاً من تصرف غيره فيه (٢).
ويقول ابن نجيم: الملك قدرة يشبهها الشارع ابتداء على التصرف (٣).

والأصل أن كل مملوك لشخص لا يجوز تصرف غيره فيه بدون إذنه إلا لحاجة، كأن يحتاج المريض لدواء، فإنه يجوز للمولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج إليه المريض بدون إذنه (٤).
وإذن المالك لغيره فيما يملكه يكون على الوجه الآتي :

أ - الإذن بالتصرف :

١٢ - يجوز للمالك أن يأذن لغيره بالتصرف فيما يملكه، وذلك كما في الوكالة والقراض (المضاربة)

- (١) الموافقات ١٥٠/٢ والشرح الصغير ٥٣٣/٢ ط مصطفى الحلبي ومغني المحتاج ١٩٤/٤ والاختيار ١٧٠/٤، وما بعدها.
(٢) دستور العلماء ٣٢٢/٣
(٣) الأشباه لابن نجيم ط المطبعة الحسينية.
(٤) ابن عابدين ١٣١/٥ ط بلاق ط الثالثة.

- (١) الموافقات ١٢٠/٢ - ١٤٢، ١٥٢، والأشباه للسيوطي ص ٧٦ ط مصطفى الحلبي.
وحديث: «مره فليستقل...» أخرجه البخاري وأبو داود

بلغظ: «مره فليستكلم، وليستقل وليتم صومه»، وأخرجه أيضاً أحمد وابن ماجه ومالك في الموطأ (ضع الباري ٥٨٦/١ ط السلفية، وأبو داود، ٢٠٨/٢ ط الحلبي ١٣٧١هـ، والمسند ١٦٨/٤، وابن ماجه ٦٩٠/١ ط الحلبي ١٣٧٢هـ، والموطأ، ٤٧٥/٢ ترتيب محمد عبد الباقي).

- (٢) الاختيار ١٥٤/٤، والمغني ٥٥٢/٦، ٥٩٦/٨، ومنع الجليل ٥٩٦/١

- (٣) الموافقات ١٣٤/٢، ١٥٢ والأشباه للسيوطي ص ٧٦

الإذن، فقد يكون الآذن مستأجرا و يأذن لغيره بالانتفاع في الجملة على تفصيل في المذاهب، ومثل ذلك الإعارة والوصية بالمنفعة والوقف فيكون للمستحير والموقوف عليه والموصى له بالمنفعة - إذا كان في صيغها ما يفيد الإذن بذلك - حق الإذن للغير بالانتفاع. (١)

ومن ذلك أيضا إذن الأفراد بعضهم لبعض بالانتفاع بالطريق الخاص والمجرى الخاص (٢). فالإذن في كل ذلك إذن بالانتفاع، إلا أنه يجب أن يراعى أن يكون الإذن لا معصية فيه كإهارة الجارية للوطء وأن يكون الانتفاع على الوجه الذي أذن فيه المالك أو دونه في الضرر ولا كان متعديا. (٣)

إذن صاحب الحق :

١٦ - حق الإنسان هو ما تتعلق به مصلحة خاصة مقررة بمقتضى الشريعة، سواء أكان ماليا أم غير مالي.

والأصل أن كل تصرف إذا كان يمس حقا لغير من يباشره وجب لنفاذه الإذن فيه من صاحب هذا الحق.

وصور ذلك كثيرة في مسائل الفقه ومنها الأمثلة الآتية :

١٧ - أ - من حقوق الزوج على الزوجة منها من الخروج من منزلها، وعلى ذلك فلا يجوز لها الخروج

فإن الوكيل وعامل القراض يتصرفان في ملك غيرهما بإذن المالك على ما يقع عليه الإذن من تصرفات، ومن ذلك أيضا الوصي وناظر الوقف، ولذلك شروط مفصلة في كتب الفقه في الوكالة والقراض والوصية والوقف.

ب - الإذن بانتقال الملك إلى الغير :
١٣ - كما في البيع والهبة والوقف بشروطه.

ج - الإذن بالاستهلاك :

١٤ - وذلك بأن يأذن المالك باستهلاك ما هو مملوك له من ربة العين، حيث يأذن لغيره بتناولها وأخذها وذلك كالطعام الذي يقدم في الولائم والمنائح والضيافات، وما ينثر على الناس في الأفراح من دراهم وورود، ويشمل ذلك أيضا الإذن بالاستهلاك ببدل كما في القرض. (١)

د - الإذن بالانتفاع :

١٥ - وذلك كأن يأذن بعض الناس لبعضهم بالانتفاع بالشيء المملوك، والإذن بالانتفاع لا يقتضي ملكية الآذن للعين بل يكفي كونه مالكا للمنفعة، والإذن بالانتفاع قد يكون بدون عوض كما في العارية، وقد يكون بعوض كما في الإجارة.

وقد يتنوع الإذن بالانتفاع حسب كون الآذن مالكا للعين ملكية تامة أو مالكا لمنفعتها فقط وقت

(١) الاختيار ٥٥/٣ وما بعدها واهداية ٥٢٧/٤ ط المكتبة الإسلامية والسوقي ٤٣٧/٣ و ٤١/٤، ٧٢، ٨٨، والمطاب

٣٥/٦ ط دار الفكر والمغني ٢٢٦/٥

(٢) المغني ٥٨٧/٥ وما بعدها.

(٣) السوقي ٤٣٥/٣

(١) ابن عابدين ٣٢٤/٣، ومنتهى الإرادات ٨٩/٣، وقواعد الأحكام في مصالح الأئمة ٧٣/٢، ٧٤ ط الاستقامة، والشرح الصغير ٧٠٦/٢ ط مصطفى الحلبي.

بإذن من ساكنه لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا» (١)، أي تستأذنوا.

والصور من هذا النوع كثيرة تنظر في مواضعها.

إِذْنُ الْقَاضِي :

٢٣ - القضاء من الولايات العامة، والغرض منه إقامة العدل وإيصال الحق إلى مستحقه، ولما كانت تصرفات الناس بعضهم مع بعض قد يشوبها الجور وعدم الإنصاف مما يكون محل نزاع بينهم كان لابد لنفذ هذه التصرفات من إذن القاضي تحقيقاً للعدل ومنعاً للتنازع ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

٢٤ - تحب النفقة على الزوج زوجته، فإذا أصغر الزوج بالنفقة فتمد الحنفية لا يفرق بينها، بل يفرض القاضي لها النفقة، ثم يأمرها بالاستدانة، فإذا استدانته بأمر القاضي صارت ديناً على الزوج ويطالب بها، أما لو استدانته بغير أمر القاضي فتكون المطالبة عليها (٢). وينظر التفصيل في مصطلحي (نفقة وإعسار).

٢٥ - تحب الزكاة في مال الصغير عند المالكية، فإذا كان للصغير وصي فقد قال متأخرو المذهب: لا يزكي عنه الوصي إلا بإذن من الحاكم، خروجاً من الخلاف وخاصة إذا كان هناك حاكم حنفي يرى عدم وجوب الزكاة في مال المحجور عليه، كذلك قال الإمام مالك: إذا وجد الوصي في التركة خيراً فلا

إلا بإذنه، ويستثنى من ذلك الخروج لحق أقوى من حقه كحق الشرع (مثل حجة الفريضة)، أو للعلاج، أو لزيارة أبويها على تفصيل في المذاهب. (١)

١٨ ب - للمرتهن حق حبس المهرن، حتى يستوفي دينه، وعلى ذلك فلا يجوز للراهن بيع المهرن إلا بإذن المرتهن، وإذا باعه فهو موقوف على إجازة المرتن أو قضاء دينه وذلك عند الحنفية (٢) وللفقهاء في ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (رهن).

١٩ ج - للواهب قبل إقباض الهبة أو الإذن في الإقباض حق الملكية، وعلى ذلك فلا يجوز للموهوب له قبض الهبة إلا بإذن الواهب، فلو قبض بلا إذن أو إقباض لم يملكه، وذلك عند الشافعية، خلافاً للمالكية على تفصيل للفقهاء في ذلك. (٣)

٢٠ د - للزوجة حق في الوطء والاستمتاع ولذلك لا يجوز للزوج أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها. (٤)

٢١ هـ - للمرأة حق في أمر نفسها عند إنكاحها، ولذلك تستأذن عند إنكاحها على الوجوب بالإجماع إن كانت ثيباً، وعلى الاختلاف بين الفقهاء بين الوجوب والاستحباب إن كانت بكراً. (٥)

٢٢ و - لصاحب البيت حق في عدم دخول أحد إلا بإذنه، وعلى ذلك فلا يجوز لأحد دخول بيت إلا

(١) المغني ٢٠/٧، وابن عابدين ٦٦٤/٢، والسنوسي ٥١٢/٢، والقلوبي ٧٤/٤

(٢) الاختيار ٦٩/٢

(٣) مغني المحتاج ٤٠٠/٢، والسنوسي ١٠١/٤

(٤) الاختيار ١٦٣/٤

(٥) منتهى الإرادات ١٣/٣، والسنوسي ٢٢٢/٢، ٢٢٨، والمداية ١٩٦/١

(١) الشرح الصغير ٥٣٠/٢، مصطفى الحلبي، ومغني المحتاج

١٩٩/٤ والآية من سورة النور/٢٧

(٢) الاختيار ٦/٤

ير يقها إلا بعد مطالعة السلطان لثلا، يكون مذهبه جواز تخليلها. (١)

٢٦ - يقول الحنابلة: من غاب وله وديعة أو نحوها وأولاد مؤان الإنفاق عليهم لا يكون إلا بإذن الحاكم أما الإنفاق على اللقيط فلا يشترط فيه إذن الحاكم وإن كان الأولى إذنه احتياطاً. (٢) (ر: وديعة - نفقة).

والصور من هذا النوع كثيرة وتنتظر في مواضعها.

إذن الولي:

٢٧ - الولي هومن له ولاية التصرف على غيره، في النفس أو في المال، لصغر أو سفه أو ورق أو غير ذلك و يظل الحجر قائماً إلى أن يزول سببه.

ولما كان المحجور عليهم قد يعود تصرفهم بالضرر عليهم، أو على الشيد بالنسبة للعبد، كان لابد من نظر الولي وإذنه منعا للضرر.

وفي الجسلة فإن تصرفات السفه والمميز والعبد في المال والنكاح لابد فيها من إذن الولي عند جمهور الفقهاء، وعند أبي حنيفة لا حجر على السفه.

والصغير عند الشافعية، وفي رأي للحنابلة، لا يجوز تصرفه ولو بالإذن، لأنه يشترط البلوغ لصحة عقدي النكاح والبيع، وكذلك السفه في الأصح عند الشافعية، وفي رأي للحنابلة لا يصح تصرفه في المال ولو أذن له المولى لأن الحجر عليه لتبذيره وسوء تصرفه، فإذا أذن له فقد أذن فيما لا مصلحة فيه،

وقيل يصح بالإذن، أما نكاحه فيصح.

أما غير المميز والمجنون فلا يصح تصرفها ولو بالإذن.

وقد اختلف الفقهاء إذا تصرف المميز والسفيه والعبد بدون إذن الولي بين الإجازة والرد والبطالان. (١)

٢٨ - والمرأة وإن كانت رشيدة لابد من إذن الولي عند نكاحها - بكراً كانت أو ثيباً - عند جمهور الفقهاء، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أيا امرأة نكحت بدون إذن وليها فنكاحها باطل». (٢)

وعند أبي حنيفة وأبي يوسف - في ظاهر الرواية - ينتقد نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وإن لم يعقد عليها ولي - بكراً كانت أو ثيباً، لأنها تصرفت في خالص حقها، وهي من أهله، لكونها عاقلة مميزة، ولها اختيار الأرواح، وإغنا طالب الولي بالتزوج كيلا تنسب إلى الوقاحة. (٣)

إذن متولي الوقف:

٢٩ - متولي الوقف أو ناظر الوقف هومن يتولى القيام بشئون الوقف وحفظه وعمارته وتنفيذ شرط

(١) الاختصار ١/٢، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، والمهذبة ١/٢١٥ و ٢٨٠/٣، وابن عابدين ٢/٢، ٣٠٤/٢، ١١٣/٢ ط ثالثة بلاق، والسنوسي ٢/٢٩٤، والحطاب ٤/٢٤٦ ط دار الفكر، ومنع الجليل ٢/٣٦، ٣٧، ١٦٨/٣، وقليوبي ٢/٣٠٢، ٣٠٣ ط عيسى الحلبي بوضعي المحتاج ٢/٩٩، ١٦٥، ١٧١، والمهذب ١/٢٦٤، ٣٣٩، ٣٤/٢، ٣٦، ٤٤١ ط دار المصرفة بيسروت، والمفتي ١/٤٤٩، ٤٧٥، ٤٩١، ٥١٥، ٥٢٥ ط مكتبة الرياض ١٥/٢٧٢ وما بعدها، ومنتهى الإرادات ١٤١/٢، ٢٩٦، ١٤/٣

(٢) حديث: «أيا امرأة...» أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة وهو صحيح (نقض التقييد ١٤٣/١)

(٣) المراجع السابقة، والمهذبة ١/١٩٦

(١) منع الجليل ٤/٦٩٣ ط مكتبة النجاش طرابلس - ليبيا.

(٢) منتهى الإرادات ٢/٤٨٣.

يأذن لغيره بالتجارة بدون إذن سيده، فإذا أذن له سيده بذلك جاز، قال الشافعية: وهذا في التصرف العام، فإن أذن له في تصرف خاص كشراء ثوب جاز. (١)

٣١ - وما يدخل في ذلك أيضا عامل القراض باعتباره مأذونا من رب المال في التجارة.

و يرى جمهور الفقهاء أنه لا يجوز لعامل المضاربة أن يضارب غيره إلا بإذن رب المال، فإن أذن له جاز.

و يرى الحنفية أن رب المال لو فوض الأمر للعامل، بأن قال له اعمل برأيك مثلا، فإنه يجوز للعامل أن يضارب بدون إذن رب المال. أما إذا قيده بشيء فلا يجوز له.

والأصح عند الشافعية أنه لا يجوز أن يقارض غيره ولو بالإذن، لأن القراض على خلاف القياس، والرأي الثاني: يجوز بالإذن، وقواه السبكي، وقال إنه الذي قلع به الجمهور. (٢)

ومن ذلك أيضا الوكيل والوصي والقاضي، وتنتظر في مصطلحاتها.

التعاضد في الإذن :

٣٢ - إذا اجتمع إثنا أو أكثر، ممن لهم حق الإذن في تزويج المرأة مثلا، وكانوا في درجة واحدة، كإخوة أو بنهم أو أعمام، وتشاحوا فيما بينهم، وطلب

الواقف، ولا يتصرف إلا بما فيه مصلحة الوقف، ولا يجوز للموقوف عليهم أو لغيرهم إحداث شيء فيه، من بناء أو غرس إلا بإذن ناظر الوقف - إذا رأى فيه مصلحة، ولا يحل للمتولي الإذن إلا فيما يزيد الوقف به خيرا.

كذلك من وظيفة الناظر تحصيل الغلة، وقسمتها على مستحقها، وتنزل الطلبة منازلهم، ولا يجوز مثل ذلك للجبابي، ولا للعامل ولا للمدرس إلا بإذن الناظر.

ومنافع الموقوف ملك للموقوف عليه، يستوفيا بنفسه وبغيره، بإعارة أو إجارة، كما يقول الشافعية، ولكنه لا يمكن (١) من ذلك إلا بإذن الناظر، مع تفصيل كثير للفقهاء في ذلك، وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (وقف).

إذن المأذون له :

٣٠ - غالبا ما يطلق الفقهاء لفظ المأذون له على العبد الذي أذن له سيده في التجارة، ولذلك يعقدون له بابا يسمى باب المأذون.

ولقد اختلف الفقهاء بالنسبة للعبد المأذون: هل يملك أن يأذن لغيره في التجارة أم لا؟

فعدد الحنفية والمالكية يجوز أن يأذن العبد المأذون له لغيره في التجارة، لأن الإذن في التجارة تجارة. أما الشافعية والحنابلة فإنهم يرون أنه لا يجوز له أن

(١) مخي المحتاج ١٠٠/٢، ومثنى الإيرادات ٢٩٧/٢، والدمقي ٣٠٤/٣، والبدائع ١٩٧/٧
(٢) الاختيار ٢٠/٣، والمثنى ٤٨/٥، والدمقي ٣٨٨/٣، ومثنى المحتاج ٣١٤/٢

(١) ابن عابدين ٤١٢/٣، ٤٤٢ وما بعدها ط يولاق الثالثة، ومثنى المحتاج ٣٨٩/٢ ط مصطفى الحلبي، وقليوبي ١٠٩/٣ ط عيسى الحلبي، ومثنى الإيرادات ٥٠٦/٢ ط دار الفكر، ومع الجليل ٣٤/٤ - ٨٢ ط مكتبة التجار، والدمقي ٩٧/٤

قاضيين من بلدتين، فإنه حينئذ يجوز أن ينفرد أحدهما بالتصرف.

وقال أبو يوسف يجوز أن ينفرد كل واحد منها بالتصرف في جميع الأمور. (١)

٣٤ - يمكن الإذن؟

٣٤ - للشعير عن الإذن وسائل متعددة، ومن ذلك اللفظ الصريح الدال على الإذن، كقول الأب لولده المميز: أذنت لك في التجارة، أو اشتر لي ثوبا وبه، أو اتجر في كذا. (٢)

٣٥ - وقد يكون الإذن بالإشارة أو الكتابة أو الرسالة وذلك كإذن المرأة في إنكاحها إذا كانت خرساء، أو إذن الولي بالإشارة إذا كان أخرس، فإن الإذن هنا يصح بالإشارة إذا كانت الإشارة معهودة مفهومة، وكذلك الدعوة إلى الولية بكتاب أو رسول تعتبر إذنا في الدخول والأكل، لما روى أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا دعي أحدكم فجاء مع الرسول فإن ذلك له إذن» (٣)

وكما يكون الإذن مباشرة ممن يملك فإنه يكون بالإتابة منه.

(١) المسوقي ٤٥٣/٤، والكافي ١٠٣١/٢ ط مكتبة الرياض الحديثة، وابن عابدين ٤٦٤/٥ ط ثالثة بولاق، ومغني المحتاج ٧٧/٢، والمغني ١٤٤/٦
(٢) ابن عابدين ١٠١/٥ ط ثالثة بولاق، ومغني المحتاج ٩١/٢، ومايبداه، والمسوقي ٣٠٤/٣، ومغني الإرادات ٢٩٦/٢
(٣) حديث: «إذا دعي أحدكم...» أخرجه البخاري في الأدب المفرد، وأبو داود والبيهقي في شعب الإيمان، وهو حسن (فيض القدير ٣٤٧/١)

كل منهم أن يزوج، فعند الخاتبة والشافعية يقرع بينهم، قطعا للنزاع، ولتساويهم في الحق وتعذر الجمع بينهم، فمن خرجت قرعته زوج، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه.

وعند المالكية: ينظر الحاكم فيمن يراه أحسنهم رأيا من الأولياء، وعند الحنفية: يكون لكل واحد منهم أن يزوجه على حياله - رضي الآخر أو سخط - إذا كان التزويج من كفاء بغير وافر.

وهذا إذا اتحد الخاطب، أما إذا تعدد الخاطب فإنه يعتبر رضاها، وتزوج بمن عينته، فإن لم تعين المرأة واحدا ورضيت بأي واحد منهم، نظر الحاكم في تزويجها من الأصلح، كما يقول المالكية والشافعية فإن بادر أحدهم فزوجها من كفاء فإنه يصح، لأنه لم يوجد ما يميز أحدهم على غيره.

ولو أذنت لهم في التزويج، فزوجها أحد الأولياء المستوين في الدرجة من واحد، وزوجه الآخر من غيره، فإن عرف السابق فهو الصحيح والآخر باطل، وإن وقع العقدان في زمن واحد، أو جهل السابق منها فباطلان، وهذا باتفاق (١)، مع تفصيل في ذلك. (ر: نكاح، ولي).

٣٣ - وفي الوصية لو أوصى لاثنتين معا فهما وصيان، ولا يجوز لواحد منها الانفراد بالتصرف، فإن اختلف الوصيان في أمر، كبيع وشراء، نظر الحاكم فيما فيه الأصلح، كما يقول المالكية.

وعند الحنفية - ماعدا أبا يوسف - لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف إلا إذا كانا من جهة

(١) البدائع ٢٥١/٢، ومغني المحتاج ١٦٠/٢، والمسوقي ٢٣٣/٢، والمغني ٥١١/٢

وصاحبه ساكت فلا يعتبر إذناء، ولأن السكوت يحتمل الرضا ويحتمل السخط، فلا يصلح دليل الإذن عند الاحتمال. (١)

٣٨ - وقد يكون الإذن بطريق الدلالة، وذلك كتقديم الطعام للضيوف، فإنه قرينة تدل على الإذن وكشراء السيد لعيده بضاعة ووضعها في حانوته، وأمره بالجلوس فيه، وكتبئة السقايات والحانات للمسلمين وأبناء السبيل. (٢)

تقييد الإذن بالسلامة :

٣٩ - من القواعد الفقهية أن المتولد من مأذون فيه لا أثر له، أي لا يكون مضمونا، ويستثنى من هذه القاعدة ما كان مشروطا بسلامة العاقبة. (٣)

و يقسم الحنفية الحقوق التي تثبت للمأذون إلى قسمين :

حقوق واجبة، سواء أكانت بإيجاب الشارع، كحق الإمام في إقامة الحد، وفي القصاص والتعزير، أم كانت واجبة بإيجاب العقد، كعمل الفصاد والحجام والحتان.

وهذه الحقوق لا يشترط فيها سلامة العاقبة إلا بالتجاوز عن الحد المعتاد.

حقوق مباحة، كحق الولي في التأديب عند أبي

كذلك التوكيل بالكتابة والرسالة يعتبر إذناء. (١)

٣٦ - وقد يعتبر السكوت إذناء في بعض التصرفات. والأصل أن السكوت لا يعتبر إذناء، وذلك لقاعدة: «لا ينسب لساكت قول» ولكن خرج عن هذه القاعدة بعض الصور التي يعتبر السكوت فيها إذناء، ومن ذلك سكوت البكر عند وليها، فإن سكوتها يعتبر إذناء، وذلك بمقتضى الحديث: «استأمروا النساء في أوضاعهن فإن البكر تستحي فتسكت فهو إذناء» (٢) وهذا باتفاق الفقهاء سواء أكان الاستئذان مستحبا أم واجبا. (٣)

٣٧ - وقد اختلف الفقهاء في سكوت الولي عند رؤيته موليه يبيع ويشترى فسكت هل يعتبر سكوته إذناء أم لا؟ فمذهب الحنفية وفي قول للمالكية يعتبر إذناء، وعند الشافعية والحنابلة وزفر من الحنفية، وفي قول للمالكية لا يعتبر إذناء، لأن ما يكون الإذن فيه شرطا لا يعتبر فيه السكوت، كمن يبيع مال غيره

(١) الأشباه لابن نجيم ص ١٣٦، ١٣٧ ط المطبعة الحسينية المصرية، والأشباه للسيوطي ص ١٥٥، ٣١١، ٣١٢، ومغني المحتاج ١٥٠/٢، ٢٢٣، ٢٦٦، والمغني ٣١٧/٦، ٥٣٤، ومنتهى الإرادات ٣١٤/٢ و ١٢/٣، والذسوقي ٣٨٠/٣، ومنع الجلبيل ١٦٦/٢، ١٤٤، ٣٥٨/٣، ٣٦٠، ٤٩٠، وجواهر الإكليل ٣٢٥/١ ط دار المعرفة بيروت.

(٢) حديث: «استأمروا النساء...» أخرجه أحمد بلفظ «استأمروا النساء في أوضاعهن قال: قيل فإن البكر تستحي، فتسكت، قال: فهو إذناء» وأخرجه البخاري والنسائي بألفاظ مقاربة (المسند ٢٠٣/٦، وضع الياري ٣١٩/١٢ ط السلفية، والنسائي ٧٠/٦ ط المحلى سنة ١٢٨٣ هـ).

(٣) الأشباه لابن نجيم ص ٦١، والأشباه للسيوطي ص ١٤١، ومغني المحتاج ١٤٧/٢، والمغني ٤٩١/٦، والاختيار ٩٢/٣، والكاظمي ٥٢٤/٢.

(١) مغني المحتاج ١٠٠/٢، وابن عابدين ١١٣/٥، والاختيار ١٠٠/٢، والمغني ٨٥/٥، ومنتهى الإرادات ٢٩٨/٢، والهيبة في شرح التفتة ٢٩٥/٢ ط مصطفى الحلبي الثانية.

(٢) الاختيار ٤٥/٣، ومنتهى الإرادات ٨٩/٣، والنقلجيومي ٢٢٣/٤، والخطاب ٢٩٨/٣.

(٣) الأشباه للسيوطي ص ١١١، وبدائع الصنائع ٣٠٥/٧.

المعزلة لم يجب ضمانه، لأنه فعل ماضٍ بأمر الشرع، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة، وهذا عند الحنفية والحنابلة والمالكية. وفي قول للمالكية إنه لا يضمن إن ظن السلامة، أما عند الشافعية فإنه يضمن، لأن تعزيز الإمام عندهم مشروط بسلامة العاقبة^(١).

٤٢ - وإذا اقتصر المجني عليه بنفسه، فقطع يد القاطع، فسرت الجراحة، فابت فلا ضمان، لأنه قطع مستحق مقدر فلا تضمن سرايته كقطع السارق، وهذا عند جميع الفقهاء، ماعدا أبا حنيفة، فإنه يضمن عنده، وتكون الدية على عاقلة، لأن القطع ليس يستحق على من له القصاص، بل هو محتر في العفو أولى، وعند المالكية والحنابلة يؤدب لاقتياته على الإمام، ولا ضمان عليه^(٢).

ب - الحقوق الواجبة بإيجاب العقد ومن أمثلتها :
٤٣ - الحجام والفضاد والحنان والطبيب لا ضمان عليهم فيما يتلف بفعلهم، إذا كان ذلك بالإذن ولم يجاوزوا الموضع المتعارف، وكانت لهم بصنعتهم بصارة ومعرفة، وهذا عند الحنفية والحنابلة والمالكية والشافعية في الأصح^(٣).

٤٤ - وفي عقد الاجارة يد المستأجر يد أمانة، ولا

حنيفة، وحق الزوج في التعزير فيما يباح له، وحق الانتفاع بالطريق العام.

وهذه الحقوق تتقيد بوصف السلامة^(١).

وبالنظر في ذلك عند بقية الفقهاء يتبين أنهم يسايرون الحنفية في هذا المعنى، إلا أن الفقهاء جميعاً - ومنهم الحنفية - يختلفون في تحديد الحقوق التي تتقيد بوصف السلامة، والتي لا تتقيد بها، تبعاً لاختلاف وجهتهم في تعليل الفعل، حتى بين فقهاء المذهب الواحد نجد ذلك في الفعل الواحد كالخلاف بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه في اقتصاص الإنسان لنفسه، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً - مالا يتقيد بوصف السلامة :

أ - الحقوق الواجبة بإيجاب الشارع ومن أمثلتها :
٤٥ - إذا أقام الإمام الحد، فجلد شارب الخمر، أو قطع يد السارق، فأت الحدود فلا ضمان، لأن الحدود إذا أتى بها على الوجه المشروع فلا ضمان فيما تلف بها، لأن الإمام فعل ذلك بأمر الله وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم، فلا يؤاخذ.

وكذلك إذا اقتصر من الجاني فيما دون النفس دون تجاوز، فسرت الجراحة، فأت فلا ضمان، لأنه بفعل مأذون فيه، فلا يتقيد بوصف السلامة. وهذا باتفاق الفقهاء^(٢).

٤٦ - وإذا عزر الإمام فيما شرع فيه التعزير، فأت

(١) المغني ٣٢٦/٨، والمهذب ١١٧/٢، والأشباه للسيوطي ص ١١١، والمهذب ٢٩٠/٢، ومنع الجليل ٥٥٦/٤، ٥٥٧.

(٢) البدائع ٣٠٥/٧، والأشباه للسيوطي ص ١١١، والمغني ٦٩٠/٧، والهاق بإمام الشافعية ٢٣٣/٦، ٢٣٤.

(٣) المغني ٥٣٨/٥، ومنع الجليل ٥٥٧/٤، والتجربة بإمام الشافعية ٣٤٨/٢، ونهاية المحتاج ٣٠/٨، ٣٢، وابن عابدين ٤٤/٥ ط ثالثة.

(١) الأشباه لابن نجيم ص ١١٦.

(٢) البدائع ٣٠٥/٧، والدمقوي ٣٥٥/٤، ومنع الجليل ٣٦٩/٤، ونهاية المحتاج ٢٩/٨، والمهذب ١٨٩/٢، والمغني ٣١١/٨، ٧٢٧.

الإمام للناس فيها بالوقوف ضمن، لأن أثر الإذن في سقوط ضمان الوقوف، لا في السير والسوق، وهذا عند جميع الفقهاء^(١)

٤٧ - ومن حذر بشراً في طريق العامة، فإن لم تكن لمصلحة ففيها الضمان بما تلف منها، وإن كانت لمصلحة المسلمين، فوقع فيها إنسان ومات فإن كان الحفر بإذن السلطان فلا ضمان، وإن كان بغير إذنه يضمن، لأن أمر العامة إلى الإمام، فلا بد من إذنه، وهذا عند الشافعية والحنابلة والحنفية عدا أبي يوسف فحمله لا يضمن، لأن ما كان من مصالح المسلمين كان الإذن فيه ثابتاً دلالة، وهو أيضاً رأي للشافعية، ولم يقيد المالكية ذلك بالإذن. ومن حذر في ملكه أو في موات فلا ضمان عليه اتفاقاً^(٢)، ويرى أبو حنيفة أن الواقع في الحفر لومات جوعاً أو غماً فلا ضمان على الحافرو يوافق أبو يوسف في الموت جوعاً أما إن مات غماً فالضمان على الحافر.

٤٨ - ومن أخرج جناحاً إلى طريق المسلمين، أو نصب ميزاباً أو بنى دكاناً أو وضع حجراً أو خشبة أو قشر بطيخ أو صب ماء، فزلق به إنسان فما نشأ من ذلك فهو مضمون على فاعله، وهذا عند الحنابلة والحنفية والشافعية^(٣)، وعند المالكية^(٤) يضمن فيما

يضمن المستأجر ماتلف بالاستعمال المأذون فيه، وأما لورط أو جاوز ما أذن له فيه، بأن ضرب الدابة أو كبجها فوق العادة قتلت ضمن، وهذا باتفاق^(٥).

ثانياً - ما يتقيد بوصف السلامة :

٤٥ - وهو الحقوق المباحة ومن أمثلتها : ضرب الزوجة للنشوز، فيه الضمان فيما ينشأ منه من تلف عند الحنفية والشافعية، ولا ضمان فيه عند الحنابلة والمالكية إن ظن السلامة^(٦).

٤٦ - والانتفاع بالطريق العامة من سير وسوق مأذون فيه لكل الناس بشرط سلامة العاقبة، فالمرء تسلم عاقبته لم يكن مأذوناً فيه، فالتولد منه يكون مضموناً، إلا إذا كان مما لا يمكن الاحتراز منه، وعلى ذلك فالراكب إذا وطئت دابته رجلاً فهو ضامن لما أصابت يدها أو رجلها أو رأسها أو صدمت، لأن هذه أفعال يمكن الاحتراز عنها.

ولا يضمن مانعت برجلها أو ذنبها، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه، ولو وقفها في الطريق فهو ضامن للنشعة أيضاً، لأن المأذون فيه شرعاً هو المرور، وليس الوقوف إلا ما قاله بعض الحنابلة والمالكية من أن وقوف الدابة في الطريق الواسع لغريبي لا ضمان فيه. ولو وقفها أمام باب المسجد فهو كالطريق، فيضمن ولو خصص الإمام للمسلمين موقفاً فلا ضمان إلا إذا كان راكباً.

ولو كان سائراً أو سائقاً أو قائداً في مواضع أذن

(١) البدائع ٢٧٧/٧، والهداية ١٩٧/٤، ١٩٨، ومغني المحتاج ٢٠٤/٤، ٢٠٥، والمهذب ١٩٥/٢، والمغني ٣٨٨/٨، والتبصرة ٣٥١/٢ - ٣٥٣، ومنع الجليل ٣٥٣/٤

(٢) البدائع ٢٧٨/٧، والهداية ١٩٧/٤، والتبصرة ٣٢٦/٢، والشرح الصغير ٣٨٤/٢، ط الحلبي ومغني المحتاج ٨٣/٤ - ٨٥، والمغني ٨٢٣/٧، ٨٢٤

(٣) المغني ٨٣٠/٧، والبدائع ٢٧٨/٧، ٢٧٩، والاختيار ٤٥/٥، ومغني المحتاج ٨٥/٤

(٤) التبصرة ٣٤٧/٢

(١) جواهر الإكليل ١٦٠/٢، والمغني ٤٨١/٥، ٥٠٣، والاختيار ٥٣٢/٢، والمهذب ١٥١/١

(٢) ابن عابدين ٢٧٥/٥، والهداية ١١٧/٢، والمغني ٣٢٧/٨، والتبصرة ٣٤٩/٢، ومنع الجليل ٥٥٦/٤، ونهاية المحتاج ٢٨/٨

تحديد ما يعتبر سرقة ومالا يعتبر، على تفصيل مرطنه مصطلح (سرقة).

٥١ - وكذلك للإذن في دخول البيوت أثر في الجنابة والضمآن، ومن ذلك من دخل دار غيره بإذنه فحقره كلبه، فمعد الجنابة والمالكية وفي القول الثاني للشافعية فيه الضمآن على صاحبه،^(١) لأنه تسبب في إتلافه بعدم كف الكلب عنه خلافا للحنفية وقول للشافعية.

وكذلك من حفر بئرا في داره، ودخل الدار رجل بإذن صاحب الدار، فوقع فيها، فلا ضمآن على صاحب الدار عند المالكية والحنفية، وعند الجنابة والشافعية إن كانت البئر مكشوفة والداخل بصير يبصرها فلا ضمآن، وإن كان الداخل أعمى، أو كانت البئر في ظلمة لا يبصرها، فعلى صاحب الدار الضمآن عند الجنابة، والأظهر عند الشافعية، وفي القول الثاني للشافعية لا ضمآن.^(٢) وللتفصيل يرجع إلى مصطلح (جنابة).

أثر الإذن في العقود :

٥٢ - الأصل أن المأذون له في التصرفات ينفذ تصرفه فيما له فيه نفع، كالصبي المأذون عند من يجوز تصرف الصبي. أما التصرفات الفارة فلا تصح ولو بالإذن، ولذلك لا يصح تبرعه. والصبي المحيز المأذون له يملك ما يملكه البالغ

وضعه في الطريق، كقشر البطيخ أو صب الماء، أما من وضع ميزابا للمطر، ونصبه على الشارع، ثم بعد مدة سقط على رأس إنسان قتله، أو على مال فألفته فلا ضمآن، لأنه فعل مأذون فيه.

٤٩ - ومن بنى جدارا مائلا إلى الشارع قتلف به شيء ففيه الضمآن، وإن بناء مستويا أو مائلا إلى ملكه فسقط فلا ضمآن، وإن مال قبل وقوعه إلى هواء الطريق، أو إلى ملك إنسان فإن لم يمكن نقضه ولا فرط في ترك نقضه لعجزه فلا ضمآن، فإن أمكنه وطولب بذلك ولم يفعل ضمن، وإن لم يطالب لم يضمن.^(١)

أثر الإذن في دخول البيوت :

٥٠ - لا يجوز لأحد دخول دار غيره بدون إذنه ولذلك وجب الاستئذان عند إرادة الدخول لقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا)^(٢)، فإن أذن له دخل وإن لم يؤذن له رجع.

وللإذن في دخول البيوت أثر في حد السرقة، إذ يعتبر الإذن بالدخول شبه دارة للحد، لأن الدار قد خرجت من أن تكون حرزا بالإذن، ولأنه لما أذن له بالدخول فقد صار في حكم أهل الدار، فإذا أخذ شيئا فهو خائن لا سارق، إلا أن الفقهاء يختلفون في

(١) المغني ٨٢٧/٧، ومغني المحتاج ٨٦/٤، والمهذب ١٩٥/٤.

١٩٦ والتبصرة ٢٤٧/٢

(٢) سورة النور ٢٧

(٣) المغني ٢٥٤/٨، والبدائع ٧٣/٧، ومغني المحتاج ١٧٤/٤، والمهذب ٢٨١/٢، والشرح الصغير ٤٨٣/٤، بد دار المعارف.

(١) المغني ٨ - ٣٣٨، والبدائع ٢٧٣/٧، والمهذب ١٩٤/٢،

ومع الجليل ٣٥٤/٤

(٢) المغني ٨٢٧/٧، ومع الجليل ٣٥٣/٤، ومغني المحتاج

٨٣/٤، وآثر يلقي ١٤٥/٦، والبدائع ٢٧٧، ٢٧٤/٧

الحقوق كالمالك والمالك كالأجنبي، حتى لا يملك الموكل مطالبة المشتري من الوكيل بالثمن، وإذا استحق المبيع في يد المشتري يرجع بالثمن على الوكيل.

وكل عقد يحتاج فيه الوكيل إلى إضافة إلى الموكل حقوقه ترجع إلى الموكل، كالنكاح والطلاق والعتاق على مال وخلع، فحقوق هذه العقود تكون للموكل وهي عليه أيضاً، والوكيل فيها سفير ومعبّر محض، حتى إن وكيل الزوج في النكاح لا يطالب بالمهر وإنما يطالب به الزوج إلا إذا ضمن المهر فعينته يطالب به لكن بحكم الضمان. (١)

٥٤ - وقد يقوم إذن الشارع مقام إذن المالك فيصح العقد وإن لم يأذن المالك، وذلك كمن توجه عليه دين وامتنع من الوفاء والمبيع، فإن شاء القاضي باع ماله بغير إذنه لوفاء دينه، وإن شاء عززه وحسبه إلى أن يبيعه. (٢)

٥٥ - أما التصرف في مال الغير بدون إذنه، وذلك كالغضولي يبيع مال غيره بغير إذنه فإنه يتوقف على الإجازة عند غير الشافعية، والإجازة اللاحقة كالوكالة السابقة، والوكالة إذن، وعند الشافعية وفي رأي للحنابلة البيع باطل. (٣)

٥٦ - وإذن المالك في العقود التي يباشرها بنفسه قد يفيد تملك العين، سواء أكان على سبيل البدل

لكن يشترط لصحة الإذن أن يعقل أن البيع سالب للملك عن البائع، والشراء جالب له، ويعرف الغبن اليسير من الفاحش. (١)

٥٣ - والإذن في العقود يفيد ثبوت ولاية التصرف الذي تناوله الإذن، وذلك كالوكالة والشركة والقراض (المضاربة)، فإنه يقتضي هذه العقود يشبت لكل من الوكيل وعامل القراض والشريك ولاية التصرف الذي تناوله الإذن، كالوكالة في عقد البيع أو في عقد النكاح وهكذا، ولا يجوز له مباشرة أي عقد يخالف نص الإذن.

وأما حقوق ما يباشرونه من عقود مأذون فيها فبالنسبة للشريك ترجع إليها، وبالنسبة لعامل المضاربة ترجع إلى رب المال. (٢) أما بالنسبة للوكيل فقد اختلف الفقهاء في ذلك:

فعند الحنابلة وهو الأصح عند الشافعية تكون المهددة على الموكل، ويرجع للحقوق إليه، وكذلك الحكم عند المالكية بالنسبة للوكيل الخاص.

أما الوكيل المفوض عندهم فالطلب عليه. ويقول الحنفية: كل عقد لا يحتاج فيه إلى إضافته إلى الموكل، ويكتفي الوكيل فيه بالإضافة إلى نفسه فحقوقه راجعة إلى العاقد، كالياعات والأشترية والإجارات، فحقوق هذه العقود ترجع للوكيل وهي عليه أيضاً، ويكون الوكيل في هذه

(١) البهائم ٣٣/٦، والمهذب ٣٦٤/١، ومنتهى الإرادات ٣٠٨/٢، والشرح الصغير ١٨٨/٢ ط الحلي، وتبيين الحقائق للزيلي ٢٥٧، ٢٥٦/٤

(٢) منتهى المحتاج ٨/٢، وجواهر الإكليل ٣/٢، والبدائع ١٧٧/٤

(٣) المغني ٢٢٧/٤، والدموي ١٢/٣

(١) الحطاب ٧٦/٥، ١٢١، والاختيار ١٠١/٢، ١٠٢، وابن عابدين ١١٣/٥، والبدائع ١٩٤/٧، ١٩٥، منتهى المحتاج ٩٩/٢، وما بعدها، ومنتهى الإرادات ٢٩٧/٢

(٢) البهائم ٦٥/٦، ١١٣، ١١٥، ومنتهى الإرادات ٣٢٦/٢، ٣٣٧، وجواهر الإكليل ١١٨/٢، ١٧٧، والمهذب ٣٥٣/١، ٣٥٤ ط دار المعرفة بيروت.

أثر الإذن في الجنائيات :

٥٨ - الأصل أن الدماء لا تجري فيها الإباحة، ولا تستباح بالإذن وإنما يكون الإذن - إذا كان معتبرا - شبهة تسقط القصاص، ومن ذلك من قال لغيره: اقتلني فقتله، فإن القود يسقط لشبهة الإذن، وذلك عند الحنفية والحنابلة والشافعية في الأظهر، وهو قول للمالكية، وفي قول آخر للمالكية أنه يقتل وفي قول ثالث أنه يضرب مائة ويجلس عاما.

واختلف في وجوب الدية، فوجب عند الحنفية وهو قول للمالكية والشافعية (١).

وكذلك من قال لغيره: إقطع يدي فقطع يده فلا ضمان فيه، وذلك عند الحنفية والحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية، ورجحه البلقيني، وقال المالكية أيضا: يعاقب ولا قصاص عليه، (٢) وتنتظر التفصيلات في مصطلح: (جنابة).

٥٩ - ومن أمر إسانا بقتل غيره فإن كان بلا إكراه فقيه القصاص على المأمور واختلف في الأمر.

أما إذا كان الأمر بإكراه ملجئ فإن القصاص على الأمر، واختلف في المأمور، فعند الحنابلة والمالكية وهو الصحيح عند الشافعية وقول زفر من الحنفية، أنه يقتل لمباشرته القتل، وقال أبو يوسف: لا قصاص على واحد منها، والمذهب أن المأمور لا يقتل. (٣)

كما في القرض، أم بدون عوض كما في الهبة والوصية بالعين.

وقد يفيد تملك المنفعة أو الانتفاع كالإجارة والإعارة أو تملك الانتفاع بالبيع كما في عقد النكاح وقد سبق بيان ذلك.

أثر الإذن في الاستهلاك :

٥٧ - الإذن قد يرد على استهلاك رقبة الشيء ومنافعه، وهو من الشارع يفيد التملك بالاستيلاء الحقيقي، وذلك كالإذن بصيد البحر وصيد البر في غير الحرم، ومن ذلك الماء والكلأ والنار وهي المشتركات الثلاث التي نص عليها الحديث: «المسلمون شركاء في ثلاث، في الماء والكلأ والتار» (١).

أما الإذن بالاستهلاك من العباد بعضهم لبعض فإنه يختلف أثره.

فقد يفيد التملك على سبيل العوض كما في قرض الخبز والدراهم والدنانير (٢)

وقد يفيد الإذن التملك من غير عوض كما في هبة المأكول والمشروب والدراهم والدنانير (٣)

وقد لا يكون الإذن بالاستهلاك تملكا، وإنما يكون طريقا إليه، وذلك كما في الولاة والمناجاة والخصيافات. (٤)

(١) البدائع ٦٩٣/٦، وحديث: «المسلمون شركاء...» رواه

أحمد (٣٦٤/٥) والبيهقي (١٥٠/٦) ط حيدرآباد.

(٢) البدائع ٦٩١/٦، ومغني المحتاج ١١٩/٢، وقواعد الأحكام في

مصالح الأنام ٧٣/٢، ٧٤

(٣) البدائع ١١٧/٦

(٤) الحطاب ٢٢٣/٤، ومنتهى الإرادات ٨٩/٣، وقليوبي

٢٩٨/٣

(١) ابن عابدين ٣٣٦/٥ بولاق الثالثة، ومغني المحتاج ١١/٤،

٥٠، ومنتهى الإرادات ٢٧٥/٣، ومنه الجليل ٢٤٦/٤،

٣٤٧، والحطاب ٢٣٥/٦، ٢٣٦

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الاختصار ١٠٨/٢، ومنتهى الإرادات ٢٧٤/٣، والمذهب

١٧٨/٢، والواق يامش الحطاب ٢٤٢/٦

وفي الموضوع تفصيلات كثيرة (ر: اكراه - قتل - جنائية).

٦٠ - ولا قصاص على من قتل غيره دفاعا عن نفسه أو عرضه أو ماله، لأن الدفاع عن ذلك مأذون فيه لكن ذلك مشروط بما إذا كان الدفع لا يتأتى إلا بالقتل.^(١)

أثر الإذن في الانتفاع :

٦١ - الانتفاع إذا كان بإذن من الشارع فإنه قد يفيد التملك بالاستيلاء الحقيقي كما في تملك الحيوان المباح بالصيد، وكما في تملك الأرض الموات بالإحياء.

وقد يفيد اختصاصا لمن سبق، كالسبق إلى مقاعد المساجد للصلاة والاعتكاف، والسبق إلى المدارس والربط ومقاعد الأسواق.

وقد يفيد ثبوت حق الانتفاع المجرد، كالانتفاع بالطريق العام والمسيل العام، والانتفاع بذلك مشروط بسلامة العاقبة.^(٢)

٦٢ - وإذا كان الانتفاع بإذن من العباد بعضهم لبعض، فإن كان الإذن بدون عقد كإذن صاحب الطريق الخاص والمجرى الخاص لغيره بالانتفاع فإنه لا يفيد تملكيا، وإنما يترتب عليه الضمان بسوء الاستعمال.

٦٣ - أما إذا كان منشأ الانتفاع عن عقد كالإجارة والإعارة، فإن الفقهاء يتفقون على أن عقد

الإجارة يفيد ملك المنفعة، فيكون للمستأجر أن يستوفي المنفعة بنفسه، ويكون له أن يؤجر فيملك المنفعة لغيره.

أما عقد الإعارة فإنهم يختلفون في إفادته ملك المنفعة. فعند الحنابلة والشافعية على الصحيح لا تفيد ذلك إلا بإذن من المالك، وعلى ذلك فلا يجوز للمستعير أن يعير غيره وإنما يستوفي المنفعة بنفسه، وعند الحنفية والمالكية تفيد الإعارة ملك المنفعة فيجوز للمستعير أن يعير غيره.

٦٤ - ويترتب الضمان على الانتفاع الناشئ عن مثل هذه العقود مجاوزة الانتفاع المأذون فيه أو بالتفريط.^(١) على تفصيل في ذلك، يرجع إليه في مصطلح: (ضمان).

انتهاء الإذن :

٦٥ - الإذن إذا كان من الشارع فليس فيه إنهاء له ولا يتصور ذلك، لأن إذن الشارع في الأموال المباحة يفيد تملكها ملكية مستقرة بالاستيلاء.

أما إذن العباد بعضهم لبعض، فإن كان إذنا بالانتفاع، وكان منشأ الانتفاع عقدا لازما كالإجارة فإنه ينتهي بانتهاء المدة، أو بانتهاء العمل وفق الإذن الصادر له ومدة قيام الإذن.

وإن كان منشأ الانتفاع عقدا جائزا كالإعارة فإن الإذن ينتهي برجوع المعير في أي وقت شاء سواء أكانت العارية مطلقة أم مؤقتة، لأنها إباحة، وهذا

(١) مفتي المحتاج ٢/٢٦٤، وبتى الإيرادات ٢/٣٩٦، والمفتي ٥/٤٧٨، وبتائع الصنائع ٦/٢١٤، والشرح الصغير ٢/٢٠٥ ط الحلي.

(١) مفتي المحتاج ٤/١٩٤، وابن عابدين ٥/٣٦٢، والمفتي ٨/٣٧٩، وما بعدهما والنتيجة ٢/٣٥٧، (٢) مفتي المحتاج ٢/٣٧٠

وإن كان إذنًا بالتصرف كالوكالة والشركة والمضاربة فإن الإذن ينتهي بالفز، لكن بشرط أن يعلم المأذون بذلك، وأن لا يتعلق بالوكالة حق للغير.

وينتهي الإذن كذلك بالموت، وبالجنون المطبق وبالحجر على الموكل، وهلاك ما وكل فيه، وبتصرف الموكل بنفسه فيما وكل فيه، وبالحاق بدار الحرب مرتدًا.

ومثل ذلك ناظر الوقف والوصي فإنها ينزلان بالرجوع وبالحيانة وبالعجز.^(١)

عند الحنفية والشافعية والحنابلة، إلا أن الحنفية يقولون: إن كانت الإعارة مؤقتة وفي الأرض غرس أو بناء فلا يجوز رجوعه قبل الوقت. ويقول الحنابلة والشافعية: إن أعاره أرضا للزراعة فعليه الإبقاء إلى الحصاد.

وإن أعاره أرضا ليدفن فيها فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون، أما المالكية فعندهم لا يجوز الرجوع في العارية المؤقتة قبل انتهاء وقتها، وإن كانت مطلقة لزمه أن يتركه مدة معتادة ينتفع بها في مثلها.^(١)



(١) البدائع ٣٧/٦، ٧٨، ١١٢، ٢١٦ و ٣٨٥/٧، وابن عابدين ٣٩٦/٣ و ١٠٨/٥، ١٠٩، ومغني المحتاج ١٠٠/٢، ١٠١، ٢١٥، ٢٣١، ٣١٩، واللسوقي ٣٩٦/٣، ومنتهى الإرادات ٣٩٨/٢، ٣٠٥، ٣٠٧، وجواهر الإكليل ١٣٢/٢

(١) مغني المحتاج ٢٧٠/٢، ٢٧٣، ٣٥٩، والمغني ٢٢٩/٥، والبدائع ٢١٦/٦، والجواهر ١٤٦/٢

تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء الثاني

ابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم بن إدريس، شيخ الإسلام، أبو محمد التميمي الحنظلي الرازي - والحنظلي نسبة إلى درب حفظة بالري - من كبار حفاظ الحديث. رحل في طلب الحديث إلى البلاد مع أبيه وبعده، وأدرك الأسانيد الحالية. سمع أبا سعيد الأشج وابن وارة وأبا زرعة وخلّاص بالأقاليم. وروى عنه كثيرون. كان إماماً في معرفة الرجال. قال أبو الوليد الباجي: ابن أبي حاتم ثقة حافظ.

من تصانيفه: «المرج والتعديل» وهو كتاب يقضي له بالرتبة المتقنة في الحفظ، و«التفسير» عدة مجلدات؛ و«الرد على الجهمية». كما صنف في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين.

[تذكرة الحفاظ ٤/٤٦؛ وطبقات الحنابلة ٥/٥٥؛ والأعلام للزركلي ١٩/٤]

ابن أبي شبة (٢٣٥ - ٢٥٩ هـ)

هو عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبو بكر، المصبي، من أهل الكوفة. إمام في الحديث وغيره. كان متقناً حافظاً مكثراً. سمع شريف بن عبدالله، وسفيان بن عيينة، وعبدالله بن المبارك وطبقته. روى عنه البخاري ومسلم وأحمد بن حنبل وآخرون. ولا قدم بغداد في أيام المتوكل حزموا من حضر مجلسه ثلاثين ألفاً. قال أبو زرعة الرازي: ما رأيت أحفظ من أبي بكر بن أبي شبة.

من تصانيفه: «المسند» و«الأحكام» و«التفسير». [تذكرة الحفاظ ٢/١٨؛ وشذرات الذهب ٢/٨٥؛ وتاريخ بغداد ١٠/٦٦، ومعجم المؤلفين ٦/١٠٧]

ابن أبي عاصم (٢٠٦ - ٢٨٧ وقيل ٢٨٩ هـ)

هو أحمد بن عمرو النبل أبي عاصم (وعند البعض أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبل) أبو بكر، الشيباني البصري. قاضي أصبهان. كان إماماً حافظاً متقناً ظاهرياً صالحاً ورعاً. له رحلة واسعة في طلب الحديث. وكان

إبراهيم النخعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم الوائلي (١١٨٩ - ١٢١٢ هـ)

هو إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم بن سيف الوائلي النجدي، الحنبلي، عالم، فقيه أصله من نجد وسكن الحجاز، وانتهت إليه رئاسة المذهب فيه. وله وتوفي بالمدينة.

من تصانيفه: «العذب الفاضل شرح عمدة كل فارض» المعروفة بألفية الفرائض للشيخ صالح بن حسن التوفى سنة ١٢١٢ هـ.

[معجم المؤلفين ١٥٠/١ وإيضاح المكتون ٤/١٤٣]

ابن أبان (٢٢١ - ٢٢٩ هـ)

هو عيسى بن أبان بن صدقة، أبو موسى. من أهل بغداد. فقيه وأصولي حنفي. تفقه على محمد بن الحسن، ولزمه لزوماً شديداً. وتفق عليه القاضي عبد الحميد أستاذ الطحاوي. كان حسن الحفظ للحديث. ولي القضاء فلم

ينزل عليه حتى مات. شهد له هلال بن يحيى بالفضل قائلاً: ما ولي البصرة منذ كان الإسلام إلى وقتنا هذا قاض أمته من عيسى بن أبان.

من تصانيفه «كتاب اللال» في الفقه؛ و«كتاب الشهادات» و«كتاب الحج».

[الجواهر المضية ١/٤٠١؛ والفوائد البية ص ١٥١؛ وكشف الظنون ١٣١، ١٤٤٠؛ ومعجم المؤلفين ٨/١٨]

بن أبي ليلى

(ملحق) تراجم الفقهاء

ابن حامد

في زمن مرضه إملاء على طلبته.

من تصانيفه: «النهاية في غريب الحديث»؛
«جامع الأصول في أحاديث الرسول»؛ و«الإتصاف في
الجمع بين الكشف والكشاف» في التفسير.
[طبقات الشافعية ١٥٣/٥؛ وبغية الوعاة ٢٧٤/٢
والأعلام للزركلي ١٥٢/٦]

ابن قيعبة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن جرير الطبري: ر: محمد بن جرير الطبري.

ابن الجوزي (٥٠٨ - ٥٩٧ هـ)

هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، أبو الفرج.
نسبه إلى عملة الجوز بالبصرة، كان بها أحد أجداده. قرشي
يرجع نسبه إلى أبي بكر الصديق. من أهل بغداد.
حنبلي. علامة عصره في الفقه والتاريخ والحديث
والأدب. اشتهر بموقفه المؤثر وكان الخليفة يحضر مجالسه،
مكثر من التصنيف.

من تصانيفه: «تلبيس إبليس»؛ و«الضعفاء
والمتروكين»؛ و«الموضوعات» كلها في الحديث.

[الذيل على طبقات الحنابلة ٣٩٩/١ - ٤٢٣؛
والأعلام للزركلي ٨٩/٤؛ والبداية والنهاية ٢٨/١٣؛ ورواة
الزمان ٤٨١/٨]

ابن الحاجب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حامد (٤٠٣ - ٤ هـ)

هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان، أبو عبد الله،
الوراق، البغدادي. إمام الحنبلية في زمانهم ومدرسهم
ومفتيهم سمع أبي بكر بن مالك وأبوابكر بن الشافعي وأبوابكر
النجاد وغيرهم. وهو شيخ القاضي أبي يعلى الفراء. كان
يستدئ بجله بإقراء القرآن، ثم بالتدريس، ثم ينسخ بيده
ويقتات من أجرته، ففسى ابن حامد الوراق. توفي راجعا
من مكة بقرب واقعة.

من تصانيفه: «الجامع» في فقه ابن حنبل نحو

مذهبه القول بالظاهر وترك القياس. وقيل ذهب كبيه في
فتنة الزنج فأعاد من حفظه حسين ألف حديث.

وقيل من تصانيفه: «المسند الكبير»؛ و«الآحاد
والثاني»؛ وكتاب «السنن» و«الدييات».

[تذكرة الحفاظ ١٩٣/٢؛ وشذرات الذهب ١٩٥/٢؛
والبداية والنهاية ١٨٤/١١ والأعلام للزركلي ١٨٢/١]

ابن أبي ليلى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي مريم: ر: نصر بن علي بن محمد الشيرازي

ابن أبي مليكة (٩ - ١١٧ هـ) ويقال ١١٨ هـ

هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، أبو بكر، ويقال
أبو عمدة، القمي المكي. تابع ثقة كثير الحديث. كان
إمام الحرم وشيخه ومؤذنه الأمين. أدرك ثلاثين من
الصحابة، وروى الحديث الشريف. ولأه ابن الزبير
قضاء الطائف.

[تهذيب التهذيب ٣٠٦/٥؛ وشذرات الذهب
١٥٣/١ والأعلام ٢٣٦/٤]

ابن أبي موسى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن الأثير (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو
السماعات مجد الدين الشيباني الجزري، المشهور بابن
الأثير. ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر. من مشاهير العلماء
وأكابر النبلاء، كان فاضلاً بارعاً في التوصل، رئيساً
مشاراً إليه، تنقل في الولايات واتصل بصاحب الموصل
وولي ديوان الإنشاء. عرض له مرض كف يديه ورجليه
ومعه الكتابة فانقطع في بيته. قيل إن تصانيفه كلها ألفها

أربعمائة جزء؛ و«شرح أصول الدين»؛ و«أصول الفقه».

[طبقات الحنابلة ١٧١/٢ والنجوم الزاهرة ٢٣٢/٤ والأعلام للزركلي ٢٠١/٢]

ابن حبان (٣٥٤ هـ - ٩ هـ)

هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبوحاتم، البستي. نسبته إلى (بُست) في سبستان. تنقل في الأقطار في طلب العلم. عدت، مؤرخ، عالم بالطب والنجوم. ولي القضاء بسمرقند ثم قضاء نسا. قال ابن السمعاني: «كان إمام عصره».

من مصنفاته: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» المشهور بصحيح ابن حبان في الحديث، و«روضة العقلاء» في الأدب، و«الشقات» في رجال الحديث، و«وصف العلوم وأنواعها».

[طبقات الشافعية ١٤١/٢ والأعلام للزركلي ٣٠٦/٦ وتذكرة الحفاظ ١٢٥/٣ وشذرات الذهب ١٦/٣]

ابن حبيب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر المصقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)

هو أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكنتاني المصقلاني، المصري المولد والنشأ والوفاة، الشهير بابن حجر - نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قبايس في تونس - من كبار الشافعية. كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضرهم، ومعرفة المال والتأزل، وعمل الأحاديث وغير ذلك. تفقه بالبلقيني والبرماوي والمزني جماعة. ارتحل إلى بلاد الشام وغيرها. تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، وتفرّد بذلك حتى صار إطلاقاً لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع. درس في عدة أماكن وولى مشيخة البيرونية ونظرها في الإفتاء بدار

العدل، والخطابة بجامع الأثر، وتولى القضاء. زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفاً.

من تصانيفه: «فتح الباري شرح صحيح البخاري» خمسة عشر مجلداً؛ و«الدرية» في منتخب تخرّيج أحاديث الهداية؛ و«تلخيص الخير» في تخرّيج أحاديث الرافعي الكبير.

[الضوء اللامع ٣٦/٢ والبدر الطالع ٨٧/١ وشذرات الذهب ٢٧٠/٧ ومجمع المؤلفين ٢٠/٢]

ابن حجر الهيتمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن الخطيب الشربيني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

ابن رشد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سريج: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن السكن (٣٥٣ هـ - ٩ هـ)

هو سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، أبو علي، من أهل بغداد، نزل مصر وتوفي بها. كان أحد الأئمة الحفاظ والمصنفين الأيقاظ.

من تصانيفه: «الصحيح المنتقى» في الحديث.

[تذكرة الحفاظ ١٤٠/٣، والرسالة المستطرفة ص ٢٥، وتهذيب ابن عساكر ١٥٤/٦، والأعلام للزركلي ١٠١/٣]

ابن السيد البطلوسي (٤٤٤ - ٥٢١ هـ)

هو عبيد الله بن محمد بن السيد، أبو محمد، من أهل بطلوس - بفلسطين وسكن اللام مدينة كبيرة بالأندلس - ولد ونشأ فيها وانتقل إلى بلنسية فسكنها وتوفي بها. كان عالماً بالأدب واللغات، أخذ الناس عنه وانتفعوا به. كان حسن التعلم جيد التلقين ثقة ضابطاً، وكل شيء تكلم فيه فني غاية الجودة.

من تصانيفه: «الإصناف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم»

و«المثلث» في اللغة و«الحداثق» في أصول الدين و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن قتيبة».

[الديباج ص ١٤٠؛ وشذرات الذهب ٤/٦٤٤]

ابن سيد الناس (٦٧١ - ٧٣٤ هـ)

هو محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس، فتح الدين، أبو الفتح اليمعي - نسبة إلى يمع، وهو بطن من كنانة - شافعي المذهب. كان إماماً حافظاً حجة فيها ينقله مستحضراً للسيرة. له خبرة بالرجال وطبقاتهم، ومعرفة بالاختلاف، ويد طولي في علم اللسان. سمع من العز الحارثي وابن الأعمامي وآخرين. أجاز له النجيب عبداللطيف وجماعة. كان يده فضلاً عن مشيخة الظاهرية مدرسة أبي حنيفة ونخابة جامع الخندق بدمشق.

من تصانيفه: «كتاب عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير»، ومختصر ذلك سماه «نور العيون»، و«تحصيل الإصابة في تفضيل الصحابة».

[النجوم الزاهرة ٣٠٣/٩، وذيل تذكرة الحفاظ ص ١٦، والدرر الكامنة ٢٠٨/٤، والأعلام للزركلي ٧٢٣/٧، والوفائي بالوفيات ١/٢٨٩]

ابن سيرين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شاهين (٢٩٧ - ٣٨٥ هـ)

هو عمر بن أحمد بن عثمان، أبو حفص بن شاهين. من أهل بغداد. حافظ واعظ. كان محدث بغداد ومفيدها. سافر إلى البصرة وفارس والشام. سمع الباغندي والبخي وأبى علي محمد بن سليمان المالكي وطبقتهم. روى عنه أبو سعيد الماليني وأبو بكر البرقاني وأبو القاسم التنوخي وخلق كثير. كان ثقة مأموناً. صنف ثلاثمائة وثلاثين مصنفًا.

من تصانيفه: «التفسير الكبير» ألف جزء، و«المسند» ألف وخمسمائة جزء، و«التاريخ» مائة وخمسون جزءاً.

[لسان الميزان ٢٨٣/٤، وتذكرة الحفاظ ١٨٣/٣،

والرسالة المستطرفة ص ٣٨، وهدية العارفين ٥/٧٨١، ومعجم المؤلفين ٧/٧٣٣]

ابن شبرمة (٧٢ - ١٤٤ هـ)

هو عبدالله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان، أبو شبرمة، الضبي - نسبة إلى ضبة - من أهل الكوفة. كان ثقة قتيلاً عفيفاً حازماً يشبه النساك. ولي القضاء على السواد وروى عن أنس والتابعين، وروى عنه عبدالله وسعيد وابن المبارك وآخرون.

[تهذيب التهذيب ٥/٢٥٠، والعبر في خبر من غير ١٩٧/١، وتقرّب التهذيب ١/٤٢٢، والأنساب ٨/٣٨٤]

ابن شهاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ابن الصلاح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عابدين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)

هو يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النري الحافظ، أبو عمر. ولد بقرطبة. من أجلة المحدّثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكثّر من التصنيف. رحل رحلات طويلة وتوفي بشاطية.

من تصانيفه: «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار»، و«التهديد لما في المطأ من المعاني والأسانيد»، و«الكافي» في الفقه.

[الشذرات ٣/٣١٤، وترتيب المدارك ٤/٥٥٦، ٨٠٨ ط دار الحياة، وشجرة النور ص ١١٩، الأعلام ٩/٣١٧، والديباج المذهب ص ٣٥٧، وسماء يوسف بن عمر، إلا أنه قال في آخر الترجمة: وكان والد أبي عمر أبو محمد عبدالله بن محمد من أهل العلم]

ابن عبد الحكيم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد السلام: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن العراقي (٧٦٢-٨٢٦ هـ)

هو أحمد بن عبد الرحمن بن الحسين، أبوزرعة ولي الدين، المعروف بابن العراقي. كوفي الأصل، ولد بالقاهرة وتوفي بها. من أئمة الشافعية بالديار المصرية في عصره. كان عالماً فاضلاً، صاحب التصنيف في الأصول والفروع. ارتحل إلى دمشق ومكة والمدينة. تدرب بوالده في الحديث وفنونه وكذا في غيره من العلوم تفقه بالإنشائي، وأخذ عن الضياء عبيد الله الطيفي القزويني. برع في الحديث والفقه وأصوله والعربية. وشارك في غيرها من الفضائل. أضيفت إليه جهات أبيه بعد موته. ناب في القضاء عن العماد الكركي نحو عشرين سنة. ثم ترفع عن ذلك وفرغ نفسه للإفتاء والتدريس والتصنيف إلى أن ولي قضاء الديار المصرية بعد الجلال البقيني.

من تصنيفه: «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد شُئ بسبب من التجريح»، و«أخبار الدلسين»، وله تذكرة مفيدة في عدة مجالات. [الفسوة اللامع ٣٣٦/١، والبدر الطالع ٧٢/١، والرسالة المستطرفة ص ٨٣، والأعلام للزركلي ١٤٤/١]

ابن العربي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرفة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عطية (٤٨١-٥٤٢ هـ) وقيل ٤٨٠ هـ وقيل غير ذلك

هو عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو عبد الحمادي، من أهل غرناطة. أحد القضاة بالبلاد الأندلسية. كان فقيهاً جليلاً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، نحوياً لغوياً أديباً، ضابطاً، غاية في توقد الذهن وحسن الفهم وجلالة التصرف. روى عن أبيه الحافظ بن أبي بكر وأبي علي الشافعي وآخرين. وروى عنه أبو القاسم بن حبش وجماعة. ولي قضاء المرية، كان يتحنن الحق وأعدل. من تصنيفه: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز».

وابن عطية هذا هو غير عبد الله بن عطية بن عبد الله، أبي محمد، المقرئ، القصر العسقي المتوفي (٣٨٣ هـ)، صاحب تفسير «ابن عطية». ويؤيد هذا الأخير عن ابن عطية الأندلسي (عبد الحق بن غالب) بأن يقال لعبد الله بن عطية «التقدم»، ولعبد الحق «التأخر».

[بخية الحواة ٧٣/٢ ط عيسى الحلي؛ وطبقات المفسرين ص ١٥-١٦؛ وتاريخ قضاة الأندلس ص ١٠٩؛ والأعلام للزركلي ٥٣/٤، ٢٣٩/٣]

ابن عقيل (٤٣١-٥١٣ هـ)

هو علي بن عقيل بن محمد، أبو الوفاء. شيخ الحنابلة ببغداد في وقته، من تلاميذ القاضي أبي يعلى، اشتغل في حدائقه بمذهب المعتزلة، وكان ينظم الحلاج، فأراد الحنابلة قتله فاختطف ثم أظهر التوبة. كان يجتمع بهواه من كل مذهب، فلذلك برز على أقرانه.

من تصنيفه: «الفتون»؛ و«الواضع» في الأصول؛ و«الفصول» في الفقه.

[البدء والنهاية ١٨٤/١٢، والأعلام ١٢٩/٥، والذيل على طبقات الحنابلة ١٧١/١]

ابن علي (١١٠-١٩٣ هـ)

هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، أبو بشر الأسدي المعروف بابن علي (وعلية هي أمه). كوفي الأصل. كان حافظاً فقيهاً كبير القدر ثقة ثباتاً في الحديث حجة. سمع أيوب السختياني، ومحمد بن المنكدر وغيرهما. حدث عنه ابن جرير وشعبة وهما من شيوخه وعلي بن المني وأخرون. ولي صغافر البصرة، وولي المطام ببغداد في آخر خلافة الرشيد. وقيل إنه قال بخلق القرآن. كما ذكر أنه تاب ما قال.

وله ابن اسمه إبراهيم يدعي أيضاً (ابن علي) كان جهماً يقول بخلق القرآن. وله مصنفات في الفقه.

[تهذيب التهذيب ٢٧٥/١؛ وتذكرة الحفاظ ٢٩٦/١؛ وسبستان الاعتدال ٢١٦/١ و٢٠؛ والأعلام للزركلي ٢٥، ٣٠١/١]

توفي بدمشق. له كتابه المشهور «بالموازاة» وهو أصل كتاب ألفه المالكيون، وأصحها مسائل وأبسطه كلاماً وأوجه. وقد رجع القاسبي على سائر الأهمات.

[السيباج المنسوب ص ٢٢٢، ٢٢٣، والأعلام للزركلي ١٨٣/٦، والشذرات ١٧٧/٢]

ابن نجيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن وهب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن وثبان (؟ - ٧٦٨ هـ)

هو عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الحارثي، أمين الدين. فقيه حنفي، أديب. من أهل دمشق. ولي قضاء حماة. وتوفي في نحو الأربعين من عمره.

من تصانيفه : « قيد الشرائع » منظومة من ألف بيت، ضمنها غرائب المسائل في الفقه؛ و« عقد القلائد » شرح قيد الشرائع؛ و« امتثال الأمر في قراءة أبي عمرو » منظومة. [الفوائد البية ص ١١٣؛ والدرر الكامنة ٤٢٣/٢؛ والأعلام ٣٣٠/٤]

ابن الهمام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن الهندي (٣٢٠ - ٣٩٩ هـ)

هو أحمد بن سعيد بن إبراهيم أبوعمر، المعروف بابن الهندي المحدث القرطبي، فقيه مالكي، ثقة عمدة. كان واحد عصره في علم الشروط، وأقرب له بذلك فقهاء الأندلس. أخذ عن أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم. من تصانيفه «ديوان الوثائق» في ستة أجزاء.

[السيباج ص ٢٨، وشجرة النور الزكية ص ١٠١،

وهديّة العارفين ٦٩/٥، ومعجم المؤلفين ٣٨/١]

أبواسحاق التونسي : ر : التوسيع

أبواسحاق الشيرازي : ر : الشيرازي.

أبواسحاق المروزي : ر : المروزي

أبو بريدة (؟ - ١٠٣ هـ)

هو أبو بريدة بن أبي موسى عبده بن قيس، الأشعري.

ابن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٢

ابن فرحون : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قدامة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن القيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن الماجشون : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن ماجه : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المبارك (١١٨ - ١٨١ هـ)

هو عبده بن المبارك، أبوعبد الرحمن، الحنظلي بالولاء، المروزي أمه خوارزمية وأبوه تركي. كان إماماً فقيهاً ثقة مأموناً حجة كثير الحديث. صاحب أبا حنيفة وسمع السفيانين وصليمان التيمي وحيداً الطويل، حدث عنه خلق لا يحصون من أهل الأقاليم منهم عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن معين وأحمد بن حنبل. عمه جماعة من أصحابه خصاله فقالوا : جمع العلم والفقّه والأدب والنحو واللغة والشعر والزهد والفصاحة والورع وقيام الليل والعبادة والسداد في الرواية وقلة الكلام فيها لا يمنعه وقلة الخلاف على أصحابه. كانت له تجارة واسعة وكان يتفق على الفقره في السنة مائة ألف درهم. مات ببيت (على الفرائض) منصرفاً من غزو الروم.

من تصانيفه : « تفسير القرآن »، و« الدقائق في الرقائق »، و« رقايع الفتاوى ».

[الجواهر المضية ٢٨١/١؛ والفوائد البية ص ١٠٣؛

وتذكرة الحفاظ ٢٥٣/١؛ وشذرات الذهب ٢٩٥/١؛

وهديّة العارفين ٤٣٨/٥]

ابن مسعود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

ابن مفلح : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المقرئ : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المنذر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن المواز (١٨٠ - ٢٩٩ وقيل ٢٨١ هـ)

هو محمد بن إبراهيم بن زياد المعروف بابن المواز. من كبار فقهاء المالكية. من أهل الإسكندرية. ثقة بابن الماجشون وابن عبد الحكم. كان راسخاً في الفقه والفتيا.

قبل اسمه الحارث، وقيل عامر، وقيل اسمه كنيته. من كبار التابعين. كان ثقة كثير الحديث. كان على قضاء الكوفة وكان كاتبه سعيد بن جبير.

[تهذيب التهذيب ١٨/١٢]

أبو بكر الباقلائي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

أبو بكر الجصاص : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الرازي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديق : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر عبد العزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر بن العربي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

أبو بكر بن محمد (؟ - ١٢٠ هـ وقيل غير ذلك)

هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أبو محمد (وقيل : اسمه كنيته) الأنصاري الحنبري ثم التجاري المدني. من محدثي أهل المدينة. كان ثقة كثير الحديث. روى عن أبيه وخالته عمرة بنت عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز وجماعة، وروى عنه ابنه عبدالله ومحمد وعمرو بن دينار والزهري وآخرون. قال مالك : لم يكن عندي أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

[تهذيب التهذيب ٣٨/١٢، وتقریب التهذيب ٣٩٩/٢]

أبو ثور : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الحسن الأبياري (٥٥٧ - ٦١٨ هـ) وعند البعض (٥٥٩ - ٦١٦ هـ)

ورد «أبو الحسن» في حاشية النسفي هكذا بدون شهرة، ولعله : علي بن إسماعيل بن علي، شمس الدين، أبو الحسن الصنهاجي الأبياري - نسبة إلى قرية بجزيرة بني نصر بين مصر والإسكندر يفتيه وأصولي مالكي، كان من الصلحاء الأعلام وأئمة الإسلام، وبارعاً في علم شئ. تفقه بجماعة منهم أبو الطاهر بن عوف، وناب عن القاضي عبد الرحمن بن سلامة في القضاء. مؤلفاته تدل على قوته في الفقه، وأصوله. وفضله البعض على الإمام الفخر الرازي في الأصول.

من تصانيفه : «شرح البرهان لأبي المعالي» في الأصول، و«سنة النجاة» على طريقة الإحياء للزلي، وله تكملة على كتاب مخلوف الذي جمع فيه بين التبصرة والجامع لابن يونس.

[شجرة النور الزكية ص ١٦٦، والنبياح المذهب ص

٢١٣، ومعجم المؤلفين ٣٧/٧، ومرصد الأعلام ٢١/١]

أبو حنيفة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو ذر (؟ - ٣٢ هـ)

قبل اسمه جندب بن جندادة بن قيس. من كبار الصحابة. مدحه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : «ما أنظلت الخضراء، ولا أقلت الفراء، أصدق لجة من أبي ذر» اعترض على معاوية ثم على عثمان في أشياء ففناه عثمان من المدينة إلى الرقة، فأتى بها وصلى عليه ابن مسعود.

[تهذيب التهذيب ١٨/١٢]

أبو ذر الهروي (؟ - ٤٣٤ أو ٤٣٥ هـ وقيل غير ذلك)

هو عبد بن أحمد، ويقال حميد بن محمد، أبو ذر الهروي. يقال له ابن السماك. أصله من هراة، نزل بكة ومات بها. فقيه مالكي، كان محدثاً حافظاً حجة ثقة نظاراً، غلب عليه الحديث، فكان إماماً فيه. أخذ عن أعلام منهم زيد بن غلد والقاضي الباقلائي والقاضي بن القصار.

من تصانيفه : «تفسير القرآن»، و«المستدرک على صحيح البخاري ومسلم»، و«كتاب الجامع»، و«شهادة الزور».

[شجرة النور الزكية ص ١٠٤، وهدية المارقين

٤٣٧/٥، والأعلام للزركلي ٤/٤]

أبو زوغة : ر : ابن العراقي.

أبو زيد الأنصاري (؟ - ؟)

هو عمرو بن أعطب بن رفاعه، أبو زيد الأنصاري

[الإصابة في تمييز الصحابة ٢/٢٥٢؛ وتهذيب التهذيب ٧٣/٥؛ وأعلام الموقعين ١/١٢؛ والأعلام للزركلي ١/٤]

أبو الفتح النيسابوري (٤٨٩ - ٥٥٢ هـ)

هو ناصر بن سلمان (وقيل سليمان) بن ناصر بن عمران أبو الفتح الأنصاري النيسابوري. من علماء الشافعية. كان محدثاً إماماً مناظراً بارعاً في الكلام، حاز قصب السبق فيه على أقرانه. سنخ أباه وأباه الحسن الميني المؤذن وآخرين - روى عنه سعد بن السمعاني وغيره.

من تصانيفه: «كتاب في علم الكلام».

[طبقات الشافعية ٤/٣١٧، والأعلام للزركلي ٣١١/٨، ومعجم المؤلفين ١٣/٧٠، وهدية المعارفين ٤٨٨/٦]

أبو قتادة (٩ - ٣٨ هـ)

هو الحارث بن ربیع بن بلدة، أنصاري خزرجي. فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم. شهد أحداً ومابعداً، توفي بالكوفة في خلافة علي، بعد أن شهد معه مشاهد.

[الإصابة ٤/١٥٧، والاستيعاب بهامش الإصابة ١٦١/٤]

أبو النجاء الحجاوي: ر: الحجاوي.

أبو هريرة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو الوليد الباجي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

أبو يعلى الفراء: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

أبو يوسف: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأبياري: ر: أبو الحسن الأبياري.

الإتقاني (٦٨٥ - ٧٥٨ هـ)

هو أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي، قول الدين أبو حنيفة الإتقاني الفارابي. ولد بإتقان - ولقنان قصبة فاراب، وفاراب ولاية وراء نهر سيحون - وتوفي بالقاهرة. كان رأساً في الحنفية، بارعاً في الفقه واللغة العربية وغير

الخرزجي. صحابي، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة غزوة، ومسح رأسه وقال: «اللهم جله» فما شاب بعدها، نزل البصرة روى عنه ابنه بشير وأبو قلابة وآخرون. وحديثه في صحيح مسلم والسنن. وجدير بالذكر أن البغوي فرق بين أبي زيد عمرو بن أخطب وبين أبي زيد الأنصاري.

[الإصابة ٢/٥٢٢؛ ٤/٨٢، وتهذيب التهذيب ٤/٨]

أبو زيد الدبوسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

أبو سلمة بن عبد الرحمن (٩ - ٩٤ هـ)

أبو سلمة: قيل اسمه عبدالله، وقيل إسماعيل، وقيل اسمه كتيبة، ابن عبد الرحمن بن عوف، الزهري. من كبار التابعين من أهل المدينة. كان ثقة فقيهاً كثير الحديث. ولي قضاء المدينة.

[تهذيب التهذيب ١٢/١١٨، وطبقات ابن سعد؛

١٥٥/٥ ط ١٥٥/٥]

أبو الشعثاء: ر: جابر بن زيد.

أبو عبيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو عبيدة بن الجراح (٤٠ ق هـ - ١٨ هـ)

هو عامر بن عبدالله بن الجراح القرشي القهري - مشهور بكنية (أبي عبيدة) وبالنسبة إلى جده (الجراح). من الصحابة المقلين في الفتيا، وأحد السابقين إلى الإسلام والعشرة المبشرين، هاجر المجرتين وشهد بدرًا ومابعداً. أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن معاذ - قال أحد من حديث أنس: إن أهل اليمن لما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا: ابست منا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، فأخذ بيد أبي عبيدة بن الجراح فقال: هذا أمين هذه الأمة. وقد دعا أبو بكر يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سقفة بني ساعدة إلى البيعة لعمر أو لأبي عبيدة، ولأه عمر الشام وفتح الله عليه السرموك والحامية. توفي في طاعون عمولس بالشام. له في الصحيحين (١٤) حديثاً.

محققاً حجة ثقة متضلماً من فنون كثيرة مبالاً غرالدقة، له تصرف في العبارات. لازم أبا الغضائ عليه الشرامسي، وأخذ عن الدوري وآخرين. تصدر للإفتاء والتدريس بالجامع الأثر، واجتمعت عليه الأفاضل، وجلس في حل شيخه سلطان المزاسي فلزمه جماعته ودرس العلوم الشرعية والعقلية، ثم أقام بمكة يدرس، وانتفع به جماعة من أهلها، ثم توجه إلى مصر وسافر منها إلى بلده بشيش وتوفي بها. من تصانيفه: «الشحفة السنية بأجوبة الأسئلة المرضية».

[خلاصة الأثر ١/٢٣٨؛ وذيل كشف الظنون

٢٥١/٣]

أحمد بن حنبل: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩
إسحاق بن راهويه: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠
أسباط بنت أبي بكر الصديق: تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

أشهب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أصيح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أم حبيبة (١-٤٤ وعند البعض ٤٢ هـ)

هي رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشية الأموية. تكنى أم حبيبة. إحدى أمهات المؤمنين، كانت من السابقين إلى الإسلام، هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبيد الله بن جحش فولدت هناك حبيبة، فتنصر عبيد الله ومات بالحبيشة نصرانياً وبقيت أم حبيبة مسلمة بأرض الحبشة، فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطبها إلى النجاشي فتزوجها وهي بالحبيشة. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث وعن زينب بنت جحش، وروت عنها بنتها حبيبة وأخوها معاوية ومجبة وآخرون.

[الإصابة ٤/٣٠٥، وأسد الغابة ٥/٥٧٣]

أم الدرداء (توفيت في خلافة عثمان رضي الله عنه) هي خيرة بنت أبي حنبل الأسلمي، أم الدرداء الكبرى. صحابة. كانت من فضليات النساء وعقلاتهن

ذلك من المعلوم. دخل مصر ثم رجع فدخل بغداد وولي قضاءها، ثم قدم دمشق وولي بها تدريس دار الحديث بالظاهرة، ثم طلب إلى القاهرة مكرماً حتى حضرها وصار بها من أعيان العلماء، وبعثه صرغتمش شيخ مدرسته التي بناها.

من تصانيفه: «غاية البيان وفائدة الزمان في آخر الأوان». شرح الهداية في عشرين مجلداً، و«التبيين في أصول المذهب» شرح الأخسيكي - نسبة إلى أخسيك، بالشام الخلفة، وعند البعض بالثاء المثناة، مدينة بما وراء النهر - و«شرح الزدوي».

[الفوائد البية ص ٥٠، والجواهر الحفية ٢/٢٧٩،

والنجوم الزاهرة ١٠/٣٢٥، ومعجم المؤلفين ٤/٣]

الأثر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد أبو القاسم البلخي (١-٣٢٦ وعند البعض ٣٣٦ هـ)

هو أحمد بن حازم بن عصمة، أبو القاسم الصفار البلخي. فقيه حنفي، كان إماماً كبيراً، إليه الرحلة ببلخ. نقل عن الفقيه أبي جعفر الهندواني، وتفق عليه إبراهيم أحمد بن الحسين الروزي. بلغ من فقهه واعتداده بنفسه أن قال: خالفت أبا حنيفة في ألف مسألة وكنت أفتي باختياري واجتهادي، والفتوى اليوم على قولي في هذه الألف.

وقد أشار صاحب الجواهر المغنية إلى شخص آخر وكناه أيضاً بأبا القاسم البلخي إلا أننا لم نتمكن على ترجمة له فيما لدينا من المراجع.

[مشايخ بلخ من الحنفية ص ٩٠، والجواهر الحفية ٧٨/١ و ٢٦٣/٢، والفوائد البية ص ٢٦]

أحمد الشيشي (١٠٤٠ - ١٠٩٦ هـ)

هو أحمد بن عبد اللطيف بن القاضي أحمد، شهاب الدين الشيشي، ولد ببلدة بشيش بكر أوله وثالثه، من أعمال الحلة بالفرية - من علماء الشافعية، كان إماماً

الأنصاري : ر: أبوزيد الأنصاري . عبد الملي
الأنصاري . الحجاج بن عمرو الأنصاري .
الأوزاعي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

الباجي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢
الباقلاني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢
البخاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣
بدر الدين العيني : ر: العيني .
بريدة (؟ - ٦٣ هـ)

هو بريدة (قال البهني : اسم بريدة عامر، وبريدة
لقب) ابن الحبيب بن عبدالله بن الحارث، أبو عبدالله،
وقيل غير ذلك، الأسلمي. سكن المدينة ثم انتقل إلى
البصرة ثم إلى مرو فأتى بها. صحابي أسلم حين مر به
النبي صلى الله عليه وسلم مهاجراً بالغنيم، وقيل أسلم بعد
منصرف النبي صلى الله عليه وسلم من بدر. ثم قدم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أحد. فشهد معه
مشاهدته، وشهد الحديبية وبيعة الرضوان تحت الشجرة.
وفي الصحيحين عنه أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم ست عشرة غزوة. وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم، وروى عنه ابنه عبدالله وسليمان، والشعبي
 وغيرهم، أخباره كثيرة ومتأخره مشهورة.

[الإصابة ١/١٤٦؛ وأسد الغابة ١/١٧٥؛ وتذنيب
التذنيب ١/٤٣٢]

اليزار (؟ - ٢٩٢ هـ)

هو أحمد بن عمرو بن عبدالحق، أبو بكر اليزار. من
أهل البصرة. سكن الرملة وتوفي بها. كان حافظاً
للحديث، صدوقاً يخطئ ويترك على حفظه. روى

وذوات الرأي فمن. روت عن النبي صلى الله عليه وسلم
مباشرة ومن طريق زوجها أبي الدرداء خمسة أحاديث.
وروى عنها جماعة من التابعين منهم ميمون بن مهران
وصفوان بن عبدالله وزيد بن أسلم. وهي غير أم الدرداء
الصغرى التي اسمها هجيمة، وقيل: هجيمة، هي أيضاً
زوج أبي الدرداء، لا يعلم لها خبر يدل على صحة ولا
رؤية، ومن خبرها أن معاوية خطبها بعد أبي الدرداء
فأبت أن تتزوج.

[الإصابة ٤/٢٩٥، الاستيعاب ٤/١٩٣، وأعلام
النساء ١/٣٣٧]

أم سلمة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أم هانئ (ماتت في خلافة معاوية)

هي أم هانئ بنت أبي طالب بن عبدالمطلب الهاشمية
ابنة عم النبي صلى الله عليه وسلم، اسمها فاختة وهو
الأشهر، وقيل غير ذلك. من فواضل نساء عصرها. لها
صحة. أسلمت عام الفتح، وكان زوجها هيرة بن عمرو
بن عاتق الخزومي. فلما أسلمت وفتح الرسول صلى الله عليه
وسلم مكة هرب زوجها هيرة إلى غبران. روت عن النبي
صلى الله عليه وسلم ٤٦ حديثاً، وروى عنها عبدالله بن
عباس وآخرون. وقد خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يتزوجها.

[الإصابة ٤/٥٠٣، وتذنيب التذنيب ١٢/٤٨١،
وتقريب التذنيب ٢/٦٢٥، وأعلام النساء ٤/١٤]

أنس بن مالك (١٠ ق هـ - ٩٣ هـ)

هو أنس بن مالك بن النضر، النجاري الخزرجي
الأنصاري، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وخادمه، خدمه إلى أن قبض. ثم رحل إلى دمشق، ومنها
إلى البصرة، فأتى بها آخر من مات بها من الصحابة. له في
الصحيحين ٢٢٨٦ حديثاً.

[الأعلام للزركلي؛ والإصابة؛ وطبقات ابن سعد؛
وتذنيب ابن عساکر ٣/١٩٩؛ وصفة الصفوة ١/٢٩٨]

ت

التادلي (٥٩١-٥٩٧ هـ)

هو عبدالله بن محمد بن عيسى، أبو محمد التادلي - نسبة إلى «تادلة» من جبال البربر بالمغرب قرب تلمسان وفاس - من علماء المالكية. كان فقيهاً أدبياً مفتياً، روى عن القاضي عياض بالسماح وعن أبي محمد بن عتاب وإبي بمر بن القاص بالإجازة. ولي قضاء فاس. وله رسائل [شجرة النور الزكية ص ١٦٤، ولسان الميزان ٣/٣٤٣، والأعلام ٤/٢٦٦، ومرادف الاطلاع ١/٢٤٨] الترمذي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

التناوي: (كان حياً ١١٥٨ هـ)

هو محمد (وعل نسخة كتابه كشف اصطلاحات الفنون ورد اسمه المولوي محمد أهل) بن علي بن محمد حامد بن محمد صابر، الفاروقي التناوي. من أهل الهند، حنفي المذهب، كان لغوياً مشاركاً في بعض العلوم. من تصانيفه: «كشف اصطلاحات الفنون» و«سبق الفايات في نسق الآيات». [هدية العارفين ٦/٣٢٦، والأعلام للزركلي: ومعجم المؤلفين ٤٧/١]

التونسي (?-٤٤٣ هـ)

هو إبراهيم بن حسن بن إسحاق، التونسي، أبو إسحاق. فقيه وأصولي مالكي. كان جليلاً فاضلاً إماماً صالحاً مستبلاً. تفقه بأبي بكر بن عبد الرحمن وأبي عمران الفاسي، وبه تفقه جماعة من الأقرعيين. كان مدرساً بالقيروان، مستشاراً فيها. امتحن مع فقهاء القيروان بحنة عظيمة في سنة ٤٣٧ هـ ورحل من أجلها للمنتنير ثم رجع

عن الفلاس ويندار وآخرين. وروى عنه عبد الباقي بن قانع وأبو بكر الخطلي وعبد الله بن الحسن وغيرهم. ارتحل في آخر عمره إلى أصبهان والشام والتواحي ينشر علمه. من تصانيفه: المسند الكبير الملل سماه «البحر الزاخر» يبين فيه الصحيح من غيره.

[تذكرة الحفاظ ٢/٢٠٤، وميزان الاعتدال ١/١٢٤، والرسالة المستطرفة ص ٦٨، وشذرات الذهب ٢/٢٠٩، والأعلام للزركلي ١/١٨٢]

البغوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البلقيني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البهوتي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيهي (٣٨٤-٤٥٨ هـ)

هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله، أبو بكر البيهي - نسبة إلى بيق وهي قرى بجمعة بناواحي نيسابور - فقيه شافعي، حافظ كبير، أصولي غرير ومكثرم من التصنيف، غلب عليه الحديث واشتبهه ورحل في طلبه.

وهو أول من جمع نصوص الإمام الشافعي، جمعها في عشر مجلدات، وكان من أكثر الناس نصراً لمذهب الشافعي، قال إمام الحرمين في حقه: «ما من شافعي المذهب إلا وللشافعي عليه منه إلا أحد البيهي، فإن له على الشافعي منه».

من تصانيفه: «السنن الكبير»، و«السنن الصغير»، و«كتاب الخلاف»، و«مناقب الشافعي» وقيل تبلغ تصانيفه ألف جزء.

[طبقات الشافعية ٣/٣٣، ووفيات الأعيان ١/٧٥، وشذرات الذهب ٣/٣٠٤، واللباب ١/٢٠٢، والأعلام للزركلي ١/١٣١]

للقيروان وفيها توفي.

من تصانيفه : « التلحقة على كتاب ابن الموزة »
و« التلحقة على المدونة ».

[شجرة النور الزكية ص ١٠٨ و ترتيب المدارك
٧/٧٦٦ ؛ وهديّة العارفين ٨/٥]

ح

الحافظ ابن حجر: ر: ابن حجر السقلاوي.

(الحاكم (٣٢١-٤٠٥)

هو محمد بن عبدالله بن جدويه، الشهير بالحاكم،
يُعرف بابن البيع. من حفاظ الحديث والمصنفين فيه. من
أهل نيسابور. سمع بنيسابور وحدها من نحو ألف شيخ،
وبخبرها من نحو ألف. وثققه بأبي علي بن أبي هريرة
وأبي سهل الصلوكي. كان يرجع إليه في علل الحديث
وصحيحه وسقيمه. وحفظ نحو ٣٠٠ ألف حديث. اتهم
بالتشيع، ودافع عنه السبكي.

من تصانيفه : « المستدرک على الصحيحين »
و« تاريخ نيسابور » ؛ و« معرفة علوم الحديث ».

[طبقات الشافعية للسبكي ٣/٦٤ ؛ وميزان الاعتدال
٣/٨٥ ؛ وتاريخ بغداد ٥/٧٣]

حجاج بن عمرو الأنصاري (؟-٩)

هو حجاج بن عمرو بن غزية الأنصاري، المازني
المدني. صحابي، ذكره البص في التابعين. روى له
أصحاب السنن حديثاً صرح بسماعه فيه من النبي صلى
الله عليه وسلم في الحج. شهد صفين مع علي رضي الله
عنه.

[الإصابة ١/٣١٣ ؛ وتهذيب التهذيب ٢/٢٠٤ ؛ وتقريب
التهذيب ١/١٥٣]

الحجاوي (؟-٩٩٨ هـ)

هو موسى بن أحمد بن موسى بن سالم، شرف الدين أبو
النجا الحجاوي الصالحي. مفتي الحنابلة بدمشق. كان
إماماً بارعاً أصولياً فقيهاً محدثاً ورعاً.

انتهت إليه مشيخة الحنابلة والفتوى، وكان يده

ث

التوري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

جابر بن زيد (٢١-٩٣ وقيل ١٠٣ هـ)

هو جابر بن زيد الأزدي، أبو الشعثاء، من أهل
البصرة. تابعي ثقة فقيه. روى عن ابن عباس وابن عمر
وابن الزبير وغيرهم، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار
وجامعة. كان عالماً بالفتيا، شهد له عمرو بن دينار بالفضل
فقال : ما رأيت أحداً أعلم بالفتيا من جابر بن زيد. قيل
إنه كان إمامياً.

والإباضية الآن يعتبرونه إمامهم الأكبر.

[تهذيب التهذيب ٢/٣٨ ؛ وحلية الأولياء ٣/٨٥ ؛
وتذكرة الحفاظ ١/٦٧ ؛ والأعلام للزركلي ٢/٩١ ؛
والإباضية في موكب التاريخ ٣/٣٠]

جابر بن عبدالله : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥
الجراحي ر : الصجلوني

الجصاص : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الجويني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أن يستمع إليها. سمع الحلال منه مسائل كثيرة، وكان المروزي مع عظيم صلته بأحد ينقل عنه ما كتب. وكان السلطان قد جعل على أمر الحكم وغيره في البلد.

[طبقات الحنابلة ١/١٤٥؛ وطبقات الحفاظ ص ٢٨٠؛ وابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٠٨]

الحسن البصري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن صالح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن بن علي (٣هـ) وقيل بعدها ٥٠ هـ وقيل غير ذلك

هو الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو محمد الهاشمي، أمير المؤمنين، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة. روى عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه علي وأخيه حسين ونخاله هند بن أبي هالة. روى عنه ابنه الحسن ومناشة أم المؤمنين وعكرمة وعبد بن سيرين وآخرون. كان حليماً ورعاً فاضلاً. ولي الخلافة بعد أبيه عدة أشهر، ثم تنازل لمعاوية بشروط، وصان الله بذلك جماعة المسلمين. وظهرت المعجزة النبوية في قوله صلى الله عليه وسلم: «إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين». انصرف الحسن إلى المدينة حيث أقام إلى أن توفي.

و يقال إنه مات مسموماً.

[الإصابة ١/٣٢٨؛ وأسد الغابة ٢/٩؛ وتهذيب التهذيب ٢/٢٩٥؛ وصفة الصفوة ١/٣٤٠]

الحسن بن علي (٤ هـ وقيل بعدها ٦١ هـ)

هو الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله، الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحته من الدنيا وأحد سيدي شباب أهل الجنة. ولد بالمدينة وكانت إقامته بها إلى أن خرج مع أبيه إلى الكوفة فشهد معه المجمع ثم صفين ثم قتال الخوارج وبقي معه إلى أن قتل، ثم مع أخيه إلى أن سلم الأمر إلى معاوية فتحول مع أخيه إلى المدينة. روى عن جده وأبيه وأمه ونخاله هند بن أبي هالة وعمر بن الخطاب. روى عنه أخوه الحسن وبنوه

تدريس الحنابلة بمدرسة أبي عمرو والجامع الأموي. انتفع به جماعة منهم القاضي شمس الدين بن طريف، والقاضي شمس الدين الرجيحي، والقاضي شهاب الدين الشوكي.

من تصانيفه: «الإقناع لطالب الانتفاع» جرد فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد؛ و«زاد المستنقع في اختصار المقنع».

[الكواكب السائرة ٣/٢١٥؛ وشذرات الذهب ٨/٣٢٧؛ ومجمع المؤلفين ١٣/٣٤]

حذيفة (٤-٣٦ هـ)

هو حذيفة بن اليمان (واليمان لقبه واسمه: حسيل) ويقال حسيل) أبو عبد الله العيصي. من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم. أسلم هو وأبوه وأرادا شهيد بدر فصدما المشركين، وشهدا أحدًا فاستشهد اليمان بها. شهد حذيفة الخندق ومابعداها، كما شهد فتح العراق، وله بها آثار شهيرة. خيره النبي صلى الله عليه وسلم بين الهجرة والنصرة فاختار النصر. استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة علي بأربعين يوماً.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير، وعن عمر، وروى عنه جابر وجندب وعبد الله بن يزيد وآخرون.

[تهذيب التهذيب ٢/٢١٩؛ والإصابة ١/٣١٧؛ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٤/٩٣؛ والأعلام للزركلي ٢/١٨٠]

حرب (٢-٢٨٠ هـ)

هو حرب بن إسماعيل بن خلف، أبو محمد، وقيل أبو عبد الله، الحنظلي الكرمانى. صاحب الإمام أحمد. كان فقيهاً حافظاً، نقل عن الإمام أحمد فتهاً كثيراً، ولكنه لم يسمع عنه كل ما أذاع عنه، حتى إن الحلال قال: إنه حفظ أربعة آلاف مسألة عن أحمد وإسحاق بن راهويه قبل

علماء الحنفية، كان إماماً فقيهاً أصولياً محدثاً متقناً، تفقه على شمس الأئمة الكردي. وتفقه عليه جماعة منهم صاحب الكنز حافظ الدين النفي. انتهت إليه رئاسة العلم بما وراء النهر.

من تصانيفه: «الفوائد» حاشية على الهداية علقته على مواضع مشككة؛ و«شرح المنظومة النفية»؛ و«شرح الجامع الكبير».

[الفوائد البية ص ١٢٥؛ والجواهر المفيدة ١/٣٧٣؛ ومراسد الاطلاع ٢/٥٩٦]

خ

خالد بن معدان (؟ - ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك)

هو خالد بن معدان بن أبي كرب، أبوعبدالله، الكلاعي. تابعي ثقة. أدرك سبعين رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. روى عن ثوبان وابن عمر ومعاوية بن أبي سفيان وغيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٣/١١٨؛ وتهذيب ابن عساكر

٨٦/٥؛ والأعلام للزركلي ٢/٢٤٠]

الحرقفي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

د

الدارمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدبوسي (أبوزيد): تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

علي زين العابدين وفاطمة وحفيده الباقر والشمس وآخرون. أخرج له أصحاب السنن أحاديث يسيرة. كان فاضلاً عابداً. قتل بالعراق بعد خروجه أيام يزيد بن معاوية.

[الإصابة ١/٣٣٢؛ وأسد الغابة ٢/١٨؛ وتهذيب التهذيب ٢/٣٤٥، صفة الصفوة ١/٣٢١، والأعلام الزركلي ٢/٢٦٣]

الحصكفي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الخطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكم (٥٠ - ١١٣ هـ)

هو الحكم بن عُثَيْبَةَ، الكندي بالولاء، من أهل الكوفة. تابعي أدرك بعض الصحابة، عرف بالفقهاء. شهد له الأوزاعي وغيره. وكان فيه تشيع لم يظهر منه. ورمي بالتدليس. وهو ثقة.

[تهذيب التهذيب ٢/٤٣٢]

الحليمي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد (؟ - ١٦٧ هـ)

هو - هنا - حماد بن سلمة بن دينار، أبوسلمة، مولى تميم. مفتي أهل البصرة، أحد رجال الحديث. كان إماماً في العربية فقيهاً وفصيحاً مفوهاً مقرئاً، شديداً على المتبدعة. قد احتج به مسلم في أحاديث عدة في الأصول وحمادة البخاري.

روى عن ثابت البناني وقائدة وخاله حميد الطويل وآخريين. وروى عنه ابن جريج والشوري وشعبة وآخرون.

من تصانيفه: «الموالي في الحديث»؛ و«كتاب السنن».

[ميزان الاعتدال ١/٥٩٠؛ وتهذيب التهذيب ٣/١١؛ وهدية العارفين ٥/٣٣٤؛ والأعلام للزركلي ٢/٣٠٢]

حميد الدين الضرير (؟ - ٦٦٧ هـ)

هو علي بن محمد بن علي، حميد الدين الضرير من أهل راشش - بضم الميم - قرية من أعمال بخارى - من

الدردير: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

المسوقي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدهلوي (١١١٠ - ١١٧٩ هـ) وعند البعض (١١٧٩ هـ)

هو أحمد بن عبد الرحيم، أبو عبد العزيز أو أبو عبد الله، الملقب شاء ولي الله، من أهل دهلي بالهند، فقيه وأصولي حنفي، محدث ومفسر. قال صاحب فهرس القاهرة: أحيا الله به وبأولاده وأولاد بيته وتلاميذه الحديث والسنة بالهند بعد مواتها، وعمل كتبه وأسانيده المداور في تلك الديار.

من تصانيفه: «الإتصاف في بيان أسباب الاختلاف» و«حجة الله البالغة» و«فتح الخبير بما لا بد من حفظه في علم التفسير».

[الأعلام للزركلي ١/١٤٤؛ وهدية المارفين ٦/٥٠٠؛ ومعجم المؤلفين ٤/٢٩٢؛ ومعجم المطبوعات العربية ص ٨٩٠]

ر

الرازي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

راشد بن حفص الزهري (؟ - ؟)

هو راشد بن حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف. ذكره ابن حبان في الثقات، روى عنه إبراهيم بن عبد المطلب بن السائب بن أبي وداعة. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو مجهول، وهو مستخرج من كتاب الواقدي.

[لسان الميزان ٢/٤٤١؛ والجرح والتعديل لابن أبي

حاتم ج ١ - قسم ٢/٤٨٦]

الرافعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الربيع بن أنس (؟ - ١٣٩ هـ) وقيل (١٤٠ هـ)

هو الربيع بن أنس، البكري، ويقال الحنفي، البصري ثم الحارثاني. روى عن أنس بن مالك وأبي العالية والحسن البصري وغيرهم. وروى عنه أبو جعفر الرازي والأعمش وصليمان التيمي وآخرون. قال النسائي: ليس به بأس. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: الناس يتقون من حديثه ما كان من رواية أبي جعفر عنه، لأن في أحاديثه عنه اضطراباً كثيراً.

[تهذيب التهذيب ٣/٢٣٨]

ربيعة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرحبياني (١١٦٤ - ١٢٤٣ هـ)

هو مصطفى بن سعد بن عبده، السيوطي شهرة، الرحبياني مولداً - والرحبية قرية من أعمال دمشق - وقيل ولد في أسيوط. مفتي الحنابلة بدمشق، فقيه فريقي. أخذ الفقه عن الشيخ أحمد البعلبي ومحمد بن مصطفى اللبدي النابلسي وآخرين. روى عنه وانتفع به أناس كثيرون. انتهت إليه رئاسة الفقه. تولى نظارة الجامع الأموي والإفتاء على مذهب أحمد بن حنبل.

من تصانيفه: «مطالب أولى النهى في شرح غاية المنى» ثلاثة مجلدات ضخماء في فقه الحنابلة.

[حلية البشر ٣/١٥٤١؛ والأعلام للزركلي ٨/١٣٥؛

معجم المؤلفين ١٢/٢٥٤؛ ومقدمة التحقيق لطالب أولى

النهى].

الرملي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرهوني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرويانى: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ز

الزيرين العوام (؟ - ٣٣٦ هـ)

هو الزير بن العوام بن خويلد بن أسد، أبو عبد الله،

زيد بن ثابت : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزليحي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

سالم (؟ - ١٠٦ هـ) وقيل غير ذلك

هو سالم بن عبدالله بن عرب بن الخطاب، أبو عمر، ويقال أبو عبدالله، الطوسي المدني. تابعي ثقة. أحد فقهاء المدينة السبعة. كان كثير الحديث. روى عن أبيه وأبي هريرة وأبي رافع وغيرهم. قال مالك : لم يكن أحد في زمان سالم بن عبدالله أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل والعيش منه.

[تهذيب التهذيب ٤٣٦/٣ ؛ وتهذيب تاريخ ابن عساكر ٥٠/٦ ؛ والأعلام للزركلي ١١٤/٣]

السبكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سحون (١٦٠ - ٢٤٠ هـ)

هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو سعيد، التنوخي القيرواني. وسحون لقبه. من العرب صلبية. أصله شامي من حص. فقيه مالكي، شيخ عصره وعالم وقته. كان ثقة حافظاً للعلم، رحل في طلب العلم وهو ابن ثمانية عشر عاماً أو ثمانية عشر. ولم يلاق مالكا وإنما أخذ عن أئمة أصحابه كابن القاسم وأشهب. والزواة عنه نحو ٧٠٠، انتهت إليه الرئاسة في العلم، وكان عليه العول في المشكلات وإلى الرحلة. راوده محمد بن الأغلب حولاً كاملاً على القضاء، ثم قبل منه على شرط أن لا يرتزق له شيئاً على القضاء، وأن ينفذ الحقوق على وجهها في الأمير وأهل بيته. وكانت ولايته سنة ٢٣٤ هـ، ومات وهو يتولى القضاء.

من مصنفاته : «المدونة» جمع فيها فقه مالك.

القرشي الأسدي. ابن عمه النبي صلى الله عليه وسلم. أمه صفية بنت عبد المطلب بن هاشم. حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم. هو أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى بعد عمر رضي الله عنه. أسلم وله اثنتا عشرة سنة، وقيل ثمان سنين. هاجر المجرتين. وهو أول من صل سيفاً في سبيل الله. شهد بدرًا ولم يتخلف عن غزوة غزاه رسول الله صلى الله عليه وسلم. روى عنه ابنه عبدالله وعروة، وروى عنه أيضاً الأحنف بن قيس ومالك بن أوس وغيرهم. قتل يوم الجمل ودفن بناحية البصرة.

[الإصابة في تمييز الصحابة ٥٤٥/١ ؛ وتهذيب التهذيب

٣١٨/٣]

الزرقاني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ)

هو محمد بن بهادر بن عبدالله، أبو عبدالله، بدر الدين، الزركشي. فقيه شافعي أصولي. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة في عدة فنون.

من تصانيفه : «البحر المحيط» في أصول الفقه ٣ مجلدات ؛ و«إعلام الساجد بأحكام المساجد» ؛ و«الدياج في توضيح المنهاج» فقه ؛ و«المشهور» يعرف بقواعد الزركشي.

[الأعلام ٢٨٦/٦ ؛ والدرر الكامنة ٣٩٧/٣].

زفر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زَيْد بن أسلم (؟ - ١٣٦ هـ)

هو زيد بن أسلم، الطوسي البغدادية. مولى عمر بن الخطاب. كانت له حلقة بالمسجد النبوي. وكان فقيهاً عالماً بتفسير القرآن، كثير الحديث، ثقة. وقيل إنه كان يدرس. كان مع عمر بن عبد العزيز أيام خلافته.

[تهذيب التهذيب ٣٩٥/٣ ؛ والأعلام للزركلي ٩٥/٣ ؛

وتذكرة الحفاظ ١٢٤/١]

[شجرة النور الزكية ص ٦٩؛ والدياج ص ١٦٠؛
ومرآة الجنان ١٣١/٢؛ ومعجم المؤلفين ٢٢٤/٥]
السُّدِّي (؟ - ١٢٧ هـ)

هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كروة، أبو محمد،
السدي - بضم السين وتشديد الدال، نسبة إلى سدة
مسجد الكوفة. كان يبيع بها المتاع - من أهل الكوفة.
تابعي، صدوق بهم، ورمي بالتشيع. كان عارفاً بالوقائع
وأيام الناس. روى عن أنس وابن عباس. ورأى ابن
عمر. وروى عنه شعبة والشوري والحسن بن صالح
وآخرون.

من مصنفاته: «تفسير القرآن».

[تهذيب التهذيب ٣١٣/١؛ وتقریب التهذيب ٧١/١؛
والنجوم الزاهرة ٣٠٨/١؛ وهدية العارفين ٢٠٦/١]
السرخسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي، رضى الدين (؟ - ٧٧١ هـ)

هو محمد بن محمد بن محمد، رضى الدين، وبرهان
الإسلام، السرخسي. فقيه وأصولي حنفي. كان إماماً
كبيراً، جامعاً للعلوم العقلية والنقلية، قدم حلب ودرس
بالنورية والحلاوية بعد محمد الغزنوي، فتعصب عليه
جماعة ونسبوه إلى التقصير، فانزعول عن التدريس وسار إلى
دمشق وتولى تدريس الحانوتية بها. توفي بدمشق.

من تصانيفه: «المحيط الكبير» في نحو أربعين مجلداً؛
و«المحيط الثاني» في عشر مجلدات؛ و«المحيط الثالث» في
أربع مجلدات؛ و«المحيط الرابع» في مجلدين.

[الجواهر المضية ١٢٨/٢؛ والفوائد البية ص ١٨٨؛
والأعلام للزركلي ٢٤٩/٧ و ٢٢٣/١٠؛ ومعجم المؤلفين
٢٧٨/١١]

سعد بن إبراهيم (؟ - ١٢٥ هـ وقيل غير ذلك)

هو سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف،
أبو إسحاق، ويقال أبو إبراهيم، الزهري (سماه مفضل بن
فضالة سعيداً كما في لسان الميزان وهكذا وقع في المغني
٤٨٦/٤ ط المنار ١٣٤٧ هـ). تابعي رأى ابن عمر. روى

عن أبيه وأنس ونافع وغيرهم. روى عنه إبراهيم والزهري
وموسى بن عتبة وابن عيينة وآخرون. كان ثقة كثير
الحديث، وأجع أهل العلم على صدقه. ولي قضاء المدينة،
لما عزل عن القضاء كان يفتى كما كان يفتى وهو قاض.
[تهذيب التهذيب ٦٣/٣؛ وميزان الاعتدال

١٢٦/٢، ولسان الميزان ٣١/٣]

سعد بن أبي وقاص: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن إبراهيم: ر: سعد بن إبراهيم

سعيد بن جبير: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن سالم القداح (توفي قبل ٧٠ هـ)

هو سعيد بن سالم القداح أبو عثمان. أصله من
خراسان، ويقال الكوفة، سكن مكة. روى عن الثوري
وابن جريج وغيرهما. وروى عنه علي بن حرب وابن
عيينة والشافعي وآخرون. ساق ابن عدي له أحاديث
وقال: حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة وهو عندي
صدوق لا بأس به مقبول الحديث، ويقال: إنه كان يرى
الإرجاء وليس بمجه. كان يفتي بكه ويذهب إلى قول
أهل العراق.

[تهذيب التهذيب ٣٥/٤؛ وميزان الاعتدال ١٣٩/٢]

سعيد بن المسيب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سفیان الثوري: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

السيوطي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشافعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠، ٣٦١

الشاطبي (؟ - ٧٩٠ هـ)

هو إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق، اللخمي
الغرناطي، المشهور بالشاطبي، من علماء المالكية. كان
إماماً محققاً أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً نظاراً ثيباً بارعاً في

كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء. ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) وشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩هـ ومات حاكماً بها. وكان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفاً.

من مصنفاته: «نيل الأوطار شرح منقذ الأخبار» للمجدد بن تيمية، و«فتح القدير» في التفسير، و«السل الجرار» في شرح الأزهار في الفقه. و«إرشاد الفحول» في الأصول.

[الأعلام للزركلي، والبدر الطالع ٢١٤/٢ - ٢٢٥

ونيل الأوطار ٣/١]

الشيخ عليش (١٢١٧ - ١٢٩٩هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد عليش، أبو عبدالله، من أهل طرابلس الغرب، ولد بالقاهرة وتوفي بها. شيخ المالكية بصغر ومفتها، كان فقيهاً مشاركاً في عدة علوم. تعلم في الأزهر وولي مشيخة المالكية فيه، أخذ عن الشيخ الأمير الصغير والشيخ مصطفى البولاق وآخرين. تخرج عليه من علماء الأزهر طبقات متعددة. وامتنع بالسجن لما احتلت دولة الإنكليز مصر ومات بآثر ذلك.

من تصانيفه: «منح الجليل على مختصر خليل» أربعة أجزاء في فقه المالكية، و«هداية السالك» وهو حاشية على الشرح الصغير للدردير.

[شجرة النور الزكية ص ٣٨٥؛ والأعلام للزركلي ٢٤٤/٦؛ ومجمع المؤلفين ١٢/٩]

الشيرازي (٣٩٣ - ٤٦٧هـ)

هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو اسحاق، جال الدين الشيرازي. ولد بفيروز آباد (بلدة بفارس) شأ ببغداد وتوفي بها. أحد الأعلام، فقيه شافعي. كان منظرًا قصيحاً ورعاً متواضعاً. قرأ الفقه على أبي عبدالله البيضاوي وغيره، ولزم القاضي أبا الطيب إلى أن صار معيده في حلقاته. انتهت إليه رئاسة المذهب، بنيت له النظامية ودّس بها إلى حين وفاته.

من تصانيفه: «المهذب» في الفقه، و«التكت» في

العلوم. أخذ عن أئمة منهم ابن الفخار وأبو عبد الله النسي وأبو القاسم الشريف السبي، وأخذ عنه أبو بكر بن عاصم وآخرون. له استنباطات جليلة وفوائد لطيفة وأبحاث شريفة مع الصلاح والوقفة والورع وإتباع السنة واجتنب البدع. وبالجملية تقدره في العلوم فوق ما يذكر وتعليته في التحقيق فوق ما يهر.

من تصانيفه: الموافقات في أصول الفقه «أربع مجلدات»؛ و«الاعتصام»؛ و«المجالس» شرح به كتاب البيوع في صحيح البخاري

[نيل الابتهاج بهامش الديباج ص ٤٦؛ وشجرة النور

الزكية ص ٢٣١؛ والأعلام للزركلي ١/١٧١]

الشافعي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيرازي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشريفي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشعبي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شمس الألفه، السرخسي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

الشرنابلي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرواني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

شرح: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشرماني: (٨٩٨ - ٩٧٣هـ).

هو عبد الوهاب بن أحمد بن علي، أبو الوهاب أو أبو محمد، المعروف بالشرماني أو الشمراني. ولد ببلدة ساقية أبي شعرة من أعمال المنوفية وتوفي بالقاهرة. كان فقيهاً محدثاً أصولياً صوفياً مكثرًا في التصنيف. أخذ العلم عن مشايخ عصره كالشيخ الجلال السيوطي وذكرى الأضراري.

من تصانيفه: «الأجوبة المروية عن أئمة الفقهاء والصوفية» و«أدب القضاء».

[شذرات الذهب ٣٧٢/٨؛ ومجمع المطبوعات العربية ص ١٢٩؛ والأعلام للزركلي ٤/٣٣١؛ ومجمع المؤلفين ٦/٢١٨]

الشوكان (١١٧٣ - ١٢٥٠هـ)

هو محمد بن علي بن محمد الشوكان في مجتهد من

الخلافة، و«التبصرة» في أصول الفقه.

[طبقات الشافعية الكبرى ٨٨/٣، وشذرات الذهب

٣٤٩/٣، واللباب ٤٥١/٢، ومعجم المؤلفين ٦٨/١]

ص

ض

الضحاك : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ط

صاحب العذب الفائض : ر : ابراهيم الوائلي.

صاحب المحيط

اختلفت الآراء فيمن يراد بصاحب المحيط عند الحنفية .

نقل عن ابن الحنثالي أنه يراد به عند الإطلاق رضى الدين محمد بن محمد السرخسي (ر : السرخسي، رضى الدين). و يفهم مما قاله ابن أمير الحاج عند ذكر مصنف الحنفية أنه يراد بصاحب المحيط عند الإطلاق الإمام برهان الدين المرفياني (تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١). قال اللكني : لقد أصاب ابن أمير الحاج في أن المحيط إذا أطلق يراد به المحيط البرهاني في هذه الكتب المتداولة، وهو الذي كنت أظنه قبل اطلاعي على كلامه هذا، إلا أن في نسبه إلى برهان الدين المرفياني اختلافاً فإن الذي أظن أن مصنفه بخاري .

[الفوائد البية ص ٢٤٦]

الصاحبان : تقدمت ترجمتهما في ج ١ ص ٣٥٧

الصمصم بن جثامة (توفي في خلافة عثمان رضى الله عنه)

هو الصمصم بن جثامة بن قيس الليثي، صحابي. هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم. روي عنه أحاديث، منها في الصحيح. وكان فيمن شهد فتح فارس.

[تهذيب التهذيب ٤٢١/٤، والإصابة ١٧٨/٢ ط المطبعة التجارية]

ع

عائشة : تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عباد بن عبدالله بن الزبير (؟-٤)

هو عباد بن عبدالله بن الزبير بن التمام الأسدي

المدني، تايي ثقة كثير الحديث. كان أصدق الناس لهجة. روى عن أبيه وجدته أساءه وزيد بن ثابت وغيرهم. روى عنه ابنه يحيى وهشام بن عروة وابن أبي مليكة وآخرون. كان عظيم القدر عند أبيه، وكان على قضائه بركة، وكان يستغفله إذا حج.

[تهذيب التهذيب ٩٨/٥]

عباس بن محمد بن موسى (؟ - ؟)

هو عباس بن محمد بن موسى الخلال، من أهل بغداد. كان من أصحاب الإمام أحمد بن حنبل الأولين الذين كان يعتد بهم. وكان رجلاً له قدر وعلم وعارضة.

عبد الرحمن بن عوف (؟ - ؟) وقيل غير ذلك - ٢٢ هـ وقيل غير ذلك

هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث، أبو محمد القرشي الزهري. من كبار الصحابة، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الثوري الذين جعل عمر الخلافة فيهم. أسلم قديماً، وهاجر المجرتين، وشهد المشاهد. وكان من يفتي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن عرف برواية الحديث الشريف. توفي بالمدينة ودفن بالقيع.

[الإصابة في تمييز الصحابة ٤١٦/٢، وتهذيب التهذيب ٣٤٤/٦، والأعلام للزركلي ٩٥/٤]

عبد العلي الأنصاري (؟ - ١٢٢٥ هـ)

هو عبد الطي محمد بن نظام الدين محمد الأنصاري من أهل الهند.

من تصانيفه: «فوائح الروح شرح مسلم الجوت». [ذيل كشف الظنون ٤٨١/٤]

عبد الله بن جعفر (١ هـ وقيل غير ذلك - ٨٠ هـ وقيل غير ذلك)

هو عبد الله بن جعفر، بن أبي طالب، أبو جعفر، وقيل غير ذلك، الهاشمي. ولد بأرض الحبشة لا هاجر أبواه إليها، وهو أول من ولد بها من المسلمين. صحابي، حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن أبويه وعنه

علي وأبي بكر وعثمان وغيرهم. كان جواداً سخياً. وكان أحد أمراء علي يوم صفين. روي عنه أنه قال: مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسي وقال: اللهم أخلف جعفراً في ولده وقال: كنا نلعب قُرْبنا على دابة فحملني أمامه. [الإصابة ٢٨٩/٢، والاستيعاب ٨٨٠/٣، وتهذيب

التهذيب ١٧٠/٥]

عبد الله بن عباس: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

عبد الله بن عمر: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عبد الله بن مسعود: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عبد الله بن الحسن: ر: العنبري.

عثمان بن أبي العاص (؟ - ٥١ هـ وقيل غير ذلك)

هو عثمان بن أبي العاص بن يشر بن عبد، أبو عبد الله. من ثقيف. نزل البصرة. صحابي أسلم في وفد ثقيف. استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف، وأقره أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم ولاء عمر عمان والبحرين ثم سكن البصرة حتى مات بها في خلافة معاوية. له فتوح وغزوات، وهو الذي أمسك ثقيفاً عن الردة، قال لهم: ياممشر ثقيف، كنتم آخر الناس إسلاماً فلا تكونوا أولهم ارتداداً. له أحاديث في صحيح مسلم وفي السنن.

[تهذيب التهذيب ١٢٨/٧، والإصابة ٤٦٠/٢،

والأعلام للزركلي ٣٦٨/٤]

عثمان بن عفان: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

المجلوني (١٠٧٨ - ١١٦٢ هـ)

هو إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الفني، أبو الفداء، الشافعي، الشهير بالجراحي، نسبة إلى أبي عبيدة بن الجراح أحد الصحابة العشرة المبشرين بالجنة. ولد ببجلون ونشأ بدمشق وتوفي بها. كان عالماً بارعاً صالحاً مفيداً محدثاً مبعلاً بقوة مستنداً خاشعاً مكثرًا من التأليف، له يد في العلوم لاسيما الحديث والعربية. من مشايخه أبو الموهاب مفتي الحنابلة بدمشق. درس بالجامع الأموي وفي مسجد بني السفرجياتي. لزمه جماعة كثيرون لا يحصون عدداً.

من تصانيفه: «كشف الحفاء ومنزى للإلباس عما
اشتهر من الأحاديث على أسنة الناس» و«الأجوبة المحققة
على الأسئلة المفرقة».

[سلك الدرر ٢٥٩/١ والأعلام للزركلي ٣٢٥/١؛
ومعجم المؤلفين ٢٩٢/٢]

العدوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

العرافي (٧٢٥-٨٠٦هـ)

هو عبد الرحمن بن حسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل،
زين الدين، يعرف بالعرافي. كردي الأصل. من كبار
المحدثين الحفاظ. شافعي، أصولي لغوي. ولد بجهة إربل
بالمراق وقدم مصر صغيراً مع والده فتعلم ونسخ، ورحل إلى
دمشق وحلب والحجاز والإسكندرية. وأخذ عن جماعة من
العلماء. توفي بالقاهرة.

من مؤلفاته: «الألفية في علوم الحديث»، و«فتح
المغيث شرح ألفية الحديث». و«الغني عن حل الأسفار
في تخريج مافي الإحياء من الآثار». و«نظم الدرر السنية
في السيرة الزكية».

[معجم المؤلفين ٢٠٤/٥. والضوء للامع ١٧/٤.
وحسن المحاضرة ٢٠٤/١]

عروة بن الزبير (٢٣-٩٩هـ)

هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، وأمه أسماء
بنت أبي بكر، من كبار التابعين، فقيه محدث، أخذ عن
أبيه وأمه وخالته السيدة عائشة. وعنه خلق كثير. لم يدخل
في شيء من الفتن. انتقل من المدينة إلى البصرة، ثم إلى
مصر فأقام بها سبع سنين. وتوفي بالمدينة. وبها «بئر
عروة» تنسب إليه، معروفة الآن.

[تهذيب التهذيب ٧/١٨٠، والأعلام للزركلي ١٧/٥
وحلية الأولياء ١٧٦/٢]

عزالدين بن عبد السلام (٥٧٧-٦٦٠هـ)

هو عبد العزيز بن عبد السلام أبي القاسم بن الحسن
السلّمي، يلقب بسلطان العلماء. فقيه شافعي مجتهد. ولد
بدمشق وتولى التدريس والخطابة بالجامع الأموي. انتقل

إلى مصر فولي القضاء والخطابة.

من تصانيفه: «قواعد الأحكام في مصالح الأئمة».
و«الفتاوى»، و«التفسير الكبير».

[الأعلام للزركلي ١٤٥/٤. وطبقات السبكي
٨٠/٥]

عطاء: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر (توفي في خلافة معاوية)

هو عقبة بن عامر بن عيسى الجهمي، يكنى أبا حماد.
وقيل غير ذلك. كان قارئاً عالماً بالفرائض والفقه، قدّم
المجرة والسابقة والصحة. وهو أحد من جمع القرآن. روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر، وروى عنه أبو أمامة
وإبن عباس وقيس بن أبي حازم وآخرون. ولي إمرة مصر
من قبل معاوية سنة ٤٤هـ.

[تهذيب التهذيب ٢٤٢/٧. والاستيعاب ١٠٧٣/٣]

عكرمة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علقمة: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

علي بن موسى (?-٣٠٥هـ)

هو علي بن موسى بن يزيد. من أهل قم، ثم قدم نيسابور.
إمام الحنفية في عصره، وله كتب في الرد على أصحاب
الشافعي.

له: «كتاب الضحايا».

[الجواهر المضية ٣٨٠/١؛ وطبقات الفقهاء للشرازي
١١٩]

عمر بن الخطاب: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن عبد العزيز: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
العنبري (١٠٥ وقيل ١٠٦-١٦٧هـ)

هو عبيد الله بن الحسن بن حسين بن أبي الحر مالك
بن الحشخاش الحنبري. من سادات أهل البصرة علماً
وفقهاً. ولي قضاءها وكان ثقة عموداً. روى عن عبد الملك
القرظي وغيره. وروى عنه ابن مهدي وخالد بن الحارث
وعبد بن عبد الله الأشعري وآخرون. قد خرج له مسلم.
وقيل إنه تكلم في معتقده ببدعة.

[تهذيب التهذيب ٧/٧؛ وميزان الاعتدال ٥/٣؛
والأعلام للزركلي ٤/٣٤٦]

عياض : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤
العيني (٧٦٢ - ٨٥٥ هـ)

هو محمود بن أحمد موسى، أبو الشتاء وأبو محمد، قاضي
القضاة بدر الدين العيني. أصله من حلب، ومولده في
عين شتاب (والها نسبه)، فقيه حنفي، ومؤرخ من كبار
المحدثين. تفقه على والده. كان فصيحاً باللغتين العربية
والتركية. برع في الفقه والتفسير والحديث واللغة والتاريخ
وغيرها من العلوم. دخل القاهرة، وولي الحسبة مراراً.
ولى عدة تداريس ووظائف دينية، أفتى ودرس وأكب
على الاشتغال إلى أن ولى نظر السجون ثم قضاء قضاة
الحنفية بالديار المصرية.

من تصانيفه : «عمدة القارئ في شرح البخاري»؛
و«البنية في شرح الهداية»؛ و«رمز الحقائق» شرح الكنز.
[الجواهر المضية ٢/١٦٥، والفوائد البهية ص ٢٠٧،
وشذرات الذهب ٧/٢٨٦، والأعلام للزركلي ٨/٣٨]

زوجة هشام بن عروة. تابعة ثقة، روت عن جدتها أساء
بنت أبي بكر وأم سلمة أم المؤمنين وعمره بنت عبد الرحمن.
ذكرها ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ١٢/٤٤٤، وأعلام النساء في عالمي
العرب والإسلام ٤/١٤٦، وطبقات ابن سعد ٨/٣٥٠]
فخر الإسلام البزدي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣
فريضة بنت مالك (؟ - ؟)

هي فريضة بنت مالك بن سنان بن عبيد الأصبارية
الحزرجية، أنحت أبي سعيد الخدري. استشهد أبوها يوم
أحد. يقال لها «الفارعة» كما وقع في سنن النسائي
(١٩٩/٦) في سياق حديثها، وعند الطحاوي «الفرعة»
شهدت ببيعة الرضوان. روت عن النبي صلى الله عليه
وسلم ثمانية أحاديث، وروت عنها ز ينب بنت كعب بن
عجرة.

[الإصابة ٤/٣٨٦ و٢/٣٥؛ وأسد الغابة ٥/٥٢٩؛
وأعلام النساء ٤/١٦٩]

ق

غ

القاسم بن سلام، أبو عبيد: تقدمت ترجمته في ج ١ ص
٣٣٧

الغزالي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣
غلام الخلال : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

القاسم بن محمد (؟ - ١٠١ هـ وقيل غير ذلك)
هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد وقيل
أبو عبد الرحمن. من خيار التابعين. كان ثقة رقيقاً عالماً إماماً
فقيهاً ورعاً. وله رواية للحديث الثريفة. وهو أحد فقهاء
المدينة السبعة.

[تهذيب التهذيب ٨/٣٣٣؛ والأعلام للزركلي ٢/٤٠؛
وشجرة النور ص ١٩]

ف

فاطمة بنت المنذر (٤٨ - ؟)
هي فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام الأسدية،

القاضي أبو يعلى : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي إسماعيل (٢٠٠ - ٢٨٤ أو ٢٨٣ هـ)

هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضي، أبو إسحاق. ولد في البصرة ونشأ بها واستوطن بغداد. فقه على مذهب مالك. كان إماماً علامة في سائر الفنون والمعارف، فقيهاً محصلاً، على درجة الاجتهاد، وحافظاً معدوداً في طبقات القراء وأئمة اللغة. ينسب إلى بيت تردد العلم فيه مدة تزيد على ثلاثمائة سنة. تفقه بآب المثل، وتفقه به النسائي وابن المتاب وآخرون. شرح مذهب مالك ولخصه واحتج له. ولي قضاء بغداد، وأضيف له قضاء المدائن والبروات، ثم ولي قضاء القضاة إلى أن توفي فجأة ببغداد.

من تصانيفه : «المبسوط» في الفقه ؛ «والأموال والمغازي» ؛ و«الرد على أبي حنيفة» ؛ و«الرد على الشافعي» في بعض ما أفتى به.

[الديباج المذهب ص ٩٢ وشجرة النور الزكية ص ٦٥ والأعلام للزركلي ٣٠٥/١]

القاضي الباجي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

القاضي مختار (٤٦٢ هـ)

هو حسين بن محمد بن أحمد المزورودي من خراسان. من كبار أصحاب القفال. قال الرافعي في التهذيب : كان غواصاً في الدقائق. من أصحاب الفرياني. وكان يلقب بمجر الأئمة. وهو شيخ الجويني المشهور بإمام الحرمين. له «التلخيص» في الفقه.

[طبقات الشافعية للحسيني ص ٥٧ ط بغداد ملحق بطبقات الفقهاء للشيرازي ؛ وطبقات الشافعية للسبكي ١٥٥/٣ - ١٦٠]

القاضي زكريا الأنصاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

القاضي عياض : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

قنادة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي (المفسر) (٩ - ٦٧١ هـ)

هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن قرط. أندلسي من أهل قرطبة أنصاري، من كبار المفسرين. اشتهر بالصلاح والتعب. رحل إلى المشرق واستقر بمكة ابن الحبيب (شمالي أسيوط - مصر) وبها توفي.

من تصانيفه : «الجامع لأحكام القرآن» ؛ و«التذكرة بأمور الآخرة» ؛ و«الأسنى في شرح الأسماء الحسنى» [الديباج المذهب ص ٣١٧ والأعلام للزركلي ٢١٨/٦]

القليوبي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ك

الكاساني : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرلائي (٩ - ٧٦٧ هـ)

هو جلال الدين بن شمس الدين الخوارزمي الكرلائي. من فقهاء الحنفية. كان عالماً فاضلاً. أخذ عن حسام الدين الحسن البخاري. وغيره. وأخذ عنه ناصر الدين محمد بن شهاب. وطاهر بن اسلام بن قاسم الخوارزمي الشهير بسعد غديش وآخرون.

من تصانيفه : «الكفاية شرح الهداية»، وقد اختلفت الآراء في مؤلف ذلك الكتاب، وصرح اللكني بعد مناقشة هذه الآراء بأن الكفاية شرح الهداية المتداولة بأيدي الناس من تصانيف السيد جلال الدين صاحب الترجمة. [الفوائد البية ص ٥٨، وكشف الظنون ٢٠٣٤/٢].

كعب بن عجرة (٩ - ٥١ هـ) وعند البعض (٥٢ هـ)

هو كعب بن عجرة بن أمية بن عدي بن عبيد، أبي محمد، وقيل أبوعبداه وقيل أبوسحاق، حليف الأنصار

وقيل منهم صليبة. صحابي تأخر إسلامه ثم أسلم وشهد
المشهد كلها. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن
عمر بن الخطاب وبلال. وروى عنه ابن عمر وجابر بن
عبدالله وابن عباس وأبو وائل وآخرون. وهو الذي نزلت
فيه بأخديبية الرخصة في حلق رأس الغرم والفدية.

[الإصابة في تمييز الصحابة ٢٩٧/٣؛ وتهذيب التهذيب

٤٣٥/٨؛ وأسد الغابة ٢٤٣/٤]

الكامل بن المهام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ل

اللخمي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

لقمان بن عامر (؟ - ؟)

هو لقمان بن عامر، أبو عامر الوصافي - نسبة إلى
وصاب، بطن من حمير - من أهل حصن. تابعي ثقة،
روى عن أبي الدرداء وأبي هريرة وأبي أمامة وغيرهم.
وروى عنه محمد بن الوليد الزبيدي والفرج بن فضالة
وعقيل بن مدرك وآخرون. ذكره ابن حبان في الثقات،
وقال أبو حاتم : يكتب حديثه.

[تهذيب التهذيب ٤٥٥/٨؛ وميزان الاعتدال

٤١٩/٣]

الليث بن سعد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

المازري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

المتولي (٤٢٦ وقيل ٤٢٧ - ٤٧٨ هـ)

هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي، المتولي، أبوسعد،
من أهل نيسابور. أحد الأئمة الرقعة من فقهاء الشافعية.
كان فقيهاً محققاً وحريراً مدققاً. تفقه على الفورياني والقاضي
حسين والأبيوردي. برع في الفقه والأصول والخلاف. تولى
التدريس بالنظامية ببغداد وأقام بها إلى أن توفي. قال ابن
خلكان : لم ألق على المعنى الذي سمي به المتولي.

من تصانيفه : «تسمة (الإبانة) للفورياني» لم يتم
الالتصمة بل بلغ إلى حد السرقه فكلها جماعه. وكتاب في
الفرائض مختصر، وكتاب في أصول الدين مختصر.

[طبقات الشافعية للسبكي ٢٢٣/٣، وطبقات

الشافعية لابن الهداية ص ٦٢؛ شذرات الذهب ٣٨٨/٣؛

ومعجم المؤلفين ١٦٦/٦، والأعلام ٩٨/٤].

مجاهد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحبيب الطبري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحلي (؟ - ٨٦٤ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، جلال الدين.
الحلي. فقيه شافعي أصولي مفسر. من أهل القاهرة، قال
عنه ابن العماد : تفتازاني العرب. كان مهيباً صداماً
بالحق. عرض عليه القضاء الأكبر فامتنع.

من تصانيفه : «تفسير الجلالين» أتمه جلال الدين
السيوطي. و«كثر الراغبين» في شرح المنهاج؛ و«البدر
الطالع في حلّ جميع الجوامع»؛ و«شرح الوقات» كلاهما
في أصول الفقه.

[الشذرات ٣٠٣/٧؛ والضوء السلام ٣٩/٧؛

والأعلام ٣٣٠/٨]

محمد بن إسحاق (؟ - ١٥٠) ويقال بعدها

هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبويكر المطلبي المدني،
مولي قيس بن غرمة بن المطلب بن عبد مناف.

تابعي، رأى أنس بن مالك، قال ابن حجر : «هو

أحد الأئمة الأعلام». روى عن سعيد بن أبي هند والمقبيري وعطاء وطيقةم. وروى عنه الحمادان وإبراهيم بن سعيد وزيد البكائي وآخرون. كان أحد أوعية العلم، حبيراً في معرفة المغازي والسير. وثقه غير واحد، ووهاه آخرون. قال ابن حجر السقلافي في شأنه: إمام المغازي، صدوق يدلس، وربي بالتشيع والتندر. من تصانيفه: «السيرة النبوية» المشهورة بسيرة ابن إسحاق، التي هذبها ابن هشام.

[تذكرة الحفاظ ١/١٦٣؛ وميزان الاعتدال ٣/٤٦٨؛

وتقريب التهذيب ٢/١٤٤؛ والأعلام للزركلي ٦/٢٥٢]

محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣٩٠ هـ)

هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبوجعفر. من أهل طبرستان، استوطن بغداد وأقام بها إلى حين وفاته. من أكابر العلماء. كان حافظاً لكتاب الله، فقيهاً في الأحكام، عالماً بالشأن وطريقها، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم. رحل من بلده في طلب العلم وهو ابن اثنتي عشرة سنة، وجع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد. عرض عليه القضاء فامتنع والمظالم فأبى. له اختيار من أقوال علماء الفقهاء، وقد تفرد بمسائل حفظت عنه. سمع من محمد بن عبد الملك وإسحاق بن أبي إسرائيل وإسماعيل بن موسى السدي وآخرين. روى عنه أبو شعيب الحراني والطبراني وطائفة. وقيل إن فيه تشيعاً يسيراً وموالاة لا تفرق.

من تصانيفه: «اختلاف الفقهاء»؛ و«كتاب البسيط في الفقه»؛ و«جامع البيان في تفسير القرآن»؛ و«التبصير في الأصول».

[تذكرة الحفاظ ٢/٢٥١؛ والبدية والنهاية ١١/١٤٥؛

وميزان الاعتدال ٣/٤٦٨؛ والأعلام للزركلي ٦/٢٩٤؛

وهدية المارفين ٦/٢٩٦]

محمد بن الحسن: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن سيرين: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

المرادوي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المريغاني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مروان بن الحكم (٢ وقيل غير ذلك - ٦٥ هـ)

هو مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، أبو عبد الملك، الأموي. ولد بمكة ونشأ بالطائف، لا يثبت له صحة، كان يمد من الفقهاء. أرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم، وروى عن غير واحد من الصحابة. ولما كانت أيام عثمان جعله في خاصته واتخذ كاتباً له. ولي إمرة المدينة أيام معاوية، ويومع له بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية، ومدة حكمه تسعة أشهر و١٨ يوماً.

[تهذيب التهذيب ١٠/٩١؛ وتقريب التهذيب

٢/٢٣٨؛ والإصابة ٣/٤٧٧؛ والأعلام للزركلي ٨/٩٤]

المروزي (أبواسحاق) (٢ - ٣٤٠ هـ)

هو إبراهيم بن أحمد المروزي، أبواسحاق المروزي. فقيه شافعي، انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد ابن سريج. مولده بمرو الشاهجان (قبة خراسان) وأقام ببغداد أكثر أيامه. وتوفي بمصر.

من تصانيفه: «شرح مختصر المزني».

[الأعلام ١/٢٢٢؛ وشذرات الذهب ٢/٢٥٥؛

والوفيات ١/٤]

المزني: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلم: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مسلمة بن عبد الملك (٢ - ١٢٠ هـ) وعند البعض

(١٢١ هـ)

هو مسلمة بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، أبوسعيد وأبو الأصمخ، من بني أمية. عاش في دمشق. تابعي، أمير قائد، من أبطال عصره. وكان يلقب بالجرادة الصفراء. روى عن ابن عمه عمر بن عبد العزيز، وروى عنه أبو واقد صالح بن عبد الليث وعبد الملك بن أبي عثمان وآخرون. ولله أخوه يزيد إمرة المراقين ثم إرمينية. له آثار كبيرة في الحروب مع الروم.

[تهذيب التهذيب ١٠/١٤٤؛ ونسب قريش ص

١٦٥؛ والأعلام للزركلي ٨/١٢٢]

المسور بن غزمية (٢ هـ - ٦٤ هـ وقيل غير ذلك)

هو المسور بن غزمية بن نوفل بن أبيب، أبو عبد الرحمن القرشي الزهري. له ولأبيه صحبة. كان قتيلاً من أهل العلم والدين. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وخاله عبد الرحمن بن عوف وأبي بكر وعمر بن الخطاب وآخرين. روى عنه ابنه أم بكر ومروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وابن أبي مليكة وغيرهم. كان مع خاله عبد الرحمن بن عوف ليالي الشورى. وكان بمكة مع ابن الزبير وقتل في الحصار.

[الإصابة ٤١٩/٣؛ وأسد الغابة ٤/٤٦٥؛ وتذيب

التذيب ١٠/١٥١؛ والأعلام للزركلي ٨/١٢٣]

مُتَرَفِّفٌ (؟ - ٢٨٢ هـ)

مطرف بن عبد الرحمن (وقيل عبد الرحمن) بن إبراهيم، أبو سعيد فقيه مالكي. سمع من سحنون ويحيى وابن حبيب. كان أيضاً بصيراً بالنحو واللغة والشعر والوثائق، ذا زهد وورع.

[الديباج المذهب ص ٣٤٦، والأعلام للزركلي

٨/١٥٤، وبغية الوعاة ص ٣٩٢]

معاوية بن أبي سفيان (٥ ق هـ وقيل غير ذلك -

٦٠ هـ)

هو معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي. مؤسس الدولة الأموية بالشام، وأحد دهاة العرب الكبار. كان فصيحاً حليماً وقوراً. ولد بمكة. وأسلم عام الفتح. ولأه أبو بكر ثم عمر. وأقره عثمان على الديار الشامية. تنازل له الحسن بن علي عام الجماعة. غزا جزر البحر المتوسط والقسطنطينية وكثرت فتوحاته. أنشأ العهد لابنه يزيد.

[البداية والنهاية (وفيات سنة ٦٠ هـ)؛ ومناهج السنة

٢٠١/٢ - ٢٢٦ هـ؛ وابن الأثير ٤/٢؛ والإصابة ٣/٤٣٣]

المغيرة بن شعبة (٢٠ ق هـ - ٥٥ هـ)

هو المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن سمود الثقفي، أحد دهاة العرب وقادتهم وولاةهم. صحابي، يقال له

«مخيرة الرأي»، وفد إلى القوقس في الجاهلية. تأخر إسلامه إلى السنة الخامسة للهجرة، وشهد الحديبية والجماعة وفتح الشام، وذهبت عنه يوم اليرموك. وشهد القادسية ونباتة ومندان. ولأه عمر ثم عثمان. واعتزل الفتنة بين علي ومعاوية. ثم ولأه معاوية الكوفة.

[الأعلام ٨/٤٠٦؛ والإصابة ٣/٤٥٢؛ وأسد الغابة

٤/٤٠٦]

مقاتل بن حيان (مات قبل ١٥٠ هـ)

هو مقاتل بن حيان، أبو بظام النبطي البلخي الحراساني الحراري، أحد الأعلام. وثقه يحيى بن معين وأبو داود وغيرهما. روى عن الضحاک ومجاهد وعكرمة والشعبي وغيرهم. وروى عنه أخوه مصعب بن حيان وعلقمة بن مرثد وعبد الله بن المبارك وآخرون. هرب أيام أبي مسلم إلى كابل. دعا خلقاً إلى الإسلام فأسلموا. مات بكابل.

[تذيب التذيب ١٠/٢٧٧؛ وتقریب التذيب

٢/٢٧٢؛ وميزان الاعتدال ٤/١٧١؛ والجرح والتعديل

المجلد ٤ القسم الأول ص ٣٥٣]

المقداد (٣٧ ق هـ - ٣٣ هـ)

هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة، أبو الأسود. ويقال غير ذلك، المعروف بالمقداد بن الأسود الكندي. صحابي، أسلم قديماً، هاجر المجرئين وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، هو أحد السبعة الذين كانوا أول من أظهر الإسلام، أتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين عبد الله بن رواحة. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، وروى عنه علي وأبى سعيد وعبد الله بن عدي وآخرون.

[تذيب التذيب ١٠/٢٨٥؛ والجرح والتعديل القسم

الأول من المجلد ٤/٤٢٦؛ والإصابة ٣/٤٥٤؛ والأعلام

للزركلي ٨/٢٠٨].

مكحول: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

موسى بن عقبة (؟ - ١٤١ هـ وعند البعض ١٤٢ هـ)

هو موسى بن عقبة بن أبي عياش أبو عبد مولى آل

أهل بغداد، من علماء الحنابلة. كان رأساً في الفقه والرواية. سمع الحسن بن مكرم وأبا داود السجستاني وإبراهيم الحاربي وغيرهم. روى عنه عمر بن شاهين وابن بطة وأبو حفص العكبري وآخرون. كان له بجامع المنصور حلقة قبل الجمعة للفتوى وحلقة بعدها للإملاء. من تصانيفه: «السنن» في الحديث؛ و«الفوائد» في الحديث.

[طبقات الحنابلة ٧/٢؛ وتذكرة الحفاظ ٧٩/٣؛ وميزان الاعتدال ١٠١/١؛ وهدية العارفين ٦٣/٥]
النسخي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥
النسائي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢
النسفي: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

نصر بن علي بن محمد الشيرازي (توفي بعد ٥٦٥ هـ)
هو نصر بن علي بن محمد، أبو عبد الله، الشيرازي الفارسي الفوسي المعروف بابن أبي مريم خطيب شيراز وعالمها وأديبها والمرجوع إليه في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية. أخذ عنه محمود بن حمزة الكرماني.

من تصانيفه: «تفسير القرآن»؛ و«الموضع في القراءات الثمان».

[معجم الأدباء ٢٢٤/١٩؛ وبغية الوعاة ٣١٤/٢؛ وهدية العارفين ٤٩١/٦؛ ومعجم المؤلفين ٩٠/١٣]

النظام (٢٣١ - ٢٣٩ هـ)

هو إبراهيم بن سيار بن هاني أبو إسحاق النظام، من أهل البصرة، من رؤوس المعتزلة. كان شاعراً أديباً بليغاً تبحر في علوم الفلسفة وانفرد بآراء خاصة تابعت فيها فرقة من المعتزلة. قيل إنه عاش في شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السنية وتخالط ملاحدة الفلاسفة وأخذ عن الجميع، اتهم بالزندقة وإدمان شرب الخمر. وقد ألف كتب خاصة للرد عليه وفيها تكفيره وتضليل. من تصانيفه: «النكت» وله كتب كثيرة في الفلسفة والاعتزال.

الزبير، من أهل المدينة. أدرك ابن عمر ورأى سهل بن سعد. روى عنه الثوري ومالك وابن عيينة وآخرون. كان ثقة ثنياً كثير الحديث. قال الواقدي: كان لابراهيم وموسى وعمر بن عقبة حلقة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانوا كلهم فقهاء ومحدثين. وكان موسى يفتي. كان مالك بن أنس يقول: عليكم بمغازي موسى بن عقبة فإنه ثقة.

من تصانيفه: «كتاب المغازي»، اختيرت منه «أحاديث منتخبة من مغازي ابن عقبة».

[تهذيب التهذيب ٣٩٠/١٠؛ وكتاب المجرى والتعديل القسم الأول من المجلد ١٥٤/٤؛ والأعلام للزركلي ٢٧٦/٨؛ ومعجم المطبوعات العربية ص ١٨١٦]

الموصلي (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ)

هو عبد الله بن محمود بن مودود، أبو الفضل؛ مجد الدين. من أهل الموصل؛ من كبار الحنفية. كان شيخاً فقيهاً عالماً فاضلاً مدرساً عارفاً بالمذهب، كانت مشاهير الفتاوى على حفظه. حصل عند أبيه مبادئ العلوم، ورحل إلى دمشق فأخذ عن جلال الدين الحصري. تولى القضاء بالكوفة ثم عزل ودخل بغداد ودرس بها ولم يزل يفتي ويدرس إلى أن مات.

من تصانيفه: «المختار للفتوى»؛ و«الاختيار لتعليق المختار»؛ وكتاب «المشتغل على مسائل المختصر».

[الفوائد البية ص ١٠٦؛ والجواهر النضية ٢٩١/١؛ والأعلام ٢٧٦/٤]

ن

نافع: تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النجاد (٢٥٣ - ٣٤٨ هـ)

هو أحمد بن سلمان بن الحسن، أبو بكر النجاد، من

[لسان الميزان ٦٧/١ واللباب في تهذيب الأنساب
٣١٦/٣؛ وتاريخ بغداد ٩٧/٦؛ والأعلام للزركلي
٣٦/١؛ ومجمع المؤلفين ٣٧/١]

النوي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

النيسابوري : ر : أبو الفتح النيسابوري .

و

الولي العراقي : ر : ابن العراقي .

الوليد بن هشام (عاش إلى دولة مروان بن محمد)

هو الوليد بن هشام (سقط اسم هشام في تقريب
التهذيب) بن معاوية بن هشام بن عقبة بن أبي معيط ،
أبو يعشيش الأموي الميطي . ثقة عدل ، روى عن عمر بن
عبد العزيز وكان عاملة على قنشرين وغيرها . روى عنه
ابنه يعشيش والأوزاعي والوليد بن سليمان وآخرون .
[تهذيب التهذيب ١١/٥٩؛ وتقريب التهذيب
٣٣٦/٢]

هـ

الهروي : ر : أبوذر الهروي .

هشيم (١٠٤ - ١٨٣ هـ)

هو هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار ، أبو معاوية ،
السلمي الواسطي ، وقيل إنه بخاري الأصل . عدل
بغداد ، مفسر وفقهه . كان كثير الحديث ثقة ثبتاً يدل
كثيراً . روى عن الزهري وطبقته . روى عنه مالك بن
أنس وشعبة والثوري وآخرون .

من تصانيفه : «تفسير القرآن» ؛ و«كتاب السنن في
الحديث» ؛ و«كتاب القراءات» .

[تهذيب التهذيب ١١/٥٩؛ ومرة الجنان ١/٣٩٣؛
وهديّة العارفين ٦/٩٠؛ والأعلام للزركلي ٩/٨٩]

الهيتمي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ي

يحيى بن سعيد الأنصاري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص
٣٧٤
يزيد بن يزيد بن جابر (؟ - ١٣٤ هـ وقيل قبل
ذلك)

هو يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي الدمشقي ، كان ثقة
فقيهاً عالماً حافظاً . روى عن مكحول وعبد الرحمن بن أبي
عمرة وبسر بن عبيد الله الحضرمي وجماعة . روى عنه أخوه
عبد الرحمن والأوزاعي والسفيانان وآخرون .

[تهذيب التهذيب ١١/٣٧٠؛ وتقريب التهذيب
٣٧٢/٢؛ وميزان الاعتدال ٤/٤٤٢]

فهرس تفصیلی

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
	أجل	
٥	التعريف	١
٥	إطلاقات الأجل في كتاب الله تعالى	٢
٥	الأجل في اصطلاح الفقهاء	٣
٥	خصائص الأجل	٤
٦	الألفاظ ذات الصلة : التعليق، الإضافة، التوقيت والمدة	—
٦	مدة الإضافة	٩
٧	مدة التوقيت	١٠
٧	مدة التنجيم	١١
٨	مدة الاستحجال	١٢
٩	تقسيمات الأجل باعتبار مصدره	
	الفصل الأول	
	الأجل الشرعي	
٩	مدة الحمل	١٣
٩	مدة الهدنة	١٤
١٠	مدة تعريف اللقطة	١٥
١٠	مدة وجوب الزكاة	١٦
١٠	مدة تأجيل العنين	١٧
١١	مدة الإمهال في الإيلاء	١٨
١١	مدة الرضاع	١٩
١٢	أجل العدة	٢٠
١٣	مدة خيار الشرط	٢١
١٤	مدة الحيض	٢٢
١٤	مدة الطهر	٢٣
١٥	سن اليأس	٢٤
١٥	مدة النفاس	٢٥

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦	من البلوغ	٢٦
١٧	مدة المسح على الحف	٢٧
١٨	مدة السفر	٢٨
	الفصل الثاني	
١٩	الأجل القضائي	٢٩ — ٣١
١٩	الحضور للتقاضي	٣٠
١٩	إحضار البينة	٣١
	الفصل الثالث	
١٩ — ٢١	الأجل الاتفاقي	٣٢ — ٣٣
٢٠	اشتراط تأجيل تسليم العين في التصرفات الناقلة للملكية	٣٣
٢١ — ٢٦	تأجيل الدين	٣٤ — ٤٨
٢١	مشروعية تأجيل الدين	٣٤
٢١	حكمة قبول الدين التأجيل دون العين	٣٥
٢١	الدين من حيث جواز التأجيل وعدمه	٣٦
٢١	أ — وأس مال السلم	٣٧
٢٢	ب — بدل الصرف	٣٨
٢٣	ج — الثمن بعد الإقالة	٣٩
٢٣	د — بدل القرض	٤٠
٢٣	هـ — ثمن المشفوع فيه	٤١
٢٣ — ٢٦	الدين المؤجلة بحكم الشرع	٤٢ — ٤٨
٢٣	أ — الدية	٤٢
٢٤	الدية في القتل العمد	٤٣
٢٤	الدية في القتل شبه العمد	٤٤
٢٤	الدية في القتل الخطأ	٤٥
٢٤	ب — المسلم فيه	٤٦
٢٥	ج — مال الكتابة	٤٧
٢٥	د — توقيت القرض	٤٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٢٦ — ٣٣	أجل التوقيف المبحث الأول	٤٩ — ٦٩
٢٦ — ٢٧	عقود لا تصح إلا بمئة لأجل (مؤقتة)	٥٠ — ٥٣
٢٦	عقد الإجارة	٥٠
٢٦	عقد المساقاة	٥١
٢٦	تأقيت المزارعة	٥٢
٢٧	عقد الكتابة	٥٣
	المبحث الثاني	
٢٧ — ٣٣	عقود تصح مطلقاً ومقيدة	٥٤ — ٦٩
٢٧	تأقيت عقد العارية لأجل	٥٤
٢٧	تأقيت الوكالة لأجل	٥٥
٢٨	توقيت المضاربة (القراض)	٥٦
٢٨	تأقيت الكفالة بأجل	٥٧
٢٨	تأقيت الوقف بأجل	٥٨
٢٩	تأقيت البيع	٥٩
٢٩	بيع الأجل عند المالكية	٦٠
٢٩	صور بيع الأجل	٦١
٣١	تأقيت الهبة	٦٣
٣١ — ٣٢	تأقيت النكاح	٦٤ — ٦٨
٣١	أ — نكاح المتعة	٦٤
٣١	ب — النكاح المؤقت أو النكاح لأجل	٦٥
٣١	ج — النكاح المؤقت بمدة عمره أو عمرها، أو إلى مدة لا يعيشان إليها	٦٦
٣٢	د — إضمار الزوج تأقيت النكاح	٦٧
٣٢	هـ — احتواء النكاح على وقت يقع فيه الطلاق	٦٨
٣٢	تأقيت الرهن بأجل	٦٩
٣٣ — ٣٨	تقسيم الأجل باعتبار ضبطه وتحديد	٧٠ — ٨٢
٣٣ — ٣٧	الأجل المعلوم	٧١ — ٨٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٣	التأجيل الى أزمته منصوبة	٧٣
٣٤	التأجيل بغير الشهور العربية	٧٤
٣٤	التأجيل بالأشهر بالاطلاق	٧٥
٣٥	بدء احتساب مدة الأجل	٧٦
٣٥	التأجيل بأعياد المسلمين	٧٧
٣٥	التأجيل الى ما يحتمل أحد أمرين	٧٨
٣٥	التأجيل الى مواسم معتادة	٧٩
٣٧ — ٣٨	الأجل المجهول	٨١ — ٨٢
٣٧	التأجيل الى فعل غير منضبط الوقوع	٨١
٣٧	أثر التأجيل الى أجل مجهول جهالة مطلقة	٨٢
٣٨ — ٤١	الاعتياض عن الأجل بالمال	٨٣ — ٨٦
٤١ — ٤٢	اختلاف المتعاقدين في الأجل	٨٧ — ٩٠
٤١	الاختلاف في أصل الأجل في البيع	٨٨
٤١	الاختلاف في مقدار الأجل	٨٩
٤٢	الاختلاف في انتهاء الأجل	٩٠
٤٢ — ٤٧	مستقطات الأجل	٩١ — ١٠٠
٤٣ — ٤٤	أولاً : إسقاط الأجل	٩٢ — ٩٤
٤٣	أ — إسقاط الأجل من قبل المدين	٩٢
٤٣	ب — إسقاط الأجل من قبل الدائن	٩٣
٤٤	ج — إسقاط الأجل بتراضي الدائن والمدين	٩٤
٤٤ — ٤٧	ثانياً : سقوط الأجل	٩٥ — ١٠٠
٤٤	أ — سقوط الأجل بالموت	٩٥
٤٦	ب — سقوط الأجل بالتفليس	٩٦
٤٦	ج — سقوط الأجل بالجنون	٩٧
٤٦	د — سقوط الأجل بالأسر أو الفقد	٩٨
٤٧	هـ — سقوط الأجل بانتهاء مدته	٩٩
٤٧	استمرار العمل بموجب العقد المنتقضى أجله دفماً للضرر	١٠٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	المصنوع	الفقرات
٤٨ — ٥٠	إجماع	١ — ١٠
٤٨	التعريف	١
٤٨	بيان من يتخذ بهم الإجماع	٢
٤٨	إمكان الإجماع	٣
٤٩	حجية الإجماع	٤
٤٩	ما يمتنع عليه بالإجماع	٥
٤٩	مستند الإجماع	٦
٤٩	إنكار الإجماع	٧
٤٩	الإجماع السكوتي	٨
٥٠	التعارض بين الإجماع وغيره	٩
٥٠	رتبة الإجماع بين الأدلة	١٠
٥٠ — ٥١	إجمال	١ — ٥
٥٠	التعريف	١
٥١	الألفاظ ذات الصلة : المشكل ، التشابه ، الخفي	٢
٥١	حكم المجهول	٥
٥٢ — ٥٥	أجنبي	١ — ١٥
٥٢	التعريف	١
٥٢	انقلاب الأجنبي الى ذي علاقة وعكسه	٣
٥٣	اجتماع ذي العلاقة والأجنبي	٥
٥٣ — ٥٥	الحكم الإجمالي	٦ — ١٥
٥٣	أولاً : الأجنبي الذي هو خلاف القريب	٦
٥٣	ثانياً : الأجنبي في التصرفات والعقود	٧
٥٤	الأجنبي والمعبدة	٨
٥٤	تبرع الأجنبي بأداء الحقوق	٩
٥٤	ثالثاً : الأجنبي بمعنى من لم يكن من أهل الوطن	١٠
٥٤	رابعاً : الأجنبي عن المرأة	١١
٥٥	أ — النظر	١٢

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٥٥	ب - اللمس	١٣
٥٥	ج - الخلقة	١٤
٥٥	د - صوت المرأة	١٥
٥٥	أجنبية	—
٥٥ - ٥٦	إجهاز	١ - ٣
٥٥	التعريف	١
٥٦	الحكم العام	٢
٥٦ - ٦٤	إجهاض	١ - ١٨
٥٦	التعريف	١
٥٦	صفة الإجهاض (حكمه التكليفي)	٣
٥٧	أ - حكم الإجهاض بعد نفخ الروح	٤
٥٧	ب - حكم الإجهاض قبل نفخ الروح	٥
٥٩	بواعث الإجهاض ووسائله	٩
٥٩	عقوبة الإجهاض	١٠
٦٠	الإجهاض المعاقب عليه	١٣
٦١	تعدد الأجنة في الإجهاض	١٤
٦٢	من تلزمه الفرة	١٥
٦٣	الآثار التبعية للإجهاض	١٦
٦٣	أثر الإجهاض في الطهارة والعدة والطلاق	١٧
٦٤	إجهاض جنين البهيمة	١٨
٦٤ - ٦٥	أجير	١ - ٣
٦٤	التعريف	١
٦٤	الحكم الإجمالي	٢
٦٥	مواطن البحث	٣
٦٥	إحالة	
٦٥	أحباس	
٦٥	إحبال	

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٦٦	احتباء	١ - ٤
٦٦	التعريف	١
٦٦	الألفاظ ذات الصلة : الاحتباء والإقهاء	٢
٦٦	الحكم العام ومواطن البحث	٣
٦٦ - ٦٨	احتباس	١ - ٨
٦٦	التعريف	١
٦٦	الألفاظ ذات الصلة : الحبس، الحجر، الحصر والاعتقال	٢
٦٧	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٦
٦٨	من آثار الاحتباس	٨
٦٨ - ٦٩	احتجام	١ - ٤
٦٨	التعريف	١
٦٨	الحكم الإجمالي	٢
٦٩ - ٧٤	احتراف	١ - ١٤
٦٩	التعريف	١
٦٩	الألفاظ ذات الصلة : الصناعة، العمل، الاكساب أو الكسب	٢
٧٠	الحكم التكليفي إجمالاً	٥
٧٠	تصنيف الحرف	٦
٧١	تفاوت الحرف الشريفة فيما بينها	٧
٧١	الحرف الدنيئة	٨
٧٢	التحول من حرفة الى حرفة	٩
٧٢	الحكم التكليفي للاحتراف تفصيلاً	١٠
٧٣	حكم الحرف الدنيئة	١٢
٧٣	الحرف المحظورة	١٣
٧٤	آثار الاحتراف	١٤
٧٤ - ٧٥	احتساب	١ - ٣
٧٤	التعريف	١
٧٤	الاحتساب بمعنى الاعتداد أو الاعتبار	٢

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٧٥	الاحتساب بمعنى طلب الثواب من الله تعالى	٣
٧٥ — ٧٦	احتشاش	١ — ٥
٧٥	التعريف	١
٧٥	الحكم الإجمالي	٢
	السرة في الاحتشاش	٣
٧٦	حاية الكلاً من الاحتشاش	٤
٧٦	الشركة في الاحتشاش	٥
٧٦	احتضار	١ — ١٥
٧٦	التعريف	١
٧٦	علامات الاحتضار	٢
٧٧	ملازمة أهل المحتضر له	٣
٧٧	من يجرى عليهم حكم الاحتضار	٤
٧٧	ما يفعله المحتضر	٥
٧٨	التوبة إلى الله	٦
٧٨	تصرفات المحتضرون في حكمه	٧
٧٨ — ٨١	ما يسن للحاضرين أن يفعلوه عند الاحتضار	٨ — ١٣
٧٨	أولاً : التلقين	٨
٧٩	ثانياً : قراءة القرآن	٩
٨٠	ثالثاً : التوجيه	١٠
٨١	رابعاً : بل حلق المحتضر بالماء	١١
٨١	خامساً : ذكره الله تعالى	١٢
٨١	سادساً : تحسين ظن المحتضر بالله تعالى	١٣
٨١	ما يسن للحاضرين أن يفعلوه عند موت المحتضر	١٤
٨٢	كشف وجه الميت والبكاء عليه	١٥
٨٢ — ٨٣	احتطاب	١ — ٣
٨٢	التعريف	١

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٨٢	صفته (حكمه التكليفي)	٢
٨٣	الحكم الإجمالي	٣
٨٣ — ٩٠	احتقان	١٧ — ١
٨٣	التعريف	١
٨٣	الألفاظ ذات الصلة : الاحتباس ، الحصر والحقب	٢
٨٣	صفته (حكمه التكليفي)	٣
٨٤ — ٨٦	أولاً — احتقان البول	٩ — ٤
٨٤	وضوء الحاقن	٤
٨٤	صلاة الحاقن	٥
٨٥	إعادة الحاقن للصلاة	٦
٨٥	الحاقن ونوف فوت الوقت	٧
٨٥	الحاقن ونوف فوت الجماعة أو الجمعة	٨
٨٥	قضاء القاضي الحاقن	٩
٨٦ — ٩٠	ثانياً — الاحتقان للتداوي	١٠ —
٨٧ — ٨٨	احتقان الصائم	١١ — ١٤
٨٧	الاحتقان في الدبر	١٢
٨٧	الاحتقان في القبل	١٣
٨٨	الاحتقان في الجائفة	١٤
٨٩	الاحتقان بالمحرم	١٥
٨٩	حقن الصغير باللبن وأثره في تحريم النكاح	١٦
٨٩	نظر الحاقن الى العورة	١٧
٩٠ — ٩٥	احتكار	١ — ١٢
٩٠	التعريف	١
٩٠	الألفاظ ذات الصلة : الإذخار	٢
٩٠	صفة الاحتكار (حكمه التكليفي)	٣
٩١	الحكمة في تحريم الاحتكار	٦
٩٢	مايجري فيه الاحتكار	٧

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٩٣	ما يتحقق به الاحتكار	٨
٩٣	شروط الاحتكار	٩
٩٤	احتكار العمل	١٠
٩٤	احتكار المصنف	١١
٩٥	العقوبة الدنيوية للمحتكر	١٢
٩٥ - ٩٩	احتلام	١ - ١٣
٩٥	التعريف	١
٩٥	الألفاظ ذات الصلة : الإمتاء، الجنابة والبلوغ	٢
٩٦	ممن يكون الاحتلام	٣
٩٦	بم يتحقق احتلام المرأة	٤
٩٦	أثر الاحتلام في الغسل	٥
٩٦	الاحتلام بلا إزال	٦
٩٨	أثر الاحتلام في الصوم والمب	١٠
٩٨	أثر الاحتلام في الاعتكاف	١١
٩٩	البلوغ بالاحتلام	١٣
٩٩ - ١٠٠	احتواش	١ - ٢
٩٩	التعريف	١
٩٩	الحكم الإجمالي	٢
١٠٠ - ١٠١	احتياط	١ - ٣
١٠٠	التعريف	١
١٠٠	الحكم الإجمالي	٢
١٠٠	مواطن البحث	٣
١٠١ - ١٠٣	احتياال	١ - ٨
١٠١	التعريف	١
١٠١	الحكم الإجمالي	٢
١٠٣	مواطن البحث	٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٠٣ — ١١٤	إحداد	١ — ٢٦
١٠٣	التعريف	١
١٠٤	الألفاظ ذات الصلة : الاعتداد	٢
١٠٤	صفته (حكمه التكليفي)	٣
١٠٥	إحداد زوجة المفقود	٧
١٠٥	بدء مدة الإحداد	٨
١٠٥	حكمه تشريع الإحداد	٩
١٠٦	من تحد ومن لا تحد	١٠
١٠٧	ما تتجنبه المحدة	١٣
١٠٨	ما يباح للمحدة	١٨
١٠٩	سكن المحدة	١٩
١١٠	مسوغات ترك مسكن الإحداد	٢٠
١١١	أجرة سكن المحدة ونفقتها	٢١
١١١	حج المحدة	٢٢
١١٣	اعتكاف المحدة	٢٤
١١٣	عقوبة غير الملتزمة بالإحداد	٢٥
١١٤ — ١١٥	إحراز	١ — ٥
١١٤	التعريف	١
١١٤	الألفاظ ذات الصلة : الحيازة والاستيلاء	٢
١١٤	الحكم الاجمالي	٤
١١٥	مواطن البحث	٥
١١٥ — ١٢٨	إحراق	١ — ٤٤
١١٥	التعريف	١
١١٥	الألفاظ ذات الصلة : الإتلاف، التسخين، القلي	٢
١١٥	صفته (حكمه التكليفي)	٣
١١٥	أثر الإحراق من حيث التطهير	٤
١١٦	طهارة الأرض بالشمس والنار	٥

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١١٦	تمويه المعادن بالنجس	٦
١١٧	الاستصباح بالنجس والمنتجس	٧ - ٨
١١٧	الاستصباح بالدهن النجس	٧
١١٧	الاستصباح بالدهن المنتجس	٨
١١٧	دخان وبخار النجاسة المحرقة	٩
١١٨	التيمم بالرماد	١٠
١١٨	الماء المتجمع تحت الجلد بالاحتراق (النفطة)	١١
١١٨	تفصيل الميت المحترق	١٢
١١٩	الهلافة على المحترق المتردد	١٣
١١٩	الدفن في التابوت	١٤
١١٩ - ١٢٠	الإحراق في الحدود والقصاص والتعزير	١٥ - ١٨
١١٩	الإحراق العمد	١٥
١١٩	القصاص بالإحراق	١٦
١٢٠	موجب تعذيب السيد عبده بالنار	١٧
١٢٠	العقوبة في اللواط بالإحراق	١٨
١٢٠	إحراق الدابة الموطوعة	١٩
١٢١	التحجير بالإحراق	٢٠
١٢١	إيقاد النار في المساجد والمقابر	٢١
١٢١	التبخير عند الميت	٢٢
١٢١	اتباع الجنائزة بنار	٢٣
١٢٢	الإحراق المضمون وغير المضمون	٢٤
١٢٢	ملكية المخصوب المتغير بالإحراق	٢٥
١٢٣	ما يباح إحراقه وما لا يباح	٢٦
١٢٤	إحراق السمك والعظم وغيرهما	٢٧
١٢٤	الإحراق بالكي للتداوي	٢٨
١٢٤	الوسم بالنار	٢٩
١٢٤	الانتقال من سبب موت لآخر أهون	٣٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٢٥	الإحراق في الحرب	٣١
١٢٥	إحراق أشجار الكفار في الحرب	٣٢
١٢٦	حرق معجز المسلمين عن نقله من أسلحة وهائم وغيرها	٣٣
١٢٧	ما يحرق للغال ومالا يحرق	٣٥
١٢٨	ملكية مالم يحرق	٤٤
١٢٨ — ١٩٥	إحرام	١٨٥ — ١
١٢٨ — ١٣٤	الفصل الأول	١٦ — ١
١٢٨	التعريف	١
١٢٩	تعريف الخنفة للإحرام	٢
١٢٩	تعريف المذاهب الثلاثة للإحرام	٣
١٢٩	حكم الإحرام	٤
١٣٠	حكمة تشريع الإحرام	٥
١٣٠	شروط الإحرام	٦
١٣٢	التلبية	٨
١٣٢	حكم التلبية	٩
١٣٢	المقدار الواجب من لفظ التلبية	١٠
١٣٣	النطق بالتلبية	١١
١٣٣	وقت التلبية	١٤
١٣٤	ما يقوم مقام التلبية	١٥
	شروط إقامة تقليد المهدي وسوقه مقام التلبية	١٦
١٣٤	الفصل الثاني	١٧
	حالات الإحرام من حيث النية وأطلاقها	
١٣٤ — ١٣٥	إيham الإحرام	١٧ — ١٨
١٣٤	تعريفه	١٧
١٣٤	تعين النسك	١٧
١٣٥	الإحرام بإحرام الغير	١٩
١٣٦	الاشتراط في الإحرام	٢٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٣٦ - ١٤٠	إضافة الإحرام الى الإحرام	٢٢ - ٢٩
١٣٦	أولا : إضافة إحرام الحج الى العمرة	٢٢
١٤٠	ثانيا : إضافة إحرام العمرة إلى الحج	٢٨
١٤٠	ثالثا : الإحرام بمجتن معا أو عمرتين معا	٢٩
١٤٠ - ١٤١	الفصل الثالث	٣٠ - ٣١
	حالات الإحرام	
١٤٠	الأفراد	٢/٣٠
١٤١	القران	٣/٣٠
١٤١	التمتع	٤/٣٠
١٤١	واجبات الإحرام	٣١
١٤١ - ١٥١	الفصل الرابع	٣٢ - ٥٣
	مواقيت الإحرام	
١٤٢ - ١٤٥	أ - الميقات الزماني	٣٣ - ٣٨
١٤٢	أولا : الميقات الزماني للإحرام بالحج	٣٣
١٤٣	أحكام الميقات الزماني للحج	٣٤
١٤٤	ثانيا : الميقات الزماني للإحرام بالعمرة	٣٧
١٤٥ - ١٥١	ب - الميقات المكاني	٣٩ - ٥٣
١٤٥	أولا : الميقات المكاني للإحرام بالحج	٣٩
١٤٥	ميقات الآفاقي	٤٠
١٤٧	أحكام تتعلق بالمواقيت	٤٢
١٤٩	ميقات الميقاتي (البستاني)	٥
١٥٠	ميقات الحرمي والمكي	٥
١٥١	ثانيا : الميقات المكاني للعمرة	٥٣
١٥١ - ١٦٩	الفصل الخامس	٥٤ - ٩٤
	محظورات الإحرام	
١٥١	حكمة حظر بعض المباحات حال الإحرام	٥٤
١٥١ - ١٥٧	المحظورات من اللباس	٥٥ - ٦٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٥١ — ١٥٦	أ — محظورات الإحرام في الملبس في حق الرجال	٥٦ — ٦٦
١٥٢ — ١٥٦	تفصيل أحكام هذه المحظورات	٥٧ — ٦٦
١٥٢	لبس القباء والسراويل ونحوهما	٥٧
١٥٣	لبس الخفين ونحوهما	٥٩
١٥٤	تقلد السلاح	٦١
١٥٤	ستر الرأس والامتثال	٦٢
١٥٥	ستر الوجه	٦٥
١٥٦	لبس القفازين	٦٦
١٥٦ — ١٥٧	ب — محظورات الإحرام من الملبس في حق النساء	٦٧ — ٦٨
١٥٨ — ١٦٢	المهرمات المتعلقة ببدن المحرم	٦٩ — ٧٨
١٥٨ — ١٦٢	تفصيل أحكام هذه المحظورات	٧٠ — ٧٨
١٥٨	حلق الرأس	٧٠
١٥٩	إزالة الشعر من أي موضع من الجسم	٧١
١٥٩	قص الظفر	٧٢
١٥٩	الادهان	٧٣
١٦٠	التطيب	٧٤
١٦٠ — ١٦٢	تفصيل أحكام التطيب للمحرم	٧٥ — ٧٨
١٦٠	تطيب الثوب	٧٥
١٦١	تطيب البدن	٧٦
١٦١	شم الطيب	٧٨
١٦٢ — ١٦٨	الصيد وما يتعلق به	٧٩ — ٩٢
١٦٢	تعريف الصيد لغة	٧٩
١٦٢	تعريف الصيد اصطلاحاً	٨٠
١٦٢	أدلة تحريم الصيد	٨١
١٦٣	إباحة صيد البحر	٨٢
١٦٣	أحكام تحريم الصيد على المحرم	٨٣
١٦٣	تحريم تملك الصيد	٨٥

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٦٤	تحريم الانتفاع بشيء من الصيد	٨٦
١٦٤	إذا صاد الحلال صيداً فهل يحل للمحرم أكله	٨٧
١٦٦	صيد الحرم	٨٨
١٦٦	ما يستثنى من تحريم قتل الصيد	٨٩
١٦٧	الهوام والحشرات	٩٢
١٦٨	الجماع ودواحيه	٩٣
١٦٩	الفسوق والجدال	٩٤
١٦٩	الفصل السادس	٩٥ — ١٠٧
١٦٩	مكروهات الإحرام	٩٥ — ٩٨
١٦٩	ما يباح في الإحرام	٩٩ — ١٠٧
١٧١ — ١٧٥	الفصل السابع	١٠٨ — ١٢١
١٧١	أولاً : الاغتسال	١٠٨
١٧١	ثانياً : التطيب	١٠٩
١٧١	التطيب في البدن	١١٠
١٧٢	التطيب في ثوب الإحرام	١١١
١٧٢	ثالثاً : صلاة الإحرام	١١٢
١٧٣	رابعاً : التلبية	١١٣
١٧٤	كيفية الإحرام المستحبة	١١٧
١٧٤	موجب الإحرام وما يبطله وما يفسد النسك ويمنع الاستمرار فيه	١١٨ — ١٢١
١٧٥ — ١٧٧	الفصل الثامن	١٢٢ — ١٢٩
١٧٥	التحلل الأصغر	١٢٢
١٧٥	التحلل الأكبر	١٢٣
١٧٦	ما يحصل به التحلل الأكبر	١٢٤
١٧٦	التحلل من إحرام العمرة	١٢٦
١٧٦ — ١٧٧	ما يرفع الإحرام	١٢٧ — ١٢٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٧٦	فسخ الإحرام	١٢٧ — ١٠٢
١٧٧	رفض الإحرام	١٢٨
١٧٧	ما يبطل الإحرام	١٢٩
١٧٧ — ١٨٠	الفصل التاسع	١٣٠ — ١٤٤
١٧٧	أحكام خاصة في الإحرام	١٣٠
١٧٨ — ١٧٩	إحرام الصبي	١٣١ — ١٣٦
١٧٨	مشروعية حج الصبي وصحة إحرامه	١٣١
١٧٨	صفة إحرام الصبي	١٣٢
١٧٩	بلوغ الصبي في أثناء النسك	١٣٦
١٧٩ — ١٨٠	إحرام المغمى عليه	١٣٧ — ١٤٣
١٧٩	أولاً : من أغمى عليه قبل الإحرام	١٣٨
١٨٠	ثانياً : من أغمى عليه بعد إحرامه بنفسه	١٤٣
١٨٠	نسيان ما أحرم به	١٤٤
١٨١ — ١٩٥	الفصل العاشر	١٤٥ — ١٨٥
	في كفارات محظورات الإحرام	
١٨١	تمر يفها	١٤٥
١٨١ — ١٨٦	المبحث الأول	١٤٧ — ١٥٩
١٨١	في كفارة محظورات الترفه	١٤٧
١٨١ — ١٨٢	أصل كفارة محظورات الترفه	١٤٨ — ١٥٠
١٨٢ — ١٨٦	تفصيل كفارة محظورات الترفه	١٥١ — ١٥٩
١٨٢	أولاً : اللباس	١٥٢
١٨٣	ثانياً : التطيب	١٥٣
١٨٤	ثالثاً : الحلق أو التقصير	١٥٥
١٨٥	رابعاً : تقليم الأظفار	١٥٨
١٨٥	خامساً : قتل القمل	١٥٩
١٨٦ — ١٩٠	المبحث الثاني	١٦٠ — ١٦٩
١٨٦	في قتل الصيد وما يتعلق به	١٦٠
١٨٦ — ١٨٨	أولاً : قتل الصيد	١٦١ — ١٦٤

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٨٨	ثانيا : إصابة الصيه	١٦٥
١٨٩	ثالثا : حلب الصيد أو كسريضة أو جز صوفه	١٦٦
١٨٩	رابعا : التسبب في قتل الصيد	١٦٧
١٨٩	خامسا : التهدي بوضع اليد على الصيد	١٦٨
١٨٩	سادسا : أكل المحرم من ذبيحة الصيد أو قتيله	١٦٩
١٩٠ — ١٩٣	المبحث الثالث	١٧٠ — ١٧٨
١٩٠	في الجماع ودواعيه	١٧٠
١٩٠	أولا : الجماع في إحرام الحج	١٧١
١٩٢	ثانيا : الجماع في إحرام العمرة	١٧٤
١٩٢	ثانيا : مقدمات الجماع	١٧٦
١٩٣	رابعا : في جماع القارن	١٧٨
١٩٣ — ١٩٥	المبحث الرابع	١٧٩ — ١٨٥
١٩٣	في أحكام كفارات عظورات الإحرام	
١٩٣	المطلب الأول	١٧٩
	الهدي	
١٩٤	المطلب الثاني	١٨٠
	الصدقة	
١٩٤ — ١٩٥	المطلب الثالث	١٨١ — ١٨٤
	الصيام	
١٩٥	المطلب الرابع	١٨٥
	في القضاء	
١٩٦ —	إحصار	١ —
١٩٦	التعريف	١
١٩٦	الأصل التشريعي في موجب الإحصار	٣
١٩٧	ما يتحقق به الإحصار	٤
١٩٧	ركن الإحصار	٥
١٩٨	شروط تحقق الإحصار	٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٠ - ٢٠١	أنواع الإحصار	٩ - ١١
	بحسب الركن المحصر عنه	
٢٠٠	الأول : الإحصار عن الوقوف بعرة وعن طواف الإفاضة	٩
٢٠٠	الثاني : الإحصار عن الوقوف بعرة دون الطواف	١٠
٢٠٠	الثالث : الإحصار عن طواف الركن	١١
٢٠١ - ٢٠٥	أنواع الإحصار من حيث سببه	١٢ - ٢٥
٢٠١ - ٢٠٤	الإحصار بسبب فيه قهر (أو سلطة)	١٢ - ١٩
٢٠١	أ - الحصر بالعدو الكافر	١٣
٢٠٢	ب - الإحصار بالفتنة	١٤
٢٠٢	ج - الحبس	١٥
٢٠٢	د - منع الدائن مدينه عن المتابعة	١٦
٢٠٣	هـ - منع الزوج زوجته عن المتابعة	١٧
٢٠٣	و - منع الأب ابنه عن المتابعة	١٨
٢٠٤	ز - العدة الطارئة	١٩
٢٠٤ - ٢٠٥	المنع بعله تمنع المتابعة	٢٠ - ٢٥
٢٠٤	أ - الكسر أو العرج	٢١
٢٠٤	ب - المرض	٢٢
٢٠٤	ج - هلاك النفقة أو الراحلة	٢٣
٢٠٥	د - العجز عن المشي	٢٤
٢٠٥	هـ - الضلالة عن الطريق	٢٥
٢٠٥ -	أحكام الإحصار	٢٦ -
٢٠٥ -	التحلل	٢٦ -
٢٠٥	تعريف التحلل	٢٦
٢٠٥	جواز التحلل للمحصر	٢٧
٢٠٦	المفاضلة بين التحلل ومصابة الإحرام	٢٨
٢٠٦	التحلل من الإحرام الفاسد	٢٩
٢٠٧	البقاء على الإحرام	٣٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٠٨	حكمة مشروعية التحلل	٣٢
٢٠٨	ما يتحلل به المحصر	٣٣ -
٢٠٨	التحلل بالإحصار في الإحرام المطلق	٣٤
٢٠٨	كيفية تحلل المحصر	٣٥ -
٢٠٨	أولاً : نية التحلل	٣٥
٢٠٩ - ٢١٣	ثانياً : ذبح الهدي	٣٦ - ٤١
٢٠٩	تعريف الهدي	٣٦
٢٠٩	حكم ذبح الهدي لتحلل المحصر	٣٦ م
٢٠٩	ما يميز من الهدي في الإحصار	٣٧
٢١٠	ما يجب من الهدي على المحصر	٣٨
٢١٠	مكان ذبح هدي الإحصار	٣٩
٢١١	زمان ذبح هدي الإحصار	٤٠
٢١٢	الحجز عن الهدي	٤١
٢١٣	ثالثاً : الحلق أو التقصير	٤٢
٢١٤ - ٢١٦	إحصار من اشترط في إحرامه	٤٤ - ٤٥
	التحلل إذا حصل له مانع	
٢١٤	معنى الاشتراط والخلاف فيه	٤٤
٢١٤	آثار الاشتراط	٤٥
٢١٦	تحلل من أحصر عن الوقوف بعرة دون الطواف	٤٦
٢١٦	أجزية محظورات الإحرام قبل تحلل المحصر	٤٨
٢١٧ - ٢١٨	ما يجب على المحصر بعد التحلل	٤٩ - ٥١
٢١٧	قضاء النسك الواجب الذي أحصر عنه المحرم	٤٩
٢١٨	ما يلزم المحصر في القضاء	٥١
٢١٨ - ٢١٩	موانع المتابعة بعد الوقوف بعرة	٥٢
٢١٩	موانع المتابعة بعد طواف الإفاضة	٥٣ - ٥٤
٢١٩ - ٢٢٢	زوال الإحصار	٥٦

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٢٢ — ٢٢٩	إحصان	١ — ١٩
٢٢٢	التعريف	١
٢٢٢	صفته (حكمة التكليفي)	٢
٢٢٣	أنواع الإحصان	٣ — ٤
٢٢٣	أ — إحصان الرجم	٣
٢٢٣	ب — إحصان القذف	٤
٢٢٣	حكمة مشروعية الإحصان	٥
٢٢٣ — ٢٢٦	إحصان الرجم	٦ — ١٣
٢٢٣	شروط إحصان الرجم	٦ — ١٠
٢٢٣	أولاً وثانياً : البلوغ والعقل	٦ — ٢
٢٢٤	ثالثاً : الوطء في نكاح صحيح	
٢٢٥	رابعاً : الحرية	٩
٢٢٥	خامساً : الاسلام	١٠
٢٢٦	أثر الإحصان في الرجم	١١
٢٢٦	إثبات الإحصان	١٢
٢٢٦	ثبوت حد المحصن	١٣
٢٢٧ — ٢٢٨	إحصان القذف	١٤ — ١٨
٢٢٧	شروط إحصان القذف	١٤
٢٢٨	اثبات الإحصان في القذف	١٦
٢٢٨	سقوط الإحصان	١٧
٢٢٨	أثر الإحصان في القذف	١٨
٢٢٨	أثر الردة على الإحصان بنوعيه	١٩
٢٢٩ — ٢٣٠	إحلال	١ — ٣
٢٢٩	التعريف	١
٢٣٠	الحكم الإجمالي	٢
٢٣٠	مواطن البحث	٣

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٠	أحساء	
٢٣٠ — ٢٣١	إحساء البيت الحرام	١ — ٣
٢٣٠	التعريف	١
٢٣١	الحكم الإجمالي	٢
٢٣١	مواطن البحث	٣
٢٣١	إحساء السنة	١ — ٢
٢٣١	التعريف	١
٢٣١	الحكم الإجمالي، ومواطن البحث	٢
٢٣٢ — ٢٣٨	إحساء الليل	١ — ٢٢
٢٣٢	التعريف	١
٢٣٢	الألفاظ ذات الصلة : قيام الليل والتجدي	٢
٢٣٢	مشروعيته	٤
٢٣٢	أنواعه	٥
٢٣٣	الاجتماع لإحساء الليل	٦
٢٣٣	إحساء الليل كله	٧
٢٣٣	كيفيته	٨
٢٣٤ — ٢٣٧	إحساء الليالي الفاضلة	٩ — ١٨
٢٣٤	احساء ليلة الجمعة	١٠
٢٣٥	إحساء ليلتي العيد	١١
٢٣٥	إحساء ليالي رمضان	١٢
٢٣٥	إحساء ليلة النصف من شعبان	١٣
٢٣٦	الاجتماع لإحساء ليلة النصف من شعبان	١٤
٢٣٦	إحساء ليالي العشر من ذي الحجة	١٥
٢٣٦	إحساء أول ليلة من رجب	١٦
٢٣٧	إحساء ليلة النصف من رجب	١٧
٢٣٧	إحساء ليلة عاشوراء	١٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٣٧ — ٢٣٨	إحياء ما بين المغرب والمشاء	١٩ — ٢١
٢٣٧	مشروعيته	١٩
٢٣٧	حكمه	٢٠ م
٢٣٧	عدد ركعاته	٢١
٢٣٨	صلاة الرغائب	٢٢
٢٣٨ — ٢٥١	إحياء الموات	١ — ٢٩
٢٣٨	التعريف	١
٢٣٨	الألفاظ ذات الصلة : التحجير، الحيز والحيازة ، الارتفاق، الاختصاص، والإقطاع	٢ — ٧
٢٣٩	صفة الإحياء (حكمه التكليفي)	٨
٢٣٩	أثر الإحياء (حكمه الوضعي)	٩
٢٤٠	أقسام الموات	١٠
٢٤٠	الأراضي التي كانت جزائر وأنهاراً	١١
٢٤١	إذن الإمام في الإحياء	١٤
٢٤٢	حريم العامر والآبار والأنهار وغيرها	١٨
٢٤٥	إحياء الموات المقطع	٢٠
٢٤٦	الحصى	٢١
٢٤٧ — ٢٤٨	من يحق له الإحياء	٢٢ — ٢٣
٢٤٧	أ — في بلاد الإسلام	٢٢
٢٤٧	ب — في بلاد الكفر	٢٣
٢٤٨	ما يكون به الإحياء	٢٤
٢٤٩	إهمال المحيا	٢٥
٢٤٩	التوكيل في الإحياء	٢٦
٢٥٠	توفر القصد في الإحياء	٢٧
٢٥٠	الوظيفة على الأرض المحياة	٢٨
٢٥٠	المعادن في أرض الموات	٢٩

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥١ - ٢٥٢	أخ	١ - ٣
٢٥١	التعريف	١
٢٥١	الحكم الإجمالي	٢
٢٥٢	مواطن البحث	٣
٢٥٢	أخ لأب	
٢٥٢	أخ لأم	
٢٥٢ - ٢٥٣	إخالة	١ - ٢
٢٥٢	التعريف	١
٢٥٣	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٥٣ - ٢٥٤	إخبار	١ - ٣
٢٥٣	التعريف	١
٢٥٤	الحكم الإجمالي	٢
٢٥٤	مواطن البحث	٣
٢٥٤ - ٢٥٦	أخت	١ - ٢
٢٥٤	التعريف	١
٢٥٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٥٥	أخت زهاعية : ر: أخت	
٢٥٦	أخت لأب : ر: أخت	
٢٥٦	أختان	
٢٥٦	اختصاص	
٢٥٦ - ٢٥٧	اختصاص	١ - ٧٥
٢٥٦	التعريف	١
٢٥٦	من له حق الاختصاص	٢
٢٥٦ - ٢٧٦	الاختصاص من المشرع	٢ - ٧١
٢٥٦ - ٢٦٩	اختصاصات الرسول صلى الله عليه وسلم	٤ - ٤٧
٢٥٧	أنواع اختصاصات الرسول صلى الله عليه وسلم	٥
٢٥٧	ما اختص به صلى الله عليه وسلم من الأحكام التكليفية	٦

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٥٧ — ٢٦١	الاختصاصات الواجبة	٧ — ١٨
٢٥٧	أ — قيام الليل	٧
٢٥٨	ب — صلاة الوتر	٩
٢٥٩	ج — صلاة الضحى	١٠
٢٥٩	د — السواك	١٢
٢٥٩	هـ — الأضحية	١٣
٢٦٠	و — المشاورة	١٤
٢٦٠	ز — مصابة العدو الزائد على الضعف	١٥
٢٦٠	ح — تغيير المنكر	١٩
٢٦٠	ط — قضاء دين من مات معسراً من المسلمين	١٧
٢٦١	ي — وجوب تخيير نساء وإمساك من اختارته	١٨
٢٦١ — ٢٦٤	الاختصاصات المحرمة	١٩ — ٢٧
٢٦١	أ — الصدقات	٢٠
٢٦٢	ب — الإهداء لينال أكثر مما أهدى	٢١
٢٦٢	ج — أكل الثوم والبصل وماله رائحة كريهة	٢٢
٢٦٢	د — نظم الشعر	٢٣
٢٦٣	هـ — نزع لأمته إذا لبسها للقتال حتى يقاتل	٢٤
٢٦٣	و — خائنة الأعين	٢٥
٢٦٣	ز — نكاح الكافرة والأمة والممتنعة عن الهجرة	٢٦
٢٦٤	ح — إمساك من كرهته	٢٧
٢٦٤ — ٢٦٦	الاختصاصات المباحة	٢٨ — ٣٧
٢٦٤	أ — الصلاة بعد العصر	٢٨
٢٦٥	ب — الصلاة على الميت الغائب	٢٩
٢٦٥	ج — صيام الوصال	٣٠
٢٦٥	د — القتال في الحرم	٣١
٢٦٥	هـ — دخول مكة بغير إحرام	٣٢
٢٦٥	و — القضاء بطلمه	٣٣

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٦٥	ز - القضاء لنفسه	٣٤
٢٦٥	ح - أخذ الهدية	٣٥
٢٦٦	ط - في الغنمة والنعىء	٣٦
٢٦٦	ي - في النكاح	٣٧
٢٦٦ - ٢٦٩	الخصائص في الفضائل	٣٨ - ٤٧
٢٦٦	أ - اختصاص من شاء بمن شاء من الأحكام	٣٩
٢٦٦	ب - الرسول أولى بالمؤمنين من أنفسهم	٤٠
٢٦٦	ج - الجمع بين اسم الرسول وكنيته لمولود	٤١
٢٦٨	د - التقدّم بين يديه ورفع الصوت بحضرته	٤٢
٢٦٨	هـ - قتل من سبه	٤٣
٢٦٨	و - إجابة من دعاه	٤٤
٢٦٨	ز - نسب أولاد بنته إليه	٤٥
٢٦٨	ح - لا يرث	٤٦
٢٦٩	ط - أزواجه أمهات المؤمنين	٤٧
٢٦٩ - ٢٧٩	اختصاص الأئمة	٤٨ - ٦٣
٢٦٩	أ - ليلة القدر	٤٨
٢٦٩	ب - شهر رمضان	٤٩
٢٦٩	ج - يوم العيدين	٥٠
٢٦٩	د - أيام التشريق	٥١
٢٧٠	هـ - يوم الجمعة	٥٢
٢٧٠	و - اليوم التاسع من ذي الحجة	٥٣
٢٧٠	ز - يوم نصف شعبان	٥٤
٢٧٠	ح - أول ليلة من رجب	٥٥
٢٧٠	ط - يوم عاشوراء وتاسوعاء	٥٦
٢٧٠	ي - يوم الشك	٥٧
٢٧١	ك - الأيام البيض	٥٨
٢٧١	ل - العشر الأوائل من ذي الحجة	٥٩

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧١	م - شهر الحرم	٦٠
٢٧١	ن - شهر شعبان	٦١
٢٧١	س - وقت صلاة الجمعة	٦٢
٢٧٢	ع - أوقات أخرى	٦٣
٢٧٦ - ٢٧٢	اختصاص الأماكن	٦٤ - ٧١
٢٧٢	أ - الكعبة المشرفة	٦٤
٢٧٢	ب - حرم مكة	٦٥
٢٧٤	ج - مسجد مكة	٦٦
٢٧٤	د - المدينة المنورة	٦٧
٢٧٥	هـ - مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم	٦٨
٢٧٥	و - مسجد قباء	٦٩
٢٧٥	ز - المسجد الأقصى	٧٠
٢٧٦	ح - بئر زمزم	٧١
٢٧٦ - ٢٧٧	الاختصاص بالولاية أو الملك	٧٢ - ٧٥
٢٧٦	شروط الشخص المختص	٧٣
٢٧٦	اختصاص ذي الولاية	٧٤
٢٧٧	اختصاص المالك	٧٥
٢٧٧ - ٢٨٥	اختصاب	١ - ٢٢
٢٧٧	التعريف	١
٢٧٧	الألفاظ ذات الصلة : الصبغ والصباغ، التطريف، والنقش	٢
٢٧٨	صفته (حكمه التكليفي)	٥
٢٧٨	المفاضلة بين الاختصاب وعدمه	٦
٢٧٩	بم يكون الاختصاب	٨
٢٧٩ - ٢٨٠	أولاً - الاختصاب بغير السواد	٩ - ١٠
٢٧٩	الاختصاب بالحناء والكتم	٩
٢٨٠	الاختصاب بالورس والزعفران	١٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨٠ — ٢٨٢	ثانياً — الاختصاب بالسواد	١١ — ١٢
٢٨٢	وضوء المختضب	١٣
٢٨٢	الاختصاب بالمتنجس وبعين النجاسة	١٥
٢٨٢	الاختصاب بالوشم	١٦
٢٨٣	الاختصاب بالبياض	١٧
٢٨٣	اختصاب الحائض	١٨
٢٨٣	اختصاب المرأة المحنة	١٩
٢٨٣	خضاب رأس المولود	٢٠
٢٨٤	اختصاب الرجل والأنثى	٢١
٢٨٤	اختصاب المحرم	٢٢
٢٨٥ — ٢٨٦	اختطاط	١ — ٢
٢٨٥	التعريف	١
٢٨٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٨٦	اختطاف	١ — ٢
٢٨٦	التعريف	١
٢٨٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢
٢٨٦ — ٢٨٨	إخفاء	١ — ٨
٢٨٦	التعريف	١
٢٨٦	الألفاظ ذات الصلة : الإسرار ، والتجوى	٢
٢٨٧ — ٢٨٨	الحكم الإجمالي	٤ — ٨
٢٨٧	أ — إخفاء النية	٤
٢٨٧	ب — إخفاء الصدقة والزكاة	٥
٢٨٨	ج — إخفاء الحلال	٦
٢٨٨	د — إخفاء الإيمان	٧
٢٨٨	هـ — إخفاء الذكر	٨

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٨٨ — ٢٨٩	اختلاس	١ — ٤
٢٨٨	التعريف	١
٢٨٨	الألفاظ ذات الصلة : الغصب أو الاغتصاب، السرقة، الحراية، الخيانة، والانتهاج	٢
٢٨٨	الحكم الإجمالي	٣
٢٨٨	مواطن البحث	٤
٢٨٩ — ٢٩١	اختلاط	١ — ٦
٢٨٩	التعريف	١
٢٨٩	الألفاظ ذات الصلة : امتزاج	٢
٢٨٩	الحكم الإجمالي	٣
٢٩٠	اختلاط الرجال بالنساء	٤
٢٩١	مواطن البحث	٦
٢٩١ — ٣٠٣	اختلاف	١ — ٣٤
٢٩١	التعريف	١
٢٩١	الألفاظ ذات الصلة : الخلاف، والفرقة والتفرق	٢
٢٩٢ — ٣٠٣	الاختلاف في الأمور الاجتهادية (علم الخلاف)	٤ — ٣١
٢٩٢	حقيقة الاختلاف وأنواعه	٤
٢٩٤	أدلة جواز الاختلاف في المسائل الفرعية	١٢
٢٩٤	الاختلاف فيما لا فائدة فيه	١٣
٢٩٥	الاختلاف الجائر	١٤
٢٩٥	الاختلاف الفقهي هل هو رجة	١٥
٢٩٦	أسباب اختلاف الفقهاء	١٦
٢٩٧	أسباب الخلاف الراجع الى الدليل	١٨
٢٩٧	أسباب الخلاف الراجع الى القواعد الأصولية	١٩
٢٩٧	الإنكار والمراعاة في المسائل الخلافية	٢٠
٢٩٧	أولاً — الإنكار في المسائل الخلافية	٢٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٩٨	ثانياً — مراعاة الخلاف	٢٢
٢٩٨	حكم مراعاة الخلاف	٢٢
٢٩٨	شروط الخروج من الخلاف	٢٣
٢٩٨	أمثلة على الخروج من الخلاف	٢٤
٢٩٩	مراعاة الخلاف فيما بعد وقوع المختلف فيه	٢٥
٢٩٩	العمل في المسائل الخلافية	٢٦
٢٩٩	المقصد بين التخيير والتحري	٢٦
٣٠٠	ما يوضع القاضي والمفتي في المسائل الخلافية	٢٧
٣٠١	ارتفاع الخلاف بحكم الحاكم	٢٨
٣٠٢	الصلاة خلف المخالف بتصريف الإمام أو نائبه	٢٩
٣٠٢	الصلاة خلف المخالف في أحكامها	٣٠
٣٠٢	مراعاة الإمام للمصلين خلفه إن كانوا يخالفونه في أحكام الصلاة	٣١
٣٠٣	الاختلاف بين المتعاقدين	٣٢
٣٠٣	اختلاف الشهود	٣٣
٣٠٣	اختلاف الحديث وسائر الأدلة	٣٤
٣٠٣ — ٣٠٨	اختلاف الدارين	١٠ — ٠
٣٠٣	التعريف	١
٣٠٤	أنواع اختلاف الدار	٢
٣٠٥	التوارث	٣
٣٠٥	دين الولد	٤
٣٠٥	الفرقة بين الزوجين	٥
٣٠٦	النفقة	٦
٣٠٧	الوصية	٧
٣٠٧	القصاص	٨
٣٠٨	العقل (حل الدية)	٩
٣٠٨	حد القذف	١٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٠٨-٣١٣	اختلاف الدين	١-١٤
٣٠٨	أ- التوارث	٢
٣٠٩	ب- النكاح	٣
٣٠٩	ج- ولاية التزويج	٤
٣٠٩	د- الولاية على المال	٥
٣١٠	هـ- الحضانة	٦
٣١٠	و- تبعية الولد في الدين	٧
٣١١	ز- النفقة	٩
٣١١	ح- العقل (حل الدية)	١١
٣١٢	ط- الوصية	١٢
٣١٢	ي- الشركة	١٣
٣١٣	ك- حد القذف	١٤

٣١٣	اختلاف المطلع	
٣١٥-٣١٣	اختلال	٥-١
٣١٣	التعريف	١
٣١٤	الألفاظ ذات الصلة : الإخلال، الفساد والبطلان	٢
٣١٤	أ- الحكم الإجمالي	٣
٣١٣	ب- الاختلال في العبادات	٤
٣١٥	ج- اختلال العقود	٥
٣١٥	اختيار	١
٣١٥	التعريف	١
٣١٥	الألفاظ ذات الصلة : الخيار، الإرادة، والرضا	٢
٣١٦	شروط الاختيار	٥
٣١٦	تعارض الاختيار الصحيح مع الاختيار الفاسد	٦
٣١٧	مايرد عليه الاختيار	٨
٣١٧	اشتراط الاختيار لترتيب الثواب والعقاب	٩
٣١٧	حكمة مشروعية الاختيار	١٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣١٧	مواطن البحث	١١
٣١٨ — ٣٢٣	اختيال	١٣ — ١
٣١٨	التعريف	١
٣١٨	الألفاظ ذات الصلة : الكبر، العجب، والتبختر	٢
٣٢٠	صفة الاختيال (حكمه التكليفي)	٦
٣٢٠	أ — الاختيال في المشي	٧
٣٢١	ب — الاختيال في اللباس	٨
٣٢١	ما يحل من ثياب الزينة ولا يعتبر اختيلاً	٩
٣٢٢	إطالة المرأة ثيابها	١٠
٣٢٣	ج — الاختيال في الركوب	١١
٣٢٣	د — الاختيال في البنين	١٢
٣٢٣	الاختيال لإرهاب العدو	١٣
٣٢٣	إعدام	٣ — ١
٣٢٣	التعريف	١
٣٢٣	الحكم الإجمالي	٢
٣٢٣	مواطن البحث	٣
٣٢٤ — ٣٢٥	إخراج	٤ — ١
٣٢٤	التعريف	١
٣٢٤	الألفاظ ذات الصلة : التخرج	٢
٣٢٤	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
٣٢٥	الحكم التكليفي للإخراج	٤
٣٢٥ — ٣٢٦	إخلاف	٥ — ١
٣٢٥	التعريف	١
٣٢٥	الألفاظ ذات الصلة : الكذب	٢
٣٢٥	مايقع فيه الإخلاف	٣
٣٢٦	الحكم التكليفي للإخلاف	٤
٣٢٦	آثار الإخلاف	٦ — ٥

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٢٦	أ — إختلاف الوعد	٥
٣٢٦	ب — إختلاف الشرط	٦
٣٢٧ — ٣٤٤	أداء	١ — ٤٠
٣٢٧	التعريف	١
٣٢٧	الأنفاظ ذات الصلة : القضاء، والإعادة	٣
٣٢٨ — ٣٣٨	الأداء في العبادات	٥ — ٢٥
٣٢٨	أقسام العبادات باعتبار وقت الأداء	٦
٣٢٩	صفة الأداء (حكمه التكليفي)	٧
٣٣٠	بم يتحقق الأداء اذا تضييق الوقت	٨
٣٣١	أداء أصحاب الأعذار	١٠
٣٣٣	تعجيل الأداء عن وقت الوجوب أو سببه	١٣
٣٣٤	التأية في أداء العبادات	١٤
٣٣٧	تأخير الأداء عن وقت الوجوب	١٩
٣٣٩	الامتناع عن الأداء	٢٣
٣٤٠	أثر الأداء في العبادات	٢٥
—	أداء الشهادة	٢٦ — ٢٨
٣٤١	حكم أداء الشهادة	٢٦
٣٤١	كيفية أداء الشهادة	٢٨
٣٤١ — ٣٤٤	أداء الدين	٢٩ — ٣٨
٣٤١	مفهوم الدين	٢٩
٣٤١	حكم أداء الدين	٣٠
٣٤٢	كيفية أداء الدين	٣١
٣٤٣	مايقوم مقام الأداء	٣٣
٣٤٣	الامتناع عن الأداء	٣٣
٣٤٤	أداء القراءة	٣٩ — ٤٠
٣٤٤	معنى الأداء في القراءة	٣٩
٣٤٤	حكم حسن الأداء في القراءة	٤٠

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
—	أداة	
٣٤٥ — ٣٤٦	أدب	١ — ٣
٣٤٥	التعريف	١
٣٤٦	حكمه	٢
٣٤٦	مواطن البحث	٣
٣٥١ — ٣٤٦	ادخار	١ — ١٤
٣٤٦	التعريف	١
٣٤٦	الألفاظ ذات الصلة : الاكتناز، والاحتكار	٢
٣٤٦	ادخار الدولة الأموال من غير الضروريات	٤
٣٤٧	ادخار الأفراد	٥
٣٤٩	صفته (حكمه التكليفي)	١٠
٣٥٠	ادخار لحوم الأضاحي	١١
٣٥٠	ادخار الدولة الضروريات لوقت الحاجة	١٢
٣٥١	إخراج المدخرات وقت الضرورة	١٣
٣٥٢	ادعاء	
٣٥٢	الذهان	١ — ٢
٣٥٢	التعريف	١
٣٥٢	الحكم الإجمالي	٢
	إدراك	
٣٥٣	التعريف	١
٣٥٣	الألفاظ ذات الصلة : اللاحق والمسبوق	٢
٣٥٤	الحكم الإجمالي	٣ — ٤
٣٥٤	مواطن البحث	٥
٣٥٥	إدلاء	١ — ٢
٣٥٥	التعريف	١
٣٥٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٢

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	المسوان	الفقرات
٣٥٥	إدعان	
	أنظر : خر- مخدر	
٣٥٥	أذى	١- ٥
٣٥٥	التعريف	١
٣٥٥	الألفاظ ذات الصلة : - الضرر	٢
٣٥٦	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٣
	أ - الأذى بمعنى القدر البسيط	
٣٥٦	ب - الأذى بمعنى الشيء المؤذي	٤- ٥
٣٥٧	أذان	١- ٥١
٣٥٧	التعريف	١
٣٥٧	الألفاظ ذات الصلة : أ - الدعوة - النداء	٢
٣٥٧	ب - الإقامة	٣
٣٥٧	ج - التثويب	٤
٣٥٧	صفته (حكمه التكليفي)	٥
٣٥٨	بدء مشروعية الأذان	٦
٣٥٩	حكمة مشروعية الأذان	٧
٣٥٩	فضل الأذان	٨- ٩
٣٥٩	ألفاظ الأذان	١٠
٣٦٠	الترجيح في الأذان	١١
٣٦٠	التثويب	١٢- ١٤
٣٦٢	الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الأذان	١٥
٣٦٢	النداء في الصلاة في المنازل	١٦
٣٦٣	شروط الأذان	
٣٦٣	يشترط في الأذان للصلاة ما يأتي	١٧- ١٨
٣٦٣	دخول وقت الصلاة	١٧- ١٨
٣٦٤	النية في الأذان	١٩
٣٦٤	أداء الأذان باللغة العربية	٢٠
٣٦٤	خلو الأذان من اللحن	٢١

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٦٤	الترتيب بين كلمات الآذان	٢٢
٣٦٥	الموالة بين الفاظ الآذان	٢٣
٣٦٥	رفع الصوت بالآذان	٢٤ — ٢٦
٣٦٦	سنن الآذان	٢٧ — ٢٨
٣٦٦	استقبال القبلة	٢٧
٣٦٦	الترسل أو الترتيل	٢٨
٣٦٧	صفات المؤذن	٢٩ — ٣٢
٣٦٧	ما يشترط فيه من الصفات : الإسلام	٢٩
٣٦٧	الذكورة	٣٠
٣٦٧	العقل	٣١
٣٦٧	البلوغ	٣٢
٣٦٨	ما يستحب أن يتصف به المؤذن	٣٣ — ٤١
٣٦٩	ما يشترط له الآذان من الصلوات	٤٢
٣٦٩	الآذان للفوائت	٤٣ — ٤٤
٣٧٠	الآذان للمصليتين المجموعتين	٤٥
٣٧٠	الآذان في مسجد صليت فيه الجماعة	٤٦
٣٧١	تعدد المؤذنين	٤٧
٣٧١	ما يعلن به عن الصلوات التي لم يشرع لها الآذان	٤٨ — ٤٩
٣٧٢	إجابة المؤذن والدعاء بعد الإجابة	٥٠
٣٧٢	الآذان لغير الصلاة	٥١
٣٧٣	إذخر	١ — ٢
٣٧٣	التعريف	١
٣٧٣	الحكم الإجمالي	٢
٣٧٤	أذكار	
	أنظر : ذكر	
٣٧٤	أذن	١ — ١١
٣٧٤	التعريف	١
٣٧٤	الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث	٢

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٧٥	هل الأذنان من الرأس	٣
٣٧٥	داخل الأذنين	٤
٣٧٥	هل يعبر بالأذن عن الجسد كله	٥
٣٧٥	هل الأذن من العورة	٦ - ١١
٣٧٦	إذن	١ - ٦٥
٣٧٦	التعريف	١
٣٧٦	الألفاظ ذات الصلة : أ - الأباحة	٢
٣٧٧	ب - الإجازة	٣
٣٧٧	ج - الأمر	٤
٣٧٧	أقسام الإذن	
٣٧٧	أ - الإذن بالنسبة للمأذون له	٥
٣٧٨	ب - الإذن بالنسبة للتصرف والوقت والمكان	٦
٣٧٨	من له حق الإذن : إذن الشارع	٧ - ١٠
٣٨٠	إذن المالك	١١
٣٨٠	الإذن بالتصرف	١٢
٣٨١	الإذن بانتقال الملك إلى الغير	١٣
٣٨١	الإذن بالاستهلاك	١٤
٣٨١	الإذن بالانتفاع	١٥
٣٨١	إذن صاحب الحق	١٦ - ٢٢
٣٨٢	إذن القاضي	٢٣ - ٢٦
٣٨٣	إذن الولي	٢٧ - ٢٨
٣٨٣	إذن متولي الوقف	٢٩
٣٨٤	إذن المأذون له	٣٠ - ٣١
٣٨٤	التعارض في الإذن	٣٢ - ٣٣
٣٨٥	بم يكون الإذن	٣٤ - ٣٨
٣٨٦	تقييد الإذن بالسلامة	٣٩
٣٨٧	مالا يتقيد بوصف السلامة	

فهرس الجزء الثاني

الصفحة	العنوان	الفقرات
٣٨٧	الحقوق الواجة بإيجاب الشارع ومن أمثلتها	٤٠ — ٤٢
٣٨٧	الحقوق الواجة بإيجاب المقء ومن أمثلتها	٤٣ — ٤٩
٣٨٩	أثر الإذن في دخول البيوت	٥٠ — ٥١
٣٨٩	أثر الإذن في العقود	٥٢ — ٥٦
٣٩١	أثر الإذن في الاستهلاك	٥٧
٣٩١	أثر الإذن في الجنائيات	٥٨ — ٦٠
٣٩٢	أثر الإذن في الانتفاع	٦١ — ٦٤
٣٩٢	انتهاء الإذن	٦٥
٣٩٥	تراجم الفقهاء الواردة أسماؤهم في المجلء الثاني	
٤٢٥	فهرس الجزء الثاني	



استدراك في تحريج الأحاديث

وقع في جملة من تعليقات الجزء الثاني وقليل من الجزء الثالث الاكتضاء بتخريج مجمل للأحاديث والآثار متولاً من المراجع الفقهية ، أو معتمداً على مراجع حديثة من غير الأصول ، كما سقط تخريج بعض الأحاديث وقد استترك ذلك في هذه الطبعة بتخريج ما لم يخرج وتفصيل أو تأصيل التخريج المجمل وذلك على ترتيب أبحاث الموسوعة والفقرات ، مع بيان الصفحة .

غريب ، وقد روى بعضهم هذا الحديث عن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا . قال ميرك الخنيزي : استاده حسن . (تحفة الأحوي ٤/٥٨ نشر المكتبة السلفية ، وسنن ابن ماجه ١٤٢٣/٢ ط عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ) .

احتضار ف ٥ ص ٧٧
حديث « لا يموت أحدكم ... » أخرجه مسلم وأبو داود من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢٢٠٦/٤ ط عيسى الحلبي ، وصون المبرور ١٥٨/٣ ط الهند) .

احتضار ف ٥ ص ٧٨
أخرجه أحمد والبيهقي واللفظ له وأخرجه ابن ماجه مختصراً من حديث أبي بردة . قال الحافظ البوصيري في الزوائد تعليقاً على استاده ابن ماجه : استاده حسن لأن عبد الله بن حسين (أباه خير) يختلف فيه . قال أبو زرعة : ثقة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال أبو حاتم : حسن الحديث ، ليس يمتكر الحديث ، يكتب حديثه . وقال أحمد : منكر الحديث . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن عدي : عامة ما يروى لا يتابع عليه . واختلف قول ابن معين فيه ، فمرة قال ثقة ، ومرة قال ضعيف . وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه مالك في الموطأ وأبو داود في سننه ، (ومسنند أحمد بن حنبل ٣٩٧/٤ نشر المكتب الإسلامي سنن ابن ماجه ٤٧٧/١ ط عيسى الحلبي ١٣٧٢هـ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٣/٣٩٥ ط الهند ١٣٤٧هـ) .

احتضار ف ٥ ص ٧٨
حديث سمع بن أبي وقاص أخرجه البخاري ومسلم بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض عام حجة الوداع من رجع اشتد به ، فقلت : أني قد بلغ بي من الرجوع وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة ، أفأصعد بطني مالي ؟ قال : لا . فقلت بالشطر ؟ فقال : لا . ثم قال « الثلث والثلث كبير أبو كثير ، انك إن تدرورثك أغنياء غير من إن تلزمهم عالة يتكفرون الناس ... » (اللؤلؤ والمرجان ص ٣٩٩) .

أجل ف ١٥ - ١٥ ص ١٠
حديث زيد بن خالد الجهني أخرجه مسلم مرفوعاً (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٤٩/٣ ط عيسى الحلبي) .

أجل ف ٢٥ ص ١٦
حديث أم سلمة ، أخرجه أبو داود (١٢٣/١ - طب المطبعة الانصارية ببغداد) والترمذي (٤٢٨/١ تحفة الأحوي ط السلفية) . ثم سلمة بلفظ : كانت المرأة من نساء النبي صلى الله عليه وسلم تلد في النفاس أربعين يوماً أو أربعين ليلة . وقال عبد الحق : « أحاديث هذا الباب معلولة ، وأحسنها حديث مسة لزنبة (نصب الرأية ١/٢٥٠ نشر المجلس العلمي) .

أجل ف ٢٧ - ٢٨ ص ١٦
حديث صفوان (أخرجه الأربعة إلا أباه داود والشافعي وأحمد وابن عزيمة وابن حبان والدارقطني وصححه الترمذي والخطابي) التلخيص الحبير/ ج ١ ص ١٥٧ رقم ٢١٦ طبعة السيد هاشم البهائي .

أجل ف ٨٢ - ٣٨
حديث يرويه متفق عليه من رواية عائشة (الفتح الكبير ج ١ ص ٢٥٥) .

أجل ف ٨٨ ص ٤١
حديث لوط يعطى أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٣٦/٣ ط عيسى الحلبي) .

(احتضار ف ٥ ص ٧٧)
حديث أنبا حداد عن علي رواه الشيخان عن أبي هريرة (كشف الخفاء ومزيل الإلباس ج ١ ص ٢٣٤ رقم ٦١٤ تحقيق أحمد القلاش) .

احتضار ف ٥ ص ٧٧
حديث « كيف تمجدك ... » أخرجه الترمذي واللفظ له وابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه ، قال الترمذي : هذا حديث

احتضار ف ٦ ص ٧٨

حديث التوبة أخرجه أحمد والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم والبيهقي في شعب الأيمان من حديث ابن عمر . قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب . ولم يبين لم لا يصح . قال ابن القطان : وذلك لأن فيه عبد الرحمن بن ثابت ، وثقه أبو حاتم . وقال أحمد : أحاديثه متناكر . ونقل في میزان تصغيه عن ابن معين ، وثبوته عن غيره . ثم أورد من تناكره هذا منها . (نغمة الاحوثي ٥٢١/٩ نشر المكتبة السلفية ، وفيض القدير ٣٠٦/٢ نشر للمكتبة التجارية ١٣٥٦هـ ، وجامع الأصول ٥١٢/٢ ، ٥١٣ نشر مكتبة الخوازي) .

احتضار ف ٨ ص ٧٩

حديث من كان آخر كلامه لا اله الا الله . أخرجه أبو داود والحاكم من حديث معاذ بن جبل مرفوعا ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي على تصحيحه . (مختصر سنن أبي داود للمنذري ٣٨٦/٤ نشر دار المعرفة ، والمستدرک ٣٥١/١ نشر دار الكتاب العربي) .

احتضار ف ١٠ ص ٨٠

حديث « إذا أتيت » أخرجه البخاري ومسلم من حديث البراء بن عازب مرفوعا (فتح الباري ١٠٩/١١ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٢٠٨١/٤ ط عيسى الحلبي ١٣٧٥هـ) .

احتضار ف ١٠ ص ٨٠

حديث البراء أخرجه البيهقي والحاكم من حديث أبي قتادة وصححه ووافقه الذهبي (السنن الكبرى للبيهقي ٣٨٤/٣ ط الهند ، والمستدرک ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ نشر دار الكتاب العربي) .

احتضار ف ١٢ ص ٨١

أخرجه مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعا (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٣٣/٢ ط عيسى الحلبي ١٣٧٤هـ) .

احتضار ف ١٤ ص ٨١ - ٨٢

أخرجه مسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعا (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٣٤/٢ ط عيسى الحلبي ١٣٧٤هـ) .

احتضار ف ١٤ ص ٨٢

حديث « إذا حضرتكم موتاكم فأغضوا البصر » أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم والطبراني والبيهقي من حديث شداد بن أوس مرفوعا . قال الحافظ البوصيري تعليقا على رواية ابن ماجه : « استأذنه حسن ، لأن قرعة بن سويد خلفه فيه ، ويأتي رجاله

تقات » . وفي الباب حديث أم سلمة أخرجه مسلم (سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٤٦٧/١ - ٤٦٨ ط عيسى الحلبي ١٣٧٢هـ ، وتبيل الأوطار ٢١/٤ ط المطبعة العثمانية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٣٤/٢ ط عيسى الحلبي ١٣٧٤هـ) .

احتضار ف ١٥ ص ٨٢

حديث عائشة « إن أبا بكر » أخرجه البخاري والنسائي من حديث عائشة رضي الله عنها (فتح الباري ١٩/٧ ط السلفية ، وسنن النسائي ١١/٤ نشر المكتبة التجارية بمصر) .

احتضار ف ١٥ ص ٨٢

حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمهل آل جعفر . أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر . قال شعيب الأرنؤوط : إسناده حسن (عون المعبود ١٣٣/٤ ط الهند ، وسنن النسائي ١٨٢/٨ نشر المكتبة التجارية بمصر ، وشرح الستة للبخاري بتحقيق شعيب الأرنؤوط ٤٦١/٥ نشر المكتب الاسلامي) .

احتضار ف ١٥ ص ٨٢

أخرجه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه بلفظ : « جيء بأبي يوم أحد قد مثل به حتى وضع بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سجي ثوبا . فذهبت أريد أن أكشف عنه ، فتباني قومي ، ثم ذهبت أكشف عنه فتباني قومي ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع ، فسمع صوت صائحة فقال : من هذه ؟ فقالوا : ابنة عمرو أو أخت عمرو ، فقال : فلم تبكي ؟ أو لا تبكي ، فما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفع » (فتح الباري ١٦٣/٣ ط السلفية ، واللؤلؤ والمرجان ص ٦٦٧ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت) .

احتضار ف ١٤ ص ٨٨

حديث الأئمة أخرجه أبو داود والبخاري في تاريخه من حديث معبد بن هوفة الأنصاري مرفوعا ، ولقبه أبي داود : « أنه أسر بالأئمة المروء عند النجم . وقال : ليثمة الصائم » قال أبو داود : قال لي يحيى بن معين : هو حديث منكر . وحيد الرحمن ، قال يحيى بن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم الرازي : صدوق (مختصر سنن أبي داود للمنذري ٢٥٩/٣ - ٢٦٠ نشر دار المعرفة ١٤٠٠هـ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٣٩٨/٤ ط دائرة المعارف العثمانية ١٣٦٠هـ) .

احداث ف ١٧ ص ١٠٨

حديث « ولا تلبس للعصر » أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أم سلمة . وروى الحديث موقوفا ومرفوعا وصوب ابن حجر رفعه (مستد أحمد

بن حنبل ٣٠٢/٦ ط دار الفكر ، وعون المصنف ٢٦١/٢ ط الهند ، وسنن النسائي ٢٠٣/٦ ، ٢٠٤ نشر للمكتبة التجارية ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤٤٠/٧ ط الهند ، والتلخيص الحبير ٢٣٨/٣ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٤هـ .

احراق ف ٨ ص ١١٧

حديث شيوخ الميت أخرجه البخاري ومسلم من حديث جابر بن عبد الله ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بمكة عام الفتح « ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة واخذير والأصنام ، فقبل يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فإنه يظل بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس ، فقال : لا . هو حرام ... » (فتح الباري ٤٢٤/٤ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٢٠٧/٣ ط عيسى الحلبي ١٣٧٥هـ) .

احراق ف ١٦ ص ١٢٠

حديث « لا قود الا بالسيف » أخرجه ابن ماجه من حديث التميمي بن بشر .

قال الحافظ البوصيري في الزوائد : في استاده جابر الجعفي ، وهو كذاب . وروي عن أبي بكره ، وفي استاده مبارك بن فضالة ، وهو يلدس ، وقد عنونه وكذا الحسن . (سنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٨٨٩/٢ ط عيسى الحلبي) .

احراق ف ٢٠ ص ١٢٠

حديث « لمن الله زائرات .. » أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ، حسنه الترمذي ، وتوزع بأن فيه أبا صالح مولى أم هانئ ، قال عبد الحق : هو عندهم ضعيف ، وقال المنذري : تكلم فيه جمع من الأئمة . وقيل لم يسمع من ابن عباس ، وقال ابن عدي : لا أعلم أحدا من المتقدمين رضي . ونقل عن الطائفة تحيين أمره (فيض القدير ٢٧٤/٥ نشر المكتبة التجارية ١٣٥٦هـ) .

احراق ف ٢٢ ص ١٢١

حديث إذا أخرجتم الميت أخرجه أحد بن حنبل واللفظ له والبيهقي والبخاري والحاكم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مرفوعا . قال النووي : واستاده صحيح . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه وأقره الذهبي . ولكن روى البيهقي بإسناد من يحيى بن معين أنه قال : أنه لم يرفعه إلا يحيى بن آدم . قال يحيى بن معين : ولا أظن هذا الحديث إلا غلطاً . وروى الثنا الساعلي الحكم برفع الحديث (مستد أحد بن حنبل ٣٣١/٣ نشر المكتب الإسلامي ١٣٩٨هـ . والسنن الكبرى للبيهقي ٤٠٥/٣ ط الهند ، والمستدرک ٣٥٥/١ نشر دار الكتب العربي ، والفتح الرباني ١٨٨/٧ ط مطبعة الفتح الرباني ١٣٥٦هـ) .

احراق ف ٢٣ ص ١٢٢

حديث أبي موسى الأشعري أخرجه ابن ماجه . قال الحافظ

البوصيري : استاده حسن ، لأن (عبد الله بن حسن أبي حريز) غثف فيه . وبعد أن أورد البوصيري أقوال النقاد في توثيق أبي حريز وتضعيفه قال : وله شاهد من حديث أبي هريرة ، رواه مالك في الموطأ وأبو داود في سننه (سنن ابن ماجه ٤٧٧/١ ط عيسى الحلبي ١٣٧٢هـ) .

احراق ف ٢٩ ص ١٢٤

حديث أما بلغكم أني أمنت من وسم البهيمة في وجهها أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود واللفظ له من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعا (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٦٧٣/٣ ط عيسى الحلبي ١٣٧٥هـ ، وسنن الترمذي بتحقيق إبراهيم عطوة عوض ٢١٠/٤ - ٢١١ ط مصطفى الحلبي ١٣٩٥هـ ، وعون المصنف ٣٣٢/٧ نشر للمكتبة السلفية ١٣٩٩هـ) .

احراق ف ٣١ ص ١٢٥

أخرجه أبو داود بهذا اللفظ من حديث حصة الأسلمي رضي الله عنه . والحديث سكت عنه المنذري . وأخرجه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بهذا المعنى (عون المصنف ٨٣/٣ ط الهند ، وضع الباري ١١٥/٦ ط السلفية ، ومستد أحد بن حنبل ٣٠٧/٢ نشر المكتب الإسلامي ١٣٩٨هـ ، وخصه الأحمدي ١٩٣/٥ نشر للمكتبة السلفية) .

احراق ف ٣٣ ص ١٢٩

حديث عثمان بن حيان أخرجه الطبراني والبخاري ، قال الهيثمي : وفيه سعيد البراد ولم أحرفه ، وفيه رجاله ثقات . وأما حديث « وإن النار لا يذهب بها الا الله » فقد أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعا (مجمع الزوائد ٢٥٠/٦ ، ٢٥١ نشر مكتبة الفقهية ١٣٥٣هـ ، وضع الباري ١٤٩/٦ ط السلفية) .

احراق ف ٣٣ ص ١٤٣

حديث « يمت أبي بكر ... » أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظ البخاري « ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعثني في الحجة التي أمره عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع يوم النحر في رمله يؤذن في الناس ألا يبيع بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان (فتح الباري ٨٣/٣ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٨٢/٢ ط عيسى الحلبي) .

احراق ف ٣٣ ص ١٤٣

حديث « هذا يوم الحج الأكبر ... » أخرجه أبو داود (عون المصنف ١٣٩/٢ ط الهند) وابن ماجه (١٠١٦/٢ ط عيسى الحلبي) وأخرجه البخاري تعليقا وسكت عنه ابن حجر (فتح الباري ٥٧٤/٣ وما بعدها ط السلفية) .

احرام ف ٨٥ ص ١٦٤

حديث الصعب بن جثمة ؓ انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حار وحش ... متفق عليه (اللؤلؤ والمرجان ص ٢٦٨ رقم ٧٤٢) .

احرام ف ١٢٧ - ص ١٧٧

حديث ابن عمر أخرجه البخاري ومسلم (اللؤلؤ والمرجان رقم ٧٦٨ ص ٢٨٠) .

احرام ف ١٤٨ ص ١٨١

حديث كعب بن عجرة أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له من حديث كعب بن عجرة (فتح الباري ١٢/٤ ط السلفية) ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٨٦٠/٢ - ٨٦١ ط عيسى الحلبي (٣١٢٧٤) .

احصار ف ٣ ص ١٩٧

حديث ابن عمر أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه (فتح الباري ٤/٤ ط السلفية) .

احصار ف ٣٦ ص ٢٠٩

أخرجه البخاري من حديث مسور رضي الله عنه بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر قبل أن يخلق وأمر أصحابه بذلك . وأخرج البخاري وأحمد وأبو داود من حديث المسور ومروان بن حديث عمرة الحلبية والصلح ، أن النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قضية الكتاب قال لأصحابه قوموا فاتحروا ثم أحلقوا (فتح الباري ٩٠/٤ ط السلفية ، وزيل الأوطار ٩٢/٥ ط المطبعة المئانية ١٣٥٧هـ) .

احصار ف ٤٢ ص ٢١٣

حديث : اللهم اغفر للمحلقين ... أخرجه مسلم (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٤٦/٢ ط عيسى الحلبي) .

احصار ف ٤٥ ص ٢١٥

أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها : ولعلك أرهت الحج ؟ قالت : لا أجدي إلا وجمة . فقال لها : حبي واشتريني ، قولي : اللهم عسلي حيث حسيتي (اللؤلؤ والمرجان فيا اتفق عليه الشيخان ٢٧٣ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت) .

احصار ف ٤٥ ص ٢١٥

والأثر من عمر رضي الله عنه أخرجه البيهقي ، وقال النووي : استنده صحيح (السنن الكبرى للبيهقي ٢٢٢/٥ ط المحدث ، والمجموع للنووي ٢٣٩/٨ نشر مكتبة الإرشاد بجدلة) .

احصار ف ٤٥ ص ٢١٥

قول عائشة لعروة : هل تستني إذا لججت ؟ فقال ... أخرجه الشافعي والبيهقي واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها . قال النووي : استنده صحيح على شرط البخاري ومسلم (الأم للشافعي ١٥٨/٢ نشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٨١هـ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٢٢٣/٥ ط المحدث ١٣٥٢هـ ، والمجموع ٢٣٩/٨ نشر مكتبة الإرشاد بجدلة) .

احسان ف ٧ ص ٢٢٤

حديث الثيب أخرجه مسلم من حديث عباد بن الصامت رضي الله عنه مرفوعا بلفظ : « والثيب بالثيب جلد مائة الرجم » (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣١٦/٣ ط عيسى الحلبي ، وجامع الأصول ٢٨٣/١١ نشر مكتبة الحلواني) .

احسان ف ١٠ ص ٢٢٥

حديث جابر أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مطولا (اللؤلؤ والمرجان ص ٤٢٤ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت) .

احسان ف ١٠ ص ٢٢٥

حديث : « انها لا تحسك » رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، ومن طريقه الطبراني في معجمه وابن عدي في الكامل من طريق أبي بكر بن أبي مريم . قال ابن عدي أبو بكر بن أبي مريم لا ينجح بعلته وتكتب أحاديثها صالحة .

وأخرجه أبو داود في المراسيل عن بنية بن الوليد ، قال ابن القطان في كتابه ، هنا حديث ضعيف ، ومنقطع ، فانقطاعه فيما بين علي بن أبي طلحة وكعب بن مالك . وقال عبد الحق في أحكامه وهو ضعيف الاستناد ومنقطع . سنن الدار قطني - تعليق شمس الحق عظيم آبادي ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ / تحفة الأشراف ج ٨ ص ٣٢٤ رقم (١١١٦١) .

احسان ف ١٩ ص ٢٢٩

أخرجه البخاري مطولا من حديث أبي قتابة بلفظ : أن الله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة تشبه قتل ، أو رجل زنى بعد احسان ، أو رجل حارب الله ورسوله وأردت عن الاسلام . (فتح الباري ط السلفية ١٢/٢٣٠)

وقد رواه بنحوه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأحمد والمحاكم والشافعي في مسنده (نصب الراية ٣١٧/٣) .

احياء البيت الحرام ف ٢ ص ٢٣١

والأثر من ابن عباس أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (مصنف عبد الرزاق ١٣/٥ نشر المجلس العلمي ١٣٩٢هـ) .

أبيد الليل ف ١١ ص ٢٢٥

حديث من قام (أخرجه ابن ماجه ج ١ ص ٥٦٧ رقم ١٧٨٢ بتحقيق عبد الباقي) . قال الحافظ البوصيري في الزوائد : استاده ضعيف تخلص بنية .

أخصاص ف ٩ ص ٢٥٨

حديث و حسن صلوات و أخرجه بلفظه (اختصرهن) و بلفظ (كتبه) أبو داود وغيره وقال الألباني : صحيح ، (صحيح الجامع الصغير ١١٤/٣ ط المكتب الاسلامي) .

أخصاص ف ٩ ص ٢٥٨

حديث الوتر أخرجه البخاري عن ابن عمر بلفظ و كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر حل راحلته حيث توجهت به يومئذ ، إمام صلاة الليل إلا الغرائض ، ويوتر حل راحلته (فتح الباري ٧٨٩/٢ ط . السلفية) .

أخصاص ف ١٠ ص ٢٥٩

حديث و أمرت بالوتر والأصحى ولم يعزم علي و أخرجه الدارقطني من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعا ، قال صاحب التعليق المحي على الدارقطني : فيه عبد الله بن عمر ، وهو الجزري ، قال احمد ترك الناس حديثه . وقال الجوزجاني : هالك . وقال الدارقطني وجماعة : متروك (سنن الدارقطني ٢١/٢ نشر السيد عبد الله هاشم مجي المدني بالمدينة المنورة ١٣٨٦هـ) .

أخصاص ف ١٣ ص ٢٦٠

حديث ثلاث من حل فرائض أورده تخلص الحبير ١١٩/٣ - أخرجه السدار قطني في كتاب السوتر ٢١/٢ ط = ١٩٦٦م/١٣٨٦هـ . المدينة المنورة - الحجاز ، وفيه أبو جندب عن عكرمة ، أبو جندب اسمه يحيى بن أبي حبة ، ضعفه الفلاس والنسائي والدارقطني ، والحديث أخرجه أحمد في مسنده والحاكم في المستدرک وسكت عنه . قال الذهبي : هو غريب منكر (سنن الدارقطني ٢١/٢ نشر السيد عبد الله هاشم مجي المدني بالمدينة المنورة ١٣٨٦هـ) .

أخصاص ف ٢٨ ص ٢٦٤

حديث و إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ... أخرجه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها . قال المنذري : وفي استاده محمد بن إسحاق بن يسار وقد اختلف في الاحتجاج بعديته (حون المعبد ٤٩٤/١ ط الهند) .

أخصاص ف ٣٠ ص ٢٦٥

حديث النبي من الوصال ، أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبد

الله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ و نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصال ... (فتح الباري ٢٠٢/٤ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٧٧٤/٢ ط عيسى الحلبي) .

أخصاص ف ٣١ ص ٢٦٥

حديث مكة أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي شريح العدوي (فتح الباري ٢٠/٨ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٨٧/٢ ط عيسى الحلبي) .

أخصاص ف ٣٣ ص ٢٦٥

حديث و غلتي من ماله ... أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا (اللؤلؤ والمرجان ص ٤٢٩ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت ، وشرح السنة ليخوي بتحقيق شبيب الأرنؤوط ط ٢٠٤/٨ نشر المكتب الاسلامي ١٣٩٤هـ) .

أخصاص ف ٤٠ ص ٢٦٦

حديث عمر أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأيمان والنذور ، باب كيف كانت يمين النبي صلى الله عليه وسلم (فتح الباري ٥٣٣/١١ ط السلفية) .

أخصاص ف ٤١ ص ٢٦٧

حديث و تسوا باسمي ولا تكفرا بكتي ، فلي أبو القاسم أقسم ... أخرجه البخاري ومسلم واللفظ له - إلا أنه ورد فيه فلي أنا أبو القاسم - من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري (فتح الباري ٢١٧/٦ ط السلفية ، وصحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٦٨٣/٣ ط عيسى الحلبي ١٣٧٥هـ) .

أخصاص ف ٤١ ص ٢٦٧

حديث من تسمى ... أخرجه أبو داود والترمذي من حديث جابر مرفوعا وحسنه وابن حبان في صحيحه ، (سنن أبي داود ٢٥٨٨/٢ ط الحلبي وتخلص الحبير ١٤٤/٣ ط حنفي) .

أخصاص ف ٥٨ ص ٢٧١

حديث صيام البيض ، رواه أبو داود ٣٠٢/٢ - ط الطبعة الانصارية بلغتي (والنسائي ٢٢٤/٤ - ٢٢٥) واللفظ لابي داود . واختلف في استاده كما بينه المنذري في مختصر أبي داود ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ وذكر ابن حجر شواهد لهذا الحديث في التلخيص (٢ : ٢١٤) .

أخصاص ف ٦٥ ص ٢٧٤

حديث و إن مكة حرمها الله ... متفق عليه من حديث أبي شريح رضي الله عنه (اللؤلؤ والمرجان ص ٣١٥ نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت) .

اختصاص ف ٦٩ ص ٢٧٦

حديث « الصلاة في ... » أخرجه ابن ماجه (ط عيسى الباني الحلي وشركه ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م (٤٥٢/١) من حديث أسيد بن ظهير الانصاري بلفظ « صلاة في مسجد قباء كعمرة » وأخرجه الترمذي ١٤٦/٢ ط استبويل (وقال : وفي الباب عن سهل بن حنيف . وقال أيضا : حديث أسيد حديث حسن غريب . ولا نعرف لأسيد بن ظهير شيئا يصح غير هذا الحديث ، ولا نعرفه إلا من حديث أبي اسامة عن عبد الحميد بن جعفر .

اختصاص ف ٩ ص ٢٧٩

حديث « ان أحسن ما غيرتم به ... » أخرجه احمد وأبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعا ولفظ الترمذي « ان أحسن ما غير به الثوب لحنا والكتمة » ، قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح (تحفة الاحوتى ٤٣٥/٥ ط السلفية) .

اختصاص ف ٩ ص ٢٨٠

حديث اختص به أخرجه مسلم من حديث انس بن مالك رضي الله عنها (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٨٢١/٤ ط عيسى الحلي ١٣٧٥ هـ) .

اختصاص ف ٤ ص ٢٩٠

حديث « لا يخلون رجل ... » أخرجه أحمد بن حنبل من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا وأخرجه الحاكم بلفظ « لا يخلون رجل بامرأة إلا كان ثلثها الشيطان » وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ورواه الذهبي على ذلك وقال : رواه عثمان بن سعيد المزني عن الحسن بن صالح عن ابن سوقة ، ورواه بطروب الدوري وغيره عن الثوري عن اسماعيل عن ابن سوقة (مسند أحمد بن حنبل ١١٨/١ ط البعثة ، والمستدرک ١١٣/١ - ١١٤ نثر دار الكتاب العربي) .

اختصاص ف ٤ ص ٢٩٠

حديث « يا أسد ان المرأة ... » أخرجه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا قال البخاري : في استاده سعيد بن بشر أبو عبد الرحمن المصري نزيل دمشق مولى بني نصر وقد تكلم فيه غير واحد ، وذكر الحافظ أبو بكر عبد الجباري هذا الحديث وقال : لا أعلم رواه عن قتاده غير سعيد بن بشر ، وقال مرة فيه : عن خالد بن فريك عن أم سلمة بلفظ عائشة (عون المعبود ١٠٦/٤ ط الهند) .

اختلاف الدين ف ٢ ص ٣٠٩

حديث « الاسلام يعلو ... » روي مرفوعا وموقوفا ، فللوقوف من قول ابن عباس ذكره البخاري تعليقا ، والمرفوع رواه الطبراني والبيهقي في الدلائل من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وقال ابن حجر : وسنده ضعيف . كما أخرجه الدارقطني من حديث

عائذ بن عمرو المزني مرفوعا ، قال الدارقطني في استاده عبد الله بن حشر وأبيه ، وكلاهما مجهولان . كما أخرجه تيشل « في تاريخ واسط » من حديث معاذ بن جبل مرفوعا بلفظ « الإيمان يعلو ولا يعلو » فتح الباري ٢١٨/٣ ط السلفية ، وسنن الدارقطني ٢٥٢/٣ نثر السيد عبد الله هاشم عاني للنشر ١٣٨٦ هـ ، ونصب الراية ٢١٣/٣ ط دار للمعون ١٣٥٧ هـ ، وفيض القشير ١٧٩/٣ نثر المكتبة التجارية ١٣٥٦ هـ) .

اختصاص ف ٩ ص ٣٢١

حديث « لا يدخل الجنة ... » أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا . (صحيح مسلم/ بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٩٣/١ ط عيسى الحلي ١٣٧٤ هـ) .

اختصاص ف ١٠ ص ٣٢٢

حديث أم سلمة أنها قالت ... أخرجه الموطأ واللفظ له وأبو داود والنسائي من حديث أم سلمة رضي الله عنها . قال النسائي : واستاده صحيح (تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ١٠٥/٣ ط الهند ، نشر مكتبة المشهد الحسيني ، وعون المعبود ١١١/٤ ط الهند ، وسنن النسائي ٢٠٩/٨ نثر المكتبة التجارية ، وفيض القدير ١١٣/٦ نثر المكتبة التجارية ١٣٥٧ هـ ، وجامع الأصول ٦٤٠/١٠ نثر مكتبة الخوازي ١٣٩٢ هـ) .

أحد ف ١٦ ص ٣٣٥

حديث « أرايتك » أخرجه أحمد بن حنبل والطرطائي الكبير من حديث سودة بنت زمعة مرفوعا قال الهيثمي : ورجاله ثقات ، قال ابن حجر : واستاده صالح (مسند أحمد بن حنبل ٤٢٩/٦ نثر المكتب الاسلامي ، وجمع الزوائد ٢٨٢/٣ نثر مكتبة القدسي ١٣٥٢ هـ ، والتلخيص الحبير ٢٢٥/٢) .

أحد ف ٣١ ص ٣٤٢

حديث أبي رافع .. أخرجه مسلم من حديث رافع رضي الله عنه بلفظ « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه أبى من أبى الصلقة فلما أيا رافع أن يقضي الرجل بكروه ... » (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٢٢٤/٣ ط عيسى الحلي ١٣٧٥ هـ) .

أحد ف ٣٣ ص ٣٤٣

حديث « في الواحد » أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث الشريد رضي الله عنه مرفوعا ، وأخرجه البخاري تعليقا . قال الحافظ ابن حجر : والحديث المذكور وصله أحمد وإسحاق في مستدرك وأبو داود والنسائي من حديث عمرو بن الشريد بن أوس الثقفي عن أبيه بلفظه واستاده حسن . وذكر الطبراني انه لا يروي إلا بهذا الاسناد (مختصر سنن أبي داود للمتولي ٢٣٦/٥ نثر دار المعرفة ١٤٠٠ هـ ، وسنن النسائي ٣١٦/٧ نثر المكتبة التجارية

الكبرى ، وسنن ابن ماجه بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٨١١/٢
عيسى الحلبي ١٣٧٣هـ ، وفتح الباري ٦٢/٥ ط السلفية) .

ادخل ف ٨ ص ٣٤٩
حديث « ما من رجل » أخرجه مسلم بلفظ « ... وعنده ذهب ولا
فضة ... » وليس فيه كلمة « قيراط » (صحيح مسلم ٦٨٠/١ ط
استابول) .

ادخل ف ١٠ ص ٣٥٠
أخرجه البخاري ، والنص قطعة من حديث طويل في الايمان والتلويذ
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، وكيف نفقات المال (فتح
الباري ٥٠٢/٩ ط السلفية) .

ادخل ف ١١ ص ٣٥٠
حديث « نهى عن ادخال ... » أخرجه البخاري ومسلم من حديث
عائشة رضي الله عنها ولفظ البخاري « لا تأكلوا الا ثلاثة أيام » (فتح
الباري ٢٤/١٠ ط السلفية ، والذوؤل والمرجان ص ٥١٥ نشر وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت) .

ادخل ف ١٣ ص ٣٥١
حديث « من كان عنده فضل ... » أخرجه مسلم وأبو داود واللفظ
له من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا (صحيح
مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ١٣٥٤/٣ ط عيسى الحلبي ،
وتختصر سنن أبي داود للمنذري ٢٤٩/٢ نشر دار المعرفة) .

ادخل ف ٢ ص ٣٥٢
حديث « كان يكثر دهن ... » أخرجه الترمذي في كتاب
« الشمائل » من حديث أنس بن مالك رضي الله عنها بلفظ « كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر دهن رأسه ، وتسريح لحته ،
ويكثر القناع ، كان يديه توب زيت » قال شعب الأرنؤوط في سننه
الربيع بن صبيح سبي الحفظ ، ويزيد بن أبان الرقاشي ضعيف ،
وضيف الحديث الحافظ العراقي (شرح السنة الميفوي بتحقيق
شعب الأرنؤوط ٨٢/١٢ نشر المكتب الاسلامي ١٣٩٨هـ ، وزاد
المعاد بتحقيق شعب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط ٣٠٧/٤ ،
٣٠٨ نشر مكتبة المنار الاسلامية ١٣٩٩هـ) .

أنف ف ١ ص ٣٥٥
حديث « وأخذها لأمعة الأنف » أخرجه مسلم مطولا من حديث أبي
هريرة مرفوعا (صحيح مسلم بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٣/١
ط عيسى الحلبي) .

أنف ف ٤ ص ٣٥٦
حديث « الايمان بضع ... » أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن
ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا (صحيح مسلم
بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ٦٣/١ ط عيسى الحلبي وفيض القندير
١٨٥/٣ نشر المكتبة التجارية الكبرى ١٣٥٦هـ) .

أنف ف ٤٤ ص ٣٧٠

اخيار قضاء الصلوات يدل على ذلك ما رواه الترمذي (٢٣٧/١ ط
استابول) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه « ان المشركين
شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات ، يوم
اختلفوا حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فلم يبالا فلذن ، ثم أقام
فصل الظهر ثم أقام فصل العصر ثم أقام فصل المغرب ، ثم أقام
فصل المشاء » .

قال الترمذي رحمه الله : وفي الباب عن أبي سعيد وجابر .
وقال أيضا : حديث عبد الله ليس بأسنده بأس ، الا أن عبيدة لم
يسمع من عبد الله .

قال أحمد شاكر (في حاشية الترمذي ٣٣٨/١ ط استابول) حديث
ابن مسعود رواه أيضا أحمد في المسند والنسائي كلاما عن طريق أبي
الزبير وهو منقطع كما قال الترمذي ، ولكنه يعترض بحديث أبي سعيد
الخدري ، وقد ذكرناه وصححه أنفا .

أنف ف ٥٧ ص ٣٩١

حديث « المسلمون شركاء ... » أخرجه أحمد بن حنبل وأبو داود
عن رجل من المهاجرين وقال ابن حجر رجاله ثقات (مسند أحمد
٣٦٤/٥ ، وسنن أبي داود ٣ / ٢٩٦ ط المطبعة الانصارية بلقي ،
والتلخيص الخبير ٢١/٣ ط حنفي)



Biblioteca Alexandrina



0597421